التشيّع السياسي
و«التشيّع الديني»

التشيّع السياسي
و«التشيّع الديني»

أحمد الكاتب

«لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنّة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة. . . فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا محمد ﷺ فإنا إذا حدثنا قلنا: قال الله عزّ وجلّ وقال رسول الله ﷺ. . فوالله ما نحن إلا عبيد للذي خلقنا واصطفانا، ما نقدر على ضر ولا نفع، وإن رحمنا فبرحمته، وإن عذبنا فبذنوبنا، والله مالنا على الله من حجة ولا معنا من الله براءة، وإنا لميتون ومقبورون ومنشورون ومبعوثون وموقوفون ومسؤولون».

«والله لو ابتلوا بنا وأمرناهم بذلك لكان الواجب أن لا يقبلوه، فكيف وهم يروني خائفاً وجلاً أستعدي الله عليهم وأتبرأ إلى الله منهم. أشهدكم أني امرؤ ولدني رسول الله ﷺ وما معي براءة من الله، إن أطعته رحمني وإن عصيته عذبني عذاباً شديداً أو أشد عذابه».

الإمام جعفر الصادق

الفهرس

الموضوع	الصفحة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

يقوم مشروع النهضة الإسلامية على عدة أركان هي الوحدة والعدالة والحرية والمشاركة السياسية، ويصارع المسلمون منذ عقود على طريق التقدم نحو تلك الأهداف السامية، وقد نجحوا مؤخراً في إنجاز بعض ما طمحوا إليه، ولكنهم لا يزالون يعانون كثيراً من الإخفاق في بناء أنظمة سياسية عادلة ديموقراطية أو إقامة وحدة إسلامية متينة واسعة، وربما يعود جزء من سبب إخفاقهم في تحقيق مشروعهم الحضاري إلى تراثهم الفكري السياسي المشحون بعوامل الاستبداد والصراع الداخلي والأحقاد والبغضاء والتصورات السلبية بعضهم عن بعض، وأخص بالذكر الشيعة والسنّة الذين يحمل كل منهم نظريات سياسية استبدادية لا علاقة لها بالإسلام، وينظر كل منهم إلى الآخر نظرة مشوّهة تقوم على أساس التقاط بعض الأفكار والنصوص والمواقف والأحداث الجزئية وتعميمها على الجميع، واستخدام ذلك أداة في القمع والظلم والإقصاء والصراع.

وتشكل نظرية «الإمامة الإلهية لأهل البيت» التي قال بها فريق من الشيعة في التاريخ، مادة خصبة أو وقوداً لا ينضب في أتون التفرقة بين المسلمين، فمن جهة يعتقد «الإمامية» أن تلك النظرية من صلب الإسلام والتشيع، وضرورة من ضرورات الدين، ويصعب عليهم بالتالي التخلي عنها. ومن جهة أخرى يستنكر المسلمون «السنّةُ» تلك النظرية وتوابعها كالموقف السلبي من الصحابة والشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وهذا ما يؤدي إلى استمرار التشنّج والخلاف بين الطرفين، وربما انقسامهم إلى «فسطاطين» متعاديين، كما يحلو للبعض أن يصور الموضوع، ويأمل ويعمل من أجل إدامة شعلة الخلاف بين المسلمين.

وأملا بتوحيد المسلمين وتحريرهم من الظلم والاستبداد، وحل الخلاف التاريخي بين السنة والشيعة، نرى ضرورة طرح مجموعة أسئلة: هل تشكل نظرية «الإمامة» صلب الإسلام والتشيع حقاً؟ وهل كان يؤمن بها جميع الشيعة قديماً وحديثاً؟ وهل يمكن أن يتفق المسلمون جميعاً على فكر سياسي بديل وجديد؟ وهل يجب أن يحافظ السنة والشيعة على هوياتهم الطائفية إلى يوم القيامة؟ وهل تقوم خلافاتهم الفكرية على أساس الدين؟ أم على

أساس المصالح والنظريات السياسية؟ وأساساً هل وُلد الشيعة في التاريخ ليكونوا طائفة في مقابل السنة؟ أو طائفة منغلقة تستهدف السنة؟ أم كانوا حزباً سياسياً طليعياً يعمل من أجل تحرير الأمة الإسلامية وتحقيق العدالة والخير لها؟

إن الإجابة عن الأسئلة الآنفة تتوقف على قراءة تاريخ التشيع عبر مراحله المختلفة وإلقاء نظرة شاملة عليه. فقد ظهر التشيع على يدي الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في مواجهة خصومه في الفتنة الكبرى. ويومها لم يكن التشيع يحمل أي تمايز ديني في العقيدة أو الصلاة والصوم وسائر العبادات، بقدر ما كان يحمل رؤية خاصة في تفسير الدين بالعدل والمساواة واحترام كلمة الأمة، ورفض الاستيلاء على أمورها بالقوة والإكراه. وبهذا المعنى فقد كان «التشيع العلوي» هو طابع الأمة الإسلامية كلها، في مقابل شرذمة متمردة صغيرة كانت تحاول اتخاذ مال الله دولاً وعباد الله خولاً، وهو ما عبر عنه الإمام الحسين ابن علي عليه السلام في ثورته على يزيد بن معاوية سنة 61 هـ عندما دعا أهل العراق لنصرته من أجل الإصلاح في أمة جده كلها، ولم يخرج من أجل تحقيق مآرب شيعية خاصة.

لقد حدث أول شقاق بين المسلمين، ليس بين الشيعة والسنة، وإنما بين الجماهير المسلمة والحكام الذين استولوا على السلطة بالقوة، وتفجر الشقاق بين الطرفين في عدة ثورات شعبية هنا وهناك في القرن الأول الهجري. وكان الانشقاق أقرب إلى التقسيم السياسي الحديث الذي يقسم الأحزاب إلى يمين ويسار، كما تنبه إلى ذلك الكاتب المصري أحمد عباس صالح في كتابه: «اليمين واليسار في الإسلام» الذي وضع الشيعة في خانة «اليسار» في مقابل خصومهم من الأثرياء والمستبدين: أهل «اليمين» .

ثم حدث خلاف آخر في وقت متأخر بين صفوف الشيعة أنفسهم بين من يتمسك بـ «التشيع السياسي» المعروف في عهد الإمام علي والحسين، القائم على مبدأ العدل والشورى والثورة أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبين من أخذ يؤمن بـ «التشيع الديني» الذي يحصر الخلافة في «الأئمة من أبناء علي والحسين»، ويعتقد بعصمتهم وبارتباطهم بالسماء، حسب نظرية: «الإمامة الإلهية» التي رفعها أصحابها إلى مستوى العقيدة الدينية، وغلفوها بالنصوص والتأويلات والقصص التاريخية. ثم انقسم «الإمامية» إلى فرق عديدة، كان على رأسها الفريقان الرئيسيان: «الإسماعيلية» و«الموسوية» المنسوبان إلى ابني الإمام جعفر الصادق: إسماعيل وموسى، حيث واصلت الفرقة الإسماعيلية طريقها في الحياة ونجحت في إقامة دولة استمرت عدة قرون (من أواخر القرن الثالث الهجري إلى أواسط القرن السادس) هي الدولة الفاطمية، ثم دخل أئمتها بعد انهيارها في مرحلة الستر والكتمان، وانشقت إلى عدة فرق. بينما وصلت «الموسوية» إلى

طريق مسدود في منتصف القرن الثالث الهجري بوفاة الإمام الحسن العسكري دون خلف ظاهر تستمر الإمامة فيه وفي ذريته، رغم اعتقاد بعض الشيعة بوجود ولد مخفي له هو «الإمام الثاني عشر محمد المهدي المنتظر». وذلك لعدم ظهوره على مسرح الحياة ليقود الشيعة والمسلمين ويؤسس الدولة الإسلامية المفترضة، واضطرار الشيعة الذين يؤمنون بوجوده للبحث عن أئمة عاديين يقودونهم ولا يتصفون بالعصمة ولا بالنص ولا ينتمون بالضرورة إلى السلالة العلوية الحسينية.

وكان يفترض بنظرية «الإمامة الإلهية» - على الأقل لدى الفرقة الموسوية - أن تُطوى مع التاريخ، لولا أنها تحولت من نظرية سياسية مؤقتة إلى «عقيدة دينية» ملحقة بالإسلام. وأصبح الإيمان بالأئمة «الاثني عشر» لدى «الإمامية» جزءاً متمماً للإيمان بالله والرسول ﷺ.

وكنت أنا شخصياً قد ولدت ونشأت على الإيمان بتلك العقيدة، وأصبحت من الدعاة إليها، ولكني قمت بعد حين بمراجعة تلك العقيدة بالصدفة في عام 1990 وذلك أثناء بحثي عن نظرية «ولاية الفقيه» وأصولها التاريخية، فعثرت على نصوص قديمة من مشايخ الطائفة الاثني عشرية، تصرح بعدم وجود أدلة علمية تاريخية قاطعة على ولادة «الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري» وأن الاعتقاد بولادته ووجوده يقوم على افتراضات كلامية «عقلية». فدفعني ذلك إلى دراسة نظرية «الإمامة الإلهية» من جديد لأكتشف أنها لم تكن نظرية أهل البيت السياسية، وإنما كانت من صنع المتكلمين والغلاة، الذين يلتفون حول الأئمة.

وكتبت بحثي ونشرته عام 1997م تحت عنوان «تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه» وركزت فيه على بحث موضوع «ولادة الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري» ولم أركز كثيراً على بحث ونقض نظرية «الإمامة الإلهية» نظراً لما كنت أحسبه من كفاية بحث مسألة ولادة «الإمام الثاني عشر» وإثبات عدم وجوده، وعدم الحاجة بعد ذلك لتكلف البحث لإثبات بطلان نظرية تاريخية منقرضة ولا وجود لها اليوم. ولكني رأيت بعد ذلك كثيراً ممن رد على كتابي يتشبث بنظرية «الإمامة الإلهية لأهل البيت»، ويستعين بها كدليل من أجل إثبات فرضية «وجود» الإمام الثاني عشر (المهدي المنتظر الغائب منذ أواسط القرن الثالث الهجري) والمحافظة على «عقيدته» من الانهيار. ولذلك وجدت من الضروري التوسع في بحث موضوع «الإمامة الإلهية» بصورة مستقلة وموسعة، ودراسة علاقتها بأئمة أهل البيت (وخصوصاً الباقر والصادق) ومدى التزام عامة الشيعة بها عبر التاريخ، وموقف الشيعة منها اليوم، والآثار السلبية لتلك النظرية على تطور الشيعة السياسي وعلاقتهم بالآخرين.

وقمت في هذا الكتاب باستعراض الفكر السياسي الشيعي المبكر في عهد الإمام علي بن أبي طالب، وفي القرن الأول الهجري، ثم تطرقت إلى نشوء «التشيع الديني» ممثلاً بنظرية «الإمامة الإلهية لأهل البيت». واستعرضت أهم أدلتها، وتفاصيلها، ثم قمت بمقارنتها بما سبق من نظريات شيعية لأتأكد من كونها نظرية قديمة وأصيلة قادمة من زمن الرسول ﷺ والإمام علي؟ أم حادثة ومولودة في القرن الثاني الهجري، وأستعرض ردود الفعل عليها وتفاعل الشيعة معها، وموقف أهل البيت منها، ودور الغلاة في صناعتها والترويج لها. كما تحدثت بعد ذلك عن «الاثني عشرية» وآثارها السلبية على الشيعة عبر ألف عام، ثم انتقلت إلى الفكر الشيعي الحديث والمعاصر الذي يحاول الخروج من عنق «الإمامة» والإنجازات التي حققها في هذا الطريق، والمهام المتبقية له للتحرر من تلك النظرية، وبناء فكر سياسي جديد أكثر ديموقراطية وعدالة وقدرة على توحيد المسلمين.

وقمت في بحثي هذا بالاعتماد بدرجة رئيسية على أهم مصدر شيعي إمامي اثني عشري، وهو كتاب «الكافي» الذي جمعه محمد بن يعقوب الكليني في بداية القرن الرابع الهجري، والذي يضم أهم الأحاديث المروية عن الإمامين الباقر والصادق، وبقية الأئمة الاثني عشر، وكذلك كتاب «بصائر الدرجات» لمحمد بن الحسن الصفار، وبعض المصادر الشيعية الأخرى التاريخية والرجالية والكلامية. ورغم معرفتي بعدم صحة معظم أحاديث «الكافي» - كما يقول الشيعة الإمامية المتأخرون وخاصة الأصوليون - إلا أني فضلت الاستشهاد بكل ما جاء فيه من أحاديث، بغض النظر عن صحتها من ناحية السند، من أجل تكوين صورة تاريخية تقريبية عن نظرية «الإمامة الإلهية» كما وردت في أصح المصادر الإمامية القديمة، والتي كانت معتبرة وصحيحة بنظر الكليني والشيعة «الإمامية» في ذلك الوقت، رغم مراجعة الشيعة فيما بعد لتلك الأحاديث والتبرؤ من الكثير منها، والحكم على رواتها بالضعف والغلو. وربما اعتبرت نفسي أقسى من علماء الرجال الشيعة في الحكم على تلك الروايات، إذ إني لم أعترف بصحة أية رواية في «الكافي»، حتى تلك الروايات التي يعدها الإمامية المتأخرون «صحيحة» والتي يبلغ عددها حوالي ألفي رواية من ستة عشر ألف رواية تضمنها «الكافي». وذلك بسبب الشك في تصحيح الكليني لرواياته أو توثيق رجاله الذين يبدو لي أنهم أقرب إلى الغلاة منهم إلى أئمة أهل البيت، والتشكيك في جميع الروايات التي ينقلها «الإمامية» لتأييد مذهبهم وتشييد نظريتهم. وهو شك منهجي طبيعي وضروري، وقد مارسه الشيخ أبو جعفر الطوسي (شيخ الطائفة الإمامية الاثني عشرية في القرن الخامس الهجري) في نقد المذاهب الشيعية الأخرى في كتاب «الغيبة». إضافة لما قمت به من تقييمٍ للروايات المنسوبة للأئمة من أهل البيت، على

أساس العرض على القرآن الكريم، اتباعاً لمنهج الأئمة أنفسهم، الذين كانوا يدعون إلى عرض أحاديثهم على القرآن، ويطالبون بردها إن تضمنت أفكاراً مغالية أو منحرفة[1].
وتوصلت إلى نتيجة تثبت براءة «الأئمة» من نظرية «الإمامة الإلهية» وكونها من تأليف الغلاة والمتكلمين الذين كانوا يلتفون حولهم، وعدم قيامها على أسس شرعية متينة، مما أدى إلى انهيارها بسرعة أمام التحديات ووصولها إلى طريق مسدود وانقراضها.

ولم أكن في الحقيقة معنياً كثيراً بإثبات بطلان نظرية «الإمامة الإلهية» لأنها - في رأيي - نظرية ميتة لا وجود لها على أرض الواقع، ولا يلتزم بها عملياً معظم الشيعة المعاصرين، ما عدا بعض الأشخاص في دوائر ضيقة وبصورة هلامية، ودون أن يعرفوا معناها جيداً، وإنما بالاسم والشعار فقط، ولم يهمني بحثها كثيراً لولا الحرص على معالجة آثارها الجانبية السلبية التي تحول دون تقدم الشيعة على طريق بناء أنظمة ديموقراطية عادلة، وتعزيز علاقتهم بإخوانهم المسلمين.

وأعتقد أن التعرف على «التشيع السياسي» والتخلص من «التشيع الديني»، ضروري جداً لتحقيق الأهداف الشيعية والإسلامية العامة، والخروج من القوقعة الطائفية، والانخراط في مسيرة إسلامية واحدة مع الجماهير «السنية» التي تناضل من أجل الحرية والعدالة والتحرير.

وكان الدكتور علي شريعتي قد حاول عشية الثورة الإسلامية في إيران، أن يقرأ التراث الشيعي قراءة حية حديثة ويوظفه في خدمة المشروع الثوري الإسلامي، فسلط الضوء على نموذجين من التشيع أطلق على أحدهما «التشيع العلوي» وعلى الآخر «التشيع الصفوي» وانتقد كثيراً من السلبيات التي كان يعانيها المجتمع الإيراني والمجتمعات الشيعية الأخرى، داعياً إلى الاقتداء بنموذج «التشيع العلوي» المفعم بروح الوحدة والعدالة والثورة

(1) فقد روى الكشي عن هشام بن الحكم أنه سمع الصادق يقول: «كان المغيرة بن سعيد يتعمد الكذب على أبي، ويأخذ كتب أصحابه، وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة فكان يدس فيها الكفر والزندقة ويسندها إلى أبي ثم يدفعها إلى أصحابه فيأمرهم أن يثبتوها في الشيعة، فكلما كان في كتب أصحاب أبي من الغلو فذاك مما دسه المغيرة بن سعيد في كتبهم». وقال الكشي: إن يونس بن عبد الرحمن قال: «وافيت العراق فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر... فسمعت منهم وأخذت كتبهم فعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا، وقال لي: إن أبا الخطاب كذب على أبي عبدالله لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبدالله، فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن، فانا إن تحدثنا حدثنا بموافقة القرآن وموافقة السنة». الكشي، الرجال ص 195 - 196.

والشهادة. ولكن الدكتور شريعتي لم يركز كثيراً على دراسة منشأ الانحراف في الحركة الشيعية التاريخية، وإنما حاول الالتفاف على بعض الخرافات والأساطير المتسربة في الفكر التراثي الشيعي، فلم يبحث أصل موضوع «الاثني عشرية» وإنما حاول الالتفاف عليه بالدعوة إلى الشورى في مرحلة «غيبة الإمام الثاني عشر» الكبرى. وكذلك لم يبحث الدكتور شريعتي أصل فرضية وجود «الإمام الثاني عشر» المسؤولة عن تخدير الشيعة ومنعهم من المشاركة السياسية، وانتظار التغيير من السماء، وإنما قام بالالتفاف عليها بتقديم تفسير جديد لمعنى «الانتظار» هو «الانتظار الإيجابي» الذي يعني العمل والثورة تمهيداً لخروج «الإمام المهدي»، بدلاً من المفهوم السابق «الانتظار السلبي» الذي كان يلتزم به الشيعة، ويحرم الثورة وإقامة الدولة في «عصر الغيبة».

ومع تقديرنا للجهد الكبير الذي قام به الدكتور علي شريعتي، والدور الذي لعبه في تفجير الثورة الإسلامية في إيران، فنحن نعتقد أن أزمة الشيعة لم تبدأ من العصر الصفوي، وإنما ابتدأت من تحول فريق من الشيعة من التشيع «السياسي» إلى التشيع «الديني» في القرن الثاني الهجري. ولذا نعتقد أن الحل يكمن في تفكيك «التشيع الديني» والعودة إلى جوهر «التشيع السياسي». وأن في هذه العودة خيراً للشيعة وللعالم الإسلامي. وذلك لأن العالم الإسلامي لم يكن منقسماً إلى طوائف في ظل التشيع السياسي، في أيام خلافة الإمام علي بن أبي طالب، الذي كان يجمع عليه الغالبية من المسلمين، وهو يمكن أن يتحد اليوم مرة أخرى على ذلك النوع من التشيع «السياسي» وإن لم يكن شخص الإمام علي أو أحد من أهل بيته موجوداً في الوقت الراهن. إذ إن المهم هو الجوهر وليس الإطار، وجوهر التشيع يتمثل في روح العدل والحرية والشورى والوحدة، وهي مبادئ لا تخص الشيعة فقط بل يجمع عليها عامة المسلمين.

إن مبادئ «التشيع السياسي» هي بالضبط مبادئ الإسلام، ولكنها تجلت لدى الشيعة الأوائل كحركة معارضة في مقابل سياسة بعض الحكام الظلمة والمستبدين الذين مارسوا الظلم واغتصاب السلطة وأكل أموال الناس بالباطل، باسم الإسلام. وعلى هذا الأساس فإن الشيعة يلتقون مع إخوانهم المسلمين بكل طوائفهم ممن يرفضون الظلم والاستبداد والاستغلال. في حين أنهم يتبرأون ممن يمارس الظلم والقهر والاعتداء على حقوق الآخرين، حتى لو ادعى التشيع، أو تظاهر بشعارات الشيعة التاريخية.

وتشتد الحاجة للعودة إلى جوهر التشيع، في الوقت الذي يشهد العالم الإسلامي نهضتين عظيمتين تحسبان على «الشيعة» و«السنة» تواجهان خيار التعاون والاتحاد، أو التصادم والاحتراب، وهو ما يدفع باتجاه الوقوع فيه أكثر من طرف محلي وإقليمي ودولي

بهدف حماية الأنظمة المستبدة والمصالح الاستعمارية الخبيثة. حيث يحاول الكثير من أعداء الأمة في الداخل والخارج عرقلة النهضة الإسلامية بإشعال الحرب الطائفية وتطعيمها بالأفكار المنحرفة والمطامع الاستبدادية، أو تصوير كل حركة منها على أنها مشاريع هيمنة طائفية، مما يبعث على الخوف والنظر إلى الآخر نظرة شك وارتياب.

وبدلاً من أن يتوحد المسلمون سنة وشيعة وينخرطوا في مشروع نهضوي واحد، راح بعض أصحاب العقليات الطائفية المتحجرة يروج الأفكار والنظريات الشيعية القديمة والميتة، ويشوش على «التشيع السياسي» الثوري العلوي. في حين ذهب البعض من خصوم الشيعة ليفتش في مقابر التاريخ والكتب الصفراء عن نقاط الخلاف والعيوب التي كان يتصف بها الغلاة من الشيعة وبعض المذاهب المتطرفة والمنقرضة، لكي يضرب بها التيار الثوري الجديد. وهو ما يهدد بتدمير مشروع النهضة الإسلامية بصورة عامة، وإدخال المنطقة في أتون صراعات طائفية ضيقة لا تنتهي.

من هنا تأتي ضرورة المحافظة على البوصلة نحو الأمام، وذلك بالفرز الدقيق بين الفكر الطائفي الاستبدادي المغالي الضيق من جهة، وبين الفكر الشيعي العلوي الحي المعتدل الأممي، المتحالف مع الفكر السني الشعبي الديموقراطي من جهة أخرى.

إن من المهم جداً أن ينظر كل فكر (شيعي أو سني) إلى جماهير الأمة الإسلامية بغض النظر عن هويتها الطائفية، أي كجماهير باحثة عن الحق والحرية والعدالة والديموقراطية، وعدم محاولة السيطرة عليها أو إقصائها. ولا بد للسنة أن ينظروا إلى الشيعة بعيداً عن الأحداث التاريخية وأقوال الغلاة المتطرفين، وكذلك على الشيعة أن ينظروا إلى السنة كأمة حاضنة لهم، وليس كطائفة مضادة لهم، وينظروا إلى أنفسهم كطليعة مناضلة من أجل العدل والحرية والتحرير والتقدم للأمة كلها، كما كان يقول الإمام الحسين: «إنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي» ولا يعاملوا الجماهير السنية المسلمة بحساب الأنظمة الجائرة المستبدة والحركات العنصرية والطائفية المعادية لهم، والتي قد تسبب لهم أو سببت لهم بعض الأذى عبر التاريخ.

إن على السنة والشيعة اتباع استراتيجية أصيلة تضع نصب أعينها خدمة الأمة دون تمييز، والتخلص من رواسب الأفكار الميتة والبائدة، الديكتاتورية والمنحرفة، والتمسك بجوهر الإسلام، تمهيداً لحذف مصطلحي «السنة» و«الشيعة» من قاموسهم الفكري والسياسي.

أحمد الكاتب

10 رمضان المبارك 1429/ 10 أيلول/ سبتمبر 2008

الفصل الأول

التشيّع السياسي

لا يوجد خلاف بين المؤرخين على ظهور مصطلح «التشيع» للإمام علي في حياته، سواء في يوم السقيفة حيث اعتصم فريق من المهاجرين والأنصار في بيته ورفضوا البيعة لأبي بكر حتى يبايع، أو بعد مقتل عثمان، أو في أثناء حرب الجمل، أو بعد عودته من معركة صفين. ولكن الخلاف هو حول طبيعة التشيع في الزمن الأول هل كان سياسياً؟ أم روحياً دينياً؟ وأيهما الأقدم؟ فبينما يقول الشيعة الإمامية إن التشيع الأول كان «دينياً» بسبب وصية الرسول الأعظم ﷺ للإمام علي بن أبي طالب بالإمامة من بعده، يقول المؤرخون الآخرون إنه كان في البداية تشيعاً «سياسياً» ثم تطور بعد ذلك بعشرات السنين، إلى تشيع «ديني» (أو عقدي أو روحي).

العلاقة بين الإسلام والسياسة

وللتعرف على حقيقة الأمر يجدر بنا ملاحظة المؤشرات التاريخية والنصوص الواردة إلينا من تلك الحقبة، والتعرف أولاً على موقف الإسلام من السياسة عموماً، وفيما إذا كان النظام السياسي جزءاً من الدين؟ أم لا؟ وطبيعة التجربة النبوية نفسها وفيما إذا كانت ديناً محضاً؟ أم ديناً ومُلكاً؟ وموقف الرسول الأعظم محمد ﷺ من الأنظمة السياسية المسلمة التي كانت قائمة في زمنه.

ولا شك أن الرسول الأعظم محمد ﷺ مارس السياسة بشكل معين، ولكنه لم يؤسس دولة بالمعنى الحديث للكلمة، ولم يصبح ملكاً، ولم يطرح نفسه بديلاً من الممالك العربية وغير العربية القائمة في ذلك الزمان. وبالرغم من أنه كان يمتلك شرعية سماوية إلا أنه لم يفرض سلطانه على المسلمين في المدينة إلا بعد أخذ البيعة منهم في العقبة. ولم يتدخل في تفاصيل الأنظمة السياسية للقبائل العربية التي كانت تدخل في

الإسلام، بقدر ما كان يهتم بأمر التوحيد والصلاة والزكاة. وكان يخاطب الملوك المعاصرين له ويدعوهم إلى الإيمان برسالته ويعِدهم بالمحافظة على ملكهم تحت أيديهم. وقد ترك الأمراء والملوك والأقيال والسلاطين الذين أسلموا في حياته على ما هم عليه، ولم يطلب منهم التخلي عن أنظمتهم السياسية لمصلحة نظام جديد يفرضه عليهم[1]. وقد خلت رسائل الرسول إلى كسرى وقيصر وعظيم القبط من أية دعوة للتنازل عن الملك إليه، وإنما تضمنت فقط دعوتهم إلى الدخول في الدين الجديد[2]. وهذا ما يدل على أن الرسول محمد ﷺ لم يكن بصدد تغيير الأنظمة السياسية القائمة، وبناء دولة جديدة، بقدر ما كان يهتم بنشر الدعوة الإسلامية، ولذلك لم يضع دستوراً للحكم من بعده، ولم يتحدث عن أسلوب تداول السلطة وطريقة انتخاب الحاكم أو صلاحياته، ولا عن تفاصيل العلاقة بين الحاكم والمحكوم غير الالتزام بالعدل والطاعة في المعروف، كما لم يؤسس مجلساً للشورى يضمن انتقال السلطة بعده بشكل آلي إلى من يريد. وإنما أعطى الأمة كلها الحق بإقامة نظامها السياسي المدني، وأوكل إليها مهمة مراقبة ذلك النظام ومحاسبته وتغييره.

ومن هنا لم يترك النبي محمد ﷺ بعده حكومة دينية مشابهة للحكومات اليهودية القديمة التي كان يقودها الكهنة والأحبار، أو مشابهة للحكومات المسيحية التي كان

---

(1) فقد بعث إلى أمير الغساسنة في دمشق الحارث بن شمر الغساني، كتاباً يقول فيه: «السلام على من اتبع الهدى وآمن به، أدعوك إلى أن تؤمن بالله وحده لا شريك له يبقى لك ملكك». (**تاريخ ابن خلدون** ج2 ص 36) وقال للرسولين اللذين بعثهما باذان بن ساسان عامل كسرى على اليمن: «قولا له: إن ديني وسلطاني يبلغ ما بلغ كسرى، وإن أسلمت أعطيتك ما تحت يدك وملكتك على قومك من الأبناء». (المصدر، ج2 ص 38) وكتب إلى المنذر بن ساوي العبدي عامل كسرى على البحرين: «. . .سلام على من اتبع الهدى، أما بعد: فإني أدعوك إلى الإسلام فأسلم تسلم يجعل الله لك ما تحت يديك. واعلم أن ديني سيظهر إلى منتهى الخف والحافر». (**مكاتيب الرسول**، ص 145) كما كتب إلى هوذة بن علي ملك اليمامة: «. . . أسلم تسلم، واجعل لك ما تحت يديك». (المصدر، ص 156) وكتب إلى جيفر وعبد ابني الجلندي في عمان يدعوهما بدعاء الإسلام، ويقول لهما: «**أسلما** تسلما، فإني رسول الله إلى الناس كافة، لأنذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين. وإنكما ان أقررتما بالإسلام وليتكما، وان أبيتما ان تقرا بالإسلام فان ملككما زائل، وخيلي تحل بساحتكما، وتظهر نبوتي على ملككما». (المصدر، ص 162) وعندما عاهد النبي أهل مقنا، اتفق معهم على «. . .ان ليس عليكم أمير إلا من أنفسكم». (المصدر، ص 120 و122).

(2) جاء في رسالته إلى كسرى: «بسم اللّه الرّحمن الرّحيم. من محمّد رسول اللّه إلى كسرى عظيم فارس. سلام على من اتبع الهدى وآمن باللّه ورسوله، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له وأن مّحمّداً عبده ورسوله، أدعوك بدعاية الله، فإنّي أنا رسول الله كافة لأَنذر من كان حياً، ويحق القول على الكافرين. أسلم تسلم. فإن أبيت فعليك إثم المجوس» . .

يقودها القياصرة بدعم من بابوات الكنيسة في العصور الوسطى. حيث لم يقر الرسول نظام ازدواج السلطتين الزمنية والدينية. ولم يؤسس سلطة دينية كالكنيسة عند المسيحيين، ولم يَكِل إليها مهمة منح الشرعية للملوك ولا مهمة محاسبتهم أو مراقبتهم. وترك النبي ﷺ المسلمين في حالة الطبيعة أحراراً متساوين، دعاهم إلى التزام العدل وحثهم على عمل الخير، وعلمهم ممارسة الشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولم يعين أحداً خليفة من بعده.

وإذا كانت نظرة الإسلام إلى السياسة، أو بعبارة أدق إلى الأنظمة السياسية، نظرة مدنية وليست دينية، أي عدم اعتبارها جزءاً من الدين، فان نظرته إلى الخلافة لن تكون دينية أيضاً، وإنما هي قضية عرفية مدنية، ومن هنا فان التشيع للإمام علي سيكون سياسياً لا دينياً.

ومما يؤكد كون التشيع الأول ذا طبيعة سياسية وليس عقيدة دينية، هو تبني الإمام علي وأهل البيت وعموم الشيعة في القرن الهجري الأول لفكر الشورى، وعدم معرفتهم بالنصوص التي جاء بها «الإماميون» حول نظرية الإمامة، أو عدم فهمهم لها بتلك الصورة. حيث فهم الشيعة الأوائل التشيع كولاء سياسي مجرد لأهل البيت حتى بداية القرن الثاني الهجري على الأقل، تاريخ نشأة الفكر الإمامي. وحسبما يقول الدكتور عبدالله فياض: «فقد ظهرت بوادر التشيع السياسي أو الولاء لعلي دون الالتزام بقضية الاعتراف بإمامته الدينية، في سقيفة بني ساعدة، حين أسند حق علي بالخلافة عدد من المسلمين أمثال الزبير والعباس وغيرهما. وبلغ التشيع السياسي أقصى مداه حين بويع علي بالخلافة بعد مقتل عثمان»[1]. ويؤكد: أن «شيعة علي» قبل مقتل الحسين لم يكونوا الفرقة الدينية التي عرفت فيما بعد بالشيعة. ويستشهد برأي المستشرق فلهاوزن الذي ذهب إلى عدم تشكيل الشيعة في العراق في الأصل فرقة دينية، وأن اسم الشيعة كان «تعبيراً عن الرأي السياسي في هذا الإقليم كله، فكان جميع سكان العراق، خصوصاً أهل الكوفة، شيعة علي، على تفاوت فيما بينهم»[2].

ولم تكن النصوص النبوية التي تشيد بفضل الإمام علي، والتي سوف يتخذها الإمامية فيما بعد دليلاً على قِدم «التشيع الديني» تعني النص على الإمام بالخلافة أو الوصية إليه بالإمامة، ولذلك قال العباس بن عبد المطلب (الذي كان حريصاً على أمر الخلافة) للإمام

(1) فياض، عبدالله، **تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة**، ص 44، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1986.

(2) المصدر السابق، ص 47 نقلاً عن **الخوارج والشيعة**، ص 148.

علي، في مرض النبي الذي توفي فيه: «. . .إنك بعد ثلاث عبد العصا، وإني أرى رسول الله سيتوفى في وجعه هذا، وإني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت، فاذهب إلى رسول الله فسله فيمن يكون هذا الأمر فإن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا أمر به فأوصى بنا، فقال علي بن أبي طالب: والله لئن سألناها رسول الله فمنعناها لا يعطيناها الناس أبداً، والله لا أسألها رسول الله أبداً»[1]. وبعد وفاة رسول الله ﷺ حاول العباس اقتناص الفرصة فقال لابن أخيه علي بن أبي طالب: «امدد يدك أبايعك وآتيك بهذا الشيخ من قريش (يعني أبا سفيان) فيقال: عم رسول الله بايع ابن عمه، فلا يختلف عليك من قريش اثنان، والناس تبع لقريش». كما عرض أبو سفيان على الإمام علي أن يبايعه قائلاً: «امدد يدك أبايعك، فلأملأنها خيلاً ورجلاً». ولكن الإمام رفض الاستجابة لهما[2].

وهذا دليل على عدم شعور الإمام علي بالنص عليه من الله كخليفة مباشر للرسول الأعظم ﷺ، وإلا لكان استجاب لزعماء قريش واستعان بهم لقلب الطاولة على أبي بكر.

وأما موضوع الوصية من النبي ﷺ للإمام علي، التي يعتبرها الإمامية أيضاً دليلاً آخر على ارتباط الإمامة بالنبوة، فإنها لم تكن تعني الإمامة والخلافة، وإنما كانت وصية شخصية حسبما يقول الإمام جعفر الصادق: «انه لما حضرت رسول الله ﷺ الوفاة؛ دعا العباس بن عبد المطلب وأمير المؤمنين، فقال للعباس: يا عم محمد. .تأخذ تراث محمد وتقضي دينه وتنجز عداته؟. .فرد عليه فقال: يا رسول الله بأبي أنت وأمي إني شيخ كبير كثير العيال قليل المال من يطيقك وأنت تباري الريح. قال فأطرق هنيهة ثم قال: يا عباس أتأخذ تراث محمد وتنجز عداته وتقضي دينه؟ . . فقال كردِّ كلامه. . قال: أما أني سأعطيها من يأخذ بحقها. ثم قال: يا علي يا أخا محمد أتنجز عدات محمد وتقضي دينه وتقبض تراثه؟. . فقال: نعم بأبي أنت وأمي ذاك عليَّ وليَ، قال: فنظرت إليه حتى نزع خاتمه من إصبعه فقال: تختم بهذا في حياتي، قال: فنظرت إلى الخاتم حين وضعته في إصبعي فتمنيت من جميع ما ترك الخاتم. ثم صاح يا بلال علَيَّ بالمغفر والدرع والراية والقميص وذي الفقار والسحاب والبرد والأبرقة والقضيب. . . ثم دعا بزوجي نعال عربيين جميعاً أحدهما مخصوف والآخر غير مخصوف، والقميصين: القميص الذي أسري به فيه والقميص الذي خرج فيه يوم أحد، والقلانس الثلاث: قلنسوة السفر وقلنسوة العيدين والجمع، وقلنسوة كان يلبسها ويقعد مع أصحابه. ثم قال: يا بلال علي بالبغلتين: الشهباء

(1) الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج4 ص 313، 194 **وسيرة ابن هشام**، ج 2 ص 371.

(2) الطبري، ج 2 ص 120 والقاضي الهمداني، عبد الجبار، **المغني في التوحيد والإمامة**، ج20 ص 238.

والدلدل، والناقتين: العضباء والقصوى، والفرسين: الجناح كانت توقف بباب المسجد لحوائج رسول الله ﷺ يبعث الرجل في حاجته فيركبه فيركضه في حاجة رسول الله ﷺ وحيزوم وهو الذي كان يقول: أقدم حيزوم، والحمار عفير فقال: أقبضها في حياتي»(1). وهذه الوصية كما هو ملاحظ وصية عادية شخصية آنية، لا علاقة لها بالسياسة والإمامة والخلافة الدينية، وقد عرضها الرسول في البداية على العباس بن عبد المطلب فأشفق منها، وتحملها الإمام علي طواعية.

وحتى «حديث الغدير» الذي ورد أن النبي قال فيه: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه». والذي يعتبره الإمامية أعظم دليل على ابتداء «التشيع الديني» في زمن الرسول، فانه لم يكن يعني النص والتعيين بالخلافة، ولم يفهم أحد ذلك المعنى منه، حتى الإمام علي نفسه، الذي بايع أبا بكر وعمر وعثمان، ولم يستلم الخلافة إلا بعد بيعة الناس له، عقب مقتل عثمان، بيعةً عامةً في المسجد. وحسبما يقول الإمام محمد الباقر فإن الإمام علي لم يدعُ إلى نفسه وأقر القوم على ما صنعوا وكتم أمره(2).

وإذا كان الإمام علي قد أمسك يده عن بيعة أبي بكر لفترة من الوقت، فلأنه كان يشعر بأنه أولى منه بالخلافة، وقد عبر عن ذلك بقوله: «إنهم احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة»(3). ولكنه عاد فبايع أبا بكر، خصوصاً بعد حدوث الردة، حيث مشى إليه عثمان بن عفان فقال له: «يا ابن عم انه لا يخرج أحد إلى قتال هؤلاء وأنت لم تبايع» فأرسل إلى أبي بكر أن يأتيه، فأتاه أبو بكر فقال له: «والله ما نفسنا عليك ما ساق الله إليك من فضل وخير، ولكنا كنا نظن أن لنا في هذا الأمر نصيباً استبد به علينا» وخاطب المسلمين قائلاً: «إنه لم يحبسني عن بيعة أبي بكر ألا أكون عارفاً بحقه، ولكنا نرى أن لنا في هذا الأمر نصيباً استبد به علينا» ثم بايع أبا بكر، فقال المسلمون: «أصبت وأحسنت»(4).

---

(1) الكليني، **الكافي**، كتاب الحجة، باب ما عند الأئمة من سلاح رسول الله، ح رقم 9 وج 1 ص 236 والمفيد، **الأمالي**، ص220، المجلس رقم21، والإرشاد، ص 188.

(2) الكليني، **روضة الكافي**، ص 246.

(3) الإمام علي، **نهج البلاغة**، ص 98.

(4) المرتضى، **الشافي**، ج 3 ص 242 وهناك روايات أخرى يذكرها الشريف الرضي في «**نهج البلاغة**» توحي بشعور الإمام علي بالأولوية بالخلافة، مثل قوله: «اللهم إني أستعديك على قريش ومن أعانهم فانهم قد قطعوا رحمي وأكفؤوا إنائي، وأجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري». (المصدر خطبة رقم 217) وقوله لرجل من بني أسد سأله: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحق به؟ فقال: يا أخا بني أسد... أما الاستبداد بهذا المقام ونحن الأعلون نسباً والأشد برسول الله ﷺ نوطاً، فانها كانت أثرة شحت عليها نفوس قوم وسخت عنها نفوس آخرين «(المصدر خطبة =

الشورى نظرية أهل البيت السياسية

مما يؤكد على كون التشيع في العهد الأول سياسياً وليس دينياً، هو إيمان أئمة أهل البيت بحق الأمة في السلطة والشورى، وبحق جميع المسلمين في الترشيح للخلافة والانتخاب، حيث يقول الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: «الواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعدما يموت إمامهم أو يقتل . . أن لا يعملوا عملاً ولا يحدثوا حدثاً ولا يقدموا يداً ولا رجلاً ولا يبدءوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً عالماً ورعاً عارفاً بالقضاء والسنة»[1]. ويقول في خطبة له: «أيها الناس. . إن أحق الناس بهذا الأمر أقواهم عليه وأعلمهم بأمر الله فيه»[2]. «وقد علمتم أنه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم والأحكام وإمامة المسلمين البخيل، فتكون في أموالهم نهمته، ولا الجاهل، فيضلهم بجهله، ولا الجافي، فيقطعهم بجفائه، ولا الحائف للدول، فيتخذ قوماً دون قوم، ولا المرتشي، فيذهب بالحقوق ويقف بها دون المقاطع، ولا المعطل للسنة، فيهلك الأمة»[3].

وعندما أقبل الناس على الإمام علي، بعد مقتل عثمان، يعرضون عليه البيعة، قال لهم: «لا تعجلوا فإن عمر كان رجلاً مباركاً، وقد أوصى بها شورى، فأمهلوا يجتمع الناس ويتشاورون»[4]. وأمسك يده قائلاً: «ليس ذلك إليكم وإنما هو لأهل الشورى وأهل بدر». وفي رواية أخرى قال: «إنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه

= رقم 162) وخطبة الشقشقية التي قال فيها: «أما والله لقد تقمصها فلان وانه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى، ينحدر عني السيل ولا يرقى إلي الطير، فسدلت دونها ثوباً وطويت عنها كشحاً، وطفقت أرتئي بين أن أصول بيد جذاء أو أصبر على طخية عمياء. . فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى وفي الحلق شجا، أرى تراثي نهباً. . » (خطبة رقم 3) وقوله: «إن الأئمة من قريش غرسوا في هذا البطن من هاشم؛ لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة من غيرهم». (خطبة رقم 144) وبغض النظر عن المناقشة في سند نهج البلاغة، أو سند هذه الخطب، فانها تشير إلى شعور الإمام علي بأولويته بالخلافة وأحقيته بها، ولا تشير إلى مسألة النص على الإمام علي من الرسول، أو تعيينه خليفة من بعده. .

(1) كتاب سليم بن قيس الهلالي، ص 182 والمجلسي: **بحار الأنوار** ج 8 ص 555 من الطبع القديم.

(2) الإمام علي، **نهج البلاغة**، خطبة رقم 173.

(3) الإمام علي، **نهج البلاغة**، خطبة رقم 131.

(4) الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج 3 ص 15.

إماماً كان ذلك لله رضى»[1]. وقال: «دعوني والتمسوا غيري . . . واعلموا أني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم، ولم أصغِ إلى قول القائل وعتب العاتب، وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً»[2].

ويقول الطبري إن الإمام علي مشى إلى طلحة والزبير فعرض عليهما البيعة، وقال: من شاء منكما بايعته. فقالا: لا . . الناس بك أرضى[3].

وعندما أصر الثوار على اختيارهم له، قال الإمام علي: «فان أبيتم . .فان بيعتي لا تكون سراً، ولا تكون إلا عن رضا المسلمين. .ولكن اخرج إلى المسجد فمن شاء أن يبايعني فليبايعني. وإن كرهني رجل واحد من الناس لم ادخل في هذا الأمر»[4].

وعندما أصبح الإمام علي خليفة، لم يعامل المسلمين كإمام معصوم مفروض عليهم من الله، كما يقول الإمامية، ولذلك لم يصادر حق الأمة في نقده ومراقبته ومحاسبته، بل كان يحضهم على ذلك، ويذكرهم بضرورة قيامهم بدورهم، والنظر إليه باعتدال، فقال: « . . . لا تكلموني بما تُكلم به الجبابرة، ولا تتحفظوا مني بما يُتحفظ به عند أهل البادرة، ولا تخالطوني بالمصانعة، ولا تظنوا بي استثقالاً في حقٍ قيل لي، ولا التماس إعظام لنفسي لما لا يصلح لي، فانه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه كان العمل بهما أثقل عليه . . فلا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلي، إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني. فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لرب لا رب غيره يملك منا ما لا نملك من أنفسنا. . . »[5].

وذهب الإمام إلى مطالبة الأمة بممارسة حق المعارضة المشروعة في وجهه فيما لو تجاوز القوانين الإسلامية أو اعتدى على حق مواطن فقتله أو اعتقله دون ذنب، فقال في خطبة له تحدث فيها عن الخارجي «الخريت بن ناجية» ومحاولاته السابقة لدفع الإمام لقتل واعتقال عدد من زعماء المعارضة، وقول الإمام له ولعموم الناس أن من واجبهم الوقوف أمامه ومنعه إذا أراد هو أن يفعل ذلك، والقول له: «اتق الله!»[6].

(1) الإمام علي، **نهج البلاغة**، من كتاب له، رقم 6.
(2) الإمام علي، **نهج البلاغة**، خطبة رقم 92.
(3) الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج 3 ص 13.
(4) الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج3 ص 450.
(5) الإمام علي، **نهج البلاغة، خطبة رقم 216.**
(6) الثقفي، **كتاب الغارات، ص 372، موقع**: http://www.yasoob. com/books/htm1/m013/11/no119. html.

ولأن الإمام علي كان يؤمن بحق الأمة في اختيار الإمام، ولا يؤمن بأن الإمامة امتداد للنبوة، فقد ترك الأمرَ من بعده شورى لعامة المسلمين ولم ينصّ على أحد من ولده. وعندما طلب منه المسلمون أن يستخلف ابنه الحسن، قال: «لا، إنا دخلنا على رسول الله فقلنا: استخلف، فقال: لا.. أخاف ان تفرقوا عنه كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون، ولكن إن يعلم الله في قلوبكم خيراً يختر لكم»[1]. وسألوا علياً ان يشير عليهم بأحد، فرفض، فقالوا له إن فقدناك فلا نفقد أن نبايع الحسن، فقال: «لا آمركم ولا أنهاكم، أنتم أبصر»[2]. وفي رواية أخرى: إنه أوصى بنيه وأهله وخاصة شيعته قائلاً: «دعوا الناس وما رضوا لأنفسهم وألزموا أنفسكم السكوت»[3]. وقد قام الإمام أمير المؤمنين فعلاً بالوصية إلى الإمام الحسن وسائر أبنائه، ولكنه لم يتحدث في الوصية عن الإمامة أو الخلافة، حيث كانت وصيته شخصية وروحية وأخلاقية[4].

وذكر المؤرخون: أنه لما توفي الإمام علي خرج عبدالله بن عباس إلى الناس فقال: إن أمير المؤمنين توفي، وقد ترك خلفاً، فان أحببتم خرج إليكم، وان كرهتم فلا أحد على أحد. فبكى الناس وقالوا: بل يخرج إلينا[5].

ومما يؤكد طبيعة التشيع «السياسية» في العهد الأول، هو إيمان الإمام الحسن بن علي بالشورى وموقفه من الخلافة، حيث لم يتشبث بها كما لو أنها كانت جزءاً متمماً للنبوة، بل على العكس من ذلك قام بالتنازل عن الخلافة إلى خصم أبيه اللدود معاوية بن أبي سفيان، واشترط عليه العودة بعد وفاته إلى نظام الشورى، حيث قال في شروط الصلح «...على أنه ليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده، وأن يكون الأمر شورى بين

---

(1) وفي رواية أخرى: «لا ولكن أدعكم كما ترككم رسول الله ﷺ - يعني بغير استخلاف - فإن يرد الله بكم خيراً يجمعكم على خيركم كما جمعكم على خيركم بعد رسول الله ﷺ». ابن كثير، **البداية والنهاية** ج 8 ص 15.

(2) القاضي الهمداني، عبد الجبار، **تثبيت دلائل النبوة** ج1 ص 212 والشريف المرتضى، **الشافي** ج3 ص 295 وأكد ذلك الحافظ أبو بكر بن أبي الدنيا في كتاب (**مقتل الإمام أمير المؤمنين**) والسيوطي، جلال الدين، **تاريخ الخلفاء**، ص 9.

(3) ذكر الشيخ حسن بن سليمان في (**مختصر بصائر الدرجات**) عن سليم بن قيس الهلالي، قال: سمعت علياً يقول وهو بين ابنيه وبين عبدالله بن جعفر وخاصة شيعته....

(4) المفيد، **الإرشاد**، ص 187 والحافظ أبو بكر بن أبي الدنيا، **مقتل الإمام أمير المؤمنين**، ص 41 - 42، تحقيق مصطفى القزويني، مركز الدراسات والبحوث العلمية، بيروت.

(5) المسعودي، **مروج الذهب**، ج 2، ص 44 وابن كثير، **البداية والنهاية**، ج 8، ص 13، وابن أبي الحديد، **شرح نهج البلاغة**، ج 4، ص 8 وج 16، ص 22.

المسلمين»[1]. ولو كانت الإمامة من الله وجزءاً من الدين لم يكن يجوز للإمام الحسن التنازل عنها إلى معاوية تحت أي ظرف من الظروف، ولم يكن يجوز له بعد ذلك أن يبايع معاوية أو أن يدعو أصحابه وشيعته لبيعته، ولم يكن يجوز له أن يهمل الإمام الحسين وإنما كان يجب أن يشير إليه من بعده . . ولكن الإمام الحسن لم يفعل أي شيء من ذلك وسلك مسلكاً يوحي بالتزامه بحق المسلمين في انتخاب خليفتهم عبر الشورى.

ومما يبين طبيعة التشيع «السياسية» في العهد الأول، هو موقف الإمام الحسين بن علي من مبدأ الشورى المناقض تماماً لمبدأ النص والوصية. وكذلك موقف شيعة الكوفة الذين لم يتحدثوا عن أي مفهوم بالحق «الإلهي» للحسين بالإمامة، عندما طلبوا منه أن يُقدم إليهم، فقد فعلوا ذلك إيماناً منهم بأفضلية الحسين على يزيد بن معاوية الذي فرضه أبوه بالقوة والإكراه، حيث اجتمع زعماؤهم وكتبوا: «للحسين بن علي، من سليمان بن صرد، والمسيب بن نجيبة، ورفاعة بن شداد البجلي، وحبيب بن مظاهر وشيعته المؤمنين والمسلمين من أهل الكوفة: سلام عليك فإنا نحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو. . أما بعد: فالحمد لله الذي قصم عدوك الجبار العنيد الذي انتزى على هذه الأمة فابتزها أمرها وغصبها فيئها وتأمر عليها بغير رضى منها، ثم قتل خيارها واستبقى أشرارها، وجعل مال الله دولة بين جبابرتها وأغنيائها، فبعداً له كما بعدت ثمود. انه ليس علينا إمام، فأقبل لعل الله أن يجمعنا بك على الحق. والنعمان بن بشير في قصر الإمارة لسنا نجتمع معه في جمعة ولا نخرج معه إلى عيد، ولو بلغنا أنك قد أقبلت الينا أخرجناه حتى نلحقه بالشام ان شاء الله». فكتب إليهم: «من الحسين بن علي إلى الملأ من المؤمنين والمسلمين. . أما بعد فإن هانياً وسعيداً قدما علي بكتبكم، وكان آخر من قدم علي من رسلكم وقد فهمت كل الذي اقتصصتم وذكرتم ومقالة جلكم: «أنه ليس علينا إمام فأقبل لعل الله أن يجمعنا بك على الحق والهدى» وإني باعث إليكم أخي وابن عمي وثقتي من أهل بيتي مسلم بن عقيل، فان كتب إلي أنه قد اجتمع رأي ملأكم وذوي الحجى والفضل منكم على مثل ما قدمت به رسلكم وقرأت في كتبكم؛ فإني أقدم إليكم وشيكاً إن شاء الله. فلعمري ما الإمام إلا الحاكم بالكتاب، والقائم بالقسط، الداين بدين الحق، الحابس نفسه على ذات الله، والسلام»[2].

وفي هاتين الرسالتين نقرأ «التشيع السياسي» بوضوح، حيث تحدثت رسالة شيعة

(1) المجلسي، **بحار الأنوار**، ج 44، ص 65، باب: كيفية المصالحة، من تاريخ الإمام الحسن المجتبى. .

(2) المفيد، **الإرشاد**، ص 204.

الكوفة عن النزو على الأمة وابتزاز أمرها والتأمّر عليها بغير رضا منها من قبل معاوية، مما شكل دافعاً لهم للثورة على ابنه يزيد، وممارسة حقهم بانتخاب الإمام الحسين ودعوته للبيعة، كما تحدثت رسالة الحسين عن عملية الدعوة والانتخاب، ومواصفات الإمام الشرعية المطلوبة، والتي لم يكن من بينها أية إشارة إلى «الإمام المعصوم المعين من قبل الله» أو إلى أي حق شخصي بالخلافة لأنه «ابن الإمام علي أو أنه معين من قبل الله» .

ومن هنا لم يفكر الإمام الحسين بنقل «الإمامة» إلى أحد من ولده، ولم يوصِ إلى ابنه الوحيد الذي ظل على قيد الحياة (علي زين العابدين)، وإنما أوصى إلى أخته زينب أو ابنته فاطمة، بوصية عادية جداً تتعلق بأموره الخاصة ورعاية الأطفال، ولا تتحدث أبداً عن موضوع الإمامة والخلافة[1] .

و مما يؤكد عدم وجود «التشيع الديني» في ذلك الوقت، عدم إشارة الإمام علي بن الحسين إليه، في خطبته الشهيرة التي ألقاها بشجاعة أمام يزيد بن معاوية في المسجد الأموي، عندما أخذ أسيراً إلى الشام، وقد قال في خطبته تلك: «أيها الناس أُعطينا ستاً وفُضلنا بسبع: أُعطينا العلم والحلم والسماحة والفصاحة والشجاعة والمحبة في قلوب المؤمنين، وفُضلنا بسبع: بأن منا النبي والصديق والطيار وأسد الله وأسد رسوله وسبطا هذه الأمة». ولم يشر الإمام زين العابدين في خطبته الجريئة تلك إلى موضوع الوصية أو الإمامة الإلهية، أو إلى وراثة الإمامة بالنص، ولم يقل للناس إنه الإمام الشرعي المفترض الطاعة بعد أبيه الحسين، وإنما اكتفى بالحديث عن فضل أهل البيت وفضائل الإمام علي وإنجازاته التاريخية.

كما أن سيرة الإمام علي بن الحسين تؤكد بعده عن مفهوم «التشيع الديني» حيث بايع يزيدَ بن معاوية، بعد «واقعة الحرة»[2] . ورفض قيادة الشيعة الذين كانوا يطالبون بالثأر

---

(1) راجع: الصدوق، علي بن بابويه، **الإمامة والتبصرة من الحيرة**، ص 198، والصفار، **بصائر الدرجات**، ص 148 و198.

(2) الكليني، **الكافي**، الروضة، ص 196.

وكانت «واقعة الحرة» قد حدثت في المدينة المنورة سنة 63 للهجرة بعد قيام أهلها بالثورة على يزيد، بقيادة عبدالله بن حنظلة الغسيل الأنصاري، فأرسل يزيد إليهم مسلم بن عقبة فاشتبك مع أهلها في حادثة شهيرة تسمى «واقعة الحرة» ودخل بعدها المدينة وأعمل في أهلها السيف، ودعا الناسَ للبيعة على أنهم خَوَلٌ ليزيد بن معاوية، يحكم في دمائهم وأموالهم وأهليهم ما شاء، فمن امتنع من ذلك قتله. .

راجع: ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج 8 ص 243 والطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، المجلد الثالث، ص 353 وص 359 والدينوري، ابن قتيبة، **الإمامة والسياسة** ج1 ص 184 وص 188 والسيوطي، جلال الدين، **تاريخ الخلفاء**، ص 194 – 195.

لمقتل أبيه الحسين، ويعدون للثورة. واعتزل السياسة، ولم يدّعِ الإمامة، ولـم يتصدَّ لها. وكما يقول الشيخ الصدوق (شيخ الإمامية في أواسط القرن الرابع الهجري): «فانه انقبض عن الناس فلم يلقَ أحداً ولا كان يلقاه إلا خواص أصحابه، وكان في نهاية العبادة ولم يخرج عنه من العلم إلا يسيراً»[1].

الشيعة والشورى

ومما يكمل صورة «التشيع السياسي» في القرن الهجري الأول، هو عدم اتباع الشيعة في الكوفة بعد مقتل الحسين، لأحد من أهل البيت، وقيامهم بانتخاب زعيم لهم من بينهم على أساس مبدأ الشورى، وهو سليمان بن صرد الخزاعي. الذي قاد حركة «التوابين» التي انطلقت للثأر من قتلة الحسين سنة 65 للهجرة[2].

ومما يؤكد طبيعة التشيع «السياسية» في تلك الأيام، قيام المختار بن عبيد الثقفي (الذي ظهر في الكوفة سنة 67 هـ) بإعلان الولاء لأهل البيت بصورة عامة، دون تحديد في سلالة معينة، أو شخص معين، أو التزام بنظرية خاصة «دينية» كنظرية «الإمامة الإلهية» التي لم يكن لها وجود في ذلك الزمن، ولذلك عرض المختار قيادة الشيعة في البداية على علي بن الحسين وكتب إليه يريده على أن يبايع له ويقول بإمامته ويظهر دعوته، فأبى أن يجيبه عن كتابه، فلما يئس المختار منه كتب إلى عمه محمد بن الحنفية يريده على مثل ذلك، وأخذ يدعو إلى إمامته. وقد استلم ابن الحنفية قيادة الشيعة فعلاً، ورعى قيام دولة المختار التي دامت بضعة شهور.

ومما يؤكد الطبيعة «السياسية» للتشيع العام في القرن الأول الهجري، عدم معرفة

---

(1) الصدوق، إكمال الدين، ص 91 ويضيف الصدوق: بأن علي بن الحسين كان يوصي الشيعة بالخضوع للحاكم والطاعة له وعدم التعرض لسخطه، ويتهم الثائرين بالمسئولية عن الظلم الذي يلحق بهم من قبل السلطان. الصدوق، **الأمالي**، المجلس 59 ص 396.

(2) وذلك عندما اجتمعوا إلى خمسة من رؤوسهم، وقام المسيب بن نجيبة خطيباً فقال: «أيها القوم ولُّوا عليكم رجلاً منكم فإنه لا بد لكم من أمير تفزعون إليه، وراية تحفون بها» وقام رفاعة بن شداد فعقب على كلامه قائلاً: «قلتَ: ولُّوا أمركم رجلاً منكم تفزعون إليه وتحفون برايته، وذلك رأي قد رأينا مثل الذي رأيت، فإن تكن أنت ذلك الرجل تكن عندنا مرضياً وفينا **منتصحاً** وفي جماعتنا محباً، وإن رأيت ورأى أصحابنا ذلك ولينا هذا الأمر شيخ الشيعة صاحب رسول الله ﷺ وذا السابقة سليمان بن صرد، المحمود في بأسه والموثوق بحزمه». ثم تكلم عبدالله بن وال، وعبد الله بن سعد فحمدا ربهما وأثنيا عليه... فقال المسيب بن نجيبة: «أصبتم ووفقتم وأنا أرى مثل الذي رأيتم فولُّوا أمركم سليمان بن صرد». تاريخ الطبري، ج 7 ص 48.

جماهير الشيعة لنظرية «الإمامة الإلهية» التي قام على ضوئها «التشيع الديني» ما عدا الفرقة «السبئية» أتباع «عبد الله بن سبأ» الذي كان أول من شهر القول بفرض إمامة علي وأظهر البراءة من أعدائه وكاشف مخالفيه، كما يقول المتكلم الشيعي حسن بن موسى النوبختي[1].

وقد استمر التشيع «السياسي» إلى القرن الثاني الهجري، وتبناه معظم أهل البيت وعامة الشيعة، ما عدا بعض أعضاء الحركة «الكيسانية» الذين تأثروا بالفكر السبئي ثم انتقلوا إلى شيعة الإمامين محمد بن علي الباقر وجعفر الصادق، ونسبوا فكرة «الإمامة الإلهية» إليهما سراً، وعرفوا بـ «الرافضة» واشتهروا فيما بعد باسم «الإمامية». وسوف نتحدث عنهم في الفصل القادم بالتفصيل. ولكن ما يهمنا القول هنا هو أن عامة الشيعة في زمان الباقر والصادق ظلوا متمسكين بالفكر الشيعي الأول «السياسي». وبرز الإمام زيد بن علي كزعيم يؤمن بالشورى كنظام للحكم في الإسلام، حيث لم يكن يعرف نظرية «الإمامة الإلهية» (القائمة على العصمة والنص والوراثة في أهل البيت) بل كان يعتقد بأن الإمامة تستحق بالمبادرة والكفاءة، وكان يقول: «ليس الإمام منا من جلس في بيته وأرخى ستره وثبط عن الجهاد، ولكن الإمام منا من منع حوزته وجاهد في سبيل الله حق جهاده ودفع عن رعيته وذب عن حريمه»[2]. وقد استغرب الإمام زيد كلام أحد الشيعة «الرافضة» في الكوفة وهو (محمد بن علي بن النُعمان، الملقب بمؤمن الطاق أو شيطان الطاق) الذي رفض الالتحاق بثورته وتعلل بأنه (أي زيد) ليس حجة من الله، فقال له زيد: «يا أبا جعفر كنت أجلس مع أبي على الخوان فيلقمني البضعة السمينة ويبرد لي اللقمة الحارة حتى تبرد شفقة علي ولم يشفق علي من حر النار إذ أخبرك بالدين ولم يخبرني به؟»[3].

وتبعاً لمفهوم «التشيع السياسي» القائم على فكرة «الأولوية» قالت أحزاب شيعية عديدة في القرن الثاني الهجري: «إن علياً كان أولى الناس بعد رسول الله لفضله وسابقته وعلمه، وهو أفضل الناس كلهم بعده، وأشجعهم وأورعهم وأزهدهم». وأجازوا مع ذلك إمامة أبي بكر وعمر وعدوهما أهلاً لذلك المكان والمقام، وذكروا: «إن علياً سلَّم لهما

---

(1) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 22.

(2) ولذلك فقد كان ينظر بإيجابية إلى تجربة الخلفاء الراشدين ويحترم أبا بكر وعمر. وعندما سأله بعض الشيعة عن موقفه من الشيخين قال: «إني لا أقول فيهما إلا خيراً، وما سمعت أبي يقول فيهما إلا خيراً، وإنما خرجت على بني أمية الذين قاتلوا جدي الحسين وأغاروا على المدينة يوم الحرة ثم رموا بيت الله بحجر المنجنيق والنار». البغدادي، **الفرق**، ص 25.

(3) الكليني، **الكافي**، ج1 ص 174.

الأمر ورضي بذلك وبايعهما طائعاً غير مكره وترك حقه لهما، فنحن راضون كما رضي المسلمون له، ولمن بايع، لا يحل لنا غير ذلك، ولا يسع منا أحداً إلا ذلك، وإن ولاية أبي بكر صارت رشداً وهدى لتسليم علي ورضاه». وان منهم من ذهب إلى «أن علياً أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ ولكن كان جائزاً للناس أن يولوا عليهم غيره، إذا كان الوالي الذي يولونه مجزئاً، أحب علي ذلك أم كرهه، فولاية الوالي الذي ولوا على أنفسهم برضا منهم رشد وهدى وطاعة لله، وطاعته واجبة من الله عز وجل »[1]. وهو ما يدل على عدم إيمانهم بنظرية «النص والتعيين» أو التشيع «الديني» .

ويتحدث المؤرخون عن ثلاث فرق رئيسية من الزيدية الذين كانوا يشكلون امتداداً للتشيع العلوي «السياسي»، كلها تتبنى نظرية الشورى بشكل أو بآخر، وعلى رأسها الفرقة «البترية» و«الجارودية» و«السليمانية» .

أما «البترية» فهم أصحاب كثير النوا، والحسن بن صالح بن حي (توفي سنة 168هـ) وسالم بن أبي حفصة (توفي سنة 137هـ) والحكم بن عتيبة (توفي سنة 114 أو 115 هـ)، وسلمة بن كهيل (توفي سنة121هـ) وأبي المقدام ثابت الحداد، الذين كانوا يؤمنون بولاية علي ويجمعون بينها وبين ولاية أبي بكر وعمر، ولكنهم كانوا يفضلون علياً ويثبتون إمامة أبي بكر، ويرون الخروج مع كل ولد علي يذهبون في ذلك إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويثبتون لمن خرج من ولد علي الإمامة عند خروجه، ولا يقصدون في الإمامة قصد رجل بعينه، حتى يخرج، وعندهم كل ولد علي على السواء من أي بطن كان[2].

وأما «السليمانية» فهم أتباع (سليمان بن جرير الرقي) الذي قال: إن الإمامة شورى وانها تنعقد بعقد رجلين من خيار الأمة، وأجاز إمامة المفضول وأثبت إمامة أبي بكر وعمر، وزعم أن الأمة تركت الأصلح في البيعة لهما لأن علياً كان أولى بالإمامة منهما، إلا أن الخطأ في بيعتهما لم يوجب كفراً ولا فسقاً.

وأما «الجارودية» فهم أتباع (أبي الجارود زياد بن أبي زياد الهمذاني الكوفي) الذين كانوا ينفون وجود نص صريح على الإمام علي بالإمامة، ويقولون: «انه كان بالوصف دون التسمية». وقالوا نتيجة لذلك: إن إمامة علي بن أبي طالب ثابتة في الوقت الذي دعا الناس وأظهر أمره، ثم كان الحسين بعده إماماً عند خروجه، ثم زيد بن علي . .ثم من دعا إلى طاعة الله من آل محمد فهو إمام، وقد رفض الجارودية وعامة الزيدية حصر الإمامة في

(1) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 22، والأشعري القمي، **المقالات والفرق**، ص 18.
(2) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 57.

أولاد الحسين، واعتبروا من يقول ذلك خارجاً عن الدين، وقالوا انها (شورى) في أولادهما جميعاً، وان الإمامة صارت بعد الحسين باختيار أهل البيت وإجماعهم على رجل منهم ورضاهم به. وقد انقسموا فيما بعد إلى تيارات عديدة، وربما قال بعضهم بالنص على الأئمة الثلاثة الأوائل (علي والحسن والحسين) تأثراً بالإمامية، ولكنهم كانوا يبنون نظريتهم في الإمامة بصورة عامة، على أساس الشورى والتصدي والخروج (الثورة) وليس على أساس النص، وخاصة بعد الحسن والحسين[1].

وإلى جانب هؤلاء كان فريق آخر من الزيدية يُدعى «الحسينية» وهؤلاء كانوا يقولون أيضاً: من دعا إلى الله عَزَّوَجَلَّ من آل محمد فهو مفترض الطاعة، وكان علي إماماً في وقت ما دعا الناس وأظهر أمره، ثم كان بعده الحسين إماماً عند خروجه، ثم زيد بن علي، ثم يحيى بن زيد، ثم عيسى بن زيد، ثم محمد بن عبدالله بن الحسن، ثم من دعا إلى طاعة الله من آل محمد فهو إمام[2].

وحكى أبو الحسن الأشعري في مقالته، عن قوم من الزيدية يقال لهم «اليعقوبية» أتباع رجل اسمه يعقوب، أنهم كانوا يتولون أبا بكر وعمر ولكنهم لا يتبرأون ممن تبرأ منهما[3].

وفيما عدا «الجارودية» كان موقف الشيعة الزيدية بصورة عامة معتدلاً ومعقولاً وأقرب إلى التشيع العلوي «السياسي»، أي أنهم لم يكونوا يؤمنون بنظرية النص والوراثة وحصر العلم الديني في أهل البيت، فقد كانوا يقولون: «بأن العلم مبثوث مشترك فيهم وفي عوام الناس هم والعوام من الناس فيه سواء، فمن أخذ منهم علماً لدين أو دنيا مما يحتاج إليه أو أخذه من غيرهم من العوام فموسع له ذلك، فان لم يوجد عندهم ولا عند غيرهم مما يحتاجون إليه من علم دينهم فجائز للناس الاجتهاد والاختيار والقول بآرائهم»[4].

وقد التف عامة الشيعة حول الإمام زيد بن علي، والتفوا من بعد زيد حول ابنه يحيى الذي قام بثورة أخرى ضد النظام الأموي سنة 125. . وبعد فشل هاتين الثورتين بثلاثة أعوام تفجرت ثورة شيعية أخرى واسعة بقيادة أحد الطالبيين: «عبد الله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر الطيار». وهي الثورة التي شاركت فيها جماهير الشيعة في مختلف مدن العراق وامتدت إلى الماهين وهمذان وقومس واصبهان والري وفارس - وكان شعار

(1) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 58.
(2) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 58.
(3) البغدادي، **الفرق**، ص 25.
(4) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 56.

الثورة: «إلى الرضا من آل محمد» دون تحديد في شخص معين، وهي دعوة عموم الشيعة في ذلك الحين، وقد اتخذ عبدالله بن معاوية من اصبهان مركزاً لدعوته وحركته ومناطق نفوذه، وبعث إلى الهاشميين علويين وعباسيين يدعوهم إليه ليساهموا معه في إدارة البلاد التي سيطر عليها فقدم عليه منهم عدد كبير، وذلك قبل أن تنهار دولته أمام جيش أبي مسلم الخراساني.

والتف عامة الشيعة العلوية بعد ذلك حول محمد بن عبدالله بن الحسن ذي النفس الزكية. ولأن التشيع حينئذ كان «سياسياً» فقد انضم قادة المعتزلة كعمرو بن عبيد وواصل ابن عطاء إلى حركة الإمام ذي النفس الزكية، إمام الزيدية في وقته... وبناء على ذلك ذهب عمرو بن عبيد إلى جعفر الصادق وطلب منه الانضمام لبيعة النفس الزكية، وقال له: «قتل أهل الشام خليفتهم، وضرب الله بعضهم ببعض، وتشتت أمرهم، فنظرنا فوجدنا رجلاً له دين وعقل ومروّة ومعدن للخلافة، وهو محمد بن عبدالله بن الحسن، فأردنا أن نجتمع معه فنبايعه، ثم نظهر أمرنا معه، وندعو الناس إليه، فمن بايعه كنا معه وكان منا، ومن اعتزلنا كففنا عنه، ومن نصب لنا جاهدناه، ونصبنا له على بغيه، ونرده إلى الحق وأهله، وقد أحببنا أن نعرض ذلك عليك، فإنه لا غنى بنا عن مثلك لفضلك، ولكثرة شيعتك» فلما فرغ، قال أبو عبدالله: أخبرني يا عمرو لو أن الأمة قلدتك أمرها وولتك بغير قتال ولا مؤونة وقيل لك: ولِّها من شئت، من كنت توليها؟ قال: كنت أجعلها شورى بين المسلمين قال: بين المسلمين كلهم؟ قال: نعم، قال: بين فقهائهم وخيارهم؟ قال: نعم، قال: قريش وغيرهم؟ قال: نعم، قال: والعرب والعجم؟ قال: نعم[1].

لقد كان الفكر الشيعي العام يقوم على أساس الولاء السياسي لأئمة أهل البيت، وكان هؤلاء يعتقدون بحق الأمة الإسلامية في اختيار أئمتها، وبضرورة ممارسة الشورى، ويدينون الاستيلاء على السلطة بالقوة. ولم يكونوا يعرفون «التشيع الديني». ولعلنا نجد في الحديث الذي يرويه الشيخ الصدوق عن الإمام الرضا عن أبيه الكاظم عن أبيه جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر عن علي بن الحسين عن الحسين بن علي عن أبيه عن جده رسول الله ﷺ والذي يقول فيه: «من جاءكم يريد أن يفرق الجماعة ويغصب الأمة أمرها ويتولى من غير مشورة فاقتلوه، فان الله عَزَّوَجَلَّ قد أذن ذلك»[2]. لعلنا نجد في هذا الحديث

---

(1) الكليني، **الكافي**، الفروع، ج5 باب دخول عمرو بن عبيد والمعتزلة على أبي عبدالله، ح رقم 8247 - 1.

(2) الصدوق، **عيون أخبار الرضا**، ج 2، ص 62.

أفضل تعبير عن إيمان أهل البيت بالشورى والتزامهم بها. ولئن كانوا يدعون الناس إلى اتباعهم والانقياد إليهم فإنما كانوا يفعلون ذلك إيماناً بأفضليتهم وأولويتهم بالخلافة في مقابل الحكام الذين كانوا لا يتبعون الكتاب ولا يقيمون القسط ولا يدينون بالحق. وهو ما يثبت الطبيعة «السياسية» لا «الدينية» للتشيع.

وسوف نبحث في الفصول القادمة نشوء القول بنظرية «الإمامة الإلهية» أو ما يعرف بالتشيع «الديني»، وكيفية تطوره ومآله والظروف التي أحاطت به وأهم رجاله.

الفصل الثاني

«التشيع الديني»

أو نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت

وفي مقابل «التشيع السياسي» الذي كان يعني الولاء والحب والتبعية لأئمة أهل البيت، يقول: «الإمامية» إن نوعاً آخر من التشيع هو «التشيع الديني» كان موجوداً منذ زمان رسول الله ﷺ وأنه نشأ على يديه، وأن أهل البيت هم «أولي الأمر» الذين قرن الله تعالى طاعتهم بطاعة الرسول، في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النِّساء: 59]. وأن النبي الأكرم قد نص على الإمام علي في غدير خم بالإمامة والولاية، وبالتالي فإن الإمامة جزء من الدين، وإن التشيع الأول كان دينياً وسياسياً.

وكما يقول المتكلم الشيعي الإمامي الحسن بن موسى النوبختي (الذي توفي في بداية القرن الرابع الهجري) فإن الشيعة افترقت بعد وفاة النبي ﷺ ثلاث فرق، وان فرقة منهم قالت: «أن علياً إمام مفترض الطاعة بعد رسول الله ﷺ، واجب على الناس القبول منه والأخذ ولا يجوز غيره الذي وضع عنده النبي ﷺ من العلم ما يحتاج إليه الناس من الدين والحلال والحرام وجميع منافع دينهم ودنياهم ومضارهم وجميع العلوم جليلها ودقيقها واستودعه ذلك كله واستحفظه إياه، ولذا استحق الإمامة ومقام النبي ﷺ لعصمته وطهارة مولده وسابقته وعلمه وسخائه وزهده وعدالته في رعيته، وأن النبي ﷺ نص عليه وأشار إليه باسمه ونسبه وعينه، وقلد الأمة إمامته ونصبه لهم علماً وعقد له عليهم إمرة المؤمنين وجعله أولى الناس منهم بأنفسهم في مواطن كثيرة مثل غدير خم، وأعلمهم أن منزلته منزلة هارون من موسى ﷺ إلا أنه لا نبي بعده، فهذا دليل إمامته، ولا معنى إلا النبوة والإمامة، وقد جعله نظير نفسه في أنه أولى بهم منهم بأنفسهم في حياته ولقوله ﷺ لبني وليعة: «لتنتهنَّ أو لأبعثنَّ إليكم رجلاً كنفسي» فمقام النبي ﷺ لا يصلح من بعده إلا لمن هو كنفسه، والإمامة من أجلِّ الأمور بعد النبوة، وقالوا إنه لا بد من ذلك من أن يقوم مقامه بعده رجل من ولده من ولد فاطمة بنت محمد عليهم السلام معصوم من الذنوب طاهر من العيوب تقي مأمون رضي مبرأ من الآفات والعاهات في كل من الدين والنسب والمولد يؤمن منه العمد والخطأ والزلل منصوص عليه من الإمام الذي قبله مشار إليه بعينه واسمه

الموالي له ناج والمعادي له كافر هالك والمتخذ دونه وليجة ضال مشرك، وأن الإمامة جارية في عقبه ما اتصلت أمور الله وأمره ونهيه، فلم تزل هذه الفرقة ثابتة على إمامته على ما ذكرناه حتى قتل علي عليه السلام في شهر رمضان..»[1]. وان الفرقتين الأخريين قالتا: «بأن علياً كان أولى الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس لفضله وسابقته وقرابته وعلمه، وهو أفضل الناس كلهم بعده...»[2].

وقال النوبختي إن «شيعة علي» سموا بهذا الاسم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبعده، وانهم كانوا معروفين بانقطاعهم إليه والقول بإمامته، وذكر منهم المقداد بن الأسود الكندي وسلمان الفارسي وأبو جندب بن جنادة (أبو ذر) وعمار بن ياسر، وغيرهم ممن وافت مودته مودة علي عليه السلام وهم أول من تشيع من هذه الأمة[3].

واختلف «الإمامية» في عدد «الشيعة الذين كانوا يعرفون حق علي» فرووا عن أبي جعفر الباقر أنه قال: «ارتد الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ثلاثة نفر: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، ثم إن الناس عرفوا ولحقوا بعد». وأنه ذكر في حديث آخر أن عدد أولئك الشيعة سبعة. وأنه جعلهم في رواية ثالثة: أقل من خمسين رجلاً، فقال في خطاب لهشام الكابلي: «كان علي ابن أبي طالب عندكم بالعراق يقاتل عدوه ومعه أصحابه وما كان فيهم خمسون رجلاً يعرفونه حق معرفته، وحق معرفة إمامته»[4].

---

(1) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 18 - 20 ويكرر سعد بن عبدالله الأشعري القمي النص السابق نفسه مع تعديل طفيف، في كتابه المشابه: «**المقالات والفرق**» ص 16 - 17 فيقول: «وقالوا إنه لا بد مع ذلك من أن تكون الإمامة دائمة جارية في عقبه إلى يوم القيامة... فلم تزل هذه الفرقة قائمة لازمة لإمامته وولايته على ما ذكرنا.. إلى أن قتل»..

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

ويقول السيد محمد باقر الصدر في مقدمته لكتاب «**تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة**» للدكتور عبدالله فياض: «نرى أن الشيعة ولدوا منذ وفاة النبي مباشرة متمثلين في المسلمين الذين خضعوا عملياً لأطروحة زعامة الإمام وقيادته التي فرض النبي الابتداء بتنفيذها من حين وفاته مباشرة. وقد تجسد الاتجاه الشيعي منذ اللحظة الأولى في إنكار ما اتجهت إليه السقيفة من تجسيد لأطروحة زعامة الإمام علي وإسناد السلطة إلى غيره»..

(4) فياض، عبدالله، **تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة**، ص 45، نقلاً عن **الاختصاص** للمفيد، ص 10، والكشي، **الرجال**، ص 12 ولكن الرواية الآنفة لم تحدد أسماء الخمسين رجلاً، كما لم تقدم دليلاً على تبنيهم لنظرية الإمامة، كما لم تفعل الروايتان الأخريان اللتان ذكرتا أسماء ثلاثة أو سبعة من الصحابة. وربما اعتمدت هذه الروايات على شدة تعلق بعض الصحابة بالإمام علي لتدعي تبنيهم لنظرية الإمامة الإلهية والنص عليه من الله..

وبغض النظر عن وجود التشيع «الديني» في زمن الرسول ﷺ، فلا شك بظهور اسم «شيعة علي» في الفتنة الكبرى في مقابل شيعة عثمان وطلحة والزبير ومعاوية، وتوسع اسم «الشيعة» لكي يشمل جميع البيوتات العلوية والهاشمية وأنصارهم في بداية القرن الثاني الهجري، في حين بدأت الأسماء الخاصة العديدة تظهر إلى الوجود، كـ «الكيسانية» و«الهاشمية» و«الراوندية» و«الجناحية» و«الكربية» و«البربرية» و«البيانية» و«المغيرية» و«الباقرية» و«الجعفرية» و«الزيدية».

وأما اسم «الرافضة» فقد أطلق على جماعات شيعية متعددة وليس على الشيعة الموالين للإمام جعفر الصادق فقط، كما يعتقد البعض(1). فقد أطلق على كل من يرفض إمامة الشيخين أبي بكر وعمر، وكان على رأس هؤلاء «الراوندية» شيعة بني العباس الذين كانوا يعتقدون بأن الإمامة بعد النبي من حق عمه العباس بن عبد المطلب وبنيه(2). وربما كان يطلق الاسم لغوياً (لا اصطلاحياً) من قبل بعض الشيعة ضد بعضهم، كما يقال بأن المغيرة بن سعيد استعمله ضد شيعة جعفر الصادق الذين رفضوه ولعنوه(3). ولكن اسم «الرافضة» اشتهر على «الإمامية» الذين رفضوا الانخراط في حركة الإمام زيد بن علي في الكوفة سنة 122هـ بناء على موقفه المعتدل من الشيخين وموقفهم المتطرف منهما، فسماهم «الرافضة». وقد أطلق اسم «الرافضة» بتوسع من قبل بعض أهل السنة ضد كل من يفضل علياً على غيره من الصحابة، أو ينتقد أحداً منهم.

وفي حين عُرف شيعة الإمام جعفر الصادق بـ «الجعفرية» و«شيعة علي» و«الترابية» نسبة لـ «أبي تراب» أحد ألقاب الإمام علي(4)؛ فإن قسماً من «الرافضة» حاولوا أن يدسوا

(1) فياض، تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة، ص 73.

(2) كان العباسيون يشكلون في ذلك الوقت المبكر أكثر الفرق الشيعية تطرفاً و«رفضاً». حيث يذكر المؤرخون: «ان الراوندية، وهم شيعة ولد العباس، كانوا يقولون: ان رسول الله قبض، وإن أحق الناس بالامامة بعده العباس بن عبدالمطلب، لأنه عمه ووارثه وعصمته لقول الله عز وجل: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: 75] وان الناس اغتصبوه حقه، وظلموه أمره، إلى ان رده الله اليهم. وذلك بالرغم من ان العباس لم يدع الخلافة. وتبرأوا من ابي بكر وعمر وأجازوا بيعة علي بن ابي طالب باجازة العباس لها، وذلك لقوله: يا ابن أخي (هلم إلي أبايعك فلا يختلف عليك اثنان)، ولقول داود بن علي على منبر الكوفة يوم بويع لابي العباس: يا أهل الكوفة لم يقم فيكم إمام بعد رسول الله إلا علي بن أبي طالب، وهذا القائم فيكم، يعني أبا العباس السفاح». **تاريخ الطبري**، ج6، ص 43 و83، وابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج5، ص 318 والمسعودي، **مروج الذهب**، ج3، ص 252.

(3) الأشعري القمي، **المقالات والفرق**، ص 76 و**الملل والنحل**، ج 1 ص 138.

(4) حسب رواية لسعيد بن يسار يقول فيها: «سمعت أبا عبدالله يقول: الحمد لله صارت فرقة مرجئة =

أنفسهم في صفوف شيعة الصادق ويدعوا أنهم «جعفرية» مما دفع الإمام إلى التبرؤ من كثير ممن يدعي الانتماء اليه. وقد غضب ذات مرة عندما قال له أبو الصباح الكناني: إنا نُعَيَّر بالكوفة فيقال لنا «جعفرية» فقال: «إن أصحاب جعفر منكم لقليل، إنما أصحاب جعفر من اشتد ورعه وعمل لخالقه»[1].

وهناك رواية عن أبي بصير يحيى بن القاسم الأسدي (وهو ممن كان يؤمن بنظرية الإمامة الإلهية) يزعم فيها أنه اشتكى إلى الإمام الصادق فقال: «إنا قد نبزنا نبزاً انكسرت له ظهورنا، وماتت له أفئدتنا، واستحلت به الولاة دماءنا في حديث رواه فقهاؤهم. قال: فقال: «الرافضة»؟ قلت: نعم، قال: لا والله ما هم سموكم بل الله سماكم به. .إن بني إسرائيل رفضوا فرعون ولحقوا بموسى، فأوحى الله إلى موسى أن أثبت لهم هذا الاسم في التوراة، فإني قد نحلتهم، ثم ذخر الله هذا الاسم حتى سماكم به إذ رفضتم فرعون وهامان وجنودهما واتبعتم محمداً وآل محمد»[2]. ورغم ادعاء أبي بصير باستحسان الإمام الصادق لاستعمال لقب «الرافضة» وقبوله لهم ودفاعه عنهم، فإن ثمة مجالاً للشك بوضع أبي بصير لهذه الرواية على لسان الصادق، تأييداً لمذهبه في الإمامة والرفض، كما كان يفعل كثير من الفرق المنحرفة الذين كانوا يدسون أنفسهم في صفوف «الجعفرية». ويؤيد ذلك الادعاء بإطلاق الله لاسم «الرافضة» على بني إسرائيل وإثبات ذلك في التوراة. وهذا من الخيال المحض الذي لا يوجد عليه دليل.

ورغم تمسك فريق من «الجعفرية» بنظرية «الإمامة الإلهية» في زمن الصادق، إلا أنهم لم يُعرفوا باسم «الإمامية». وربما كان لقب «الرافضة» أقرب إلى هذا الفريق من أي اسم آخر. ولا يمكن القول إن جميع الأسماء التي أطلقت على فرق الشيعة كانت تعني شيئاً واحداً، كما ذهب الدكتور عبدالله فياض في كتابه عن «تاريخ الإمامية»: «لأنها كانت تطلق على الشيعة أسلاف الإمامية أو الجعفرية أو القطعية بعد وفاة الكاظم، وهم شيعة آل البيت الذين ساقوا الإمامة إلى جعفر الصادق»[3]. وأحسب أن الدكتور فياض اعتمد على قراءة النوبختي والاشعري القمي في كتابيهما المتشابهين: «فرق الشيعة» و«المقالات والفرق» اللذين ألفاهما في نهاية القرن الثالث الهجري. وهما كاتبان إماميان صورا التاريخ الشيعي

= وصارت فرقة حرورية، وصارت فرقة قدرية، وسميتم الترابية وشيعة علي». الكليني، **الكافي**، الروضة، ص 80.

(1) **الكشي**، الجعفرية.

(2) المفيد، **الاختصاص**، ص 104.

(3) فياض، **تاريخ الإمامية**، ص 77.

إمامياً منذ وفاة رسول الله ﷺ أو قبل ذلك. كما أن فياض يخلط بين «الإمامية» و«الاثني عشرية» ويعتبرهما شيئاً واحداً دون أن يلاحظ الفاصلة الزمنية بين نشوء الأولى في القرن الثاني الهجري وبين الثانية التي نشأت في القرن الرابع والتحقت بالإمامية فيما بعد. وقد اشتهر مصطلح «الإمامية» في القرن الثالث، وأطلق على جناح خاص منهم هم «الموسوية: أتباع موسى بن جعفر، والأئمة من ذريته» دون «الإسماعيلية: أتباع إسماعيل بن جعفر» بالرغم من كون الفريقين إمامية.

وأطلق مشايخ «الاثني عشرية» لقب «الإمامي» على كل من كتب في الدعوة لنظرية الإمامة الإلهية، كعلي بن إسماعيل التمار الذي عده الطوسي «أول من تكلم على مذهب الإمامية»[1]. ومحمد بن خليل بن جعفر السكاك، الذي عده ابن داود الحلي في رجاله: «إمامياً». وغيرهم وغيرهم، ولكن الدكتور فياض يسمي أوائل المتكلمين بأسلاف الإمامية، ويرجح أن مصطلح «الإمامية» لم يكن معروفاً في القرن الثاني الهجري[2]. ويؤيد رأيه بأسماء الفرق الشيعية المتشعبة بعد وفاة الصادق والكاظم والرضا والجواد والهادي والتي لم يكن بينها فريق يعرف بـ «الإمامية». ويسجل أول إطلاق لهذا الاسم بعد وفاة العسكري، وبناء على قول النوبختي الذي يجعل «الإمامية» الفرقة الثانية عشرة، وقول الأشعري القمي الذي يجعل «الإمامية» الفرقة الأولى التي اعتقدت بوجود الإمام الثاني عشر وغيبته وسميت بـ «الإمامية»[3]. ويشير فياض إلى محاولة النوبختي حصر اسم «الإمامية» بفريق معين من خلال عنوان كتابه «الرد على فرق الشيعة ما خلا الإمامية». ويخلص إلى أن مصطلح «الإمامية» لم يصبح علماً لفرقة من فرق الشيعة إلا بعد حصول غيبة الإمام الثاني عشر[4].

وإذا سلمنا بظهور اسم «الإمامية» في أواخر القرن الثالث الهجري، فانه لم يكن يطلق على فرقة واحدة محددة واضحة المعالم، وإنما كان يطلق على تيار يضم مجموعات فكرية مختلفة معتدلة ومتطرفة ومغالية، ومن بينها «المفوضة» و«المخمسة» وغيرهما، بدليل اتهام بعض الإمامية لبعض بالغلو والتفويض. كاتهام «النائب الخاص محمد بن عثمان العمري» لأحمد بن هلال العبرتائي بالغلو والتفويض، رغم أنه كان أحد أركان الدعوة للإمام الثاني عشر.

---

(1) الطوسي، **الفهرست**، ص 113.
(2) فياض، **تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة**، ص 78.
(3) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 90 والأشعري، **المقالات والفرق**، ص 102 - 106.
(4) فياض، **تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة**، ص 85.

ورغم إطلاق النوبختي والأشعري القمي لاسم «الإمامية» على الفرقة التي قالت بغيبة المهدي، إلا أنهما لم يذكرا اسم «الاثني عشرية» لأن هذه الفرقة لم تكن مولودة بعد، في نهاية القرن الثالث أو بداية القرن الرابع، وانما ظهرت بعد ذلك في أواخر القرن الرابع أو الخامس الهجري، عندما تبلورت النظرية «الاثنا عشرية» وتألفت القائمة بأسماء الأئمة الاثني عشر.

وسوف نستخدم اسم «الإمامية» للدلالة على الشيعة القائلين بـ «التشيع الديني» منذ بداية القرن الثاني الهجري، وقبل أن يتشعبوا إلى فرق مختلفة، وإن لم يكونوا يُعرفون بذلك الاسم في ذلك الزمن، نظراً لتعبير الاسم عن هويتهم الفكرية في مقابل الشيعة العاديين الذين كانوا يوالون أئمة أهل البيت «سياسياً» فقط.

إذن فإن «الإمامية» هم الذين قالوا: «إن الإمامة مفروضة من الله، وهي في أهل البيت، وانها متوارثة في ذرية الحسين بصورة عمودية إلى يوم القيامة، وانها تثبت بالنص أو الوصية أو المعاجز الغيبية»[1]. وأن الإمامة أمر الهي، وأن تعيين الإمام الجديد يتم بتدخل من الله تعالى، ولا دخل لإرادة الإمام السابق بذلك[2].

(1) وكان على رأس القائلين بهذه النظرية في القرن الثاني الهجري:
1 - المتكلم المعروف أبو جعفر الأحول محمد بن علي النعمان الملقب بمؤمن الطاق الذي ألف عدة كتب في هذا الموضوع هي **كتاب الإمامة** و**كتاب المعرفة** و**كتاب الرد على المعتزلة في إمامة المفضول**..
2 - علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار أبو الحسن الميثمي، الذي قال عنه الطوسي في: الفهرست انه أول من تكلم على مذهب الإمامية وصنف كتاباً في الإمامة وله الاستحقاق والكامل في الموضوع نفسه.
3 - هشام بن الحكم الكندي، الذي كتب عدة كتب هي **الإمامة والرد على هشام بن سالم الجواليقي والرد على شيطان الطاق وكتاب التدبير في الإمامة وإمامة المفضول والوصية والرد على منكريها وكتاب اختلاف الناس في الإمامة** والمجالس في الإمامة. وقد قال عنه الشيخ الطوسي في الفهرست انه كان ممن فتق الكلام في الإمامة، وهذب المذهب بالنظر، وكان حاذقاً بصناعة الكلام. وقال عنه العلامة الحلي في الخلاصة: انه أول شخص فتق الحديث في الإمامة والنص والوصية وهذب المذهب بالنظر..
4 - محمد بن الخليل المعروف بالسكاك، و له كتب منها كتاب **المعرفة** وكتاب **الإمامة** وكتاب: **الرد على من أبى وجوب الإمامة بالنص**. بالإضافة إلى أشخاص مثل هشام بن سالم الجواليقي، وقيس الماصر، وحمران بن أعين، وأبي بصير ليث بن البختري المرادي الأسدي، وآخرين..

(2) روى عمرو بن الأشعث: أنه سمع الإمام الصادق يقول: «لعلكم ترون أن هذا الأمر إلى رجل منا يضعه حيث يشاء.. لا والله انه لعهد من رسول الله مسمى رجل فرجل حتى ينتهي الأمر إلى صاحبه». =

فلسفة نظرية الإمامة الإلهية

أ - العصمة

وقد استند «الإمامية» في نظريتهم بوجوب «الإمامة الإلهية» إلى ضرورة اشتراط العصمة في الإمام (مطلق الإمام)[1]. وبنوا فلسفة العصمة على مفهوم الإطلاق في الطاعة لأولي الأمر وعدم جواز أو إمكانية النسبية فيها، وذلك مثل الرد على الإمام ورفض طاعته في المعاصي والمنكرات لو أمر بها، والأخذ على يده عند ظهور فسقه وانحرافه[2]. وتجنباً للوقوع في التناقض بين ضرورة طاعة الله الذي يأمر بطاعة أولي الأمر في الآية الكريمة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النِّساء: 59] وضرورة طاعة الحكام بصورة مطلقة حتى في المعاصي والمحرمات. ومن هنا قال المتكلمون الإماميون بضرورة أن يكون الإمام (مطلق الإمام) معصوماً من الله حتى لا يأمر بمعصية ولا يقع المسلمون في حرج التناقض بين طاعته في ذلك وعصيان الله، أو معصيته وعصيان الله الذي يأمر بطاعته. حيث قال الشيخ الطوسي المعروف بشيخ الطائفة الإمامية (385 - 460 هـ): «مما يدل على أن الإمام يجب أن يكون معصوماً: ما قد ثبت من كونه مقتدى به، ألا ترى أنه إنما سمي إماماً لذلك؟. . لأن الإمام هو المقتدى به، ومن ذلك قيل إمام الصلاة لأنه يُقتدى به . . . وأيضاً فقد أجمع المسلمون على أن الإمام مقتدى به في جميع الشريعة، وان اختلفوا في كيفيته، فإذا ثبت أنه مقتدى به في جميع الشريعة وجب أن يكون

= وأنه قال: «ما مات عالم حتى يُعلمه الله عَزَّوَجَلَّ إلى من يوصي». وقال: «لا يموت الرجل منا حتى يعرف وليه». أو «لا يموت الإمام حتى يعلم من يكون من بعده فيوصي إليه». وقال إسماعيل بن عمار انه سأل أبا الحسن الأول الكاظم عن الإمامة: هل هي فرض من الله على الإمام أن يوصي ويعهد قبل أن يخرج من الدنيا؟ فقال نعم، فقال فريضة من الله؟. . قال نعم. وقال يحيى بن مالك انه سأل علي بن موسى الرضا عن قول الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: 58]؟ فقال: الإمام يؤدي إلى الإمام. ثم قال: يا يحيى، انه والله ليس منه، إنما هو أمر من الله. الكليني، **الكافي**، كتاب الحجة، باب أن الإمام يعرف الإمام الذي يكون بعده. ح رقم 5 و6 و7 والصفار، **بصائر الدرجات**، ج 10 باب 2 وباب 3.

(1) وهو مصطلح يعني: الرئيس أو الحاكم أو الخليفة أو السلطان. .

(2) وهو المفهوم الذي كان الحكام الأمويون يدأبون على ترويجه ومطالبة المسلمين بطاعتهم طاعة مطلقة في الخير والشر، على أساسه. .

معصوماً . . لأنه لو كان غير معصوم لم نأمن في بعض أفعاله مما يدعونا إليه من قتل النفوس وأخذ الأموال وما جرى مجراهما أن يكون قبيحاً، ويجب علينا موافقته من حيث الاقتداء به، ولا يجوز من الحكيم أن يوجب علينا الاقتداء بما هو قبيح، وإذا لم يجز ذلك عليه تعالى، دلَّ على أن مَن أوجب علينا الاقتداء به مأمون منه فعل القبيح، ولا يكون كذلك إلا المعصوم». ورفض الطوسي مفهوم النسبية في الطاعة، وقال: «فان قيل: فلم أنكرتم أن يكون الاقتداء بالإمام إنما يجب فيما نعلمه حسناً، فأما ما نعلمه قبيحاً أو نشك في حاله فلا يجب الاقتداء فيه؟ . . قيل له: هذا يسقط معنى الاقتداء جملة ويزيله عن وجهه . . . وللزم أيضاً: أن يكون الإمام نفسه مقتدياً برعيته من هذا الوجه، وفساد ما أدى إلى ما ذكرناه ظاهر»[1].

وقال الشيخ محمد بن محمد بن النعمان، المعروف بالمفيد (- 413هـ): «إن الدليل على أن الإمام يجب أن يكون معصوماً هو أنه لو جاز عليه فعل الخطيئة، فان وجب الإنكار عليه سقط محله من القلوب فلا يتبع، والغرض من نصبه اتباعه فينتقض الغرض، وإن لم يجب الإنكار عليه سقط وجوب النهي عن المنكر وهو باطل. وإنه حافظ للشرع فلو لم يكن معصوماً لم تؤمن منه الزيادة والنقصان»[2]. وقد ذهبت الامامية إلى أن الأئمة كالأنبياء في وجوب عصمتهم من جميع القبائح والفواحش من الصغر إلى الموت عمداً وسهواً، لأنهم حفظة الشرع والقوامون به، حالهم في ذلك كحال النبي، ولأن الحاجة إلى الإمام إنما هي للانتصاف من المظلوم عن الظالم ورفع الفساد وحسم مادة الفتن، وأن الإمام لطف يمنع القاهر من التعدي ويحمل الناس على فعل الطاعات واجتناب المحرمات ويقيم الحدود والفرائض ويؤاخذ الفساق ويعزر من يستحق التعزير، فلو جازت عليه المعصية وصدرت عنه انتفت هذه الفوائد وافتقر إلى إمام آخر وتسلسل[3].

ونقل المفيد عدة حوارات عن هشام بن الحكم (أحد مؤسسي نظرية الإمامة في القرن الثاني الهجري) حول ضرورة عصمة الإمام، حيث قال إنه أجرى مناظرة مع رجل شامي في حضرة الإمام الصادق على حرف جبل في طرف الحرم، وأن الرجل الشامي قال لهشام: «يا غلام سلني في إمامة هذا يعني أبا عبدالله فغضب هشام حتى ارتعد ثم قال له:

---

(1) الطوسي، **تلخيص الشافي**، ج 1 ص 192.

(2) المفيد، **النكت الاعتقادية**، ص 48.

(3) الحلي، **نهج الحق وكشف الصق**، ص 164، ومنهاج **الكرامة في إثبات الإمامة**، ص 51 من الطبعة الحجرية، ومحمد صادق الصدر، **الشيعة الإمامية**، ص 126.

اخبرني . . أَربك أنظر لخلقه أم هم لأنفسهم؟ . . فقال الشامي: بل ربي أنظر لخلقه، قال: ففعل لهم في دينهم ماذا؟ . . قال: كلفهم وأقام لهم حجة ودليلاً على ما كلفهم، أزاح في ذلك عللهم، فقال له هشام: فما هذا الدليل الذي نصبه لهم؟ قال الشامي: هو رسول الله، قال له هشام: فبعد رسول الله من؟ . . قال: الكتاب والسنة. قال له هشام: فهل ينفعنا اليوم الكتاب والسنة فيما اختلفنا فيه حتى يرفع عنا الاختلاف ويمكنا من الاتفاق؟ . . قال الشامي: نعم، قال له هشام: فلم اختلفنا نحن وأنت وجئتنا من الشام تخالفنا وتزعم أن الرأي طريق الدين، وأنت تقر بأن الرأي لا يجمع على القول الواحد المختلفين؟ . فسكت الشامي كالمفكر فقال له أبو عبدالله: مالك لا تتكلم؟ . . قال: إن قلت إنا ما اختلفنا كابرت، وإن قلت إن الكتاب والسنة يرفعان عنا الاختلاف أبطلت لأنهما يحتملان الوجوه، ولكن لي عليه مثل ذلك، فقال له أبو عبدالله: سله تجده مليئاً، فقال الشامي لهشام: من أنظر للخلق ربهم أم أنفسهم؟ . . فقال هشام: ربهم أنظر لهم، فقال الشامي: فهل أقام لهم من يجمع كلمتهم ويرفع اختلافهم ويبين لهم حقهم من باطلهم؟ . . قال: نعم، قال الشامي: من هو؟ . . قال هشام: أما في ابتداء الشريعة فرسول الله، واما بعد النبي فغيره. قال الشامي: ومن هو غير النبي القائم مقامه في حجته؟ . . قال هشام: في وقتنا هذا؟ أم قبله؟ . . قال: بل في وقتنا هذا، قال: هذا الجالس، يعني أبا عبدالله، الذي تشد إليه الرحال، ويخبرنا بأخبار السماء وراثة عن أب عن جد. قال الشامي: وكيف لي بعلم ذلك؟ . . قال هشام: سله عما بدا لك، قال الشامي: قطعت عذري، فعليَّ السؤال، فقال له أبو عبدالله: أنا أكفيك المسألة يا شامي: أخبرك عن مسيرك وعن سفرك . . خرجت يوم كذا . . وكان طريقك كذا . . ومررت على كذا . . ومرَّ بك كذا . . فأقبل الشامي كلما وصف له شيئاً من أمره يقول صدقت والله»[1].

وهناك رواية أخرى يذكرها الشيخ محمد بن علي الصدوق (305 - 381هـ) حول مناظرة طويلة جرت في وقت متأخر بين هشام بن الحكم وضرار، وعبدالله بن يزيد الاباضي، في مجلس الوزير العباسي يحيى بن خالد البرمكي «قال ضرار لهشام: كيف تعقد الإمامة؟ فقال هشام: كما عقد الله النبوة. قال ضرار فإذن هو نبي؟ قال: لا، لأن النبوة يعقدها أهل السماء، والإمامة يعقدها أهل الأرض، فعقد النبوة بالملائكة، وعقد الإمامة بالنبي، والعقدان جميعاً بإذن الله. فقال ضرار: ما الدليل على ذلك؟ . . فقال هشام: الاضطرار في هذا . . إذ لا يخلو الكلام في هذا من أحد ثلاثة وجوه: إما أن

(1) المفيد، **الإرشاد**، ص 278 - 279.

يكون الله رفع التكليف عن الخلق بعد الرسول فلم يكلفهم ولم يأمرهم ولم ينههم وصاروا بمنزلة السباع والبهائم التي لا تكليف عليها، أو أن الناس قد استحالوا بعد الرسول في مثل حد الرسول في العلم، حتى لا يحتاج أحد إلى أحد فيكونوا كلهم قد استغنوا وأصابوا الحق الذي لا اختلاف فيه. يبقى الوجه الثالث . .وهو أنهم يحتاجون إلى غيرهم، لأنه لا بد من علم يقيمه الرسول لهم لا يسهو ولا يغلط ولا يحيف معصوم من الذنوب مبرأ من الخطايا يحتاج إليه ولا يحتاج إلى أحد. قال: فما الدليل عليه؟. . قال هشام: ثمان دلالات، أربع في نعت نسبه وأربع في نعت نفسه، فأما الأربع التي في نعت نسبه، فانه يكون معروف الجنس معروف القبيلة معروف البيت، وان يكون من صاحب الملة والدعوة إليه إشارة. فلم يُرَ جنس من هذا الخلق اشهر من جنس العرب الذين منهم صاحب الملة والدعوة. . . ولو جاز أن تكون الحجة من الله على هذا الخلق في غير هذا الجنس لأتى على الطالب المرتاد دهر من عصره لا يجده، ولجاز أن يطلب في أجناس من هذا الخلق من العجم وغيرهم، ولكان من حيث أراد الله عزوجل أن يكون صلاح يكون فساد، ولا يجوز هذا في حكمة الله جل جلاله وعدله: أن يفرض على الناس فريضة لا توجد، فلما لم يجز ذلك لم يجز أن يكون إلا في هذا الجنس لاتصاله بصاحب الملة والدعوة، فلم يجز أن يكون من هذا الجنس إلا في هذه القبيلة لقرب نسبها من صاحب الملة وهي قريش، ولما لم يجز أن يكون من هذا الجنس إلا في هذه القبيلة لم يجز أن يكون من هذه القبيلة إلا في هذا البيت لقرب نسبه من صاحب الملة والدعوة، ولما كثر أهل هذا البيت وتشاجروا في الإمامة لعلوها وشرفها ادعاها كل واحد منهم، فلم يجز إلا أن يكون من صاحب الملة والدعوة إشارة إليه بعينه واسمه ونسبه كيلا يطمع فيها غيره . . وأما الأربع التي في نعت نفسه: فأن يكون أعلم الناس كلهم بفرائض الله وسننه وأحكامه حتى لا يخفى عليه منها دقيق ولا جليل، وأن يكون معصوماً من الذنوب كلها، وأن يكون أشجع الناس، وأن يكون أسخى الناس. فقال عبدالله بن يزيد الاباضي: من أين قلت: إنه اعلم الناس؟ قال هشام: لأنه إن لم يكن عالماً بجميع حدود الله وأحكامه وشرائعه وسننه لم يؤمن عليه أن يقلب الحدود، فمن وجب عليه القطع حده، ومن وجب عليه الحد قطعه، فلا يقيم لله عزوجل حداً على ما أمر به فيكون من حيث أراد الله صلاحاً يقع فساداً. قال: فمن أين قلت: انه معصوم من الذنوب؟ قال: لأنه إن لم يكن معصوماً من الذنوب دخل في الخطأ فلا يؤمن أن يكتم على نفسه ويكتم على حميمه وقريبه ولا يحتج الله بمثل هذا على خلقه. قال: فمن أين قلت: انه أشجع الناس؟ قال: لأنه فئة للمسلمين الذين يرجعون إليه في الحروب، وقال الله عزوجل : «ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو

متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله» فان لم يكن شجاعاً فيبوء بغضب الله، ولا يجوز أن يكون من يبوء بغضب من الله عَزَّوَجَلَّ حجة على خلقه. قال: فمن أين قلت: انه اسخى الناس؟ قال: لأنه خازن المسلمين فان لم يكن سخياً تاقت نفسه إلى أموالهم فأخذها فكان خائناً ولا يجوز أن يحتج الله على خلقه بخائن»[1].

وينقل الشيخ الصدوق أيضاً كلمة أخرى لهشام بن الحكم عن فلسفة العصمة، عن محمد بن أبي عمير قال: ما سمعت ولا استفدت من هشام بن الحكم في طول صحبتي إياه شيئاً أحسن من هذا الكلام في صفة عصمة الإمام، فإني سألته يوماً عن الإمام: أهو معصوم؟ . . قال: نعم، قلت له: فما صفة العصمة فيه، وبأي شيء تعرف؟ . . قال: إن جميع الذنوب لها أربعة أوجه لا خامس لها: الحرص، والحسد، والغضب، والشهوة، فهذه منفية عنه لا يجوز أن يكون حريصاً على هذه الدنيا، وهي تحت خاتمه لأنه خازن المسلمين فعلى ماذا يحرص؟ ولا يجوز ان يكون حسوداً، لأن الإنسان إنما يحسد من هو فوقه وليس فوقه أحد فكيف يحسد من هو دونه؟. . ولا يجوز أن يغضب لشيء من أمور الدنيا إلا ان يكون غضبه لله عَزَّوَجَلَّ ، فان الله قد فرض عليه إقامة الحدود، وأن لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا رأفة في دينه حتى يقيم حدود الله عَزَّوَجَلَّ ، ولا يجوز ان يتبع الشهوات ويؤثر الدنيا على الآخرة لأن الله عَزَّوَجَلَّ حبب إليه الآخرة كما حبب إليه الدنيا فهل رأيت أحداً ترك وجهاً حسناً لوجه قبيح؟ وطعاماً طيباً لطعام مر؟ وثوباً ليناً لثوب خشن؟ ونعمة باقية لدنيا زائلة فانية؟[2].

ب – ضرورة وجود العالم الرباني المفسر للقرآن

وبالإضافة إلى مسألة الطاعة وضرورة أن يكون الإمام أو صاحب الأمر معصوماً، نظر بعض المتكلمين إلى فلسفة العصمة من زاوية أخرى وهي ضرورة الحاجة إلى مفسر للقرآن الكريم تحت دعوى عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن والاستفادة منه مباشرة. وقد روى الكليني (– 329هـ) في «الكافي» أقدم حديث عن هذه الفلسفة، عن منصور بن حازم أنه قال: «قلت للناس: تعلمون ان رسول الله كان هو الحجة من الله على خلقه؟. . قالوا: بلى، قلت: فحين مضى رسول الله من كان الحجة على خلقه؟. . فقالوا: القرآن، فنظرت في القرآن فإذا هو يخاصم به المرجئ والقدري والزنديق الذي لا يؤمن به

(1) الصدوق، **إكمال الدين**، ص 362 - 368.

(2) الصدوق، **الأمالي**، ص 632 - 633 و**علل الشرائع**، ص 204.

حتى يغلب الرجال بخصومته، فعرفت ان القرآن لا يكون حجة إلا بقيِّم، فما قال فيه من شيء كان حقاً، فقلت لهم: من قيـِّم القرآن؟ فقالوا: ابن مسعود قد كان يعلم وعمر يعلم وحذيفة يعلم، قلت: كله؟. . قالوا: لا، فلم أجد أحداً يقال انه يعرف ذلك كله إلا علياً، فاشهد أن علياً كان قيـِّم القرآن»[1].

وقال الشريف المرتضى(355 هـ - 436هـ): «لا بد من أن يكون الإمام عالماً بجميع الأحكام حتى لا يشذ عليه شيء منها، وإلا لزم ذلك أن يكون قد كلف القيام بما لا سبيل له إليه، ويحل ذلك محل تكليف مالا يطاق، أما الذي يدل على وجوب كون الإمام عالماً بجميع الأحكام، فهو أنه قد ثبت: أن الإمام إمام في سائر الدين ومتولٍ للحكم في جميعه جليله ودقيقه ظاهره وغامضه، وليس يجوز أن لا يكون عالماً بجميع الدين والأحكام»[2].

وقال الطوسي: «قد ثبت أنه ليس كل ما تمس الحاجة إليه من الشريعة عليه حجة قاطعة من تواتر أو إجماع أو ما جرى مجراهما، بل الأدلة في كثير من ذلك كالمتكافئة. . وإذا ثبت ذلك وكنا مكلفين بعلم الشريعة والعمل بها وجب أن يكون لنا مفزع نصل من جهته إلى ما اختلف أقوال الأمة فيه، وهو الإمام الذي نقوله»[3]. وأضاف: «انه قد ثبت ان الإمام إمام في سائر الدين ومتولي الحكم في جميعه: جليله ودقيقه وظاهره وغامضه، وليس يجوز أن لا يكون عالماً بجميع الأحكام، وهذه صفته، لأن المتقرر عند العقلاء قبح استكفاء الأمر وتوليته من لا يعلمه، وان كان لمن ولوه واستكفوه سبيل إلى علمه بما ولي ومضطلعاً به، ولا معتبر بإمكان تعلمه وكونه مخلى بينه وبين طريق العلم، لأن ذلك وان كان حاصلاً فلا تخرج ولايته من ان تكون قبيحة إذا كان فاقداً للعلم بما فوض إليه»[4].
واشترط الطوسي العلم المسبق عند الإمام بكل شيء ورفض اللجوء إلى طريق الاجتهاد في المستقبل وعند الحاجة، فقال: «فان قيل: لِمَ لا يجوز أن يكون الإمام غير عالم بجميع ما إليه الحكم فيه، غير انه متى احتاج إلى الحكم رجع إلى الاجتهاد، أو إلى أخبار الآحاد، أو إلى استفتاء العلماء، كما يرجع العامي إليهم، أو فرضه التوقف فيما لا يعلمه إلى ان يتبين بعد ذلك بأحد طرق العلم؟. . وكل ذلك يجوز ورود التعبد به. قيل له: هذا كلام من يظن أنا إنما قبَّحنا ولاية الإمام وهو لا يعلم جميع الأحكام، من حيث لم يكن له

---

(1) الكليني، **الكافي**، كتاب الحجة، ص 169.
(2) المرتضى، **الشافي**، ص 14 - 15.
(3) الطوسي، **تلخيص الشافي**، ج 1 ص 108.
(4) المصدر نفسه، ج1 ص 236.

طريق إلى العلم، وقد بيَّنا أن وجود الطريق في هذا الموضع كعدمه، إذا كان العلم بما اسند إلى المولى مفقوداً، وانه لا بد من قبح هذه الولاية مع فقد العلم، ولا حاجة بنا إلى الكلام إلى ما عدّوه من وجوه طرق العلم التي يجوز ان يرجع الإمام إليها، لأنه لو ثبت في جميعها انه طريق إلى العلم وموصل إلى المعرفة بالحكم لم يخل بما اعتمدناه، فكيف وأكثر ما أورده السائل لا يوصل عندنا إلى العلم؟ . . أما القياس وأخبار الآحاد والاجتهاد فقد بينا فيما تقدم: انه لا يجوز التعبد به. واما رجوع العامي إلى العالم فعندنا انه لا يجوز ان يقلد غيره، بل يلزمه طلب العلم من الجهة التي تؤدي إلى العلم، ولو أجزنا ذلك لم يشبه أمره أمر الإمام، لأنه إنما جاز ذلك من حيث لم يكن حاكماً فيه، بل لزمه تقليد العالم والعمل به. ونحن إنما قبحنا تقديم من ليس بعالم من حيث كان حاكماً في جميع الأشياء فلن نجوز ان يكون غير عالم ببعضها، وكذلك لا نجوز - أيضاً - أن نجعل للحكام ان ترجع إلى العلماء ثم تحكم به، كما يجوِّزه مخالفونا، للعلة التي قدمناها سواء»[1].

ج - الفاضل والمفضول

وإلى جانب العصمة والعلم الرباني رأى الفكر الإمامي ضرورة توافر شروط أخرى في الإمام الذي يجب على المسلمين اتباعه، وهي وجوب أن يكون أفضل المسلمين، وعدم جواز إمامة المفضول، وأن يكون أشجع الناس وأسخاهم. يقول الطوسي: «إن الإمام لا بد أن يكون أفضل من كل واحد من رعيته، بمعنى انه يجب ان يكون افضل منهم بمعنى انه أكثر ثواباً عند الله تعالى، وانه يجب ان يكون افضل منهم في الظاهر في جميع ما هو إمام فيه»[2]. ويقول: «إن الإمام يجب ان يكون أشجع من رعيته وما يتبع ذلك من صفاته - يدل على ذلك أنه قد ثبت أنه رئيس عليهم فيما يتعلق بجهاد الأعداء. . وذلك متعلق بالشجاعة، فيجب أن يكون أقواهم حالاً في ذلك، لأن من شأن الرئيس أن يكون افضل من رعيته فيما كان رئيساً فيه، لما قدمناه من قبح تقديم المفضول على الفاضل فيما كان أفضل منه. واما كونه ممن لا يد فوق يده ولا رئيس عليه، فالمرجع فيه إلى عرف الشرع، لأن اسم (الإمام) فيه لا يطلق إلا على رئيس لا رئاسة عليه . . وأما كونه أعقلهم فالمرجع فيه إلى جودة الرأي وقوة العلم بالسياسة والتدبير»[3].

---

(1) المصدر، ج1 ص 240.

(2) الطوسي، **تلخيص الشافي**، ج 1 ص 199 - 211.

(3) المصدر، ج 1 ص 264.

ويقول الشريف المرتضى: «الذي يدل على أن الإمام يجب أن يكون افضل من رعيته في الثواب والعلوم وسائر ضروب الفضل المتعلقة بالدين، الداخلة تحت ما كان رئيساً فيه، ما نعلمه وكل العقلاء من قبح جعل المفضول في شيء بعينه إماماً ورئيساً للفاضل فيه. . وإذا ثبت أن الإمام لنا في جميع الدين وعلومه وأحكامه، وجب أن يكون أفضل منا في جميع ذلك»[1].

د – رفض الشورى

وبعد تقرير ضرورة اتصاف الإمام، بالعصمة والأفضلية في العلم والشجاعة والسخاء، قام الفكر الإمامي بإسقاط الشورى طريقاً لاختيار الإمام «لعدم وجود طريق للتعرف عليه سوى إرشاد الله تعالى إليه»، وأحل محلها النص أو الوصية أو المعاجز الغيبية التي تميز الإمام المختار من قبل الله تعالى عن غيره من البشر. حيث قال المفيد: «إن الإمام يجب أن يكون عالماً بجميع ما يحتاج إليه الأمة في الأحكام وأن يكون أفضل من كافة رعيته في الدين عند الله. وإذا ثبتت هذه الأصول وجب إبانة الإمام من رعيته بالنص على عينه والعلم المعجز الخارق للعادات، إذ لا طريق إلى المعرفة بمن تجتمع له هذه الصفات إلا بنص الصادق عن الله تعالى أو المعجزة»[2]. وقال المرتضى: «إذا ثبت وجوب كون الإمام عالماً بكل الأحكام استحال اختياره ووجب النص عليه، لأن من يقوم باختياره من الأمة لا يعلم جميع الأحكام فكيف يصح ان يختار من هذه صفته؟» ويضيف: «وإذا ثبت ان الإمام لنا في جميع الدين وعلومه وأحكامه، وجب ان يكون افضل منا في جميع ذلك، وفي ثبوت كونه افضل واكثر ثواباً وجوب النص عليه، لأن ذلك مما لا طريق إلى معرفته بالاختيار»[3]. وقال: «اعلم أن كلامنا في وجوب النص، وانه لا بد منه ولا يقوم غيره في الإمامة مقامه، تقدم، وذلك كافٍ في فساد الاختيار، لأن كل شيء أوجب النص بعينه فهو مبطل للاختيار، فلا معنى لتكلف كلام مستقل في إفساد الاختيار. واعلم أن الذي نعتمده في إفساد اختيار الإمام هو بيان صفاته التي لا دليل للمختارين عليها ولا يمكن إصابتها بالنظر والاجتهاد، ويختص علام الغيوب تعالى بها كالعصمة والفضل في الثواب والعلم على جميع الأمة، لأنه لا شبهة في ان هذه الصفات لا تستدرك بالاختيار ولا يوقف عليها إلا بالنص. . . وبينا أيضاً أنه لا يمكن أن يقال بصحة الاختيار مع اعتبار

---

(1) المرتضى، **الشافي**، ج 2 ص 42.
(2) المفيد، **الثقلان الكتاب والعترة** / عدة رسائل، ص 179.
(3) المرتضى، **الشافي**، ج 2 ص 17 وص 42.

هذه الصفات. . وقلنا: إن ذلك تكليف قبيح من حيث كان مكلفاً لما لا دلالة عليه ولا أمارة تميز الواجب من غيره»[1].

هـ - طرق إثبات الإمامة لكل إمام

1 - النص

ويبتدئ من النص على الإمام علي بن أبي طالب بالخلافة من رسول الله ﷺ [2].

2 - الوصية

وفي حالة غياب النص الواضح على أحد الأئمة، يتم الاستدلال على «الإمام» بالوصية العادية من أبيه عليه، كما حدث مع الإمام زين العابدين علي بن الحسين أو الباقر أو الصادق أو بقية الأئمة[3].

3 - المعاجز

وفي حالة غموض الوصية أو عدم وجودها يتم اللجوء إلى «المعاجز» لإثبات الإمامة في أي إمام. كما حدث مع الإمام زين العابدين وعمه محمد بن الحنفية، عند احتكامهما إلى الحجر الأسود، كما يقول الإمامية[4].

4 - علم الإمام بالغيب

وتتم أيضاً معرفة «الإمام» وتمييزه عن بقية الناس بواسطة تحدثه عن الغيب، كإخباره بأمور لا يمكن أن يعرفها غيره بصورة اعتيادية[5].

5 - امتلاك سلاح رسول الله ﷺ

وبما أن المعاجز لم تكن متيسرة دائماً، وكذلك التحدث عن علم الغيب، فقد بنى الإمامية نظريتهم في كيفية التعرف على «الإمام» على أمر مادي هو امتلاك «الغمام» لسلاح رسول الله ﷺ [6]. وروى الإمامية عن الإمام جعفر الصادق قوله: «مثل السلاح فينا كمثل

---

(1) المرتضى، **الشافي**، ج 4 ص 6.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما نص الله ورسوله على الأئمة واحداً بعد واحد، ح رقم 6.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما نص الله ورسوله على الأئمة واحداً بعد واحد، ح رقم 6.
(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما يضل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، ح رقم 5.
(5) الكشي 2/ 336.
(6) الصفار، محمد بن الحسن، **بصائر الدرجات**، ص، 176 و178.

التابوت في بني إسرائيل. كانت بنو إسرائيل في أي بيت وجد التابوت على أبوابهم أوتوا النبوة. ومن صار إليه السلاح منا أوتي الإمامة»[1].

6 - العلم والفضل

ويقول الإمامية أيضاً إن «الإمام» يعرف بالعلم والفضل والسكينة والوقار والهيبة، حسبما ورد عن الإمام الصادق أنه قال: «أما والله عندنا ما لا نحتاج إلى الناس وان الناس ليحتاجون إلينا. ان عندنا الصحيفة: سبعون ذراعاً بخط علي وإملاء رسول الله .. فيها من كل حلال وحرام»[2]. وأنه أجاب من سأله عن كيفية التعرف على الإمام من بعده، قائلاً: «يعطى السكينة والوقار والهيبة»[3].

7 - الإشارة الضمنية

وقد ارتأى بعض «الإمامية» التعرف على «الإمام» الجديد بواسطة الإشارات الضمنية العامة. كقول الباقر: هذا من الذين قال الله عزوجل: «ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين» في إشارة إلى ابنه الصادق[4]. أو قوله: «إن من سعادة الرجل أن يكون له الولد، يعرف فيه شبه خلقه وخلقه وشمائله، وإني لأعرف من ابني هذا شبه خلقي وخلقي وشمائلي»[5]. أو قوله لما حضرته الوفاة: «يا جعفر أوصيك بأصحابي خيراً»[6].

8 - قانون التوارث العمودي

وإضافة إلى تلك الإشارات البعيدة، استدل بعض الإمامية على إثبات الإمامة لبعض «الأئمة» بقانون «التوارث العمودي»[7]. حتى لو كان الوريث طفلاً صغيراً، كما حدث

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب ما عند الأئمة من سلاح رسول الله ومتاعه، ح رقم 1.
(2) الصفار، بصائر الدرجات، ص 142.
(3) الكليني، الكافي، كتاب الحجة، باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح رقم 3 ومن الجدير بالذكر ان نظرية «الاثني عشرية» لم تكن مخترعة ولا معروفة في زمان الصادق، ولم يكن أحد سمع قط بأسماء الأئمة الاثني عشر الذين نظم الشيعة قائمتهم في القرن الرابع الهجري.
(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على جعفر الصادق، ح رقم 1.
(5) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على جعفر الصادق، ح رقم 3.
(6) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على جعفر الصادق، ح رقم 2.
(7) الكشي في ترجمة زيد، وترجمة أبي جعفر الأحول محمد بن علي بن النعمان، وترجمة أبو خالد القماط.

بالنسبة لعدد من الأئمة كمحمد الجواد وعلي الهادي[1].

9 - الأكبر.. فالأكبر

وفي ظل قانون التوارث العمودي، كان يوجد هناك قانون آخر هو: «الأكبر فالأكبر»[2]. وذلك عند وفاة «الإمام» وعدم وجود ولد له تستمر فيه الإمامة، كما حدث مع الإمام عبدالله الأفطح، الذي توفي بعد أبيه جعفر الصادق، ولم يكن له ولد، فانتقلت الإمامية إلى أخيه موسى بن جعفر.

متى ظهر «التشيع الديني»؟

والسؤال الآن هو: متى ظهر «التشيع الديني»؟ وهل كان حقاً موجوداً في زمن الرسول الأعظم؟ ومؤسساً على يديه؟ وهل كان متبنىً من قبل أئمة أهل البيت؟ أم تطور عبر سلسلة من الحركات الشيعية المغالية التي حاولت إضفاء طابع ديني على تحركها السياسي، ثم استقر على «الإمامية» الذين قاموا بقراءة التاريخ الاسلامي والنصوص القرآنية والنبوية قراءة خاصة لم يعرفها أهل البيت؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي منا دراسة الحركات المغالية، والبيئة الفكرية التي مرَّ بها التشيع خلال القرون الثلاثة الأولى.

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ثبات الإمامة في الأعقاب، ح رقم 5.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الأمور التي توجب حجة الإمام، ح رقم 6.

الفصل الثالث

بيئة «التشيع الديني»

الغلاة والتآمر على التشيّع

فيما كانت الحركة الشيعية تتسع وتمتد في القرن الأول الهجري، تعرضت منذ منتصف ذلك القرن لمؤامرة كبرى من بعض أتباع الديانات القديمة المختلفة اليهودية والنصرانية والمجوسية، الذين دخلوا ظاهرياً في الإسلام، أو من أبنائهم الذين كانوا يُعرفون بالموالي، وهم الذين عقدوا الولاء مع القبائل العربية التي فتحت بلادهم، وخصوصاً في العراق. وقد حمل هؤلاء بعضاً من عقائدهم وأفكارهم السابقة وحاولوا إدخالها في الإسلام لينسفوه من داخله، وفي الحقيقة كانت محاولتهم بمثابة ردة كبيرة ثانية مبطنة عن أهم أركان الإسلام كالتوحيد والنبوة والمعاد، وخطوة نحو التحلل من قوانين الشريعة الإسلامية.

وكان مدخلهم إلى ذلك: الغلو في أئمة أهل البيت، ثم ادعاء النبوة لهم ثم ادعاء الألوهية للأئمة والنبوة لزعماء الغلاة. وأما أداتهم في ذلك فقد كانت فكرة التناسخ والحلول، وهي نظرية قديمة كانت قبل الإسلام، واستطاعت أن تحرف اليهودية والنصرانية وأن تخترقها وتحولها من التوحيد إلى تأليه بعض الأنبياء كعزير والسيد المسيح عليه السلام. وهناك روايات تقول إن بعض المسيحيين الذين دخلوا في الإسلام في زمن الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم حاولوا أن يغلوا فيه ويعبدوه، حيث جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ألا نسجد لك. فقال صلى الله عليه وسلم: «لا ينبغي أن يسجد لأحد من دون الله، ولكن أكرموا نبيكم واعرفوا الحق لأهله». وقال له رجل آخر (قيل إنه أبو رافع القرظي أو السيد النجراني): يا محمد أتريد أن نعبدك ونتخذك رباً، فقال صلى الله عليه وسلم: «معاذ الله أن نعبد غير الله وأن نأمر بغير عبادة الله فما بذلك بعثني ولا بذلك أمرني»[1]. وقد قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ

---

(1) المجلسي، **بحار الأنوار**، ج 25، ص 262.

لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عِمرَان: 79].

وفي هذا الصدد يشير **مونتغمري وات** إلى كون بعض قبائل جنوب الجزيرة العربية الذين دخلوا التشيع كانوا على المسيحية المونوفستية، التي تلقي رداء الالوهية على المسيح. وأنهم في ممالك جنوب الجزيرة العربية كانوا يعتبرون المَلِك قائداً كاريزمياً (بشراً خارقاً). ويقول: «بعد أن أسلم عرب الجنوب، قبل معظمهم فكرة القائد الذي يتمتع بصفات شبه إلهية. ويمكن أن نعزو انجذاب هؤلاء نحو الاسلام إلى أنهم رأوا توفر الصفة المذكورة بمحمد. واعتقد هؤلاء أن خلاص الفرد يتحقق عندما يكون عضواً في مجتمع يقوده فرد يتمتع بصفات شبه إلهية»[1].

وإلى جانب هؤلاء اليمنيين انضم إلى التشيع في الكوفة الموالي الذين قدموا من أصول إيرانية. وقد ورث هؤلاء من أسلافهم فكرة عبادة الملوك واتصافهم بصفات الإله، فأخذوا ينظرون إلى «الأئمة» من أهل البيت كما كانوا ينظرون إلى ملوكهم السابقين[2].

ولئن فشل المتآمرون في الترويج لأفكارهم المنحرفة في زمن الرسول الأعظم، فإنهم نجحوا جزئياً في ما بعد، وذلك على يدي «عبد الله بن سبأ» الذي يقول عنه المتكلم الشيعي الحسن بن موسى النوبختي (أواخر القرن الثالث الهجري)، أنه كان يهودياً فأسلم ووالى علياً وأظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة وتبرأ منهم، وأنه كان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون بعد موسى بهذه المقالة فقال في إسلامه بعد وفاة النبي في علي بمثل ذلك[3].

وإذ يكتفي النوبختي بنسبة القول بالوصية للإمام علي، إلى عبدالله بن سبأ، ويقول إن الإمام علي حاول قتله ثم تراجع أمام معارضة الناس لقرار قتله بسبب «الدعوة لحب أهل البيت وولاية الإمام علي والبراءة من أعدائه» فصيَّره إلى المدائن. يقول العالم الرجالي الشيعي (الكشي، أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز، توفي حوالي 340 هـ): «إن عبدالله بن سبأ كان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون وصي موسى بالغلو**!** فقال في

(1) **نقلاً** عن **تاريخ الإمامية** لعبد الله فياض، ص 62.

(2) فياض، **تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة**، ص 88.

(3) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 22، راجع أيضاً (**المقالات والفرق**) لسعد بن عبدالله الأشعري القمي، الذي يكتفي بالقول «إنه كان أول من أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة وتبرأ منهم». ص 20.

إسلامه بعد وفاة رسول الله ﷺ في علي عليه السلام مثل ذلك». ويتحدث الكشي (في روايات عديدة ينقلها عن الإمامين الباقر والصادق): «أن عبدالله بن سبأ كان يدعي النبوة ويزعم أن أمير المؤمنين عليه السلام هو الله!! تعالى عن ذلك علواً كبيراً، وأن ذلك بلغ أمير المؤمنين، فدعاه وسأله فأقر بذلك، وقال: نعم أنت هو وقد كان ألقي في روعي أنك أنت الله وأني نبي!! فقال له أمير المؤمنين: ويلك قد سخر منك الشيطان فارجع عن هذا ثكلتك أمك وتب، فأبى فحبسه واستتابه ثلاثة أيام فلم يتب فأحرقه بالنار»[1].

ويؤكد ذلك الطوسي الذي يقول: إن عبدالله بن سبأ رجع إلى الكفر وأظهر الغلو[2]. وكذلك العلامة الحلي الذي يقول: إن عبدالله بن سبأ غال ملعون حرّقه أمير المؤمنين عليه السلام بالنار، وكان يزعم أن علياً عليه السلام إله وأنه نبي، لعنه الله[3]. **وسعد بن عبدالله الأشعري** القمي الذي يقول عن السبئية: «وقالوا بعد ذلك في علي أنه إله العالمين»[4].

وإذا أخذنا برواية الأشعري القمي والكشي والطوسي والحلي فإن سبب قرار الإمام علي بإحراق عبدالله بن سبأ لم يكن الغلو البسيط به كالدعوة إلى حب أهل البيت والبراءة من أعدائهم كما يقول النوبختي، وإنما كان بسبب ادعاء الألوهية للإمام والنبوة لابن سبأ[5].

---

(1) الخوئي، **معجم الرجال**، رقم 6889 عن الكشي. ويروي الكشي بإسناده عن هشام بن سالم، قال: سمعت أبا عبدالله يقول وهو يحدث أصحابه بحديث عبدالله بن سبأ، وما ادعى من الربوبية في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فقال: إنه لما ادعى ذلك فيه استتابه أمير المؤمنين فأبى أن يتوب فأحرقه بالنار. ويروي كذلك بإسناده عن أبان بن عثمان، قال: سمعت أبا عبدالله يقول: لعن الله عبدالله بن سبأ إنه ادعى الربوبية في أمير المؤمنين، وكان والله أمير المؤمنين عبداً لله طائعاً، الويل لمن كذب علينا وإن قوماً يقولون فينا مالا نقوله في أنفسنا، نبرأ إلى الله منهم. وعن أبي حمزة الثمالي، قال: قال علي بن الحسين: لعن الله من كذب علينا إني ذكرت عبدالله بن سبأ فقامت كل شعرة في جسدي، لقد ادعى أمراً عظيماً، ما له؟! لعنه الله، كان علي والله عبداً لله صالحاً، أخا رسول الله، ما نال الكرامة من الله إلا بطاعته لله ولرسوله، وما نال رسول الله ﷺ الكرامة من الله إلا بطاعته الله..

(2) الطوسي، **الرجال**، ص 51.

(3) الحلي، **الخلاصة**، القسم الثاني، ص 237 ويتفق معهما الشهرستاني الذي يقول في (**الملل والنحل**): إن عبدالله بن سبأ، قال لعلي (كرم الله وجهه): «أنت أنت» يعني: أنت الإله. فنفاه إلى المدائن..

(4) الأشعري القمي، **المقالات والفرق**، ص 21.

(5) وقال أبو الحسن الاشعري (- 330 هـ) في ذكر السبئية من مقالات الإسلاميين: «وهؤلاء - السبئية - يقولون عند سماع الرعد: السلام عليك يا أمير المؤمنين». وقال أبو الحسين الملطي (-377 هـ): «والفرقة الثانية من السبئية يقولون: إن علياً لم يمت، وإنه في السحاب، وإذا نشأت سحابة بيضاء =

ويؤكد ذلك ما ينقله الكشي في ترجمة قنبر، عن عبدالله بن شريك، عن أبيه، قال: بينا علي عند امرأة له من عنزة - وهي أم عمر - إذ أتاه قنبر، فقال له: إن عشرة نفر بالباب يزعمون أنك ربهم!! قال: أدخلهم قال: فدخلوا عليه، فقال لهم: ما تقولون؟ فقالوا: نقول: إنك ربنا! وأنت الذي خلقتنا، وأنت الذي رزقتنا!! فقال لهم: ويلكم لا تفعلوا،

= صافية منيرة مبرقة مرعدة قاموا إليها يبتهلون ويتضرعون ويقولون: قد مر بنا في السحاب»! وقال البغدادي (- 419 هـ) في **الفرق بين الفرق**: «وزعم بعض السبئية أن علياً في السحاب، وأن الرعد صوته والبرق سوطه، ومن سمع من هؤلاء صوت الرعد قال: السلام عليك يا أمير المؤمنين، وروى عن الشاعر أنه تبرأ منهم وقال: ومن قوم إذا ذكروا علياً * يردون السلام على السحاب» وقال ابن حزم (-454 هـ) في الفصل: «وقالت السبئية أصحاب عبدالله بن سبأ الحميري اليهودي في علي... وإنه في السحاب». وقال صاحب البدء والتاريخ: «وأما السبئية فإنهم يقال لهم الطيارة، يزعمون أنهم لا يموتون وإنما موتهم طيران نفوسهم في الغلس، وأن علياً لم يمت وأنه في السحاب، وإذا سمعوا صوت الرعد، قالوا: غضب علي». وقال الاسفرائيني (- 471 هـ) عن السبئية: «وقال بعضهم هو في الغيم، والرعد صوته والبرق سوطه، وإذا سمعوا صوت الرعد قالوا: السلام عليك يا أمير المؤمنين». ثم ذكر البيت «ومن قوم إذا سمعوا...». وقال أبو محمد عثمان العراقي (ت: نحو 500 هـ): «وأما السحابية: فهم طائفة يزعمون أن علياً، رضي الله عنه، مع كل سحاب، والرعد صوت علي، وما من نكاح إلا ويحضره علي، وإنما تنعقد الانكحة بشهادته، وبعض هذه الطائفة يزعمون بأن شهادة الله ورسوله كافية في الانكحة، ولا افتقار إلى شهادة الآدميين. ويزعمون أيضاً أن علياً لم يمت، وأنه سيرجع عن قريب وينتقم من أعدائه». وقال بعد هذا في تعريف السبئية: «وأما السبئية: هم طائفة ينسبون إلى عبدالله بن سبأ، وهم يزعمون بأن علياً حي لم يمت، وهو مع كل سحاب يدور، والرعد صوته، وسيرجع عن قريب فينتقم من أعدائه. وابن سبأ، هذا كان يدعي أن علياً إله العالمين». وقال في جواب من تخيلهم بالسبئية بعد هذا: «روي أنه لما قتل علي، رضي الله عنه، قال ابن سبأ: إن علياً حي وهو مع كل سحاب، والرعد صوته. فقيل له: فمن الذي قتله الملعون ابن ملجم؟ قال: كان ذلك شيطاناً في صورة علي، فقيل له: لو كان ابن ملجم قتل شيطاناً لكان يستحق المدح، فلماذا تلعنونه وتذمونه؟ فتحير ابن سبأ ولم يبد جواباً، وبالله التوفيق». وقال الشهرستاني (- 548 هـ) في تعريف السبئية من الغلاة: إنهم أصحاب عبدالله بن سبأ الذي... زعم أن علياً حي لم يمت ففيه الجزء الإلهي ولا يجوز أن يستولي عليه الموت، وهو الذي يجئ في السحاب، والرعد صوته والبرق تبسمه، وأنه سينزل إلى الأرض بعد ذلك فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً. وقال السمعاني (- 562هـ) في ترجمة السبائي من أنسابه: و[عبد الله بن] (أ) سبأ هو الذي قال لعلي: أنت الإله حتى نفاه إلى المدائن، وزعم أصحابه أن علياً في السحاب وأن الرعد صوته والبرق سوطه. ومن هنا قال قائلهم: ومن قوم إذا ذكروا علياً * يردون السلام على السحاب. وقال ابن أبي الحديد (- 655 هـ) في شرح الخطبة (27) من نهج البلاغة بعد كلام عن السبئية: «وقالوا: إن علياً لم يمت، وإنه في السماء، والرعد صوته، والبرق سوطه، وإذا سمعوا صوت الرعد قالوا: السلام عليك يا أمير المؤمنين». وقال ابن خلدون (- 808 هـ): بعضهم يقول: هو حي لم يمت إلا أنه غائب عن أعين الناس - إلى قوله -: وأنه في السحاب والرعد صوته والبرق سوطه..

إنما أنا مخلوق مثلكم، فأبوا وأعادوا عليه، ثم ساق الحديث إلى أن قذفهم في النار، ثم قال علي عليه السلام . إني إذا أبصرت شيئاً منكراً . . أوقدت ناري ودعوت قنبراً[1].

وسواء كانت هذه القصة مرتبطة بعبد الله بن سبأ شخصياً، أم لا؟، وسواء أحرق الإمام ابن سبأ فعلاً، أم لا؟، فان مجموع تلك الروايات يؤكد ظهور شخص أو أشخاص (يسميهم النوبختي بالفرقة السبئية) يغالون في الإمام علي في حياته[2]. وقد تطور ذلك الغلو من القول بوصية النبي الأكرم للإمام علي كما أوصى النبي موسى عليه السلام ليوشع بن نون، إلى القول بألوهيته فيما بعد[3].

وعلى رغم صغر الانحراف السبئي ومحدوديته بالنسبة للحركة الشيعية العامة في زمن الإمام علي؛ إلا انه شكل مقدمة لتطورات سلبية لاحقة، ولا سيما في الحركة الكيسانية وما بعدها.

الحركة «الكيسانية»

وكانت هذه الحركة قد نشأت في عهد المختار بن عبيد الثقفي، الذي قام بثورة شيعية في الكوفة سنة 66 للهجرة، قبل أن يقضي عليه مصعب ابن الزبير سنة 67، وقد استمرت الحركة إلى بدايات القرن الثاني الهجري. وجاءت تسميتها نسبة للمختار الذي يوصف بكيسان، أو نسبة إلى مولى للإمام علي اسمه «كيسان» وأصبح رئيس شرطة المختار[4]. وعلى أي حال فقد أثرت نظرية النص في فكر الحركة السياسي، ودفعتها لتبني المنهج الوراثي بدل الشورى في الإمامة، فقالت في البداية بالوصية لمحمد بن الحنفية بالإمامة له

(1) الخوئي، **معجم رجال الحديث**، رقم 5726 عن الكشي، ورواها مع زيادة في آخر ترجمة أبي الخطاب محمد بن أبي زينب. .

(2) وقد حاول السيد مرتضى العسكري في كتابه «**عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى**» التشكيك بوجوده، فأثبت ضعف الراوي سيف بن عمر التميمي المتوفى بعد عام 179 هـ، المصدر الرئيسي للطبري، والذي يضخم دور ابن سبأ في الفتنة الكبرى وينسب إليه كثيراً من الأعمال، ليقول العسكري إن ابن سبأ أسطورة مفتعلة ورجل مختلق، ولكن العسكري لم يتطرق إلى الروايات الشيعية الكثيرة التي تؤكد وجود ابن سبأ، وتنسب إليه القول بالغلو، وتلعنه على لسان الأئمة من أهل البيت، كما رأينا. وليس في أحدها رواية عن سيف بن عمر. كما نفى الدكتور علي الوردي والدكتور طه حسين، والدكتور كامل مصطفى الشيبي وجود عبدالله بن سبأ بناء على تضعيف رواية سيف بن عمر المشحونة بالخيال الواسع. .

(3) النوبختي، **فرق الشيعة** والأشعري، **المقالات والفرق**، ص 20 - 21.

(4) البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، **الفرق بين الفرق**، ص 27، دار الجيل، بيروت 1987.

من أبيه الإمام علي، وزعم المختار بأن محمد هو المهدي، وقد عيّنه بوصفه الأمين والوزير وأمره بمحاربة الكفّار وأن ينتقم ممن قتل أهل بيته في كربلاء. ثم قام ابن الحنفية (الذي توفي سنة 81) بالوصية إلى ابنه عبدالله أبي هاشم وأمره بطلب الخلافة إن وجد إلى ذلك سبيلاً، وعندما مات عبدالله بن محمد، أوصى إلى أخيه علي بن محمد، (أو ابنه الحسن) وأوصى علي إلى ابنه الحسن، والحسن أوصى إلى ابنه علي، وهذا أوصى إلى ابنه الحسن بن علي. والوصية عندهم في ولد محمد بن الحنفية لا تخرج إلى غيرهم، وهم «الكيسانية الخلص»[1]. وقد كان لفكرة النص والوصية هذه أثر كبير في نشوء الفكر الإمامي الوراثي لدى الشيعة «الإمامية» في القرن الثاني الهجري.

وإلى جانب فكرة النص والوصية في الإمامة، يقال بأن المختار قد تكهن وادعى نزول الوحي عليه بتأثير من السبئية الذين قالوا له: أنت حجة هذا الزمان، وحملوه على دعوى النبوة فادعاها عند خواصه، وزعم أن الوحي ينزل عليه[2].

ويقول البغدادي بأن المختار اخترع قولاً آخر هو «البداء» أي تغيير الله تعالى لإرادته، وذلك أن المختار وعد أنصاره بأن الظفر سيكون لهم في حربهم مع مصعب بن الزبير، وزعم أن الوحي قد نزل عليه بذلك، فلما التقى الجيشان بالمدائن وانهزم أصحاب المختار ورجع فلولهم اليه وقالوا له: ألم تعدنا بالنصر على عدونا؟ فقال: إن الله تعالى كان قد وعدني ذلك لكنه بدا له» واستدل على ذلك بقول الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرّعد: 39][3].

وحسبما يقول الشهرستاني فان الكيسانية كانوا يعتقدون في «كيسان» اعتقاداً فوق حده ودرجته، من إحاطته بالعلوم كلها، ومعرفته الأسرار من علم التأويل والباطن، وعلم الآفاق، والأنفس[4]. ويبدو أن بعض أصحاب المختار كان يغالي بأئمة أهل البيت أيضاً مما دفع الإمام زين العابدين إلى لعن المختار والتبرؤ من أصحابه[5].

---

(1) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص31.

(2) البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص 35 - 36 ولكن يحتمل أن يكون هذا الاتهام مزوراً من قبل المتضررين من سادات الكوفة الذين استولى المختار على أموالهم وعبيدهم. خاصة وانهم يقولون بأن دعوى المختار للنبوة كانت خاصة وسرية. .

(3) البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص 36.

(4) أبوالفتح الشهرستاني، **الملل والنحل**، الإصدار 2,02، الجزء الأول، مقدمات، المقدمة الرابعة: في بيان أول شبهة وقعت في الملة الإسلامية، وكيفية انشعابها، ومن مصدرها، ومن مُظهِرُها. .

(5) يقول محمد بن سعد في **الطبقات الكبرى**: «إن علي بن حسين قام على باب الكعبة فلعن المختار فقال له رجل جعلني الله فداك تلعنه وإنما ذبح فيكم فقال إنه كان كذاباً يكذب على الله وعلى رسوله. =

ولعل أخطر فكرة ابتدعها الكيسانية هو تفسيرهم الدين بالرجال، وقولهم بأن «**الدين طاعة رجل، ومن لا رجُلَ له (أي لا إمامَ له) فلا دين له**» حتى حملهم ذلك على تأويل الأركان الشرعية من الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، وغير ذلك على رجال. فحمل بعضهم على ترك القضايا الشرعية بعد الوصول إلى طاعة الرجل[1].

وأسس الكيسانية لنظرية «الإمامة الإلهية» التي ادعوا أنها أكثر من سياسية وتنطوي على معان سامية، حيث قالوا: بأن الإمام لديه أسرار العلوم ويعرف مناهج تطبيق الآفاق على الأنفس وتقدير التنزيل على التأويل وتصوير الظاهر على الباطن، وقالوا: «إن لكل ظاهر باطناً ولكل شخص روحاً ولكل تنزيل تأويلاً ولكل مثال في هذا العالم حقيقة في ذلك العالم، والمنتشر في الآفاق من الحكم والأسرار يجتمع في الشخص الإنساني، وهو العلم الذي استأثر علي رضي الله عنه به ابنه محمد بن الحنفية وهو أفضى ذلك السر إلى ابنه أبي هاشم وكل من اجتمع فيه هذا العلم فهو الإمام حقاً»[2].

ومن أبرز ملامح الحركة الكيسانية الأخرى القول بالمهدوية والغيبة. وكانت المهدوية حينئذ تعني الرشد والصلاح، وقد أطلق تلك الصفة المختار على ابن الحنفية على أمل الخروج وتبني قيادة الحركة الشيعية في الوقت الذي كان يتصارع عبدالله بن الزبير مع الأمويين والمروانيين. وعندما توفي ابن الحنفية دون أن يخرج أصيب أتباعه المنتظرون له بخيبة أمل وصدمة فقالوا بغيبته في جبل رضوى، ورفض بعضهم الاعتراف بوفاته وقالوا إنه حي لم يمت وظلوا ينتظرونه زمناً طويلاً. حتى قال الشاعر الكيساني كثير عزة:

ألا إن الأئمة من قريش ... ولاة الحق أربعة سواء
علي والثلاثة من بنيه ... هم الأسباط ليس بهم خفاء
فسبطٌ سبط إيمان وبر ... وسبط غيبته كربلاء

= وكان زين العابدين يقول لأنصاره: يا أيها الناس أحبونا حب الاسلام فما برح بنا حبكم حتى صار علينا عاراً. أحبونا حب الاسلام فوالله ما زال بنا ما تقولون حتى بغضتمونا إلى الناس. وجاء نفر إلى علي بن الحسين فأثنوا عليه فقال ما أكذبكم وما أجرأكم على الله نحن من صالحي قومنا وبحسبنا أن نكون من صالحي قومنا». الجزء الخامس ص 214: http://www.yasoob.com/books/htm1/m012/24/no2408.html

(1) أبو الفتح الشهرستاني، **الملل والنحل**، الإصدار 2,02، الجزء الأول، الباب الأول: المسلمون، الفصل السادس: الشيعة، 1- الكَيْسانِيَّة، والأشعري القمي، سعد بن عبدالله، **المقالات والفرق**، ص 27.

(2) الشهرستاني، **الملل والنحل، ج 1 ص 150 - 152.**

وسبط لا يذوق الموت حتى يقود الخيل يقدمها اللواء
تغيَّب لا يرى فيهم زماناً برضوى عنده عسل وماء

وقال شاعر كيساني آخر هو السيد إسماعيل الحميري:

ألا حيِّ المقيم بشعب رضوى وأهدِ له بمنزله السلاما
وقل يا ابن الوصي فدتك نفسي أطلت بذلك الجبل المقاما
وما ذاق ابن خولة طعم موت ولا وارتْ له أرض عظاما
لقد أمسى بجانب شعب رضوى تراجعه الملائكة الكلاما
وإن له لرزقاً كل يوم وأشربة يعل بها الطعاما
أضر بمعشر والوك منا وسموك الخليفة والإماما
وعادوا فيك أهل الأرض طراً مقامك عنهم سبعين عاما

وتجلى الانحراف بصورة كبيرة في صفوف الكيسانية، في بروز حركات مغالية ومتطرفة جداً خرجت عن دائرة الإسلام، بدعواها الألوهية لأئمة أهل البيت والنبوة لبعض قادتها، كالفرقة الكربية أو الحربية (**نسبة إلى عبدالله بن عمر بن حرب أو كرب الكندي**) التي قالت: «بأن علياً إله العالمين وأنه توارى عن خلقه سخطاً منه عليهم وسيظهر، وأن محمد بن الحنفية هو المهدي لم يمت ولا يجوز ذلك، ولكنه غاب ولا يدري أين هو، سيرجع ويملك الأرض ولا إمام بعد غيبته إلى رجوعه»[1].

وقد انشق عن «الكربية» فصيل آخر بقيادة «حمزة بن عمارة البربري» (أو اليزيدي)، الذي ادعى أن محمد بن الحنفية هو الله (عَزَّوَجَلَّ تعالى عن ذلك علواً كبيراً)، وأن حمزة هو نبي وإمام وأنه ينزل عليه سبعة أسباب من السماء فيفتح بهن الأرض ويملكها، فتبعه على ذلك ناس من أهل المدينة وأهل الكوفة[2].

وحاول حمزة البربري أن يدس نفسه في صفوف شيعة الإمام الباقر، فكان يقول لأصحابه: «إن أبا جعفر يأتيني في كل ليلة» فقال الباقر: «كذب عليه لعنة الله، ما يقدر الشيطان أن يتمثل في صورة نبي ولا وصي نبي». ولكن البربري ظل مستمراً في دعواه حتى زمن الإمام الصادق، الذي سمع به أيضاً فسأل عنه زرارة، قائلاً: أخبرني عن حمزة

(1) الأشعري القمي، **المقالات والفرق**، ص **21** و النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 18 - 20.
(2) المصدران السابقان.

أيزعم أن أبي يأتيه؟ قال: نعم. قال: «كذب والله ما يأتيه إلا المتكوِّن، إن إبليس سلط شيطاناً يقال له المتكوِّن يأتي الناس في أي صورة شاء، إن شاء في صورة كبيرة وإن شاء في صورة صغيرة، ولا والله ما يستطيع أن يجيء في صورة أبي عليه السلام»(1).

وتفرعت عن حركة البربري حركتان أخريان بقيادة رجلين من قبيلة «نهد» من أهل الكوفة يقال لأحدهما: صائد، وللآخر: بيان بن سمعان، وقد قال هذا: «بألوهية علي، وأن جزءاً إلهياً متحد بناسوته، ثم من بعده في ابنه محمد بن الحنفية ثم في أبي هاشم ولد محمد بن الحنفية، ثم من بعده في بيان هذا». وزعم بأن أبا هاشم هو المهدي القائم الغائب وهو ولي الخلق وسيرجع فيقوم بأمور الناس ويملك الأرض ولا وصي بعده. كما ادعى بيان أيضاً بأن أبا هاشم، قد عيّنه خليفة له. وكتب بيان كتاباً إلى الباقر يدعوه إلى نفسه والإقرار بنبوته ويقول له: «أسلم تسلم وترتقِ في سلَّم وتنجُ وتغنم، فانك لا تدري أين يجعل الله النبوة والرسالة وما على الرسول إلا البلاغ وقد أعذر من أنذر»(2).

واستمر بيان في دعوته إلى أن قتله خالد القسري عام 119 هـ.

وكانت الحركة الشيعية العريضة، وخاصة بعد انضمام الموالي إليها، قد أصيبت بوباء الغلو، حيث انتشرت أفكار الغلاة في عدد من الفرق الشيعية في ذلك الوقت «حتى قالوا أن الأئمة آلهة وأنهم أنبياء وأنهم رسل وأنهم ملائكة، وهم الذين يتكلمون بالأظلة وفي التناسخ في الأرواح، وهم أهل القول بالدَور في هذه الدار وإبطال القيامة والبعث والحساب، وزعموا أن لا دار إلا الدنيا وأن القيامة إنما هي خروج الروح من بدن ودخوله في بدن آخر غيره إن خيراً فخيراً وإن شراً فشراً، وأنهم مسرورون في هذه الأبدان أو معذبون فيها، والأبدان هي الجنات وهي النار وأنهم منقولون في الأجسام الحسنة الإنسية المنعمة في حياتهم ومعذبون في الأجسام الردية المشوهة من كلاب وقردة وخنازير وحيات وعقارب وخنافس وجعلان محولون من بدن إلى بدن معذبون فيها هكذا أبداً الأبد فهي جنتهم ونارهم لا قيامة ولا بعث ولا جنة ولا نار غير هذا على قدر أعمالهم وذنوبهم وإنكارهم لأئمتهم ومعصيتهم لهم فإنما تسقط الأبدان وتخرب إذ هي مساكنهم فتتلاشى

(1) الخوئي، **معجم الرجال**، رقم 4057 - عن الكشي..

(2) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 34 والبغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص 28 ويقول عبد القاهر البغدادي: إن البيانية زعمت أن روح الإله دارت في الأنبياء والأئمة حتى انتهت إلى علي ثم دارت إلى محمد بن الحنفية، ثم صارت إلى ابنه أبي هاشم، ثم حلت بعده في بيان بن سمعان. وادعوا بذلك إلهية بيان ابن سمعان. البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص 241.

الأبدان وتفنى وترجع الروح في قالب آخر منعم أو معذب، فهذا معنى الرجعة عندهم»[1].

ويعيد النوبختي أصل الغلو الذي تفشى في بعض الفرق التي انتحلت التشيع إلى «الخرمدينية» و«المزدكية» و«الزنديقية» و«الدهرية» ويقول: «إنها مرجعهم جميعاً لعنهم الله، وإنهم كلهم متفقون على نفي الربوبية عن الجليل الخالق تبارك وتعالى وإثباتها في بدن مخلوق مئوف على أن البدن مسكن لله، وأن الله تعالى نور وروح ينتقل في هذه الأبدان، إلا أنهم مختلفون في رؤسائهم الذين يتولونهم يبرأ البعض من بعض ويلعن بعضهم بعضاً»[2].

«المغيرية»

وقد تأثرت حركة شيعية أخرى بالفكر المغالي، وذلك بزعامة «المغيرة بن سعيد العجلي (مولى بجيلة)» الذي انشق عن الإمام محمد الباقر، وقال بأفضلية الإمام علي على الأنبياء، ومساواته بالنبي محمد ﷺ وزعم في البداية أن الباقر أوصى إليه، فهو الإمام إلى أن يخرج المهدي (محمد بن عبدالله بن الحسن) ثم ترقى به الأمر إلى ان زعم أنه رسول نبي وأن جبرئيل يأتيه بالوحي من عند الله، فأخذه الوالي الأموي في الكوفة خالد بن عبدالله القسري سنة 119 فسأله عن ذلك فأقر به، ودعا خالداً إليه، فاستتابه خالد فأبى أن يرجع عن قوله فقتله وصلبه. ولكن أصحابه «المغيرية» رفضوا الاعتراف بمقتله فقالوا إنه حي لم يمت[3].

وكانت مقولة «المغيرية» تشابه مقولات الغلاة السابقين (الكيسانية والحربية والكربية والجناحية والراوندية والبيانية) التي تقوم على أساس فكرة التناسخ والحلول.

«المنصورية»

وإلى جانب تلك الحركة «المغيرية» أو بعدها بقليل، برزت حركة أخرى بقيادة أبي منصور العجلي، الذي كان هو الآخر يدعي الانتماء في السابق إلى شيعة الإمام الباقر،

---

(1) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 36.

(2) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 46 والمزدكية أتباع مزدك الذي ظهر في أيام قباد والد أنوشروان، واسم كتابه الذي ادعى نزوله عليه (ديستاو) وقولهم كقول المانوية في الأصلين النور والظلمة، والمزدكية هم الذين استباحوا المحرمات وزعموا أن الناس شركاء في الأموال والنساء. .

(3) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص62- 63.

وكان بدوياً من أهل الكوفة، أمياً لا يقرأ ولا يكتب، ولكنه ادعى بعد وفاة الباقر أنه فوض إليه أمره، وجعله وصيه من بعده، ثم ترقى به الأمر إلى أن قال: كان علي بن أبي طالب نبياً ورسولاً وكذا الحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي. ثم ارتفع بالأئمة إلى درجة الألوهية. ثم ادعى بعد ذلك النبوة والرسالة له ولستة من ولده آخرهم القائم، وزعم أن جبرئيل يأتيه بالوحي من عند الله عزوجل ، وأن الله بعث محمداً بالتنزيل وبعثه هو بالتأويل، وأن الله اتخذه خليلاً، وادعى أن الله عزوجل عرج به إليه فأدناه منه وكلمه ومسح يده على رأسه، وقال له بالسريانية: يا بني، (أوقال له بالفارسية: أي بسر!).

وقد طلبه خالد بن عبدالله القسري فأعياه، حتى ظفر به يوسف بن عمر الثقفي والي العراق في أيام هشام بن عبد الملك فقتله سنة 121[1].

وقام بعد ذلك رجل من أهل المدائن يقال له عبدالله بن الحارث، كان ابن زنديق، بلعب دور كبير في بث الأفكار المنحرفة (المغالية) في صفوف الشيعة في عشرينات القرن الثاني الهجري، حيث مال إلى حركة عبدالله بن معاوية الذي قاد ثورة ضد الأمويين سنة 129، فأدخلهم في الغلو والقول بالتناسخ والأظلة والدور، فخدعهم بذلك حتى ردهم عن جميع الفرائض والشرائع والسنن، وادعى أن هذا مذهب جابر بن عبدالله الأنصاري وجابر بن يزيد الجعفي رغم براءتهما من ذلك[2].

الحركات العباسية المغالية

ونظراً لأن الحركة العباسية، في بدء نشوئها، كانت جزءاً من الحركة الشيعية العريضة، ومتفرعة من الكيسانية خصوصاً، حيث كان محمد بن علي بن عبدالله بن العباس يستمد شرعيته من وصية أبي هاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية إليه، وأنها كانت تعتمد على الموالي، فقد انتقلت ظاهرة الغلو إلى الحركة العباسية بمختلف فروعها كالراوندية والرزامية والهريرية والأبو مسلمية، والتي كان يجمعها القول: «إن الإمام عالم يعلم كل شيء وهو بمنزلة النبي في جميع أموره، ومن لم يعرفه لم يعرف الله وليس بمؤمن بل هو كافر مشرك». بينما قال «الراوندية» أصحاب «عبد الله الراوندي»: إن الإمام عالم بكل

(1) ولكن حركته أيضاً لم تمت نهائياً حيث قام ابنه (الحسين بن أبي منصور) فيما بعد في أيام المهدي العباسي، بادعاء النبوة، ونجح بكسب الكثير من الأتباع، فقتله المهدي وصلبه، مع جماعة من أصحابه. النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 38 والكشي ص 196.

(2) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 34.

شيء وهو الله - عَزَّوَجَلَّ وتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - ويحيي ويميت، وأن «أبا مسلم» نبي مرسل يعلم الغيب، أرسله أبو جعفر المنصور، وشهدوا أن المنصور هو الله فانه يعلم سرهم ونجواهم، وأعلنوا القول بذلك ودعوا إليه، فبلغ قولهم المنصور فأخذ منهم جماعة فأقروا بذلك فاستتابهم وأمرهم بالرجوع عن قولهم ذلك فقالوا: المنصور ربنا وهو يقتلنا شهداء كما قتل أنبياءه ورسله على يدي من شاء من خلقه، وأمات بعضهم بالهدم والغرق وسلط على بعضهم السباع وقبض أرواح بعضهم فجأة[1].

«الخطابية»

وفي موجة لاحقة من الغلو هبت على الشيعة في الثلاثينات من القرن الثاني الهجري، قام أبو الخطاب محمد بن أبي زينب مقلاص الأسدي الكوفي، بالغلو بالإمام الصادق، واستلهام بعض أفكار الحركات الشيعية المغالية السابقة كالكيسانية والبيانية، كفكرة تفسير الدين بالرجال، التي أضلت بعض الشيعة ودفعتهم للاكتفاء بحب أهل البيت عن العمل بطاعة الله[2].

وتطور أبو الخطاب في مقولاته الباطلة فادعى علم الإمام الصادق بالغيب ونزول الملائكة عليه وتحدثهم معه، وأنه «محدَّث» ثم تطور إلى القول بأن الأئمة أنبياء[3].

(1) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 52- 53.
وكان «الرزامية» قد ظهروا بخراسان في أيام أبي مسلم الخراساني فادعوا حلول الإله فيه فحاربهم، ولكنهم استمروا سراً حتى ظهروا مرة أخرى تحت اسم «المقنعية، أو المبيضة» في أيام المهدي العباسي، بقيادة هاشم بن حكيم المروزي الملقب بالمقنع الذي ادعى إحياء الموتى وعلم الغيب، فحاصره المهدي وقضى عليه. وأما الخرمية فهم أتباع بابك الخرمي الذي ظهر في الجبال بناحية أذربيجان سنة 201 وكثروا واستباحوا المحرمات وقتلوا الكثير من المسلمين، وجهز إليهم خلفاء بني العباس جيوشاً كثيرة مع أفشين الحاجب ومحمد بن يوسف التغري وأبي دلف العجلي وبقيت العساكر تغزوهم نحواً من عشرين سنة إلى أن أخذ بابك وأخوه إسحاق بن إبراهيم وصلبا بسر من رأى، سنة 223 في أيام المعتصم. (النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 47).

(2) وقد كتب إليه الصادق: «بلغني أنك تزعم أن الزنا رجل، وأن الخمر رجل، وأن الصلاة رجل، والصيام رجل، والفواحش رجل، وليس هو كما تقول، إنا أصل الحق، وفروع الحق طاعة الله، وعدونا أصل الشر، وفروعهم الفواحش، وكيف يطاع من لا يعرف، وكيف يعرف من لا يطاع؟ الخوئي، **معجم الرجال** (10012) عن الكشي، ترجمة محمد بن أبي زينب الأسدي، ح رقم 4.

(3) وقد تحاور ذات مرة رجل من أصحابه في المدينة، وهو معلى بن خنيس مع عبدالله ابن أبي يعفور، فقال معلى: «الأوصياء أنبياء». بينما قال ابن أبي يعفور «الأوصياء علماء أبرار أتقياء» فدخلا على الصادق فلما استقر بهما المجلس بدأهما فقال: يا عبدالله أبرأ ممن قال: «إنا أنبياء». رجال الكشي: 160.

وادعى أبو الخطاب أن أبا عبدالله جعفر بن محمد جعله قيِّمه ووصيه من بعده، وعلمه اسم الله الأعظم. وكان يحاول أن يلصق نفسه بالإمام الصادق ويظهر للناس أنه قريب منه[1]. فكان يدعي: أن الإمام وضع يده على صدره وقال له: «عُه ولا تنسَ!» وأنه قال له: «عيبة علمنا وموضع سرنا أمين على أحيائنا وأمواتنا»[2].

ثم تطور أبو الخطاب بعد ذلك إلى ادعاء الألوهية للإمام الصادق، وتفسير هذه الآية: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزّخرُف: 84] بأن إله الأرض هو الإمام[3]. وادعاء النبوة لأبي الخطاب عن الصادق. وانه رسول من قبله. ثم ادعى أنه من الملائكة وأنه رسول الله إلى أهل الأرض والحجة عليهم[4].

وقام «الخطابية» في الكوفة بالتلبية باسم الإمام الصادق[5]. وذهب بعضهم إلى المدينة وهتفوا أمام الإمام الصادق: «لبيك جعفر بن محمد لبيك» فرجع الصادق إلى منزله مغضباً خائفاً ذعراً مما قالوا وسجد في مسجده وعفر وجهه بالتراب وتذلل لله، وبرئ إليه مما هتف به.

---

(1) وقد كشفه معاوية بن عمار، الذي يقول: بلغني عن أبي الخطاب أشياء فدخلت على أبي عبدالله (الصادق)، فدخل أبو الخطاب وأنا عنده أو دخلت وهو عنده فلما أن بقيت أنا وهو في المجلس قلت لأبي عبدالله: إن أبا الخطاب روى عنك كذا وكذا، قال: كذب، قال: فأقبلت أروي ما روى شيئاً مما سمعناه وأنكرناه إلا سألت عنه، فجعل يقول: كذب. وزحف أبو الخطاب حتى ضرب بيده إلى لحية أبي عبدالله، فضربت يده وقلت: خلِّ يدك عن لحيته، فقال أبو الخطاب: يا أبا القاسم لا تقوم؟ قال أبو عبدالله: له حاجة، حتى قال ثلاث مرات، كل ذلك يقول أبو عبدالله: له حاجة. فقال أبو عبدالله: إنما أراد أن يقول لك: يخبرني ويكتمك، فأبلغ أصحابي كذا وكذا، وأبلغهم كذا وكذا. رجال الكشي، ترجمة محمد بن أبي زينب، ح رقم 9.

(2) الخوئي، **معجم الرجال** (10012) عن الكشي، ترجمة محمد بن أبي زينب الأسدي، ح رقم 5.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة محدثون مفهمون، ح رقم 2 وكان هذا القول في تأويل آية: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزّخرُف: 84] أن إله السماء غير إله الأرض؛ قد ابتدعه من قبل بنان النهدي، فلعنه الصادق، وقال: «والله ما هو إلا الله وحده لا شريك له، إله في السماوات وإله في الأرضين كذب بنان عليه لعنة الله صغر الله جل جلاله وصغر عظمته».

(4) وقام أبو الخطاب بتفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: 145] أي بوحي منه إليه، وادعى أن كل مؤمن يوحى إليه وبالتالي فهو نبي. وفسر قوله تعالى في سورة النحل: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل: 68] فزعم أنه إذا جاز الوحي إلى النحل فالوحي إلينا أولى بالجواز. وتأوَّل آية «وإذ أوحيت إلى الحواريين» فقال بأن المراد بالحواريين في الآية الشريفة الفرقة الخطابية.

(5) رجال الكشي: 192 و193.

«المفوضة» أو «المفضلية»

وقام أحد أعضاء «الخطابية» السابقين وهو «المفضل بن عمر الجعفي» (توفي سنة 179هـ)[1] بالتنزل درجة عن الألوهية فقال بالتفويض[2]. أي تفويض الله للإمام الصادق، والأئمة من أهل البيت بالخلق والرزق والحياة والموت والحساب يوم القيامة، وأسس فرقة عرفت باسم «المفوضة» أو «المفضلية»[3]. وقد نسب هؤلاء مقولتهم المنحرفة إلى الإمام الصادق، وروى أحدهم وهو مالك الجهني قال: كنا بالمدينة حين أجليت الشيعة وصاروا فرقاً فتنحينا عن المدينة ناحية ثم خلونا فجعلنا نذكر فضائلهم وما قالت الشيعة إلى أن خطر ببالنا الربوبية، فما شعرنا بشيء إذا نحن بأبي عبدالله واقف على حمار فلم ندرِ من أين جاء. فقال: يا مالك ويا خالد! متى أحدثتما الكلام في الربوبية؟ فقلنا: ما خطر ببالنا إلا الساعة، فقال: اعلما أن لنا رباً يكلأنا بالليل والنهار نعبده، يا مالك ويا خالد قولوا فينا ما شئتم، واجعلونا مخلوقين، فكررها علينا مراراً وهو واقف على حماره[4].

وروى شخص آخر اسمه إسماعيل بن عبد العزيز: أن الإمام أبا عبدالله أمره ذات مرة أن يضع له الماء في المتوضأ، فتعجب منه وهو يقول فيه بالربوبية وقال في نفسه: أنا أقول فيه كذا وكذا ويدخل المتوضأ يتوضأ! فلم يلبث أن خرج أبو عبدالله فقال: «يا إسماعيل لا ترفع البناء فوق طاقته فينهدم، اجعلونا مخلوقين وقولوا فينا ما شئتم فلن تبلغوا»[5].

---

(1) قال عنه النجاشي: «مفضل بن عمر أبو عبدالله، قيل أبو محمد الجعفي: كوفي، فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعبأ به. وقيل: إنه كان خطابياً، وقد ذُكِرَت له مصنفات لا يعول عليها، وإنما ذكرنا [ه] للشرط الذي قدمناه. وقال عنه ابن الغضائري: «ضعيف، متهافت، مرتفع القول، خطابي. وقد زيد عليه شيء كثير، وحَمَل الغلاة في حديثه حَمْلاً عظيماً، ولا يجوز أن يكتب حديثه، وروى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام». وقد نقل كلام ابن الغضائري فيه ابن داود في رجاله والعلامة في الخلاصة آخذين بقوله..

(2) فقد قال الكشي: ذكرت الطيارة الغالية في بعض كتبها عن المفضل أنه قال: لقد قتل مع أبي إسماعيل يعني أبا الخطاب سبعون نبياً كلهم رأى وهلك نبياً فيه. وإن المفضل قال: دخلنا على أبي عبدالله ونحن اثنا عشر رجلاً قال: فجعل أبو عبدالله يسلم على رجل رجل منا ويسمي كل رجل منا باسم نبي وقال لبعضنا: السلام عليك يا نوح، وقال لبعضنا: السلام عليك يا إبراهيم، وكان آخر من سلم عليه قال: السلام عليك يا يونس، ثم قال: لا تخاير بين الأنبياء..

(3) رجال الكشي: 145.

(4) كشف الغمة: 237: من كتاب **الدلائل** للحميري.

(5) **بصائر الدرجات**: 64 - و65.

وروى شخص ثالث من هذه الجماعة واسمه كامل التمار قال: كنت عند أبي عبدالله ذات يوم فقال لي: «يا كامل اجعل لنا رباً نؤب إليه؟ وقولوا فينا: ما شئتم»[1].

وقد أسس هؤلاء الغلاة «المفوضة» الذين ادعوا أن الإمام الصادق سمح لهم بالتقول عليه ما يشاءون، لنوع خطير من الغلو بالأئمة يسبغ عليهم صفات الله وأعماله، ويرفعهم فوق البشر. وقد اختلف «المفوضة» عمن سواهم من الغلاة الذين كانوا يؤلهون الأئمة، باعترافهم بحدوث الأئمة وخلقهم ونفي القدم عنهم وإضافة الخلق والرزق مع ذلك إليهم ودعواهم أن الله تعالى تفرد بخلقهم خاصة، وأنه فوض إليهم خلق العالم بما فيه وجميع الأفعال.

وكان القول بالتفويض منطلقاً لدى «المفوضة» لإنكار مقتل الأئمة أو وفاتهم، أو تعرضهم لأنواع العذاب، لأن الأئمة في نظرهم هم المتحكمون في العالم فكيف تجوز عليهم الأحداث. ولذلك فقد كانوا يفسرون تلك الأحداث تفسيراً باطنياً، ويدعون حصول التشابه بهم.

«العليائية»

وبناء على نظرية الحلول، قال رجل آخر كان يندس في شيعة الإمام جعفر الصادق، هو «بشار الشعيري»: بأن علياً هو رب، ظهر بالعلوية والهاشمية وأظهر أنه عبده ورسوله بالمحمدية. ووافق أصحاب أبي الخطاب في أربعة أشخاص: علي وفاطمة والحسن والحسين، وأن معنى الأشخاص الثلاثة فاطمة والحسن والحسين تلبيس. وفي الحقيقة شخص علي، لأنه أول هذه الأشخاص في الإمامة والكبر، وأنكر شخص محمد ﷺ وزعم: أن محمداً عبدُ «ع»، و«ع» = «ب»، فالعين رمز علي، والباء رمز الرب، أي زعموا أن محمداً عبد علي، وعلي هو الرب، تعالى عن ذلك[2].

---

(1) آمالي الصدوق: 130 وخلف المفضلَ أبو جعفر محمد بن سنان الزاهري الهمداني توفي سنة 220هـ. الذي قال فيه ابن الغضائري: ضعيف، غال، يضع الحديث، لا يلتفت إليه. وقد روى محمد بن سنان، عن أبي جعفر الثاني (محمد الجواد) أنه قال: «إن الله تبارك وتعالى لم يزل متفرداً بوحدانيته ثم خلق محمداً وعلياً وفاطمة فمكثوا ألف دهر ثم خلق جميع الأشياء فأشهدهم خلقها وأجر ى طاعتهم عليها وفوض أمورها إليهم (وفي رواية أخرى: وفوض أمر الأشياء إليهم في الحكم والتصرف والإرشاد والأمر والنهي في الخلق، لأنهم الولاة فلهم الأمر والولاية والهداية، فهم أبوابه ونوابه وحجابه) فهم يحلون ما يشاؤن ويحرمون ما يشاؤن ولن يشاؤا إلا أن يشاء الله تبارك وتعالى. ثم قال: يا محمد هذه الديانة التي من تقدمها مرق، ومن تخلف عنها محق، ومن لزمها لحق، خذها إليك يا محمد». الصفار، **بصائر الدرجات**: 112.

(2) رجال الكشي: 252 و253 والشهرستاني، **الملل والنحل** 1: 293.

وقال فيهم الشهرستاني: أصحاب العباء بن ذارع الدوسي وقال قوم، هو الأسدي. وكان يفضّل علياً على النبي ﷺ وزعم أنه الذي بعث محمداً، يعني علياً وسماه إلهاً. وكان يقول بذم محمد ﷺ وزعم أنه بعث ليدعو إلى علي فدعاه إلى نفسه. ويسمون هذه الفرقة «الذميّة» ومنهم من قال بالإلهية جميعاً ويقدمون علياً في الأحكام الإلهية ويسمونهم «العينية». ومنهم من قال بإلهيتهما جميعاً ويفضلون محمداً في الإلهية ويسمونهم «الميمية» ومنهم من قال بالإلهية لجملة أشخاص أصحاب الكساء: محمد وعلي، وفاطمة والحسن والحسين، وقالوا خمستهم شيء واحد والروح حاله فيهم بالسوية[1].

«المخمسة»

وتفرعت من «العليائية» فرقة أخرى باسم «المخمّسة» وقد زعموا أن الله عَزَّوَجَلَّ هو محمد وأنه ظهر في خمسة أشباح وخمس صور مختلفة ظهر في صورة محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين، وزعموا أن أربعة من هذه الخمسة تلتبس لا حقيقة لها والمعنى شخص محمد وصورته لأنه أول شخص ظهر وأول ناطق نطق ولم يزل بين خلقه موجوداً بذاته يتكون في أي صورة شاء.

ولهذه الفرقة اعتقادات فاسدة كثيرة أغلبها تدور في التشبيه والتناسخ، ويدعون أن الله ظهر لهم أي للناس بالنورانية فدعاهم إلى وحدانَية فلم يقبلوا ثم ظهر لهم من باب التوبة والرسالة فأنكروا عليه ذلك، ثم ظهر لهم من باب الإمامة فقبلوه. فظاهر الله عَزَّوَجَلَّ عندهم الإمامة وباطنه الله، وهذا سبيلهم في كل الأنبياء والملوك من آدم حتى ظهور محمد ﷺ. ثم قالوا كل من كان من الأوائل مثل أبي الخطاب، وبيان التبّان، وصائد النهدي والمغيرة بن سعيد، وحمزة بن عمّار البربري وبزيع الحائك، والسري، ومحمد بن بشير الشعيري ... هم أنبياء أبواب بتغيير الجسم وتبديل الاسم. وزعمت هذه الفرقة أن الشرائع وضعت عن الإنسان وأنه ممتحن بها وأن جميع ما حرم الله مباح، وأن المحرمات هي رجال ونساء من أهل الجحود والكفر، وأن جميع العبادات والفرائض من صوم وحج وزكاة ... هي الأغلال وإنّما كانت واجبة على أهل الجحود والإنكار، أما الزنا والسرقة والخمر واللواط والرّبا وغير ذلك من المحرّمات إنّما هي رجال ونساء فإذا حرمت على نفسك توليتهم واجتنابهم فقد اجتنبت ما حرم الله عليك.

وكان هؤلاء «المخمسة» يعتقدون أن تلك الأشباح الخمسة قد حلت في أبدان

---

(1) الشهرستاني، **الملل والنحل**، ص 156- والأشعري القمي، **المقالات والفرق**، ص 56.

أشخاص وُكِّل إليهم تدبير العالم وإنهم مأمورون من الله عَزَّوَجَلَّ في أداء هذه المهمة والرّبّ - عندهم - هو علي الذي أرسل هؤلاء الخمسة وهم: سلمان الفارسي، وعمار بن ياسر، والمقداد بن الأسود الكندي، وأبو ذر الغفاري، وعمر بن أمية الصيمري، وإنهم مأمورون من عند الله - علي - بإدارة مصالح العالم وسلمان رئيسهم.

«البشرية»

وكما اندس بعض الغلاة في شيعة الإمام الصادق، وفي شيعة أبيه الباقر، والحركات الشيعية الأخرى من قبل، فقد اندس آخرون في شيعة الإمام موسى بن جعفر الكاظم، وراحوا يكذبون عليه، ومن هؤلاء محمد بن بشير، الذي كان من أهل الكوفة من موالي بني أسد[1]. وكان يقول في موسى بالربوبية ويدعي في نفسه أنه نبي، كمن سبقه من الغلاة. كما كان يقول بالتناسخ، والأئمة عنده واحد واحد، إنما هم منتقلون من قرن إلى قرن. وزعم أن كل من انتسب إلى محمد فهم بيوت وظروف، وأن محمداً هو رب، حل في كل من انتسب إليه، وأنه لم يلد ولم يولد، وأنه محتجب في هذه الحجب، وزعم أصحابه: أن الفرض عليهم من الله تعالى إقامة الصلاة والخمس وصوم شهر رمضان، وينكرون الزكاة والحج وسائر الفرايض. وقالوا بإباحة المحارم والفروج والغلمان، واعتلوا في ذلك بقول الله تعالى: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا﴾ [الشّورى: 50][2].

ثم قال محمد بن بشير: إن موسى كان ظاهراً بين الخلق يرونه جميعاً يتراءى لأهل النور بالنور ولأهل الكدورة بالكدورة في مثل خلقهم بالإنسانية والبشرية اللحمانية، ثم حجب الخلق جميعاً عن إدراكه وهو قائم بينهم موجود كما كان غير أنهم محجوبون عنه وعن إدراكه كالذي كانوا يدركونه[3].

وقد استغل محمد بن بشير مناسبة وفاة الإمام الكاظم بصورة غامضة في سجن الرشيد في بغداد، لينخرط في صفوف «الواقفية» الذين قالوا بغيبة الإمام وهروبه من السجن، وأنه لم يمت ولم يحبس وأنه غاب واستتر وهو القائم المهدي. فقال: إن موسى بن جعفر استخلفه في وقت غيبته على الأمة وجعله وصيه وأعطاه خاتمه وعلمه جميع ما تحتاج إليه

(1) الكشي في ترجمة محمد بن بشير
(2) رجال الكشي: 297 - 299.
(3) رجال الكشي: 297 وقد لعنه الإمام الكاظم ثلاثاً وأباح دمه، ودعا عليه بأن يذيقه الله حر الحديد. المصدر، ص: 297.

رعيته من أمر دينهم ودنياهم، وفوض إليه جميع أمره وأقامه مقام نفسه، وأنه الإمام من بعد الكاظم. ثم أوصى محمد بن بشير إلى ابنه سميع بالإمامة من بعده، ومن أوصى إليه سميع فهو إمام مفترض طاعته على الأمة إلى وقت خروج موسى بن جعفر وظهوره فيما يلزم الناس من حقوقه في أموالهم وغير ذلك مما يتقربون به إلى الله تعالى، فالفرض عليهم أداؤه إلى أوصياء محمد بن بشير إلى قيام القائم. وزعم أتباعه أن علي بن موسى وكل من ادعى الإمامة من ولده وولد موسى بن جعفر مبطلون كاذبون غير طيبي الولادة فنفوهم عن أنسابهم وكفروهم لدعواهم الإمامة، وكفروا القائلين بإمامتهم واستحلوا دماءهم وأموالهم[1].

وفي زمن الكاظم أيضاً عادت الحركة «المنصورية» بقيادة ابن زعيمها السابق (الحسين بن أبي منصور) بالظهور مرة أخرى، في أيام المهدي العباسي، حيث قام بادعاء النبوة، ونجح بكسب الكثير من الأتباع، فقتله المهدي وصلبه، مع جماعة من أصحابه[2].

«الفراتية» أو الغلاة في الإمام الرضا

وفي الوقت الذي كان «محمد بن بشير» يعادي الإمام علي بن موسى الرضا، كانت جماعة أخرى مغالية تشكل امتداداً للخطابية والعليائية، وتقوم بالاندساس في شيعة الرضا، بزعامة رجل يدعى «محمد بن موسى بن الحسن بن فرات البغدادي» الذي كان يدعي أنه باب الإمام الرضا وأنه نبي[3].

«النصيرية»

وقد ورَّث ابنُ فرات أفكارَه الشيطانية إلى عدد من الأشخاص في النصف الأول من القرن الثالث الهجري، كان منهم «السجادة الحسن بن علي بن أبي عثمان» و«علي بن حسكة الجوّاز القمي» وتلامذته: «القاسم اليقطيني الشعراني» و«الحسن بن محمد، المعروف بابن بابا القمي» و«محمد بن موسى الشريعي» و«محمد بن نصير النميري الفهري» و«فارس بن حاتم القزويني». وقد كان هؤلاء في قم والكوفة وبغداد يدعون الولاء للأئمة من أهل البيت، ولا سيما الإمامين علي بن محمد الهادي والحسن العسكري، ولكنهم

---

(1) رجال الكشي: 297 - 299.

(2) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 38.

(3) وقد قتله إبراهيم بن المهدى بن المنصور (الملقب بابن شكلة)..

كانوا يدعون «البابية» لهما، في حين كان بعضهم كالنميري وابن بابا يزعمان أن الهادي أرسلهما نبيين للناس[1].

ويقول الكشي: كتب بعض أصحابنا إلى أبي الحسن العسكري: «جعلت فداك يا سيدي إن علي بن حسكة يدعي أنه من أوليائك وأنك أنت الأول القديم، وأنه بابك ونبيك أمرته أن يدعو إلى ذلك، ويزعم أن الصلاة والزكاة والحج والصوم كل ذلك معرفتك ومعرفة من كان في مثل حال ابن حسكة فيما يدعي من البابية والنبوة فهو مؤمن كامل سقط عنه الاستعباد بالصوم والصلاة والحج، وذكر جميع شرائع الدين أن معنى ذلك كله ما ثبت لك، ومال إليه ناس كثير فإن رأيت أن تمن على مواليك بجواب في ذلك تنجيهم من الهلكة» .

وقال محمد بن نصير الفهري النميري، بألوهية الإمام الهادي علي بن محمد العسكري وربوبيته، وادعى أنه نبي رسول من قبله، كما كان يقول بالتناسخ، وإباحة المحارم وتحليل نكاح الرجال بعضهم بعضاً في أدبارهم، ويقول: إنه من الفاعل والمفعول به أحد الشهوات والطيبات، وإن الله لم يحرم شيئاً من ذلك[2].

وقد استمر بعض الغلاة يدعي «التفويض» للأئمة، حتى بعد وفاة الإمام العسكري، كما يحكي أبو الحسن علي بن أحمد الدلال القمي الذي يقول: «اختلف جماعة من الشيعة في أن الله عزوجل فوض إلى الأئمة أن يخلقوا ويرزقوا؟ فقال قوم: هذا محال لا يجوز على الله عزوجل ، لأن الأجسام لا يقدر على خلقها غير الله عزوجل وقال آخرون: بل الله عزوجل أقدر الأئمة على ذلك وفوض إليهم فخلقوا ورزقوا، وتنازعوا في ذلك تنازعاً شديداً ، فقال قائل: ما بالكم لا ترجعون إلى أبي جعفر محمد بن عثمان (السفير الثاني الخاص للإمام المهدي الغائب) فتسألونه عن ذلك ليوضح لكم الحق فيه فانه الطريق إلى صاحب الأمر، فرضيت الجماعة بأبي جعفر وسلمت وأجابت إلى قوله، فكتبوا المسألة وأنفذوها إليه (في بغداد) فخرج إليهم من جهته توقيع (يفترض أنه من الإمام المهدي) نسخته: «إن الله تعالى هو الذي خلق الأجسام وقسم الأرزاق لأنه ليس بجسم ولا حال في

---

(1) ولا يزال بعض علماء الرجال يأخذ بروايات هؤلاء الغلاة ويقول: «فما كان يروونه ويؤخذ برواياتهم إنما هو في زمن استقامتهم وقبل منقلبهم، فالعبرة في زمن الأداء لا في وقت التحمل، فإذا كان الأداء زمن الاستقامة فيؤخذ بها، وما كان في زمن الانحراف والخبط فذاك مردود، سواء كان من هؤلاء أو من غيرهم ممن خالفنا في العقيدة والمبدأ» . .

(2) الكشي، ترجمة النميري.

جسم، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فأما الأئمة عليهم السلام فإنهم يسألون الله تعالى فيخلق ويسأله فيرزق، إيجاباً لمسألتهم وإعظاماً لحقهم»[1].

«العذاقرة»

كما استمر القول بالحلول، عند بعض أدعياء النيابة الخاصة عن الإمام المهدي، كمحمد بن علي الشلمغاني، المعروف بابن أبي العذاقر، الذي كان وكيلاً عن الحسين بن روح النوبختي (الوكيل الثالث عن المهدي) ثم ظهر في بغداد في سنة ثلاثمائة واثنتين وعشرين، وادعى حلول روح الاله فيه، وسمى نفسه روح القدس، ووضع لأتباعه كتاباً سماه بالحاسة السادسة، وصرح فيه برفع الشريعة وأباح اللواط[2].

---

(1) المجلسي، **بحار الأنوار** جلد: 25 من صفحه 336 إلى صفحه 344.

(2) وقد ظفر الخليفة الراضي بالله بابن العذاقر وبجماعة من أتباعه فقتله وصلبه ثم أحرقه وطرح رماده في دجلة. البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص 249.

الفصل الرابع

تطوّر التشيّع من حزب سياسي إلى مذهب ديني

المبحث الأول

الإمام الباقر والصراع على زعامة الشيعة

في تلك الظروف المشحونة بالغلو في أهل البيت، والتي كان الغلاة لا يتورعون فيها من نسبة النبوة والألوهية للأئمة (كما فعل عبدالله بن سبأ بالنسبة للإمام علي، والكيسانية الحربية بالنسبة للإمام محمد بن الحنفية، والجناحية بالنسبة لعبد الله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر، والراوندية بالنسبة للعباسيين والخطابية بالنسبة للصادق، وغيرهم وغيرهم).. في تلك الظروف، ولد المذهب الإمامي الذي كان يقول بأن الأئمة من أهل البيت مفروضون من الله ومعينون من قبله لإمامة المسلمين، وأنهم يشكلون امتداداً للنبوة، ولديهم علم خاص من الله لا يحتاجون معه إلى التعلم والاجتهاد. وقد نسب الإماميون نظريتهم في «الإمامة الإلهية» إلى الإمامين محمد بن علي الباقر (57 - 114 هـ) وجعفر بن محمد الصادق (توفي سنة 148هـ)، وروى الكليني في «الكافي» روايات كثيرة عنهما بما يفيد تبنيهما ودعوتهما لها.

ورغم شكنا في وضع تلك الروايات على لسان الباقر والصادق، إلا أننا سوف نقوم باستعراض نظرية «الإمامة الإلهية» كما جاءت في أهم المصادر الإمامية. وسنقوم قبل ذلك باستعراض الظروف السياسية التي كانت تحيط بالباقر والصادق. ثم نقوم بنقد الروايات «الإمامية» المنسوبة إليها ونبين موقفهما من نظرية «الإمامة».

الظروف السياسية المحيطة بالباقر

وجد أبو جعفر محمد بن علي الباقر نفسه في بداية القرن الثاني الهجري أمام مجموعة من القيادات الشيعية المتنافسة كالهاشميين: أتباع أبي هاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية (توفي سنة 98هـ) والعباسيين (الراوندية) الذين ادعوا الوصية من أبي هاشم (إلى محمد بن

علي بن عبدالله بن عباس، ثم ابنه إبراهيم الإمام أخي السفاح والمنصور) والجناحيين بقيادة عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر الطيار، الذي ادعى الوصية من أبي هاشم أيضاً. والحسنيين بقيادة عبدالله بن الحسن بن الحسن، بالإضافة إلى البيانية (اتباع بيان بن سمعان النهدي التميمي) والحربية (أتباع عبدالله بن عمرو بن حرب الكندي) الذين كانوا يدعون الزعامة لأنفسهم ويتنافسون حول قيادة الشيعة. ولذلك وجد الباقر نفسه أمام مهمة كبيرة تتمثل بالتصدي لقيادة الشيعة، وممارسة حقه في الزعامة كواحد من الهاشميين.

استراتيجية الباقر في الصعود نحو القمة

أ – شعار «أهل البيت» في مقابل «العترة»

وبما أن العباسيين والطالبيين (آل جعفر وآل عقيل) كانوا يستندون في بناء شرعيتهم السياسية إلى دعوى كونهم من العترة النبوية؛ اعتماداً على تفسيرهم الخاص لآية: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشّورى: 23] التي كانت تشمل (حسب ذلك التفسير) جميع العوائل الهاشمية المتنافسة في ذلك الوقت[1]. وحديث الثقلين: «إني مخلف فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي»[2]. الذي كان يشمل كل من له علاقة نسبية بالرسول، لأن

(1) حيث كان العباسيون والطالبيون يجادلون بأنهم مع العلويين أبناء عم الرسول، وأنهم جميعاً ينضوون تحت عنوان عام هو «عترة الرسول» لأن «العترة» حسب اللغة: هم أقرباء الرجل الذين يشتركون معه في «العتر» أي الذكر، وتطلق على الأبناء وأبناء العم. كما يقول الفيروزآبادي، **في القاموس المحيط**: العَتْر، والعِتْر، جمع: عتور: الذكر، الفروج المنعضة، والعِترة: نسل الرجل، ورهطه، وعشيرته الأدنون ممن مضى وغبر.
وذكر الطبري: «أن أبا العباس (عبد الله بن محمد بن علي السفاح) لما صعد المنبر حين بويع له بالخلافة.. قال: الحمد لله الذي... خصنا برحم رسول الله ﷺ وقرابته وأنشأنا من آبائه وأنبتنا من شجرته واشتقنا من نبعته.. ووضعنا من الإسلام وأهله بالموضع الرفيع وأنزل بذلك على أهل الإسلام كتاباً يتلى عليهم فقال عز من قائل فيما أنزل من محكم القرآن: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: 33] وقال: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: 23] وقال: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: 214] وقال: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ [الحشر: 7] وقال: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ [الأنفال: 41] فأعلمهم جل ثناؤه فضلنا وأوجب عليهم حقنا ومودتنا وأجزل من الفيء والغنيمة نصيبنا تكرمة لنا وفضلاً علينا والله ذو الفضل العظيم». **تاريخ الرسل والملوك**، ج 6 ص 82.

(2) ورد حديث «الثقلين» بعدة صيغ، منها: إني مخلّف فيكم الثقلين: كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وعترتي، فقط، =

«العترة» حسب اللغة: هم أقرباء الرجل الذين يشتركون معه في «العتر» أي الذكر، وتطلق على الأبناء وأبناء العم. لهذا كان على الباقر أن يضيق دائرة الشرعية، ويفند دعاوى العباسيين والطالبيين، ويؤسس دعوته للإمامة على أساس جديد مغاير، ويقدم حجة أقوى تسمح له بإفحام خصومه تمهيداً للتفرد بالزعامة، ودعوة الناس إليه دون غيره.

وبناء على ما يستنتج من بعض الروايات، ولكي يخرج الباقر أبناء عمه من حلبة الصراع، قام أولاً بطرح شعار «أهل البيت» في مقابل شعار «العترة» الذي كان يتشبث به العباسيون والطالبيون. وخطب في المدينة قائلاً: «قد بلغ رسول الله ﷺ الذي أرسل به فألزموا وصيته وما ترك فيكم من بعده من الثقلين كتاب الله وأهل بيته اللذين لا يضل من تمسك بهما ولا يهتدي من تركهما». وقام بتفسير كلمة «أهل البيت» الواردة في القرآن الكريم في سورة الأحزاب: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾ [الأحزَاب: 33] بأن المقصود منها: «الأئمة» من نسل الرسول، الذين أوصى بهم وأمر باتباعهم[1]. وقال: «نحن والحمد لله لا ندخل أحداً في ضلالة ولا نخرجه من هدى، إن الدنيا لا تذهب حتى يبعث الله عَزَّوَجَلَّ رجلاً منا (أهل البيت) يعمل بكتاب الله لا يرى فيكم منكراً إلا أنكره»[2]. ورُوي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أنا أول وافد على العزيز الجبار يوم القيامة وكتابه وأهل بيتي ثم أمتي، ثم أسألهم ما فعلتم بكتاب الله وبأهل بيتي»[3].

= ومنها بصيغة: أهل بيتي، ومنها بصيغة تجمع الاثنين: عترتي أهل بيتي. وقد ذكر مسلم في باب فضائل علي بن أبي طالب، كتاب فضائل الصّحابة: حديثاً عن زيد بن أرقم يضع «أهل البيت» مكان «العترة». قال: «قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً بماءٍ يدعى خمّاً، بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكّر، ثم قال: أما بعد، ألا أيّها الناس، فإنما أنا بشر يوشك أنْ يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أوّلهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به. فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه. ثم قال: وأهل بيتي. أذكّركم الله في أهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي. فقال له حصين: ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته، ولكنْ أهل بيته من حرم الصّدقة بعده. قال: ومن هم؟ قال: هم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس». وورد الحديث في سنن الترمذي جامعاً للكلمتين: «عترتي أهل بيتي». 3/ 26.

(1) الكليني، **الكافي**، **الروضة**، ح رقم 5494 - 6 .

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم، 597.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب فضل القرآن**، حديث رقم 4.

وفي محاولة أخرى منه للرد على العباسيين والطالبيين، قام الباقر بالاحتجاج بأن العلويين، أو الفاطميين بالخصوص، هم من صلب رسول الله ﷺ وبالتالي فهم أحق بالإمامة من غيرهم. ولإثبات قرابته من رسول الله ﷺ في مقابلهم، قال الباقر لأحد أصحابه المقربين (زياد بن المنذر العبدي): يا أبا الجارود ما يقولون (العباسيون) لكم في الحسن والحسين؟ قال: ينكرون علينا أنهما ابنا رسول الله ﷺ. قال: فأي شيء احتججتم عليهم؟ قال: احتججنا عليهم بقول الله عز وجل في عيسى بن مريم عليه السلام: «ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك نجزي المحسنين، وزكريا ويحيى وعيسى» فجعل عيسى بن مريم من ذرية نوح عليه السلام. قال أبو جعفر: فأي شيء قالوا لكم؟ قال: قالوا: قد يكون ولد الابنة من الولد ولا يكون من الصلب. قال: فأي شيء احتججتم عليهم؟ قال أبو الجارود: احتججنا عليهم بقول الله تعالى لرسوله ﷺ: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ [آل عمران: 61]. قال أبو جعفر الباقر: فأي شيء قالوا؟. قال: قالوا: قد يكون في كلام العرب أبناء رجل وآخر يقول: أبناؤنا. فقال أبو جعفر: يا أبا الجارود لأعطينَّكها من كتاب الله (جل وتعالى) أنهما من صلب رسول الله ﷺ لا يردها إلا الكافر. قال: وأين ذلك جعلت فداك؟ قال: من حيث قال الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ [النِّساء: 23] الآية.. إلى أن انتهى إلى قوله تبارك تعالى: «وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم» فسلهم يا أبا الجارود هل كان يحل لرسول الله ﷺ نكاح حليلتيهما؟ (أي زوجتي الحسن والحسين) فإن قالوا: نعم، كذبوا وفجروا وإن قالوا: لا فهما ابناه لصلبه»[1].

وارتكز الباقر أيضاً على آية أولي الأرحام: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: 6]، ليحصر الإمامة في ذرية النبي. وقال: «إنها نزلت في الإمرة، فنحن أولى بالأمر وبرسول الله ﷺ من المؤمنين والمهاجرين والأنصار»[2]. وبما أن الآية - على هذا التفسير - كانت تشمل جميع أرحام النبي من العباسيين والطالبيين، فقد فسرها الباقر تفسيراً ثانياً بالذرية، وقال لعبد الرحيم بن روح القصير الذي سأله: هل لولد جعفر أو العباس أو سائر بطون بني عبد المطلب فيها نصيب؟ قال بصورة قاطعة: «لا، لا، لا»[3].

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 501.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما نص الله ورسوله على الأئمة واحداً بعد واحد، ح رقم 2.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما نص الله ورسوله على الأئمة واحداً بعد واحد، ح رقم 2.

ب - دعوى النص على الإمام علي

وحسبما يروي الكليني فقد طرح الباقر من أجل إثبات حقه في الإمامة، إضافة إلى ذلك، حجة أخرى هي: «الوصية والنص على الإمام علي بن أبي طالب بالخلافة من رسول الله». حيث قام بتقديم رواية خاصة عن النبي ﷺ وتأويل آية إكمال الدين بالولاية، فقال: «... نزلت الولاية في يوم الجمعة بعرفة، أنزل الله عزّ وجلّ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: 3] وكان كمال الدين بولاية علي بن أبي طالب عليه السلام ... فنزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: 67] «فأخذ رسول الله ﷺ بيد علي فقال: أيها الناس إنه لم يكن نبي من الأنبياء ممن كان قبلي إلا وقد عمَّره الله، ثم دعاه فأجابه، فأوشك أن ادعى فأجيب وأنا مسؤول وأنتم مسؤولون فما ذا أنتم قائلون؟ فقالوا: نشهد أنك قد بلغت ونصحت، وأديت ما عليك فجزاك الله أفضل جزاء المرسلين، فقال: اللهم اشهد - ثلاث مرات - ثم قال: يا معشر المسلمين هذا **وليكم من بعدي** فليبلغ الشاهد منكم الغائب... ثم إن رسول الله ﷺ حضره الذي حضر، فدعا علياً فقال: يا علي إني أريد أن أأتمنك على ما ائتمنني الله عليه من غيبه وعلمه ومن خلقه ومن دينه الذي ارتضاه لنفسه. فلم يشرك والله فيها أحداً من الخلق»[1]. كما روى حديثاً عن الإمام علي أنه خطب في أصحاب رسول الله بعد وفاته قائلاً: «إن الله تبارك اسمه ... شدَّ بي أزر رسوله .. واختصني بوصيته واصطفاني بخلافته في أمته فقال ﷺ ..: «أيها الناس إن علياً مني كهارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي... كان ذلك منه استخلافاً لي كما استخلف موسى هارون عليه السلام حيث يقول: «اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين»[2].

وربما كان الهدف من هاتين الروايتين إثبات الإمامة بالنص للإمام علي من أجل إخراج العباسيين والطالبيين من المنافسة حولها ومنعهم من ادعاء الحق بالإمامة باسم «العترة».

ج - حصر الإمامة في الفاطميين وإخراج سائر العلويين منها

وحسب بعض الروايات التي يذكرها الكليني، فإن الباقر حاول أن يخرج أبناء عمه

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما نص الله ورسوله على الأئمة واحداً بعد واحد، ح رقم 6.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، خطبة الوسيلة.

العلويين واحداً واحداً من المنافسة معه، بدعوى اختصاص العلم والإمامة بأشخاص معينين من أبناء علي. واعتبار ادعاء الإمامة «دون حق» افتراء على الله، حتى وإن كان المدعي من ولد علي بن أبي طالب. فانتقل إلى الخطوة التالية، وهي حصر الإمامة في الفاطميين ثم في الحسينيين، فقام بإخراج عمه محمد بن الحنفية (وبالتالي أبنائه زعماء الحركة الكيسانية) من وراثة الإمامة، فقال: «إن علياً لما حضره الذي حضره دعا ولده وكانوا اثنا عشر ذكراً فقال لهم: يا بني... إن هذين ابنا رسول الله ﷺ الحسن والحسين، فاسمعوا لهما وأطيعوا، ووازروهما فإني قد ائتمنتهما على ما ائتمنني عليه رسول الله ﷺ مما ائتمنه الله عليه من خلقه ومن غيبه ومن دينه الذي ارتضاه لنفسه. فأوجب الله لهما من علي ما أوجب لعلي من رسول الله ﷺ... ثم إن الحسن حضره الذي حضره فسلم ذلك إلى الحسين، ثم إن حسيناً حضره الذي حضره فدعا ابنته الكبرى فاطمة - بنت الحسين - فدفع إليها كتاباً ملفوفاً ووصية ظاهرة وكان علي بن الحسين مبطوناً لا يرون إلا أنه لما به، فدفعت فاطمة الكتاب إلى علي بن الحسين ثم صار والله ذلك الكتاب إلينا»[1].

وفي رواية أخرى يقول أبو جعفر الباقر: إن الإمام أمير المؤمنين دفع إلى ابنه الحسن، الكتاب والسلاح وقال له: يا بني أمرني رسول الله ﷺ أن أوصي إليك وأن أدفع إليك كتبي وسلاحي كما أوصى إلي ودفع إليَّ كتبه وسلاحه، وأمرني أن آمرك إذا حضرك الموت أن تدفعها إلى أخيك الحسين، ثم أقبل على ابنه الحسين فقال: وأمرك رسول الله ﷺ أن تدفعها إلى ابنك هذا، ثم أخذ بيد علي بن الحسين. ثم قال له: وأمرك رسول الله ﷺ أن تدفعها إلى ابنك محمد، واقرأه من رسول الله ﷺ ومني السلام[2].

وقد ورد موضوع «السلام» أيضاً في رواية عن جابر بن عبدالله الأنصاري (توفي سنة 78) أنه أخذ بيد الباقر وقال: «إن رسول الله ﷺ أخبرني أني سأدرك رجلاً من أهل بيته

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب ما نص الله ورسوله على الأئمة واحداً بعد واحد، ح رقم 6.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على الحسن بن علي، ح رقم 1 و5 وتكملة لهذه الرواية يقول أبو عبدالله جعفر بن محمد: «إن الحسن استدعى عند موته أخاه محمد بن الحنفية وحذره قائلاً: «يا محمد بن علي إني أخاف عليك الحسد... أما علمت أن الحسين بن علي بعد وفاة نفسي، ومفارقة روحي جسمي، إمام من بعدي، وعند الله جل اسمه في الكتاب، وراثة من النبي ﷺ أضافها الله عَزَّوَجَلَّ له في وراثة أبيه وأمه، فعلم الله أنكم خيرة خلقه، فاصطفى منكم محمداً ﷺ واختار محمد علياً، واختارني علي بالإمامة، واخترت أنا الحسين». الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على الحسين بن علي، ح رقم 2.

يقال له: محمد بن علي يكنى أبا جعفر، فإذا أدركته فاقرأه مني السلام» فقال له أبوه: «هنيئاً لك يا بني ما خصك الله به من رسوله من بين أهل بيتك لا تطلع اخوتك على هذا فيكيدوا لك كيداً، كما كادوا اخوة يوسف ليوسف عليه السلام»[1].

ولكن الباقر كان يواجه مشكلة صعبة تتمثل في وصل حبل الإمامة الذي انقطع باعتزال أبيه علي زين العابدين عن السياسة، وتصدي عمه محمد بن الحنفية لقيادة الشيعة، إضافة إلى عدم وجود نص واضح وصريح ومعروف من الحسين لابنه علي بالإمامة، فقد قتل الحسين في كربلاء دون أن يوصي إليه - حسبما يقول الباقر والصادق -: «لأنه كان مبطوناً لا يرون إلا أنه لما به»[2]. والروايات المنقولة تشير إلى أن الباقر حلَّ هذه المشكلة بالقول: «إن الحسين أوصى إلى ابنته الكبرى فاطمة وسلمها كتاباً ملفوفاً ووصية ظاهرة. وإن فاطمة دفعت الكتاب إلى علي بن الحسين، ثم صار والله ذلك الكتاب إلينا»[3]. أو القول «إن الحسين لما صار إلى العراق استودع أم سلمة رضي الله عنها الكتب والوصية، فلما رجع علي بن الحسين دفعتها إليه»[4].

وقال الباقر للكيسانية: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصى إلى علي والحسن والحسين فلما مضى علي أوصى إلى الحسن والحسين، ولو ذهب يزويها عنهما لقالا له: نحن وصيان مثلك ولم يكن ليفعل ذلك، وأوصى الحسن إلى الحسين ولو ذهب يزويها عنه لقال: أنا وصي مثلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومِن أبي. ولم يكن ليفعل ذلك، قال الله عز وجل: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: 6] هي فينا وفي أبنائنا»[5]. وقد أثار الباقر في حوار مع ابن عمه أبي هاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية، في المسجد النبوي، موضوع النسب الفاطمي كدليل على أحقيته بالإمامة، فقال له: «قل ما بدا لك فأنا ابن فاطمة وأنت ابن الحنفية»[6].

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على علي بن الحسين، ح رقم 3 (ملاحظة توجد عدة روايات أنه رآه في الكتّاب أو في البيت (ينبغي أن يكون حوالي سنة 68 للهجرة)، ورواية أخرى يرويها القاضي النعمان في المناقب، أن الباقر زار جابر الذي كان أعمى فأبلغه سلام رسول الله، ورواية ينقلها الطبري في م3 ص 2496).

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على علي بن الحسين، ح رقم 1 و2.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على علي بن الحسين، ح رقم 1 و2.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على علي بن الحسين، ح رقم 3.

(5) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب ما نص الله ورسوله على الأئمة واحداً بعد واحد، ح رقم 7.

(6) يقول المسقطي في الموسوعة الإسلامية: إن أبا هاشم عبدالله شتم الباقر في المسجد، فرد عليه الباقر =

«معجزة الحجر الأسود»

وحسبما يقول الكليني والصفار وابن بابويه فإن الباقر قام أيضاً بتدعيم موقفه ضد الكيسانية برواية هذه القصة «الإعجازية» فقال: «لما قتل الحسين أرسل محمد بن الحنفية إلى علي بن الحسين.. فخلا به فقال له: يا ابن أخي قد علمت أن رسول الله ﷺ دفع الوصية والإمامة من بعده إلى أمير المؤمنين ثم إلى الحسن، ثم إلى الحسين، وقد قتل أبوك رضي الله عنه وصلى على روحه ولم يوصِ، وأنا عمك وصنو أبيك وولادتي من علي في سني وقديمي أحق بها منك في حداثتك، فلا تنازعني في الوصية والإمامة ولا تحاجني. فقال له علي بن الحسين: يا عم اتق الله ولا تدَّعِ ما ليس لك بحق إني أعظك أن تكون من الجاهلين، إن أبي يا عم صلوات الله عليه أوصى إلي قبل أن يتوجه إلى العراق وعهد إلي في ذلك قبل أن يستشهد بساعة، وهذا سلاح رسول الله ﷺ عندي، فلا تتعرض لهذا، فإني أخاف عليك نقص العمر وتشتت الحال، إن الله عز وجل جعل الوصية والإمامة في عقب الحسين فإذا أردت أن تعلم ذلك فانطلق بنا إلى الحجر الأسود حتى نتحاكم إليه ونسأله عن ذلك. قال أبو جعفر (الباقر): وكان الكلام بينهما بمكة، فانطلقا حتى أتيا الحجر الأسود، فقال علي بن الحسين لمحمد بن الحنفية: ابدأ أنت فابتهل إلى الله عز وجل وسله أن ينطق لك الحجر ثم سل، فابتهل محمد في الدعاء وسأل الله ثم دعا الحجر فلم يجبه، فقال علي بن الحسين: يا عم لو كنتَ وصياً وإماماً لأجابك، قال له محمد: فادع الله أنت يا ابن أخي وسله، فدعا الله علي بن الحسين بما أراد ثم قال: أسألك بالذي جعل فيك ميثاق الأنبياء وميثاق الأوصياء وميثاق الناس أجمعين لما أخبرتنا من الوصي والإمام بعد الحسين بن علي؟ قال: فتحرك الحجر حتى كاد أن يزول عن موضعه، ثم أنطقه الله عز وجل بلسان عربي مبين، فقال: اللهم إن الوصية والإمامة بعد الحسين بن علي إلى علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وابن فاطمة بنت رسول الله ﷺ قال: فانصرف محمد بن علي وهو يتولى علي بن الحسين عليه السلام»[1].

= قائلاً: «قل ما بدا لك فأنا ابن فاطمة وأنت ابن الحنفية». (ط 2، م1، ص 124- 125 عن كتاب الفكر الشيعي المبكر، تعاليم الإمام محمد الباقر، لالرزينة لالاني).

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما يضل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، ح رقم 5 والصفار، **بصائر الدرجات**، ج 10 ص 502، وابن بابويه، الإمامة و**التبصرة** من الحيرة، ص 60.

«معجزة حصاة أم أسلم»

ورُوي عن الباقر أنه قال: «إن امرأة تسمى «أم أسلم» جاءت يوماً إلى النبي ﷺ فقالت: بأبي أنت وأمي يا رسول الله إني قد قرأت الكتب وعلمت كل نبي ووصي، فموسى كان له وصي في حياته ووصي بعد موته، وكذلك عيسى، فمن وصيك يا رسول الله؟ فقال لها: يا أم أسلم وصيي في حياتي وبعد مماتي واحد، ثم قال لها: يا أم أسلم من فعل فِعْلي هذا فهو وصيي، ثم ضرب بيده إلى حصاة من الأرض ففركها بإصبعه فجعلها شبه الدقيق، ثم عجنها، ثم طبعها بخاتمه، ثم قال: من فعل فعلي هذا فهو وصيي في حياتي وبعد مماتي، فخرجت من عنده، فأتيت أمير المؤمنين فقلت: بأبي أنت وأمي أنت وصي رسول الله ﷺ؟ قال: نعم يا أم أسلم ثم ضرب بيده إلى حصاة ففركها فجعلها كهيئة الدقيق، ثم عجنها وختمها بخاتمه، ثم قال: يا أم أسلم من فعل فعلي هذا فهو وصيي، فأتيت الحسن وهو غلام فقلت له: يا سيدي أنت وصي أبيك؟ فقال: نعم يا أم أسلم، وضرب بيده وأخذ حصاة ففعل بها كفعلهما، فخرجت من عنده فأتيت الحسين - وإني لمستصغرة لسنه - فقلت له: بأبي أنت وأمي، أنت وصي أخيك؟ فقال، نعم يا أم أسلم ائتيني بحصاة، ثم فعل كفعلهم. فعمرت أم أسلم حتى لحقت بعلي بن الحسين بعد قتل الحسين في منصرفه، فسألته أنت وصي أبيك؟ فقال: نعم، ثم فعل كفعلهم صلوات الله عليهم أجمعين»[1].

ادعاء «علم الغيب»

وحسبما جاء في «رجال الكشي» فقد روى الباقر عن أبي خالد الكابلي (خادم محمد ابن الحنفية) أنه لم يكن يشك في إمامة ابن الحنفية، حتى أتاه ذات يوم فقال له: جعلت فداك إن لي حرمة ومودة وانقطاعاً، فأسألك بحرمة رسول الله وأمير المؤمنين إلا أخبرتني أنت الإمام الذي فرض الله طاعته على خلقه؟ قال: فقال: «يا أبا خالد حلفتني بالعظيم، الإمام: علي بن الحسين عليه السلام وعليك وعلى كل مسلم». فأقبل أبو خالد لما سمع ما قاله محمد بن الحنفية، إلى علي بن الحسين، فاستأذن عليه، فلما دخل عليه دنا منه قال: مرحباً بك يا «كنكر» ما كنت لنا بزائر ما بدا لك فينا؟ فخرَّ أبو خالد ساجداً شاكراً لله تعالى

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما يضل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، ح رقم 15.

مما سمع من علي بن الحسين عليه السلام فقال: الحمد لله الذي لم يمتني حتى عرفت. فقال له علي: وكيف عرفت إمامك يا أبا خالد؟ قال: إنك دعوتني باسمي الذي سمّتني أمي التي ولدتني، وقد كنت في عمياء من أمري، ولقد خدمت محمد بن الحنفية عمراً من عمري ولا أشك إلا وانه إمام، حتى إذا كان قريباً سألته بحرمة الله وبحرمة رسوله وبحرمة أمير المؤمنين فأرشدني إليك وقال: هو الإمام عليَّ وعليك وعلى خلق الله كلهم ، ثم أذنت لي فجئت فدنوت منك سميتني باسمي الذي سمتني أمي فعلمت انك الإمام الذي فرض الله طاعته عليَّ وعلى كل مسلم[1].

د - إقصاء بني الحسن

وحسبما تقول بعض الروايات الأخرى، فقد قام الإمام محمد الباقر، بعد إقصاء أبناء محمد بن الحنفية، بخطوة أخرى هي إقصاء بني عمه الحسن الذين كانوا ينافسونه في قيادة الشيعة، وحصر الإمامة في أبناء الحسين. وبما أن آية أولي الأرحام «النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله» كانت - حسب تفسير الباقر السابق - تشمل أبناء الحسن والحسين، فقد قام الباقر، حسب بعض الروايات، باتهام أبناء عمه بالكذب على الله بادعائهم الإمامة، وأوَّلَ هذه الآية: «ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة» بهم، ثم فسرها بقوله: «من قال إني إمام وليس بإمام. . وإن كان علوياً»[2]. وفي رواية أخرى: «وإن كان فاطمياً علوياً»[3]. وعندما سأله عبد الرحيم القصير: هل لولد الحسن فيها (أي في الإمرة) نصيب؟ قال: «لا والله، يا عبد الرحيم ما لمحمدي فيها نصيب غيرنا، وإن هذه الآية جرت في ولد الحسين من بعده»[4].

وقد أثار حصر الباقر للإمامة في ولد الحسين، ابنَ عمه عبدالله بن الحسن بن الحسن الذي رد عليه قائلاً: «كيف صارت الإمامة في ولد الحسين دون الحسن وهما سيدا شباب أهل الجنة؟ وهما في الفضل سواء؟ ألا إن للحسن على الحسين فضلاً بالكبر، وكان الواجب أن تكون الإمامة إذن في الأفضل»[5]. مما دفع الباقر للرد عليه، فقال: «كذبوا

---

(1) الكشي 2/ 336.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أنه من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ح رقم 1.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أنه من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ح رقم 3.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب ما نص الله ورسوله على الأئمة واحداً بعد واحد، ح رقم 2.

(5) ولذلك ذهب قسم من الشيعة في تلك الأيام (كالجارودية) إلى أن الإمامة في أعقاب الحسن والحسين. المفيد، **الثقلان**، ص 10.

والله، أَوَ لم يسمعوا الله تعالى يقول: «وجعلها كلمة باقية في عقبه «فهل جعلها إلا في عقب الحسين؟»[1].

ولاية الدم

وحسب رواية ينقلها العياشي في تفسيره، فإن الباقر حاول أن ينتقد الإمام الحسن بسبب تنازله لمعاوية، وأن يثبت حقه بالإمامة بناء على ولاية دم الحسين، فقال: «رحم الله عمي الحسن . . لقد غمد الحسن أربعين ألف سيف حين أصيب أمير المؤمنين، وأسلمها إلى معاوية . . وخرج الحسين صلوات الله عليه فعرض نفسه على الله في سبعين رجلاً! . . مَن أحق بدمه منا؟ . . نحن والله أصحاب الأمر وفينا القائم ومنا السفاح والمنصور، وقد قال الله تعالى: «ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطانا» نحن أولياء الحسين بن علي وعلى دينه»[2]. غير أن هذا التأويل كذلك لم يكن مقنعاً بصورة كافية ولا حاسماً في معركة التنافس على الإمامة.

سلاح رسول الله ﷺ

وفي محاولة لتجاوز هذا الخلاف مع أبناء عمه الحسنيين، وتعزيز شرعية مطالبته بقيادة الشيعة، اعتمد الباقر - إضافة إلى موضوع «ولاية الدم» - على موضوع آخر هو: «امتلاكه لسلاح رسول الله» ووراثته من أجداده، حيث روي أنه كان يقول: «إن السلاح فينا كمثل التابوت في بني إسرائيل كان حيثما دار فثم الملك، وحيث ما دار السلاح فثم العلم». وكان يتساءل في معرض تفنيد دعاوى بني عمه: «ألا يقولون عند من كان سلاح رسول الله؟ . . وما كان في سيفه من علامة كانت في جانبيه إن كانوا يعلمون؟»[3].

ولكن الباقر لم يستطع حسم المعركة بإظهار سلاح رسول الله للملأ، وظل موقفه بالتالي ضعيفاً أمام أبناء عمه الحسنيين الذين كان يتزعمهم عبدالله بن الحسن بن الحسن، ويحاول قيادة عموم الشيعة ويدعي أيضاً امتلاكه لسلاح رسول الله.

هـ - إقصاء الباقر لأخوته العشرة

وخاض الإمام الباقر معركة أخيرة في إثبات الإمامة بالوراثة لشخصه من بين اخوته

(1) الخزاز، **كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر**، ص 246.

(2) العياشي، **التفسير**، ج 2 ص 291.

(3) الصفار، محمد بن الحسن، **بصائر الدرجات**، ص، 176 و178.

العشرة[1]. لا سيما وأن الناس كانوا يتساءلون: «ما بالها أبطحت من ولد أبيه مَن له مثل قرابته ومن هو أكبر منه وقصرت عمن هو اصغر منه؟» فاعتمد في حصر الإمامة فيه من بين إخوته، على دعوى الوصية إليه من أبيه ووراثته لسلاح رسول الله، حيث قال: «يعرف صاحب هذا الأمر بثلث خصال لا تكون في غيره، هو أولى الناس بالذي قبله وهو وصيه وعنده سلاح رسول الله ﷺ ووصيته وذلك عندي لا أنازع فيه»[2]. وقال إن أباه ورث سلاح رسول الله، من أبيه وجده فاختصه به عند وفاته، وكان يوجد في سفط، وعندما نازعه اخوته على السفط، قال لهم: «والله ما لكم فيه شيء، ولو كان لكم فيه شيء ما دفعه إلي»[3]. وقد قال في الرواية السابقة التي تحدث فيها عن دفع الإمام علي الكتاب والسلاح إلى ابنه الحسن، أنه أخذ بيد علي بن الحسين، ثم قال له: وأمرك رسول الله ﷺ أن تدفعها إلى ابنك محمد، وأقرأه من رسول الله ﷺ ومني السلام[4].

وثمة روايات أخرى ينسبها الإمامية إلى الباقر تعتمد على توافق سلاح رسول الله مع جسد الإمام، كعلامة من علامات الإمامة، بحيث «إذا لبس درع رسول الله ﷺ كانت عليه وفقاً وإذا لبسها غيره من الناس طويلهم وقصيرهم زادت عليه شبراً. . .»[5].

و – إقصاء الإمام زيد

وبالرغم مما يقال من وجود تنسيق بين الباقر وأخيه زيد[6]. فان بعض الروايات

(1) حيث كان له عشرة إخوة وفيهم من هو أكبر منه، وهم: عبدالله، الحسن، الحسين، زيد، عمر، الحسين الأصغر، عبد الرحمن، سليمان، علي، محمد الأصغر.

(2) الصفار، **بصائر الدرجات**، ج 4، باب (4) ما عند الأئمة عليهم السلام من سلاح رسول الله ص وآيات الأنبياء، ح رقم 28.

(3) أو دعوى وراثة الكتاب. الصفار، **بصائر الدرجات**، ص 180 والكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما نص الله ورسوله على الأئمة واحداً بعد واحد، ح رقم 6.

(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على الحسن بن علي، ح رقم 1 و5 وتأييداً لذلك يروي الكليني في «**الكافي**» أن جابر بن عبدالله الأنصاري (توفي سنة 78) أدرك الباقر، وأنه أخذ بيده وقال: «إن رسول الله ﷺ أخبرني أني سأدرك رجلاً من أهل بيته يقال له: محمد بن علي يكنى أبا جعفر، فإذا أدركته فاقرأه مني السلام» فقال له أبوه: «هنيئاً لك يا بني ما خصك الله به من رسوله من بين أهل بيتك لا تطلع اخوتك على هذا فيكيدوا لك كيداً، كما كادوا اخوة يوسف ليوسف عليه السلام». الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على علي بن الحسين، ح رقم 3.

(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب مواليد الأئمة 8.

(6) كما في رواية عن الإمام علي بن موسى الرضا، أنه قال للمأمون، وهو يحدثه عن زيد بن علي، أنه =

تتحدث عن وجود منافسة قوية للباقر من أخيه زيد بن علي الذي رفع راية الجهاد والثورة، وقال: «ليس الإمام منا من جلس في بيته وأرخى ستره وثبط عن الجهاد، ولكن الإمام منا من منع حوزته وجاهد في سبيل الله حق جهاده ودفع عن رعيته وذب عن حريمه»[1]. مما أدى إلى التفاف كثير من الشيعة حوله، وخاصة في الكوفة التي أرسل أهلها إليه كتباً يدعونه فيها إلى أنفسهم ويخبرونه باجتماعهم ويطلبون منه الخروج. وحسبما ينقل الكليني، فإن الباقر قام هنا بطرح موضوع «العلم» وسأل أخاه قائلاً: «هذه الكتب ابتداء منهم أو جواب ما كتبت بهم إليه ودعوتهم إليه؟ فقال زيد: بل ابتداء من القوم لمعرفتهم بحقنا وبقرابتنا من رسول الله ولما يجدون في كتاب الله عزّ وجلّ من وجوب مودتنا وفرض طاعتنا، ولما نحن فيه من الضيق والضنك والبلاء. فقال له الباقر: إن الطاعة مفروضة من الله عزّ وجلّ ، وسنة أمضاها في الأولين وكذلك يجريها في الآخرين، والطاعة لواحد منا والمودة للجميع، وأمر الله يجري لأوليائه بحكم موصول وقضاء مفصول وحكم مقضي وقدر وأجل مسمى لوقت معلوم، فلا يستخفنك الذين لا يوقنون . . إنهم لن يغنوا عنك من الله شيئاً فلا تعجل، فان الله لا يعجل لعجلة العباد، ولا تسبقن الله فتعجزك البلية فتصرعك. . وقال: هل تعرف يا أخي من نفسك شيئاً مما نسبتها إليه فتجيء عليه بشاهد من كتاب الله أو حجة من رسول الله أو تضرب به مثلاً؟. . فإن الله عزّ وجلّ أحل حلالاً وحرم حراماً، وفرض فرائض وضرب أمثالاً وسنّ سنناً، ولم يجعل الإمام القائم بأمره شبهة فيما فرض له من الطاعة أن يسبقه بأمر قبل محله أو يجاهد فيه قبل حلوله. . .فجعل لكل شيء أجلاً ولكل اجل كتاباً، فإن كنت على بينة من ربك ويقين من أمرك وتبيان من شأنك فشأنك، وإلا فلا ترومنَّ أمراً أنت منه في شك وشبهة، ولا تتعاطَ زوال ملك لم تنقض أكله ولم ينقطع مداه، ولم يبلغ الكتاب أجله، فلو قد بلغ مداه وانقطع أكله وبلغ

= كان من علماء آل محمد، غضب لله فجاهد أعداءه حتى قتل في سبيله، ولقد حدثني أبي موسى بن جعفر أنه سمع أباه جعفر بن محمد يقول: رحم الله عمي زيداً إنه دعا إلى الرضا من آل محمد، ولو ظفر لوفى لله من ذلك، انه قال: أدعوكم إلى الرضا من آل محمد. العاملي، وسائل الشيعة، كتاب الجهاد.

(1) أعلن زيد الثورة ضد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك اعتماداً على مبدأ (أولي الأرحام) قائلاً: «إنا أرحام رسول الله أولى بالملك والإمرة» ودعا إلى نصرة (أهل البيت)، بصورة عامة، وقال: «إنا ندعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه وجهاد الظالمين، والدفع عن المستضعفين وإعطاء المحرومين، وقسم هذا الفيء بين أهله سواء ورد المظالم وإقفال المجمر ونصرنا أهل البيت على من نصب لنا وجهل حقنا».

الكتاب أجله لانقطع الفصل وتتابع النظام ولأعقب الله التابع والمتبوع الذل والصغار، أعوذ بالله من إمام ضل عن وقته فكان التابع فيه أعلم من المتبوع، أتريد يا أخي أن تحيي ملة قوم قد كفروا بآيات الله وعصوا رسوله؟ أعيذك بالله يا أخي أن تكون غداً المصلوب بالكناسة»[1].

وسواء كانت العلامات والمحاولات والأحاديث والقصص التي نسبت إلى الإمام محمد بن علي الباقر صحيحة أم مزورة وموضوعة من قبل الغلاة، فإنها لعبت، أو لعب بعضها على الأقل، دوراً في تأسيس إمامة الباقر «الدينية» للشيعة في بداية القرن الثاني الهجري، خصوصاً بعد وفاة زعيم الحركة الكيسانية القوي أبي هاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية سنة 98 للهجرة، وضعف القيادات الشيعية الأخرى المنافسة للباقر، حيث كان محمد بن علي بن عباس معتزلاً في الحميمة وهي قرية من قرى الأردن، وكان عبدالله بن الحسن بن الحسن يعد ابنه الصغير محمداً (ذا النفس الزكية) للخروج في المستقبل البعيد، وقد أسماه بالمهدي عند ولادته[2]. وكان عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر (الذي خرج في اصفهان سنة 129) أصغر من أن ينافس الباقر، بالإضافة إلى تفرق الحركة الكيسانية إلى فرق صغيرة أخرى كربية وبربرية وبيانية. كل ذلك دفع جماهير الحركة الكيسانية - فيما يبدو - إلى الانضواء تحت لواء الإمام الباقر وإعلان الولاء له، وهذا ما أدى إلى انتقال تلك الجماهير مع الكثير من أفكار ونظريات الكيسانية المغالية إلى شيعة الباقر، وقيامها بإسقاط نظرياتها على الإمام، مثل الألوهية والنبوة فضلاً عن «الإمامة الإلهية» (القائمة على النص والوصية والوراثة في السلالة العلوية الحسينية) وتأليف أحاديث ونسبتها إلى الإمام الباقر وابنه جعفر الصادق فيما بعد.

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة،** باب ما يضل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، ح رقم 16 يلاحظ أن علامات الوضع المتأخر بادية على هذه الرواية التي تقول مرة: بأن الطاعة مفروضة من الله لواحد من أهل البيت والمودة للجميع، وتقول مرة أخرى: فإن كنت على بينة من ربك ويقين من أمرك وتبيان من شأنك فشأنك. وتتهم في النهاية زيد بأنه يريد أن يحيي ملة قوم قد كفروا بآيات الله وعصوا رسوله، علماً بأن زيد لم يرد سوى الثورة ضد الأمويين. لذا فقد يكون الأرجح أن تكون هذه الرواية مختلقة من قبل الإمامية الذين قاموا بنسبتها زوراً إلى الإمام الباقر. وبالتالي فلم يشكل «العلم» عاملاً حاسماً في إثبات إمامة الباقر ولا سلب الإمامة من زيد بن علي الذي لم يكن يقل علماً عن أخيه.

(2) وقد خرج على المنصور العباسي وقتل سنة 145.

المبحث الثاني

إضفاء الصبغة الدينية الإلهية على نظرية الإمامة

وبعيداً عن الجدل حول صحة تلك الأحاديث وفيما إذا كانت موضوعة من قبل الغلاة، أم صادرة حقاً من الإمام الباقر (وابنه جعفر الصادق فيما بعد)، فإننا يمكن أن نلاحظ نشوء نظرية «الإمامة» وتطورها عبر الخطوات التالية:

1 - شمولية الشريعة الإسلامية

في المرحلة الأولى، يمكننا مشاهدة بذرة «الإمامة» تنمو وسط الجدل الذي دار في تلك الأيام حول شمولية الشريعة الإسلامية لكل شيء في الحياة وتوفيرها لأحكام تفصيلية لكل شيء، أو محدوديتها في مسائل معينة وتركها لمسائل أخرى للعقل الإنساني، وهو ما يعرف بالمسائل المدنية العرفية كموضوع العلاقة بين الحكام والمحكومين وكيفية انتخاب الحاكم، وجواز الاجتهاد وقياس المسائل الحادثة على المسائل المشابهة المعلومة في الشريعة الإسلامية. ذلك الجدل الذي قسم المسلمين إلى مدرستين هما مدرسة «أهل الحديث» ومدرسة «أهل الرأي». وحسب الروايات الواردة في التراث الإمامي فإن الإمام الباقر (وابنه جعفر الصادق فيما بعد) قد اتخذ موقفاً مضاداً لكلا المدرستين أهل الرأي وأهل الحديث، حيث أكد في البداية مبدأ شمولية الشريعة الإسلامية لكل شيء في الحياة، وقال: «إن الله تبارك وتعالى لم يدع شيئاً تحتاج إليه الأمة إلا أنزله في كتابه وبينه لرسوله ﷺ وجعل لكل شيء حداً وجعل عليه دليلاً يدل عليه، وجعل على من تعدى ذلك الحد حداً»[1]. ولكن الباقر - حسبما يقول زرارة بن أعين - اتخذ موقفاً سلبياً من استعمال القياس في استنباط أحكام جديدة في الحوادث الواقعة، وقال: «يا زرارة! إياك وأصحاب القياس في الدين، فانهم تركوا علم ما وكلوا به، وتكلفوا ما قد كفوه، يتأولون الأخبار، ويكذبون على الله عزوجل، وكأني بالرجل منهم ينادى من بين يديه، فيجيب من خلفه، وينادى من خلفه، فيجيب من بين يديه، قد تاهوا وتحيروا في الأرض والدين»[2].

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب العقل**، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة، ح رقم 2 عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن حسين بن المنذر، عن عمر بن قيس، عن أبي جعفر.

(2) **أمالي المفيد**: 51/ 12.

وفي الوقت نفسه خاض الإمام الباقر معركة حامية مع أهل الحديث الذين كانوا يتناقلون أحياناً روايات ضعيفة، حيث استنكر ذلك ونادى بالعودة إلى القرآن والاحتجاج به، وتقديمه على الروايات الضعيفة. وحذر من التصديق «بالأحاديث الكاذبة على الله التي يكذبها القرآن ويتبرأ منها ومن حملتها ورواتها»[1]. وقد روى عن آبائه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «. . . إذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم فعليكم بالقرآن فإنه شافع مشفع وماحل مصدق. ومن جعله أمامه قاده إلى الجنة ومن جعله خلفه ساقه إلى النار وهو الدليل يدل على خير سبيل . . . فيه مصابيح الهدى ومنار الحكمة ودليل على المعرفة»[2]. كما روى حديثاً أسنده إلى جده الإمام علي، يوصي فيه أصحابه بالقرآن، ويقول: «اعلموا أن القرآن هدى النهار ونور الليل المظلم على ما كان من جهد وفاقة»[3].

2 - انحصار العلم في أهل البيت

وربما كانت الدعوة للتمسك بالقرآن ورفض القياس ونبذ الأحاديث الضعيفة علامة مميزة لمدرسة أهل البيت، وهي بحد ذاتها لا تنطوي على مشكلة كبيرة، ما عدا بعض الأمور التفصيلية التي كان يجادل فيها أصحاب مدرسة الرأي أو أهل الحديث، ولكن تلك الدعوة قادت إلى خطوة أخرى هي حصر عملية فهم القرآن بالأئمة المعينين من قبل الله فقط، ولسنا متأكدين بنسبة هذا القول إلى الباقر أو الصادق، ولكن الروايات التي ينقلها الإمامية عنهما تدعي أن الباقر قال: «إنما يعرف القرآن من خوطب به»[4]. وأنه قال: «إن أول وصي كان على وجه الأرض هبة الله بن آدم، وما من نبي مضى إلا وله وصي وكان جميع الأنبياء مائة ألف نبي وعشرين ألف نبي، منهم خمسة أولو العزم: نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد عليهم السلام وإن علي بن أبي طالب كان هبة الله لمحمد، وورث علم الأوصياء، وعلم من كان قبله، أما إن محمداً ورث علم من كان قبله من الأنبياء والمرسلين»[5]. وقال: «إن علياً عليه السلام كان عالماً والعلم يتوارث، ولن يهلك عالم إلا

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 8240 - 1.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب فضل القرآن**، حديث رقم 2.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب فضل القرآن**، حديث رقم 6.
(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 485 عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن زيد الشحام قال: دخل قتادة بن دعامة على أبي جعفر عليه السلام فقال:
(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء، ح رقم 2.

بقي من بعده من يعلم علمه، أو ما شاء الله»[1].

ويزعم الإمامية أن الباقر قال: إن رسول الله ﷺ وضع العلم الذي كان عنده عند الوصي. وفسر قول الله عز وجل: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [النور: 35] بأنه يقول: أنا هادي السماوات والأرض مثل العلم الذي أعطيته وهو نوري الذي يهتدى به مثل المشكاة فيها المصباح، فالمشكاة قلب محمد ﷺ والمصباح النور الذي فيه العلم وقوله: ﴿ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ﴾ [النُّور: 35] يقول: إني أريد أن أقبضك فأجعل الذي عندك عند الوصي كما يجعل المصباح في الزجاجة ﴿كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ﴾ [النُّور: 35] فأعلمهم فضل الوصي. . . وقوله عز وجل: ﴿يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٖۚ يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُۚ﴾ [النور: 35] يقول: مثل أولادكم الذين يولدون منكم كمثل الزيت الذي يعصر من الزيتون . . يقول: يكادون أن يتكلموا بالنبوة ولو لم ينزل عليهم ملك[2].

وأن الباقر اعتمد على «حديث الثقلين» في حصر العلم في أهل البيت[3]. وأنه قال لسعد الإسكاف: «لا يزال كتاب الله والدليل منا يدل عليه حتى يردا عليَّ الحوض»[4].

وينقل الإمامية عن الباقر أنه استنكر ترك الناس لأئمة أهل البيت وذهابهم إلى علماء آخرين، قائلاً: «يمصون الثماد (وهو الماء القليل) ويدعون النهر العظيم! قيل له: وما النهر العظيم؟ قال: رسول الله ﷺ والعلم الذي أعطاه الله، إن الله عز وجل جمع لمحمد ﷺ سنن النبيين من آدم وهلمَّ جراً إلى محمد ﷺ قيل له: وما تلك السنن؟ قال: علم النبيين

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة ورثة العلم، ح رقم 2 و3و 4و 5 و7.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 574.

(3) الذي رواه عن جابر بن عبدالله الأنصاري عن رسول الله ﷺ: «أيها الناس إني تارك فيكم الثقلين: الثقل الأكبر، والثقل الأصغر، إن تمسكتم بهما لا تضلوا، ولا تبدلوا، وإني سألت اللطيف الخبير أن لا يتفرقا حتى يردا علي الحوض فأعطيت ذلك، قالوا: وما الثقل الأكبر؟ وما الثقل الأصغر؟ قال: الثقل الأكبر كتاب الله سبب طرفه بيد الله، وسبب طرفه بأيديكم والثقل الأصغر عترتي وأهل بيتي». **بصائر الدرجات**: 122 و123.

(4) وفي رواية أخرى عن على بن محمد، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود، عن يحيى بن أديم عن شريك، عن جابر قال: قال أبو جعفر: دعا رسول الله ﷺ أصحابه بمنى فقال: «يا أيها الناس إني تارك فيكم الثقلين، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض» ثم قال: «أيها الناس إني تارك فيكم حرمات الله: كتاب الله، وعترتي، والكعبة البيت الحرام» ثم قال أبو جعفر: أما كتاب الله فحرفوا، وأما الكعبة فهدموا وأما العترة فقتلوا، وكل ودائع الله فقد تبروا. الصفار، **بصائر الدرجات**: 123.

بأسره، وإن رسول الله ﷺ صيَّر ذلك كله عند أمير المؤمنين عليه السلام»[1].

ويروون: أن الباقر قال لفقيهين كانا في مكة هما سلمة بن كهيل، والحكم بن عتيبة: «شرِّقاً وغرِّباً فلا تجدان علماً صحيحاً إلا شيئاً خرج من عندنا أهل البيت»[2]. أو «فليشرق الحكم وليغرب، أما والله لا يصيب العلم إلا من أهل بيت نزل عليهم جبرئيل»[3]. وأن الباقر سمع فتوى للحكم بن عتيبة يقول فيها بجواز شهادة ولد الزنا، فغضب وقال: «اللهم لا تغفر ذنبه. ما قال الله للحكم» إنه لذكر لك ولقومك «فليذهب الحكم يميناً وشمالاً، فوالله لا يؤخذ العلم إلا من أهل بيت نزل عليهم جبرئيل عليه السلام»[4]. وقال: «كل ما لم يخرج من هذا البيت فهو باطل»[5].

ويروون أيضاً عن الباقر أنه قال: «ليس عند أحد من الناس حق ولا صواب ولا أحد من الناس يقضي بقضاء حق إلا ما خرج منا أهل البيت وإذا تشعبت بهم الأمور كان الخطاء منهم والصواب من علي عليه السلام»[6]. وأنه أكد ذلك قائلاً: «إنه ليس أحد عنده علم شيء إلا خرج من عند أمير المؤمنين عليه السلام، فليذهب الناس حيث شاءوا، فوالله ليس الأمر إلا من هاهنا». وأشار بيده إلى بيته[7].

ويقول الإمامية: إن الباقر أنكر على فقيه أهل البصرة قتادة بن دعامة، تفسيرَه للقرآن، وقال له عندما التقاه: «ويحك يا قتادة إنما يعرف القرآن من خوطب به.. ويحك يا قتادة إن كنت إنما فسرت القرآن من تلقاء نفسك فقد هلكت وأهلكت وإن كنت قد أخذته من الرجال فقد هلكت وأهلكت..»[8]. وأن الباقر سأله عن تفسير قوله تعالى: «وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي وأياماً آمنين» فقال قتادة: أي من خرج من بيته بزاد حلال وراحلة

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة ورثة العلم، ح رقم 6.
(2) الوافي، ح رقم [33224] عن الكافي 1: 329 / 3.
(3) الوافي، ح رقم [33225] عن الكافي 1: 329/ 4.
(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أنه ليس شيء من الحق في يد الناس إلا ما خرج من عند الأئمة، ح رقم 5.
(5) الوافي، ح رقم [33236] عن **بصائر الدرجات**: 531/ 21.
(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أنه ليس شيء من الحق في يد الناس إلا ما خرج من عند الأئمة، ح رقم 1.
(7) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أنه ليس شيء من الحق في يد الناس إلا ما خرج من عند الأئمة، ح رقم 2.
(8) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 485.

وكراء حلال يريد هذا البيت كان آمناً حتى يرجع إلى أهله، فرفض الباقر هذا التفسير وقال له: «إنه من خرج من بيته بزاد وراحلة وكراء حلال يروم هذا البيت عارفاً بحقنا يهوانا قلبه كما قال الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ [إبراهيم: 37] ولم يعنِ البيت فيقول: «إليه» ثم قال الباقر بعد ذلك: «فنحن والله دعوة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ التي من هوانا قلبُه قُبلت حجته وإلا فلا. . يا قتادة فإذا كان كذلك كان آمناً من عذاب جهنم يوم القيامة»[1].

وكانت دعوى حصر العلم في أهل البيت، في البداية، تقوم على ادعاء امتلاك الإمام الباقر لكتب خاصة بخط علي، كان يعبر عنها أحياناً بكتاب علي أو مصحف فاطمة أو الجفر أو الجامعة، كما جاء عن محمد بن مسلم وزرارة بن أعين عن الباقر أنه كان يفتي بناء على تلك الكتب التي قال عنها: «إنها إملاء رسول الله ﷺ وخط علي من فيه بيده»[2]. أو أنه كان يفتي بناء على رواية الحديث عن أبيه عن جده «أن أمير المؤمنين حدثه ذلك»[3]. وبالرغم من أن دعوى (امتلاك الباقر لكتب خاصة) لم تكن تشكل حجة حاسمة ضد من يرفض الاعتماد على روايته عن آبائه، غير أنها كانت دعوى معقولة ومقبولة إلى درجة كبيرة[4]. ولكن تلك الدعوى تطورت فيما بعد لتتركز على ذات الأئمة الذين يمتلكون علماً خاصاً من الله، ويقومون بدور «الحجة» على العباد، كما نقل الشيعة الإمامية عن الباقر أنه قال: «والله ما ترك الله أرضاً منذ قبض آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ إلا وفيها إمام يهتدى به إلى الله وهو حجته على عباده، ولا تبقى الأرض بغير إمام حجة لله على عباده»[5]. و«إن الأرض لا تخلو من حجة وأنا والله ذلك الحجة»[6]. وأنه قال: «والله إنا لخزان الله في سمائه وأرضه، لا على ذهب ولا على فضة إلا على علمه»[7]. وقال: «نحن خزان علم الله، ونحن تراجمة وحي الله، ونحن الحجة البالغة على من دون السماء

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 485.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة قد أوتوا العلم وأثبت في صدورهم، ح رقم 6.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة قد أوتوا العلم وأثبت في صدورهم، ح رقم 10.
(4) وقد نقل الكشي عن الإمام الصادق أنه كان يقول: إن أهل المدينة كانوا ينكرون على الباقر روايته عن رسول الله ﷺ، ويقولون: ما رأينا أحداً قط أكذب من هذا يحدث عمن لم يره. فلما رأى ما يقولون حدثهم عن جابر بن عبدالله فصدقوه، وكان جابر والله يأتيه يتعلم منه. الكشي في ترجمة جابر بن عبدالله الأنصاري. .
(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأرض لا تخلو من حجة، ح رقم 8.
(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأرض لا تخلو من حجة، ح رقم 9.
(7) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه، ح رقم 2.

ومن فوق الأرض»[1]. و«إنا - أهل البيت - شجرة النبوة، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وبيت الرحمة، ومعدن العلم»[2]. و«نحن شجرة النبوة، وبيت الرحمة، ومفاتيح الحكمة، ومعدن العلم، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وموضع سر الله، ونحن وديعة الله في عباده، ونحن حرم الله الأكبر، ونحن ذمة الله، ونحن عهد الله، فمن وفى بعهدنا فقد وفى بعهد الله، ومن خفرها فقد خفر ذمة الله وعهده»[3].

وعن أبي حمزة الثمالي قال سمعت أبا جعفر يقول: «قال رسول الله ﷺ: قال الله تبارك وتعالى: استكمال حجتي على الأشقياء من أمتك من ترك ولاية علي والأوصياء من بعدك، فإن فيهم سنتك وسنة الأنبياء من قبلك، وهم خزاني على علمي من بعدك، ثم قال رسول الله ﷺ: لقد أنبأني جبرئيل عليه السلام بأسمائهم وأسماء آبائهم»[4].

وروى أبو حمزة عن أبي جعفر قال: «لما قضى رسول الله ﷺ نبوته واستكملت أيامه أوحى الله إليه يا محمد ﷺ قد قضيت نبوتك واستكملت أيامك فاجعل العلم الذي عندك والآثار والاسم الأكبر وميراث العلم وآثار النبوة في أهل بيتك عند على بن أبي طالب فإني لم أقطع علم النبوة من العقب من ذريتك كما لم اقطعها من بيوتات الأنبياء الذين كانوا بينك وبين أبيك آدم»[5].

ونقل الإمامية عن محمد الباقر حديثاً حول كيفية علم الأئمة، وأنه قال: «نزل جبرئيل على محمد ﷺ برمانتين من الجنة، فلقيه علي عليه السلام فقال: ما هاتان الرمانتان اللتان في يدك؟ فقال: أما هذه فالنبوة، ليس لك فيها نصيب، وأما هذه فالعلم، ثم فلقها رسول الله ﷺ بنصفين فأعطاه نصفها وأخذ رسول الله ﷺ نصفها ثم قال: أنت شريكي فيه وأنا شريكك فيه، قال: فلم يعلم والله رسول الله ﷺ حرفاً مما علمه الله عز وجل إلا وقد علمه علياً، ثم انتهى العلم إلينا، ثم وضع يده على صدره»[6].

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه، ح رقم 3 عن سدير.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة معدن العلم وشجرة النبوة ومختلف الملائكة، ح رقم 1 و2.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة معدن العلم وشجرة النبوة ومختلف الملائكة، ح رقم 3.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه، ح رقم 4.

(5) الصفار، **بصائر الدرجات**، ج 9 باب (22) ح رقم (2).

(6) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الله لم يعلم نبيّه علماً إلا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين، ح رقم 1 و2 و3.

ورووا أن الباقر فسر قول الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النّحل: 43] بأهل البيت، وقال: «قال رسول الله ﷺ: الذكر أنا والأئمة أهل الذكر» كما فسر قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾ [الزّخرُف: 44] بقوله: «نحن قومه ونحن المسؤولون»[1].

وقال محمد بن مسلم، أنه قال للباقر: إن مَن عندنا يزعمون أن قول الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النّحل: 43]: أنهم اليهود والنصارى، فقال الباقر: «إذاً يدعونكم إلى دينهم! - وأومأ بيده إلى صدره وقال - نحن أهل الذكر ونحن المسؤولون»[2].

وروى أبو بصير عن الباقر أنه فسر آية: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ﴾ [العَنكبوت: 49] بأنها تعني الأئمة، وذكر أنه أومأ بيده إلى صدره[3]. ثم قال: أما والله يا أبا محمد ما قال بين دفتي المصحف؟ قلت: من هم؟ جعلت فداك. قال: من عسى أن يكونوا غيرنا؟[4]. وقال: «إن هذا العلم انتهى إليّ في القرآن»[5].

وروى جابر بن يزيد الجعفي عن الباقر في تفسير قول الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزُّمَر: 9] بأنه قال: «إنما نحن الذين يعلمون والذين لا يعلمون عدونا، وشيعتنا أولو الألباب»[6]. وأنه فسر قول الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عِمرَان: 7] بأئمة أهل البيت، وقال: «رسول الله ﷺ أفضل الراسخين في العلم، قد علمه الله عَزَّوَجَلَّ جميع ما أنزل عليه من التنزيل والتأويل، وما كان الله لينزل عليه شيئاً لم يعلمه تأويله، وأوصياؤه من بعده يعلمونه كله، والذين لا يعلمون تأويله إذا قال العالم فيهم بعلم، فأجابهم الله بقوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾ [آل عِمرَان: 7] والقرآن خاص وعام ومحكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، فالراسخون في العلم يعلمونه»[7]. وأنه قال: «إن النبي فسر القرآن لرجل واحد هو الإمام

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن أهل الذكر الذين أمر الله بسؤالهم هم الأئمة، ح رقم 1 و6.
(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن أهل الذكر الذين أمر الله بسؤالهم هم الأئمة، ح رقم 7.
(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة قد أوتوا العلم وأثبت في صدورهم، ح رقم 1.
(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة قد أوتوا العلم وأثبت في صدورهم، ح رقم 3.
(5) الوافي، [33587] 56 **بصائر الدرجات**: 226/ . 14.
(6) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن من وصفه الله بالعلم في كتابه هم الأئمة، ح رقم 1 و2.
(7) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الراسخين في العلم هم الأئمة، ح رقم 2.

علي، وإن القرآن لن يكفي الأجيال التالية إلا إذا وجد المفسِّر[1]. وفسر قوله تعالى: «﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرّعد: 43]» بأنها تعني: الأئمة من أهل البيت، وقال: «إيّانا عنى، وعليٌّ أوّلنا وأفضلنا وخيرنا بعد النبي ﷺ»[2]. وأنه حصر علم القرآن بأئمة أهل البيت وقال: «إنما على الناس أن يقرؤوا القرآن كما أنزل، فإذا احتاجوا إلى تفسيره، فالاهتداء بنا وإلينا!»[3].

وروى الإمامية عن الباقر أن الأئمة هم «ورثة الكتاب» الذين ذكرهم الله في قوله: «ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا» حيث فسر العباد بـ: «ولد فاطمة عليها السلام والسابق بالخيرات: الإمام، والمقتصد: العارف بالإمام، والظالم لنفسه: الذي لا يعرف الإمام»[4]. والأئمة هم الذين آتاهم الله الكتاب، وذكرهم في هذه الآية: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [البقرة: 121] حيث قال: «هم الأئمة عليهم السلام»[5].

ونقلوا عن الباقر أنه قال: إن «تفسير القرآن على سبعة أوجه، منه ما كان، ومنه ما لم يكن بعد، تعرفه الأئمة عليهم السلام»[6]. و«ما من القرآن آية، إلا ولها ظهر وبطن، ظهره تنزيله وبطنه تأويله، ومنه ما قد مضى، ومنه ما لم يكن، يجري كما تجري الشمس والقمر، كل ما جاء تأويل شيء يكون على الأموات، كما يكون على الأحياء . . . نحن نعلمه»[7].

وفي هذا يقول جابر بن يزيد الجعفي: «سألت أبا جعفر عن شيء من التفسير، فأجابني، ثم سألته عنه ثانية، فأجابني بجواب آخر، فقلت: كنت أجبتني في هذه المسألة بجواب غير هذا، فقال: يا جابر! إن للقرآن بطناً وللبطن بطناً وله ظهر، وللظهر ظهر، يا جابر! وليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن، وإنّ الآية يكون أولها في شيء، وآخرها في شيء، وهو كلام متصل متصرف على وجوه»[8].

(1) الوافي، [33534] الكافي 1: 188/ 1.
(2) الوافي، [33546] 15 الكافي 1: 179/ 6.
(3) الوافي، [33595] 64 تفسير فرات الكوفي: 91.
(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أن من اصطفاه الله من عباده وأورثهم كتابه هم الأئمة، ح رقم 1و2 و3.
(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أن من اصطفاه الله من عباده وأورثهم كتابه هم الأئمة، ح رقم 4.
(6) الوافي، [33581] 50 **بصائر الدرجات**: 216/ 8.
(7) الوافي، [33580] 49 **بصائر الدرجات**: 216/ 7 و8.
(8) الوافي، [33572] 41 **المحاسن**: 300/ 5.

وبالإضافة إلى حصر علم الكتاب كله عند الأئمة، تقول روايات أخرى أن الإمام الباقر كان يدعي امتلاك النسخة الكاملة من القرآن، حيث قال: «ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده عليه السلام»[1]. و«ما يستطيع أحد أن يدعي أن عنده جميع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء»[2].

ولسنا نعرف مدى صحة هذه الروايات وفيما إذا كانت صادرة فعلاً عن الإمام الباقر أم أنها منسوبة إليه كذباً، وإن كنا نؤيد الاحتمال الثاني، ولكنها - على أية حال - تؤسس لدعوى امتلاك الإمام وحده لعلم الكتاب، والقدرة على تفسيره وتأويله، وتؤدي إلى تحويل أئمة أهل البيت إلى «مصدر تشريعي» جديد إلى جانب القرآن والسنة النبوية. كما في رواية عن أبي خالد الكابلي قال: سألت أبا جعفر عن قول الله عز وجل: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلۡنَاۚ﴾ [التغابن: 8]؟ فقال: «يا أبا خالد.. النور - والله - الأئمة من آل محمد صلى الله عليه وسلم إلى يوم القيامة، وهم والله نور الله الذي أنزل، وهم والله نور الله في السماوات وفي الأرض»[3]. وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَجۡعَل لَّكُمۡ نُورٗا تَمۡشُونَ بِهِۦ﴾ [الحديد: 28]: «يعني إماماً تأتمون به»[4]. وما ورد في رواية أخرى في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: 157] قال: «النور في هذا الموضع علي أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام»[5].

3 - علم الأئمة بالغيب

ولأن «الإمامة الإلهية» كانت تتطلب «علما إلهياً» لا تحده حدود، لم يكتفِ منظِّروها بدعوى اقتصار علم الإمام على الوراثة عن طريق الكتب، ولا علم تفسير القرآن، وإنما راحوا يوسعون آفاق العلم ليمتد إلى السماء والأرض، ورووا عن الباقر أنه قال: «لا والله لا يكون عالمٌ جاهلاً أبداً، عالماً بشيء جاهلاً بشيء.. الله أجل وأعز وأكرم من أن يفرض طاعة عبد يحجب عنه علم سمائه وأرضه.. لا يحجب ذلك عنه»[6]. وأنه قال:

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة، ح رقم 1.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة، ح رقم 2.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة نور الله، ح رقم 1.
(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة نور الله، ح رقم 3.
(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة نور الله، ح رقم 2.
(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، ح رقم 6.

«عجبت من قوم يتولونا ويجعلونا أئمة ويصفون أن طاعتنا مفترضة عليهم كطاعة رسول الله ﷺ ثم يكسرون حجتهم ويخصمون أنفسهم بضعف قلوبهم، فينقصونا حقنا ويعيبون ذلك على من أعطاه الله برهان حق معرفتنا والتسليم لأمرنا، أترون أن الله تبارك وتعالى افترض طاعة أوليائه على عباده، ثم يخفي عنهم أخبار السماوات والأرض ويقطع عنهم مواد العلم فيما يرد عليهم مما فيه قوام دينهم؟!»[1].

ونقل الإمامية عن الباقر عن جده أمير المؤمنين أنه كان يقول: «لقد أعطيت خصالاً ما سبقني إليها أحد قبلي، عُلِّمت علم المنايا والبلايا، والأنساب وفصل الخطاب، فلم يفُتْني ما سبقني، ولم يعزب عني ما غاب عني، أبشِّر بإذن الله وأؤدي عنه، كل ذلك من الله مكنني فيه بعلمه»[2]. وزعموا أن الباقر كان يقول: «إنا لنعرف الرجل إذا رأيناه بحقيقة الإيمان وحقيقة النفاق»[3].

وكانت دعواهم هذه في علم الإمام بالغيب تنسجم مع نظرية «الإمامة الإلهية» فإذا كانت هذه الدعوى صحيحة فلا بد أن يعرف الإمام الغيب ويتصل بالسماء بأية طريقة كما يفعل الأنبياء، وإذا لم يثبت علم الإمام بالغيب ولم يستطع الإخبار بأي شيء غيبي؛ فلا طريق لإثبات إمامته، خاصة في غياب النص والوصية عليه من الإمام السابق. ولما كانت نظرية الإمامة قد نشأت في القرن الثاني الهجري، في ظروف صعبة، وانعدام وجود أدلة كافية على إمامة الباقر، فكان لا بد لإثباتها له من ادعاء علم الباقر بالغيب. ولكن التحدي الأكبر الذي كان يواجه تلك الدعوى بعلم الأئمة للغيب، تناقضها مع القرآن الذي يصرح: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجنّ: 26]. وهذا ما أدركه دعاة نظرية الإمامة، فنسجوا روايات في الرد على ذلك ونسبوها للإمام الباقر، كما يقول حمران بن أعين أنه اعترض على مقولة «علم الأئمة بالغيب» وسأل الباقر عن قوله تعالى: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجنّ: 26] فرد عليه الباقر قائلاً: «﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجنّ: 27]». وكان والله محمد ممن ارتضاه، وأما قوله «عالم الغيب» فإن الله عزّ وجلّ عالم بما

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، ح رقم 4 والصفار، **بصائر الدرجات، ج 3**، باب 5 (مالا يحجب عن الأئمة علم السماء وأخباره وعلم الأرض وغير ذلك) ح رقم 3.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة هم أركان الأرض، ح رقم 1 ولذلك كان يقول: «المتعقب عليه في شيء من أحكامه كالمتعقب على الله وعلى رسوله والراد عليه في صغيرة أو كبيرة على حد الشرك بالله». .

(3) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في معرفتهم أولياءهم والتفويض إليهم، ح رقم 2.

غاب عن خلقه فيما قدر من شيء، ويقضيه في علمه قبل أن يخلقه، وقبل أن يفضيه إلى الملائكة، فذلك يا حمران، علم موقوف عنده، إليه فيه المشيئة، فيقضيه إذا أراد، ويبدو له فيه فلا يمضيه، فأما العلم الذي يقدره الله عَزَّوَجَلَّ فيقضيه ويمضيه فهو العلم الذي انتهى إلى رسول الله ﷺ ثم إلينا»[1].

وينقل الإمامية عن الباقر أنه قال: «إن اسم الله الأعظم على ثلاثة وسبعين حرفاً وإنما كان عند آصف منها حرف واحد فتكلم به فخسف بالأرض ما بينه وبين سرير بلقيس حتى تناول السرير بيده ثم عادت الأرض كما كانت أسرع من طرفة عين، ونحن عندنا من الاسم الأعظم اثنان وسبعون حرفاً، وحرف واحد عند الله تعالى استأثر به في علم الغيب عنده، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»[2]. وقال ضريس: سمعت أبا جعفر يقول: «إن لله عَزَّوَجَلَّ علمين: علم مبذول، وعلم مكفوف فأما المبذول فانه ليس من شيء تعلمه الملائكة والرسل إلا نحن نعلمه، وأما المكفوف فهو الذي عند الله عَزَّوَجَلَّ في أم الكتاب إذا خرج نفذ»[3]. وقال أبو بصير: قال أبو جعفر: «إن لله عَزَّوَجَلَّ علمين: علم لا يعلمه إلا هو وعلم علمه ملائكته ورسله، فما علمه ملائكته ورسله عليهم السلام فنحن نعلمه»[4].

وكما يلاحظ فإن هذه الروايات تخلط بين الأئمة والرسل في الاستثناء الوارد في الآية، بلا دليل سوى الادعاء، وهي تشكل صلب نظرية «الإمامة الإلهية».

4 – تحدث الملائكة مع «الأئمة المحدَّثين»

وفي السياق نفسه، نجد في التراث الشيعي «الإمامي» روايات عديدة عن أبي جعفر الباقر تتحدث عن الأئمة الذين تحدثهم الملائكة، ومع شكنا في صحتها، نرى أنها تشكل امتداداً لنظرية «الإمامة الإلهية»، أو مرحلة من مراحل تطورها، بعد القول بالحاجة إلى الإمام «الحجة» الذي يمتلك وحده القرآن الكامل الصحيح، والذي يمتلك وحده أيضاً علم الكتاب، والقدرة على تفسيره وتأويله، وعلم الغيب واسم الله الأعظم. ولما كانت نظرية

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب نادر فيه ذكر الغيب، ح رقم 2.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما أعطي الأئمة من اسم الله الأعظم، ح رقم 1 و3.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء، ح رقم 3.

(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء، ح رقم 4.

«الإمامة» تقول بأن الأئمة معينون من قبل الله، وأن علمهم إلهيٌ، فلم تجد مانعاً من ادعاء تحديث الملائكة للأئمة مع تأكيدها على نفي كون الأئمة أنبياء تحاشياً للخروج عن ضروريات الدين الإسلامي. فقد روى الكليني عن الإمام الباقر أنه قال: «إن علم ما لا اختلاف فيه عند الأوصياء، كما كان رسول الله ﷺ يعلمه إلا أنهم لا يرون ما كان رسول الله ﷺ يرى، لأنه كان نبياً وهم محدَّثون، وأنه كان يفد إلى الله عز وجل فيسمع الوحي وهم لا يسمعون». وقال: «إن الله عز وجل يقول لرسوله ﷺ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القَدر: 1]- إلى آخرها - فهل كان رسول الله ﷺ يعلم من العلم - شيئاً لا يعلمه - في تلك الليلة أو يأتيه به جبرئيل عليه السلام في غيرها؟» ثم قال: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عِمرَان: 7]. وتساءل: من الراسخون في العلم؟ ثم أجاب: إنهم خلفاء رسول الله ﷺ المؤيدون، ولا يستخلف رسول الله ﷺ إلا من يحكم بحكمه وإلا من يكون مثله إلا النبوة، وإن كان رسول الله ﷺ لم يستخلف في علمه أحداً فقد ضيع من في أصلاب الرجال ممن يكون بعده»[1].

وحسبما يروي الكليني فإن الباقر رفض أن يكون علم النبي مقتصراً على القرآن، واستشهد بهذه الآية: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ ۝٥﴾ [الدخان: 3-5] فقال: «إن هذا الأمر الحكيم الذي يفرق فيه هو من الملائكة والروح التي تنزل من السماء إلى الأرض، ولا بد لهم من سيد يتحاكمون إليه. . . لعمري ما في الأرض ولا في السماء وليٌّ لله عز ذكره إلا وهو مؤيد، ومن أُيِّد لم يُخطِ، وما في الأرض عدوٌ لله عز ذكره إلا وهو مخذول، ومن خُذل لم يُصب، كما أن الأمر لا بد من تنزيله من السماء يحكم به أهل الأرض، كذلك لابد من والٍ. . . أبى الله عز وجل بعد محمد ﷺ أن يترك العباد ولا حجة عليهم». وأنه قال: «إن القرآن ليس بناطق يأمر وينهى، ولكن للقرآن أهل يأمرون وينهون، وأقول: قد عرضت لبعض أهل الأرض مصيبة، ما هي في السنة والحكم الذي ليس فيه اختلاف، وليست في القرآن، أبى الله لعلمه بتلك الفتنة أن تظهر في الأرض، وليس في حكمه راد لها ومفرج عن أهلها»[2].

وروى الكليني عن الباقر أنه قال في تفسير آية: «فيها يفرق كل أمر حكيم»: «إنه لينزل في ليلة القدر إلى ولي الأمر تفسير الأمور سنة سنة، يؤمر فيها في أمر نفسه بكذا وكذا،

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في شأن إنا أنزلناه، ح رقم 1.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في شأن إنا أنزلناه، ح رقم 1.

وفي أمر الناس بكذا وكذا، وإنه ليحدث لولي الأمر سوى ذلك كل يوم علم الله ﷻ الخاص والمكنون العجيب المخزون، مثل ما ينزل في تلك الليلة من الأمر»[1].
وروى عن الباقر عن علي بن أبي طالب أنه قال: «إن ليلة القدر في كل سنة، وإنه ينزل في تلك الليلة أمر السنة وإن لذلك الأمر ولاة بعد رسول الله ﷺ»[2]. و«إن رسول الله ﷺ قال: تكون ليلة القدر بعدى ينزل الأمر فيها إلى علي»[3].

ويبدو من خلال مجموعة من الروايات المنسوبة إلى الإمام الباقر أنه اعتمد كثيراً على موضوع نزول الملائكة ليلة القدر، فقال: «يا معشر الشيعة خاصموا بسورة إنا أنزلناه، تفلحوا، فوالله إنها لحجة الله تبارك وتعالى على الخلق بعد رسول الله ﷺ وإنها لسيدة دينكم، وإنها لغاية علمنا. . يا معشر الشيعة خاصموا بـ «حم والكتاب المبين إنا أنزلناه في ليلة مباركة إنا كنا منذرين» فإنها لولاة الأمر خاصة بعد رسول الله ﷺ»[4]. وقال: «فضل إيمان المؤمن بحمله «إنا أنزلنا» وبتفسيرها على من ليس مثله في الإيمان بها، كفضل الإنسان على البهائم»[5].

وكل تلك الروايات تصب في فكرة واحدة هي: «الوصي المحدَّث» وضرورة وجوده واستمراره إلى يوم القيامة، كما كان يقول الكيسانية في المختار أو ابن الحنفية، ولذا نحتمل كثيراً أن يكون بقايا الكيسانية هم الذين اختلقوا هذه الروايات ونسبوها إلى الإمام الباقر، الذي رووا عنه أنه قال: «لقد خلق الله جل ذكره ليلة القدر أول ما خلق الدنيا، ولقد خلق فيها أول نبي يكون، وأول وصي يكون، ولقد قضى أن يكون في كل سنة ليلة يهبط فيها بتفسير الأمور إلى مثلها من السنة المقبلة، من جحد ذلك فقد رد على الله ﷻ علمه، لأنه لا يقوم الأنبياء والرسل والمحدَّثون إلا أن تكون عليهم حجة بما يأتيهم في تلك الليلة، مع الحجة التي يأتيهم بها جبرئيل عليه السلام». وقال في جواب سؤال عن نزول الملائكة على المحدَّثين: «أما الأنبياء والرسل صلى الله عليهم فلا شك، ولا بد

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في شأن إنا أنزلناه، ح رقم 3.
(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في شأن إنا أنزلناه، ح رقم 2.
(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في شأن إنا أنزلناه، ح رقم 5.
(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في شأن إنا أنزلناه، ح رقم 6 كما اعتمد على تفسير هذه الآية: «وإن من أمة إلا خلا فيها نذير» ليقول بضرورة وجود النذير من قبل النبي في كل جيل من أجيال الأمة الإسلامية، وأن القرآن لا يكفيهم إلا بوجود المفسر، وأن النبي لم يفسر القرآن إلا لرجل واحد هو علي بن أبي طالب. المصدر.
(5) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في شأن إنا أنزلناه، ح رقم 7.

لمن سواهم من أول يوم خلقت فيه الأرض إلى آخر فناء الدنيا أن تكون على أهل الأرض حجة ينزل ذلك في تلك الليلة إلى من أحب من عباده.. وأيم الله لقد نزل الروح والملائكة بالأمر في ليلة القدر على آدم، وأيم الله ما مات آدم إلا وله وصي، وكل من بعد آدم من الأنبياء قد أتاه الأمر فيها، ووضع لوصيه من بعده.. وأيم الله إن كان النبي ليؤمر فيما يأتيه، من الأمر في تلك الليلة من آدم إلى محمد ﷺ أن أوصى إلى فلان، ولقد قال الله عزّ وجلّ في كتابه لولاة الأمر من بعد محمد ﷺ خاصة: «وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم - إلى قوله - فأولئك هم الفاسقون» يقول: أستخلفكم لعلمي وديني وعبادتي بعد نبيكم كما استخلف وصاة آدم من بعده حتى يبعث النبي الذي يليه «يعبدونني لا يشركون بي شيئا» يقول: يعبدونني بإيمان لا نبي بعد محمد ﷺ فمن قال غير ذلك «فأولئك هم الفاسقون» فقد مكن ولاة الأمر بعد محمد بالعلم، ونحن هم، فاسألونا، فإن صدقناكم فأقروا وما أنتم بفاعلين. أما علمنا فظاهر، وأما إبان أجلنا الذي يظهر فيه الدين منا حتى لا يكون بين الناس اختلاف، فإن له أجلاً من ممر الليالي والأيام، إذا أتى ظهر، وكان الأمر واحداً.. وأيم الله لقد قضي الأمر أن لا يكون بين المؤمنين اختلاف، ولذلك جعلهم شهداء على الناس ليشهد محمد ﷺ علينا، ولنشهد على شيعتنا، ولتشهد شيعتنا على الناس، أبى الله عزّ وجلّ أن يكون في حكمه اختلاف، أو بين أهل علمه تناقض»[1].

وزعموا أنه قال أيضاً: «إن الملائكة تزور ولي الأمر في كل يوم وليلة، حتى إذا أتت ليلة القدر، فيهبط فيها من الملائكة إلى ولي الأمر، خلق الله... وأيم الله إن من صدق بليلة القدر، ليعلم أنها لنا خاصة لقول رسول الله ﷺ لعلي عليه السلام حين دنا موته: هذا وليكم من بعدي، فان أطعتموه رشدتم، ولكن من لا يؤمن بما في ليلة القدر منكر، ومن آمن بليلة القدر ممن على غير رأينا فانه لا يسعه في الصدق إلا أن يقول، إنها لنا ومن لم يقل فانه كاذب، إن الله عزّ وجلّ أعظم من أن ينزل الأمر مع الروح والملائكة إلى كافر فاسق، فان قال: إنه ينزل إلى الخليفة الذي هو عليها فليس قولهم ذلك بشيء، وإن قالوا: إنه ليس ينزل إلى أحد فلا يكون أن ينزل شيء إلى غير شيء وإن قالوا - وسيقولون -: ليس هذا بشيء، فقد ضلوا ضلالاً بعيداً»[2].

وحسب الروايات التي ينقلها الكليني فقد وضع الباقر الأئمةَ في مصاف الملائكة

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في شأن إنا أنزلناه، ح رقم 7.
(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في شأن إنا أنزلناه، ح رقم 9.

والأنبياء والرسل في تلقي العلم من الله: «فما نبذه إلى ملائكته ورسله فقد انتهى إلينا»[1]. وأطلق على «الأئمة» صفة «المحدَّثين» أي الذين تحدثهم الملائكة، وأنه أضاف كلمة «المحدَّث» إلى هذه الآية: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: 52] (ولا محدَّث)[2].

وتزعم بعض الروايات أن الباقر اخترع دعوى «المحدَّث» مما ولد صدمة في صفوف شيعته، ولدى أقرب المقربين إليه وهو عمه (عبد الله بن زيد، أخو الإمام علي بن الحسين لأمه) الذي استنكر حكاية «المحدَّث» وقال: سبحان الله؟! كأنه ينكر ذلك، فأقبل عليه أبو جعفر فقال: أما والله إن ابن أمك بعدُ قد كان يعرف ذلك[3]. وأثارت تلك الدعوى تساؤلاً عند الشيعة عن احتمال كون ما يدعي «المحدَّث» أنه يسمعه: من وحي الشيطان؟ وكيف يعرف بأنه ملك؟ فكان الرد عليهم: أنه «يعطى السكينة والوقار حتى يعلم أنه كلام ملك»[4].

وصدمت تلك الدعوى كذلك أقرب شيعة الباقر إليه: حمران بن أعين، الذي سمعه يقول «بأن علياً كان محدَّثاً» فخرج إلى أصحابه يقول: جئتكم بعجيبة، فقالوا: وما هي؟ فقال: سمعت أبا جعفر يقول: كان علي محدَّثاً. فقالوا له ما صنعت شيئاً إلا سألته من يحدثه فعاد فسأل أبا جعفر فقال له: يحدثه ملك، فقال حمران: أقول إنه نبي أو رسول؟ قال: لا، بل مثله مثل صاحب سليمان ومثل صاحب موسى ومثله مثل ذي القرنين[5]. وقرأ الباقر هذه الآية هكذا: «وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا محدث». ويكمل حمران الرواية فيقول إنه ذهب وأخبر الحكم بن عيينة بالخبر، مما أزعج الباقر فلامه وقال له: «لِمَ حدثت الحكم بن عيينة عني أن الأوصياء محدَّثون؟ لا تحدثه وأشباهه بمثل هذا الحديث»[6].

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء، ح رقم 1و 2 و3 و4.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة محدثون مفهمون، ح رقم 2.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة محدثون مفهمون، ح رقم 2.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة محدثون مفهمون، ح رقم 4.

(5) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة محدثون مفهمون، ح رقم 5 والصفار، **بصائر الدرجات**، ج 7 باب 6 ح رقم (10).

(6) الخوئي، **معجم رجال الحديث**، رقم 4027 - عن الكشي في ترجمة حمران بن أعين الشيباني..

ويزعم أبو حمزة الثمالي والمغيرة بن سعيد (الذي تنبأ فيما بعد[1]). أن الباقر قال لهما: «وجدنا علم علي في آية من كتاب الله وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا محدَّث» فقالا له: ليست هكذا هي، فقال في كتاب علي «وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا محدَّث إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته» فقال أبو حمزة: وأي شيء المحدَّث؟ فقال: «ينكت في أذنه فيسمع طنيناً كطنين الطست أو يقرع على قلبه فيسمع وقعاً كوقع السلسلة على الطست»[2].

ولم يكتف بعض الرواة بدعوى نزول الملائكة على الأئمة، وإنما أضافوا إليها دعوى صعود أرواح «الأوصياء» إلى السماء لطلب المزيد من العلم، كما في حديث أبي يحيى الصنعاني، الذي يدعي صعود روح الوصي كل ليلة جمعة مع أرواح الأنبياء والأوصياء الموتى إلى السماء وطوافها بالعرش . . . إلى أن يقول: «ويصبح الوصي الذي بين ظهرانيكم وقد زيد في علمه مثل جم الغفير»[3]. أو «فلا ترد أرواحنا إلى أبداننا إلا بعلم مستفاد، ولولا ذلك لأنفدنا»[4].

وبالرغم من محاولة بعض الأحاديث التفريق بين النبي و«المحدَّث» ونفي النبوة عن الأئمة، إلا أن تلك المقولة أحدثت اضطراباً كبيراً لدى الشيعة الذين أخذوا يتوافدون على الباقر ويسألونه عن هذه الدعوى العجيبة الغريبة: هل هي النبوة؟ ويزعم حمران بن أعين: أنه سأل أبا جعفر، بعدما أخبره بحديث الملك للإمام: تقول إنه نبي؟ قال: فحرك يده –

(1) تقول روايات عديدة عن الصادق أن المغيرة كان يكذب على الباقر في حياته فيأخذ كتبه من أصحابه ويدس فيها ما يشاء من كفر وزندقة وغلو، كما في هذه الرواية أنه قال: «كان المغيرة بن سعيد يتعمد الكذب على أبي، ويأخذ كتب أصحابه، وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب فيدفعونها إلى المغيرة، وكان يدس فيها الكفر والزندقة، ويسندها إلى أبي، ثم يدفعها إلى أصحابه، ثم يأمرهم أن يبثوها في الشيعة، فكل ما كان في كتب أبي من الغلو فذاك مما دسه المغيرة بن سعيد في كتبه». أسد حيدر، **الإمام الصادق والمذاهب الأربعة**، المجلد الثاني، ص 381 - 383.

(2) الصفار، **بصائر الدرجات**، ج 7 باب 6 ح رقم (13) وعن زرارة عن أبي جعفر قال الأنبياء على خمسة أنواع منهم من يسمع الصوت مثل صوت السلسلة فيعلم ما عنى به ومنهم من ينبأ في منامه مثل يوسف وإبراهيم ومنهم من يعاين ومنهم من ينكت في قلبه ويوقر في أذنه. الصفار، **بصائر الدرجات**، ج 8، باب 1 في الفرق بين الأنبياء والرسل والأئمة عليهم السلام ومعرفتهم وصفتهم، ح رقم (6).

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة يزدادون في ليلة الجمعة، ح رقم 1.

(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة يزدادون في ليلة الجمعة، ح رقم 2 وباب لولا أن الأئمة يزدادون لنفد ما عندهم، ح رقم 1 و2.

هكذا -: أو كصاحب سليمان أو كصاحب موسى أو كذي القرنين، أو ما بلغكم أنه قال: وفيكم مثله[1].

ويقول الحارث بن المغيرة إنه سأل الباقر السؤال نفسه وأجابه بالجواب نفسه[2]. ودخل بريد بن معاوية على الباقر فسأله: ما منزلتكم؟ ومَن تشبهون ممن مضى؟ فأجابه: صاحب موسى وذو القرنين، كانا عالمين ولم يكونا نبيين[3].

وتكشف بعض الأحاديث عن محاورات جرت بين بعض الشيعة والباقر حول موضوع «المحدَّث» وتساؤلات لهم عن تفوق علم الأئمة على علم النبي في حالة نزول الملائكة على الأئمة، كما في رواية زرارة بن أعين الذي يقول إنه سمع أبا جعفر يقول: «لولا أنا نزداد لأنفدنا» فسأله: تزدادون شيئاً لا يعلمه رسول الله ﷺ؟! وأن الباقر قال له: «أما إنه إذا كان ذلك عرض على رسول الله ﷺ ثم على الأئمة ثم انتهى الأمر إلينا»[4].

وتقول إحدى الروايات التي ينقلها الكليني إن رجلاً (يبدو أنه شيعي) جاء إلى الإمام الباقر، وأجرى معه حواراً مهماً جداً حول موضوع «المحدَّث»، وابتدأ حديثه بالقول:

- يا ابن رسول الله لا تغضب علي؟. قال: لماذا؟ قال: لما أريد أن أسألك عنه، قال: قل، قال: ولا تغضب؟ قال: ولا أغضب. قال:
- أَرأيت قولك في ليلة القدر، وتنزل الملائكة والروح فيها إلى الأوصياء، يأتونهم بأمر لم يكن رسول الله ﷺ قد علمه؟ أو يأتونهم بأمر كان رسول الله ﷺ علمه؟ وقد علمت أن رسول الله ﷺ مات وليس من علمه شيء إلا وعلي عليه السلام له واع. قال أبو جعفر:
- مالي ولك أيها الرجل ومن أدخلك علي؟ قال:
- أدخلني عليك القضاء لطلب الدين، قال:
- فافهم ما أقول لك: إن رسول الله ﷺ لما أسري به لم يهبط حتى أعلمه الله جل ذكره

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة محدثون مفهمون، ح رقم 5 وباب في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهة القول فيهم بالنبوة، ح رقم 1.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهة القول فيهم بالنبوة، ح رقم 4.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهة القول فيهم بالنبوة، ح رقم 5.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة يزدادون في ليلة الجمعة، ح رقم 3.

علم ما قد كان وما سيكون، وكان كثير من علمه ذلك جملاً يأتي تفسيرها في ليلة القدر، وكذلك كان علي بن أبي طالب عليه السلام قد علم جمل العلم ويأتي تفسيره في ليالي القدر، كما كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال السائل:

- أو ما كان في الجُمل تفسير؟ قال:
- بلى، ولكنه إنما يأتي بالأمر من الله تعالى في ليالي القدر إلى النبي وإلى الأوصياء: افعل كذا وكذا، لأمر قد كانوا علموه، أمروا كيف يعملون فيه، قال:
- فسر لي هذا، قال:
- لم يمت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا حافظاً لجمله وتفسيره، قال:
- فالذي كان يأتيه في ليالي القدر علمُ ما هو؟ قال:
- الأمر واليسر فيما كان قد علم، قال السائل:
- فما يحدث لهم في ليالي القدر علم سوى ما علموا؟ قال:
- هذا مما أمروا بكتمانه، ولا يعلم تفسير ما سألت عنه إلا الله عز وجل . قال السائل:
- فهل يعلم الأوصياء ما لا يعلم الأنبياء؟ قال:
- لا، وكيف يعلم وصي غير علم ما أوصي إليه. قال السائل:
- فهل يسعنا أن نقول: إن أحداً من الوصاة (الأوصياء) يعلم ما لا يعلم الآخر؟ قال:
- لا، لم يمت نبي إلا وعلمه في جوف وصيه، وإنما تنزل الملائكة والروح في ليلة القدر بالحكم الذي يحكم به بين العباد. قال السائل:
- وما كانوا علموا ذلك الحكم؟ قال:
- بلى قد علموه ولكنهم لا يستطيعون إمضاء شيء منه حتى يؤمروا في ليالي القدر كيف يصنعون إلى السنة المقبلة. قال السائل:
- يا أبا جعفر لا أستطيع إنكار هذا؟ قال أبو جعفر:
- من أنكره فليس منا. قال السائل:
- يا أبا جعفر أرأيت النبي صلى الله عليه وسلم هل كان يأتيه في ليالي القدر شيء لم يكن علمه؟ قال:
- لا يحل لك أن تسأل عن هذا، أما علم ما كان وما سيكون فليس يموت نبي ولا وصي إلا والوصي الذي بعده يعلمه، أما هذا العلم الذي تسأل عنه فإن الله عز وجل أبى أن يطلع الأوصياء عليه إلا أنفسهم. قال السائل:
- يا ابن رسول الله كيف أعرف أن ليلة القدر تكون في كل سنة؟ قال:

- إذا أتى شهر رمضان فاقرأ سورة الدخان في كل ليلة مائة مرة فإذا أتت ليلة ثلاث وعشرين فإنك ناظر إلى تصديق الذي سألت عنه[1].

«صعوبة حديث آل محمد»

وسواء كانت مقولة «المحدَّث» من بنات أفكار الباقر أو من مخترعات غلاة الإمامية، فإنها جوبهت برد فعل رافض من قبل كثير من الشيعة لمخالفتها الصريحة للقرآن الكريم الذي يؤكد على ختم النبوة وانقطاع الوحي أو نزول الملائكة على بشر بعد النبي محمد ﷺ. وهذا ما تكشف عنه أحاديث عديدة ينقلها الكليني عن الباقر، تتضمن محاولة للسيطرة على الأمور وتخفيف الصدمة، بالإيحاء بصعوبة حديث آل محمد، وأنه صعب مستصعب. حيث يرد في إحدى الروايات عن الباقر أنه يروي حديثاً عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن حديث آل محمد صعب مستصعب لا يؤمن به إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبد امتحن الله قلبه للإيمان، فما ورد عليكم من حديث آل محمد ﷺ فلانت له قلوبكم وعرفتموه فاقبلوه، وما اشمأزت منه قلوبكم وأنكرتموه فردوه إلى الله وإلى الرسول وإلى العالم من آل محمد، وإنما الهالك أن يحدث أحدكم بشيء منه لا يحتمله، فيقول: والله ما كان هذا والله ما كان هذا. والإنكار هو الكفر»[2].

وأن الباقر قال: «والله إن أحب أصحابي إلي أورعهم وأفقههم وأكتمهم لحديثنا، وإن أسوأهم عندي حالاً وأمقتهم للذي إذا سمع الحديث ينسب إلينا ويروى عنا فلم يقبله اشمأز منه وجحده وكفَّر من دان به وهو لا يدري لعل الحديث من عندنا خرج وإلينا أسند، فيكون بذلك خارجاً عن ولايتنا»[3].

وتقول بعض الروايات إن الباقر قام بدعوة الشيعة للتسليم والتصديق والطاعة. وفسر قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًاۚ﴾ [الشورى: 23] «ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسناً» بأن الاقتراف يعني: «التسليم لنا والصدق علينا وألا يكذب علينا»[4]. وأنه سأل

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في شأن إنا أنزلناه، ح رقم 8.

(2) وكذلك: «إن حديثنا صعب مستصعب، لا يحتمله إلا صدور منيرة أو قلوب سليمة أو أخلاق حسنة». و«إن علم العلماء صعب مستصعب، لا يحتمله إلا نبي مرسل أو ملك مقرب أو عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان». الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب، ح رقم 1 و2 و3 و4.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب الكتمان، ح رقم 7.

(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب التسليم وفضل المسلمين، ح رقم 4.

كامل التمار: أتدري من هم المؤمنون؟ في قوله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون: 1] قال: أنت أعلم، قال: «قد أفلح المؤمنون المسلِّمون، إن المسلِّمين هم النجباء»[1].

وقال لسدير: «إنما كلف الناس ثلاثة: معرفة الأئمة، والتسليم لهم فيما ورد عليهم، والرد إليهم فيما اختلفوا فيه»[2].

المبحث الثالث

وجوب الولاء للأئمة

وبعد أن أصبحت نظرية «الإمامة لأهل البيت» دينية إلهية، كان لا بد أن يصبح الولاء للأئمة واجباً دينياً مقدساً وليس خياراً سياسياً حراً، كما هو الحال في نظام الشورى المدني الذي يختار فيه المسلمون إمامهم طواعية ويعقدون معه اتفاقية معينة للحكم، يمنحونه ولاءهم على أساسها، فإذا خالف شروطهم سحبوا ولاءهم عنه وأسقطوه.

وكان من الطبيعي أن يتضمن الفكر الإمامي بنداً خاصاً بوجوب الولاء للأئمة من أهل البيت، ورفع الأمر إلى مرتبة الأحكام الشرعية والأركان المهمة في الإسلام. وتأكيداً لذلك روى الإمامية أحاديث عديدة عن الإمام الباقر تدعو الشيعة لتقديم الولاء له، والتصديق بإمامته الخاصة من الله، كما ورد في «الكافي» عنه أنه قال: «قال رسول الله ﷺ: من أحب أن يحيى حياة تشبه حياة الأنبياء، ويموت ميتة تشبه ميتة الشهداء، ويسكن الجنان التي غرسها الرحمن؛ فليتولَّ علياً وليوالِ وليَه وليقتد بالأئمة من بعده، فإنهم عترتي خلقوا من طينتي.. وويل للمخالفين لهم من أمتي، اللهم لا تنلهم شفاعتي»[3]. وما ورد عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر قال: «قال رسول الله ﷺ: من سره أن يحيى حياتي، ويموت ميتتي، ويدخل الجنة التي وعدنيها ربي... فليتولَّ علي بن أبي طالب عليه السلام وأوصياءه من بعده، فإنهم لا يدخلونكم في باب ضلال، ولا يخرجونكم من باب هدى ... وإني سألت ربي ألا يفرق بينهم وبين الكتاب حتى يردا علي الحوض»[4].

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب التسليم وفضل المسلمين، ح رقم 5.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب التسليم وفضل المسلمين، ح رقم1.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب ما فرض الله ورسوله من الكون مع الأئمة، ح رقم 3.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب ما فرض الله ورسوله من الكون مع الأئمة، ح رقم 6 وفي رواية ثالثة يرويها أبو عبدالله عن رسول الله، يقول فيها «...إلى الله أشكو أمر أمتي، المنكرين لفضلهم، القاطعين فيهم صلتي، وأيم الله ليقتلن ابني لا أنالهم الله شفاعتي». المصدر، ح رقم 5.

وعن أبي حمزة الثمالي قال: سمعت أبا جعفر يقول: «قال رسول الله ﷺ: إن الله تبارك وتعالى يقول: استكمال حجتي على الأشقياء من أمتك: من ترك ولاية علي ووالى أعداءه، وأنكر فضله وفضل الأوصياء من بعده، فإن فضلك فضلهم، وطاعتك طاعتهم، وحقك حقهم، ومعصيتك معصيتهم، وهم الأئمة الهداة من بعدك، جرى فيهم روحك... **حق عليَّ لقد اصطفيتهم وانتجبتهم وأخلصتهم وارتضيتهم، ونجى من أحبهم ووالاهم وسلم لفضلهم، ولقد آتاني جبرئيل** عليه السلام بأسمائهم وأسماء آبائهم وأحبائهم والمسلمين لفضلهم»[1].

وعن جابر، عن أبي جعفر، قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسِۭ بِإِمَـٰمِهِمۡۖ﴾ [الإسراء: 71] قال المسلمون: يا رسول الله ألست إمام الناس كلهم أجمعين؟ قال: فقال رسول الله ﷺ: أنا رسول الله إلى الناس أجمعين ولكن سيكون من بعدي أئمة على الناس من الله من أهل بيتي، يقومون في الناس فيُكذَّبون، ويضلهم أئمة الكفر والضلال وأشياعهم، فمن والاهم، واتبعهم وصدقهم فهو مني ومعي وسيلقاني، ألا ومن ظلمهم وكذبهم فليس مني ولا معي وأنا منه بري»[2].

وروى الإمامية عن الباقر أن رسول الله ﷺ وَعَدَ من يتولى الأئمة بالشفاعة، وقال: «إن الروح والراحة والفلج والعون والنجاح والبركة والكرامة والمغفرة والمعافاة واليسر والبشرى والرضوان والقرب والنصر والتمكن والرجاء والمحبة من الله عز وجل لمن تولى علياً وائتم به، وبرئ من عدوه، وسلم لفضله وللأوصياء من بعده، حقاً علي أن أدخلهم في شفاعتي، وحق على ربي تبارك وتعالى أن يستجيب لي فيهم، فإنهم أتباعي ومن تبعني فإنه مني»[3]. وأن الباقر قال لأبي خالد الكابلي: «والله يا أبا خالد لا يحبنا عبد ويتولانا حتى يطهر الله قلبه ولا يطهر الله قلب عبد حتى يسلم لنا ويكون سلماً لنا فإذا كان سلماً لنا سلمه الله من شديد الحساب وآمنه من فزع يوم القيامة الأكبر»[4].

ويقولون: إن الباقر نظر ذات يوم إلى الناس يطوفون حول الكعبة، فقال: «هكذا كانوا يطوفون في الجاهلية، إنما أمروا أن يطوفوا بها، ثم ينفروا إلينا فيُعلِموننا ولايتهم ومودتهم ويعرضوا علينا نصرتهم، ثم قرأ هذه الآية: ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب ما فرض الله ورسوله من الكون مع الأئمة، ح رقم 4.
(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة في كتاب الله إمامان، ح رقم 1.
(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب ما فرض الله ورسوله من الكون مع الأئمة، ح رقم 7.
(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة نور الله، ح رقم 1.

إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: 37] [1]. وإنه قال لسدير: «إنما أُمر الناس أن يأتوا هذه الأحجار فيطوفوا بها ثم يأتونا فيُعْلمونا ولايتهم لنا وهو قول الله: «وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى» - ثم أومأ بيده إلى صدره - إلى ولايتنا. وفسر قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾ [سَبَإ: 46] بقوله: إنما أعظكم بولاية علي، هي الواحدة التي قال الله تبارك وتعالى: «إنما أعظكم بواحدة»[2].

ورووا عن الباقر: أن الله أوحى إلى نبيه ﷺ: «فاستمسك بالذي أوحي إليك، إنك على صراط مستقيم» أي: إنك على ولاية علي وعلي هو الصراط المستقيم[3]. وأن الباقر قال: إن جبرئيل عليه السلام نزل بهذه الآية على محمد ﷺ هكذا: «بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله (في علي) بغياً»[4]. وأنه قرأ هذه الآية: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ﴾ [البقرة: 87] مع شرح خاص هكذا: «أفكلما جاءكم (محمد) بما لا تهوى أنفسكم (بموالاة علي) فاستكبرتم، ففريقاً (من آل محمد) كذبتم وفريقاً تقتلون»[5].

وزعم بعض الرواة أن الباقر قال: نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية على محمد ﷺ هكذا «فبدل الذين ظلموا (آل محمد حقهم) قولاً غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا (آل محمد حقهم) رجزاً من السماء بما كانوا يفسقون»[6]. وأنه قال: نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية هكذا: «إن الذين كفروا وظلموا (آل محمد حقهم) لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقاً إلا طريق جهنم خالدين فيها أبداً وكان ذلك على الله يسيراً» ثم قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ وَإِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ﴾ [النساء: 170] [7].

وأنه قال: نزل جبرئيل بهذه الآية هكذا: «فأبى أكثر الناس (بولاية علي) إلا كفوراً». وأنه قال: نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية هكذا: «وقل الحق من ربكم (في ولاية علي) فمن

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الواجب على الناس بعد ما يقضون مناسكهم أن يأتوا الإمام، ح رقم 1 و2.
(2) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 41.
(3) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 24.
(4) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 25.
(5) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 31.
(6) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 58.
(7) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 59.

شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إنا أعتدنا للظالمين (آل محمد) ناراً»[1].

وحسبما يقول الإمامية، فإن أبا جعفر اختصر أمر الولاية بكلمة فقال: «إن الله عَزَّوَجَلَّ نصب علياً علماً بينه وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمناً، ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً، ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته دخل الجنة»[2]. وأنه قال: «إن علياً عَلَيْهِ السَّلَامُ باب فتحه الله، فمن دخله كان مؤمناً ومن خرج منه كان كافراً ومن لم يدخل فيه ولم يخرج منه كان في الطبقة الذين قال الله تبارك وتعالى: لي فيهم المشيئة»[3].

وزعموا بأن الباقر عزا مسألة الولاية والقبول بها إلى عوامل جينية تعود إلى الطينة التي خلق منها الإنسان في عالم الذر (وهو كما يقال: عالم مثالي قبل عالم الأرض) فقال: «إن الله أخذ ميثاق شيعتنا بالولاية لنا وهم ذر، يوم أخذ الميثاق على الذر، بالإقرار له بالربوبية ولمحمد ﷺ بالنبوة وعرض الله عَزَّوَجَلَّ على محمد ﷺ أمته في الطين وهم أظلة وخلقهم من الطينة التي خلق منها آدم وخلق الله أرواح شيعتنا قبل أبدانهم بألفي عام وعرضهم عليه وعرفهم رسول الله ﷺ وعرفهم علياً ونحن نعرفهم في لحن القول»[4].

ورووا عن الباقر اعتباره الولاية لأهل البيت مرادفة لأركان الإسلام، وأنه قال: «بني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية ولم ينادَ بشيء كما نودي بالولاية»[5]. وفي رواية أخرى: «فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه، يعني الولاية»[6]. وإن «الولاية أفضل، لأنها مفتاحهن، والوالي هو الدليل عليهن». وإن «ذروة الأمر وسنامه ومفتاحه وباب الأشياء ورضا الرحمن الطاعة للإمام بعد معرفته، إن الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾ [النِّساء: 80]. أما لو أن رجلاً قام ليله وصام نهاره وتصدق بجميع ماله وحج جميع دهره ولم يعرف ولاية ولي الله فيواليه ويكون جميع أعماله بدلالته إليه، ما كان له على الله عَزَّوَجَلَّ حق في ثوابه ولا كان من أهل الإيمان، ثم قال: أولئك المحسن منهم يدخله الله الجنة بفضل رحمته»[7].

---

(1) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 65.

(2) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية، ح رقم 7.

(3) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية، ح رقم 8.

(4) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية، ح رقم 9.

(5) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب دعائم الإسلام، ح رقم 1.

(6) واعتبر الصادق في حديث له الولاية ثالثة الأثافي، فقال: «أثافي الإسلام ثلاثة: الصلاة والزكاة والولاية، لا تصح واحدة منهن إلا بصاحبتيها». الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب دعائم الإسلام، ح رقم 3 و4.

(7) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب دعائم الإسلام، ح رقم 5.

وقال سالم الحناط: إن الباقر فسر قول الله تبارك وتعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ [الشعراء: 193-195] بأن قال: هي الولاية لأمير المؤمنين[1]. كما شرح قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [المائدة: 66] فقال: الولاية[2].

وذهب بعض الرواة بعيداً فقالوا إن الباقر أخبر شيعته بولاء الملائكة لأهل البيت فقال: «والله إن في السماء لسبعين صفاً من الملائكة، لو اجتمع أهل الأرض كلهم يحصون عدد كل صف منهم ما أحصوهم وإنهم ليدينون بولايتنا»[3].

---

(1) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 1.
(2) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 6.
(3) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية، ح رقم 5.

الفصل الخامس

الإمام الصادق في خضم التيارات السياسية والفقهية

توفي الإمام محمد الباقر سنة 114 هـ في المدينة المنورة وورثه ابنه الإمام جعفر الصادق، وقد استحق لقب «الإمام» لعلمه وفضله وتقواه[1]. وكان من أشد الناس التزاماً بالقرآن والسنة، وما فتئ يوصي شيعته بالالتزام بهما: «لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة. . .فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا محمد ﷺ فإنا إذا حدثنا قلنا: قال الله عزّ وجلّ وقال رسول الله ﷺ»[2]. «فوالله ما نحن إلا عبيد الذي خلقنا واصطفانا، ما نقدر على ضر ولا نفع، وإن رحمنا فبرحمته، وإن عذبنا فبذنوبنا، والله مالنا على الله من حجة ولا معنا من الله براءة، وإنا لميتون ومقبورون ومنشورون ومبعوثون وموقوفون ومسؤولون»[3].

وان كل ما كان يشكل ميزة خاصة للإمام الصادق عن غيره من الزعماء هو العلم المستند إلى مجموعة من الكتب الموروثة عن آبائه وأجداده[4].

وقد اعتمد على ذلك في إثبات إمامته أمام منافسيه من بني عمه الحسنيين، وتحدث عن الميزة التي تؤهله للإمامة فقال: «أما والله عندنا ما لا نحتاج إلى الناس وان الناس ليحتاجون إلينا. ان عندنا الصحيفة: سبعون ذراعاً بخط علي وإملاء رسول الله . . فيها من كل حلال وحرام». وشرح «العلم» الذي كان لديه فقال: «انه وراثة من رسول الله ومن علي بن أبي طالب. علم يستغني عن الناس ولا يستغني الناس عنه»[5]. وكان يخاطب الشيعة قائلاً: «ولو أنكم إذا سألوكم (بنو الحسن) وأجبتموهم واحتجوكم بالأمر كان أحب

---

(1) كما وصفه أخلص أصحابه عبدالله بن أبي يعفور بأنه كان عالماً فاضلاً براً تقياً. رجال الكشي: 160 .32

(2) الخوئي، **معجم رجال الحديث**، رقم 12587 - المغيرة بن سعيد.

(3) رجال الكشي: 70 و71.

(4) مصحف فاطمة ليس قرآناً وإنما هو كتاب حديث خاص بها وفيه وصاياها، كما يتضح من بعض الروايات. .

(5) الصفار، بصائر الدرجات، ص 142.

إلي أن تقولوا لهم: إنا لسنا كما يبلغكم. ولكنا قوم نطلب هذا العلم عند من هو أهله ومن صاحبه . . وهذا الجفر عند من هو؟ ومن هو صاحبه؟. فان يكن عندكم فإنا نبايعكم وإن يكن عند غيركم فإنا نطلبه حتى نعلم»[1]. ونفى الصادق وجود (الجفر) لدى بني الحسن، وقال: «إن في الجفر الذي يذكرونه لما يسوؤهم لأنهم لا يقولون الحق . . . والحق فيه، فليخرجوا قضايا علي وفرائضه إن كانوا صادقين. وسلوهم عن الخالات والعمات. وليخرجوا مصحف فاطمة فإن فيه وصية فاطمة. ومعه سلاح رسول الله. إن الله عَزَّوَجَلَّ يقول: فأتوا بكتاب من قبل هذا أو أثارة من علم إن كنتم صادقين»[2].

وعندما تحدى عبدُالله بن الحسن الصادقَ، واتهمه بأنه «رجل صحفي» (أي يأخذ من الصحف الإسرائيلية السابقة)، وقال: «ليس لنا في هذا الأمر ما ليس لغيرنا»! أجابه أبو عبدالله قائلاً: «إي والله صحف إبراهيم وموسى وعيسى ورثتها عن آبائي»[3]. وقال: «أما تعجبون من عبدالله يزعم أن أباه علياً لم يكن إماماً، ويقول: إنه ليس لنا علم، وليس فينا إمام، صدق ما هو بإمام ولا كان أبوه إماماً. وصدق والله ما عنده علم»[4].

وحسبما يقول هشام بن سالم وحفص بن البختري، أنهما سألا الصادق: بأي شيء يعرف الإمام؟ قال: «بالوصية الظاهرة وبالفضل، إن الإمام لا يستطيع أحد أن يطعن عليه في فم ولا بطن ولا فرج، فيقال: كذاب ويأكل أموال الناس، وما أشبه هذا»[5].

ومما يؤكد قيام إمامة الصادق على محور العلم، رواية محمد بن مسلم الذي يقول إنه سأل أبا عبدالله عمن يكون بعده؟ فقال: «إن علياً عَلَيْهِ السَّلَامُ كان عالماً والعلم يتوارث، فلا يهلك عالم إلا بقي من بعده من يعلم مثل علمه أو ما شاء الله، قلت: أَفَيَسع الناس إذا مات العالم ألا يعرفوا الذي بعده؟ فقال: أما أهل هذه البلدة - يعني المدينة - فلا وأما غيرها من البلدان فبقدر مسيرهم، إن الله يقول: «وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون» قال: قلت: أرأيت من مات في ذلك؟ فقال: هو بمنزلة من خرج من بيته مهاجراً إلى الله

---

(1) الصفار، **بصائر الدرجات**، ص 158.

(2) الكليني، **الكافي، ج1، ص 241.**

(3) الكليني، **الكافي**، كتاب الروضة، ح رقم 553.

(4) الصفار، **بصائر الدرجات**: الجزء 3، باب 14 في الأئمة أنهم أعطوا الجفر والجامعة ومصحف فاطمة، ح رقم (15).

(5) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الأمور التي توجب حجة الإمام، ح رقم 3.

ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله، قال: قلت: فإذا قدموا بأي شيء يعرفون صاحبهم؟ قال: يعطى السكينة والوقار والهيبة»[1].

ولا توجد أدلة قاطعة على تبني الإمام الصادق لنظرية «الإمامة الإلهية». كما لم توجد أدلة قاطعة على تبني والده لها من قبل. ولو كان الباقر يتبناها حقاً، لكان - على الأقل - قد نقلها إلى ابنه جعفر الصادق بصورة رسمية واضحة لا لبس فيها ولا غموض، على العكس مما حصل فعلاً حيث اكتفى بالوصية اليه بتغسيله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وتسوية قبره[2]. وهي وصية لا تتضمن أي معنى سياسي أو ديني فضلاً عن «الإمامة الإلهية»[3]. ولذلك ترك الإمام الصادق الساحة السياسية لزعماء آخرين من البيت العلوي والهاشمي، فتقدم عمه الإمام زيد بن علي ليفجر سنة 122 ثورة في الكوفة ضد الخليفة الأموي هشام بن الحكم، ثم يتبعها ابنه يحيى بثورة أخرى في خراسان سنة 125 وفجر عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر الطيار ثورة في أصفهان وبلاد فارس سنة 129، وفجر العباسيون ثورة في خراسان أدت إلى اسقاط النظام الأموي واستيلائهم على السلطة

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح رقم 3 ومن الجدير بالذكر ان نظرية «الاثني عشرية» لم تكن مخترعة ولا معروفة في زمان الصادق، ولم يكن أحد سمع قط بأسماء الأئمة الاثني عشر الذين نظم الشيعة قائمتهم في القرن الرابع الهجري.

(2) كما يقول الإمام الصادق: «إن أبي استودعني ما هناك، فلما حضرته الوفاة قال: ادع لي شهوداً فدعوت أربعة من قريش، فيهم نافع مولى عبدالله بن عمر، قال: اكتب هذا ما أوصى به يعقوب بنيه «يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون» وأوصى محمد بن علي إلى ابنه جعفر بن محمد وأمره أن يكفنه في برده الذي كان يصلي فيه الجمع وأن يعممه بعمامته وأن يربع قبره ويرفعه أربع أصابع، ثم يخلي عنه، فقال: اطووه، ثم قال للشهود: انصرفوا رحمكم الله، فقلت بعد ما انصرفوا: ما كان في هذا يا أبت أن تشهد عليه؟ فقال: إني كرهت أن تُغلب وأن يقال: إنه لم يوص، فأردت أن تكون لك حجة». الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح رقم 2.

(3) روى الإمامية إشارات عامة من الباقر حول الصادق، فقال أبو الصباح الكناني: نظر أبو جعفر إلى أبي عبدالله يمشي فقال: ترى هذا؟ هذا من الذين قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ [القصص: 5]. وما نقله سدير الصيرفي من أن أبا جعفر قال له: «إن من سعادة الرجل أن يكون له الولد، يعرف فيه شبه خلقه وخلقه وشمائله، وإني لأعرف من ابني هذا شبه خلقي وخلقي وشمائلي». وأنه قال عنه: «هذا خير البرية أو أخير». وأنه سئل عن القائم، فضرب بيده على أبي عبدالله، فقال: هذا والله قائم آل محمد ﷺ. ولما حضرت الباقر الوفاة قال: «يا جعفر أوصيك بأصحابي خيراً» . .

الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على جعفر الصادق، ح رقم 1و 2 و3 و4 و5 و6 و7.

سنة 132. وفي تلك الأثناء نهض محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن، المعروف بـ «النفس الزكية» لإسقاط النظام الأموي، بعد مقتل الخليفة الأموي الوليد بن يزيد سنة 126، وبايعه الهاشميون وغيرهم من المعارضين للأمويين والمعتزلة والزيدية. وعندما عرض عمرو بن عبيد زعيم المعتزلة عليه مبايعة ابن عمه النفس الزكية، لم يقل الصادق: «إني إمام مفترض الطاعة من الله». وإنما أشار إلى أعلميته، واحتج بقول رسول الله ﷺ: «من ضرب الناس بسيفه ودعاهم إلى نفسه وفي المسلمين من هو أعلم منه فهو ضال متكلف»[1].

ورغم أن الإمام الصادق كان زاهداً في طلب الدنيا، إلا أن الإمامية دخلوا على الخط وادعوا أنه الإمام المفترض الطاعة من الله[2]. وصوروا الإمام منافساً لعمه زيد بن علي، وبني عمه الحسنيين على الزعامة. فقد روى الكليني في «الكافي» روايات عديدة عن الصادق أنه اتخذ موقفاً مضاداً لعمه زيد، وقال: «لا تعود الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين أبداً، إنما جرت من علي بن الحسين كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: 75] في كتاب الله «فلا تكون بعد علي بن الحسين إلا في الأعقاب وأعقاب الأعقاب». و«أبى الله أن يجعلها لأخوين بعد الحسن والحسين». و«لا تجتمع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين، إنما هي في الأعقاب وأعقاب الأعقاب»[3].

وروى «الإمامية» عن الإمام الصادق مثلما رووا عن أبيه الباقر استخدامه لموضوع:

(1) دخل عمرو بن عبيد زعيم المعتزلة، مع مجموعة منهم على الصادق، ودعوه للانخراط في حركتهم ومبايعة ابن عمه محمد بن عبدالله، وقالوا له: «قد قتل أهل الشام خليفتهم وضرب الله عزوجل بعضهم ببعض، وشتت الله أمرهم، فنظرنا فوجدنا رجلاً له دين وعقل ومروة وموضع ومعدن للخلافة وهو محمد بن عبدالله بن الحسن فأردنا أن نجتمع عليه فنبايعه ثم نظهر معه فمن كان بايعنا فهو منا وكنا منه، ومن اعتزلنا كففنا عنه ومن نصب لنا جاهدناه ونصبنا له على بغيه ورده إلى الحق وأهله، وقد أحببنا أن نعرض ذلك عليك فتدخل معنا فانه لا غنى بنا عن مثلك لموضعك وكثرة شيعتك». فقال الصادق لعمرو بن عبيد: «اتق الله، وأنتم أيها الرهط فاتقوا الله، فإن أبي حدثني وكان خير أهل الأرض وأعلمهم بكتاب الله عزوجل وسنة نبيه ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: «من ضرب الناس بسيفه ودعاهم إلى نفسه وفي المسلمين من هو أعلم منه فهو ضال متكلف». الكليني، **الكافي**، ح رقم 8247 - 1.

(2) الكشي في ترجمة زيد، وترجمة أبي جعفر الأحول محمد بن علي بن النعمان، وترجمة أبي خالد القماط.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ثبات الإمامة في الأعقاب، ح رقم 1 و3 و4.

«سلاح رسول الله ﷺ كدليل على الإمامة»، وأنه قال: «مثل السلاح فينا كمثل التابوت في بني إسرائيل. كانت بنو إسرائيل في أي بيت وجد التابوت على أبوابهم أوتوا النبوة. ومن صار إليه السلاح منا أوتي الإمامة. ولقد لبس أبي درع رسول الله فخطت عليه الأرض خطيطاً. ولبستها أنا وكانت. وقائمنا من إذا لبسها ملأها إن شاء الله»[1].

كما زعم الإمامية أن محمد بن عبدالله بن الحسن قام بالرد على الصادق بادعاء امتلاكه لسلاح رسول الله، أيضاً، وهو ما دفع الصادق إلى تكذيبه قائلاً: «والله لقد كذب فوالله ما عنده وما رآه بواحدة من عينيه قط. ولا رآه عند أبيه. إلا أن يكون رآه عند علي بن الحسين». و«إن بني الحسن ليعرفون هذا كما يعرفون الليل أنه ليل والنهار أنه نهار.. ولكنهم يحملهم الحسد وطلب الدنيا على الجحود والإنكار. ولو طلبوا الحق بالحق لكان خيراً لهم». و«قد كان لرسول الله سيفان وفي أحدهما علامة في ميمنته فليخبروا بعلامتهما وأسمائهما إن كانوا صادقين»[2].

ومع أن الإمامية ادعوا أن الصادق اعتمد على موضوع «السلاح» في الاستدلال على إمامته، إلا أنهم قالوا إن «السلاح» لم يكن ظاهراً، أي انه كان سرياً وغامضاً، وقالوا إن أحد أصحاب الإمام الصادق (عبد الأعلى) سأله عن علامة الإمامة، فأجابه قائلاً: «يُعرف صاحب هذا الأمر بثلاث خصال لا تكون في غيره: هو أولى الناس بالذين قبله وهو وصيه، وعنده سلاح رسول الله ﷺ». فقال عبد الأعلى: إن ذلك مستور مخافة السلطان؟ قال: لا يكون في ستر إلا وله حجة ظاهرة[3].

الصادق و«الإمامة الإلهية»

وقال «الإمامية»: إن الإمامة أمر الهي، وإن تعيين الإمام الجديد يتم بتدخل من الله تعالى، وروى عمرو بن الأشعث: انه سمع الإمام الصادق يقول: «لعلكم ترون أن هذا الأمر إلى رجل منا يضعه حيث يشاء لا والله انه لعهد من رسول الله مسمى رجل فرجل حتى ينتهي الأمر إلى صاحبه». وأنه قال: «ما مات عالم حتى يُعلمه الله عز وجل إلى من

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما عند الأئمة من سلاح رسول الله ومتاعه، ح رقم 1.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما عند الأئمة من سلاح رسول الله ومتاعه، ح رقم 1.
الخوئي، **معجم الرجال**، رقم 6805 عن الصفار، **بصائر الدرجات**: الجزء 4، الباب 4، في أن ما عند الأئمة عليهم السلام، من سلاح رسول الله صلى الله عليه وآيات الأنبياء، ص 174.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح رقم 2.

يوصي»[1]. وقال: «لا يموت الرجل منا حتى يعرف وليه»[2]. أو «لا يموت الإمام حتى يعلم من يكون من بعده فيوصي إليه»[3].

ولم يكتفِ «الإمامية» أو الغلاة منهم بذلك فنسبوا إلى الإمام الصادق كثيراً من مقولاتهم الباطلة التي كانوا ينسبونها إلى أبيه من قبل، مثل علم الأئمة بالغيب وأنهم حجة من الله، وأنهم مفوضون في التشريع، أو مفوضون في إدارة الكون، وأنهم محدَّثون تتنزل عليهم الملائكة.

هل كان الصادق «حجة من الله»؟

فبالرغم من تأكيد الإمام الصادق على ختم النبوة وانقطاع الوحي، إلا أن بعض الغلاة من «الإمامية» كانوا يصرون على ضرورة وجود رابط مستمر بين الله تعالى وخلقه في الأرض، بعد النبي محمد ﷺ ليرفع الاختلافات بين المسلمين، ويكون «حجة» عليهم، وقيِّماً على القرآن ومفسراً له. هو «الإمام الناطق» في مقابل «القرآن الصامت»[4].

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب إن الإمام يعرف الإمام الذي يكون بعده. ح رقم 7 والصفار، **بصائر الدرجات**، ج 10 باب 2.

(2) الصفار، **بصائر الدرجات**، ج 10 باب 3.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الإمام يعرف الإمام الذي يكون بعده. ح رقم 5 و6 وقال إسماعيل بن عمار انه سأل أبا الحسن الأول الكاظم عن الإمامة: هل هي فرض من الله على الإمام أن يوصي ويعهد قبل ان يخرج من الدنيا؟ فقال نعم، فقال فريضة من الله؟.. قال نعم. وقال يحيى بن مالك انه سأل علي بن موسى الرضا عن قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: 58]؟ فقال: الإمام يؤدي إلى الإمام. ثم قال: يا يحيى، انه والله ليس منه، إنما هو أمر من الله. وتقول بعض الروايات إن الإمام الجديد نفسه لم يكن يعرف أنه سيصبح «إماماً» إلا في وقت متأخر، كما في هذه الرواية المنسوبة للصادق أنه سئل: متى يعرف الإمام أنه إمام؟ فقال: «في آخر دقيقة من حياة الأول». - الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب وقت ما يعلم الإمام جميع علم الإمام الذي كان قبله، ح رقم 3 والصفار، **بصائر الدرجات**، ج 10 باب 3.

(4) يقول الفيض الكاشاني جامع (الوافي): قد وردت أحاديث متواترة تزيد على مائتين وعشرين حديثاً... دالة على عدم جواز ورود استنباط الأحكام النظرية من ظواهر القرآن إلا بعد معرفة تفسيره من كلام الأئمة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ والتفحص عن أحوالها، والقطع بأنها محكمة أو متشابهة، ناسخة أو منسوخة عامة أو خاصة، إلى غير ذلك، أو ورود ما يوافقها من أحاديثهم الثابتة، وانه يجب العمل بالكتاب والسنة، وقد تقدم ذلك في حديث عبيدة السلماني، لكن إذا كان ظاهر آية لا يوافقها حديث، ولا يعلم أنها ناسخة أو منسوخة، محكمة أو متشابهة، لم يجز الجزم بظاهرها، ولا جزم بمخالفتها، بغير نص بل يجب الاحتياط لما يأتي ان شاء الله تعالى، ولا يخفى ندور الفرض لكثرة النصوص في آيات =

وقد قام هؤلاء الغلاة الذين عرفوا بـ: «الرافضة» و«الإمامية» فيما بعد، بالتركيز على دور الإمام «الحجة» كمحور رئيسي في الدين والحياة، ورووا أحاديث كثيرة عن أئمة أهل البيت في هذا المضمون، واتخذوا من تلك الأحاديث دليلاً على المطلوب. وفي هذا المجال ينقل الكليني في «الكافي» باب (أن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام) مجموعة روايات عن الإمام الصادق، تقول: «إن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام حتى يُعرف»[1]. (وفي بعض الروايات: حيٍّ يُعرف) وإن «الحجة قبل الخلق ومع الخلق وبعد الخلق»[2]. و«إن الأرض لا تخلو إلا وفيها إمام، كيما إن زاد المؤمنون شيئاً ردهم، وإن نقصوا شيئاً أتمه لهم». و«ما زالت الأرض إلا ولله فيها الحجة، يعرف الحلال والحرام ويدعو الناس إلى سبيل الله». و«إن الله لم يدع الأرض بغير عالم ولو كان ذلك لم يعرف الحق من الباطل». و«إن الله أجلُّ وأعظم من أن يترك الأرض بغير إمام عادل»[3]. وأن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «اللهم إنك لا تخلي أرضك من حجة لك على خلقك»[4].

وينقل الكليني عن أبي حمزة قال: قلت لأبي عبدالله: أتبقى الأرض بغير إمام؟ قال: لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت[5].

كما توحي بعض الروايات بأهمية وجود «الحجة» في الأرض بحيث «لو لم يبق في الأرض إلا اثنان لكان أحدهما الحجة»[6]. أو «لو كان الناس رجلين لكان أحدهما

= الأحكام، والاستدلال بها منهم عليهم السلام، وورد ما يوافقها أو يخصصها. الوافي، ح رقم [33151] عن الكافي 8: 117/ 92.

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بالإمام، ح رقم 1 و2 و3.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بالإمام، ح رقم 4.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأرض لا تخلو من حجة، ح رقم2 و3 و5و 6.

(4) المصدر، ح رقم 7.

(5) المصدر، ح رقم 10 وهناك أحاديث أخرى عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن الرضا قال: قلت له: أتبقى الأرض بغير إمام؟ قال: لا، قلت: فإنا نروي عن أبي عبدالله أنها لا تبقى بغير إمام إلا أن يسخط الله تعالى على أهل الأرض أو على العباد، فقال: لا، لا تبقى.. إذاً لساخت. وعن أبي جعفر أنه قال: «لو أن الإمام رفع من الأرض ساعة لماجت بأهلها، كما يموج البحر بأهله». الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأرض لا تخلو من حجة، ح رقم 11 و12 و13.

(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أنه لو لم يبق في الأرض إلا رجلان لكان أحدهما الحجة، ح رقم 1 و2.

الإمام. وإن آخر مَن يموت الإمام، لئلا يحتج أحد على الله عَزَّوَجَلَّ أنه تركه بغير حجة لله عليه»[1].

وينقل «الإمامية» عن أبي عبدالله أنه قال: «أبى الله أن يجري الأشياء إلا بأسباب، فجعل لكل شيء سبباً وجعل لكل سبب شرحاً وجعل لكل شرح علماً، وجعل لكل علم باباً ناطقاً، عرفه من عرفه، وجهله من جهله، ذاك رسول الله ﷺ ونحن»[2]. وأنه خاطب شيعته قائلاً: «إنكم لا تكونون صالحين حتى تعرفوا، ولا تعرفوا حتى تصدقوا، ولا تصدقوا حتى تسلموا . . .إنه من أتى البيوت من أبوابها اهتدى، ومن أخذ في غيرها سلك طريق الردى. . . التمسوا البيوت التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه، فانه أخبركم أنهم رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار. . . اتبعوا رسول الله وأهل بيته وأقروا بما نزل من عند الله واتبعوا آثار الهدى، فانهم علامات الإمامة والتقى. . . »[3].

وكما نقل «الإمامية» عن أبي جعفر أنه قال: إن «رسول الله ﷺ المنذر، وعلي الهادي، أما والله ما ذهبت منا وما زالت فينا إلى الساعة»[4]. أو «لكل زمان منا هادٍ يهديهم إلى ما جاء به نبي الله ﷺ، ثم الهداة من بعده علي ثم الأوصياء واحد بعد واحد»[5]. نقلوا أيضاً عن أبي عبدالله الصادق أنه شرح قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: 7] «إنما أنت منذر ولكل قوم هاد» بتقسيمه إلى نصفين، وتوجيه النصف الأول: «إنما أنت منذر» للرسول، واستنتاج فكرة عامة من النصف الثاني: «ولكل قوم هاد» بتكرر الهداة لكل قوم عبر التاريخ. ثم قال بأن الأئمة هم الهداة في كل زمان، أو: «كل إمام هاد للقرن الذي هو فيهم»[6]. وأنه قال: «لو كانت إذا نزلت آية على رجل ثم مات ذلك الرجل، ماتت الآية، مات الكتاب؛ ولكنه حي يجري فيمن بقي كما جرى فيمن مضى»[7].

واستفاد «الإمامية» من ذلك ضرورة وجود «الحجة» المرتبط بالسماء، في كل زمان.

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أنه لو لم يبق في الأرض إلا رجلان لكان أحدهما الحجة، ح رقم 3 و4 و5.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب معرفة الإمام والرد إليه، ح رقم 7.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب معرفة الإمام والرد إليه، ح رقم 6.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة هم الهداة، ح رقم 4.

(5) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة هم الهداة، ح رقم 2.

(6) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة هم الهداة، ح رقم 1.

(7) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة هم الهداة، ح رقم 3.

ولم يختلفوا عمن ادعى النبوة للأئمة إلا بأنهم لم ينسبوا الوحي أو نزول الملائكة على الأئمة - ما عدا بعض المتطرفين من الإمامية الذين قالوا بذلك أيضاً - ولكن المحصلة كانت واحدة هو ارتباط «الأئمة» نوعاً ما بالله تعالى[1].

وأصبح «الأئمة» في نظر الإمامية: يحتلون موقعاً لصيقاً بالنبوة، وصاروا «مصدراً من مصادر التشريع» و«خزانة علم الله»[2]. كما تقول رواية عن أبي عبدالله يصف فيها «الأئمة» بأنهم «أمناء الله على ما أهبط من علم أو عذر أو نذر، والحجة البالغة على من في الأرض، يجري لآخرهم من الله مثل الذي جرى لأولهم، ولا يصل أحد إلى ذلك إلا بعون الله»[3].

وفي رواية أخرى عن جعفر بن محمد عن أبيه، عن أمير المؤمنين أنه قال: «إنا - أهل البيت - شجرة النبوة، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وبيت الرحمة، ومعدن العلم»[4]. وعنه أيضاً أنه قال: «نحن شجرة النبوة، وبيت الرحمة، ومفاتيح الحكمة، ومعدن العلم، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وموضع سر الله، ونحن وديعة الله في

(1) استغرب الإمام زيد بن علي فكرة «الحجة» عندما سمع بها لأول مرة من المتكلم «أبي جعفر الأحول» المعروف بشيطان الطاق، الذي رفض الاستجابة لطلبه بالانضمام إلى حركته الثورية في الكوفة، وقال له: إن كان أباك أو أخاك، خرجت معه. ولما استفسره زيد عن السبب قال له الأحول: إنما هي نفس واحدة فان كان لله في الأرض حجة فالمتخلف عنك ناج والخارج معك هالك وإن لا تكن لله حجة في الأرض فالمتخلف عنك والخارج معك سواء. فتساءل زيد: لماذا لم يخبره أبوه الإمام علي بن الحسين بذلك، قائلاً: يا أبا جعفر كنت أجلس مع أبي على الخوان فيلقمني البضعة السمينة ويبرد لي اللقمة الحارة حتى تبرد، شفقة علي، ولم يشفق علي من حر النار، إذا أخبرك بالدين ولم يخبرني به؟ قال له الأحول: جعلت فداك بسبب شفقته عليك من حر النار لم يخبرك، خاف عليك: أن لا تقبله فتدخل النار، وأخبرني أنا، فإن قبلت نجوت، وإن لم أقبل لم يبال أن أدخل النار.
الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الاضطرار إلى الحجة، ح رقم 5.

(2) كما عن عبد الرحمن بن كثير قال: سمعت أبا عبدالله يقول: «نحن ولاة أمر الله، وخزنة علم الله وعيبة وحي الله». وعن عبدالله بن أبي يعفور قال: قال أبو عبدالله: «إن الله واحد متوحد بالوحدانية، متفرد بأمره، فخلق خلقاً فقدرهم لذلك الأمر، فنحن هم يا ابن أبي يعفور، فنحن حجج الله في عباده، وخزانه على علمه، والقائمون بذلك» وقال: «إن الله عز وجل خلقنا... وجعلنا خزانه في سمائه وأرضه... وبعبادتنا عبدالله عز وجل، ولولانا ما عبدالله». الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه، ح رقم 1 و5 و6.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة هم أركان الأرض، ح رقم 3.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة معدن العلم وشجرة النبوة ومختلف الملائكة، ح رقم 1 و2.

عباده، ونحن حرم الله الأكبر، ونحن ذمة الله، ونحن عهد الله، فمن وفى بعهدنا فقد وفى بعهد الله، ومن خفرها فقد خفر ذمة الله وعهده»[1].

وعندما بات «الأئمة»: «خزنة علم الله» أصبحوا: «الأبواب التي أمر الله أن يؤتى منها»، كما في رواية عن أبي عبدالله أنه قال: «الأوصياء هم أبواب الله عزوجل التي يؤتى منها ولولاهم ما عرف الله عزوجل وبهم احتج الله تبارك وتعالى على خلقه»[2]. وفي رواية أخرى: «كان أمير المؤمنين عليه السلام باب الله الذي لا يؤتى إلا منه، وسبيله الذي من سلك بغيره هلك، وكذلك يجري لأئمة الهدى واحداً بعد واحد، جعلهم الله أركان الأرض أن تميد بأهلها وحجته البالغة على من فوق الأرض ومن تحت الثرى»[3].

وهكذا أصبح «الأئمة»: «العلامات» التي يهتدي بها الناس، كما في رواية عن أبي عبدالله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ [النّحل: **16**] قال: «النجم رسول الله صلى الله عليه وسلم والعلامات هم الأئمة عليهم السلام»[4].

وأصبحوا «الآيات» التي ذكرها الله عزوجل في كتابه، كما في رواية عن أبي عبدالله في تفسير قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا تُغۡنِي ٱلۡأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ﴾ [يُونس: **101**] قال: «الآيات هم الأئمة، والنذر هم الأنبياء عليهم السلام»[5]. أو كما في تفسير قوله تعالى: «كذبوا بآياتنا كلها» قال: «يعني الأوصياء كلهم»[6].

وأصبحوا: «المتوسمين» الذي قال الله عنهم: «إن في ذلك لآيات للمتوسمين، وإنها

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة معدن العلم وشجرة النبوة ومختلف الملائكة، ح رقم 3.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة خلفاء الله في أرضه 2.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة هم أركان الأرض، ح رقم 1 ولذلك كان يقول: «المتعقب عليه في شيء من أحكامه كالمتعقب على الله وعلى رسوله والراد عليه في صغيرة أو كبيرة على حد الشرك بالله» . .

(4) وما عن الرضا أنه قال: «نحن العلامات والنجم رسول الله صلى الله عليه وسلم». الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة هم العلامات التي ذكرها الله في كتابه، ح رقم 1و2 و3.

(5) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الآيات التي ذكرها الله في كتابه هم الأئمة، ح رقم 1.

(6) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الآيات التي ذكرها الله في كتابه هم الأئمة، ح رقم 2 وهناك رواية عن أبي جعفر عليه يفسر فيها «عن النبأ العظيم» بأنه أمير المؤمنين، وينقل عنه أن كان يقول: «ما لله عزوجل آية هي أكبر مني ولا لله من نبي أعظم مني». الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الآيات التي ذكرها الله في كتابه هم الأئمة، ح رقم 3.

لبسبيل مقيم». ففي رواية عن أبي عبدالله قال: «نحن المتوسمون والسبيل فينا مقيم»[1]. «لا يخرج منا أبداً»[2].

ورغم تناقض مقولة «الحجة» مع خاتمية النبي محمد ﷺ إلا أن الغلاة مرروها بنسبتها إلى الإمام الصادق، والأئمة الآخرين، وحاشا لهم أن يتفوهوا بذلك، ولا سيما أن جميع الروايات السابقة المنسوبة إليهم تعتمد على مجرد الادعاء والتأويل التعسفي للقرآن، ولا تأتي بأي دليل.

هل كان الصادق يدعي علم الغيب؟

وفي ظل افتقاد «الإمامية» للأدلة الشرعية الكافية على كون جعفر الصادق، أو غيره من الأئمة: هو «الحجة» المعين من قبل الله تعالى؛ لجأ «الإمامية» إلى ادعاء علم «الإمام» بالغيب وقدرته على الإتيان بالمعاجز، وادعى هشام بن الحكم أنه أجرى مناظرة حول الإمامة مع رجل شامي في حضرة الامام الصادق على حرف جبل في طرف الحرم، وأن الرجل الشامي سأله عن الحجة بعد القرآن والسنة، فقال له: هذا الجالس، يعني أبا عبدالله، الذي تشد اليه الرحال، ويخبرنا بأخبار السماء وراثة عن أب عن جد. فقال الشامي: وكيف لي بعلم ذلك؟. . قال هشام: سله عما بدا لك، فقال له أبو عبدالله: أنا أكفيك المسألة يا شامي: أخبرك عن مسيرك وعن سفرك . . خرجتَ يوم كذا . .وكان طريقك كذا . . ومررتَ على كذا. . ومرَّ بك كذا . . فأقبل الشامي كلما وصف له شيئاً من أمره يقول صدقت والله[3].

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة، باب أن المتوسمين الذين ذكرهم الله في كتابه هم الأئمة، ح رقم 1و2 و3 و4 و5.**

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة، باب أن المتوسمين الذين ذكرهم الله في كتابه هم الأئمة، ح رقم 4.**

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الاضطرار إلى الحجة، ح رقم 4 والمفيد، **الإرشاد**، ص 278 – 289 وقال الشيخ المفيد في كتاب «**الثقلان**» بعد بحث موضوع اشتراط العصمة في الامام: «إذا ثبتت هذه الاصول وجب ابانة الإمام من رعيته بالنص عليه والعلم المعجز الخارق للعادات، إذ لا طريق إلى المعرفة بما تجتمع له هذه الصفات الا بنص الصادق عن الله تعالى أو المعجز». وقال السيد المرتضى في «**الشافي**» بعد بحث موضوع العصمة: «اذا ثبت ذلك وجبت ابانته بالنص أو بالمعجز». وقال الشيخ الطوسي في «**تلخيص الشافي**»: «ايجاب النص على الإمام أو ما يقوم مقامه من المعجز الدال على امامته. . . ولا بد مع صحة هذه الجملة من وجوب النص على الإمام بعينه =

كما زعم «أبو جعفر الأحول» أن الإمام زيد بن علي أقسم له بأن صاحبه (أي الإمام الصادق) قد حدثه في المدينة بأنه سوف يقتل ويصلب بالكناسة[1].

وقال عمار الساباطي: سألت أبا عبدالله: عن الإمام، يعلم الغيب؟ فقال: «لا، ولكن إذا أراد أن يعلم الشيء أعلمه الله ذلك»[2]. و«إن الإمام إذا شاء أن يعلم علم»[3]. وعن سيف التمار قال كنا مع أبي عبدالله، جماعة من الشيعة في الحِجر فقال: علينا عين؟ فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نرَ أحداً فقلنا: ليس علينا عين، فقال: «ورب الكعبة ورب البنية – ثلاث مرات – لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم منهما ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما، لأن موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله ﷺ وراثة»[4].

ورووا عن أبي عبدالله أنه قال: «إن عندنا علم ما كان وعلم ما هو كائن إلى أن تقوم الساعة. . . وما يحدث بالليل والنهار، الأمر من بعد الأمر، والشيء بعد الشيء، إلى يوم القيامة»[5]. وفي رواية أخرى: «إني لأعلم ما في السماوات وما في الأرض، وأعلم ما في الجنة وأعلم ما في النار، وأعلم ما كان وما يكون» قال الراوي: ثم مكث هنيهة فرأى أن ذلك كبر على من سمعه منه فقال: «علمت ذلك من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، إن الله عَزَّوَجَلَّ يقول: فيه تبيان كل شيء»[6].

وقال محمد بن مروان أن أبا عبدالله قال: «إن الإمام ليسمع في بطن أمه . . . فإذا صار الأمر إليه جعل الله له عموداً من نور، يبصر به ما يعمل أهل كل بلدة»[7]. أو «إذا قام بهذا الأمر رفع الله له في كل بلدة مناراً ينظر به إلى أعمال العباد»[8].

ويبدو التلازم بين دعوى «الإمامة الإلهية» ودعوى علم الغيب واضحاً في الروايات

= أو اظهار المعجز القائم مقامه عليه». وقال العلامة الحلي في «**نهج الحق**»: «ان طريق تعيين الامام أمران: النص من الله تعالى أو نبيه أو امام ثبتت إمامته بالنص، أو ظهور المعجزات على يده» . .

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الاضطرار إلى الحجة، ح رقم 5.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب نادر فيه ذكر الغيب، ح رقم 2 و3 و4.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة إذا شاءوا أن يعلموا علموا، ح رقم 1.
(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، ح رقم 1.
(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة، ح رقم 1.
(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، ح رقم 2.
(7) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب مواليد الأئمة، ح رقم 4.
(8) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب مواليد الأئمة، ح رقم 3.

التالية، التي يرويها الكليني عن أبي عبدالله أنه قال: «أي إمام لا يعلم ما يصيبه وإلى ما يصير، فليس ذلك بحجة لله على خلقه»[1]. وإن «الله أكرم وأرحم وأرأف بعباده من أن يفرض طاعة عبد على العباد ثم يحجب عنه خبر السماء صباحاً ومساء»[2]. وأنه قال: «عجبت من قوم يتولونا ويجعلونا أئمة ويصفون أن طاعتنا مفترضة عليهم كطاعة رسول الله ﷺ ثم يكسرون حجتهم ويخصمون أنفسهم بضعف قلوبهم، فينقصونا حقنا ويعيبون ذلك على من أعطاه الله برهان حق معرفتنا والتسليم لأمرنا، أترون أن الله تبارك وتعالى افترض طاعة أوليائه على عباده، ثم يخفي عنهم أخبار السماوات والأرض ويقطع عنهم مواد العلم فيما يرد عليهم مما فيه قوام دينهم؟!»[3].

هل كان الصادق «محدَّثاً»؟

وكما ابتلي الإمام محمد الباقر بالغلاة الذين نسبوا إليه القول بنزول الملائكة وتحدثهم معه، ابتلي ابنه الإمام الصادق بذلك أيضاً، حيث نقل الغلاة عنه أنه قال: «مبلغ علمنا على ثلاثة وجوه: ماض وغابر وحادث فأما الماضي فمفسر، وأما الغابر فمزبور وأما الحادث فقذف في القلوب، ونقر في الأسماع، وهو أفضل علمنا ولا نبي بعد نبينا»[4]. وأنه أجاب الحارث بن المغيرة، عندما سأله قائلاً: أخبرني عن علم عالمكم؟ فقال: «وراثة من رسول الله ﷺ ومن علي، قال الحارث: إنا نتحدث أنه يقذف في قلوبكم وينكت في آذانكم؟ قال: أو ذاك»[5].

وزعم أبو حمزة أنه سأل الصادق: عن العلم، أهو علم يتعلمه العالم من أفواه الرجال أم في الكتاب عندكم تقرأونه، فتعلمون منه؟ فقال: «الأمر أعظم من ذلك وأوجب، أما سمعت قول الله عز وجل: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [الشّورى: 52]... قد كان في حال لا يدري ما الكتاب ولا الإيمان حتى بعث الله تعالى الروح التي ذكر في الكتاب، فلما أوحاها إليه علم بها العلم والفهم، وهي الروح التي يعطيها الله تعالى من شاء، فإذا أعطاها عبداً علمه الفهم»[6].

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة يعلمون متى يموتون، ح رقم 1.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، ح رقم 3.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، ح رقم 4.
(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب جهات علوم الأئمة، ح رقم 1.
(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب جهات علوم الأئمة، ح رقم 2.
(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الروح التي يسدد الله بها الأئمة، ح رقم 5.

وروى سماعة عن أبي عبدالله أنه قال: «إن لله تبارك وتعالى علمين: علماً أظهر عليه ملائكته وأنبياءه ورسله، فما أظهر عليه ملائكته ورسله وأنبياءه فقد علمناه، وعلماً استأثر به فإذا بدا لله في شيء منه أعلمنا ذلك وعرض على الأئمة الذين كانوا من قبلنا»[1]. وروى أبو بصير أيضاً عنه أنه قال: «إن لله عَزَّوَجَلَّ علمين: علماً عنده لم يطلع عليه أحداً من خلقه، وعلماً نبذه إلى ملائكته ورسله، فما نبذه إلى ملائكته ورسله فقد انتهى إلينا»[2].

وزعم أبو بصير أن الصادق أكد له مرافقة الروح للأئمة، وهو «خلقٌ من خلق الله عَزَّوَجَلَّ أعظم من جبرئيل وميكائيل، كان مع رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يخبره ويسدده وهو مع الأئمة من بعده»[3]. ونقل رواة آخرون عن الصادق أنه قال: «منذ أنزل الله عَزَّوَجَلَّ ذلك الروح على محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ما صعد إلى السماء، وإنه لفينا»[4]. وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: 85] إنه: «خلق أعظم من جبرئيل وميكائيل، لم يكن مع أحد ممن مضى، غير محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وهو مع الأئمة يسددهم، وليس كل ما طلب وجد»[5].

وافترى بعض الغلاة على الإمام الصادق فنسبوا إليه القول بتحريف القرآن من أجل إثبات دعوى تحدث الملائكة معه، وأنه قرأ الآية التالية هكذا: «وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا محدَّث»[6]. وعَرَّف «المحدَّث» بأنه الذي «يسمع الصوت ولا يرى الشخص. ويعطى السكينة والوقار حتى يعلم أنه كلام ملك»[7].

ونقل الغلاة عن الصادق دعوى تنزل الأمر على ولي الأمر بعد رسول الله، وإصراره على هذه الدعوى إلى درجة انتقاد المخالفين لها الذين يقولون: «مضت ليلة القدر مع رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ». واعتبار ذلك: «فتنة أصابتهم خاصة، وبها ارتدوا على أعقابهم، لأنه إن قالوا: لم تذهب، فلابد أن يكون لله عَزَّوَجَلَّ فيها أمر، وإذا أقروا بالأمر لم يكن له من

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء، ح رقم 1.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء، ح رقم 2.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الروح التي يسدد الله بها الأئمة، ح رقم 1 و2 و3.

(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الروح التي يسدد الله بها الأئمة، ح رقم 2.

(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الروح التي يسدد الله بها الأئمة، ح رقم 4.

(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة محدثون مفهمون، ح رقم 2.

(7) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة محدثون مفهمون، ح رقم 4.

صاحب بد»[1]. وأنه استدل بنزول الملائكة في ليلة القدر على وجود صاحب لها على مدى الزمان، وعدم اختصاصها برسول الله[2].

وروى الكليني من أحاديث الغلاة عن الصادق أنه قال: «إن الملائكة تصافح الأئمة على فرشهم، وأنهم ألطف بصبياننا منا بهم»[3]. وأنه ضرب بيده إلى مساور في البيت وقال: «مساور طالما اتكت عليها الملائكة وربما التقطنا من زغبها»[4].

وروى بعض الغلاة تفاصيل عن دعواهم تحدث الملائكة مع الأئمة، وحاولوا أن يجيبوا عن تساؤلات بعض الشيعة الرافضين لها واحتمالهم كون ما يدعي (المحدَّث) سماعه؛ أنه من وحي الشيطان. وكيف يعرف بأنه ملك؟ فرووا عن أبي عبدالله أنه قال: «يعطى السكينة والوقار حتى يعلم أنه كلام ملك»[5].

كما أجابوا عن تساؤلات أخرى بتفوق علم الأئمة على علم النبي، إن صحت دعوى «التحدث» وحاولوا أن يحلوا ذلك الإشكال بالقول: «ليس يخرج شيء من عند الله عزّ وجلّ حتى يبدأ برسول الله ﷺ ثم بأمير المؤمنين عليه السلام ثم بواحد بعد واحد، لكيلا يكون آخرنا أعلم من أولنا»[6].

وادعى أبو يحيى الصنعاني: أن الإمام الصادق حدثه عن صعود أرواح «الأوصياء» إلى السماء لطلب المزيد من العلم، فقال: «يا أبا يحيى إن لنا في ليالي الجمعة لشأناً من الشأن، فقال: جعلت فداك وما ذاك الشأن قال: «يؤذن لأرواح الأنبياء الموتى عليهم السلام وأرواح الأوصياء الموتى وروح الوصي الذي بين ظهرانيكم، يعرج بها إلى السماء حتى توافي عرش ربها، فتطوف به أسبوعاً وتصلي عند كل قائمة من قوائم العرش ركعتين، ثم ترد إلى الأبدان التي كانت فيها فتصبح الأنبياء والأوصياء قد ملئوا سروراً ويصبح الوصي الذي بين ظهرانيكم وقد زيد في علمه مثل جم الغفير»[7]. وفي رواية أخرى: «إذا كان ليلة

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في شأن إنا أنزلناه، ح رقم 4.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في شأن إنا أنزلناه، ح رقم 4.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم. ح رقم 1.

(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم. ح رقم 2.

(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة محدثون مفهمون، ح رقم 4 ولكن هذا الجواب لم يحسم الإشكال، وقد كان الناس يستشكلون حتى على الأنبياء في دعواهم النبوة فكانوا يحتجون عليهم بالمعاجز، في حين لم يكن يقدم الأئمة أية معاجز تثبت صحة دعواهم في نزول الملائكة أو نبوتهم. .

(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة يزدادون في ليلة الجمعة، ح رقم 4.

(7) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة يزدادون في ليلة الجمعة، ح رقم 1.

الجمعة وافى رسول الله ﷺ العرش ووافى الأئمة عليهم السلام معه ووافينا معهم، فلا ترد أرواحنا إلى أبداننا إلا بعلم مستفاد، ولولا ذلك لأنفدنا»[1].

وبالرغم من أن هذه المقولة تكاد تشابه دعوى النبوة، إلا أن هؤلاء الغلاة حاولوا التخفيف من وقعها، فنقلوا عن الإمام الصادق أنه قال: «الأئمة بمنزلة رسول الله ﷺ إلا أنهم ليسوا بأنبياء ولا يحل لهم من النساء ما يحل للنبي ﷺ فأما ما خلا ذلك فهم فيه بمنزلة رسول الله ﷺ»[2]. أو «إنما الوقوف علينا في الحلال، فأما النبوة فلا»[3].

وقد رد الإمام الصادق على هؤلاء الغلاة بالقول: «إن الله عز ذكره ختم بنبيكم النبيين فلا نبي بعده أبداً، وختم بكتابكم الكتب فلا كتاب بعده أبداً، وأنزل فيه تبيان كل شيء وخلقكم وخلق السماوات والأرض ونبأ ما قبلكم وفصل ما بينكم وخبر ما بعدكم وأمر الجنة والنار وما أنتم صائرون إليه»[4].

هل كان الصادق «مفوضاً في التشريع»؟

وكما كانت دعوى «الحجة» درجة مخففة عن دعوى «النبوة» للأئمة، فقد ابتلي الإمام الصادق بنوع مخفف من الغلاة، الذين اخترعوا قولاً مشابهاً لدعوى «التفويض» في الخلق والحياة والموت والرزق والحساب يوم القيامة، فقالوا بـ: «تفويض الله للأئمة في الفتوى». وزعموا أن الدين أو الحكم الشرعي هو ما يقوله الأئمة، وليس ما روي عن النبي الأكرم أو جاء في القرآن الكريم فقط. وهو ما أتاح لهم نقل ما يشاءون من الفتاوى عن الأئمة، ونسف الدين الإسلامي والتلاعب بتأويل القرآن الكريم.

وقد أسسوا فكرة تفويض الدين للائمة، اعتماداً على تأويل آية: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر: 7]. واستخراج معنى التفويض منها للنبي الأكرم،

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة يزدادون في ليلة الجمعة، ح رقم 2 وباب لولا أن الأئمة يزدادون لنفد ما عندهم، ح رقم 1 و2.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهة القول فيهم بالنبوة، ح رقم 7.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهة القول فيهم بالنبوة، ح رقم 2.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهة القول فيهم بالنبوة، ح رقم 3.

ثم قياس الأئمة على النبي، والقول بأن الله تعالى فوض الأئمةَ أمرَ الدين، ونسبوا للإمام الصادق أنه قال: «فما فوض الله إلى رسوله ﷺ فقد فوضه إلينا»[1]. وقال: «لا والله ما فوض الله إلى أحد من خلقه إلا إلى رسول الله ﷺ وإلى الأئمة، قال عز وجل: إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أريك الله. وهي جارية في الأوصياء عليهم السلام»[2]. وأنه خاطب الشيعة قائلاً: «إن نبي الله فوض إلى علي وائتمنه، فسلمتم وجحد الناس فوالله لنحبكم أن تقولوا إذا قلنا وأن تصمتوا إذا صمتنا ونحن فيما بينكم وبين الله عز وجل، ما جعل الله لأحد خيراً في خلاف أمرنا»[3].

وروى هؤلاء الغلاة «المفوضة في التشريع» عن الصادق أنه كان يفتي الناس أحياناً حسب انتماءاتهم، وربما غيَّر فتاواه في مجلس واحد عدة مرات، وأنه كان يقول: «إن الإمام إذا أبصر إلى الرجل عرفه وعرف لونه وإن سمع كلامه من خلف حائط عرفه وعرف ما هو، إن الله يقول: «ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين» وهم العلماء، فليس يسمع شيئاً من الأمر ينطق به إلا عرفه، ناجٍ أو هالك، فلذلك يجيبهم بالذي يجيبهم»[4]. وأنه قال: «أنتم أفقه الناس إذا عرفتم معاني كلامنا، إن الكلمة لتنصرف على وجوه، فلو شاء إنسان لصرف كلامه كيف شاء، ولا يكذب»[5].

وقال أحد الغلاة «الخطابية» (موسى بن أشيم): كنت عند أبي عبدالله فسأله رجل عن آية من كتاب الله عز وجل فأخبره بها ثم دخل عليه داخل فسأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبر به الأول، فدخلني من ذلك ما شاء الله حتى كأن قلبي يشرح بالسكاكين، فقلت في نفسي: تركت أبا قتادة بالشام لا يخطئ في الواو وشبهه وجئت إلى هذا يخطئ هذا الخطاء كله، فبينا أنا كذلك إذ دخل عليه آخر فسأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبرني وأخبر صاحبي، فسكنت نفسي، فعلمت أن ذلك منه تقية، قال: ثم التفت إلي فقال لي: «يا ابن أشيم إن الله عز وجل فوض إلى سليمان بن داود فقال: «﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ [ص: 39]»[6]. وفوض إلى نبيه، ﷺ فقال: «﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب التفويض إلى رسول الله والأئمة أمر الدين، ح رقم 9.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب التفويض إلى رسول الله والأئمة أمر الدين، ح رقم 8.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب التفويض إلى رسول الله والأئمة أمر الدين، ح رقم 1.

(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في معرفتهم أولياءهم والتفويض إليهم، ح رقم 3.

(5) الوافي، [33360] عن معاني الأخبار: 1/ 1.

(6) الآية: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ [ص: 39]، لا تدل على تفويض الله لسليمان أمر الدين،=

عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر: 7]»[1]. فما فوض إلى رسول الله ﷺ فقد فوضه إلينا»[2]. وقال عبد الأعلى مولى آل سام إن الإمام الصادق حدثه ذات يوم ثم غير كلامه في مجلسه[3].

وقد فتحت هذه الدعوى (التفويض في التشريع) الباب واسعاً أمام ورود فتاوى وأحاديث متناقضة أو غامضة عن الأئمة أو قابلة للتأويل والتفسير، وحدوث الاختلاف في صفوف الشيعة، حتى نقل عن الأئمة قولهم: «إن في أخبارنا محكماً كمحكم القرآن، ومتشابهاً كمتشابه القرآن، فردوا متشابهها إلى محكمها، ولا تتبعوا متشابهها دون محكمها، فتضلوا»[4]. ونقل عن الأئمة أيضاً إجازة العمل بكل الأحاديث المختلفة أحياناً. كما يقول الحسن بن الجهم: قلت للرضا: تجيئنا الأحاديث عنكم مختلفة، فقال: ما جاءك عنا فقس على كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وأحاديثنا، فان كان يشبههما فهو منا، وإن لم يكن يشبههما فليس منا، قلت: يجيئنا الرجلان - وكلاهما ثقة - بحديثين مختلفين، ولا نعلم أيهما الحق، قال: «فإذا لم تعلم فموسع عليك بأيهما أخذت»[5]. وكتب عبدالله بن محمد إلى أبي الحسن (الكاظم): اختلف أصحابنا في رواياتهم عن أبي عبدالله في ركعتي الفجر في السفر، فروى بعضهم: صلها في المحمل، وروى بعضهم: لا تصلِّها إلا على الأرض، فوقَّع: «موسع عليك بأية عملت»[6].

= وإنما هي تتحدث عن عطاء الله الملك له، كما ذكر المفسرون. وكما يقول السيد محمد حسين الطباطبائي في الميزان، في تفسير هذه الآية: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ [ص: 39] أي هذا الذي ذكر من الملك عطاؤنا لك بغير حساب والظاهر أن المراد بكونه بغير حساب أنه لا ينفد بالعطاء والمن ولذا قيل: ﴿فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ﴾ [ص: 39] أي أنهما يستويان في عدم التأثير فيه. وقيل: المراد بغير حساب أنك لا تحاسب عليه يوم القيامة، وقيل: المراد أن إعطاءه تفضل لا مجازاة وقيل غير ذلك.

(1) إن آية «ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» (7 الحشر) لا تدل على تفويض الله أمر الدين للنبي لكي يفتي به بما يشاء، فقد كان النبي تابعاً لأمر ربه مسلِّماً له ومبلغاً عنه، وإنما هي جاءت في سياق توزيع الغنائم وتعليم المسلمين الالتزام بتعليمات الرسول في مسألة العطاء «ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب».

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب التفويض إلى رسول الله والأئمة أمر الدين، ح رقم 2.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب الكذب، ح رقم 20.

(4) الوافي، [33355] عن عيون أخبار الرضا 1: 290/ . 39.

(5) الوافي، [33373] 40.

(6) الوافي، [33377] 44.

هل كان حديث «الأئمة» صعباً؟

وبما أن مقولات الغلاة ونظرياتهم وأفكارهم المنحرفة التي ينسبونها للأئمة، كانت تصطدم بمبادئ الدين الاسلامي وصريح القرآن والعقل، بحيث كانت تثير اشمئزاز الشيعة وتدفعهم لرفضها بشدة[1]. وتكفير من يدين بها[2]. فقد كان الغلاة يحاولون تمريرها بالاعتراف بأنها صعبة ولكن على الشيعة قبولها والتسليم بها، والادعاء على لسان الأئمة بأن «حديث آل محمد صعب مستصعب لا يؤمن به إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبد امتحن الله قلبه للإيمان» .

وكما نقل الغلاة عن الإمام الباقر قوله: «والله إن أحب أصحابي إلي أورعهم وأفقههم وأكتمهم لحديثنا وإن أسوأهم عندي حالاً وأمقتهم للذي إذا سمع الحديث ينسب إلينا ويروي عنا فلم يقبله اشمأز منه وجحده وكفر من دان به وهو لا يدري لعل الحديث من عندنا خرج وإلينا اسند، فيكون بذلك خارجاً عن ولايتنا»[3]. نقلوا أيضاً عن الإمام الصادق حديثاً مشابهاً يقول فيه: «إن علم العلماء صعب مستصعب، لا يحتمله إلا نبي مرسل أو ملك مقرب أو عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان». أو «حديثنا لا يحتمله ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان»[4]. وزعموا أنه قال: «والله لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله ولقد آخى رسول الله ﷺ بينهما، فما ظنكم بسائر الخلق، وإنما صار سلمان من العلماء لأنه امرؤ منا أهل البيت»[5]. وأنه أرجع القبول والرفض لأحاديثهم إلى عالم الذر (الخيالي السابق على عالم الدنيا) فقال: «إن الله أخذ

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب، ح رقم 1 و2 و3 و4.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب الكتمان، ح رقم 7 والصفار، **بصائر الدرجات**، ج 10 باب 22 ح رقم 1.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب الكتمان، ح رقم 7.

(4) وربما كان ذلك تحريفاً أو تصحيفاً للحديث، ولكنه أثار علامة استفهام كبرى عند الشيعة في الأجيال اللاحقة، فكتب أحدهم إلى الإمام علي الهادي يستفسره عن معنى الحديث، فجاء الجواب: «إنما معنى قول الصادق (أي: لا يحتمله ملك ولا نبي ولا مؤمن): أن الملك لا يحتمله حتى يخرجه إلى ملك غيره، والنبي لا يحتمله حتى يخرجه إلى نبي غيره، والمؤمن لا يحتمله حتى يخرجه إلى مؤمن غيره فهذا معنى قول جدي عليه السلام». الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب، ح رقم 2 و4.

(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب، ح رقم 2.

من شيعتنا الميثاق كما أخذ على بني آدم» ألست بربكم «فمن وفى لنا وفى الله له بالجنة ومن أبغضنا ولم يؤد إلينا حقنا ففي النار خالداً مخلداً»[1].

وادعى الغلاة بأن الصادق أرجع أيضاً الرفض أو القبول لأحاديثه إلى طينة الإنسان، فقال لأبي بصير: «يا أبا محمد إن عندنا والله سراً من سرِّ الله، وعلماً من علم الله، والله ما يحتمله ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان. والله ما كلف الله ذلك أحداً غيرنا ولا استعبد بذلك أحداً غيرنا. وإن عندنا سراً من سرِّ الله وعلماً من علم الله، أمرنا الله بتبليغه، فبلغنا عن الله عَزَّوَجَلَّ ما أمرنا بتبليغه، فلم نجد له موضعاً ولا أهلاً ولا حمالة يحتملونه حتى خلق الله لذلك أقواماً خلقوا من طينةٍ خُلق منها محمد وآله وذريته عليهم السلام، ومن نور خلق الله منه محمداً وذريته وصنعهم بفضل صنع رحمته التي صنع منها محمداً وذريته، فبلغنا عن الله ما أمرنا بتبليغه، فقبلوه واحتملوا ذلك، فبلغهم ذلك عنا فقبلوه واحتملوه، وبلغهم ذكرنا فمالت قلوبهم إلى معرفتنا وحديثنا، فلولا أنهم خلقوا من هذا لما كانوا كذلك، لا والله ما احتملوه. ثم قال: إن الله خلق أقواماً لجهنم والنار، فأمرنا أن نبلغهم كما بلغناهم واشمأزوا من ذلك ونفرت قلوبهم وردوه علينا ولم يحتملوه وكذبوا به وقالوا ساحر كذاب، فطبع الله على قلوبهم وأنساهم ذلك، ثم أطلق الله لسانهم ببعض الحق، فهم ينطقون به وقلوبهم منكرة، ليكون ذلك دفعاً عن أوليائه وأهل طاعته ولولا ذلك ما عبدالله في أرضه، فأمرنا بالكف عنهم والستر والكتمان فاكتموا عمن أمر الله بالكف عنه واستروا عمن أمر الله بالستر والكتمان عنه. قال: ثم رفع يده وبكى وقال: اللهم إن هؤلاء لشرذمة قليلون فاجعل محيانا محياهم ومماتنا مماتهم ولا تسلط عليهم عدواً لك فتفجعنا بهم، فانك إن أفجعتنا بهم لم تعبد أبداً في أرضك وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً»[2].

وتراجع الغلاة عن مواقفهم قليلاً، فاعترفوا بعدم استعداد عامة الشيعة للإيمان بمقولاتهم الصعبة، أو احتمالها، فادعوا بأن الشيعة ليسوا كلهم أهلاً لها ولا موضعاً للإيمان بها، ما عدا بعض الأقوام الذين «خلقوا من طينة خلق منها محمد وآله وذريته عليهم السلام ومن نور خلق الله منه محمداً وذريته» فقبلوه. وحاول الغلاة إغراء بعض الشيعة للتسليم بكل ما يقولون حتى يحوزوا فضل المشاركة في الخلق من طينة آل محمد، كما تقول هذه الفقرة من الحديث: «فلولا أنهم خلقوا من هذا لما كانوا كذلك، لا والله ما

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب، ح رقم 3.
(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب، ح رقم 5.

احتملوه». كما حاولوا تهديد الرافضين والمعارضين وإرهابهم بالقول على لسان الأئمة: «إن الله خلق أقواماً لجهنم والنار، فأمرنا أن نبلغهم كما بلغناهم واشمأزوا من ذلك ونفرت قلوبهم وردوه علينا ولم يحتملوه وكذبوا به وقالوا ساحر كذاب، فطبع الله على قلوبهم وأنساهم ذلك»[1].

وزعم الغلاة أن الإمام الصادق أوصاهم قائلاً: «من سرَّه أن يستكمل الإيمان كله فليقل: القول مني في جميع الأشياء قول آل محمد، فيما أسروا وما أعلنوا وفيما بلغني عنهم وفيما لم يبلغني»[2]. وقال أبو بصير قال أبو عبدالله: «قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزُّمَر: 18] هم المسلِّمون لآل محمد، الذين إذا سمعوا الحديث لم يزيدوا فيه ولم ينقصوا منه جاءوا به كما سمعوه»[3].

وادعى سفيان بن السيط (السمط) أنه اشتكى لأبي عبدالله فقال: إن الرجل ليأتينا من قبلك فيخبرنا عنك بالعظيم من الأمر فيضيق بذلك صدورنا حتى نكذبه، فقال أبو عبدالله: أليس عني يحدثكم؟ قال: بلى، قال: فيقول لليل أنه نهار وللنهار أنه ليل؟ قال: لا، فقال: «رده الينا فانك إن كذبت فإذاً تكذبنا»[4].

هل الولاء لأهل البيت ركن من أركان الإسلام؟

ولم ينفك الغلاة يدورون حول الإمام جعفر الصادق ويرتفعون درجة في الغلو أو ينزلون درجة، إنما كانوا يدورون في نظرياتهم حول «الإمام الإلهي» المعين من قبل الله، أو المالك لعلم النبوة، الشبيه بالنبي، العالم بالغيب، المحدَّث من قبل الملائكة، أو محل تجسد الإله، الحالّ فيه الإله. وكلها نظريات متقاربة ومتداخلة. وقد حارب الإمام الصادق كثيراً من تلك النظريات ولا سيما المتطرفة منها التي تنسب إليه النبوة أو الألوهية أو علم الغيب. وكفَّر الشيعةُ الإماميةُ عبر التاريخ من يقول بذلك، ولكنهم قبلوا الدرجة الدنيا وهي نظرية «الإمامة الإلهية». وصدقوا الأحاديث المنسوبة للإمام الصادق الواردة حولها. وبالرغم من شكنا في صحة تلك الأحاديث واستبعادنا صدورها عن الإمام الصادق، وسوف نناقش ذلك فيما بعد، إلا أننا نود الإشارة هنا إلى ارتباط نظرية «الإمام

(1) هذا إذا صحت الأحاديث عن الصادق، ولا يبدو أنها صحيحة. .
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب التسليم وفضل المسلمين، ح رقم 6.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب التسليم وفضل المسلمين، ح رقم 9.
(4) الصفار، **بصائر الدرجات**، ج 10 باب 22 ح رقم 3.

الإلهي الحجة المعين من قبل السماء» بموقف الولاء السياسي الديني له، واعتباره ركناً عظيماً من أركان الدين، ورفعه إلى درجة التوحيد والنبوة. إذ لم يعد «الإمام» رئيساً منتخباً من المسلمين لإدارة شؤونهم وتطبيق الشريعة الإسلامية، فقط، وإنما أصبح جزءاً من المنظومة العقدية الدينية وامتداداً لخط النبوة والأنبياء.

وسواء كانت نظرية «الإمامة الإلهية» من صنع الإمامين الباقر والصادق، أم من صنع الغلاة المتشيعين لهما في حياتهما، فإننا نعثر في التراث الشيعي على روايات كثيرة تعظم منزلة الإمامة والولاء للأئمة اعتماداً على تأويل آيات كثيرة من القرآن الكريم، بالولاية للأئمة (الحسينيين). والتأكيد على موضوع الوصية في ذرية النبي محمد ﷺ استمراراً لوصايا الأنبياء السابقين في ذرياتهم، بدءاً من النبي موسى عليه السلام الذي أوصى إلى يوشع بن نون عليه السلام، وانتهاء بالوصية إلى العترة وأهل البيت، كما ورد في حديث «الثقلين»[1].

وقد روى الإمامية عن الصادق أن جبرئيل عليه السلام نزل على النبي ﷺ فقال: «يا محمد إنك قد قضيت نبوتك واستكملت أيامك، فاجعل الاسم الأكبر، وميراث العلم وآثار علم النبوة عند علي عليه السلام فإني لم أترك الأرض إلا ولي فيها علَم تعرف به طاعتي، وتعرف به ولايتي، ويكون حجة لمن يولد بين قبض النبي إلى خروج النبي الآخر» قال: فأوصى إليه بالاسم الأكبر وميراث العلم وآثار علم النبوة، وأوصى إليه بألف كلمة وألف باب، يفتح كل كلمة وكل باب ألف كلمة وألف باب[2]. كما رووا عنه أيضاً أحاديث في فضل أهل البيت والعترة والقربى[3].

وقالوا بأن الإمام الصادق فسر قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [المَائدة: 55] بالولاية، فقال: «إنما يعني أولى بكم، أي أحق بكم وبأموركم وأنفسكم وأموالكم، الله ورسوله والذين آمنوا يعني علياً وأولاده الأئمة عليهم السلام إلى يوم القيامة»[4].

---

(1) الذي يروى عن الصادق عن رسول الله بهذه الصورة: «إني تارك فيكم أمرين إن أخذتم بهما لن تضلوا: كتاب الله عزَّ وجلَّ وأهل بيتي عترتي، أيها الناس اسمعوا وقد بلغت، إنكم ستردون علي الحوض فأسألكم عما فعلتم في الثقلين والثقلان: كتاب الله جل ذكره وأهل بيتي، فلا تسبقوهم فتهلكوا، ولا تعلموهم فانهم أعلم منكم».

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على أمير المؤمنين، ح رقم 3.

(3) وأنه قرأ قوله تعالى بهذه الصورة: «وإذا المودة سئلت بأي ذنب قتلت» وفسره بقوله: أسألكم عن المودة التي أنزلت عليكم فضلها، مودة القربى بأي ذنب قتلتموهم..

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب ما نص الله ورسوله على الأئمة واحداً بعد واحد، ح رقم 3.

وزعموا أن الصادق فسر قول الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [التوبة: 119] بأنه يعني «الأئمة» وقال: «إيانا عنى»[1]. كما فسر الأمانة الواردة في قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ﴾ [الأحزاب: 72] بالولاية وقال: هي ولاية أمير المؤمنين[2].

وتداول الإمامية وصية لأبي عبدالله قالوا إنه أوصى شيعته بها، قائلاً: «صبِّروا النفس على البلاء في الدنيا . . . ومن سرَّه أن يعلم أن الله يحبه فليعمل بطاعة الله وليتبعنا، ألم يسمع قول الله عَزَّوَجَلَّ لنبيه ﷺ: «إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم؟والله لا يطيع اللهَ عبدٌ أبداً إلا أدخل الله عليه في طاعته اتباعنا، ولا والله لا يتبعنا عبدٌ أبداً إلا أحبه الله، ولا والله لا يدع أحد اتباعنا أبداً إلا أبغضنا، ولا والله لا يبغضنا أحد أبداً إلا عصى الله، ومن مات عاصياً لله أخزاه الله وأكبه على وجهه في النار»[3].

وروى الكليني أحاديث عن الصادق يربط فيها بين التوحيد والنبوة والإمامة[4]. ويشبه بين طاعة الله وطاعة الأئمة، وبين معصية إبليس لله ومعصية الناس للإمام، ويقول: « إن الله افترض على أمة محمد ﷺ خمس فرائض: الصلاة والزكاة والصيام والحج وولايتنا، فرخص لهم في أشياء من الفرائض الأربع ولم يرخص لأحد من المسلمين في ترك ولايتنا لا والله ما فيها رخصة»[5]. ويعتبر تولي غير «الأئمة» نوعاً من الإلحاد في الدين[6]. ويقرأ قوله تعالى: «سأل سائل بعذاب واقع للكافرين ليس له دافع» مع إضافة كلمة (بولاية علي) ثم يقول: هكذا والله نزل بها جبرئيل عَلَيْهِ السَّلَامُ على محمد ﷺ[7]. ويستنبط موضوع الولاية من آيات عديدة أخرى[8].

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب ما فرض الله ورسوله من الكون مع الأئمة، ح رقم 1 وكتاب الروضة، ح رقم349.
(2) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 2.
(3) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، رسالة الإمام الصادق، حديث رقم1.
(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب نادر في حالات الغيبة، ح رقم 5.
(5) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 399 وفسر أبو عبدالله الطاعة الواردة في قوله تعالى «ومن يطع الله والرسول. . .» بالطاعة في الولاية، وقال إن هذه الآية نزلت هكذا: «ومن يطع الله ورسوله (في ولاية علي وولاية الأئمة من بعده) فقد فاز فوزاً عظيماً». **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 8.
(6) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 533 وكتاب الحجة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 3.
(7) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 47.
(8) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 90 وح رقم 92.

وبعد أن يرفع الإمام الصادق - كما يقول الإمامية - قضية الإمامة إلى مستوى الواجب الديني؛ يقوم بتحويلها من قضية سياسية إلى قضية دينية عابرة للزمن[1]. ويقول: إن «ولايتنا ولاية الله التي لم يبعث نبياً قط إلا بها»[2]. و«ما من نبي جاء قط إلا بمعرفة حقنا وتفضيلنا على من سوانا»[3]. ويذهب إلى أن تسمية بعض الأنبياء بأولي العزم إنما بسبب إقرارهم بولاية أهل البيت[4]. ويتحدث عن أخذ الله ميثاق الملائكة بولاية علي وأهل بيته[5].

هل كان الصادق يمارس التقية؟

وقد غطى «الإمامية» نظريتهم التي نسبوها إلى الإمام الصادق بغلاف «التقية» حيث نقلوا عنه أنه أوصى الشيعة بممارسة «التقية» ودعاهم لكتمان عقائدهم، وزعموا أنه اعتبر «التقية» ركناً من أركان الدين. وأنه قال: «التقية من ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا تقية له»[6]. أو «اتقوا الله وصونوا دينكم بالورع وقووه بالتقية»[7]. أو «اتقوا على دينكم فاحجبوه بالتقية، فإنه لا إيمان لمن لا تقية له»[8]. وأنه قال لأبي عمر الأعجمي: «يا أبا عمر إن تسعة أعشار الدين في التقية ولا دين لمن لا تقية له»[9]. وقال: «إنما جعلت التقية ليحقن بها الدم»[10]. وأنه وضع يده على شفتيه وقال لأحد أصحابه: «يا سالم احفظ لسانك تسلم ولا تحمل الناس على رقابنا»[11].

وادعى «الإمامية» أن الصادق حذر الشيعة من نشر أحاديثه قائلاً: «من أذاع علينا

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أنه من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ح رقم 7.
(2) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية، ح رقم 3.
(3) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية، ح رقم 4 و6.
(4) وقرأ هذه الآية هكذا: «ولقد عهدنا إلى آدم من قبل كلمات في محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين والأئمة عليهم السلام من ذريتهم، فنسي» ثم قال: هكذا والله نزلت على محمد ﷺ. **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 22 و23.
(5) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5712 - 1 النوادر.
(6) الكليني، **الكافي**، كتاب الإيمان والكفر، باب التقية، ح رقم 12.
(7) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8529 - 3.
(8) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب التقية، ح رقم 5.
(9) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب التقية، ح رقم 2.
(10) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب التقية، ح رقم 16.
(11) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب الصمت وحفظ اللسان، ح رقم 3.

حديثنا فهو بمنزلة من جحدنا حقنا». و«المذيع حديثنا كالجاحد له»[1]. و«من أذاع علينا حديثنا سلبه الله الإيمان»[2]. و«من أذاع علينا شيئاً من أمرنا فهو كمن قتلنا عمداً ولم يقتلنا خطاء»[3]. وإن «مذيع السر شاك، وقائله عند غير أهله كافر»[4]. و«المذيع لما أراد الله ستره مارق من الدين»[5].

وزعموا أن الإمام الصادق كان لديه أسرار وأنه كان يطالب الشيعة بعدم إفشاء أسراره، ويقول: «لا تذكروا سرنا بخلاف علانيتنا ولا علانيتنا بخلاف سرنا، حسبكم أن تقولوا ما نقول وتصمتوا عما نصمت»[6]. ولذلك كتب إلى أصحابه محذراً: «لا يحل لكم أن تظهروهم على أصول دين الله فإنهم إن سمعوا منكم فيه شيئاً عادوكم عليه ورفعوه عليكم وجهدوا على هلاككم واستقبلوكم بما تكرهون ولم يكن لكم النصفة منهم في دول الفجار»[7].

وقالوا بأن الصادق انتقد بمرارة بعض الشيعة الذين لا يلتزمون بالتقية ويعلنون عن أفكارهم في المساجد، فقال: «حلقٌ في المسجد يشهرونا ويشهرون أنفسهم! أولئك ليسوا منا ولا نحن منهم، أنطلقُ فأواري وأسترُ فيهتكون ستري هتك الله ستورهم، يقولون: إمام، أما والله ما أنا بإمام إلا لمن أطاعني فأما من عصاني فلست له بإمام، لم يتعلقون باسمي؟!، ألا يكفّون اسمي من أفواههم فوالله لا يجمعني الله وإياهم في دار»[8].

ورووا بأن الصادق أمر الشيعة بعدم التحدث أمام الناس بما ينكرون فقال: «إنه ليس من احتمال أمرنا التصديق له والقبول فقط، من احتمال أمرنا ستره وصيانته من غير أهله... رحم الله عبداً اجترَّ مودة الناس إلى نفسه، حدثوهم بما يعرفون واستروا عنهم ما ينكرون، والله ما الناصب لنا حرباً بأشد علينا مؤونة من الناطق علينا بما نكره، فإذا عرفتم من عبد إذاعة فامشوا إليه وردوه عنها، فإن قبل منكم وإلا فتحملوا عليه بمن يثقل عليه ويسمع منه، فان الرجل منكم يطلب الحاجة فيلطف فيها حتى تقضى له، فالطفوا في

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب الإذاعة، ح رقم 2.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب الإذاعة، ح رقم 3.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب الإذاعة، ح رقم 9 و4.
(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب الإذاعة، ح رقم 10.
(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر، باب الإذاعة، ح رقم 11.**
(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 51.
(7) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، رسالة الإمام الصادق، حديث رقم 1.
(8) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 562.

حاجتي كما تلطفون في حوائجكم فإن هو قبل منكم وإلا فادفنوا كلامه تحت أقدامكم ولا تقولوا: إنه يقول ويقول، فإن ذلك يحمل علي وعليكم»[1].

وزعموا بأن الصادق كتب رسالة إلى أصحابه وأمرهم فيها: «بمجاملة أهل الباطل، ومخالطتهم ومنازعتهم بالتقية التي أمركم الله أن تأخذوا بها فيما بينكم وبينهم»[2].

التقية في الجرح والتعديل

وإمعاناً في التآمر على الإمام الصادق، قام الغلاة بالالتفاف على تبرؤ الإمام منهم ولعنه إياهم وتحذير أصحابه منهم، بالادعاء أن الإمام يمارس التقية في اللعن، والطلب من أصحابه عدم إحراجه أمام الناس وسؤاله عن بعض الأشخاص، واضطراره إلى أن يلعن بعض أصحابه «الصالحين» تقية، وأنه قال: «اتقوا الله أيتها العصابة وإن استطعتم أن لا يكون منكم محرج الإمام.. فإن محرج الإمام هو الذي يسعى بأهل الصلاح من أتباع الإمام، المسلِّمين لفضله، الصابرين على أداء حقه، العارفين لحرمته، واعلموا أنه من نزل بذلك المنزل عند الإمام فهو محرج الإمام، فإذا فعل ذلك عند الإمام أحرج الإمام إلى أن يلعن أهل الصلاح من أتباعه، المسلِّمين لفضله، الصابرين على أداء حقه العارفين بحرمته، فإذا لعنهم لإحراج أعداء الله صارت لعنته رحمة من الله عليهم وصارت اللعنة من الله ومن الملائكة ورسله على أولئك»[3].

وقد أورد الكشي في ترجمة زرارة بن أعين، أن الإمام الصادق قال لابنه عبدالله: «اقرأ مني على والدك السلام وقل له: إني أنا أعيبك دفاعاً مني عنك، فإن الناس والعدو يسارعون إلى كل من قربناه وحمدنا مكانه لإدخال الأذى في من نحبه ونقربه، ويرمونه لمحبتنا له وقربه ودنوه منا، ويرون إدخال الأذى عليه وقتله ويحمدون كل من عبناه نحن، فإنما أعيبك لأنك رجل اشتهرت بنا وبميلك إلينا، وأنت في ذلك مذموم عند الناس غير محمود الأثر بمودتك لنا ولميلك إلينا. فأحببت أن أعيبك ليحمدوا أمرك في الدين بعيبك ونقصك، ويكون بذلك منا دفع شرهم عنك، يقول الله عز وجل: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: 79]»[4].

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب الكتمان، ح رقم 5.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، رسالة الإمام الصادق، حديث رقم 1.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، رسالة الإمام الصادق، حديث رقم 1.

(4) الكشي، ترجمة زرارة بن أعين.

وقد مر بنا قيام أبي الخطاب بالالتفاف على لعن الإمام له، وبراءته منه، بتأويل كلامه، حيث قال: إن الإمام يريد رجلاً آخر في البصرة يسمى قتادة البصري ويكنى بأبي الخطاب، ولما أكد الإمام أنه يعنيه شخصياً قال أبو الخطاب: إن أبا عبدالله يريد بلعنه إيانا في الظاهر أضدادنا في الباطن، وتأول قول الله تعالى: «واما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت ان أعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً»[1].

التقية في الفتيا

وامتدت «التقية» لتشوه الفقه الجعفري، بما ادعته من تعمد الأئمة في التناقض في الفتيا عمداً بهدف «التقية». حيث ذكر الكليني في «الكافي» عدة روايات عن أبي عبدالله الصادق، يتعمد فيها الإفتاء المتعدد والمتغير في واقعة واحدة، وأنه قال لأحد أصحابه (أبي عمرو الكناني): «يا أبا عمرو أرأيتك لو حدثتك بحديث أو أفتيتك بفتيا ثم جئتني بعد ذلك فسألتني عنه فأخبرتك بخلاف ما كنت أخبرتك، أو أفتيتك بخلاف ذلك، بأيهما كنت تأخذ؟ قال: بأحدثهما وأدع الآخر، فقال: قد أصبت يا أبا عمر، وأبى الله إلا أن يعبد سراً، أما والله لئن فعلتم ذلك إنه لخير لي ولكم، وأبى الله عَزَّوَجَلَّ لنا ولكم في دينه إلا التقية»[2]. وأنه قال لشخص آخر: «أرأيتك لو حدثتك بحديث العام، ثم جئتني من قابل فحدثتك بخلافه، بأيهما كنت تأخذ؟ قال: كنت آخذ بالأخير، فقال له: رحمك الله»[3]. وقال لنصر الخثعمي: «من عرف أنّا لا نقول إلا حقّاً، فليكتفِ بما يعلم منا، فان سمع منا خلاف ما يعلم، فليعلم أن ذلك دفاع منا عنه»[4]. وقال لأبي جعفر الأحول: «لا يسع الناس حتى يسألوا، ويتفقهوا، ويعرفوا إمامهم، ويسعهم أن يأخذوا بما يقول وإن كان تقية»[5].

---

(1) الأشعري القمي، سعد بن عبدالله، **المقالات والفرق**، ص 55.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب التقية، ح رقم 7.

(3) الوافي، [33340] عن الكافي 1: 53/ 8 وهذا يشابه ما روي عن أبي جعفر الباقر أنه قال لأبي عبيدة: يا زياد! ما تقول لو أفتينا رجلاً ممن يتولانا بشيء من التقية؟ فقال له: أنت أعلم، جعلت فداك، قال: إن أخذ به فهو خير له وأعظم أجراً. وفي رواية أخرى: إن أخذ به أجر، وإن تركه. والله. أثِم. الوافي، [33335] عن الكافي 1: 52/ 4. وقد مرت معنا في الفصل السابق (عن الإمام الباقر) قصة انشقاق عمر بن رباح عن الباقر وتراجعه عن القول بإمامته، بسبب تناقض فتاوى الباقر بين عام وآخر دون مبرر أو داع للتقية. .

(4) الوافي، [33336] الكافي 1: 53/ 6.

(5) الوافي، [33346] عن الكافي 1: 31/ 4.

ويزعم الإمامية أنه دخل على الصادق رجل فسأله عن آية من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ فأخبره بها، ثم دخل عليه داخل فسأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبر به الأول، ثم دخل عليه آخر فسأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبر الأول والثاني[1].

ويدعي الإمامية أن منهج الإمام الصادق كان يقوم على الإفتاء بما يخالف علماء المسلمين من بقية المذاهب، ولكنه كان يفتي أحياناً حسب ما يوافقهم تقية، وكان ينصح شيعته سراً بمخالفة تلك الفتاوى، ويروون عن عمر بن حنظلة، أنه سأل الصادق «عن رجلين من أصحابنا، بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما - إلى أن قال: - فان كان كل واحد اختار رجلاً من أصحابنا، فرضيا أن يكونا الناظرين في حقهما، واختلف فيهما حكماً، وكلاهما اختلفا في حديثكم؟ فقال (الصادق): الحكم ما حكم به أعدلهما، وأفقههما، وأصدقهما في الحديث، وأورعهما، ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر، قال: فقلت: فانهما عدلان مرضيان عند أصحابنا، لا يفضل واحد منهما على صاحبه، قال: فقال: ينظر إلى ما كان من روايتهما عنا في ذلك الذي حكما به، المجمع عليه عند أصحابك، فيؤخذ به من حكمنا ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك فان المجمع عليه لا ريب فيه - إلى أن قال: - فان كان الخبران عنكم مشهورين، قد رواهما الثقاة عنكم؟ قال: ينظر، فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وخالف العامة فيؤخذ به، ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة ووافق العامة، قلت: جعلت فداك، إن رأيت إن كان الفقيهان عرفا حكمه من الكتاب والسنة، ووجدنا أحد الخبرين موافقاً للعامة، والآخر مخالفاً لهم، بأي الخبرين يؤخذ؟ فقال: ما خالف العامة ففيه الرشاد، فقلت: جعلت فداك، فإن وافقهما الخبران جميعاً؟ قال: ينظر إلى ما هم إليه أميل حكامهم وقضاتهم، فيترك ويؤخذ بالآخر، قلت: فإن وافق حكامهم الخبرين جميعاً؟ قال: إذا كان ذلك فارجئه حتى تلقى إمامك، فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات»[2].

وكحل لهذه المعضلة يروون أن الصادق قال لزرارة: «ما سمعته مني يشبه قول الناس: فيه التقية، وما سمعت مني لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه»[3].

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب التفويض إلى رسول الله والأئمة أمر الدين، ح رقم 2.

(2) الوافي، [33334] 1 عن الكافي، ج1 حديث 54/ 10.

(3) الوافي، [33379] 46.

الفصل السادس

أثر الفكر الإمامي في الفقه الشيعي

المبحث الأول

أصول الفقه الإمامي

وبناء على نظرية «الإمامة الإلهية» و«حجية الأئمة» وعلمهم الغيبي وكونهم «مصدراً من مصادر التشريع» ووجوب القطع بصوابية آرائهم، والتسليم لهم وعدم مناقشتهم، وعدم جواز تقليد غيرهم من العلماء أو تلقي الأحاديث النبوية من غير طريقهم.. ولد «الفقه الإمامي» الذي يقوم على ادعاء امتلاك الأئمة للقرآن الكامل، واحتكار القدرة على تفسيره، وعلم الأئمة بالغيب، وتحدث الملائكة معهم، وتفويض الله لهم أمر الدين وجواز الفتوى خلافاً للشريعة الاسلامية بسبب التقية، وخلافاً للعامة من المسلمين.

1 - رفض القياس والرأي والاجتهاد

وكان «الفقه الإمامي» المنسوب إلى الإمام جعفر الصادق، يرفض مذهب أهل الرأي الذين كانوا يقولون بالقياس والاجتهاد[1]. ويذهب إلى وجود النصوص الشرعية في كل

---

(1) كان الإمام أبو حنيفة النعمان يقود مدرسة الرأي والقياس والاجتهاد، ويرفض كثيراً من الأحاديث، بينما كان بعض أئمة أهل الحديث كالإمام مالك، يذهب إلى استعمال الرأي، بعد قول الصحابة والتابعين، وكان الإمام الشافعي يؤمن بالقياس، ويعتبره مصدراً من مصادر التشريع في غياب النصوص من الكتاب والسنة، وقد عرَّف الاجتهاد في كتابه المعروف «الرسالة» بالقياس، أي الأخذ بنظر الاعتبار الحالات المشابهة وإصدار الحكم في القضية الجديدة بموجب هذا القياس. وقال: «في القياس؟ أهو الاجتهاد أم هما مفترقان قلت: هما اسمان بمعنى واحد». على العكس من الإمام أحمد بن حنبل (إمام أهل السنة) الذي كان يرفض القياس أشد الرفض ويعتبره بدعة مخالفة للسنة، ويصر على التمسك بالحديث كما هو. فقال في رسالته في «أصول السنة»: «أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب الرسول ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع... والسنة عندنا آثار =

شيء. بناء على فكرة: تبيان كل شيء في الكتاب والسنة، وعدم وجود منطقة فراغ تحتاج إلى الرأي والاجتهاد، وينسب الإمامية إلى الصادق قوله: «إن الله تبارك وتعالى أنزل في القرآن تبيان كل شيء حتى والله ما ترك الله شيئاً يحتاج إليه العباد، حتى لا يستطيع عبد يقول: لو كان هذا انزل في القرآن؟ إلا وقد أنزله الله فيه»[1]. ويزعمون أنه قال: «ما من شيء إلا وفيه كتاب أو سنة»[2]. و«ما من أمر يختلف فيه اثنان إلا وله أصل في كتاب الله عزوجل ولكن لا تبلغه عقول الرجال»[3]. ويقولون إنه كتب رسالة طويلة إلى أصحابه، أكد فيها على أن الله قد أنزل القرآن، وجعل فيه تبيان كل شيء[4]. وأنه روى عن جده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، أنه قال: «أيها الناس إن الله تبارك وتعالى أرسل إليكم الرسول ﷺ وأنزل إليه الكتاب بالحق... إن فيه علم ما مضى، وعلم ما يأتي إلى يوم القيامة، وحكم ما بينكم وبيان ما أصبحتم فيه تختلفون، فلو سألتموني عنه لعلمتكم»[5].

وبناء على تبيان الكتاب والسنة لكل شيء، فقد اتخذ إمام الإمامية موقفاً سلبياً من استعمال القياس من أجل استنباط أحكام جديدة في الحوادث الواقعة، ورووا عن الصادق أنه قال: «إن أصحاب المقائيس طلبوا العلم بالمقائيس فلم تزدهم المقائيس من الحق إلا بعداً، وإن دين الله لا يصاب بالمقائيس»[6]. وأنه قال لتلميذه أبان: «إن السنة لا تقاس، ألا ترى أن المرأة تقضي صومها، ولا تقضي صلاتها، يا أبان ان السنة إذا قيست محق الدين»[7]. وأنه روى عن أبيه عن جده الإمام علي أنه قال: «من نصب نفسه للقياس لم

= رسول الله ﷺ وليس في السنة قياس، ولا تضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول والأهواء. إنما هو الاتباع وترك الهوى»..

ويقول أهل الرأي إن أحكام القرآن محدودة، والأحاديث لا تغطي جميع الحوادث الواقعة، فضلاً عن أن الكثير منها غير ثابت قطعاً، فإما أن نقول بأن الشريعة قد بينت أحكاماً محددة، وتركت البقية للعقل الإنساني لكي ينتج فيها أحكاماً مدنية عرفية، وإما أن نقول بأن الشريعة تغطي كل أمور الحياة، القديمة والجديدة، وهنا نحتاج إلى القياس ومطابقة الحوادث الواقعة مع أقرب المسائل القديمة إليها.

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب العقل**، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة، ح رقم 1.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب العقل**، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة، ح رقم 4.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب العقل**، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة، ح رقم 6.
(4) الوافي، ح رقم [33152] والكافي 8: 5. **الكليني**، **الكافي**، **كتاب العقل**، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة، ح رقم 0 1 الوافي، ح رقم [33153] 3.
(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب العقل**، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة، ح رقم 7.
(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب العقل**، كتاب فضل العلم، باب البدع والرأي والمقائيس، ح رقم 7.
(7) الوافي، ح رقم [33160] 10.

يزل دهره في التباس، ومن دان الله بالرأي لم يزل دهره في ارتماس»[1]. وأنه قال: «إن علياً عليه السلام أبى أن يدخل في دين الله الرأي، وأن يقول في شيء من دين الله بالرأي والمقاييس» وأنه قال: «لو علم (فقيه أهل العراق عبدالله) ابن شبرمة من أين هلك الناس ما دان بالمقاييس، ولا عمل بها»[2]. أو «من عمل بالمقائيس فقد هلك وأهلك»[3].

ونقل الإمامية عن جعفر الصادق أنه استدل على عدم جواز استعمال الرأي والقياس بحرمته في أيام الرسول، قائلاً: «كما أنه لم يكن لأحد من الناس مع محمد ﷺ أن يأخذ بهواه، ولا رأيه، ولا مقاييسه خلافاً لأمر محمد ﷺ، كذلك لم يكن لأحد بعد محمد ﷺ أن يأخذ بهواه، ولا رأيه، ولا مقاييسه»، وأنه أوصى شيعته باتباع آثار رسول الله ﷺ وسنته، والأخذ بها، وحذرهم من اتباع الأهواء والأخذ بالرأي. «فان أضل الناس عند الله من اتبع هواه ورأيه بغير هدى من الله»[4].

ويقول أبو بصير أنه سأل الصادق قائلاً: ترد علينا أشياء ليس نعرفها في كتاب الله ولا سنة فننظر فيها؟ فقال: «لا، أما إنك إن أصبت لم تؤجر، وإن أخطأت كذبت على الله عزوجل»[5].

ويقول أبو جعفر الأحول أنه ناظر أحد الشراة (الخوارج) فغلبه، فقال الصادق: «والله لقد سررتني، والله ما قلت من الحق حرفاً، قال: وَلِمَ؟ قال: لأنك تكلمت على القياس، والقياس ليس من ديني»[6].

ويقول رجل آخر أنه سأل الصادق عن مسألة فأجابه فيها، فقال الرجل: أرأيت إن كان كذا وكذا ما يكون القول فيها؟ فقال له الصادق: «مه.. ما أجبتك فيه من شيء فهو عن رسول الله ﷺ لسنا من: «أرأيت في شيء»[7].

---

(1) الوافي، ح رقم [33161] 11.
(2) الوافي، ح رقم [33183] 33.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب العقل**، كتاب فضل العلم، باب النهي عن القول بغير علم، ح رقم 9.
(4) الوافي، ح رقم [33152] والكافي 8: 5. - عن أبي عبدالله، والكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، رسالة الإمام الصادق، حديث رقم 1.
(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب العقل**، كتاب فضل العلم، باب البدع والرأي والمقائيس، ح رقم 11.
(6) رجال الكشي 2: 188/ . 331.
(7) الكليني، **الكافي**، **كتاب العقل**، كتاب فضل العلم، باب البدع والرأي والمقائيس، ح رقم 21.
ويقول محمد بن حكيم، أحد أصحاب الإمام موسى الكاظم، أنه حاول أن يسترخص في القياس، فقال له: جعلت فداك فقهنا في الدين وأغنانا الله بكم عن الناس حتى أن الجماعة منا لتكون في =

وروى الإمامية عن الصادق عن رسول الله ﷺ أنه قال: قال الله جل جلاله: «ما آمن بي من فسر برأيه كلامي، وما عرفني من شبهني بخلقي، وما على ديني من استعمل القياس في ديني»[1]. وأنه نقل عن جده أمير المؤمنين أنه قال: «لا تقيسوا الدين، فإن أمر الله لا يقاس، وسيأتي قوم يقيسون، وهم أعداء الدين»[2].

ويحاول الفقه «الإمامي» حل مشكلة محدودية الأحكام الواردة في القرآن والسنة، بادعاء وجود «العلم الإلهي المستمر» لدى الأئمة من أهل البيت الذين يشكلون «مصدراً مستمراً من مصادر التشريع» إلى جانب القرآن والسنة. وينسب الإمامية أحاديث إلى جعفر الصادق بأنه كان يدعي معرفة ذلك العلم، ويقولون أنه سأل أبا حنيفة ذات مرة قائلاً: «أنت فقيه العراق؟ قال: نعم، قال: فبِمَ تفتيهم؟ قال: بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، قال: يا أبا حنيفة! تعرف كتاب الله حق معرفته؟ وتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال: نعم، قال: يا أبا حنيفة! لقد ادعيت علماً، ويلك **ما جعل الله ذلك إلا عند أهل الكتاب الذين أنزل عليهم، ويلك ولا هو إلا عند الخاص من ذرية نبينا محمد** ﷺ، وما ورثك الله من كتابه حرفاً»[3]. ثم حذره قائلاً: «اتق الله، ولا تقس (في) الدين برأيك، فإن أول من قاس إبليس – وسأله -: ويحك أيهما أعظم؟ قتل النفس، أو الزنا؟ قال: قتل النفس، قال: فان الله عزوجل قد قبل في قتل النفس شاهدين، ولم يقبل في الزنا إلا أربعة، ثم أيهما أعظم؟ الصلاة؟ أم الصوم؟ قال: الصلاة، قال: فما بال الحائض تقضي الصيام، ولا تقضي الصلاة؟ فكيف يقوم لك القياس؟ فاتق الله، ولا تقس[4].

وفي رواية أخرى أن الصادق قال لأبي حنيفة: «يا نعمان! إياك والقياس فان أبي حدثني عن آبائه: أن رسول الله ﷺ قال: من قاس شيئاً من الدين برأيه قرنه الله مع إبليس في النار، فان أول من قاس إبليس، حين قال: خلقتني من نار، وخلقته من طين، فدع

= المجلس ما يسأل رجل صاحبه تحضره المسألة ويحضره جوابها فيما من الله علينا بكم فربما ورد علينا الشيء لم يأتنا فيه عنك ولا عن آبائك شيء فنظرنا إلى أحسن ما يحضرنا وأوفق الأشياء لما جاءنا عنكم فنأخذ به؟ فقال: «هيهات هيهات، في ذلك والله هلك من هلك يا ابن حكيم». وقال الكاظم ليونس بن عبد الرحمن: «من نظر برأيه هلك». الكليني، **الكافي**، **كتاب العقل**، كتاب فضل العلم، باب البدع والرأي والمقائيس، ح رقم 9 و10.

(1) أمالي الصدوق: 15/ 3، والتوحيد: 68/ 23، وعيون أخبار الرضا 1: 116/ 4.

(2) الوافي [33186] عن المحاسن: 215/ 98.

(3) الوافي، ح رقم [33177] 27.

(4) الوافي، ح رقم [33175] 25.

الرأي والقياس، وما قال قوم ليس له في دين الله برهان، فان دين الله لم يوضع بالآراء والمقاييس»[1].

ويروي الإمامية أن جعفر الصادق كتب رسالة إلى أصحاب الرأي والقياس، جاء فيها: «أما بعد، فإن من دعا غيره إلى دينه بالارتياء والمقاييس لم ينصف ولم يصب حظه... وفي ذلك تحير الجاهلون، وشك المرتابون، وظن الظانون، ولو كان ذلك عند الله جائزاً لم يبعث الله الرسل بما فيه الفصل، ولم ينه عن الهزل، ولم يعب الجهل، ولكن الناس لما سفهوا الحق، وغمطوا النعمة، واستغنوا بجهلهم وتدابيرهم عن علم الله، واكتفوا بذلك عن رسله **والقوّام بأمره**، وقالوا: لا شيء إلا ما أدركته عقولنا، وعرفته ألبابنا، فولاهم الله ما تولوا، وأهملهم وخذلهم حتى صاروا عبدة أنفسهم من حيث لا يعلمون، ولو كان الله رضي منهم اجتهادهم وارتياءهم فيما ادعوا من ذلك لم يبعث إليهم فاصلاً لما بينهم، ولا زاجراً عن وصفهم، وإنما استدللنا أن رضا الله غير ذلك، ببعثه الرسل بالأمور القيمة الصحيحة، والتحذير من الأمور المشكلة المفسدة، ثم جعلهم أبوابه وصراطه والأدلاء عليه بأمور محجوبة عن الرأي والقياس، فمن طلب ما عند الله بقياس ورأي لم يزدد من الله إلا بعداً، ولم يبعث رسولاً قط - وإن طال عمره - قابلاً من الناس خلاف ما جاء به، حتى يكون متبوعاً مرة وتابعاً أخرى، ولم يرَ أيضاً فيما جاء به استعمل رأياً ولا مقياساً، حتى يكون ذلك واضحاً عنده كالوحي من الله، وفي ذلك دليل لكل ذي لب وحجى، إن أصحاب الرأي والقياس مخطئون مدحضون»[2].

وبما أن استعمال القياس أو الاجتهاد في الفقه، كان يشكل تحديا كبيراً لنظرية الإمامة الإلهية، واستغناءً عن الأئمة، فقد روى الإمامية عن الصادق أنه قال: «يظن هؤلاء الذين يدعون أنهم فقهاء علماء أنهم قد أثبتوا جميع الفقه والدين مما تحتاج إليه الأمة، وليس كل علم رسول الله ﷺ علموه، ولا صار إليهم من رسول الله ﷺ ولا عرفوه، وذلك أن الشيء من الحلال والحرام والأحكام يرد عليهم، فيُسألون عنه، ولا يكون عندهم فيه أثر عن رسول الله ﷺ، ويستحيون أن ينسبهم الناس إلى الجهل، ويكرهون أن يسألوا فلا يجيبوا، فيطلب الناس العلم من معدنه، فلذلك استعملوا الرأي والقياس في دين الله، وتركوا الآثار، ودانوا بالبدع، وقد قال رسول الله ﷺ: كل بدعة ضلالة، فلو أنهم إذا سئلوا عن شيء من دين الله، فلم يكن عندهم فيه أثر عن رسول الله، ردوه إلى الله وإلى

(1) الوافي، ح رقم [33176] 26.
(2) الوافي، [33182] عن المحاسن: 209/ 76.

الرسول **وإلى أولي الأمر منهم، لعلمه الذين يستنبطونه منهم من آل محمد** ﷺ»[1]. وقال: «**إن الله فرض طاعة الأئمة، الذين أنزل الله كتابه عليهم**، على عباده، **وأمر الأمة برد ما اشتبه عليهم من الأحكام إليهم**. . . وإن الله لم يكلف الناس اجتهاداً، لأنه قد نصب لهم أدلة، وأقام لهم أعلاماً، وأثبت عليهم الحجة، فمحال أن يضطرهم إلى ما لا يطيقون بعد إرساله إليهم الرسل بتفصيل الحلال والحرام، ولم يتركهم سدى، مهما عجزوا عنه ردوه إلى الرسول **والأئمة** صلوات الله عليهم»[2].

ونسب الإمامية إلى الصادق قوله: «لعن الله أصحاب القياس، فإنهم غيروا كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، واتهموا الصادقين في دين الله»[3].

---

(1) تفسير العياشي 2: 331/ 46.

(2) الوافي، ح رقم [33188] 38 - علي بن الحسين المرتضى في رسالة (المحكم والمتشابه) نقلاً من (تفسير) النعماني، ولذلك ذهب الأخباريون من الشيعة (وهم سلف الإمامية) إلى عدم جواز العمل بظواهر القرآن إلا إذا كانت مدعمة بتفسير أهل البيت، وفسروا احتجاج الأئمة بظواهر القرآن بأنه للجدل، وقالوا: «أما ما روي في بعض الأخبار من قولهم عليهم السلام: أما سمعت قوله تعالى؟ ونحو ذلك، فوجهه: أن من سمع آية، ظاهرها دال على حكم نظري، لم يجزْ له الجزم بخلافها، لاحتمال إرادة ظاهرها، فالإنكار هناك لأجل هذا، وإن كان لا يجوز الجزم بإرادة الظاهر أيضاً، لاحتمال النسخ والتخصيص والتأويل وغير ذلك، بل إن كانت موافقة للاحتياط فذاك، وإلا تعين الاحتياط لاشتباه الحكم. على أن ما يتخيل معارضته هنا ظاهر ظني الدلالة، لا يعارض النص المتواتر القطعي الدلالة مع احتمال الجميع، للتقية وإرادة إلزام المخاطب بما يعتقد حجيته، وأما الآية التي ورد تفسيرها عنهم عليهم السلام، أو استدلالهم بها، أو وافقت الأحاديث الثابتة، فلا إشكال في العمل بها». تعليقاً على حديث «من أتم في السفر، فإن كانت قرئت عليه آية التقصير، وفسرت له أعاد». الوافي، [33613] 82 الحديث 4 من الباب 17 من أبواب صلاة المسافر.

(3) أمالي: المفيد 52/ 13. وسار بقية الأئمة على خطى الباقر والصادق في رفض الاجتهاد، والدعوة للتقليد، كما في رواية عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: قلت للرضا: جعلت فداك، إن بعض أصحابنا يقولون: نسمع الأمر يحكى عنك وعن آبائك، فنقيس عليه، ونعمل به، فقال: سبحان الله! لا والله ما هذا من دين جعفر، هؤلاء قوم لا حاجة بهم إلينا، قد خرجوا من طاعتنا، وصاروا في موضعنا، فأين التقليد الذي كانوا يقلدون جعفراً وأبا جعفر؟ قال جعفر: لا تحملوا على القياس، فليس من شيء يعدله القياس، إلا والقياس يكسره. - الوافي، [33191] قرب الاسناد: 157.
ولكن الإمامية وقعوا بما رفضوه من قبل، بعد «غيبة الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري» وانقطاع اتصالهم «بمصادر العلم الإلهي القطعية»، حيث فتحوا باب الاجتهاد في القرن الخامس الهجري وساروا على خطى أهل الرأي فيما لا يوجد فيه نص من كتاب أو سنة، أو حديث من أئمة أهل البيت. .

2 - لا سنة إلا عن طريق أهل البيت

إن الإمامية يأخذون بالسنة النبوية إلى جانب القرآن، ولكنهم يشككون في الأحاديث الواردة عن النبي الأكرم ﷺ ولا يعترفون إلا بالأحاديث الواردة عن «الأئمة» لأنهم - حسب رأيهم - أعلم الناس بالأحاديث النبوية الصحيحة، التي ورثوها أباً عن جد عن رسول الله ﷺ والتي تختلف عما في أيدي الناس. وينقلون عن الإمام الصادق أنه كان يتهم أهل الحديث بنقل الأحاديث المناقضة للقرآن الكريم، ويحذر من التصديق «بالأحاديث الكاذبة على الله التي يكذبها القرآن ويتبرأ منها ومن حملتها ورواتها»[1]. ويروون عن الصادق أنه كان يقول: «إن عندنا ما لا نحتاج معه إلى الناس، وإن الناس ليحتاجون إلينا، وإن عندنا كتابا إملاء رسول الله ﷺ وخط علي عليه السلام، صحيفة فيها كل حلال وحرام»[2]. و«إن عندنا الجامعة.. صحيفة طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله ﷺ وإملائه من فلق فيه وخط علي بيمينه، فيها كل حلال وحرام وكل شيء يحتاج الناس إليه حتى الأرش في الخدش». و«إن عندنا الجفر... وعاء من أدم فيه علم النبيين والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل»[3]. وفي حديث آخر وصف الجفر بأنه «جلد ثور مملوء علماً»[4].

وقد روى الإمامية عن الصادق عن جده الإمام علي أنه قال: «إنما أتاكم الحديث من أربعة، ليس لهم خامس: رجل منافق يظهر الإيمان، متصنع بالإسلام، لا يتأثّم، ولا يتحرج أن يكذب على رسول الله ﷺ ... ورجل سمع من رسول الله ﷺ شيئاً، لم يحمله على وجهه، ووهم فيه، ولم يتعمد كذباً، فهو في يده، يقول به، ويعمل به، ويرويه، فيقول: أنا سمعته من رسول الله ﷺ، فلو علم المسلمون أنه وهم لرفضوه، ولو علم هو أنه وهم لرفضه، ورجل ثالث سمع من رسول الله ﷺ شيئاً أمر به ثم نهى عنه، وهو لا يعلم: أو نهى عنه، ثم أمر به، وهو لا يعلم، فحفظ منسوخه، ولم يحفظ الناسخ، فلو علم أنه منسوخ لرفضه، ولو علم الناس إذ سمعوه منه أنه منسوخ لرفضوه، وآخر رابع لم

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 8240 - 1.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة، ح رقم 6.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة، ح رقم 1 و5.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة، ح رقم 5.

يكذب على رسول الله ﷺ، مبغض للكذب خوفاً من الله، وتعظيماً لرسول الله ﷺ، لم ينسه، بل حفظ ما سمع على وجهه، فجاء به كما سمعه، لم يزد فيه، ولم ينقص منه، وعلم الناسخ من المنسوخ، فعمل بالناسخ، ورفض المنسوخ، فان أمر النبي ﷺ مثل القرآن، منه ناسخ ومنسوخ، وخاص وعام، ومحكم ومتشابه. وقد كان يكون من رسول الله ﷺ الكلام له وجهان، وكلام عام، وكلام خاص مثل القرآن.. فما نزلت على رسول الله ﷺ آية من القرآن إلا أقرأنيها وأملاها عليّ، فكتبتها بخطي، وعلمني تأويلها وتفسيرها، وناسخها ومنسوخها، ومحكمها ومتشابهها، وخاصها وعامها، ودعا الله لي أن يعطيني فهما وحفظاً، فما نسيت آية من كتاب الله، ولا علماً أملاه عليّ وكتبته»[1].

ونتيجة لإيمانهم بعصمة «الأئمة» وبناء على امتلاك هؤلاء لتلك الكتب السرية، فقد كان الإمامية يقبلون أية رواية ينسبها «الإمام» إلى رسول الله ﷺ من دون حاجة لذكر السند، حتى لو كانت بينه وبين الرسول مائة عام[2].

3 - «الأئمة» مصدر من مصادر التشريع

وربما كان الإمامية محقين في رفض الأحاديث الضعيفة. ولم تكن توجد مشكلة كبيرة في التشكيك في صحة كثير من الأحاديث المتداولة والمنسوبة للنبي ﷺ، فقد رفض الإمام أبو حنيفة كثيراً منها، كما اختار الإمام مالك بن أنس عشرة آلاف حديث من بين مائة ألف، ولم يزل ينظر فيها كل عام ويحذف منها الكثير حتى استقر بعد عشر سنوات على حوالي خمسمائة حديث فقط، واختار البخاري ومسلم بضعة آلاف حديث من بين ستمائة ألف أو سبعمائة ألف حديث. بيد أن «الإمامية» كانوا يذهبون إلى أكثر من ذلك، حيث كانوا يحصرون عملية رواية الحديث بأئمة أهل البيت (الباقر والصادق مثلاً) ويرفضون أية رواية تأتي من غير طريقهم، ولذلك قاموا بتفسير الأحاديث النبوية العامة التي تمجد العلماء وتثني عليهم، كالحديث الشهير الذي يقول فيه رسول الله ﷺ: «اللهم ارحم خلفائي ... الذين يأتون من بعدي، يروون حديثي وسنتي» بأن المقصود بالخلفاء

(1) الوافي، ح رقم [44614].

(2) روى الكشي عن سالم بن أبي حفصة (البتري) أنه دخل على أبي عبدالله فقال له: عند الله نحتسب مصابنا برجل كان إذا حدث قال: قال رسول الله ﷺ (ويقصد الإمام الباقر) فقال أبو عبدالله رداً عليه: «قال الله تعالى: ما من شيء إلا وقد وكلت به غيري إلا الصدقة فإني أتلقفها بيدي تلقفاً، حتى أن الرجل والمرأة ليتصدق بتمرة أو بشق تمرة فأربيها له كما يربي الرجل فلوه أو فصيله فيلقاه يوم القيامة وهي مثل أحد أو أعظم من أحد». الكشي، ترجمة الحسن بن صالح بن حي.

هنا هم «الأئمة من أهل البيت» فقط. ونقلوا عن جعفر الصادق أنه قال: «قال رسول الله ﷺ: إن عند كل بدعة تكون من بعدي يُكاد بها الإيمان، ولياً من أهل بيتي موكلاً به يذب عنه، ينطق بإلهام من الله ويعلن الحق وينوره، ويرد كيد الكائدين، يعبر عن الضعفاء فاعتبروا يا أولي الأبصار وتوكلوا على الله»[1]. وادعى يونس بن ظبيان (وهو أحد الغلاة الخطابية) أن الصادق قال له: «إن أردت العلم الصحيح فعندنا أهل البيت، فنحن أهل الذكر الذين قال الله: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]»[2].

وزعم الإمامية أن الصادق كتب رسالة إلى الشيعة جاء فيها: «إن الله قد جعل للقرآن وتعلم القرآن أهلاً، وهم أهل الذكر الذين أمر الله الأمة بسؤالهم، وأوصاهم «باتباع آثار رسول الله ﷺ وسنته، وآثار الأئمة الهداة من أهل بيت رسول الله ﷺ من بعده وسنتهم، فانه من أخذ بذلك فقد اهتدى، ومن ترك ذلك ورغب عنه ضل، لأنهم هم الذين أمر الله بطاعتهم وولايتهم»[3]. وقالوا إنه كان يتساءل: «عجباً للناس إنهم اخذوا علمهم كله عن رسول الله ﷺ فعملوا به واهتدوا ويرون أن أهل بيته لم يأخذوا علمه، ونحن أهل بيته وذريته في منازلنا نزل الوحي، ومن عندنا خرج العلم إليهم، أفيرون أنهم علموا واهتدوا وجهلنا نحن وضللنا، إن هذا لمحال»[4].

وروى الإمامية عن الصادق أنه قسَّم الناس إلى ثلاثة أصناف: عالم، ومتعلم، وغثاء، وقال: «نحن العلماء، وشيعتنا المتعلمون، وسائر الناس غثاء»[5]. وأنه قال: «أنا من

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب العقل**، كتاب فضل العلم، باب البدع والرأي والمقائيس، ح رقم 5.

(2) الوافي، ح رقم [33232] عن كفاية الأثر: 259. ويذكر الصدوق في (**الأمالي**) و(**عيون الأخبار**) أن الإمام علي بن موسى الرضا قال للعلماء في مجلس المأمون: أخبروني عن هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: 32] فقالت العلماء: أراد الله بذلك: الأمة كلها، فقال الرضا: بل أراد الله: العترة الطاهرة، ثم قال: ونحن أهل الذكر الذين قال الله عز وجل: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43] فقالت العلماء: إنما عنى بذلك: اليهود والنصارى، فقال الرضا: سبحان الله! ويجوز ذلك؟ إذن يدعونا إلى دينهم، ويقولون: إنه أفضل من دين الإسلام، فقال المأمون: فهل عندك في ذلك شرح بخلاف ما قالوا يا أبا الحسن؟ قال: نعم، الذكر: رسول الله ﷺ، ونحن أهله، وذلك بيّن في كتاب الله حيث يقول في سورة الطلاق: «فاتقوا الله يا أولي الألباب الذين آمنوا قد أنزل الله إليكم ذكراً * رسولاً يتلو عليكم آيات الله مبينات» فالذكر: رسول الله، ونحن أهله». الوافي، ح رقم [33233] عن أمالي الصدوق: 421/ 1 و428، وعيون أخبار الرضا عليه السلام 2: 228/ 1 و239.

(3) الوافي، ح رقم [33152] عن الكافي 8: 5.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن مستقى العلم من بيت آل محمد، ح رقم 1.

(5) الوافي، ح رقم [33094].

الذين قال الله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾ [الأنعام: 90] فسل عما شئت»[1].

4 - التفويض في التشريع

وقال بعض «الإمامية»: بأن الله تعالى قد فوَّض للأئمة التشريع، وزعموا أن الدين أو الحكم الشرعي هو ما يقوله الأئمة، وليس ما روي عن النبي الأكرم أو جاء في القرآن الكريم فقط. وهو ما أتاح لهم نقل ما يشاءون من الفتاوى عن الأئمة، والتأسيس لفقه جديد[2].

وقد فتحت هذه الدعوى (التفويض في التشريع) الباب واسعاً أمام اختلاق ونسبة فتاوى وأحاديث متناقضة أو غامضة أو قابلة للتأويل والتفسير، إلى الأئمة من أهل البيت[3]. ويبدو من خلال بعض الروايات المنسوبة إلى الإمام الصادق، أن فكرة «التفويض» استخدمت لتأسيس مذهب متميز عما توارثه عامة المسلمين من أحاديث نبوية وأحكام شرعية، بغض النظر عن صحة تلك الأحاديث والأحكام أو عدم صحتها.

5 - منهج مخالفة العامة

وبناء على دعوى «التفويض في أمر الدين» قام بعض الإمامية، أو الغلاة منهم باتخاذ منهج جديد هو المخالفة للآخرين، حيث نسبوا للإمام الصادق أنه قال: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فردوه، فان لم تجدوهما في كتاب الله فاعرضوهما على أخبار العامة، فما وافق أخبارهم فذروه، وما خالف أخبارهم فخذوه»[4]. وفي رواية أخرى: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فخذوا بما خالف القوم»[5].

---

(1) الوافي، ح رقم [33240] تفسير العياشي 1: 368/ 55.

(2) حيث نسبوا للإمام الصادق أنه قال: «فما فوض الله إلى رسوله ﷺ فقد فوضه إلينا» وقال: «لا والله ما فوض الله إلى أحد من خلقه إلا إلى رسول الله ﷺ وإلى الأئمة، قال عز وجل: إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أريك الله. وهي جارية في الأوصياء عليهم السلام». وأنه خاطب الشيعة قائلاً: «إن نبي الله فوض إلى علي وائتمنه، فسلمتم وجحد الناس فوالله لنحبكم أن تقولوا إذا قلنا وأن تصمتوا إذا صمتنا ونحن فيما بينكم وبين الله عز وجل، ما جعل الله لأحد خيراً في خلاف أمرنا». الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب التفويض إلى رسول الله والأئمة أمر الدين، ح رقم 1 و8 و9.

(3) الوافي، [33355] عن عيون أخبار الرضا 1: 290/ 39.

(4) الوافي، [33362] 29.

(5) الوافي، [33363] 30.

وبرر الإمامية ذلك المنهج (الأخذ بخلاف ما تقول العامة) برواية حديث عن الصادق يقول فيه: «إن علياً عليه السلام لم يكن يدين الله بدين، إلا خالفت عليه الأمة إلى غيره، إرادة لإبطال أمره، وكانوا يسألون أمير المؤمنين عليه السلام عن الشيء الذي لا يعلمونه، فإذا أفتاهم جعلوا له ضداً من عندهم، ليلبسوا على الناس»[1]. وزعموا أن الصادق خاطب شيعته قائلاً: «ما أنتم - والله - على شيء مما هم فيه، ولا هم على شيء مما أنتم فيه، فخالفوهم فما هم من الحنيفية على شيء»[2]. وأنه قال: «والله ما جعل الله لأحد خيرة في اتباع غيرنا، وأن من وافقنا خالف عدونا، ومن وافق عدونا في قول أو عمل فليس منّا، ولا نحن منهم»[3]. أو أنه قال «كذب من زعم أنه من شيعتنا، وهو متمسك بعروة غيرنا»[4]. وكذلك: «شيعتنا المسلّمون لأمرنا، الآخذون بقولنا، المخالفون لأعدائنا، فمن لم يكن كذلك فليس منا»[5].

وكان بعض الإمامية يتبع منهج المخالفة، بدلاً من التأكد من رواة الحديث عند عامة المسلمين ودراسة أسنادهم بصورة موضوعية محايدة، فإن كانوا كذابين أو مشبوهين تترك رواياتهم، وإن كانوا صادقين يؤخذ بها.

كما كان بعض الإمامية يتبع منهج المخالفة حتى بالنسبة للأحاديث التي يرويها الشيعة عن الأئمة أنفسهم، بغض النظر عن صحتها. يقول الحسن بن الجهم: «قلت للعبد الصالح: هل يسعنا فيما ورد علينا منكم إلا التسليم لكم؟ فقال: لا والله لا يسعكم إلا التسليم لنا، فقلت: فيروى عن أبي عبدالله شيء، ويروى عنه خلافه، فبأيهما نأخذ؟ فقال: خذ بما خالف القوم، وما وافق القوم فاجتنبه»[6].

وعن سماعة بن مهران، عن أبي عبدالله، قلت: يرد علينا حديثان: واحد يأمرنا بالأخذ به، والآخر ينهانا عنه، قال: لا تعمل بواحد منهما حتى تلقى صاحبك فتسأله، قلت: لابد أن نعمل (بواحد منهما) قال: «خذ بما فيه خلاف العامة»[7].

---

(1) الوافي، [33357] عن علل الشرائع: 531/ 1.
(2) الوافي، [33365] 32.
(3) الوافي، [33366] 33.
(4) الوافي، [33359] عن صفات الشيعة: 3/ 4.
(5) الوافي، [33358] عن صفات الشيعة 3/ 2.
(6) الوافي، [33364] 31.
(7) الوافي، [33375] 42 ويوغل حديث منسوب إلى الرضا في ممارسة منهج المخالفة من أجل المخالفة، عندما يسأله علي بن أسباط قائلاً: يحدث الأمر لا أجد بداً من معرفته، وليس في البلد الذي أنا فيه أحد أستفتيه من مواليك؟ فيقول له: «ائت فقيه البلد فاستفته من أمرك، فإذا أفتاك بشيء=

ومن الواضح أن هذه الروايات تؤسس لأصل خطير هو المخالفة من أجل المخالفة والتميز. وقد تركت أثراً سلبيا كبيراً في الفقه الإمامي. ورغم استبعاد صدور تلك الروايات عن الإمام الصادق، فانها أثارت امتعاض فريق آخر من الشيعة، كمحمد بن مسلم الذي يقال أنه سأل الصادق عن أسباب مخالفة أحاديث الأئمة للأحاديث النبوية الصحيحة قائلاً: ما بال أقوام يروون عن فلان وفلان، عن رسول الله ﷺ لا يتهمون بالكذب، فيجيء منكم خلافه؟ فقال: «إن الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن»[1].

6 - الإفتاء خلافاً للشريعة، تقية

وقد نسب «الإماميون» إلى الإمام الصادق وبقية الأئمة، الفتيا خلافاً للحكم الشرعي «تقية» وزعموا أن الأئمة كانوا يتعمدون التناقض في الفتيا أحياناً بهدف «التقية». وقد استعرضنا الروايات الواردة حول هذا الموضوع في فصل آخر، ونكتفي هنا بذكر ثلاث روايات: عن أبي عمرو الكناني عن الصادق أنه قال: «يا أبا عمرو أرأيتك لو حدثتك بحديث أو أفتيتك بفتيا ثم جئتني بعد ذلك فسألتني عنه فأخبرتك بخلاف ما كنت أخبرتك، أو أفتيتك بخلاف ذلك، بأيهما كنت تأخذ؟ قال: بأحدثهما وأدع الآخر، فقال: قد أصبت يا أبا عمر، وأبى الله إلا أن يعبد سراً، أما والله لئن فعلتم ذلك إنه لخير لي ولكم، وأبى الله عزوجل لنا ولكم في دينه إلا التقية»[2]. وعن أبي جعفر الأحول عن الصادق: «لا يسع الناس حتى يسألوا، ويتفقهوا، ويعرفوا إمامهم، ويسعهم أن يأخذوا بما يقول وإن كان تقية»[3]. وعن زرارة بن أعين عن الصادق أنه قال: «ما سمعته مني يشبه قول الناس: فيه التقية، وما سمعت مني لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه»[4].

= فخذ بخلافه، فإن الحق فيه». ويقول الرضا أيضاً: «إذا ورد عليكم خبران مختلفان، فانظروا إلى ما يخالف منهما العامة فخذوه، وانظروا إلى ما يوافق أخبارهم فدعوه». الوافي، [33356] عن عيون أخبار الرضا 1: 275/ 10 والوافي، [33367] 34.

(1) الوافي، عن الكليني، الكافي 1: 52/ 2. ويحتمل بعض شراح هذا الحديث، بأن حديث الأئمة المناقض للمشهور من حديث الرسول كاشف عن الناسخ، وليس ناسخاً له.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب التقية، ح رقم 7.

(3) الوافي، [33346] عن الكافي 1: 31 4.

(4) الوافي، [33379] 46 وعن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عن القنوت فقال: فيما يجهر فيه بالقراءة، قال: فقلت له: إني سألت أباك عن ذلك فقال: في الخمس كلها؟ فقال: رحم الله أبي إن أصحاب أبي أتوه فسألوه فأخبرهم بالحق ثم أتوني شكاكاً فأفتيتهم بالتقية. الكليني، الكافي، ح رقم 5122 - 3.

المبحث الثاني
ملامح الفقه الإمامي

وقد انعكست تلك الأصول القائمة على نظرية «الإمامة الإلهية» على الفقه «الإمامي» فأثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عدد من الأبواب، كالصلاة والصوم والإرث والقضاء والجهاد، والخمس والزكاة والأنفال.

1 - الصلاة

فقد انعكست على أهم عبادة إسلامية «الصلاة» في عدد من الأمور: كالأذان[1]. والتكتف في الصلاة (التكفير)[2]. وقول «آمين» بعد الفاتحة في الجماعة، والقول: «الحمد لله رب العالمين» بدلاً من ذلك[3]. وعدم جواز قراءة أقل من سورة كاملة بعد الفاتحة[4]. والسجود على الأرض أو «التربة» الجافة[5]. وبعض الأمور الجزئية الصغيرة الأخرى. وهي أمور قد يحدث الاختلاف حولها بين فقهاء المذهب الواحد، ولكن أهم الاختلافات بين الفقه الإمامي وغيره من المذاهب الأخرى تمثل في «تسييس الصلاة» وذلك من خلال عدد من الطقوس التي يحاول الفقه «الإمامي» من خلالها تأكيد الولاء لأئمة أهل البيت في أثنائها، وذلك بالتركيز على «الصلاة على محمد وآل محمد» في أثناء الصلاة، بعد تفسير «آل محمد» بالأئمة العلويين الحسينيين، تذكيراً للمصلي بالأئمة، وإدخالاً لهم في طقوس العبادة، حيث ينسب إلى أبي جعفر الباقر أنه قال: « من قال في ركوعه وسجوده وقيامه: «صلى الله على محمد وآل محمد «كتب الله له بمثل الركوع والسجود والقيام»[6]. و«إذا صليت يوم الجمعة فقل: «اللهم صل على محمد وآل محمد

(1) حيث رفض الفقه الإمامي التثويب، وهو قول (الصلاة خير من النوم) في أذان الفجر. الكليني، **الكافي**، ح رقم 4957 - 6.

(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4938 - 1.

(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5003 - 5.

(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5010 - 12.

(5) بناء على فتوى منسوبة إلى الإمام الصادق حول ما يسجد عليه في الصلاة، تقول: «لا تسجد إلا على الأرض أو ما أنبتت الأرض إلا القطن والكتان». الكليني، **الكافي**، ح رقم 5076 - 1.

(6) الكليني، **الكافي**، ح رقم 7 505 - 13.

الأوصياء المرضيين بأفضل صلواتك وبارك عليهم بأفضل بركاتك والسلام عليه وعليهم ورحمة الله وبركاته «فإنه من قالها في دبر العصر كتب الله له مائة ألف حسنة ومحي عنه مائة ألف سيئة وقضى له بها مائة ألف حاجة ورفع له بها مائة ألف درجة»(1).

ويروي الإمامية عن الباقر وصية بتلاوة خطبة خاصة يوم الجمعة تتضمن الصلاة على محمد وآل محمد، والدعاء للأئمة واحداً واحداً(2). كما يروون عن الصادق دعاءً خاصاً بعد الفراغ من الصلاة، يؤكد على الولاية لأئمة أهل البيت، حيث يقول: «إذا فرغت من صلاتك فقل: «اللهم إني أدينك بطاعتك وولايتك وولاية رسولك وولاية الأئمة من أولهم إلى آخرهم» وتسميهم ثم قل: «اللهم إني أدينك بطاعتك وولايتهم والرضا بما فضلتهم به، غير متكبر ولا مستكبر على معنى ما أنزلت في كتابك على حدود ما أتانا فيه وما لم يأتنا مؤمن مقر مسلم بذلك راض بما رضيت به يا رب أريد به وجهك والدار الآخرة مرهوباً ومرغوباً إليك فيه فأحيني ما أحييتني على ذلك وأمتني إذا أمتني على ذلك وابعثني إذا بعثتني على ذلك..»(3).

كما يتمثل البعد السياسي في الصلاة، بلعن المخالفين في أعقابها(4). وكذلك في موضوع الصلاة جماعة خلف المخالفين، حيث يروي الإمامية عن الباقر النهي عن الصلاة خلفهم وقوله: «ما هم عندي إلا بمنزلة الجدر»(5). فيما يروون عن الصادق قوله: «إذا صليت خلف إمام لا تقتدي به فاقرأ خلفه سمعت قراءته أو لم تسمع»(6).

ويظهر البعد السياسي أيضاً في النهي عن الصلاة في السواد، خلافاً لبني العباس الذين رفعوه شعاراً لهم(7).

وإضافة إلى ذلك، يروي الإمامية عن «الأئمة» أنواعاً من الأدعية والصلوات تتضمن التوسل بالنبي وأهل البيت، لقضاء الحاجات وحل المشاكل(8).

---

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5515 - 4.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5494 - 6.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5160 - 26.
(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5144 - 10.
(5) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5276 - 2.
(6) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5278 - 4 وح رقم 5281 - 7.
(7) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5405 - 30.
(8) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5695 - 1 وح رقم 1 570 - 7.

2 - الصوم

ومع أن الصوم أمر بسيط جداً، فقد كان ثمة بعض النقاط الخلافية بين الفقه الإمامي وبين غيره من المدارس الفقهية الإسلامية، وربما كان أهم موضوع حدث فيه الخلاف هي مدة شهر رمضان، حيث روى الإمامية عدة روايات عن أبي عبدالله: أن «شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً»[1]. مما أدى إلى اختلاف الشيعة الإمامية في العيد مع عامة المسلمين، وصيامهم العيد إلا تقية[2].

وروى الإمامية روايات متناقضة عن أئمة أهل البيت باستحباب صوم يوم عاشوراء وكراهته، حيث روى الكليني عدة روايات بالكراهة، وأنه صوم متروك بنزول شهر رمضان والمتروك بدعة و«أنه صوم يوم ما نزل به كتاب ولا جرت به سنة إلا سنة آل زياد بقتل الحسين بن علي صلوات الله عليهما»[3].

3 - العلاقات الاجتماعية (قوانين الأحوال الشخصية)

نكاح المتعة

ولعل أبرز مسألة اختلف فيها الفقه الإمامي ويختلف عن الفقه الإسلامي العام الذي كان متعارفاً في ذلك الوقت، والذي عرف فيما بعد باسم الفقه السني، هو زواج المتعة.

---

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 16326 وح رقم 26327 وح رقم 36328.
وقد أخذ الصدوق في (من لا يحضره الفقيه) وعدد من الفقهاء الشيعة في القرن الرابع الهجري كالشريف أبى محمد الحسيني والحسين بن على بن الحسين وهارون بن موسى بتلك الأخبار، ولكن معظم الشيعة ردَّوا تلك الأخبار بضعف السند ومخالفة المحسوس والأخبار المستفيضة. وفسرها المجلسي بالتقية.

(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 76339 وح رقم 96341.

(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 46603 وح رقم 66605 وح رقم 76606 وح رقم 56604.
قال المجلسي: أما صوم يوم عاشوراء فقد اختلفت الروايات فيه وجمع الشيخ بينها بأن من صام يوم عاشوراء على طريق الحزن بمصائب آل محمد عليهم السلام فقد أصاب ومن صامه على ما يعتقد فيه مخالفونا من الفضل في صومه والتبرك به فقد أثم وأخطأ ونقل هذا الجمع عن المفيد، والأظهر عندي أن الأخبار الواردة بفضل صومه محمولة على التقية وإنما المستحب الإمساك على وجه الحزن إلى العصر لا الصوم كما رواه الشيخ في المصباح.

وقد اتسم الموقف المؤيد له بشيء من التطرف خلافاً لتحريم عمر بن الخطاب له في آخر سنة من حياته. ورغم رواية الإمام زيد بن علي عن جده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب حديثاً في تحريم الرسول للمتعة يوم خيبر، إلا أن الإمامية رووا عن أخيه الإمام الباقر، أنه اتخذ موقفاً شديداً في تأييد المتعة ورفض التحريم. وأنه قال لأبي بصير إنها نزلت في القـــرآن: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةًۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم﴾ [النساء: 24] [1] ورووا عنه أنه قال: «كان علي يقول: لولا ما سبقني به ابن الخطاب ما زنى إلا شقي»[2]. كما رووا عن جعفر الصادق أنه قال: «إنما نزلت فما استمتعتم به منهن (إلى أجل مسمى) فآتوهن أجورهن فريضة»[3]. وأكد ذلك قائلاً: «المتعة نزل بها القرآن وجرت بها السنة من رسول ﷺ»[4].

وقد أثار تأييد الباقر لنكاح المتعة جدلاً بين الفقهاء في ذلك الحين، فجاء عبدالله بن عمير الليثي إلى الباقر فقال: ما تقول في متعة النساء؟ فقال: أحلها الله في كتابه وعلى لسان (أو سنة) نبيه فهي حلال إلى يوم القيامة، فقال: يا أبا جعفر مثلك يقول هذا وقد حرمها عمر ونهى عنها؟! فقال: وإن كان فعل! فقال: أني أعيذك بالله من ذلك تحل شيئاً حرمه عمر، فقال: فأنت على قول صاحبك وأنا على قول رسول الله ﷺ فهلم ألاعنك أن الحق ما قال رسول الله ﷺ وأن الباطل ما قال صاحبك. قال زرارة: فأقبل عبدالله بن عمير فقال: يسرك أن نساءك وبناتك وأخواتك وبنات عمك يفعلن؟ قال: فأعرض عنه أبو جعفر حين ذكر نساءه وبنات عمه[5].

ونقل الإمامية عن الصادق قوله: «إن المتعة ديني ودين آبائي فمن عمل بـها عمل بديننا، ومن أنكرها أنكر ديننا، واعتقد بغير ديننا»[6]. وقوله: «ليس منا من لم يؤمن بكَرَّتنا، ويستحل متعتنا»[7].

وبالغ الإمامية في تأييد المتعة، فرووا أحاديث كثيرة عن الباقر والصادق في الحث على نكاح المتعة، كقول الباقر: «إن النبي ﷺ لما اسري به إلى السماء قال: لحقني

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9942 - 1.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9943 - 2.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9944 - 3 .
(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9946 - 5.
(5) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9945 - 4 و**التهذيب** 2/ 186 **وسائل الشيعة** 14/ 43.
(6) الصدوق، **من لا يحضره الفقيه** 3/ 366.
(7) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4583.

جبرئيل عليه السلام فقال: يا محمد إن الله تبارك وتعالى يقول: إني قد غفرت للمتمتعين من أمتك من النساء»[1]. وقوله لمن سأله: للمتمتع ثواب؟: «إن كان يريد بذلك وجه الله تعالى وخلافاً على من أنكرها لم يكلمها كلمة إلا كتب الله تعالى له بها حسنة، ولم يمد يده إليها إلا كتب الله له حسنة، فإذا دنا منها غفر الله تعالى له بذلك ذنباً، فإذا اغتسل غفر الله له بقدر ما مر من الماء على شعره، قال: بعدد الشعر؟ قال: نعم بعدد الشعر»[2]. وكذلك قول أبي عبدالله: «إني لأحب للرجل أن لا يخرج من الدنيا حتى يتمتع ولو مرة»[3]. و«ما من رجل تمتع ثم اغتسل إلا خلق الله من كل قطره تقطر منه سبعين ملكاً يستغفرون له إلى يوم القيامة ويلعنون متجنبها إلى أن تقوم الساعة»[4].

وروى عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله أنه قال: «إن الله تبارك وتعالى حرم على شيعتنا المسكر من كل شراب وعوضهم من ذلك المتعة»[5].

ولا تشترط بعض الروايات «الإمامية» المنسوبة للباقر والصادق، الضرورة لإباحة ممارسة المتعة، حيث تبيح التمتع بأكثر من واحدة في وقت واحد، وحتى لو كان الرجل يمتلك أربع نساء، فقد رووا عن أبي جعفر إنها ليست من الأربع، لأنها لا تطلق ولا ترث وإنما هي مستأجرة[6]. وقالوا بأنهم سألوا أبا عبدالله عن المتعة أهي من الأربع؟ فقال: «لا، ولا من السبعين»[7]. وأنه قال لزرارة: «تزوج منهن ألفاً فإنهن مستأجرات»[8]. وسأله الفضيل بن يسار عن المتعة، فقال: «هي كبعض إمائك»[9]. كما سأله عمر بن أذينة: كم تحل من المتعة؟ فقال: «هن بمنزلة الإماء»[10]. أي بلا حدود.

ورغم ذلك التوسع في إباحة المتعة في الفقه الإمامي، إلا أن الفقه الجعفري يحفل

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4601.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4600 والصدوق، **من لا يحضره الفقيه** 2/ 149؛ **وسائل الشيعة** 14/ 442.
(3) الحر العاملي، **وسائل الشيعة** 14/ 443).
(4) الحر العاملي، **الوسائل** 14/ 444.
(5) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4616.
(6) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9954 - 5.
(7) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4594 وح رقم 9951 - 2 وح رقم 9953 - 4.
(8) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9956 - 7.
(9) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4595.
(10) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9950 - 1.

بروايات مضادة، تدعو لتجنب المتعة، أو التردد إلى بيوت الغواني[1]. أو تحليلها للعزاب فقط[2].

بطلان الطلاق بالثلاث

وأما الموضوع الآخر الذي يتميز به الفقه الإمامي، فهو الموقف من الطلاق بالثلاث في جلسة واحدة، والذي لا يخلو أيضاً من بعد سياسي مضاد لموقف عمر بن الخطاب الذي اعتبره ثلاث طلقات بائنة، حيث اعتبر الفقه الإمامي الطلاق بالثلاث في جلسة واحدة، طلاقاً باطلاً مخالفاً للسنة، ولم يحتسبه حتى طلقة واحدة[3]. وينقل الإمامية عن الصادق أنه كان يحذر من المطلقات ثلاثاً في مجلس، فإنهن ذوات أزواج[4].

وبينما يتساهل الفقه الجعفري بالنسبة للإشهاد في عقد الزواج، فإنه يتشدد بالنسبة للإشهاد في الطلاق، ويعتبر ذلك شرطاً لصحة الطلاق[5]. فإن «الطلاق على غير السنة باطل»[6].

4 - الإرث

وقد انعكست نظرية «الإمامة الإلهية» وقراءتها التاريخية الخاصة، على قوانين الإرث في مسألتين هما:

1 - وراثة الابنة لكل التركة في حال عدم وجود وارث رئيسي آخر، خلافاً للفقه السني (العباسي) الذي يوزع النصف الباقي على الأعمام والأقارب.

2 - عدم وراثة الزوجة للعقار.

وبينما تتأثر المسألة الأولى بموضوع إرث فاطمة الزهراء لتركة أبيها كلها وانتقاله إلى بنيها، وعدم انتقال شيء منه إلى الأعمام وأبنائهم (كبني العباس)[7] فان المسألة الثانية

---

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9960 - 4 وح رقم 10025) - 10 وح رقم 4592.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9958 - 2.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 18-10689 وح رقم 910680 وح رقم 10687- 16 وح رقم 710678.
(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9834 - 4 وح رقم 9831 - 1 وح رقم 15-10686.
(5) الكليني، **الكافي**، ح رقم 210673.
(6) الكليني، **الكافي**، ح رقم 310674 وح رقم 610677 وح رقم 11-10682 وح رقم 13-10684.
(7) وقد عبر شاعر العباسيين، مروان بن ابي حفصة عن خلافهم مع العلويين بقوله: =

تحاول نفي حق السيدة عائشة بوراثة بيتها من النبي. وقد اعتمد الفقه «الإمامي» في هذه المسألة على روايات عديدة منسوبة للإمامين الباقر والصادق. كرواية محمد بن مسلم، عن أبي جعفر، أنه قال: «النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار شيئاً»[1]. ورواية عبد الملك بن أعين، عن أحدهما قال: «ليس للنساء من الدور والعقار شيء»[2]. ورواية زرارة، عن أبي جعفر: «أن المرأة لا ترث مما ترك زوجها من القرى والدور والسلاح والدواب شيئاً، وترث من المال والفرش والثياب ومتاع البيت مما ترك ويقوم النقض الأبواب والجذوع والقصب فتعطى حقها منه»[3]. وما روي عن يزيد الصائغ قال: سمعت أبا جعفر يقول: إن النساء لا يرثن من رباع الأرض (الرباع جمع ربع وهو المنزل. كما في القاموس) شيئاً ولكن لهن قيمة الطوب والخشب، قال: فقلت له: إن الناس لا يأخذون بهذا، فقال: إذا وليناهم ضربناهم بالسوط فإن انتهوا وإلا ضربناهم عليه بالسيف[4].

5 - القضاء

وبما أن القضاء يعتبر من أبرز مسؤوليات الدولة، أية دولة، فكان لا بد أن يتأثر بصورة مباشرة بنظرية «الإمامة»، وأن يتعرض القضاء التابع للأنظمة القائمة «الجائرة والمغتصبة» للمقاطعة من الشيعة الإمامية، فرووا أحاديث عن الأئمة تدعو إلى تشكيل دوائر قضائية شرعية سرية خاصة بهم، تابعة لولاية الأئمة من أهل البيت. وقد روى الكليني في «الكافي» في كتاب القضاء والأحكام . . (باب إن الحكومة إنما هي للإمام عليه السلام) عدة روايات في هذا المجال. كما عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله

= **أنى يكون وليس ذاك بكائن لبني البنات وراثة الأعمام؟**

وقال ابان بن عبد الحميد اللاحقي:

أعم نبي الله أقرب زلفة إليه؟ أم ابن العم في رتبة النسبْ؟
وأيهما أولى به وبعهده؟ ومن ذا له حق التراث بما وجبْ؟
فان كان عباس أحق بتكلم وكان علي بعد ذاك على سببْ
فأبناء عباس هُمُ يحجبونه كما العم لابن العم في الإرث قد حجبْ

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 491، 13 - 1 وح رقم 494، 13 - 4.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 499، 13 - 9.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 492، 13 - 2.
(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 0 50، 13 - 10 وح رقم 366، 13 - 3 وح رقم 493، 13 - 3 وح رقم 497، 13 - 7.

قال: «اتقوا الحكومة فإن الحكومة إنما هي للإمام العالم بالقضاء العادل في المسلمين لنبي أو وصي نبي»[1].

وعن أبي خديجة قال: قال لي أبو عبدالله: «إياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور ولكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضائنا فاجعلوه بينكم فإني قد جعلته قاضياً فتحاكموا إليه»[2].

وعن عمر بن حنظلة قال: «سألت أبا عبدالله عن رجلين من أصحابنا يكون بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاة أيحل ذلك؟ فقال: من تحاكم إلى الطاغوت فحكم له فإنما يأخذ سحتاً وإن كان حقه ثابتاً لأنه أخذ بحكم الطاغوت وقد أمر الله أن يكفر به، قلت: كيف يصنعان قال: انظروا إلى من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فارضوا به حكماً فإني قد جعلته عليكم حاكماً فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما بحكم الله قد استخف وعلينا رد والراد علينا الراد على الله وهو على حد الشرك بالله»[3].

6 - الجهاد

اختلف موقف الفقه الإمامي من الجهاد ضد الأعداء الخارجيين، عن الفقه الإسلامي العام وحتى الفقه الشيعي السابق، فأصبح بعد نشوء نظرية «الإمامة» أقرب إلى السلبية منه إلى الإيجابية التي كان يتمتع بها سابقاً. وقد روى الإمامية عن الباقر والصادق نصوصاً مخالفة لدعاء أهل الثغور الوارد عن الإمام زين العابدين علي بن الحسين. وكان هذا الدعاء قد تضمن موقفاً إيجابياً من الغزاة والمجاهدين الذين كانوا يدافعون عن ثغور المسلمين في ظل الدولة الأموية. ولكن الفقه الإمامي روى عن جعفر الصادق أنه يحصر شرعية الجهاد بقيادة أئمة أهل البيت، ويشترط الإيمان والجهاد في الإمام، وعدم الاتصاف بالظلم والطغيان. ويذهب إلى عدم الحق في إعلان الجهاد إلا للمظلومين المؤمنين. كما جاء في حديث طويل له رواه أبو عمرو الزبيري، الذي قال إنه سأل الصادق عن الدعاء إلى الله والجهاد في سبيله أهو لقوم لا يحل إلا لهم ولا يقوم به إلا من

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 606، 14 - 1 وح رقم 607، 14 - 2 وح رقم 608، 14 - 3.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 627، 14 - 4.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 628، 14 - 5.

كان منهم أم هو مباح لكل من وحد الله عزوجل وآمن برسوله صلى الله عليه وسلم ومن كان كذا فله أن يدعو إلى الله عزوجل وإلى طاعته وأن يجاهد في سبيله؟ فقال: «ذلك لقوم لا يحل إلا لهم ولا يقوم بذلك إلا من كان منهم، قال: من أولئك؟ قال: من قام بشرائط الله عزوجل في القتال والجهاد على المجاهدين فهو المأذون له في الدعاء إلى الله عزوجل ومن لم يكن قائماً بشرائط الله عزوجل في الجهاد على المجاهدين فليس بمأذون له في الجهاد، ولا الدعاء إلى الله حتى يحكم في نفسه ما أخذ الله عليه من شرائط الجهاد. . . وإنما أذن للمؤمنين الذين قاموا بشرائط الإيمان التي وصفناها وذلك أنه لا يكون مأذوناً له في القتال حتى يكون مظلوماً، ولا يكون مظلوماً حتى يكون مؤمناً، ولا يكون مؤمناً حتى يكون قائماً بشرائط الإيمان التي اشترط الله عزوجل على المؤمنين والمجاهدين، فإذا تكاملت فيه شرائط الله عزوجل كان مؤمناً وإذا كان مؤمناً كان مظلوماً وإذا كان مظلوماً كان مأذوناً له في الجهاد لقوله عزوجل : ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: 39] «وإن لم يكن مستكملاً لشرائط الإيمان فهو ظالم ممن يبغي ويجب جهاده حتى يتوب وليس مثله مأذوناً له في الجهاد والدعاء إلى الله عزوجل لأنه ليس من المؤمنين المظلومين الذين أذن لهم في القرآن في القتال. . . وإنما أذن الله عزوجل للمؤمنين الذين قاموا بما وصف الله عزوجل من الشرائط التي شرطها الله على المؤمنين في الإيمان والجهاد ومن كان قائماً بتلك الشرائط فهو مؤمن وهو مظلوم ومأذون له في الجهاد بذلك المعنى ومن كان على خلاف ذلك فهو ظالم وليس من المظلومين وليس بمأذون له في القتال ولا بالنهي عن المنكر والأمر بالمعروف لأنه ليس من أهل ذلك ولا مأذون له في الدعاء إلى الله عزوجل لأنه ليس يجاهد مثله وأمر بدعائه إلى الله ولا يكون مجاهداً من قد أمر المؤمنون بجهاده وحظر الجهاد عليه ومنعه منه، ولا يكون داعياً إلى الله عزوجل من أمر بدعاء مثله إلى التوبة والحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يأمر بالمعروف من قد أُمر أن يؤمر به ولا ينهى عن المنكر من قد أُمر أن ينهى عنه . . . ولسنا نقول لمن أراد الجهاد وهو على خلاف ما وصفنا من شرائط الله عزوجل على المؤمنين والمجاهدين: لا تجاهدوا، ولكن نقول: قد علمنا كم ما شرط الله عزوجل على أهل الجهاد الذين بايعهم واشترى منهم أنفسهم وأموالهم بالجنان فليصلح امرؤ ما علم من نفسه من تقصير عن ذلك وليعرضها على شرائط الله . . . »[1].

---

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8240 - 1 وروى الإمامية عن الباقر رسالة ينتقد فيها ما كان يجري تحت عنوان «الجهاد» في ظل الدولة الأموية، يشير فيها إلى انقلاب أهداف الجهاد من الدعوة إلى عبادة =

وروى الإمامية حديثاً عن أبي عبدالله عن جده زين العابدين يتضمن موقفاً سلبياً من الجهاد الذي كان دائراً في تلك الأيام، لافتقاده لشروط الإيمان، وأنه قال لعباد البصري الذي عاب عليه ترك الجهاد والإقبال على الحج: «إذا رأينا هؤلاء الذين هذه صفتهم فالجهاد معهم أفضل من الحج»[1].

واشتهر لدى الشيعة «الإمامية» في ذلك الزمان شعار «لا غزو إلا مع إمام عادل» ورووا عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أنه قال في وصيته لكميل ابن زياد: «لا غزو إلا مع إمام عادل، ولا نفل إلا من إمام فاضل، يا كميل! هي نبوة ورسالة وإمامة، وليس بعد ذلك إلا موالين متبعين، أو مبتدعين، إنما يتقبل الله من المتقين»[2]. وقال بشير الدهان، لأبي عبدالله: إني رأيت في المنام أني قلت لك: إن القتال مع غير الإمام المفروض طاعته حرام مثل الميتة والدم ولحم الخنزير، فقلت لي: هو كذلك؟ فقال أبو عبدالله: هو كذلك هو كذلك[3].

وزعم رجل من الإمامية أنه قال للصادق: إن في بلادنا موضع رباط يقال له: قزوين وعدواً يقال له: «الديلم» فهل من جهاد أو هل من رباط؟ فقال: عليكم بهذا البيت فحجوه. فأعاد عليه الحديث، فقال: عليكم بهذا البيت فحجوه، أما يرضى أحدكم أن يكون في بيته ينفق على عياله من طوله ينتظر أمرنا فإن أدركه كان كمن شهد مع رسول الله ﷺ بدراً وإن مات منتظراً لأمرنا كان كمن كان مع قائمنا عليه السلام هكذا في فسطاطه - وجمع بين السبابتين - ولا أقول هكذا - وجمع بين السبابة والوسطى - فإن هذه أطول من هذه[4].

ورغم دلالة بعض الروايات على إعداد «الأئمة» منذ أيام الباقر للثورة على الأمويين والعباسيين، ودعوتهم الشيعة لانتظار القائم الذي كان يحتمل أن يكون الباقر أو الصادق

= الله إلى عبادة العبيد، ويقول فيها: «.. ومن ذلك ما ضيع الجهاد الذي فضله الله عزّ وجلّ على الأعمال وفضل عامله على العمال تفضيلاً في الدرجات والمغفرة والرحمة لأنه ظهر به الدين وبه يدفع عن الدين وبه اشترى الله من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بالجنة بيعاً مفلحاً منجحاً، اشترط عليهم فيه حفظ الحدود، وأول ذلك الدعاء إلى طاعة الله عزّ وجلّ من طاعة العباد وإلى عبادة الله من عبادة العباد وإلى ولاية الله من ولاية العباد... وليس الدعاء من طاعة عبد إلى طاعة عبد مثله». الكليني، **الكافي**، ح رقم 8224 - 4 وح رقم 8238 - 2.

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8244 - 1.

(2) الوافي، [33133] 34 عن تحف العقول 118.

(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8246 - 3.

(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8245 - 2.

أو الكاظم، أو أي أحد آخر من أبنائهم، إلا أن «الإمامية» التزموا في كثير من الأحيان بالموقف المهادن، ولم ينخرطوا في عدد من الحركات الثورية التي قام بها أئمة آخرون من أبناء علي كالإمام زيد بن علي، أو محمد بن عبدالله ذي النفس الزكية، أو شهيد فخ الحسين بن علي، ولم يقوموا هم بإعلان الثورة على أي حاكم أموي أو عباسي. وكان شرط قيادة الإمام «المفروض الطاعة من الله» سبباً في تفرق كثير من الإمامية عن الإمام زيد الذي أعلن الثورة في الكوفة سنة 122 هجرية، حتى أطلق عليهم اسم «الرافضة» بسبب رفضهم له[1].

وقد رووا عن الإمام الصادق عدة روايات تفضل إنكار المنكر بالقلب، كما في رواية يحيى الطويل صاحب المنقري، عن أبي عبدالله أنه قال: «حسب المؤمن عزاً إذا رأى منكراً أن يعلم الله عز وجل من قلبه إنكاره»[2]. وأنه قال: «إنما يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر مؤمن فيتعظ أو جاهل فيتعلم، وأما صاحب سوط أو سيف فلا»[3]. ورواية مفضل بن يزيد، عنه أنه قال له: «يا مفضل من تعرض لسلطان جائر فأصابته بلية لم يؤجر عليها ولم يرزق الصبر عليها»[4].

(1) روى الكشي في ترجمة زيد، وترجمة أبي جعفر الأحول محمد بن علي بن النعمان: أن زيد بن علي خاطب الأحول فقال: يا محمد بلغني أنك تزعم أن في آل محمد إماماً مفترض الطاعة؟ فقال له: نعم، وكان أبوك علي بن الحسين أحدهم، فقال: وكيف وقد كان يؤتى بلقمة وهي حارة فيبردها بيده، ثم يلقمنيها، أفترى أنه كان يشفق علي من حر اللقمة، ولا يشفق علي من حر النار؟! فقال له: جعلت فداك من شفقته عليك من حر النار لم يخبرك، خاف عليك أن لا تقبله فتدخل النار، فلا يكون له فيك الشفاعة ولا لله فيك المشيئة، واخبرني أنا فإن قبلت نجوت وإن لم يبال أن أدخل النار، فقال أبو عبدالله: أخذته من بين يديه ومن خلفه ما تركت له مخرجاً.
ورُوي عن أبي خالد القماط، قال: قال لي رجل من الزيدية أيام زيد: ما منعك أن تخرج مع زيد؟ قال: قلت له: إن كان أحد في الأرض مفروض الطاعة فالخارج قبله هالك، وإن كان ليس في الأرض مفروض الطاعة فالخارج والجالس موسع لهما فلم يرد علي بشيء، قال: فمضيت من فوري إلى أبي عبدالله فأخبرته بما قال لي الزيدي وبما قلت له، وكان متكئاً فجلس، ثم قال: أخذته من بين يديه ومن خلفه، وعن يمينه وعن شماله، ومن فوقه ومن تحته، ثم لم تجعل له مخرجاً. الكشي، ترجمة أبو خالد القماط.

(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8356 - 1.

(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8357 - 2.

(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8358 - 3.
ولكن يبدو أن موقف الصادق من الثورة كان يعود إلى عملية تقدير للموقف، أكثر منه التزاماً مبدئياً بالمهادنة، ولذلك لم يكن يستجيب بسرعة إلى الدعوات الثورية غير المؤكدة التي كانت تستحثه =

7 - الأنفال

نظر «الإمامية» إلى موضوع الأنفال (أي الأملاك العامة) من زاوية «الإمامة الإلهية» التي تعطي «الأئمة» الحق في الحكم والخلافة، وتحصره فيهم، فلم يعترفوا بالدول القائمة وأوكلوا أمر التصرف بتلك الأموال العامة إلى «الأئمة» وإن لم يكونوا في السلطة، فنسبوا إلى الإمام الصادق أنه قال: «نحن قوم فرض الله طاعتنا، لنا الأنفال ولنا صفو المال»[1]. أو «الدنيا وما فيها لله تبارك وتعالى ولرسوله ولنا، فمن غلب على شيء منها فليتق الله، وليؤد حق الله تبارك وتعالى وليبرَّ إخوانه، فإن لم يفعل ذلك فالله ورسوله ونحن براء منه»[2].

ورووا عن الباقر أنه قال: «وجدنا في كتاب علي عليه السلام » أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين» . . أنا وأهل بيتي الذين أورثنا الله الأرض، ونحن المتقون، والأرض كلها لنا، فمن أحيا أرضاً من المسلمين فليعمرها وليؤد خراجها إلى الإمام من أهل بيتي وله ما أكل منها فإن تركها أو أخربها وأخذها رجل من المسلمين من بعده فعمرها وأحياها فهو أحق بها من الذي تركها، يؤدي خراجها إلى الإمام من أهل بيتي وله ما أكل منها حتى يظهر القائم من أهل بيتي بالسيف، فيحويها ويمنعها ويخرجهم منها،

= على الخروج أو تدعوه لاستلام قيادة الثورة. فقد كتب أبو سلمة الخلال، حين أعلن أبو مسلم الخراساني الثورة في خراسان، إلى الامام جعفر الصادق يعرض عليه استلام السلطة، وأمر رسوله (محمد بن عبد الرحمان بن أسلم) أن يلقى الامام الصادق (قبل أن يلقى عبدالله المحض وعمر الأشرف) فقابل الرسولُ الصادقَ، وسلمه الكتاب فقال الصادق: «مالي ولأبي سلمة، وهو شيعة لغيري» فقال الرسول اقرأ الكتاب، فقال الامام لخادمه: ادن السراج مني فأدناه، فوضع الكتاب على النار حتى احترق، فقال الرسول: ألا تجيبه؟ فقال الامام قد رأيت الجواب، عرِّف صاحبك بما رأيت.

ويقال إن أبا مسلم الخراساني نفسه عرض الخلافة على الصادق وتحويل الدعوة إليه، فكتب إلى الامام يقول: «إني قد أظهرت الكلمة، ودعوت الناس عن موالاة بني أمية إلى موالاة أهل البيت، فإن رغبت فلا مزيد عليك» فكتب إليه الامام: «ما أنت من رجالي، ولا الزمان زماني». ابن قتيبة، **الامامة والسياسة**: ج 2 ص 152 - 153 و155 - 156، والمسعودي: **مروج الذهب** 3 / 268 - 269 و284 - 285 والشهرستاني، **الملل والنحل**، ج1 ص 241، والكليني، **روضة الكافي**، ص 229 والمجلسي، **بحار الأنوار**: ج 47 ص 297.

(1) **الكافي، كتاب الحجة**، باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده، ح رقم 17.

(2) **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأرض كلها للإمام، ح رقم 2.

كما حواها رسول الله ﷺ ومنعها إلا ما كان في أيدي شيعتنا فإنه يقاطعهم على ما في أيديهم ويترك الأرض في أيديهم»[1].

وقالوا إن الباقر روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «خلق الله آدم وأقطعه الدنيا قطيعة، فما كان لآدم عليه السلام فلرسول الله ﷺ وما كان لرسول الله فهو للائمة من آل محمد عليه السلام»[2].

وروى حفص بن البختري، عن أبي عبدالله الصادق أنه قال: «إن جبرئيل عليه السلام كرى برجله خمسة أنهار ولسان الماء يتبعه: الفرات ودجلة ونيل مصر ومهران ونهر بلخ فما سقت أو سقي منها فللإمام، والبحر المطيف بالدنيا للإمام»[3].

وروى الكليني عن الإمام الصادق أنه قال: «الأنفال ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، أو قوم صالحوا، أو قوم أعطوا بأيديهم، وكل أرض خربة وبطون الأودية فهو لرسول الله ﷺ وهو للإمام من بعده يضعه حيث يشاء»[4]. وأنه قال: «الآجام والمعادن والبحار والمفاوز هي للإمام خاصة، فإن عمل فيها قوم بإذن الإمام فلهم أربعة أخماس وللإمام خمس والذي للإمام يجري مجرى الخمس ومن عمل فيها بغير إذن الإمام فالإمام يأخذه كله، ليس لأحد فيه شيء وكذلك من عمر شيئاً أو أجرى قناة أو عمل في أرض خراب بغير إذن صاحب الأرض فليس له ذلك فإن شاء أخذها منه كلها وإن شاء تركها في يده»[5].

ويبدو أن الإمامية لم يكونوا يجمعون على هذا الرأي، فقد حكى السندي بن الربيع عن حدوث خلاف بين محمد بن أبي عمير وهشام بن الحكم بعد حوار مع أحد رجال الأخير (أبي مالك الحضرمي) حيث قال ابن أبي عمير: إن الدنيا كلها للامام على جهة الملك وإنّه أولى بها من الذين في أيديهم. وقال أبو مالك: أملاك الناس لهم إلا ما حكم الله به للامام من الفيء والخمس والمغنم فذلك له، وذلك أيضاً، قد بين الله للامام عليه السلام، أين يضعه وكيف يصنع به. فتراضيا بهشام بن الحكم وصارا إليه فحكم هشام لأبي مالك، فغضب بن أبي عمير وهجر هشاماً بعد ذلك[6].

---

(1) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأرض كلها للإمام، ح رقم 1.
(2) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأرض كلها للإمام، ح رقم 7.
(3) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأرض كلها للإمام، ح رقم 8.
(4) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده، ح رقم 3.
(5) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده، ح رقم 1.
(6) الهمداني، رضا، **مصباح الفقيه**، كتاب الخمس، ص 108.

8 - الخمس

واشتهر الفقه «الإمامي» أيضاً بتشريع وجوب الخمس (وهو إخراج عشرين بالمائة من الأرباح السنوية) وتسليمه للأئمة كحق من حقوقهم، باعتبار أنهم ﴿ذَوِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [البَقَرَة: 177] الذين أمر الله بإعطاء الخمس لهم، وقد روى سليم بن قيس قال: سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: «نحن والله الذين عنى الله بذي القربى، الذين قرنهم الله بنفسه ونبيه صلى الله عليه وسلم فقال: «ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين» منا خاصة ولم يجعل لنا سهماً في الصدقة، أكرم الله نبيه وأكرمنا أن يطعمنا أوساخ ما في أيدي الناس»[1].

ونسب الإمامية إلى الباقر تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الأنفال: 41] بقوله: «هم قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم والخمس لله وللرسول ولنا»[2]. كما نسبوا للإمام الصادق أنه قال في تفسير الآية الآنفة: هم «أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام»[3].

وبعد أن قام «الإمامية» بحصر الخمس بالأئمة الحسنيين، بادروا إلى توسيع دائرة منابعه، فلم يقصروه على مغانم الحرب، كما ورد في آية الخمس، وإنما قالوا بأنه يشمل موارد كثيرة وعلى رأسها المعادن المختلفة[4]. وما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد[5]. وأموال التجارة والزراعة[6].

9 - الزكاة

وقد تميز الفقه «الإمامي» في باب الزكاة، حيث قال بتحريم دفع الزكاة إلى الفقراء المخالفين، واشتراط الولاء للأئمة الحسنيين، بالنسبة لتوزيع الزكاة على الفقراء، حيث

(1) **الكافي، كتاب الحجة**، باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده، ح رقم 1.
(2) **الكافي، كتاب الحجة**، باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده، ح رقم 2.
(3) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 12 وباب الفيء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده، ح رقم 7.
(4) **الكافي، كتاب الحجة**، باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده، ح رقم 8 و19.
(5) **الكافي، كتاب الحجة**، باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده، ح رقم 21.
(6) **الكافي، كتاب الحجة**، باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده، ح رقم 12.

نسب إلى الباقر التوصية بوضع الزكاة في أهل الولاية فقط، أونقلها من بلد إلى آخر، إن لم يوجد «عارف» في البلد الأول[1]. ونقل زرارة عن الصادق النهي عن إعطاء الزكاة إلا لمن يعرف[2]. حتى لقرابة الرجل المحتاجين «غير العارفين». وأنه قال لأبي بصير: «لا ولا كرامة»[3]. ونسب الإمامية إلى علي بن موسى الرضا قوله: «لا توضع الزكاة فيمن لا يعرف، ولا زكاة الفطرة»[4].

وبلغ التشدد في هذا القرار حد الحكم بإعادة إخراج الزكاة مرة ثانية إن تم وضعها في غير موضعها[5]. وكذلك الحكم بإعادة إخراجها، على كل «ناصبي» يتحول إلى التشيع[6].

---

(1) **الكليني**، **الكافي**، ح رقم 5970 - 11.
(2) **الكليني**، **الكافي**، ح رقم 5744 - 1.
(3) **الكليني**، **الكافي**، ح رقم 5950 - 4.
(4) **الكليني**، **الكافي**، ح رقم 5928 - 6.
(5) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5924 - 2.
(6) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5927 - 5 وح رقم 5923 - 1.

الفصل السابع

المقاطعة والانطواء الطائفي

1 - المقاطعة النفسية والفكرية: التكفير واللعن

أحدثت نظرية «الإمامة الإلهية لأهل البيت» تطوراً كبيراً في بنية الحركة الشيعية، التي تحولت من حزب سياسي سابق يلتف حول أئمة أهل البيت منذ أيام الإمام علي والحسن والحسين، ويعمل من أجل الإصلاح في الأمة الإسلامية ونشر الحق والعدالة لعموم المسلمين، إلى طائفة منغلقة على نفسها، ومنفصلة عن بقية المسلمين.

فقد أدى رفع أمر «الإمامة» إلى مستوى العقيدة والعبادات الضرورية في الإسلام، إلى اعتبار «الولاء» للأئمة الحسينيين، شرطاً للهدى والتقوى والإخلاص، واتهام من لا يؤمن بولايتهم بالضلال والشرك، ورسم صورة سلبية «لأعداء» أئمة أهل البيت وشيعتهم، وخصومهم[1]. ونسب الإماميون إلى الصادق حديثاً يعرِّف الإسلام والإيمان، والفرق بينهما، يقول فيه: «الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس: شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصيام شهر رمضان فهذا الإسلام، والإيمان معرفة هذا الأمر مع هذا فان أقرَّ بها ولم يعرف هذا الأمر كان مسلماً وكان ضالاً»[2]. ورووا عنه حديثاً يقول فيه: «لكل شيء أساس؛ وأساس الإسلام حبنا أهل البيت»[3].

وروى الإمامية عن الباقر والصادق روايات عديدة عن النبي الأكرم باعتبار من يحب علياً ويعرفه ويطيعه ويدخل بابه: مؤمناً، ومن يرفضه أو يجهله أو يحاربه: كافراً[4].

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب أدنى ما يكون فيه العبد مؤمناً أو كافراً، ح رقم 1.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب أن الإسلام يحقن به الدم، ح رقم 4 وكتاب الحجة، باب معرفة الإمام والرد إليه، ح رقم 6.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب نسبة الإسلام، ح رقم 2 و3.

(4) الكليني، الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المؤمن وعلاماته وصفاته، ح رقم 27، وباب الكفر 16 و17 و18 و20 **وكتاب الروضة**، ح رقم 353.

ونسبوا إلى الصادق اعتباره كل من نصب شيئاً (أو شخصاً) دون أهل البيت فهو ممن يعبد الله على حرف[1]. وأنه قال: «أُمِرَ الناس بمعرفتنا والرد إلينا والتسليم لنا. وإن صاموا وصلوا وشهدوا أن لا إله إلا الله وجعلوا في أنفسهم أن لا يردوا إلينا كانوا بذلك مشركين»[2].

وانطلاقاً من اعتبار الولاء لأهل البيت إيماناً، ومخالفتهم كفراً، فقد اتخذ الفكر «الإمامي» موقفاً سلبياً من الصحابة الذين لم يتبعوا علياً بعد وفاة رسول الله ﷺ مباشرة، ونقل الكليني عن أبي جعفر أنه قال: «ذهب المهاجرون والأنصار إلا ثلاثة»[3]. أو «كان الناس أهل ردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة .. المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي رحمة الله وبركاته عليهم ثم عرف أناس بعد يسير. هؤلاء الذين دارت عليهم الرحى وأبوا أن يبايعوا حتى جاءوا بأمير المؤمنين مكرهاً فبايع»[4]. وروى الكليني عن أبي عبدالله أنه قال: «من ادعى الإمامة وليس من أهلها فهو كافر»[5]. وأنه قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: من ادعى إمامة من الله ليست له، ومن جحد إماماً من الله، ومن زعم أن لهما في الإسلام نصيباً»[6]. وأنه اعتبر من ينكر أحد الأئمة كمن أنكر معرفة الله (تبارك وتعالى) ومعرفة رسول الله ﷺ[7].

ويدعي الحارث بن المغيرة أنه سمع عبد الملك بن أعين يسأل أبا عبدالله، فلم يزل يسائله حتى قال: فهلك الناس إذاً، قال: إي والله يا ابن أعين فهلك الناس أجمعون قلت: من في المشرق ومن في المغرب؟ قال: إنها فتحت بضلال، إي والله لهلكوا إلا ثلاثة[8].

ومن هنا اعتبر الإماميون عدم بيعة الصحابة للإمام علي مباشرة بعد النبي ﷺ نوعاً من الردة[9]. وزعم أبو بصير أن الصادق قرأ هذه الآية هكذا: «فستعلمون من هو في ضلال

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب الشرك، ح رقم 4.
(2) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب الشرك، ح رقم 5.
(3) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب في قلة عدد المؤمنين، ح رقم 6.
(4) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 341.
(5) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أنه من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ح رقم 2.
(6) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أنه من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ح رقم 4 وح رقم 12.
(7) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب معرفة الإمام والرد إليه، ح رقم 5.
(8) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 356.
(9) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 42 و43.

مبين، يا معشر المكذبين حيث أنبأتكم رسالة ربي في ولاية علي عليه السلام والأئمة عليهم السلام من بعده، من هو في ضلال مبين». وقال: كذا أنزلت[1].

وروى الإمامية عن الباقر أنه قال: «كل من دان الله بعبادة يجهد فيها نفسه ولا إمام له من الله فسعيه غير مقبول، وهو ضال متحير والله شانئ لأعماله، ومثله كمثل شاة ضلت عن راعيها وقطيعها... ومن أصبح من هذه الأمة لا إمام له من الله عز وجل ظاهراً عادلاً أصبح ضالاً تائهاً وإن مات على هذه الحال مات ميتة كفر ونفاق، وإن أئمة الجور وأتباعهم لمعزولون عن دين الله، قد ضلوا وأضلوا، فأعمالهم التي يعملونها كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف لا يقدرون مما كسبوا على شيء ذلك هو الضلال البعيد»[2].

كما رووا عن الصادق أنه قال: «إن الله لا يستحيي أن يعذب أمة دانت بإمام ليس من الله وإن كانت في أعمالها برة تقية، وإن الله ليستحيي أن يعذب أمة دانت بإمام من الله وإن كانت في أعمالها ظالمة مسيئة»[3]. ونقل الكليني عن عبدالله بن أبي يعفور أنه قال للصادق: إني أخالط الناس فيكثر عجبي من أقوام لا يتولونكم ويتولون فلاناً وفلاناً، لهم أمانة وصدق ووفاء، وأقوام يتولونكم، ليس لهم تلك الأمانة ولا الوفاء والصدق؟ فاستوى أبو عبدالله جالساً وأقبل عليه كالغضبان، ثم قال: لا دين لمن دان الله بولاية إمام جائر ليس من الله، ولا عتب على من دان بولاية إمام عادل من الله، فتعجب ابن أبي يعفور قائلاً: لا دين لأولئك ولا عتب على هؤلاء؟! قال: نعم لا دين لأولئك ولا عتب على هؤلاء، ثم قال: ألا تسمع لقول الله عز وجل: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البَقَرَة: 257] يعني من ظلمات الذنوب إلى نور التوبة والمغفرة لولايتهم كل إمام عادل من الله، وقال: «والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات» إنما عنى بهذا أنهم كانوا على نور الإسلام فلما أن تولوا كل إمام جائر ليس من الله عز وجل خرجوا بولايتهم إياه من نور الإسلام إلى ظلمات الكفر، فأوجب الله لهم النار من الكفار، فـ «أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون»[4].

ويتحدث الإمامية عن تشكيك بعض الشيعة كفضيل بن يسار في حديث «من مات وليس عليه إمام فميتته ميتة جاهلية» المنسوب إلى الرسول الأعظم ﷺ وأنه سأل الصادق

(1) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 45.
(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيمن دان الله بغير إمام من الله، ح رقم 2.
(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيمن دان الله بغير إمام من الله، ح رقم 5.
(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيمن دان الله بغير إمام من الله، ح رقم 3.

متعجباً: قال ذلك رسول الله ﷺ؟ فقال أبو عبدالله: إي والله قد قال، قال فضيل: فكل من مات وليس له إمام فميتته ميتة جاهلية؟! قال: نعم[1]. وأن عبدالله بن أبي يعفور لم يهضم الحديث أيضاً فذهب إلى الصادق وسأله عن قول رسول الله ﷺ: «من مات وليس له إمام فميتته ميتة جاهلية» هل هي ميتة كفر؟ فقال أبو عبدالله: ميتة ضلال، فأعاد ابن أبي يعفور السؤال بتعجب: فمن مات اليوم وليس له إمام، فميتته ميتة جاهلية؟ فقال: نعم[2]. وأن الحارث بن المغيرة كذلك حاول التأكد من صحة الحديث الآنف المنسوب إلى رسول الله، فقال لأبي عبدالله: «من مات لا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية؟» قال: نعم، قال: جاهلية جهلاء أو جاهلية لا يعرف إمامه؟ قال: «جاهلية كفر ونفاق وضلال»[3].

وروى المفضل بن عمر (وهو من الغلاة المفوضة) عن أبي عبدالله (الصادق) أنه قال: «من دان الله بغير سماع عن صادق ألزمه الله - البتة - إلى العناء، ومن ادعى سماعاً من غير الباب الذي فتحه الله فهو مشرك، وذلك الباب المأمون على سر الله المكنون»[4].

ونسب الإمامية إلى الصادق، حديثاً يعتبر فيه أتباع الأنظمة والأحزاب المنافسة لأهل البيت مشركين، ويقول فيه: «من أشرك مع إمام إمامته من عند الله من ليست إمامته من الله، كان مشركاً بالله»[5].

اللعن

وقد طور غلاة الإمامية الموقف السلبي من الخلفاء والحكام «الذين اغتصبوا حق أهل البيت» وأتباعهم، بدءاً من اعتبارهم كفاراً ومشركين، انتهاء إلى إبداء العداوة والبغضاء لهم ولعنهم. فرووا عن أبي جعفر أنه قال: «إن الشيخين (أي أبا بكر وعمر) فارقا الدنيا ولم يتوبا ولم يتذكرا ما صنعا بأمير المؤمنين فعليهما لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»[6]. وزعم الحسين بن ثوير، وأبو سلمة السراج أنهما سمعا أبا عبدالله وهو يلعن في دبر كل مكتوبة أربعة من الرجال وأربعا من النساء فلان وفلان وفلان ومعاوية ويسميهم وفلانة وفلانة وهند وأم الحكم أخت معاوية[7].

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب من مات وليس له إمام من أئمة الهدى، ح رقم 1.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب من مات وليس له إمام من أئمة الهدى، ح رقم 2.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب من مات وليس له إمام من أئمة الهدى، ح رقم 3.
(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب من مات وليس له إمام من أئمة الهدى، ح رقم 4.
(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أنه من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ح رقم 6.
(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 343.
(7) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5144 - 10.

وروى حنان بن سدير، عن أبيه قال: سألت أبا جعفر عنهما (عن أبي بكر وعمر) فقال: «يا أبا الفضل ما تسألني عنهما فوالله ما مات منا ميت قط إلا ساخطاً عليهما، وما منا اليوم إلا ساخطاً عليهما يوصي بذلك الكبير منا الصغير، إنهما ظلمانا حقنا ومنعانا فيئنا وكانا أول من ركب أعناقنا وبثقا علينا بثقاً في الإسلام لا يسكر أبداً حتى يقوم قائمنا أو يتكلم متكلمنا. ثم قال: أما والله لو قد قام قائمنا أو تكلم متكلمنا لأبدى من أمورهما ما كان يكتم ولكتم من أمورهما ما كان يظهر، والله ما أسست من بلية ولا قضية تجري علينا أهل البيت إلا هما أسسا أولها فعليهما لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»[1].

وينقل الكليني عدة روايات في لعن صنوف أهل الخلاف من القدرية والخوارج والمرجئة، كما في هذه الرواية عن أبي عبدالله أنه قال: «لعن الله القدرية، لعن الله الخوارج، لعن الله المرجئة، لعن الله المرجئة. فقال الراوي: لعنت هؤلاء مرة مرة ولعنت هؤلاء مرتين؟! قال: إن هؤلاء يقولون: إن قتلتنا مؤمنون فدماؤنا متلطخة بثيابهم إلى يوم القيامة، إن الله حكى عن قوم في كتابه: «لن نؤمن لرسول حتى يأتينا بقربان تأكله النار قل قد جاءكم رسل من قبلي بالبينات وبالذي قلتم فلم قتلتموهم إن كنتم صادقين» قال: «كان بين القاتلين والقائلين خمسمائة عام فألزمهم الله القتل برضاهم ما فعلوا»[2]. وعن أبي مسروق قال: سألني أبو عبدالله عن أهل البصرة ما هم؟ فقلت: مرجئة وقدرية وحرورية، فقال: لعن الله تلك الملل الكافرة المشركة التي لا تعبد الله على شيء»[3].

استثناء المستضعفين

وبعد تصنيفه للناس بين مؤمن وكافر، على أساس الإيمان بولاية أئمة أهل البيت أو الكفر بها، قام الإمامية، باستثناء شريحة من الناس أطلق عليهم «المستضعفون» وهم الناس البسطاء العاديون الذين يجهلون الخلافات السياسية الدينية، ولا يتخذون موقفاً سلبياً من أهل البيت، ولا موقفاً إيجابياً فاعلاً من خصومهم. وقال عمر بن أبان: سألت أبا عبدالله، عن المستضعفين فقال: «هم أهل الولاية، فقلت أي ولاية؟ فقال: أما إنها ليس بالولاية في الدين ولكنها الولاية في المناكحة والموارثة والمخالطة وهم ليسوا بالمؤمنين ولا بالكفار ومنهم المرجَون لأمر الله عزوجل »[4].

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 340.
(2) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب في صنوف أهل الخلاف، ح رقم 1.
(3) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب في صنوف أهل الخلاف، ح رقم 2.
(4) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب المستضعف، ح رقم 5 و6.

ويقول زرارة: دخلت أنا وحمران أو أنا وبكير على أبي جعفر، فقلت له: إنا نمد المطمار. قال: وما المطمار؟ قلت: التُرّ[1] فمن وافقنا من علوي أو غيره توليناه ومن خالفنا من علوي أو غيره برئنا منه، فقال لي: «يا زرارة قول الله أصدق من قولك، فأين الـذيـن قـال الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 98] «أين المرجون لأمر الله؟ أين الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً؟ أين أصحاب الأعراف؟ أين المؤلفة قلوبهم؟!»[2].

ويبدو من خلال هذه الرواية أن «الإمامية» كانوا يتطرفون في التعامل مع المخالفين بعيداً عن موقف أئمة أهل البيت، كما يبدو من بعض الروايات الأخرى أنهم كانوا يختلفون في تكفير العامة من الناس، وتحديد المستضعفين، حيث كان بعضهم يتطرف في تكفير «كل من لم يعرف هذا الأمر» بينما كان بعضهم يحافظ على اعتداله بعدم تكفير المخالف إلا إذا جحد وعاند[3].

2 - المقاطعة السياسية

وقد أدى تكفير أئمة المخالفين، وأتباعهم، ولعنهم والحكم بضلالهم، إلى موقف سلبي آخر، هو الفصل الاجتماعي والسياسي بين الشيعة «الإمامية» وغيرهم من المسلمين المخالفين، حيث قام «الإمامية» برواية رسالة خاصة زعموا أن الصادق وجهها للشيعة وقال فيها: «أحبوا في الله من وصف صفتكم وأبغضوا في الله من خالفكم وابذلوا مودتكم ونصيحتكم لمن وصف صفتكم ولا تبتذلوها لمن رغب عن صفتكم وعاداكم عليها وبغى لكم الغوائل»[4]. وأنه قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس مجلساً ينتقص فيه إمام أو يعاب فيه مؤمن»[5]. وقال: «إذا ابتليت بأهل النصب ومجالستهم فكن كأنك على الرضف (الحجارة الساخنة) حتى تقوم فإن الله يمقتهم ويلعنهم فإذا رأيتهم يخوضون في ذكر إمام من الأئمة فقم فإن سخط الله ينزل هناك عليهم»[6].

---

(1) المطمار بالمهملتين خيط للبناء يقدر به وكذا التُرّ، بضم المثناة الفوقية والراء المشددة يعني إنا نضع ميزاناً لتولينا الناس وبراءتنا منهم وهو ما نحن عليه من التشيع فمن استقام معنا عليه فهو ممن توليناه ومن مال عنه وعدل فنحن منه براء، كائناً من كان.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب أصناف الناس، ح رقم 3.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب الضلال، ح رقم 1.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، رسالة الإمام الصادق، حديث رقم 1.

(5) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب مجالسة أهل المعاصي، ح رقم 8 و9 و12 و15.

(6) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب مجالسة أهل المعاصي، ح رقم 13.

وكان من الطبيعي بعد ذلك أن يدعو الفكر الإمامي إلى مقاطعة الأنظمة الحاكمة، وأن يروي عن الباقر النهي عن الدخول في أعمال الحكام المخالفين: «ولا مَدة قلم. إن أحدهم لا يصيب من دنياهم شيئاً إلا أصابوا من دينه مثله»[1]. وأن يفسر الصادق قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [هُود: 113] بقوله: هو الرجل يأتي السلطان فيحب بقاءه إلى أن يدخل يده إلى كيسه فيعطيه[2]. ويحذر أصحابه قائلاً: «اتقوا الله وصونوا دينكم بالورع وقووه بالتقية والاستغناء بالله عَزَّ وَجَلَّ إنه من خضع لصاحب سلطان ولمن يخالفه على دينه طلباً لما في يديه من دنياه أخمله الله عَزَّ وَجَلَّ ومقته عليه ووكله إليه، فإن هو غلب على شيء من دنياه فصار إليه منه شيء نزع الله عَزَّ وَجَلَّ اسمه البركة منه ولم يأجره على شيء ينفقه في حج ولا عتق ولا بر»[3]. وأن ينهى فضيل بن عياض عن التكسب مع الحكام، ويقول له: «والله لضرر هؤلاء على هذه الأمة أشد من ضرر الترك والديلم» ويبين له صفة الورع من الناس ويقول: «الذي يتورع عن محارم الله عَزَّ وَجَلَّ، ويجتب هؤلاء، وإذا لم يتق الشبهات وقع في الحرام وهو لا يعرفه، وإذا رأى المنكر فلم ينكره وهو يقدر عليه فقد أحب أن يعصى الله عَزَّ وَجَلَّ ومن أحب أن يعصى الله فقد بارز الله عَزَّ وَجَلَّ بالعداوة، ومن أحب بقاء الظالمين فقد أحب أن يعصى الله إن الله تعالى حمد نفسه على هلاك الظالمين فقال: «﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعَام: 45]»[4].

وعندما قال للصادق رجل من أصحابه: أصلحك الله إنه ربما أصاب الرجل منا الضيق أو الشدة فيدعا إلى البناء يبنيه أو النهر يكريه أو المسناة يصلحها فما تقول في ذلك؟ قال أبو عبدالله: «ما أحب أني عقدت لهم عقدة أو وكيت لهم وكاء، وإن لي ما بين لابتيها، لا ولا مدة بقلم، إن أعوان الظلمة يوم القيامة في سرادق من نار حتى يحكم الله بين العباد»[5].

وسمع الصادق ذات يوم أن المنصور قد حبس مجموعة من الشيعة، فسأل عن السبب قائلاً: ما لهم وما له؟ فقيل له: استعملهم فحبسهم، فقال أبو عبدالله: ألم أنههم؟!.. ألم أنههم؟!.. ألم أنههم؟!.. هم النار، هم النار، هم النار[6].

---

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8531 - 5.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8538 - 12.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8529 - 3.
(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8537 - 11.
(5) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8533 - 7.
(6) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8534 - 8.

وقد ذكر عند أبي عبدالله، رجل من هذه العصابة (الشيعة) قد ولى ولاية، فقال: كيف صنيعته إلى إخوانه؟ فقيل: ليس عنده خير، فقال: أف. . يدخلون فيما لا ينبغي لهم ولا يصنعون إلى إخوانهم خيراً[1].

ويقول زياد بن أبي سلمة: دخلت على أبي الحسن موسى (بن جعفر) فقال لي: يا زياد إنك لتعمل عمل السلطان؟ قال: قلت: أجل، قال لي: ولم؟ قلت: أنا رجل لي مروة وعلي عيال وليس وراء ظهري شيء فقال لي: يا زياد لئن أسقط من جالق (اسم جبل) فأتقطع قطعة قطعة أحب إلي من أن أتولى لأحد منهم عملاً أو أطأ بساط أحدهم. . إلا لماذا؟ قلت: لا أدري جعلت فداك، فقال: إلا لتفريج كربة عن مؤمن أو فك أسره أو قضاء دينه، يا زياد إن أهون ما يصنع الله بمن تولى لهم عملاً أن يضرب عليه سرادق من نار إلى أن يفرغ الله من حساب الخلائق، يا زياد فإن وليت شيئاً من أعمالهم فأحسن إلى إخوانك فواحدة بواحدة والله من وراء ذلك. يا زياد أيما رجل منكم تولى لأحد منهم عملاً ثم ساوى بينكم وبينهم فقولوا له: أنت منتحل (للتشيع) كذاب، يا زياد إذا ذكرت مقدرتك على الناس فاذكر مقدرة الله عليك غداً ونفاد ما أتيت إليهم عنهم، وبقاء ما أتيت إليهم عليك[2].

وعن علي بن يقطين قال: قلت لأبي الحسن: ما تقول في أعمال هؤلاء؟ قال: إن كنت لا بد فاعلاً فاتقِ أموال الشيعة، فكان ابن يقطين يجبيها من الشيعة علانية ويردها عليهم في السر[3].

3 - المقاطعة الاجتماعية

وإذا كانت مقاطعة الظالمين مفهومة ومعروفة عن أئمة أهل البيت، فإن الإمامية رووا عنهم روايات أخرى تأمر بمقاطعة المخالفين اجتماعياً، ونقلوا عن أبي عبدالله أنه حذر من مجالسة أهل المعاصي والبدع، فقال: «لا تصحبوا أهل البدع ولا تجالسوهم فتصيروا عند الناس كواحد منهم، قال رسول الله ﷺ: المرء على دين خليله وقرينه»[4]. وأنه روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا رأيتم أهل الريب والبدع من بعدي فأظهروا البراءة منهم

---

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8544 - 2 وح رقم 8541 - 14.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8543 - 1.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8545 - 3 وح رقم 8546 - 4.
(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب مجالسة أهل المعاصي، ح رقم 3.

وأكثروا من سبهم والقول فيهم والوقيعة وباهتوهم كيلا يطمعوا في الفساد في الإسلام ويحذرهم الناس ولا يتعلمون من بدعهم يكتب الله لكم بذلك الحسنات ويرفع لكم به الدرجات في الآخرة»[1].

وروى الكليني أحاديث تأمر بمقاطعة المخالفين، وقال في رواية: إن قوماً من أهل خراسان من وراء النهر أتوا أبا عبدالله فقال لهم: تصافحون أهل بلادكم وتناكحونهم؟ أما إنكم إذا صافحتموهم انقطعت عروة من عرى الإسلام وإذا ناكحتموهم انهتك الحجاب بينكم وبين الله ﷺ [2].

وزعم الإمامية أن أبا عبدالله كره سؤر ولد الزنا وسؤر اليهودي والنصراني والمشرك وكل ما خالف الإسلام وكان أشد ذلك عنده سؤر الناصب[3]. وأنه قال: «لا تغتسل من البئر التي تجتمع فيها غسالة الحمام فإن فيها غسالة ولد الزنا وهو لا يطهر إلى سبعة آباء، وفيها غسالة الناصب وهو شرهما، إن الله لم يخلق خلقاً شراً من الكلب وإن الناصب أهون على الله من الكلب»[4].

ونتيجة لقرار الإمامية مقاطعة المخالفين اجتماعياً فقد قاموا بمقاطعتهم في الصلوات والعبادات، وتحريم صلاة الجماعة خلفهم الا للتقية[5].

وقد أدى موقف المقاطعة الاجتماعية ببعض الإمامية إلى تحريم الزواج بين الطرفين، خلافاً لموقف أهل البيت، كما يبدو من موقف زرارة بن أعين الذي ابتدأ أو ابتدع هذا الموقف السلبي في أيام الباقر بالرغم من محاولة الإمام التخفيف منه[6]. وكذلك بالرغم من رأي الإمام الصادق الذي قال له: «أما إنك إن كبرت رجعت وتحللت عنك عقدك»[7].

وفي محاولة من زرارة لتأييد موقفه الرافض من التزاوج مع غير الشيعة، روى حديثاً عن أبي عبدالله في تزويج أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب من عمر بن الخطاب، أنه قال:

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب مجالسة أهل المعاصي، ح رقم 2 و4 وكتاب **الروضة**، ح رقم 314.

(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9561 - 17.

(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 3866 - 6.

(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 3881 - 1.

(5) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5276 - 2 وح رقم 5281 - 7 وح رقم 5278 - 4.

(6) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9556 - 12.

(7) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب الضلال، ح رقم 2 وح رقم 9546 - 2.

«إن ذلك فرجٌ غُصبناه»[1]. حيث كان تفسير زواج أم كلثوم من عمر، وتبريره بالاغتصاب والإكراه، ضرورياً لتمرير موقف المقاطعة الاجتماعية وتحريم الزواج من المخالفين عند الإمامية في ذلك الوقت، وهكذا نسب الإمامية المتطرفون مجموعة روايات إلى الصادق بهذا المضمون، فزعموا أنه قال: «لا يتزوج المؤمن الناصبة المعروفة بذلك»[2]. وقال: «لا يزوج المؤمن الناصبة ولا يتزوج الناصب المؤمنة ولا يتزوج المستضعف مؤمنة»[3]. وأنه قال لأبي بصير، وزرارة: «تزوجوا في الشكاك ولا تزوجوهم لأن المرأة تأخذ من أدب زوجها ويقهرها على دينه»[4].

وعن الفضيل بن يسار قال: قلت لأبي عبدالله: إن لامرأتي أختاً عارفة على رأينا وليس على رأينا بالبصرة إلا قليل فأزوجها ممن لا يرى رأيها؟ قال: لا ولا نعمة ولا كرامة.. إن الله عَزَّوَجَلَّ يقول: «فلا ترجعوهن إلى الكفار لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن»[5].

وذهب الإمامية، حسب بعض الروايات، إلى تفضيل زواج اليهودية والنصرانية على الناصبية، كما عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله قال: سأله أبي وأنا أسمع عن نكاح اليهودية والنصرانية فقال: «نكاحهما أحب إلي من نكاح الناصبية، وما أحب للرجل المسلم أن يتزوج اليهودية ولا النصرانية مخافة أن يتهود ولده أو يتنصر»[6]. وأنه قال: «تزوج اليهودية والنصرانية أفضل - أو قال: خير - من تزوج الناصب والناصبية»[7].

وامتدت المقاطعة الاجتماعية من الحياة إلى الوفاة، فنقل الإمامية عن الصادق أنه رفض الصلاة على جنائز المخالفين، وإذا ما اضطر أحد إلى الصلاة عليهم فان عليه أن يلعنهم بدل الترحم عليهم[8]. ورووا عنه أنه قال: إذا صليت على عدو الله فقل: «اللهم إن فلاناً لا نعلم منه إلا أنه عدو لك ولرسولك، اللهم فاحشِ قبره ناراً واحشِ جوفه ناراً وعجل به إلى النار فإنه كان يتولى أعداءك ويعادي أولياءك ويبغض أهل بيت نبيك، اللهم

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9536 - 1 وح رقم 9537 - 2.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9547 - 3.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 2 955 - 8 وح رقم 9548 - 4.
(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9545 - 1 وح رقم 9 954 - 5.
(5) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9550 - 6.
(6) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9559 - 15.
(7) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9560 - 16.
(8) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4540 - 1 وح رقم 4541 - 2.

ضيق عليه قبره» فإذا رُفع فقل: «اللهم لا ترفعه ولا تزكه»[1]. وروى محمد بن مسلم عن الصادق أنه قال: إن كان جاحداً للحق فقل: «اللهم املأ جوفه ناراً وقبره ناراً وسلط عليه الحيات والعقارب»[2]. وفي رواية أخرى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: تقول: اللهم اخزِ عبدك في عبادك وبلادك، اللهم أصله نارك وأذقه أشد عذابك فإنه كان يعادي أولياءك ويوالي أعداءك ويبغض أهل بيت نبيك ﷺ[3].

4 - المقاطعة الاقتصادية

وإلى جانب المقاطعة السياسية والثقافية والاجتماعية، نقل الإمامية أحاديث عن أئمة المذهب بوجوب مقاطعة الشيعة لمخالفيهم اقتصادياً، وخصوصاً في موضوع الزكاة. وقد نقلنا تلك الروايات في فصل الفقه الإمامي. وقد زعموا بتحريم «الأئمة» لدفع الزكاة للفقراء المخالفين[4]. ونقل الزكاة من بلد إلى آخر، إن لم يوجد «عارف» في البلد الأول[5]. ووجوب إعادة إخراج الزكاة مرة ثانية إن تم وضعها في غير موضعها[6].

5 - الانطواء: تعزيز العلاقات الشيعية الداخلية

ونتيجة للانفصال الذي أحدثته نظرية «الإمامة الإلهية» بين الإمامية ومحيطهم الإسلامي العام، أدرك الإماميون مبكراً أهمية تعزيز العلاقات الداخلية، فنقلوا عن الباقر قوله لأحد أصحابه: «يا خثيمة أبلغ من ترى من موالينا السلام وأوصهم بتقوى الله العظيم وأن يعود غنيهم على فقيرهم وقويهم على ضعيفهم، وأن يشهد حيهم جنازة ميتهم، وأن يتلاقوا في بيوتهم، فإن لقيا بعضهم بعضاً حياة لأمرنا، رحم الله عبداً أحيا أمرنا»[7]. ورووا أن الإمام سأل شيعياً آخر قائلاً: «أتخلون وتتحدثون وتقولون ما شئتم؟ فقال: إي والله إنا لنخلو ونتحدث ونقول ما شئنا، فقال: أما والله لوددت أني معكم في بعض تلك

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4543 - 4.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4544 - 5 وح رقم 4546 - 7.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4545 - 6.
(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5928 - 6 وح رقم 5744 - 1.
(5) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5970 - 11.
(6) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5924 - 2.
(7) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب زيارة الإخوان، ح رقم 2.

المواطن، أما والله إني لأحب ريحكم وأرواحكم؛ وإنكم على دين الله ودين ملائكته فأعينوا بورع واجتهاد»[1].

ونقلوا عن أبي عبدالله أنه أوصى الشيعة بالتزاور والمحادثة والتبري والتولي[2]. وأنه قال: «إن لله ملائكة سياحين، سوى الكرام الكاتبين، فإذا مروا بقوم يذكرون محمداً وآل محمد قالوا: قفوا فقد أصبتم حاجتكم، فيجلسون، فيتفقهون معهم فإذا قاموا عادوا مرضاهم وشهدوا جنائزهم وتعاهدوا غائبهم، فذلك المجلس الذي لا يشقى به جليس»[3].

وقد لعبت هذه الأحاديث والوصايا بمقاطعة المخالفين عبادياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً ونفسياً، وتعزيز العلاقات الداخلية الشيعية، دوراً كبيراً في تشييد الكيان الطائفي الخاص للشيعة، وفرض جدار من العزلة حولهم، وتحويلهم من طليعة سياسية تناضل من أجل مصالح الأمة العامة في الحرية والعدالة والشورى، إلى مجموعة خاصة منطوية على نفسها وتتبادل العداوة والبغضاء مع الآخرين.

---

(1) الكليني، **الكافي كتاب الإيمان والكفر**، باب تذاكر الإخوان، ح رقم 5.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب تذاكر الإخوان، ح رقم 2 وكتاب الروضة، ح رقم 292.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب تذاكر الإخوان، ح رقم 3 و4 و6.

الفصل الثامن

الإعلام الإمامي.. والتعبئة النفسية

بالرغم من حداثة وصعوبة نظرية «الإمامة الإلهية» فإن الإعلام الإمامي نجح في تسويق الاعتقاد بـ «الأئمة» والولاء لهم، كجزء لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية في صفوف بعض الشيعة، مما عزز علاقة الشيعة «الإمامية» بالأئمة أحياء وأمواتاً، حكاماً أو محكومين، ناطقين أو صامتين، قائمين أو قاعدين، ثواراً أو مهادنين، محقين أو مخطئين، وصوَّرهم كسفينة نجاة من ركبها نجا ومن تخلف عنهم غرق وهوى، وأضفى على «الأئمة» من أبناء علي والحسين، هالة قدسية دينية خالدة.

وحسب رواية ينقلها الكشي عن يوسف بن جعفر، قال: قلت لأبي عبدالله (الصادق): أصف لك ديني الذي أدين الله به، فإن أكن على حق فثبتني، وإن أكن على غير الحق فردني إلى الحق، قال: هات. قال: قلت: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن علياً كان إمامي، وأن الحسن كان إمامي، وأن الحسين كان إمامي، وأن علي بن الحسين كان إمامي، وأن محمد بن علي كان إمامي، وأنت جعلت فداك على منهاج آبائك. فقال عند ذلك مراراً: «رحمك الله، ثم قال: هذا دين الله ودين ملائكته، وديني ودين آبائي الذي لا يقبل الله غيره»[1].

ولتكريس تلك الصورة «الدينية» عن الأئمة، اتبع الإعلام الإمامي عدة خطوات أو عمليات إيحاء نفسية، تضمنت الفقرات التالية:

1 - طبيعة الأئمة ومكانتهم عند الله

فقد قام الإعلام الإمامي برفع مكانة «الأئمة» فوق مستوى البشر العاديين، وإضفاء هالة خاصة عليهم. وبث أحاديث كثيرة عن طبيعة «الأئمة» وكيفية خلقهم وطريقة ولادتهم. كما في رواية منسوبة لأبي جعفر (الباقر) أنه قال: «إن الله خلقنا من أعلى عليين

---

(1) الخوئي، **معجم رجال الحديث**، رقم 13815 عن الكشي، ترجمة: يوسف بن جعفر.

وخلق قلوب شيعتنا مما خلقنا، وخلق أبدانهم من دون ذلك، فقلوبهم تهوي إلينا، لأنها خلقت مما خلقنا، ثم تلا هذه الآية: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ ﴿٢٠﴾ يَشْهَدُهُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿٢١﴾﴾ [المطففين: 18-21]. وأضاف: خلق عدونا من سِجّين وخلق قلوب شيعتهم مما خلقهم منه، وأبدانهم من دون ذلك، فقلوبهم تهوي إليهم، لأنها خلقت مما خلقوا منه، ثم تلا هذه الآية: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ ﴿٧﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سِجِّينٌ ﴿٨﴾ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ ﴿٩﴾﴾ [المطففين: 7-9] [1].

وفي رواية أخرى تفوح منها رائحة الوضع والغلو، يقول: «للإمام عشر علامات: يولد مطهراً، مختوناً، وإذا وقع على الأرض وقع على راحته رافعاً صوته بالشهادتين، ولا يجنب، وتنام عينه ولا ينام قلبه، ولا يتثاءب ولا يتمطى، ويرى من خلفه كما يرى من أمامه، ونجوه (خروجه) كرائحة المسك والأرض موكلة بستره وابتلاعه. . .»[2].

علاقة الأئمة بالجن

وفي محاولة منهم لإضفاء طابع خارق للعادة على «الأئمة» ينقل «الإمامية» عدة روايات عن علاقة الجن بالأئمة، ويروون عن أبي جعفر أنه قال: «إن لنا أتباعاً من الجن، كما أن لنا أتباعاً من الإنس فإذا أردنا أمراً بعثناهم»[3]. وأن الأئمة كانوا يستخدمون الجن في حوائجهم وبريدهم[4]. وعن سعد الإسكافي قال: أتيت أبا جعفر في

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب خلق أبدان الأئمة وأرواحهم وقلوبهم، ح رقم 4.

(2) وتقول رواية أخرى عن إسحاق بن جعفر (الصادق) يقول: سمعت أبي يقول: الأوصياء إذا حملت بهم أمهاتهم أصابها فترة شبه الغشية، فأقامت في ذلك يومها ذلك إن كان نهاراً، أو ليلتها إن كان ليلاً، ثم ترى في منامها رجلاً يبشرها بغلام، عليم حليم، فتفرح لذلك، ثم تنتبه من نومها، فتسمع من جانبها الأيمن في جانب البيت صوتاً يقول: حملت بخير وتصيرين إلى خير وجئت بخير، ابشري بغلام، حليم عليم. وتجد خفة في بدنها ثم لم تجد بعد ذلك امتناعاً من جنبيها وبطنها فإذا كان لتسع من شهرها سمعت في البيت حساً شديداً، فإذا كانت الليلة التي تلد فيها ظهر لها في البيت نور تراه لا يراه غيرها إلا أبوه، فإذا ولدته ولدته قاعداً وتفتحت له حتى يخرج متربعاً يستدير بعد وقوعه إلى الأرض، فلا يخطئ القبلة حيث كانت بوجهه، ثم يعطس ثلاثاً يشير بإصبعه بالتحميد ويقع مسروراً مختوناً ورباعيتاه من فوق وأسفل ونابا وضاحكاه ومن بين يديه مثل سبيكة الذهب نور ويقيم يومه وليلته تسيل يداه ذهباً وكذلك الأنبياء إذا ولدوا وإنما الأوصياء أعلاق من الأنبياء». الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب مواليد الأئمة 4 و8.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الجن يأتيهم فيسألونهم عن معالم دينهم، ح رقم 4.

(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الجن يأتيهم فيسألونهم عن معالم دينهم، ح رقم 4.

بعض ما أتيته فجعل يقول: لا تعجل، حتى حميت الشمس علي وجعلت أتتبع الأفياء، فما لبث أن خرج علي قوم كأنهم الجراد الصفر، عليهم البتوت قد انتهكتم العبادة، فوالله لأنساني ما كنت فيه من حسن هيئة القوم، فلما دخلت عليه قال لي: أراني قد شققت عليك، قلت: أجل والله لقد إنساني ما كنت فيه قوم مروا بي لم أر قوماً أحسن هيئة منهم في زي رجل واحد كأن ألوانهم الجراد الصفر، قد أنهكتهم العبادة فقال: يا سعد رأيتهم؟ قلت: نعم، قال أولئك إخوانك من الجن، قال: فقلت: يأتونك؟ قال: نعم يأتونا يسألونا عن معالم دينهم وحلالهم وحرامهم[1].

2 - الصلاة على آل محمد

وقام الإعلام الإمامي باستغلال موضوع «الصلاة على محمد وآل محمد» ونجح نجاحاً كبيراً بإدخاله في كل مناحي الحياة، وذلك بعد تأويل «آل محمد» بذرية النبي من «الأئمة» العلويين الحسينيين.

ومع أن القرآن الكريم يتحدث عن الصلاة على محمد ﷺ، ويطالب المؤمنين بالصلاة عليه في الآية 56 من سورة الأحزاب: «إن الله وملائكته يصلون على النبي، يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً» دون أن يذكر الصلاة على «آل محمد»، إلا أن بعض الأحاديث تقول إن الصحابة سألوا الرسول ﷺ عندما نزلت هذه الآية: «يا رسول الله، هذا السلام عليك قد عرفناه فكيف الصلاة عليك؟ قال: قولوا: اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد»[2].

ولكن معنى كلمة «آل» لم يكن مطابقاً لكلمة «أهل» في البداية. إذ إن كلمة «الآل» كما يقول الطباطبائي في «تفسير الميزان» تعني: خاصة الشيء. وكما يقول الراغب في «المفردات»: الآل: يستعمل فيمن يختص بالإنسان اختصاصاً ذاتياً إما بقرابة قريبة أو بموالاة. وقد وردت كلمة «آل» في القرآن الكريم ثلاث عشرة مرة ملحقة بكلمة «فرعون» وعشر مرات ملحقة بأسماء عدد من الأنبياء، كهذه الآيات: «وإذ نجيناكم من آل فرعون. وأغرقنا آل فرعون. كدأب آل فرعون. ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين. وقال رجل مؤمن

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الجن يأتيهم فيسألونهم عن معالم دينهم، ح رقم 1 و2 و3.

(2) البخاري، وابن كثير في **تفسيره**، والطبرسي في **مجمع البيان** والطوسي في **التبيان**، في تفسير هذه الآية. ومن هنا قال الإمام الشافعي بوجوب الصلاة على النبي في التشهد الأخير.

من آل فرعون يكتم إيمانه» وكلها تشير إلى معنى «الأتباع» وليس الذرية، لأن فرعون كان عقيماً ولم تكن له ذرية، كما هو معروف. وأما الآيات التي وردت فيها كلمة «آل» ملحقة بأسماء الأنبياء مثل هذه الآيات: ﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: 54]. «ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب». «يرثني ويرث من آل يعقوب». «وبقية مما ترك آل موسى وآل هارون». «إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين». «فلما جاء آل لوط المرسلون». «قالوا اخرجوا آل لوط من قريتكم». «إعملوا آل داود شكراً». «سلام على إل ياسين» (وفي قراءة: آل ياسين) «فإن كلمة» آل «هنا قد تعني الذرية الطيبة الطاهرة من الأنبياء من بني إسرائيل (وليس كل الذرية)، وقد تشمل الأتباع من المؤمنين أيضاً، كما في «آل موسى» الذي لم يكن له ذرية. مما يلقي ضوءاً على معنى «آل محمد» بحيث يشمل الأصحاب والأتباع والذرية الطيبة. وحسب القراءة المشهورة لآية «سلام على إل ياسين» فإنها تعني النبي إلياس، وليس فيها دلالة على معنى الآل، وأما على القراءات الأخرى (نافع وابن عامر ويعقوب وزيد) أي «آل ياسين» فإنها تحتمل المعنيين: الأتباع والذرية. ولكن الإمامية فسروها بالذرية و«أهل البيت» فقط، حيث رووا عن أبي عبدالله جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عن علي أنه قال: «يس محمد ﷺ ونحن آل يس»[1]. وأنه قال أيضاً: «إن الله تعالى أوحى إلى نبيه عندما عرج به إلى السماء: يا محمد صلِّ على نفسك وعلى أهل بيتك، فقال: صلى الله عليَّ وعلى أهل بيتي وقد فعل»[2].

ومن الواضح أن هذا التفسير لكلمة «الآل» بمعنى «الأهل» يضيِّق المعنى العام الواسع الذي يشمل جميع المسلمين المتبعين للنبي ليحصره في الأهل والذرية، ولما كان هؤلاء فيهم الصالح والطالح، فقد قام الإمامية بحصر المعنى في إطار أضيق فنقلوا عن الصادق أنه قال: «إذا قاموا بشرائط شريعته كانوا آله». وذلك حتى ينسجم التفسير الجديد مع نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت، أو يقترب منها.

ويروي الإمامية رواية مرسلة عن عليّ بن موسى الرضا، أنه حضر مجلس المأمون وقد اجتمع فيه جماعة علماء أهل العراق وخراسان، فقالت العلماء: هذا رسول الله يُؤثَر عنه أنّه قال: «أمّتي آلي»، وهؤلاء أصحابه يقولون بالخبر المستفيض الذي لا يمكن دفعه: «آل محمّد أمّتُه». ولكن الرضا فسر «الآل» بالعترة والقربى، واستدل على ذلك بتأويل عدد من الآيات القرآنية[3].

---

(1) الطباطبائي، **تفسير الميزان**، عن المعاني، و**عيون أخبار الرضا**، عن الصادق والرضا.

(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5712 - 1.

(3) ابن شعبة الحراني، **تحف العقول**، ص 425، والمجلسي، **بحار الأنوار**، ج 25 ص 220.

وبعد تفسير الإمامية «الآل» بالأهل، وتقديم «الأئمة العلويين الحسينيين» كأبرز مصداق، أو المصداق الوحيد للأهل، دون بقية البطون الهاشمية والعلوية والحسنية والحسينية، قاموا باستخدام «الصلاة على محمد وآل محمد» كأداة إعلامية سياسية في الترويج لهم، واعتبار الصلاة على «آل محمد» حقاً من حقوقهم. كما نقلوا عن الصادق أنه قال: إن أباه (الباقر) سمع رجلاً متعلقاً بالبيت وهو يقول: اللهم صل على محمد، فقال له: «يا عبدالله لا تبترها، لا تظلمنا حقنا، قل: اللهم صل على محمد وأهل بيته»[1].

ويلاحظ في هذا الحديث والحديث الأسبق: استبدال كلمة «أهل بيتي» أو «أهل بيته» بكلمة «آل محمد».

وبعد تفسير كلمة «الآل» بالأهل، قام الإمامية برواية أحاديث عن الأئمة تحث الشيعة على استخدام «الصلاة على محمد وآل محمد» في مختلف العبادات، كما روي عن الباقر أنه قال: «من قال في ركوعه وسجوده وقيامه: «صلى الله على محمد وآل محمد» كتب الله له بمثل الركوع والسجود والقيام»[2]. وأنه قال: «ما من شيء يُعبد الله به يوم الجمعة أحب إلي من الصلاة على محمد وآل محمد»[3]. وأنه أضاف جملة «الأوصياء المرضيين» إليها، من أجل تحديدها وتوضيح المراد منها، فقال: إذا صليت يوم الجمعة فقل: «اللهم صل على محمد وآل محمد الأوصياء المرضيين بأفضل صلواتك وبارك عليهم بأفضل بركاتك والسلام عليه وعليهم ورحمة الله وبركاته» فإنه من قالها في دبر العصر كتب الله له مائة ألف حسنة ومحا عنه مائة ألف سيئة وقضى له بها مائة ألف حاجة ورفع له بها مائة ألف درجة[4].

3 - برامج الأدعية

واعتمد الإعلام الإمامي على برنامج الأدعية، في عملية التعبئة النفسية والتربية الدينية للشيعة، وضمَّن تلك الأدعية مفاهيم نظرية الإمامة، التي قام بإدخالها في المنظومة العقدية الإسلامية، فروى عن (الباقر أو الصادق) أنه قال: «من قال: «اللهم إني أشهدك وأشهد ملائكتك المقربين وحملة عرشك المصطفين أنك أنت الله لا إله إلا أنت الرحمن الرحيم وأن محمداً عبدك ورسولك وأن فلان بن فلان إمامي ووليي وأن أباه رسول الله ﷺ وعلياً

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الدعاء**، باب الصلاة على النبي وأهل بيته، حديث رقم 21.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 7 505 - 13.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5514 - 3.
(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5515 - 4.

والحسن والحسين وفلاناً وفلاناً، حتى ينتهي إليه، أئمتي وأوليائي، على ذلك أحيا وعليه أموت وعليه أبعث يوم القيامة، وأبرأ من فلان وفلان وفلان». فإن مات في ليلته دخل الجنة»[1].

وروى الإمامية عن أبي عبدالله أنه قال: «اللهم . . . أصبحت على فطرة الإسلام وكلمة الإخلاص وملة إبراهيم ودين محمد. . . آل محمد أئمتي ليس لي أئمة غيرهم، بهم أأتم وإياهم أتولى وبهم أقتدي، اللهم اجعلهم أوليائي في الدنيا والآخرة، واجعلني أوالي أولياءهم وأعادي أعداءهم في الدنيا والآخرة، وألحقني بالصالحين وآبائي معهم»[2].

وقالوا بأن الباقر أوصى بقراءة هذا الدعاء: تقول إذا أصبحت: «أصبحتُ بالله مؤمناً على دين محمد وسنته، ودين علي وسنته، ودين الأوصياء وسنتهم، آمنت بسرهم وعلانيتهم وشاهدهم وغائبهم، وأعوذ الله مما استعاذ منه رسول الله ﷺ وعلي عليه السلام والأوصياء، وأرغب إلى الله فيما رغبوا إليه ولا حول ولا قوة إلا بالله»[3]. وأنه قال: ما من عبد يقول حين يمسي ويصبح: «رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً وبالقرآن بلاغاً وبعلي إماماً» ثلاثاً، إلا كان حقاً على الله العزيز الجبار أن يرضيه يوم القيامة[4].

ورووا عن أبي عبدالله الصادق أنه علم أحد أصحابه هذا الدعاء: إذا أصبحت وإذا أمسيت، قل: «الحمد الله الذي يفعل ما يشاء ولا يفعل ما يشاء غيره، الحمد لله كما يحب الله أن يحمد، الحمد لله كما هو أهله، اللهم أدخلني في كل خير أدخلت فيه محمداً وآل محمد وأخرجني من كل سوء أخرجت منه محمداً وآل محمد وصلى الله على محمد وآل محمد»[5].

وأنه قال: مهما تركت من شيء فلا تترك أن تقول في كل صباح ومساء: «اللهم. . احفظ إمام المسلمين بحفظ الإيمان، وانصره نصراً عزيزاً وافتح له فتحاً يسيراً واجعل له ولنا من لدنك سلطاناً نصيراً، اللهم العن فلاناً وفلاناً والفرق المختلفة على رسولك وولاة الأمر بعد رسولك والأئمة من بعده وشيعتهم. . .»[6].

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الدعاء**، باب القول عند الإصباح والإمساء، حديث رقم 3.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الدعاء**، باب القول عند الإصباح والإمساء، حديث رقم 21.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الدعاء**، باب القول عند الإصباح والإمساء، حديث رقم 4.
(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الدعاء**، باب القول عند الإصباح والإمساء، حديث رقم 12.
(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الدعاء**، باب القول عند الإصباح والإمساء، حديث رقم 22.
(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الدعاء**، باب القول عند الإصباح والإمساء، حديث رقم 23.

وبالإضافة إلى أدعية الصباح والمساء، نظم الإعلام الإمامي أدعية خاصة عند النوم والانتباه[1].

وذكر الإمامية أن الأئمة أوصوا الشيعةَ بهذا الدعاء الخاص، لأجل تعجيل فرجهم، وهو: بعد حمد الله تبارك وتعالى والصلاة على النبي ﷺ: «اللهم كن لوليك (فلان بن فلان) في هذه الساعة، وفي كل ساعة ولياً وحافظاً وناصراً ودليلاً وقائداً وعوناً وعيناً حتى تسكنه أرضك طوعاً وتمتعه فيها طويلاً»[2]. وطالبوا الشيعة بتلاوة الدعاء في ليالي شهر رمضان: «اللهم صل على محمد عبدك ورسولك سيد المرسلين وإمام المتقين ورسول رب العالمين، اللهم صل على أمير المؤمنين ووصي رسول رب العالمين - ثم تسمي الأئمة حتى تنتهي إلى صاحبك، ثم تقول -: افتح له فتحاً يسيراً وانصره نصراً عزيزاً، اللهم أظهر به دينك وسنة نبيك حتى لا يستخفي بشيء من الحق مخافة أحد من الخلق اللهم إنا نرغب إليك في دولة كريمة تعز بها الإسلام وأهله وتذل بها النفاق وأهله وتجعلنا فيها من الدعاة إلى طاعتك والقادة في سبيلك وترزقنا بها كرامة الدنيا والآخرة اللهم ما حملتنا من الحق فعرفناه وما قصرنا عنه فعلمناه»[3].

وزعم الإمامية أن الصادق دعا الشيعة إلى تأكيد الولاية لأهل البيت بعد الصلاة، وإعلان الخضوع لهم، فقال: إذا فرغت من صلاتك فقل: «اللهم إني أدينك بطاعتك وولايتك وولاية رسولك وولاية الأئمة (عل) من أولهم إلى آخرهم» وتسميهم ثم قل: «اللهم إني أدينك بطاعتك وولايتهم والرضا بما فضلتهم به، غير متكبر ولا مستكبر على معنى ما أنزلت في كتابك على حدود ما أتانا فيه وما لم يأتنا مؤمن مقر مسلم بذلك راض بما رضيت به يا رب أريد به وجهك والدار الآخرة مرهوباً ومرغوباً إليك فيه فأحيني ما أحييتني على ذلك وأمتني إذا أمتني على ذلك وابعثني إذا بعثتني على ذلك. .»[4].

وحاول الإعلام الإمامي أن يحيط بحياة الإنسان الشيعي من كل جوانبها، فلم ينسَ بتذكيره بمكانة «الأئمة» حتى وهو يقوم بطلي النورة وإزالة شعر العانة، وتأليف حديث عن أحد الأئمة يعِدُ من يردد هذا الدعاء بتطهير الله له من الأدناس في الدنيا ومن الذنوب، وإبدال شعره بشعر لا يعصي الله، وتعويضه بكل شعرة من جسده ملكاً يسبح له إلى أن

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الدعاء**، باب الدعاء عند النوم والانتباه، حديث رقم 2.

(2) الكليني، **الكافي**، كتاب الدعاء، باب دعوات موجزة لجميع الحوائج، حديث رقم4- 6656.

(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5494 - 6.

(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5160 - 26.

تقوم الساعة، كل تسبيحة من تسبيحهم تعدل بألف تسبيحة من تسبيح أهل الأرض[1].

ومن الواضح أن هذا الدعاء «طلي النورة وإزالة شعر العانة» ينطوي على محاولة ذكية جداً لربط جميع مفاصل حياة الإنسان بالدعاء للأئمة، بما يشبه في الحقيقة عملية تنويم مغناطيسي فكري سياسي ديني، لا مثيل لها في التاريخ.

وحاول الإعلام الإمامي بواسطة تلك الأدعية، أن يضمن الوعد لمن يقرأها ويعلن الولاء لـ «الأئمة» ويتبرأ من أعدائهم، بالجنة، وبرضوان الله يوم القيامة، وأن يضخم ثواب الدعاء بصورة تتجاوز كثيراً من الأعمال الصالحة، وأن يقوم بواسطة بعض تلك الأدعية بعملية فصل نفسي بين الشيعة وغيرهم من المسلمين الذين يصفهم بـ: «المشركين والفاسقين» ويأمر بلعنهم ولعن «الفرق المختلفة على رسولك وولاة الأمر بعد رسولك والأئمة من بعده وشيعتهم»[2].

ومن البديهي أن الدعاء «للأئمة» خصوصاً بعد الصلاة، يساهم في تكوين هالة دينية حولهم وإدخالهم في المنظومة العقدية الإسلامية، كما ورد في أحد الأدعية: «اللهم إني أدينك بطاعتك وولايتك وولاية رسولك وولاية الأئمة من أولهم إلى آخرهم»[3].

4 - زيارات قبور «الأئمة»

وبالإضافة إلى الأدعية التي تتضمن الصلاة على محمد وآل محمد، والتوسل بهم إلى الله، وتقديمهم بين يدي الحاجة إلى الله من خلال الأدعية، فان الإعلام الإمامي، قام بسن طقس آخر، مهم جداً، هي الزيارات التي أوصى الشيعة بتلاوتها عند قبور الأئمة في مناسبات كثيرة، والتي تحتوي على مختلف الأفكار الإمامية حول أئمة أهل البيت، وذلك من أجل غرسها في عقولهم وعواطفهم بصورة عميقة. والزيارات كثيرة وموجودة في كتب خاصة، ولكنا سوف نذكر عدداً صغيراً منها.

أ – زيارة أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب)

«السلام عليك يا ولي الله أنت أول مظلوم وأول من غصب حقه صبرت واحتسبت حتى أتاك اليقين فأشهد أنك لقيت الله وأنت شهيد عذب الله قاتلك بأنواع العذاب وجدد

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 12850 15.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الدعاء**، باب القول عند الإصباح والإمساء، حديث رقم 23.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5160 - 26.

عليه العذاب، جئتك عارفاً بحقك مستبصراً بشأنك معادياً لأعدائك ومن ظلمك، ألقى على ذلك ربي إن شاء الله يا ولي الله إن لي ذنوباً كثيرة فاشفع لي إلى ربك فإن لك عند الله مقاماً محموداً معلوماً وإن لك عند الله جاهاً وشفاعة وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: 28][1].

ب – زيارة البقيع (الذي يضم قبور الأئمة الحسن وزين العابدين والباقر والصادق)

وهي كما يلي:

«السلام عليكم أئمة الهدى، السلام عليكم أهل التقوى، السلام عليكم الحجة على أهل الدنيا، السلام عليكم القوام في البرية بالقسط، السلام عليكم أهل الصفوة، السلام عليكم أهل النجوى، أشهد أنكم قد بلغتم ونصحتم وصبرتم في ذات الله وكذبتم وأسيء إليكم فعفوتم، وأشهد أنكم الأئمة الراشدون المهديون وأن طاعتكم مفروضة وأن قولكم الصدق وأنكم دعوتم فلم تجابوا وأمرتم فلم تطاعوا وأنكم دعائم الدين وأركان الأرض ولم تزالوا بعين الله ينسخكم في أصلاب كل مطهر وينقلكم في أرحام المطهرات لم تدنسكم الجاهلية الجهلاء ولم تشرك فيكم فتن الأهواء، طبتم وطاب منبتكم، منَّ بكم علينا ديان الدين فجعلكم في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه وجعل صلواتنا عليكم رحمة لنا وكفارة لذنوبنا إذا اختاركم لنا وطيب خلقنا بما منَّ به علينا من ولايتكم وكنا عنده مسمين بفضلكم معترفين بتصديقنا إياكم وهذا مقام من أسرف وأخطأ واستكان وأقر بما جنى ورجا بمقامه الخلاص وأن يستنقذه بكم مستنقذ الهلكى من الردى فكونوا لي شفعاء فقد وفدت إليكم إذا رغب عنكم أهل الدنيا واتخذوا آيات الله هزوا واستكبروا عنها»[2].

ج – زيارة الحسين

عن أبي عبدالله، قال: إذا أتيت قبر الحسين فائت الفرات واغتسل بحيال قبره وتوجه إليه وعليك السكينة والوقار حتى تدخل إلى القبر من الجانب الشرقي وقل حين تدخله: «السلام على ملائكة الله المنزلين، السلام على ملائكة الله المردفين، السلام على ملائكة الله المسومين، السلام على ملائكة الله الذين هم في هذا الحرم مقيمون» فإذا استقبلت قبر الحسين عليه السلام فقل: «السلام على رسول الله، السلام على أمين الله على رسله وعزائم

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8173-1 وح رقم 8174.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8147.

أمره والخاتم لما سبق والفاتح لما استقبل والمهيمن على ذلك كله والسلام عليه ورحمة الله وبركاته» ثم تقول: «اللهم صل على أمير المؤمنين عبدك وأخي رسولك الذي انتجبته بعلمك وجعلته هادياً لمن شئت من خلقك والدليل على من بعثته برسالاتك وديان الدين بعدلك وفصل قضائك بين خلقك والمهيمن على ذلك كله والسلام عليه ورحمة الله وبركاته».

ثم تصلي على الحسن والحسين وسائر الأئمة ثم تأتي قبر الحسين، فتقول: «السلام عليك يا ابن رسول الله، السلام عليك يا ابن أمير المؤمنين صلى الله عليك يا أبا عبدالله أشهد أنك قد بلغت عن الله عز وجل ما أمرت به ولم تخش أحداً غيره وجاهدت في سبيله وعبدته صادقاً حتى أتاك اليقين، أشهد أنك كلمة التقوى وباب الهدى والعروة الوثقى والحجة على من يبقى ومن تحت الثرى، أشهد أن ذلك سابق فيما مضى وذلك لكم فاتح فيما بقي أشهد أن أرواحكم وطينتكم طيبة طابت وطهرت هي بعضها من بعض مناً من الله ورحمة، وأشهد الله وأشهدكم أني بكم مؤمن ولكم تابع في ذات نفسي وشرائع ديني وخاتمة عملي ومنقلبي ومثواي وأسأل الله البر الرحيم أن يتم ذلك لي . . . اللهم اجعلنا ممن ينصره وتنصره به وتمن عليه بنصرك لدينك في الدنيا والآخرة»[1].

وينقل الإمامية عن أبي عبدالله أنه حضَّ الشيعة على زيارة الحسين، وقال لبشير الدهان الذي أخبره بأنه ربما فاته الحج فيعرِّف عند قبر الحسين، أي يزوره يوم عرفة، فقال له: أحسنت يا بشير أيما مؤمن أتى قبر الحسين عارفاً بحقه في غير يوم عيد كتب الله له عشرين حجة وعشرين عمرة مبرورات مقبولات وعشرين حجة وعمرة مع نبي مرسل أو إمام عدل، ومن أتاه في يوم عيد كتب الله له مائة حجة ومائة عمرة ومائة غزوة مع نبي مرسل أو إمام عدل. فقال بشير: كيف لي بمثل الموقف؟ فنظر إليه شبه المغضب ثم قال له: يا بشير إن المؤمن إذا أتى قبر الحسين يوم عرفة واغتسل من الفرات ثم توجه إليه كتب الله له بكل خطوة حجة بمناسكها - ولا أعلمه إلا قال: وغزوة-[2].

وفي رواية أخرى عن صالح النيلي عن أبي عبدالله أنه قال: من أتى قبر الحسين عارفاً بحقه كتب الله له أجر من أعتق ألف نسمة وكمن حمل على ألف فرس مسرجة ملجمة في سبيل الله[3].

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 18177 وح رقم 8178- 2 وح رقم 8179- 3.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8186 -1 وح رقم 8187- 2 وح رقم 8188 -3 وح رقم8189- 4.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8190 - 5.

وعن هارون بن خارجة قال: سمعت أبا عبدالله يقول: وكل الله بقبر الحسين أربعة آلاف ملك شعث غبر يبكونه إلى يوم القيامة فمن زاره عارفاً بحقه شيعوه حتى يبلغوه مأمنه، وإن مرض عادوه غدوة وعشية، وإن مات شهدوا جنازته واستغفروا له إلى يوم القيامة[1].

وروى الإمامية عن أبي عبدالله أنه قال: من أتى قبر أبي عبدالله (الحسين) عارفاً بحقه غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر[2]. وقال: إذا كان النصف من شعبان نادى مناد من الأفق الأعلى: ألا زائري قبر الحسين ارجعوا مغفوراً لكم وثوابكم على ربكم ومحمد نبيكم[3].

وقال سدير إن أبا عبدالله سألها: هل تزور قبر الحسين في كل يوم؟ قال: جعلت فداك لا، قال: فما أجفاكم، قال: فتزورونه في كل جمعة؟ فقال سدير: لا، قال: فتزورونه في كل شهر؟ قال: لا، قال: فتزورونه في كل سنة؟ قال: قد يكون ذلك، قال: يا سدير ما أجفاكم للحسين! أما علمت أن لله عز وجل ألفي ألف ملك شعث غبر يبكون ويزورون لا يفترون؟ وما عليك يا سدير أن تزور قبر الحسين في كل جمعة خمس مرات وفي كل يوم مرة؟ قلت: جعلت فداك إن بيننا وبينه فراسخ كثيرة فقال لي: اصعد فوق سطحك ثم تلتفت يمنة ويسرة ثم ترفع رأسك إلى السماء ثم نحو القبر وتقول: «السلام عليك يا أبا عبدالله السلام عليك ورحمة الله وبركاته» تكتب لك زورة والزورة حجة وعمرة، قال: سدير فربما فعلت في الشهر أكثر من عشرين مرة[4].

وحول كيفية الزيارة، روى الإمامية عن أبي عبدالله أنه قال: «إذا أردت زيارة الحسين فزره وأنت حزين مكروب شعث مغبر جائع عطشان وسله الحوائج وانصرف عنه ولا تتخذه وطناً»[5]. وأنه وعد من زار أحداً من الأئمة من الفضل كمن زار رسول الله صلى الله عليه وسلم[6]. ونقلوا عنه أنه قال: «يا علي من زارني في حياتي أو بعد موتي أو زارك في حياتك أو بعد موتك أو زار ابنيك في حياتهما أو بعد موتهما ضمنت له يوم القيامة أن أخلصه من أهوالها

(1) الكليني **الكافي**، ح رقم 8191- 6 وح رقم 8192 -7.
(2) الكليني **الكافي**، ح رقم 8195 - 10.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8219- 9 وروي عن موسى بن جعفر أنه قال: أدنى ما يثاب به زائر أبي عبدالله بشط الفرات إذا عرف حقه وحرمته وولايته: أن يغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر. الكليني **الكافي**، ح رقم 8194 - 9.
(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8218- 8.
(5) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8212 -2.
(6) الكليني، **الكافي**، ح رقم 18183.

وشدائدها حتى أصيره معي في درجتي»[1]. وأنه قال ليونس بن أبي وهب القصري، الذي جاءه دون أن يزور الإمام علي: «بئس ما صنعت. . لولا أنك من شيعتنا ما نظرت إليك ألا تزور من يزوره الله مع الملائكة ويزوره الأنبياء ويزوره المؤمنون؟ اعلم أن أمير المؤمنين عليه السلام أفضل عند الله من الأئمة وله ثواب أعمالهم وعلى قدر أعمالهم فضلوا»[2].

وعن زيد الشحام قال: قلت لأبي عبدالله: ما لمن زار رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: كمن زار الله عز وجل فوق عرشه، قال: قلت فما لمن زار أحداً منكم؟ قال: كمن زار رسول الله صلى الله عليه وسلم[3].

وينقل الإمامية عن علي بن موسى الرضا «زيارة» عامة لكل الأئمة[4]. وأنه يقول: من زار قبر أبي ببغداد كمن زار قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبر أمير المؤمنين صلى الله عليه وسلم إلا أن لرسول الله ولأمير المؤمنين صلوات الله عليهما فضلهما[5]. بينما ينقلون عن الجواد أنه قال: من زار قبر أبي بطوس غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وبنى الله له منبراً في حذاء منبر محمد وعلي عليهما السلام حتى يفرغ الله من حساب الخلائق[6]. في حين ينقلون عن علي الهادي التوصية بزيارة الكاظم والجواد[7].

وبما أن هدف الزيارة هو تمتين العلاقة بين الشيعة والأئمة، وأن كثيراً من الشيعة لا يستطيع القيام بالزيارة، لأسباب عديدة، وبالتالي لا يتحقق الهدف، فقد نقل الإعلام الإمامي عن أبي عبدالله أنه قال: «إذا بعدت بأحدكم الشقة ونأت به الدار فليعلُ أعلى منزله وليصل ركعتين وليؤم بالسلام إلى قبورنا فإن ذلك يصل إلينا»[8].

ولكي يضفي الإعلام الإمامي هالة قدسية على أماكن دفن «الأئمة»، قام بمقارنتها بالحرمين مكة والمدينة، فروى خلاد القلانسي، عن أبي عبدالله أنه قال: «الصلاة بمكة بمائة ألف صلاة والدرهم فيها بمائة ألف درهم، والصلاة في المدينة بعشرة آلاف صلاة والدرهم فيها بعشرة آلاف درهم، والصلاة في الكوفة بألف صلاة والدرهم فيها بألف

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8184- 2.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8185- 3.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8204- 5.
(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8182- 2.
(5) الكليني **الكافي**، ح رقم 8197- 1.
(6) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8202 -3.
(7) الكليني، **الكافي**، ح رقم 18181.
(8) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8211- 1.

درهم»[1]. وقال أبو بصير: سمعت أبا عبدالله يقول: «تتم الصلاة في أربعة مواطن: في المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ ومسجد الكوفة وحرم الحسين»[2]. وقال أبو شبل إن أبا عبدالله نصحه بزيارة قبر الحسين وإتمام الصلاة فيه، وعندما قال له: إن بعض أصحابنا يرون التقصير، قال: إنما يفعل ذلك الضعفة[3].

ومن الجدير بالذكر أن زيارة قبور الأموات بهدف الدعاء لهم وقراءة الفاتحة، عمل مشروع في الإسلام، ولكن الزيارات التي ينقلها الإمامية عن «الأئمة» ويقولون إنهم كانوا يوصون بها شيعتهم لزيارتهم بالصيغ المحددة، والمضامين الآنفة، هو عمل إعلامي سياسي يهدف إلى ترسيخ الولاء لهم والبراءة من أعدائهم، كما رأينا مثلاً في زيارة أمير المؤمنين، التي تقول: «أنت أول مظلوم وأول من غصب حقه.. جئتك عارفاً بحقك مستبصراً بشأنك معادياً لأعدائك ومن ظلمك»[4]. وتقول: «أتيتك يا أمير المؤمنين عارفاً بحقك مستبصراً بشأنك معادياً لأعدائك موالياً لأوليائك.. وأتولى آخركم بما توليت به أولكم وكفرت بالجبت والطاغوت واللات والعزى»[5].

وكما لاحظنا فإن إحدى الزيارات حاولت رسم صورة مغالية للأئمة - وهي لا شك من وضع الغلاة - حيث تخاطبهم وكأنهم مفتاح الكون، وأداة الخلق وواسطة المطر، حيث تقول: «بكم فتح الله وبكم يختم، وبكم يمحو ما يشاء وبكم يثبت.. وبكم تنبت الأرض أشجارها، وبكم تخرج الأشجار أثمارها، وبكم تنزل السماء قطرها ورزقها... إرادة الرب في مقادير أموره تهبط إليكم وتصدر من بيوتك» ثم تصل إلى الهدف السياسي من كل ذلك الغلو فتقول: «لعنت أمة قتلتكم وأمة خالفتكم وأمة جحدت ولايتكم»[6].

وتقوم «زيارة» أخرى بالمزج بين إعلان العقيدة الإمامية بأن الحسين «حجة الله في أرضه وشاهده على خلقه» وبين الاعتراف بالذنوب في حضرته تمهيداً لطلب الشفاعة عند الله[7]. واضعة الحسين واسطة بين الإنسان والله، خلافاً للتعاليم الإسلامية القرآنية التي تحث على طلب المغفرة المباشرة من الله.

---

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8205- 1.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8206 -2 وح رقم 8207- 3 وح رقم 8208 -4 وح رقم 8209 -5.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8210- 6.
(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8173 -1.
(5) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8174.
(6) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8178 2.
(7) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8179- 3.

وعندما تصبح زيارة الحسين عملاً دينياً مقدساً، يرتفع أجرها ليقارب أجر الحج والعمرة، أو يزيد عنهما بكثير[1]. بل تقول رواية أخرى بأن الله يغفر لزائر الحسين ما تقدم من ذنبه وما تأخر[2]. وهو ما لم يعد الله به زائر بيته الحرام في مكة أن يغفر له ما تأخر من ذنبه.

وكل هذه الروايات تهدف، كما هو واضح، إلى تشجيع الناس على زيارة الحسين، كنوع من التظاهر السياسي الديني، الذي يصب في خانة «الأئمة» الأحياء ويعزز من شوكتهم. بالرغم من أنها لم توضح أساس تلك الدعاوى بالأجر الجزيل الذي يفوق أجر الحج والعمرة والجهاد في سبيل الله عشرات المرات، ولم تستدل بآية من القرآن الكريم أو حديث نبوي، وإنما اعتماداً على كون «الأئمة» مصدراً من مصادر العلم الإلهي والدين.

وهناك مجال كبير لمناقشة تلك الروايات والزيارات، والتساؤل عن صحة نسبتها لأئمة أهل البيت، ولكنا لسنا الآن في معرض مناقشتها، وإنما نهدف تبيان دورها في خطة الإعلام والتعبئة النفسية الدينية للشيعة، وشدهم نحو أئمة أهل البيت أحياء وأمواتاً.

5 - الشفاعة يوم القيامة

وقام الإعلام الإمامي بشد الشيعة نحو «الأئمة» بعملية تعبوية مهمة أخرى هي «الشفاعة» التي نسبها الإمامية للأئمة كجائزة لشيعتهم يوم القيامة، ووعدٍ لهم في مقابل ما يقومون به من أعمال وتضحيات وزيارات ومواقف ولائية تجاههم. وبغض النظر عن آثار عقيدة الشفاعة السلبية على التزام البعض بالأحكام الإسلامية، فإن العزف على وتر الذنوب والوعد بالشفاعة، شكل فقرة مهمة في النشاط الإعلامي الذي كان يقوم به الإمامية لتصوير «الأئمة» بأنهم ذوو مكانة دينية خاصة وعالية عند الله، تشبه مكانة الأنبياء والملائكة، بحيث يمتلكون القدرة على الشفاعة يوم القيامة، وإنقاذ العاصين من النار، كما يروون في حديث منسوب للإمام علي بن موسى الرضا يقول فيه: «إن لكل إمام عهداً في عنق أوليائه وشيعته وإن من تمام الوفاء بالعهد وحسن الأداء زيارة قبورهم فمن زارهم رغبة في زيارتهم وتصديقاً بما رغبوا فيه كان أئمتهم شفعاءهم يوم القيامة»[3]. أو كما يروون في حديث آخر منسوب إلى الإمام موسى الكاظم، يعِدُ فيه أحد أصحابه (عليَ بن

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8186 -1.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8193 - 8 وح رقم 8195 - 10.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8171 -2.

المغيرة) بأن يكون مع «الأئمة» يوم القيامة، وذلك في مقابل قيامه بختم القرآن وإهداء ثوابه لرسول الله ﷺ ولعلي عليه السلام وفاطمة والأئمة الآخرين، ولما تساءل ابن المغيرة متعجباً: الله أكبر فلي بذلك؟ قال: نعم، ثلاث مرات[1].

ويروي الإمامية أيضاً أن الباقر وعد شيخاً بالجنة بعدما وقف الشيخ على باب داره وسلم عليه، وقال: والله إني لأحبكم وأحب من يحبكم، ووالله ما أحبكم وأحب من يحبكم لطمع في دنيا والله إني لأبغض عدوكم وأبرأ منه، ووالله ما أبغضه وأبرأ منه لوتر كان بيني وبينه. والله إني لأحل حلالكم وأحرم حرامكم وأنتظر أمركم فهل ترجو لي جعلني الله فداك؟ فقال الباقر: «إن تَمُتْ ترِدْ على رسول الله ﷺ وعلى علي والحسن والحسين وعلي بن الحسين ويثلج قلبك ويبرد فؤادك وتقر عينك وتستقبل بالروح والريحان مع الكرام الكاتبين ولو قد بلغت نفسك ههنا – وأهوى بيده إلى حلقه – وإن تعش ترى ما يقر الله به عينك وتكون معنا في السنام الأعلى». ثم أقبل بوجهه على القوم فقال: من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا[2].

ولم يقتصر الإعلام الإمامي على ادعاء قيام «الأئمة» بالشفاعة للمتبعين الصالحين، وإنما الشفاعة خصوصاً للعاصين والمذنبين، فقد روى الإمامية عن زياد الأسود بأنه كان يقترف الذنوب، حتى خاف على نفسه من الهلاك، حتى ذهب لأبي جعفر، وقال له: إني ألمُّ بالذنوب حتى إذا ظننت أني قد هلكت ذكرت حبكم فرجوت النجاة وتجلى عني، فقال أبو جعفر: وهل الدين إلا الحب؟ قال الله تعالى: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [**الحُجرَات**: **7**] وقال: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: **31**] وقال: «يحبون من هاجر إليهم» إن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله أحب المصلين ولا أصلي، وأحب الصوامين ولا أصوم؟ فقال له رسول الله ﷺ: أنت مع من أحببت ولك ما اكتسبت. وأضاف أبو جعفر: ما تبغون وما تريدون؟ أما إنها لو كان فزعة من السماء فزع كل قوم إلى مأمنهم وفزعنا إلى نبينا وفزعتم إلينا[3]. ولا شك أن حديث الإعلام الإمامي عن وعد الباقر للمذنبين من الشيعة بتوفير ملجأ آمن لهم يوم القيامة، كان يجتذب أعداداً منهم للالتفاف حولهم، وتوثيق علاقتهم به.

ويبدو من خلال بعض الروايات أن «الإمامية» كانوا يتعرضون لضغوط هائلة من

---

(1) الكليني، **الكافي**، كتاب فضل القرآن، باب في كم يقرأ القرآن ويختم، ح رقم 4.
(2) الكليني، **الكافي**، كتاب الروضة، ح رقم 30.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 35.

المجتمع، فكان الإعلام الإمامي يحاول أن يعزيهم، بتطمينهم إلى مستقبلهم وضمان الجنة لهم، حيث تقول إحدى الروايات التي ينسبها الإعلام الإمامي إلى الصادق أن أحد أصحابه اشتكى إليه مقاطعة الناس للشيعة قائلاً: نحن عندهم شرّ من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا. فقال أبو عبدالله: «أما والله لا يدخل النار منكم اثنان، لا والله ولا واحد، والله إنكم الذين قال الله عز وجل: ﴿وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ الْأَشْرَارِ ﴿٦٢﴾ أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ ﴿٦٣﴾﴾ [ص: 62-63]، إن ذلك لحق تخاصم أهل النار «ثم قال: طلبوكم والله في النار فما وجدوا منكم أحداً»[1].

ومثلما كان الإعلام الإمامي يعِد المذنبين من الشيعة بالشفاعة، فانه كان يهدد خصوم الأئمة، المحسنين الصالحين، بإحباط أعمالهم إذا لم يوالوا «الأئمة»، وروى الإعلام الإمامي عن أبي عبدالله أنه قال: «.. والله لو سجد حتى ينقطع عنقه ما قبل الله تبارك وتعالى منه إلا بولايتنا أهل البيت» وفسر آية: «والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة أنهم إلى ربهم راجعون» بتقديم المحبة والولاء لأهل البيت مع الطاعة، وهم في ذلك خائفون، ليس خوفهم خوف شك ولكنهم خافوا أن يكونوا مقصرين في محبتنا وطاعتنا»[2].

وعن محمد بن سليمان، عن أبيه قال: كنت عند أبي عبدالله إذ دخل عليه أبو بصير وقد خفره النفس، فلما أخذ مجلسه قال له أبو عبدالله: يا أبا محمد ما هذا النفس العالي؟ فقال: جعلت فداك يا ابن رسول الله كبر سني ودق عظمي واقترب أجلي مع أنني لست أدري ما أَرِدُ عليه من أمر آخرتي، فقال أبو عبدالله: يا أبا محمد وإنك لتقول هذا؟! قال: جعلت فداك وكيف لا أقول هذا؟! فقال: يا أبا محمد أما علمت أن الله تعالى يكرم الشباب منكم ويستحيي من الكهول؟ قال: قلت: جعلت فداك فكيف يكرم الشباب ويستحيي من الكهول؟ فقال: يكرم الله الشباب أن يعذبهم ويستحيي من الكهول أن يحاسبهم، قال: قلت: جعلت فداك هذا لنا خاصة أم لأهل التوحيد؟ قال فقال: لا والله إلا لكم خاصة دون العالم، قال: قلت: جعلت فداك فإنا قد نُبزنا نبزاً انكسرت له ظهورنا وماتت له أفئدتنا واستحلت له الولاة دماءنا في حديث رواه لهم فقهاؤهم، قال: فقال أبو عبدالله: «الرافضة»؟ قال: قال: قلت: نعم، قال: لا والله ما هم سموكم ولكن الله سماكم به، أما علمت يا أبا محمد أن سبعين رجلاً من بني إسرائيل رفضوا فرعون وقومه لما استبان لهم ضلالهم فلحقوا بموسى عليه السلام لما استبان لهم هداه فسموا في عسكر

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 32.
(2) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب محاسبة العمل، ح رقم 15.

موسى «الرافضة» لأنهم رفضوا فرعون وكانوا أشد أهل ذلك العسكر عبادة وأشدهم حباً لموسى وهارون وذريتهما عليهم السلام فأوحى الله عز وجل إلى موسى عليه السلام أن أثبت لهم هذا الاسم في التوراة فإني قد سميتهم به ونحلتهم إياه، فأثبت موسى عليه السلام الاسم لهم ثم ذخر الله عز وجل لكم هذا الاسم حتى نحلكموه، يا أبا محمد رفضوا الخير ورفضتم الشر، افترق الناس كل فرقة وتشعبوا كل شعبة فانشعبتم مع أهل بيت نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم وذهبتم حيث ذهبوا واخترتم من اختار الله لكم وأردتم من أراد الله فابشروا ثم ابشروا، فأنتم والله المرحومون المتقبل من محسنكم والمتجاوز عن مسيئكم، من لم يأت الله عز وجل بما أنتم عليه يوم القيامة لم يتقبل منه حسنة ولم يتجاوز له عن سيئة، يا أبا محمد فهل سررتك؟ قال: قلت: جعلت فداك زدني، فقال: يا أبا محمد إن لله عز وجل ملائكة يسقطون الذنوب عن ظهور شيعتنا كما يسقط الريح الورق في أوان سقوطه وذلك قوله عز وجل : ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْۖ رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [غافر: 7] استغفارهم والله لكم دون هذا الخلق، يا أبا محمد فهل سررتك؟ قال: قلت: جعلت فداك زدني، قال: يا أبا محمد لقد ذكركم الله في كتابه فقال: «من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً» إنكم وفيتم بما أخذ الله عليه ميثاقكم من ولايتنا وإنكم لم تبدلوا بنا غيرنا ولو لم تفعلوا لعيركم الله كما عيرهم حيث يقول جل ذكره: «وما وجدنا لأكثرهم من عهد وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين» يا أبا محمد فهل سررتك؟ قال: قلت: جعلت فداك زدني فقال: يا أبا محمد لقد ذكركم الله في كتابه فقال: «إخواناً على سرر متقابلين» والله ما أراد بهذا غيركم، يا أبا محمد فهل سررتك؟ قال: قلت: جعلت فداك زدني، فقال: يا أبا محمد «الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين» والله ما أراد بهذا غيركم، يا أبا محمد فهل سررتك قال: قلت: جعلت فداك زدني، فقال: يا أبا محمد لقد ذكرنا الله عز وجل وشيعتنا وعدونا في آية من كتابه فقال عز وجل : ﴿أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦۗ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [الزمر: 9] فنحن الذين يعلمون وعدونا الذين لا يعلمون وشيعتنا هم أولو الألباب، يا أبا محمد فهل سررتك؟ قال: قلت: جعلت فداك زدني، فقال: يا أبا محمد والله ما استثنى الله عز وجل بأحد من أوصياء الأنبياء ولا أتباعهم ما خلا أمير المؤمنين عليه السلام وشيعته فقال في كتابه وقوله الحق: «يوم لا يغني مولى عن مولى شيئاً، ولا هم ينصرون إلا من رحم الله» يعني بذلك علياً عليه السلام وشيعته، يا أبا محمد فهل سررتك؟ قال: قلت: جعلت فداك زدني، قال: يا أبا محمد

لقد ذكركم الله تعالى في كتابه إذ يقول: «يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم» والله ما أراد بهذا غيركم، فهل سررتك يا أبا محمد؟ قال: قلت: جعلت فداك زدني، فقال: يا أبا محمد لقد ذكركم الله في كتابه فقال: «إن عبادي ليس لك عليهم سلطان» والله ما أراد بهذا إلا الأئمة عليهم السلام وشيعتهم، فهل سررتك يا أبا محمد؟ قال: قلت: جعلت فداك زدني، فقال: يا أبا محمد لقد ذكركم الله في كتابه فقال: «فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً» فرسول الله صلى الله عليه وسلم في الآية النبيون ونحن في هذا الموضع الصديقون والشهداء وأنتم الصالحون فتسموا بالصلاح كما سماكم الله عز وجل ، يا أبا محمد فهل سررتك؟ قال: قلت: جعلت فداك زدني، قال: يا أبا محمد لقد ذكركم الله إذ حكى عن عدوكم في النار بقوله: «وقالوا مالنا لا نرى رجالاً كنا نعدهم من الأشرار. اتخذناهم سخرياً أم زاغت عنهم الأبصار» والله ما عنى ولا أراد بهذا غيركم، صرتم عند أهل هذا العالم شرار الناس وأنتم والله في الجنة تحبرون، وفى النار تطلبون يا أبا محمد فهل سررتك؟ قال: قلت: جعلت فداك زدني، قال: يا أبا محمد ما من آية نزلت تقود إلى الجنة ولا تذكر أهلها بخير إلا وهي فينا وفي شيعتنا وما من آية نزلت تذكر أهلها بشر ولا تسوق إلى النار إلا وهي في عدونا ومن خالفنا، فهل سررتك يا أبا محمد؟ قال: قلت: جعلت فداك، زدني، فقال: يا أبا محمد ليس على ملة إبراهيم إلا نحن وشيعتنا وسائر الناس من ذلك براء، يا أبا محمد فهل سررتك؟ وفي رواية أخرى فقال: حسبي[1].

وقد أدت فكرة الشفاعة ببعض الشيعة إلى التساهل في اقتراف الذنوب، حتى ذهب بعض الغلاة إلى تأويل العبادات والأحكام الشرعية بأشخاص «الأئمة»، والانتهاء إلى التعطيل والإباحة والتحلل من كل المحرمات، فقد روى يوسف بن ثابت بن أبي سعدة، عن أبي عبدالله أنه قال: «الإيمان لا يضر معه عمل وكذلك الكفر لا ينفع معه عمل»[2]. وكان الإيمان في مفهومهم يعني الولاية «للأئمة». ولكن «الأئمة» أنفسهم وقفوا أمام ذلك التفسير المغالي المؤدي للإباحية والانحلال، وقام الإمام الصادق بتهديد المذنبين بالنار وحذرهم من العودة إلى المعاصي[3].

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، حديث رقم 6.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب أن الإيمان لا يضر معه سيئة والكفر لا ينفع معه حسنة، ح رقم 4.

(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 10034 - 9 **وكتاب الإيمان والكفر**، باب أن الإيمان لا يضر معه سيئة =

ومن الواضح تناقض هذه الروايات الأخيرة مع الروايات السابقة التي تبعث على الاتكال على شفاعة أهل البيت يوم القيامة، ومن المؤكد وضعها أو تزويرها أو إضافة أمور إليها، ولكن رغم دعوة «الأئمة» لشيعتهم إلى العمل بالدين، ووقوفهم أمام الموجة الإباحية التي استندت إلى بعض الأحاديث المنسوبة كذباً إليهم، فإن مجرد الحديث عن الشفاعة يشد الشيعة للأئمة من أجل تقديم الولاء لهم وزيارتهم بعد الوفاة، والاهتمام بهم في كل حين، في حين يبعث على قدر من التساهل في الالتزام بالدين، والاتكال على «الأئمة». وهو ما وقع فيه كثير من الشيعة قديماً وحديثاً.

6 - حضور «الأئمة» عند الوفاة

ومثلما طرح الإعلام الإمامي مسألة الشفاعة يوم القيامة لشد الشيعة نحو «الأئمة» في الحياة الدنيا، وتعميق الولاء لهم، قام ذلك الإعلام أيضاً بالحديث عن حضور «الأئمة» عند وفاة الإنسان الشيعي، وإسعافه في أول محطة من محطات الآخرة[1]. حيث نقل الإمامية عن أبي عبدالله أنه أقسم لأحد أصحابه أن الميت يرى رسول الله ﷺ وعلياً، وقال له: يا عقبة لن تموت نفس مؤمنة أبداً حتى تراهما، فسأل عقبة: يقولان شيئاً؟ قال: نعم، يدخلان جميعاً على المؤمن فيجلس رسول الله ﷺ عند رأسه وعلي عليه السلام عند رجليه فيكب عليه رسول الله ﷺ فيقول: يا ولي الله أبشر أنا رسول الله إني خير لك مما تركت من الدنيا ثم ينهض رسول الله ﷺ فيقوم علي عليه السلام حتى يكب عليه، فيقول: يا ولي الله أبشر أنا علي بن أبي طالب الذي كنت تحبه أما لأنفعنك. ثم قال أبو عبدالله: إن هذا في كتاب الله عز وجل، فتعجب عقبة وقال: أين جعلني الله فداك هذا من كتاب الله؟ قال: في يونس قول الله عز وجل ههنا: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ لَا تَبۡدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴿٦٤﴾﴾ [يونس: 63-64] [2].

واستناداً إلى أحاديث تؤكد على عودة الميت إلى الحياة في قبره، توصي أحاديث أخرى، ينقلها الإعلام الإمامي، على تلقين الميت عند دفنه بمبادئ الدين والولاية. كما

= والكفر لا ينفع معه حسنة، ح رقم 5 و**كتاب الإيمان والكفر**، باب الخوف والرجاء، ح رقم 6 و11و **كتاب الروضة**، ح رقم 8- 35 وح رقم 4831 - 15 و**كتاب الإيمان والكفر**، باب الطاعة والتقوى، ح رقم 6 و13.

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4323 - 2.

(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4324 - 1.

في رواية عن أبي عبدالله يقول فيها: إذا أردت أن تدفن الميت . . . تدني فمك إلى سمعه وتقول: «اسمع افهم – ثلاث مرات – الله ربك ومحمد نبيك والإسلام دينك – وفلان – إمامك اسمع وافهم» وأعد عليه ثلاث مرات هذا التلقين[1]. وفي رواية أخرى عن زرارة، قال: إذا وضعت الميت في لحده قرأت آية الكرسي واضرب يدك على منكبه الأيمن ثم قل: «يا فلان قل: رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً وبعلي إماماً» وسم إمام زمانه[2].

وعن أبي بكر الحضرمي قال: قلت لأبي جعفر: أصلحك الله من المسؤولون في قبورهم. . وعمَّ يُسألون؟ قال: عن الحجة القائمة بين أظهركم، فيقال للمؤمن: ما تقول في فلان ابن فلان؟ فيقول: ذاك إمامي، فيقال: نم أنام الله عينك. ويفتح له باب من الجنة فما يزال يتحفه من روحها إلى يوم القيامة ويقال للكافر: ما تقول في فلان ابن فلان؟ قال: فيقول: قد سمعت به وما أدري ما هو، فيقال له: لا دريت. قال: ويفتح له باب من النار فلا يزال يتحفه من حرها إلى يوم القيامة[3].

وروى الإمامية عن أبي عبدالله أنه قال: يُسأل الميت في قبره عن خمس، عن صلاته وزكاته وحجه وصيامه وولايته إيانا أهل البيت فتقول الولاية من جانب القبر للأربع: ما دخل فيكن من نقص فعليَّ تمامه[4].

وبغض النظر عن صحة نسبة تلك الروايات للأئمة، فإن هذه الروايات التي انتشرت بين الشيعة وصدقها ويصدقها الكثير منهم، لعبت دوراً كبيراً في عملية التعبئة النفسية والسياسية وشد الشيعة إلى «الأئمة».

7 - الدفن في «وادي السلام»

وإضافة إلى كل ما سبق، قام الإعلام الإمامي بالتحدث عن مصير أرواح المؤمنين (الشيعة) بعد الموت، واجتماعها في «وادي السلام» الكائن في ظهر الكوفة (النجف) واستخدام ذلك وسيلة من وسائل الربط بين الشيعة و«الأئمة»[5].

---

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم - 5.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4571 - 7.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4720 - 8.
(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4727 - 15.
(5) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4734 - 1.

ونقل الإمامية حديثاً عن أبي عبدالله، أنه قال لرجل (أحمد بن عمر) اشتكى له خوفه من موت أخيه ببغداد، فقال له: ما تبالي حيثما مات، أما إنه لا يبقى مؤمن شرق الأرض وغربها إلا حشر الله روحه إلى وادي السلام، فقال: وأين وادي السلام؟ قال: ظهر الكوفة، أما إني كأني بهم حلق حلق قعود يتحدثون[1].

وتحاول الأحاديث التي ينقلها الإعلام الإمامي بهذا الشأن العزف على وتر الشفاعة والخوف من الموت وما بعد الموت، بهدف زرع الولاء لأئمة أهل البيت والتبرؤ من أعدائهم وخصومهم السياسيين، وشد الشيعة إليهم. ويبدو أنها نجحت في ترك أثر كبير في نفوس الشيعة الذين يحرص الكثير منهم على الدفن في مقبرة «وادي السلام» في النجف، ونقل جثمانه من مسافات بعيدة وبشق الأنفس إليها، أملاً بالفوز بشفاعة «الأئمة» والنجاة من النار.

8 - الحج وميثاق الولاية

بالإضافة إلى كل ما سبق من مفردات إعلامية خالصة، قام الإعلام الإمامي باستغلال شعيرة الحج ليضفي عليها طابعاً شيعياً مميزاً، وذلك من خلال تفسير موضوع الحجر الأسود، الذي حبك حوله قصة تصب في موضوع الولاء لـ «لأئمة». ولسنا نعرف حقيقة الرواية الواردة عن الإمام الصادق، ومدى صحتها، إذ يوجد بين رجالها الضعيف (كابن سنان) الذي يحتمل أن يكون مختلق الرواية، ولكنها تؤدي دوراً إعلامياً بصرف أنظار الشيعة وهم يطوفون حول البيت الحرام، ويقبلون الحجر الأسود، إلى مسألة الولاية لـ «الأئمة»، وتطالبهم بإعلان العهد لهم، وتؤكد لهم بأن الحجر الأسود يحفظ كلام الحجاج ويشهد لهم يوم القيامة.

تقول الرواية عن بكير بن أعين أنه: سأل أبا عبدالله عليه السلام لأي علة وضع الله الحجر في الركن الذي هو فيه ولم يوضع في غيره؟ ولأي علة تقبل؟ ولأي علة اخرج من الجنة؟ ولأي علة وضع ميثاق العباد والعهد فيه ولم يوضع في غيره؟ وكيف السبب في ذلك؟ تخبرني جعلني الله فداك فإن تفكري فيه لعجب. فقال (أبو عبدالله): سألت وأعضلت في المسألة واستقصيت فافهم الجواب وفرِّغ قلبك وأصغ سمعك أخبرك إن شاء الله: إن الله تبارك وتعالى وضع الحجر الأسود وهي جوهرة أخرجت من الجنة إلى آدم عليه السلام فوضعت

---

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4735 - 2.

في ذلك الركن لعلة الميثاق وذلك أنه لما اخذ من بني آدم من ظهورهم ذريتهم حين أخذ الله عليهم الميثاق في ذلك المكان وفي ذلك المكان تراءى لهم ومن ذلك المكان يهبط الطير على القائم عليه السلام فأول من يبايعه ذلك الطائر وهو والله جبرئيل عليه السلام وإلى ذلك المقام يسند القائم ظهره وهو الحجة والدليل على القائم وهو الشاهد لمن وافا [ه] في ذلك المكان والشاهد على من أدى إليه الميثاق والعهد الذي أخذ الله عز وجل على العباد. وأما القبلة والاستلام فلعلة العهد تجديداً لذلك العهد والميثاق وتجديداً للبيعة ليؤدوا إليه العهد الذي أخذ الله عليهم في الميثاق فيأتوه في كل سنة ويؤدوا إليه ذلك العهد والأمانة اللذين أخذا عليهم، ألا ترى أنك تقول: أمانتي أديتها وميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافاة ووالله ما يؤدي ذلك أحد غير شيعتنا ولا حفظ ذلك العهد والميثاق أحد غير شيعتنا وإنهم ليأتوه فيعرفهم ويصدقهم ويأتيه غيرهم فينكرهم ويكذبهم وذلك أنه لم يحفظ ذلك غيركم فلكم والله يشهد وعليهم والله يشهد بالخفر والجحود والكفر وهو الحجة البالغة من الله عليهم يوم القيامة يجيء وله لسان ناطق وعينان في صورته الأولى يعرفه الخلق ولا ينكره، يشهد لمن وافاه وجدد العهد والميثاق عنده، بحفظ العهد والميثاق وأداء الأمانة ويشهد على كل من أنكر وجحد ونسي الميثاق بالكفر والإنكار. فأما علة ما أخرجه الله من الجنة فهل تدري ما كان الحجر؟ قلت: لا قال كان ملكاً من عظماء الملائكة عند الله فلما أخذ الله من الملائكة الميثاق كان أول من آمن به وأقر ذلك الملك فاتخذه الله أميناً على جميع خلقه فألقمه الميثاق وأودعه عنده واستعبد الخلق أن يجددوا عنده في كل سنة الإقرار بالميثاق والعهد الذي أخذ الله عز وجل عليهم، ثم جعله الله مع آدم في الجنة يذكره الميثاق ويجدد عنده الإقرار في كل سنة فلما عصى آدم واخرج من الجنة أنساه الله العهد والميثاق الذي أخذه الله عليه وعلى ولده لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ولوصيه عليه السلام وجعله تائهاً حيراناً، فلما تاب الله على آدم حول ذلك الملك في صورة درة بيضاء فرماه من الجنة إلى آدم عليه السلام وهو بأرض الهند فلما نظر إليه آنس إليه وهو لا يعرفه بأكثر من أنه جوهرة وأنطقه الله عز وجل فقال له: يا آدم أتعرفني؟ قال: لا، قال: أجل استحوذ عليك الشيطان فأنساك ذكر ربك ثم تحول إلى صورته التي كان مع آدم في الجنة فقال لآدم: أين العهد والميثاق فوثب إليه آدم وذكر الميثاق وبكى وخضع له وقبله وجدد الإقرار بالعهد والميثاق ثم حوله الله عز وجل إلى جوهرة الحجر درة بيضاء صافية تضيء فحمله آدم عليه السلام على عاتقه إجلالاً له وتعظيماً فكان إذا أعيا حمله عنه جبرئيل عليه السلام حتى وافا به مكة فما زال يأنس به بمكة ويجدد الإقرار له كل يوم وليلة ثم إن الله عز وجل لما بنى الكعبة وضع الحجر في ذلك المكان لأنه تبارك وتعالى حين أخذ الميثاق من ولد آدم أخذه في ذلك المكان وفي ذلك

المكان ألقم الملك الميثاق ولذلك وضع في ذلك الركن ونحى آدم من مكان البيت إلى الصفا وحوا إلى المروة ووضع الحجر في ذلك الركن فلما نظر آدم من الصفا وقد وضع الحجر في الركن كبر الله وهلله ومجده فلذلك جرت السنة بالتكبير واستقبال الركن الذي فيه الحجر من الصفا فإن الله أودعه الميثاق والعهد دون غيره من الملائكة لأن الله عز وجل لما أخذ الميثاق له بالربوبية ولمحمد ﷺ بالنبوة ولعلي عليه السلام بالوصية اصطكت فرائص الملائكة، فأول من أسرع إلى الإقرار ذلك الملك لم يكن فيهم أشد حباً لمحمد وآل محمد ﷺ منه ولذلك اختاره الله من بينهم وألقمه الميثاق وهو يجيء يوم القيامة وله لسان ناطق وعين ناظرة يشهد لكل من وافاه إلى ذلك المكان وحفظ الميثاق[1].

9 - طينة المؤمن وطبيعته

ولم يتوقف الإعلام الإمامي في الحديث عند عظمة «الأئمة» وتبيان مكانتهم وقدراتهم وقيامهم بدور الشفاعة يوم القيامة، وما إلى ذلك، وإنما قام أيضاً بتقوية معنويات الشيعة في مواجهة الضغوط الشديدة والكثيرة التي كانوا يتعرضون لها في تلك الأيام، سواء من قبل الأنظمة السياسية أو الحركات المعارضة لهم أو المجتمع الرافض لمقولاتهم بصورة عامة. فتحدث عن طبيعة مختلفة للمؤمنين (أي الشيعة) وطينة قريبة من طينة «الأئمة»، فنقل رواية عن علي بن الحسين أنه قال: «إن الله عز وجل خلق النبيين من طينة عليين: قلوبهم وأبدانهم، وخلق قلوب المؤمنين من تلك الطينة وخلق أبدان المؤمنين من دون ذلك وخلق الكفار من طينة سجين: قلوبهم وأبدانهم، فخلط بين الطينتين، فمن هذا يلد المؤمن الكافر ويلد الكافر المؤمن ومن ههنا يصيب المؤمن السيئة ومن ههنا يصيب الكافر الحسنة، فقلوب المؤمنين تحن إلى ما خلقوا منه وقلوب الكافرين تحن إلى ما خلقوا منه»[2].

ونقل رواية عن زرارة عن أبي جعفر يتحدث فيها عن عملية الخلق والاختيار في عالم سابق على الدنيا، يسميه «عالم الذر»، وخلق المؤمنين من ماء عذب وخلق الكفار من ماء مالح أجاج وامتحان الله لهم بأمرهم بدخول النار «فلا يستطيع هؤلاء أن يكونوا من

---

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 36731 والرواية ينقلها الكليني عن محمد بن يحيى وغيره، عن محمد بن أحمد، عن موسى بن عمر، عن ابن سنان، عن أبي سعيد القماط، عن بكير بن أعين عن أبي عبدالله.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب طينة المؤمن والكافر، ح رقم 1 و4.

هؤلاء، ولا هؤلاء من هؤلاء»[1]. «فَثَمَّ ثبتت الطاعة والولاية والمعصية»[2].

وروى الإعلام الإمامي رواية عن أبي عبدالله أنه قال: «إن الله عَزَّوَجَلَّ خلق المؤمن من طينة الجنة وخلق الكافر من طينة النار». وقال: «إذا أراد الله عَزَّوَجَلَّ بعبد خيراً طيَّب روحه وجسده فلا يسمع شيئاً من الخير إلا عرفه ولا يسمع شيئاً من المنكر إلا أنكره». وأضاف: «الطينات ثلاث: طينة الأنبياء والمؤمن من تلك الطينة إلا أن الأنبياء هم من صفوتها، هم الأصل ولهم فضلهم والمؤمنون الفرع من طين لازب، كذلك لا يفرق الله عَزَّوَجَلَّ بينهم وبين شيعتهم. وطينة الناصب من حمأ مسنون، وأما المستضعفون فمن تراب، لا يتحول مؤمن عن إيمانه ولا ناصب عن نصبه ولله المشيئة فيهم»[3].

وزعم صالح بن سهل أنه سأل أبا عبدالله: من أي شيء خلق الله عَزَّوَجَلَّ طينة المؤمن فقال: «من طينة الأنبياء، فلم تنجس أبداً»[4]. وأنه قال: «إن في الجنة لشجرة تسمى المزن، فإذا أراد الله أن يخلق مؤمناً أقطر منها قطرة، فلا تصيب بقلة ولا ثمرة أكل منها مؤمن أو كافر إلا أخرج الله عَزَّوَجَلَّ من صلبه مؤمناً»[5].

وحكى رجل يدعى (عبد الله بن كيسان) أنه استغرب تحلي غير الشيعة بالصفات الحميدة، واتصاف بعض الشيعة بصفات مذمومة، فقال للإمام الصادق: إني ولدت بالجبل ونشأت في أرض فارس وإنني أخالط الناس في التجارات وغير ذلك، فأخالط الرجل، فأرى له حسن السمت وحسن الخلق وكثرة أمانة، ثم أفتشه فأتبينه عن عداوتكم، وأخالط الرجل فأرى منه سوء الخلق وقلة أمانة وزعارة، ثم أفتشه فأتبينه عن ولايتكم، فكيف يكون ذلك؟ فقال له الصادق: «أما علمت يا ابن كيسان أن الله عَزَّوَجَلَّ أخذ طينة من الجنة وطينة من النار، فخلطهما جميعاً، ثم نزع هذه من هذه، وهذه من هذه، فما رأيت من أولئك من الأمانة وحسن الخلق وحسن السمت فمما مستهم من طينة الجنة وهم يعودون إلى ما خلقوا منه، وما رأيت من هؤلاء من قلة الأمانة وسوء الخلق والزعارة، فمما مستهم من طينة النار وهم يعودن إلى ما خلقوا منه»[6].

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب طينة المؤمن والكافر، باب آخر منه، ح رقم 1 و2 و3.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب طينة المؤمن والكافر، باب آخر منه، ح رقم 1 و3.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب طينة المؤمن والكافر، ح رقم 2.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب طينة المؤمن والكافر، ح رقم 3 و6.

(5) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب إذا أراد الله أن يخلق المؤمن، ح رقم 1.

(6) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب طينة المؤمن والكافر، ح رقم 5.

وهذه الأحاديث تنطوي - كما هو واضح - على عقيدة الجبر، المرفوضة من الشيعة قديماً وحديثاً، ويمكن القول إنها أحاديث إعلامية سياسية نفسية خيالية، كانت تحاول سد الخلل الحاصل في نفوس الشيعة «الإمامية» من الضغوط الداخلية والخارجية، وأنها كانت تحاول أيضاً سد الطريق على الأصوات الشيعية التي كانت ترفض الكثير من النظريات الجديدة كنظرية «الإمامة الإلهية» وتخويف الشيعة من التراجع عن الولاء «للأئمة»، واتهام المعارضين بأن طينتهم خبيثة.

10 - الانتماء إلى التشيع باختيار الله

وفي محاولة من الإعلام الإمامي لتجاوز عقدة الحوار المنطقي مع الخصوم، وصعوبة الدعوة لموالاة «الأئمة» دينياً وسياسياً، واعتبار ذلك عقيدة إسلامية، بلا أدلة كافية من الكتاب والسنة، قام الإعلام بالإيحاء باختيار الله للإنسان للانتماء إلى مذهب التشيع (الإمامي). وذلك حسب بعض الأحاديث التي ينقلها الإمامية عن أبي عبدالله أنه قال: «إياكم والناس، إن الله عزوجل إذا أراد بعبد خيراً نكت في قلبه نكتة فتركه وهو يجول لذلك ويطلبه»[1]. ويزعم الفضيل بن يسار أنه سأل الصادق قائلاً: ندعو الناس إلى هذا الأمر؟ فقال: «يا فضيل إن الله إذا أراد بعبد خيراً أمر ملكاً فأخذ بعنقه حتى أدخله في هذا الأمر طائعاً أو كارهاً»[2]. وأن أبا عبدالله قال لثابت أبي سعيد: «يا ثابت مالكم وللناس؟ كفوا عن الناس ولا تدعوا أحداً إلى أمركم، فوالله لو أن أهل السماء وأهل الأرض اجتمعوا على أن يضلوا عبداً يريد الله هداه ما استطاعوا، كفوا عن الناس ولا يقول أحدكم: أخي وابن عمي وجاري، فإن الله عزوجل إذا أراد بعبد خيراً طيب روحه، فلا يسمع بمعروف إلا عرفه ولا بمنكر إلا أنكره، ثم يقذف الله في قلبه كلمة يجمع بها أمره»[3]. وأنه قال لعقبة: «اجعلوا أمركم هذا لله ولا تجعلوه للناس، فإنه ما كان لله فهو لله وما كان للناس فلا يصعد إلى السماء ولا تخاصموا بدينكم الناس فإن المخاصمة ممرضة للقلب إن الله عزوجل قال لنبيه صلى الله عليه وسلم: «إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء» وقال: «أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين» ذروا الناس فإن الناس أخذوا عن الناس وإنكم أخذتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي عليه السلام ولا سواء، وإنني سمعت أبي يقول:

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب في ترك دعاء الناس، ح رقم 1.
(2) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب في ترك دعاء الناس، ح رقم 3.
(3) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب في ترك دعاء الناس، ح رقم 2.

إذا كتب الله على عبد أن يدخله في هذا الأمر كان أسرع إليه من الطير إلى وكره»[1].

وينقل الإمامية عن الصادق أنه قال: «إن الله عزوجل خلق قوماً للحق فإذا مرَّ بهم البابُ من الحق قبلته قلوبهم وإن كانوا لا يعرفونه وإذا مرَّ بهم البابُ من الباطل أنكرته قلوبهم وإن كانوا لا يعرفونه، وخلق قوماً لغير ذلك فإذا مرَّ بهم الباب من الحق أنكرته قلوبهم وإن كانوا لا يعرفونه وإذا مرَّ بهم الباب من الباطل قبلته قلوبهم وإن كانوا لا يعرفونه»[2].

ويزعمون أنه قال لعبد الحميد بن أبي العلاء: «إن الله عزوجل إذا أراد بعبد خيراً نكت في قلبه نكتة من نور فأضاء لها سمعه وقلبه حتى يكون أحرص على ما في أيديكم منكم، وإذا أراد بعبد سوءاً نكت في قلبه نكتة سوداء، فأظلم لها سمعه وقلبه، ثم تلا هذه الآية: «﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ﴾ [الأنعام: 125]»[3].

وأنه قال لعمر بن حنظلة: «يا أبا الصخر إن الله يعطي الدنيا من يحب ويبغض، ولا يعطي هذا الأمر إلا صفوته من خلقه»[4]. وقال لميسر: «إن الدنيا يعطيها الله عزوجل من أحب ومن أبغض وإن الإيمان لا يعطيه إلا من أحبه»[5].

وأنه قال أيضاً: «والله لا يحبنا من العرب والعجم إلا أهل البيوتات والشرف والمعدن ولا يبغضنا من هؤلاء وهؤلاء إلا كل دنس ملصق»[6].

11 - تعظيم الشيعة

وإضافة إلى ذلك، كان الإعلام الإمامي يعبىء الشيعة الإمامية نفسياً ويدعوهم إلى الصمود في وجه الأعاصير. ونجد في طيات «الكافي» أحاديث كثيرة بهذا المضمون. كما

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب في ترك دعاء الناس، ح رقم 4.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب في ترك دعاء الناس، ح رقم 5.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب في ترك دعاء الناس، ح رقم 6 و7.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب أن الله إنما يعطي الدين من يحبه، ح رقم 1 و3.

(5) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب أن الله إنما يعطي الدين من يحبه، ح رقم 4.

ويروي الكليني حديثاً مناقضاً لكل تلك الأحاديث، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن النعمان، عن عبدالله بن مسكان، عن سليمان بن خالد قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إن لي أهل بيت وهم يسمعون مني أفأدعوهم إلى هذا الأمر؟ فقال: نعم إن الله عزوجل يقول في كتابه «يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم ناراً وقودها الناس والحجارة». الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب في الدعاء للأهل إلى الإيمان، ح رقم 1.

(6) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 479.

عن عبدالله بن سنان قال: سمعت أبا عبدالله يقول: «ثلاث هن فخر المؤمن وزينه في الدنيا والآخرة: الصلاة في آخر الليل، ويأسه مما في أيدي الناس، وولايته الإمام من آل محمد ﷺ»(1).

وعن عمرو بن أبي المقدام، عن أبي عبدالله، مثله وزاد فيه: «ألا وإن لكل شيء جوهراً وجوهر ولد آدم: محمد ﷺ ونحن وشيعتنا بعدنا، حبذا شيعتنا ما أقربهم من عرش الله عز وجل وأحسن صنع الله إليهم يوم القيامة، والله لولا أن يتعاظم الناس ذلك أو يدخلهم زهو لسلمت عليهم الملائكة قبلاً، والله ما من عبد من شيعتنا يتلو القرآن في صلاته قائماً إلا وله بكل حرف مائة حسنة، ولا قرأ في صلاته جالساً إلا وله بكل حرف خمسون حسنة، ولا في غير الصلاة إلا وله بكل حرف عشر حسنات، وإن للصامت من شيعتنا لأجر من قرأ القرآن ممن خالفه، أنتم والله على فرشكم نيام لكم أجر المجاهدين، وأنتم والله في صلاتكم لكم أجر الصافين في سبيله، أنتم والله الذين قال الله عز وجل : ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: 47]. إنما شيعتنا أصحاب الأربعة الأعين: عينان في الرأس وعينان في القلب، ألا والخلائق كلهم كذلك، ألا إن الله عز وجل فتح أبصاركم وأعمى أبصارهم»(2).

وكما يدعي عمرو بن أبي المقدام أنه سمع أبا عبدالله يقول: خرجت أنا وأبي حتى إذا كنا بين القبر والمنبر إذا هو بأناس من الشيعة فسلم عليهم، ثم قال: إني والله لأحب رياحكم وأرواحكم، فأعينوني على ذلك بورع واجتهاد، واعلموا أن ولايتنا لا تنال إلا بالورع والاجتهاد ومن ائتم منكم بعبد فليعمل بعمله، أنتم شيعة الله، وأنتم أنصار الله، وأنتم السابقون الأولون، والسابقون الآخرون، والسابقون في الدنيا والسابقون في الآخرة إلى الجنة، قد ضمنا لكم الجنة بضمان الله عز وجل وضمان رسول الله ﷺ والله ما على درجة الجنة أكثر أرواحاً منكم فتنافسوا في فضايل الدرجات، أنتم الطيبون ونساؤكم الطيبات كل مؤمنة حوراء عيناء وكل مؤمن صديق ولقد قال أمير المؤمنين عليه السلام : لقنبر: يا قنبر ابشر وبشر واستبشر فوالله لقد مات رسول الله ﷺ وهو على أمته ساخط إلا الشيعة. ألا وإن لكل شيء عزاً وعز الإسلام الشيعة. ألا وإن لكل شيء دعامة ودعامة الإسلام الشيعة. ألا وإن لكل شيء ذروة وذروة الإسلام الشيعة. ألا وإن لكل شيء شرفاً وشرف الإسلام الشيعة. ألا وإن لكل شيء سيداً وسيد المجالس مجالس الشيعة. ألا وإن لكل شيء إماماً

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 311.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 260.

وإمام الأرض أرض تسكنها الشيعة. والله لو لا ما في الأرض منكم ما رأيت بعين عشيباً أبداً، والله لو ما في الأرض منكم ما أنعم الله على أهل خلافكم ولا أصابوا الطيبات، مالهم في الدنيا ولا لهم في الآخرة من نصيب، كل ناصب وإن تعبد واجتهد منسوب إلى هذه الآية «عاملة ناصبة، تصلى ناراً حامية» فكل ناصب مجتهد فعمله هباء، شيعتنا ينطقون بنور الله عَزَّوَجَلَّ، ومن خالفهم ينطقون بتفلت، والله ما من عبد من شيعتنا ينام إلا أصعد الله عَزَّوَجَلَّ روحه إلى السماء فيبارك عليها فإن كان قد أتى عليها أجلها جعلها في كنوز رحمته وفي رياض جنته وفي ظل عرشه، وإن كان أجلها متأخراً بعث بها مع أمنته من الملائكة ليردوها إلى الجسد الذي خرجت منه لتسكن فيه، والله إن حاجكم وعماركم لخاصة الله عَزَّوَجَلَّ وإن فقراءكم لأهل الغنى وإن أغنياءكم لأهل القناعة وإنكم كلكم لأهل دعوته وأهل إجابته»[1].

وروى الإمامية عن أبي جعفر أنه قال: «ما أحد من هذه الأمة يدين بدين إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ إلا نحن وشيعتنا ولا هدي من هدي من هذه الأمة إلا بنا، ولا ضل من ضل من هذه الأمة إلا بنا»[2].

وقال عبدالله بن الوليد الكندي: دخلنا على أبي عبدالله، فقال: من أنتم؟ فقلنا: من أهل الكوفة، فقال: ما من بلدة من البلدان أكثر محباً لنا من أهل الكوفة ولا سيما هذه العصابة، إن الله جل ذكره هداكم لأمر جهله الناس وأحببتمونا وأبغضنا الناس واتبعتمونا وخالفنا الناس وصدقتمونا وكذبنا الناس فأحياكم الله محيانا وأماتكم الله مماتنا فأشهد على أبي أنه كان يقول: ما بين أحدكم وبين أن يرى ما يقر الله به عينه وأن يغتبط إلا أن تبلغ نفسه هذه وأهوى بيده إلى حلقه[3].

وادعى الإمامية أن أبا عبدالله كان يقول لهم: «أنتم والله نور في ظلمات الأرض، والله إن أهل السماء لينظرون إليكم في ظلمات الأرض كما تنظرون أنتم إلى الكوكب الدري في السماء»[4]. وزعم أبو حمزة أنه سمع أبا عبدالله يقول لرجل من الشيعة: «أنتم الطيبون ونساؤكم الطيبات، كل مؤمنة حوراء عيناء وكل مؤمن صديق». وسمعه يقول: «شيعتنا أقرب الخلق من عرش الله عَزَّوَجَلَّ يوم القيامة بعدنا، وما من شيعتنا أحد يقوم إلى الصلاة إلا اكتنفته فيها عدد من خالفه من الملائكة يصلون عليه، جماعة حتى يفرغ من

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 259 وح رقم 328.
(2) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 359.
(3) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 38.
(4) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 415.

صلاته، وإن الصائم منكم ليرتع في رياض الجنة تعدوا له الملائكة حتى يفطر». وسمعه يقول: «أنتم أهل تحية الله بسلامه، وأهل أثرة الله برحمته، وأهل توفيق الله بعصمته، وأهل دعوة الله بطاعته، لا حساب عليكم ولا خوف ولا حزن، أنتم للجنة والجنة لكم، أسماؤكم عندنا الصالحون والمصلحون، وأنتم أهل الرضا عن الله عزوجل برضاه عنكم، والملائكة إخوانكم في الخير فإذا جهدتم ادعوا وإذا غفلتم اجهدوا، وأنتم خير البرية، دياركم لكم جنة، وقبوركم لكم جنة، للجنة خلقتم وفي الجنة نعيمكم وإلى الجنة تصيرون»[1].

وقام الإعلام الإمامي بعمل مقارنة بين الشيعة والحواريين، فروى عن الصادق أنه قال: «إن حواري عيسى عليه السلام كانوا شيعته وإن شيعتنا حواريونا وما كان حواري عيسى بأطوع له من حوارينا لنا، وإنما قال عيسى عليه السلام للحواريين: «من أنصاري إلى الله قال الحواريون نحن أنصار الله» فلا والله ما نصروه من اليهود ولا قاتلوهم دونه وشيعتنا والله لم يزالوا منذ قبض الله عز ذكره رسوله صلى الله عليه وسلم ينصرونا ويقاتلون دوننا ويحرقون ويعذبون ويشردون في البلدان، جزاهم الله عنا خيراً. وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام: والله لو ضربت خيشوم محبينا بالسيف ما أبغضونا، ووالله لو أدنيت إلى مبغضينا وحثوت لهم من المال ما أحبونا»[2].

12 - انتظار القائم

واستخدم الإعلام الإمامي مادة إعلامية أخرى مهمة جداً تخص العلاقة بين الشيعة و«الأئمة»، وهي مسألة الانتظار، فعندما كان الشيعة الإمامية يتعرضون لضغوط هائلة من قبل السلطات الأموية والعباسية، ويشاهدون الفرق الشيعية الأخرى تتأهب للثورة، وتنجح في إقامة دول لها هنا وهناك، كان ضغطهم يزداد على أئمتهم استعجالاً بالقيام والثورة، في الوقت الذي كان فيه «الأئمة» يبشرونهم بقرب القيام، ويدعونهم إلى الصبر والانتظار، ويعدونهم بالأجر والثواب. ففي رواية عن الإمام محمد بن علي الباقر يقول: «من قرأ المسبحات كلها قبل أن ينام لم يمت حتى يدرك القائم وإن مات كان في جوار محمد النبي صلى الله عليه وسلم»[3]. وفي رواية أخرى عنه أنه قال في خطبة له: «اتقوا الله أيتها العصابة الناجية إن أتم الله لكم ما أعطاكم به، فإنه لا يتم الأمر حتى يدخل عليكم مثل الذي دخل على

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 556 وح رقم 316.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 396.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب فضل القرآن**، باب فضل القرآن، ح رقم 3 والمسبحات من السور ما افتتح بسبح أو يسبح.

الصالحين قبلكم وحتى تبتلوا في أنفسكم وأموالكم وحتى تسمعوا من أعداء الله أذى كثيراً فتصبروا وتعركوا بجنوبكم وحتى يستذلوكم ويبغضوكم وحتى يحملوا عليكم الضيم فتحملوا منهم تلتمسون بذلك وجه الله والدار الآخرة وحتى تكظموا الغيظ الشديد في الأذى في الله عزّ وجلّ يجترمونه إليكم وحتى يكذبوكم بالحق ويعادوكم فيه ويبغضوكم عليه فتصبروا على ذلك منهم ومصداق ذلك كله في كتاب الله الذي أنزله جبرئيل عليه السلام على نبيكم صلى الله عليه وسلم: «فاصبر كما صبر أولوا العزم من الرسل ولا تستعجل لهم» ثم قال: «وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوذوا» فقد كذب نبي الله والرسل من قبله وأوذوا مع التكذيب بالحق فإن سركم أمر الله فيهم الذي خلقهم له في الأصل - أصل الخلق من الكفر الذي سبق في علم الله أن يخلقهم له في الأصل ومن الذين سماهم الله في كتابه في قوله: «وجعلنا منهم أئمة يدعون إلى النار فتدبروا هذا واعقلوه» ولا تجهلوه فإنه من يجهل هذا وأشباهه مما افترض الله عليه في كتابه مما أمر الله به ونهى عنه ترك دين الله وركب معاصيه فاستوجب سخط الله فأكبه الله على وجهه في النار»[1].

ويروي الإمامية عن الباقر أنه قدم صورة مستقبلية لما سيحدث للأمويين من هزيمة وانهيار وهروب إلى بلاد الروم، عند قيام القائم[2]. وعندما طال الانتظار، ولم يخرج القائم، قال عبد الحميد الواسطي (أحد الشيعة) لأبي جعفر: أصلحك الله لقد تركنا أسواقنا انتظاراً لهذا الأمر حتى ليوشك الرجل منا أن يسأل في يده؟ فقال: يا عبد الحميد أترى من حبس نفسه على الله لا يجعل الله له مخرجاً؟ بلى والله ليجعلن الله له مخرجاً، رحم الله عبداً أحيا أمرنا، قال: أصلحك الله إن هؤلاء المرجئة يقولون ما علينا أن نكون على الذي نحن عليه حتى إذا جاء ما تقولون كنا نحن وأنتم سواء؟ فقال: يا عبد الحميد صدقوا من تاب تاب الله عليه ومن أسرَّ نفاقاً فلا يرغم الله إلا بأنفه، ومن أظهر أمرنا أهرق الله دمه يذبحهم الله على الإسلام كما يذبح القصاب شاته، قال: فنحن يومئذ والناس فيه سواء؟ قال أبو جعفر: لا، أنتم يومئذ سنام الأرض وحكامها، لا يسعنا في ديننا إلا ذلك، قال عبد الحميد: فإن مت قبل أن أدرك القائم؟ قال: إن القائل منكم إذا قال: «إن أدركت قائم آل محمد نصرته» كالمقارع معه بسيفه، والشهادة معه شهادتان[3].

ولكي يخفف الإعلام الإمامي ضغط طول الانتظار على الشيعة، روى عن الباقر أنه قال لأحد أصحابه (أبي عبدالله الجعفي): «كم الرباط عندكم؟ قال: أربعون. قال: لكن

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، رسالة الإمام الصادق، حديث رقم 1.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 15.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 37.

رباطنا رباط الدهر، ومن ارتبط فينا دابة كان له وزنها ووزن وزنها ما كانت عنده، ومن ارتبط فينا سلاحاً كان له وزنه ما كان عنده، لا تجزعوا من مرة ولا من مرتين ولا من ثلاث ولا من أربع»[1]. وأنه قال: «ما ضرَّ من مات منتظراً لأمرنا ألا يموت في وسط فسطاط المهدي وعسكره»[2].

ولما توفي الإمام الباقر دون أن يقوم بحركة ثورية، أو ينتصر على عدو، ورث ابنه الصادق تركة ثقيلة دفعت الكثير من أتباعه إلى الانضمام إلى الحركات الشيعية الأخرى (وخاصة الزيدية) التي قامت بحركات عسكرية وانتصر بعضها أو كاد، فما كان من الإعلام الإمامي إلا أن يصبِّر الإمامية ويدعوهم إلى الانتظار، وقد روى عن الصادق أنه قال لعمار الساباطي: يا عمار الصدقة في السر والله أفضل من الصدقة في العلانية وكذلك والله عبادتكم في السر مع إمامكم المستتر في دولة الباطل وتخوفكم من عدوكم في دولة الباطل وحال الهدنة أفضل ممن يعبد الله عزوجل ذكره في ظهور الحق مع إمام الحق الظاهر في دولة الحق، وليست العبادة مع الخوف في دولة الباطل مثل العبادة والأمن في دولة الحق، واعلموا أن من صلى منكم اليوم صلاة فريضة في جماعة، مستتر بها من عدوه في وقتها فأتمها، كتب الله له خمسين صلاة فريضة في جماعة، ومن صلى منكم صلاة فريضة وحده مستتراً بها من عوده في وقتها فأتمها، كتب الله عزوجل بها له خمساً وعشرين صلاة فريضة وحدانية، ومن صلى منكم صلاة نافلة لوقتها فأتمها، كتب الله له بها عشر صلوات نوافل، ومن عمل منكم حسنة، كتب الله عزوجل له بها عشرين حسنة، ويضاعف الله عزوجل حسنات المؤمن منكم إذا أحسن أعماله، ودان بالتقية على دينه وإمامه ونفسه، وأمسك من لسانه أضعافاً مضاعفة إن الله عزوجل كريم.

فقال عمار: جعلت فداك قد والله رغبتني في العمل، وحثثتني عليه، ولكن احب أن اعلم كيف صرنا نحن اليوم أفضل أعمالاً من أصحاب الإمام الظاهر منكم في دولة الحق ونحن على دين واحد؟ فقال: إنكم سبقتموهم إلى الدخول في دين الله عزوجل وإلى الصلاة والصوم والحج وإلى كل خير وفقه وإلى عبادة الله عز ذكره سراً من عدوكم مع إمامكم المستتر، مطيعين له، صابرين معه، منتظرين لدولة الحق خائفين على إمامكم وأنفسكم من الملوك الظلمة، تنتظرون إلى حق إمامكم وحقوقكم في أيدي الظلمة، قد منعوكم ذلك، واضطروكم إلى حرث الدنيا وطلب المعاش مع الصبر على دينكم وعبادتكم وطاعة إمامكم

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 576.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أنه من عرف إمامه لم يضره تقدم هذا الأمر أو تأخر، ح رقم 6.

والخوف مع عدوكم، فبذلك ضاعف الله عَزَّوَجَلَّ لكم الأعمال، فهنيئاً لكم.

فقال عمار: جعلت فداك فما ترى إذاً أن نكون من أصحاب القائم ويظهر الحق ونحن اليوم في إمامتك وطاعتك أفضل أعمالاً من أصحاب دولة الحق والعدل؟ فقال: سبحان الله أما تحبون أن يظهر الله تبارك وتعالى الحق والعدل في البلاد ويجمع الله الكلمة ويؤلف الله بين قلوب مختلفة، ولا يعصون الله عَزَّوَجَلَّ في أرضه، وتقام حدوده في خلقه، ويرد الله الحق إلى أهله فيظهر، حتى لا يستخفي بشيء من الحق مخافة أحد من الخلق، أما والله يا عمار لا يموت منكم ميت على الحال التي أنتم عليها إلا كان أفضل عند الله من كثير من شهداء بدر وأحد فابشروا[1].

وروى زرارة بن أعين أن الصادق قال له: «اعرف إمامك فإنك إذا عرفت لم يضرك، تقدم هذا الأمر أو تأخر»[2]. وأنه قال لفضيل بن يسار: «يا فضيل اعرف إمامك، فانك إذا عرفت إمامك لم يضرك، تقدم هذا الأمر أو تأخر، ومن عرف إمامه ثم مات قبل أن يقوم صاحب هذا الأمر، كان بمنزلة من كان قاعداً في عسكره، لا بل بمنزلة من قعد تحت لوائه». وقال لبعض أصحابه: بمنزلة من استشهد مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[3].

ويقول أبو بصير أنه لم يتحمل طول الانتظار، فقال لأبي عبدالله: جعلت فداك متى الفرج؟ فقال: «يا أبا بصير وأنت ممن يريد الدنيا؟ من عرف هذا الأمر فقد فرج عنه لانتظاره»[4]. وقال له مرة أخرى: تراني أدرك القائم؟ فقال: يا أبا بصير ألست تعرف إمامك؟ فقال: إي والله وأنت هو - وتناول يده - فقال: والله ما تبالي يا أبا بصير ألا تكون محتبياً بسيفك في ظل رواق القائم[5].

ونقل عمر بن أبان عن الصادق أنه قال: اعرف العلامة فإذا عرفته لم يضرك تقدم هذا الأمر أو تأخر، إن الله عَزَّوَجَلَّ يقول: «يوم ندعو كل أناس بإمامهم فمن عرف إمامه كان كمن كان في فسطاط المنتظر»[6].

ومع تصاعد الضغط السياسي وتفجر الثورات الشيعية الأخرى هنا وهناك، ازداد

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب نادر في حالات الغيبة، ح رقم 2.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أنه من عرف إمامه لم يضره تقدم هذا الأمر أو تأخر، ح رقم 1.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أنه من عرف إمامه لم يضره تقدم هذا الأمر أو تأخر، ح رقم 2.
(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أنه من عرف إمامه لم يضره تقدم هذا الأمر أو تأخر، ح رقم 3.
(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أنه من عرف إمامه لم يضره تقدم هذا الأمر أو تأخر، ح رقم 4.
(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أنه من عرف إمامه لم يضره تقدم هذا الأمر أو تأخر، ح رقم 7.

الضغط الإمامي على الصادق للخروج، فاعتذر بقلة الأنصار، ولما أشار الشيعة إلى كثرتهم وتجاوزهم مئات الألوف، شكك الصادق في حقيقة التزامهم وولائهم له، فقد دخل سدير الصيرفي على أبي عبدالله فقال له: والله ما يسعك القعود، فقال: ولم يا سدير؟ قال: لكثرة مواليك وشيعتك وأنصارك والله لو كان لأمير المؤمنين مالك من الشيعة والأنصار والموالي ما طمع فيه تيم ولا عدي، فقال: يا سدير وكم عسى أن يكونوا؟ قال: مائة ألف، قال: مائة ألف؟ قال: نعم، ومائتي ألف قال: مائتي ألف؟ قال: نعم ونصف الدنيا. فسكت عنه أبو عبدالله ثم قال: يخف عليك أن تبلغ معنا إلى ينبع؟ قال: نعم. فأمر بحمار وبغل أن يسرَّجا، وبينما هما في الطريق نظر إلى غلام يرعى جداء فقال: والله يا سدير لو كان لي شيعة بعدد هذه الجداء ما وسعني القعود، فنزل سدير وعدَّ الجداء، فإذا هي سبعة عشر[1].

وربما كان بعض الشيعة يعتريهم الشك والارتياب في وعود «الأئمة» بالنصر وقرب الظهور فكان الإعلام الإمامي يفسر لهم ذلك ويدعوهم إلى مزيد من الصبر والانتظار. وقد رُوي عن أبي عبدالله أنه قال: «إن الله تعالى أوحى إلى عمران أني واهب لك ذكراً سوياً، مباركاً، يبرئ الأكمه والأبرص ويحيي الموتى بإذن الله، وجاعله رسولاً إلى بني إسرائيل، فحدث عمران امرأته حنة بذلك وهي أم مريم، فلما حملت كان حملها بها عند نفسها غلام، فلما وضعتها قالت: رب إني وضعتها أنثى وليس الذكر كالأنثى، أي لا يكون البنت رسولاً، والله أعلم بما وضعت، فلما وهب الله تعالى لمريم عيسى كان هو الذي بشر به عمران ووعده إياه، فإذا قلنا في الرجل منا شيئاً وكان في ولده أو ولد ولده فلا تنكروا ذلك»[2].

وأنه قال لإبراهيم بن عمر اليماني: «إذا قلنا في رجل قولاً، فلم يكن فيه وكان في ولده أو ولد ولده فلا تنكروا ذلك، فإن الله تعالى يفعل ما يشاء»[3]. وقال لأبي خديجة: «قد يقوم الرجل بعدل أو يجور وينسب إليه ولم يكن قام به، فيكون ذلك ابنه أو ابن ابنه من بعده، فهو هو»[4].

وروى الإمامية عن الصادق أنه أوصى أصحابه بالصبر فقال لحفص بن غياث: يا حفص إن من صبر صبر قليلاً وإن من جزع جزع قليلاً، ثم قال: عليك بالصبر في جميع

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب في قلة عدد المؤمنين، ح رقم 4.
(2) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أنه إذا قيل في الرجل شيء فلم يكن فيه، ح رقم 1.
(3) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أنه إذا قيل في الرجل شيء فلم يكن فيه، ح رقم 2.
(4) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أنه إذا قيل في الرجل شيء فلم يكن فيه، ح رقم 3.

أمورك، فإن الله عَزَّوَجَلَّ بعث محمداً ﷺ فأمره بالصبر والرفق، فقال: «واصبر على ما يقولون واهجرهم هجراً جميلاً، وذرني والمكذبين أولي النعمة» وقال تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾﴾ [فصلت: 34-35] فصبر رسول الله ﷺ حتى نالوه بالعظائم ورموه بها، فضاق صدره فأنزل الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ [الحجر: 97-98] ثم كذبوه ورموه، فحزن لذلك، فأنزل الله عَزَّوَجَلَّ: قد نعلم أنه ليحزنك الذي يقولون فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا﴾ [الأنعام: 34] فألزم النبي ﷺ نفسه الصبر، فتعدوا فذكروا الله تبارك وتعالى وكذبوه، فقال: قد صبرت في نفسي وأهلي وعرضي ولا صبر لي على ذكر إلهي، فأنزل الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾ فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ ﴿٣٩﴾﴾ [ق: 38-39] فصبر النبي ﷺ في جميع أحواله ثم بشر في عترته بالأئمة ووصفوا بالصبر، فقال جل ثناؤه: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: 24] فعند ذلك قال ﷺ: الصبر من الإيمان كالرأس من الجسد فشكر الله عَزَّوَجَلَّ ذلك له، فأنزل الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: 137] فقال ﷺ: إنه بشرى وانتقام، فأباح الله عَزَّوَجَلَّ له قتال المشركين فأنزل: اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ﴿وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ [البقرة: 191] فقتلهم الله على يدي رسول الله ﷺ وأحبائه وجعل له ثواب صبره مع ما ادخر له في الآخرة، فمن صبر واحتسب لم يخرج من الدنيا حتى يقر الله له عينه في أعدائه، مع ما يدخر له في الآخرة»(1).

ولتأكيد روح الصبر، والاستعداد للانتظار الطويل، روى الإمامية عن الصادق أنه قال: «إنا صُبَّر وشيعتنا أصبر منا.. لأنا نصبر على ما نعلم وشيعتنا يصبرون على مالا يعلمون»(2).

13 - التعبئة النفسية العامة

وعموماً فإن الإعلام الإمامي كان يعالج الشيعة نفسياً ويحاول تحصينهم من الإعلام

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب الصبر، ح رقم 3.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب الصبر، ح رقم 25.

المضاد الموجه إليهم، وحسبما يقول عبد الواحد بن المختار الأنصاري أن أبا جعفر قال له: يا عبد الواحد ما يضر رجلاً إذا كان على ذا الرأي ما قال الناس له ولو قالوا: مجنون، وما يضره ولو كان على رأس جبل يعبد الله حتى يجيئه الموت[1]. وأنه قال لفضيل بن يسار: ما يبالي من عرَّفه الله هذا الأمر أن يكون على قلة جبل يأكل من نبات الأرض حتى يأتيه الموت[2]. يا فضيل إن الناس أخذوا يميناً وشمالاً وإنا وشيعتنا هُدينا الصراط المستقيم[3].

وعن معلى بن خنيس، عن أبي عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله تبارك وتعالى: لو لم يكن في الأرض إلا مؤمن واحد لاستغنيت به عن جميع خلقي ولجعلت له من إيمانه أنساً لا يحتاج إلى أحد[4].

ومن الواضح أن هذه الروايات تحاول معالجة الشعور بالوحشة والأقلية والمقاطعة من قبل المجتمع، وعدم الاعتناء بذلك، والتمسك بخط الولاء لأهل البيت.

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب الرضا بموهبة الإيمان والصبر على كل شيء بعده، ح رقم 1.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب الرضا بموهبة الإيمان والصبر على كل شيء بعده، ح رقم 3.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب الرضا بموهبة الإيمان والصبر على كل شيء بعده، ح رقم 5.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب الرضا بموهبة الإيمان والصبر على كل شيء بعده، ح رقم 2.

الفصل التاسع

تنزيه الباقر عن القول بنظرية «الإمامة»

لقد رأينا في الفصل الأول، أن الإمامة في الإسلام لم تكن جزءاً من الدين، ولذلك لم يتحدث القرآن الكريم ولا الرسول الأعظم عنها لا كنظام ولا كأشخاص، ولم يكن المسلمون الأوائل يفهمون آية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النِّساء: 59] كنص يؤسس لقيادة تشكل امتداداً للنبوة أو لمصدر تشريعي ديني أو سياسي ثالث في إزاء الله والرسول، كما لم يفهم الإمام علي النصوص النبوية التي تشيد بفضله، كحديث الغدير، كنصٍ بالخلافة أو الوصية إليه بالإمامة(1). ولذلك «لم يدعُ إلى نفسه وأقر القوم على ما صنعوا وكتم أمره» حسبما يقول الإمام محمد الباقر(2).

وكذلك لم يفهم الشيعة الأوائل (في عهد الإمام علي والحسن والحسين) التشيع لأئمة أهل البيت «مذهباً دينياً»، وإنما انتماء سياسياً فقط. وقد استمر التشيع «السياسي» إلى القرن الثاني الهجري، حيث حدث نوع من التطور في الفكر الشيعي بتحوله - لدى فريق من الشيعة - من سياسي إلى ديني، على أيدي «الإمامية» الذين نسبوا فكرة «الإمامة الإلهية» إلى الإمامين محمد بن علي الباقر وابنه جعفر الصادق، سراً. وبالرغم من النصوص الكثيرة (غير المتواترة) التي جاء بها الإمامية فسوف نحاول في هذا الفصل التأكد من موقف الإمامين الباقر والصادق من نظرية الإمامة، ودراسة «الأدلة» والروايات التي تتحدث عن نظرية «الإمامة الإلهية». وسوف نعتمد في دراستنا على عدة جوانب نظرية وتاريخية وعقلية ورجالية.

لقد نشأت بذرة نظرية «الإمامة الإلهية» من فكرة شمولية الشريعة الإسلامية لكل شيء في الحياة وعدم وجود مجالات مدنية متروكة للعقل الإنساني لكي يفتي فيها حسب الظروف الزمانية والمكانية، مثل المجال السياسي وطريقة الحكم وكيفية انتخاب الحاكم

---

(1) الطبري، ج 2 ص 120 والقاضي الهمداني، عبد الجبار، **المغني في التوحيد والإمامة**، ج20 ص 238.

(2) الكليني، **روضة الكافي**، ص 246.

وإدارة الدولة وما إلى ذلك. وهذه فكرة خاطئة لم توجد في القرآن الكريم، ولا في السنة النبوية حيث يقدم الإسلام مجموعة أحكام في بعض الأمور في الوقت الذي يترك فيه مساحات واسعة للعقل الإنساني لكي يبدع فيها. وقد حاول بعض الفقهاء كالإمام أبي حنيفة والإمام الشافعي أن يقيسوا المسائل الحادثة على المسائل والأحكام الثابتة في الشريعة، في الوقت الذي كان بعض المحدثين يفتح نوافذه لاستقبال أي حديث منسوب إلى النبي ﷺ مما أدى إلى تكاثر الأحاديث خلال قرون إلى أكثر من مليون حديث. وقد رفض الإمام الباقر والصادق الأحاديث المتداولة والمشكوك في صحتها، كما رفضا منهج الاجتهاد أو القول بالرأي والقياس[1]. والثابت لدينا من مذهب الباقر والصادق أنهما كانا يتمسكان بالقرآن الكريم والسنة الثابتة التي تصح عندهما والمروية عن آبائهما وأجدادهما. وقد رويا عن رسول الله ﷺ أنه قال: «. . . إذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم فعليكم بالقرآن فإنه شافع مشفع وماحل مصدق. ومن جعله أمامه قاده إلى الجنة ومن جعله خلفه ساقه إلى النار وهو الدليل يدل على خير سبيل. . . فيه مصابيح الهدى ومنار الحكمة ودليل على المعرفة»[2].

ولكن الإمامية رووا بالإضافة إلى ذلك فكرة أخرى هي: «انحصار العلم في أهل البيت» ونسبوها إلى الباقر والصادق، ولا شك أن موقف الباقر السلبي من الأحاديث الضعيفة التي كان يتداولها أهل الحديث بتساهل، كان موقفاً إيجابياً، كما أن دعوته للعودة إلى القرآن الكريم، كانت دعوة إيجابية مهمة أيضاً، ولكن المشكلة كانت تكمن في حصر «الإمامية» لعملية فهم القرآن به «وبمن خوطب به»[3]. وبادعائهم توارث العلم في سلالة معينة[4]. و«أن

(1) وقالا: «إن الله تبارك وتعالى لم يدع شيئاً تحتاج إليه الأمة إلا أنزله في كتابه وبينه لرسوله ﷺ وجعل لكل شيء حداً وجعل عليه دليلاً يدل عليه، وجعل على من تعدى ذلك الحد حداً». الكليني، **الكافي، كتاب العقل**، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة، ح رقم 2 وقال الصادق: «يا زرارة! إياك وأصحاب القياس في الدين، فانهم تركوا علم ما وكلوا به، وتكلفوا ما قد كفوه، يتأولون الأخبار، ويكذبون على الله عَزَّوَجَلَّ، وكأني بالرجل منهم ينادى من بين يديه، فيجيب من خلفه، وينادى من خلفه، فيجيب من بين يديه، قد تاهوا وتحيروا في الأرض والدين». **أمالي المفيد**: 51/ 12. وحذر من التصديق «بالأحاديث الكاذبة على الله التي يكذبها القرآن ويتبرأ منها ومن حملتها ورواتها». الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 8240 - 1.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب فضل القرآن**، حديث رقم 2.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 485.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء، ح رقم 2 وباب أن الأئمة ورثة العلم، ح رقم 2 و3و 4و 5 و7.

رسول الله ﷺ وضع العلم الذي كان عنده عند الوصي»[1]. و: «كل ما لم يخرج من هذا البيت فهو باطل»[2]. وهذا ما كان يعني رفضهم الاعتراف بوجود علماء آخرين في الأمة غير أئمة أهل البيت. في حين أن القرآن يخاطب عامة الناس أو المسلمين، ولم يأتِ ليخاطب سلالة معينة أو أشخاصاً معينين في الأمة، وبالتالي فان معرفة القرآن مفتوحة لجميع المسلمين. ولا يمكن لأحد أن يصادر هذا الحق منهم.

ومن هنا فان دعوى الإمامية بوراثة الباقر لعلم النبيين الذي أودعه الرسول الأعظم عند الإمام علي، بلا دليل[3]. وبالتالي فان موقف الشيعة السلبي من الفقهاء المعاصرين للإمام الباقر كان غير مبرر[4]. وإذا كان جبرئيل قد نزل على النبي محمد ﷺ فلا يعني أن أهل البيت يمتازون بدرجة على غيرهم، وأنهم أعلم بالقرآن من الآخرين، كما تقول رواية منسوبة إلى الباقر «فوالله لا يؤخذ العلم إلا من أهل بيت نزل عليهم جبرئيل عليه السلام»[5].

ومع ذلك يفشل الإمامية في تقديم مثل نموذجي على أعلمية الإمام الباقر على غيره من المفسرين، بل يسيئون إليه برواية تعتمد على التأويل التعسفي، حسبما يقولون ان الباقر سأل قتادة فقيه أهل البصرة عن معنى قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ﴾ [سَبَإ: 18] فقال قتادة: أي من خرج من بيته بزاد حلال وراحلة وكراء حلال يريد هذا البيت كان آمناً حتى يرجع إلى أهله، ولكن الباقر رفض هذا التفسير وقال له: «إنه من خرج من بيته بزاد وراحلة وكراء حلال يروم هذا البيت عارفاً بحقنا يهوانا قلبه كما قال الله عز وجل: ﴿فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: 37]» ولم يعنِ البيت فيقول: «إليه» وأضاف: «فنحن والله دعوة إبراهيم عليه السلام التي من هوانا قلبُه قُبلت حجته وإلا فلا»[6]. وهذا في الحقيقة تأويل يصعب على أي إنسان قبوله. ويشكل محاولة لإضافة طقس جديد في الحج وإشراك الأئمة في عبادة الله. ونشك في صحة نسبته إلى الإمام الباقر.

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 574.

(2) الوافي، ح رقم [33236] عن **بصائر الدرجات**: **531/ 21**.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة ورثة العلم، ح رقم 6.

(4) كالحديث المنسوب إلى الباقر: «كل ما لم يخرج من هذا البيت فهو باطل» أوقوله لسلمة بن كهيل، والحكم بن عتيبة: «شرِّقاً وغرِّباً فلا تجدان علماً صحيحاً إلا شيئاً خرج من عندنا أهل البيت». الوافي، ح رقم [33236] عن **بصائر الدرجات**: 531/ 21. وح رقم [33224] عن **الكافي** 1: 329/ 3.

(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أنه ليس شيء من الحق في يد الناس إلا ما خرج من عند الأئمة، ح رقم 5.

(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 485.

وحسبما يقول الإمامية فان دعوى حصر العلم بأهل البيت، كانت تقوم في البداية، على دعوى امتلاك الباقر لكتب خاصة بخط علي، كان يعبر عنها أحياناً بكتاب علي أو مصحف فاطمة أو الجفر أو الجامعة[1]. وهي كتب سرية غير متواترة أي أنها أخبار آحاد مشكوك فيها، لا تقاوم الأخبار المتواترة أو أخبار الآحاد المتداولة بين عامة المسلمين. وبالتالي فإنها لا تعطي الأئمة أية أفضلية لاحتكار العلم الديني ومنع الآخرين من الرواية والاجتهاد.

ولكن الأمر لم يتوقف عند دعوى وجود الكتب الموروثة، وإنما امتد لدعوى أخرى أخطر منها، وهي امتلاك الأئمة علماً خاصاً من الله، يؤهلهم للقيام بدور «الحجة» على العباد[2]. والادعاء بأن الأئمة هم خزان علم الله في سمائه وأرضه. وأنهم شجرة النبوة، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة. وموضع سر الله[3].

وروى الصفار حديثاً عن الباقر يرسله إلى الله تعالى أنه أوحى للنبي ﷺ: «يا محمد ﷺ قد قضيت نبوتك واستكملت أيامك فاجعل العلم الذي عندك والآثار والاسم الأكبر وميراث العلم وآثار النبوة في أهل بيتك عند علي بن أبي طالب فاني لم اقطع علم النبوة من العقب من ذريتك كما لم اقطعها من بيوتات الأنبياء الذين كانوا بينك وبين أبيك آدم»[4].

إن هذه الأحاديث تضعنا أمام دعوى جديدة شبيهة بالنبوة، وهي ليست مرفوضة فقط وإنما مستنكرة من قبل الأئمة أنفسهم الذين يصرحون في أحاديث أخرى أنهم ليسوا أنبياء، وإذا افترضنا جدلاً أن تلك الأحاديث صادرة عن الأئمة، فإنها لا يمكن أن تصدق بسهولة، ولا يمكن الاعتماد على الأئمة أنفسهم في روايتها، وإنما يطالبون بالدليل المعجز الذي يبت صحة كلامهم، كما يطالب الأنبياء بالأدلة والبراهين «الإعجازية». وعندما لم يفعل الأئمة ذلك نعلم أن تلك الأحاديث مختلقة عليهم ومؤلفة من الغلاة الذين كانوا يدعون النبوة للأئمة ويدسون أنفسهم في صفوف الشيعة.

ويبدو أن الغلاة أدركوا ضخامة دعواهم «بأن الأئمة خزان علم الله في سمائه وأرضه.

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة قد أوتوا العلم وأثبت في صدورهم، ح رقم 6 و10.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأرض لا تخلو من حجة، ح رقم 8 و9.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه، ح رقم 2 وباب أن الأئمة معدن العلم وشجرة النبوة ومختلف الملائكة، ح رقم 1 و2 و3.

(4) الصفار، **بصائر الدرجات**، ج 9 باب (22) ح رقم (2).

وأنهم شجرة النبوة، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة. وموضع سر الله» وتضمنها لدعوى النبوة، فقاموا بتأليف حديث آخر يخفف اللهجة بالتمييز بين النبوة والعلم الإلهي فرووا عن الباقر أنه قال: «نزل جبرئيل على محمد ﷺ برمانتين من الجنة، فلقيه علي عليه السلام فقال: ما هاتان الرمانتان اللتان في يدك؟ فقال: أما هذه فالنبوة، ليس لك فيها نصيب، وأما هذه فالعلم، ثم فلقها رسول الله ﷺ بنصفين فأعطاه نصفها وأخذ رسول الله ﷺ نصفها ثم قال: أنت شريكي فيه وأنا شريكك فيه، قال: فلم يعلم والله رسول الله ﷺ حرفاً مما علمه الله عز وجل إلا وقد علمه علياً، ثم انتهى العلم إلينا، ثم وضع يده على صدره»[1].

ولكن هذا الفصل بين النبوة والعلم الإلهي يصعب تصوره، إذا قلنا بأن العلم الموروث للأئمة علم خاص يختلف عن التعلم والاجتهاد المتاح لجميع الناس. وهو ما كان الإمامية يحاولون ادعاءه.

وقبل أن نسترسل في الحديث، يجدر بنا التوقف قليلاً عند الرواية الآنفة التي يرويها الصفار، فهي تدعي أن الباقر يروي عن الله تعالى دون أن يسند حديثه حتى إلى رسول الله، وهو حديث لم يعرف أبداً عن غير الباقر، ثم تقول إن جبرئيل نزل برمانتين من الجنة، وهذا أمر لم يحدث في كل حياة الرسول، ولا دليل عليه، وتقول أيضاً بأن النبي أعطى الإمام علي نصف رمانة، كناية عن العلم، لتقول إن الإمام علي أصبح شريك الرسول في العلم، لتدعي بعد ذلك بأن الباقر أصبح وريثاً لذلك العلم. وكل هذه الأقوال ادعاءات فارغة مناقضة لخاتمية النبوة بمحمد، وهي أقرب ما تكون إلى أقوال الغلاة والمنحرفين.

وعلى أي حال لم يترك الإمامية آية من القرآن الكريم إلا واستغلوها لدعم دعواهم في احتكار الأئمة للعلم الديني «الإلهي» حيث رووا عن الباقر أنه قال: «نحن أهل الذكر ونحن المسؤولون»[2]. وأنه فسر قول الله عز وجل: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النّحل: 43] بأهل البيت، وأنه روى عن رسول الله ﷺ حديثاً يقول فيه: «الذكر أنا والأئمة أهل الذكر»[3].

ولكن هذه الروايات ضعيفة ومرفوضة لأنها تخالف سياق الآية بوضوح، حيث وردت هكذا: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الله لم يعلم نبيه علماً إلا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين، ح رقم 1 و2 و3.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن أهل الذكر الذين أمر الله بسؤالهم هم الأئمة، ح رقم 7.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن أهل الذكر الذين أمر الله بسؤالهم هم الأئمة، ح رقم 1 و6.

تَعۡلَمُونَ ۝٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ﴾ [النحل: 43-44] وهي صريحة بطلب السؤال من أهل الكتاب للتعرف على مواصفات الأنبياء السابقين الذين كانوا رجالاً، وهي ليست بالتأكيد في معرض الخطاب للمسلمين والطلب منهم السؤال من أهل البيت في المستقبل. وقد وردت الآية مرة أخرى في سورة الأنبياء هكذا: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٧ وَمَا جَعَلۡنَٰهُمۡ جَسَدٗا لَّا يَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَمَا كَانُواْ خَٰلِدِينَ ۝٨﴾ [الأنبياء: 7-8] حيث يتضح المعنى من السياق العام للآية الذي يركز على طبيعة النبي البشرية المشابهة لطبيعة الأنبياء السابقين، والآيتان لا تطلبان من المسلمين أو المشركين الاستعانة باليهود والنصارى لإثبات نبوة النبي محمد، وإنما تطلبان السؤال عن طبيعة الأنبياء البشرية من أجل أن يكف المشركون عن الاستغراب من نزول الوحي على رجل، أو كونه يأكل الطعام ويمشي في الأسواق.

ولكن الإمامية قاموا باقتطاع فقرة من الآية وأهملوا ما قبلها وما بعدها، وأوَّلوها كما يشاءون لدعم دعواهم باحتكار الأئمة للعلم الديني وتفسير القرآن.

وواصل الإمامية طريقتهم في تأويل القرآن، بصورة تعسفية فرووا عن الباقر أنه أكد أن آية: ﴿بَلۡ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَۚ﴾ [العَنكبوت: 49] تعني الأئمة، وأنه أومأ بيده إلى صدره[1]. وقال: «إن هذا العلم انتهى إليّ في القرآن»[2]. رغم أن الآية عامة ولا تحمل أي مؤشر لتخصيصها في الأئمة أو الباقر بالذات.

ولم يترك الإمامية آية فيها كلمة «العلم» إلا زعموا أن المقصود بها الأئمة من أهل البيت دون أن يقدموا أي دليل على دعواهم[3]. في حين أنهم كانوا يرفضون أن يدعي ذلك أي أحد غير «الأئمة» حتى لو كان من أهل البيت أو من الحسنيين مثلاً، ويسارعون إلى اتهامه بالكذب.

ويأتي على رأس آيات «العلم» تفسيرهم لقول الله عز وجل: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ [آل عِمرَان: 7]. حيث يقوم الإمامية بتقطيع الآية كما يشاءون، بصورة تعسفية، ليستدلوا بها على رأيهم، بأن المقصود منها أئمة أهل البيت، حيث يعطفون «الراسخون» على كلمة «الله» بحيث يصبح المعنى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عِمرَان: 7] ليقولوا بعد ذلك: «فرسول الله ﷺ وآله أفضل

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة قد أوتوا العلم وأثبت في صدورهم، ح رقم 1.

(2) الوافي، [33587] 56 **بصائر الدرجات**: 226/ 14.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن من وصفه الله بالعلم في كتابه هم الأئمة، ح رقم 1 و2.

الراسخين في العلم، قد علمه الله عَزَّوَجَلَّ جميع ما أنزل عليه من التنزيل والتأويل، وما كان الله لينزل عليه شيئاً لم يعلمه تأويله، وأوصياؤه من بعده يعلمونه كله» ويضيفوا إليها كلمة مقدرة محذوفة (والذين لا يعلمون تأويله إذا قال العالم فيهم بعلم): «يقولون آمنا به كل من عند ربنا». وذلك حتى يصبح للفقرة الأخيرة معنى[1]. بينما الآية تقول بوضوح: «وما يعلم تأويله إلا الله» وتبدأ جملة أخرى: «والراسخون في العلم يقولون: آمنا به كلٌّ من عند ربنا».

ولا نحتاج إلى عناء كبير لرد تأويلات الإمامية لعدد من الآيات كقوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: **43**] وقوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فَاطِر: **32**] وتفسيرها بأنها تعني: الأئمة من أهل البيت[2]. لأنهم كالعادة لا يقدمون أي دليل على دعواهم. وتبدو الركاكة واضحة في كثير من الروايات التي ينسبها «الإمامية» إلى الباقر في تأويل عدد من الآيات القرآنية وتفسيرها بصورة تعسفية، مثل: «الله نور السموات والأرض» بأنه يعني: العلم والوصية لأهل البيت الذين «يكادون أن يتكلموا بالنبوة ولو لم ينزل عليهم ملك»[3]. وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [الشورى: **24**] بتفسير الحق بالولاية[4].

ويلاحظ أن الإمامية كانوا يحاولون تغطية تأويلهم التعسفي للقرآن بالادعاء بصعوبة فهم الناس له، وعدم معرفة أحد به إلا الأئمة، حتى إذا قدموا عدة تفسيرات مختلفة لآية واحدة، وفي هذا يقول جابر بن يزيد (وهو من أكابر الغلاة، وكان من الكربية): «سألت أبا جعفر عن شيء من التفسير، فأجابني، ثم سألته عنه ثانية، فأجابني بجواب آخر، فقلت: كنت أجبتني في هذه المسألة بجواب غير هذا، فقال: يا جابر! إن للقرآن بطناً وللبطن بطناً وله ظهر، وللظهر ظهر، يا جابر! وليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن، وإنّ الآية يكون أولها في شيء، وآخرها في شيء، وهو كلام متصل متصرف على وجوه»[5].
وإذا كان ما ينقله الإمامية عن الباقر صحيحاً - ولا نعتقد بصحته - فيبدو أنه كان يفسر القرآن كيفما يشاء وبعيداً عن العقل والمنطق الصحيح، ويقول إنه من تفسير الباطن.

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الراسخين في العلم هم الأئمة، ح رقم 2.
(2) الوافي، [33546] 15 الكافي 1: 179 | 6.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 574.
(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 574.
(5) الوافي، [33572] 41 المحاسن: 300 | 5.

وعندما نسأل الإمامية: ما هو الدليل على صحة كلامهم؟ وما هو الفرق بين التفسير الصحيح والتأويل التعسفي؟ لا يقدمون لنا أية حجة. بل يقومون أحياناً بإضافة بعض الكلمات إلى بعض الآيات من عندهم لتنسجم مع نظريتهم في الإمامة الإلهية، ويدعون - على لسان الأئمة - «أنها نزلت هكذا». حيث كان بعضهم يدعي أيضاً امتلاك الأئمة للنسخة الكاملة من القرآن، و«ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده عليهم السلام»[1]. و«ما يستطيع أحد أن يدعي أن عنده جميع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء»[2].

وهكذا زعم بعض الإمامية أنه لا يمتلك أحد القرآن الكامل إلا الإمام، ولا يعلم أحد معاني القرآن إلا الإمام، وهو ما مهد لتحويل الأئمة من أهل البيت إلى «مصدر تشريعي» جديد فوق القرآن والسنة النبوية.

إن ادعاء الإمامية منصب «الإمامة الإلهية» لمحمد الباقر، أدى بهم إلى ادعاء امتلاكه «العلم الإلهي» الذي لا تحده حدود، ولم يعد الأمر يقتصر على الوراثة عن طريق الكتب، ولا علم تفسير القرآن، وإنما رفعوه إلى السماء، فرووا عنه أنه قال: «لا والله لا يكون عالمٌ جاهلاً أبداً، عالماً بشيء جاهلاً بشيء.. الله أجل وأعز وأكرم من أن يفرض طاعة عبد يحجب عنه علم سمائه وأرضه.. لا يحجب ذلك عنه»[3]. وأنه قال: «عجبت من قوم يتولونا ويجعلونا أئمة ويصفون أن طاعتنا مفترضة عليهم كطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يكسرون حجتهم ويخصمون أنفسهم بضعف قلوبهم، فينقصونا حقنا ويعيبون ذلك على من أعطاه الله برهان حق معرفتنا والتسليم لأمرنا، أترون أن الله تبارك وتعالى افترض طاعة أوليائه على عباده، ثم يخفي عنهم أخبار السماوات والأرض ويقطع عنهم مواد العلم فيما يرد عليهم مما فيه قوام دينهم؟!»[4]. وأنه قال: «إنا لنعرف الرجل إذا رأيناه بحقيقة الإيمان وحقيقة النفاق»[5]. وكل هذه الروايات مرفوضة ولا يمكن تصديقها، بل نكاد نجزم

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة، ح رقم 1.
(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة، ح رقم 2.
(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، ح رقم 6.
(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، ح رقم 4 والصفار، **بصائر الدرجات**، ج 3، باب 5 (مالا يحجب عن الأئمة علم السماء وأخباره وعلم الأرض وغير ذلك) ح رقم 3.
(5) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في معرفتهم أولياءهم والتفويض إليهم، ح رقم 2.

بوضعها على لسان الباقر، لأنها بصراحة مخالفة للقرآن الكريم الذي ينفي علم الغيب عن أحد غير بعض الرسل «إلا من ارتضى من رسول». وقد رفضها بعض الشيعة في ذلك الزمان مثل حمران بن أعين الذي تمسك بقوله تعالى: «عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً». ولكن الإمامية يقولون ان الباقر رد عليه قائلاً: «إلا من ارتضى من رسول. وكان والله محمد ممن ارتضاه... فأما العلم الذي يقدره الله عز وجل فيقضيه ويمضيه فهو العلم الذي انتهى إلى رسول الله ﷺ ثم إلينا»[1]. ولسنا نعرف هل اقتنع حمران بهذا الرد أم لا؟ ولكنا نعلم أن استثناء النبي وبعض الرسل جاء صراحة بالقرآن الكريم، في حين لا يوجد دليل على انتقال علم الغيب من النبي للأئمة وللإمام الباقر. وأن الله تعالى لم يقل «إلا من ارتضى من رسول أو إمام». ومن هنا نشك في اختلاق الرواية من قبل الغلاة (من أمثال أبي بصير وعمرو بن شمر وجابر بن يزيد) ونسبتها للباقر[2].

ويشكِّل القول بنظرية «المحدَّث» ونسبتها إلى الإمام الباقر، قمة التلفيق والتزوير والكذب. وقد روج لها الغلاة في مرحلة متطورة بعد القول بالحاجة إلى الإمام «الحجة» الذي يمتلك وحده القرآن الكامل الصحيح، والذي يمتلك وحده أيضاً علم الكتاب، والقدرة على تفسيره وتأويله، وعلم الغيب واسم الله الأعظم. ولما كانت نظرية «الإمامة» تقول بأن الأئمة معينون من قبل الله وإن علمهم إلهي فكان لا بد أن يدعوا تحديث الملائكة للأئمة. وقد استعرضنا في (فصل سابق) كثيراً من الروايات التي نسبوها إليهم، حول نزول الملائكة في ليلة القدر، وتحدثهم مع الأوصياء[3]. ووضع الأئمة في مصاف الملائكة والأنبياء والرسل في تلقي العلم من الله: «فما نبذه إلى ملائكته ورسله فقد انتهى إلينا»[4]. وإضافة «المحدَّث» إلى هذه الآية: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: 52] ولا محدَّث»[5].

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب نادر فيه ذكر الغيب، ح رقم 2.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء، ح رقم 4.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في شأن إنا أنزلناه، ح رقم 1 و2 و3 و5 و6 و7 و9.

(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء، ح رقم 1و 2 و3 و4.

(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة محدثون مفهمون، ح رقم 2 وكان من الطبيعي أن تثير هذه الدعوى تساؤلاً عند الشيعة عن احتمال كون ما يدعي «المحدَّث» أنه يسمعه: من وحي الشيطان؟ وكيف يعرف بأنه ملك؟ فكان الرد عليهم: أنه «يعطى السكينة والوقار حتى يعلم أنه كلام ملك». الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة محدثون مفهمون، ح رقم 4.

ومع استبعادنا تماماً لتبني هذه الدعوة الضالة من قبل الإمام الباقر، فان الغلاة يصرون على نسبتها إليه، ويتحدثون عن رفض واستنكار أقرب المقربين له لدعوى «المحدَّث» مثل عمه (عبدالله بن زيد، شقيق الإمام علي بن الحسين لأمه)[1]. وحمران بن أعين وأبو حمزة الثمالي والمغيرة بن سعيد، الذين استنكروا إضافة كلمة «المحدث» في الآية: «﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: 52] ولا محدَّث» فقالوا: ليست هكذا هي[2]. ولكن الغلاة يصرون على موقفهم ويزعمون أن الباقر قال لهم: «إنها في كتاب علي»، فقال أبو حمزة والمغيرة: وأي شيء المحدث؟ فقال: ينكت في أذنه فيسمع طنيناً كطنين الطست أو يقرع على قلبه فيسمع وقعاً كوقع السلسلة على الطست[3]. وأن حمران سأله: هل هو نبي أو رسول؟ فقال: لا، بل مثله مثل صاحب سليمان ومثل صاحب موسى ومثله مثل ذي القرنين[4].

وبالرغم من محاولة التفريق بين النبي و«المحدَّث» ونفي النبوة عن الأئمة، إلا أن تعريف الرواة لحديث الملائكة مع الأئمة بالنكت في الآذان والقرع في القلوب هو الوحي بعينه، إذ لا يختلف الوحي عن شيء من ذلك. حيث يقول الباقر: «الأنبياء على خمسة أنواع منهم من يسمع الصوت مثل صوت السلسلة فيعلم ما عنى به ومنهم من ينبأ في منامه مثل يوسف وإبراهيم ومنهم من يعاين ومنهم من ينكت في قلبه ويوقر في أذنه»[5].

وبما أن دعوى «المحدَّث» مناقضة لخاتمية النبي محمد ﷺ وأنها بنيت على أساس القول بتحريف القرآن، فإنا نرفضها بشدة، ولا نصدق الروايات التي تنسبها لأهل البيت، وحتى لو صحت تلك الروايات فرضاً، فانا غير ملزمين بقبولها من أي أحد. كما لا نقبل دعوى تحريف القرآن من أي أحد.

واللافت للنظر أن الغلاة الذين كانوا يرددون تلك الدعوى، كانوا يلفونها بستار من

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة محدثون مفهمون، ح رقم 2.

(2) الصفار، **بصائر الدرجات**، ج 7 باب 6 ح رقم (13).

(3) الصفار، **بصائر الدرجات**، ج 7 باب 6 ح رقم (13) وعن زرارة عن أبي جعفر قال الأنبياء على خمسة أنواع منهم من يسمع الصوت مثل صوت السلسلة فيعلم ماعنى به ومنهم من ينبأ في منامه مثل يوسف وإبراهيم ومنهم من يعاين ومنهم من ينكت في قلبه ويوقر في أذنه. الصفار، **بصائر الدرجات**، ج 8، باب 1 في الفرق بين الأنبياء والرسل والأئمة عليهم السلام ومعرفتهم وصفتهم، ح رقم (6).

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة محدثون مفهمون، ح رقم 5 والصفار، **بصائر الدرجات**، ج 7 باب 6 ح رقم (10).

(5) الصفار، **بصائر الدرجات**، ج 8، باب 1 في الفرق بين الأنبياء والرسل والأئمة عليهم السلام ومعرفتهم وصفتهم، ح رقم (6).

السرية والكتمان، ويقولون إن الباقر لامَ حمران بن أعين على إخبار الحكم بن عيينة بها، قائلاً: «لا تحدثه وأشباهه بمثل هذا الحديث»[1]. وهذا ما يثير عدداً من الأسئلة: إذا كانت الدعوى قائمة على أسس ثابتة وصحيحة فلماذا يخاف الباقر من انتشارها؟ وإذا كانت كاذبة وضعيفة فلماذا يتفوه بها؟

وبالرغم من شكنا في كل تلك الروايات الواردة حول «المحدَّث» ونسبتها إلى الإمام الباقر، فان تلك الروايات تتحدث عن اضطراب كبير حصل لدى الشيعة الذين أخذوا يتوافدون على الباقر ويسألونه عن هذه الدعوى العجيبة الغريبة: هل هي النبوة؟[2]. وهل يفوق علم الأئمة علم النبي، مع استمرار نزول الوحي عليهم؟، وأن الباقر أجابهم: «أما إنه إذا كان ذلك عرض على رسول الله ﷺ ثم على الأئمة ثم انتهى الأمر إلينا»[3].

ويبدو من الحوار الجريء الذي جرى بين رجل من الشيعة والباقر[4] - إن ثبتت صحة الحديث - أن المحاور الشيعي كان رافضاً لدعوى نزول الملائكة على الأئمة، وأن الحوار كان محرجاً للإمام الباقر الذي أحس منذ البداية بذكاء المحاور، فقال: «مالي ولك أيها الرجل ومن أدخلك علي؟» وأنه أفحمه مرتين، مما اضطره للقول: «هذا مما أمروا بكتمانه، ولا يعلم تفسير ما سألت عنه إلا الله عَزَّوَجَلَّ : و«لا يحل لك أن تسأل عن هذا.. أما هذا العلم الذي تسأل عنه فإن الله عَزَّوَجَلَّ أبى أن يطلع الأوصياء عليه إلا أنفسهم». وأن المحاور حاول التملص من الإيمان بمقولة «المحدَّث» التي لم تدخل عقله: «يا أبا جعفر لا أستطيع إنكار هذا؟» فهدده الباقر قائلاً: «من أنكره فليس منا»[5].

ولكنا نعتقد أن الرواية موضوعة من أساسها، وإن صحت فإنها تحمل أدلة الرفض من عامة الشيعة لدعوى «المحدَّث» واشمئزاز قلوبهم منها.

ومن المؤكد أن مقولة «المحدَّث» وكثيراً من مقولات الغلاة الأخرى (كامتلاك الأئمة للقرآن الكامل الصحيح، وعلمهم بالغيب) كانت تثير ردود فعل واسعة عند الشيعة المعتدلين الذين كانوا يرفضون تصديق كل حديث يروى عن أهل البيت، ويشمئزون من

---

(1) الخوئي، **معجم رجال الحديث**، رقم 4027 - عن الكشي في ترجمة حمران بن أعين الشيباني.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة محدثون مفهمون، ح رقم 5 وباب في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهة القول فيهم بالنبوة، ح رقم 1 و4 و5.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة يزدادون في ليلة الجمعة، ح رقم 3.
(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في شأن إنا أنزلناه، ح رقم 8 وقد رويناه في فصل سابق.
(5) المصدر نفسه، ح رقم 6.

بعضها إذا كان يتعارض مع القرآن الكريم والعقل السليم، ولذا فان الغلاة كانوا يحاولون تمرير مقولاتهم بنسبة أحاديث أخرى للأئمة ترفض التفكير في أحاديثهم والتمييز بين المعقول منها وغير المعقول، كهذا الحديث الذي نسبه الغلاة للباقر: «إن أسوأهم عندي حالاً وأمقتهم للذي إذا سمع الحديث ينسب إلينا ويروى عنا فلم يقبله اشمأز منه وجحده وكفَّر من دان به وهو لا يدري لعل الحديث من عندنا خرج وإلينا أسند، فيكون بذلك خارجاً عن ولايتنا»(1). وهذا الحديث الذي نسبوه إلى رسول الله ﷺ أنه قال: «إن حديث آل محمد صعب مستصعب لا يؤمن به إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبد امتحن الله قلبه للإيمان، فما ورد عليكم من حديث آل محمد ﷺ فلانت له قلوبكم وعرفتموه فاقبلوه، وما اشمأزت منه قلوبكم وأنكرتموه فردوه إلى الله وإلى الرسول وإلى العالم من آل محمد، وإنما الهالك أن يحدث أحدكم بشيء منه لا يحتمله، فيقول: والله ما كان هذا والله ما كان هذا، والإنكار هو الكفر»(2).

ومن الواضح أن هذه الأحاديث تحاول تحريم التفكير على الشيعة، وفرض حالة من التقليد الأعمى عليهم وإجبارهم على قبول أي حديث ينسب إلى أئمة أهل البيت مهما كان أسطورياً، وتهديدهم بإخراجهم من ولايتهم، في حين أن المنطق الإسلامي يحتم رد بعض الأحاديث المغالية، كدعوى «المحدَّث»، حتى لو كانت صادرة عن الأئمة أنفسهم، وحاشاهم أن يقولوا بمثل تلك الأحاديث. وقد قال الإمام الصادق في الرد على الغلاة: «والله لو ابتلوا بنا وأمرناهم بذلك لكان الواجب أن لا يقبلوه».

وهذا ما قام به الشيعة المعتدلون في زمن الباقر، الذين رفضوا مقولات الغلاة وكفروهم، وتبرأوا منهم(3). وكان من المتوقع أن تشق دعوى «المحدَّث» صفوف الشيعة الذين لم يهضم كثير منهم الحكاية، ولم يسلموا لكل ما كان يقول الغلاة، بل كانوا يستنكرون بعضها. وربما كان بعضهم يرفض تصديق الأحاديث التي تروى عن رسول الله مثل «إن حديث آل محمد صعب مستصعب» ولا بد أنهم كانوا يتساءلون مثلما نتساءل الآن: هل كان حديث آل محمد جزءاً من الدين الإسلامي؟ أم لا؟ ولماذا هو صعب بهذه

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب الكتمان، ح رقم 7.

(2) وقال أبو عبدالله: «إن حديثنا صعب مستصعب، لا يحتمله إلا صدور منيرة أو قلوب سليمة أو أخلاق حسنة». و«إن علم العلماء صعب مستصعب، لا يحتمله إلا نبي مرسل أو ملك مقرب أو عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان». الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب، ح رقم 1 و2 و3 و4.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب التسليم وفضل المسلمين، ح رقم1.

الدرجة؟ حتى لا يؤمن به إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبد امتحن الله قلبه للإيمان؟ وماذا عن بقية الناس؟ أم أن هذا حديث مختلق على لسان رسول الله، خاصة وانه يأتي بلا سند، ليكسر مقاومة الشيعة الذين كانوا يرفضون الغلو في أهل البيت، ويشمئزون منه وينكرونه ويردونه؟

فشل محاولة إثبات الإمامة للأئمة

وقد فشل «الإمامية» في إثبات «الإمامة الإلهية» لأهل البيت، رغم روايتهم لمجموعة من الأحاديث عن النبي الأكرم ﷺ مثل:

أ – حديث العترة أو الثقلين

فقد رووا عن الباقر عن جابر بن عبدالله الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال: «يا أيها الناس إني تارك فيكم الثقلين.. إن تمسكتم بهما لا تضلوا، ولا تبدلوا.. الثقل الأكبر كتاب الله ... والثقل الأصغر عترتي وأهل بيتي، ولا يزال كتاب الله والدليل منا يدل عليه حتى يردا عليَّ الحوض»[1]. وأن الباقر اعتبر نفسه بناء على ذلك دالاً على الكتاب. فهذا ما لا يمكننا تصديقه، للأسباب التالية:

أولاً: لأن صيغة هذا الحديث لم تثبت، وقد أورده مسلم بصيغة مغايرة: «أما بعد، ألا أيّها الناس، فإنما أنا بشر يوشك أنْ يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أوّلهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به. فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه. ثم قال: وأهل بيتي. أذكّركم الله في أهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي». وقد ورد بعبارة أخرى هي «كتاب الله وسنتي». وروي عن الباقر أيضاً بعبارة أخرى هي: «إني تارك فيكم الثقلين، أما إن تمسكتم بهما لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض»[2]. من دون إضافة «ولا يزال كتاب الله والدليل منا يدل عليه حتى يردا عليَّ الحوض».

ثانياً: هناك رواية أخرى عن الباقر فيها إضافة مختلفة هي «الكعبة البيت الحرام»

(1) **بصائر الدرجات**: 122 و123.

(2) الصفار، **بصائر الدرجات**: 123 عن علي بن محمد، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود، عن يحيى بن أديم عن شريك، عن جابر قال: قال أبو جعفر: دعا رسول الله ﷺ أصحابه بمنى فقال...

ليصبح الحديث هكذا: «أيها الناس إني تارك فيكم حرمات الله: كتاب الله، وعترتي، والكعبة البيت الحرام». وفي هذه الرواية تتمة تدعي أن كتاب الله قد تعرض للتحريف. وهو أمر مخالف لصريح القرآن الكريم، مما يضعف الرواية من أساسها[1].

ثالثاً: ان رواية الباقر عن جابر كانت موضع شك، وحسبما ينقل الإماميون أنفسهم عن الإمام جعفر الصادق «فإن أهل المدينة كانوا ينكرون على الباقر روايته عن رسول الله ﷺ، ويقولون: ما رأينا أحداً قط أكذب من هذا يحدث عمن لم يره. فلما رأى ما يقولون حدثهم عن جابر بن عبدالله فصدقوه، وكان جابر والله يأتيه يتعلم منه»[2].

رابعاً: إن مفهوم «العترة» في جميع الروايات غير محدد، وكما قلنا فان العترة تعني القرابة، وهي تشمل جميع أقرباء الرسول ﷺ من الهاشميين: كالعباسيين والطالبيين (آل جعفر وآل عقيل وآل علي)، وأما «أهل البيت» فهي تشمل نساء النبي أيضاً[3]. ولا يمكن تحديدها بسلالة علي بن أبي طالب فقط، أو بالأئمة الخاصين أو بالإمام الباقر. وحسب رواية أبي الجارود فان الباقر كان يحاول إثبات بنوته لرسول الله ﷺ في مقابل العباسيين الذين كانوا ينكرون ذلك، ولكنه لم ينفِ شمول حديث العترة للعباسيين ولغيرهم من الطالبيين والعلويين[4].

خامساً: وإذا صح هذا الحديث فانه لا يتضمن معنى الإمامة والخلافة، وإنما الوصية بالعترة أو أهل البيت. ولا دلالة في الكلمتين على حصر الإمامة في ذرية علي والحسين، كما قال الإمامية، الذين رووا عن الباقر تفسير كلمة «أهل البيت» بالأئمة من نسل الرسول[5]. كما لا دلالة في الحديث على كون أحد من «العترة» بالخصوص دليلاً على القرآن أو مختصاً بتفسيره وترجمته وتأويله.

---

(1) الصفار، **بصائر الدرجات**: 123.

(2) الكشي في ترجمة جابر بن عبدالله الأنصاري. وروى الكشي عن محمد بن مسلم، وزرارة، قالا: سألنا أبا جعفر عن أحاديث فرواها عن جابر، فقلنا مالنا ولجابر! المصدر.

(3) وقد وردت كلمة «أهل البيت» في القرآن الكريم مرتين، مرة في سورة هود في خطاب زوجة النبي إبراهيم عليه السلام: «وامرأته قائمة فضحكت فبشرناها بإسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب. قالت: يا ويلتى أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً؟! إن هذا لشيء عجيب. قالوا: أتعجبين من أمر الله؟ رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت، إنه حميد مجيد» 71- 73 ومرة أخرى في سورة الأحزاب في مخاطبة نساء النبي: «وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى وأقمن الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً». الآية 33.

(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 501.

(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 5494 - 6 و ح رقم، 597.

ب – آية أولي الأرحام

وقد استدل «الإمامية» بآية أولي الأرحام: «النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله» كدليل على حصر الإمامة في ذرية النبي، فرووا عن الباقر أنه قال: «إنها نزلت في الإمرة، فنحن أولى بالأمر وبرسول الله ﷺ من المؤمنين والمهاجرين والأنصار»[1]. ولكن الرواية لم تثبت عن الباقر أنه قال ذلك، وعلى فرض صحة الرواية فهو تأويل متعسف للآية البعيدة عن المفهوم السياسي، والتي تنص على أولوية القرابة في الإرث، والناسخة لنظام التوارث بالأخوّة الإسلامية الذي كان معتمداً في بداية الهجرة، كما يفهم بوضوح من سياقها: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ إِلَّآ أَن تَفۡعَلُوٓاْ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِكُم مَّعۡرُوفٗاۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَسۡطُورٗا﴾ [الأحزاب: 6] ومع ذلك فإنها لا تفيد الإمامية، إذ إن كلمة «أولي الأرحام» تشمل جميع أرحام النبي من العباسيين والطالبيين، وقد حاول الإمامية تفسيرها بالذرية فقط بدون دليل[2]. وذهبت محاولاتهم سدى.

ج – حديث الغدير

وبعدما فشل الإماميون في إثبات الإمامة «للأئمة» من أبناء علي والحسين، بالقرابة والعترة وما إلى ذلك، استشهدوا في وقت متأخر بحديث الغدير، وذلك بعد تطعيمه بالنص الصريح على إمامة علي بن أبي طالب، ونسبوا ذلك إلى محمد الباقر، حيث نقلوا عنه أنه روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يا معشر المسلمين هذا **وليكم من بعدي** فليبلغ الشاهد منكم الغائب» وأنه دعا علياً فقال: «يا علي إني أريد أن أأتمنك على ما ائتمنني الله عليه من غيبه وعلمه ومن خلقه ومن دينه الذي ارتضاه لنفسه. فلم يشرك والله فيها أحداً من الخلق»[3]. ومع الشك في صحة هذه الرواية التي ينقلها الكليني في «الكافي» وهو مصدر إمامي غير محايد، فإن الباقر – على فرض صحة الرواية عنه – لا يرويها بسند وإنما يرسلها إلى رسول الله ﷺ رغم وجود فارق ثلاثة أجيال، وبالإضافة إلى أنها رواية شاذة تخالف الرواية التاريخية المعروفة والمتفق عليها بين السنة والشيعة، والتي لا تتضمن التصريح بالولاية بعد رسول الله، فإن روايتها عن الباقر تضعفها لأنها تمهد لدعوى الإمامة له.

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما نص الله ورسوله على الأئمة واحداً بعد واحد، ح رقم 2.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما نص الله ورسوله على الأئمة واحداً بعد واحد، ح رقم 2.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما نص الله ورسوله على الأئمة واحداً بعد واحد، ح رقم 6.

قصيدة حسان بن ثابت يوم الغدير

وقد استدل بعض الإمامية المتأخرين بقصيدة اشتهرت عن حسان بن ثابت شاعر النبي ﷺ على كون حديث الغدير نصاً صريحاً بنصب الإمام علي يوم غدير خم إماماً على المسلمين، وقالوا بأن حساناً ألقاها يوم الغدير، بعدما أمر رسول الله منادياً فنادى: الصلاة جامعة، فأخذ بيد علي وقال: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه». فزعموا أن حساناً قال: يا رسول الله أقول في علي شعراً؟ فقال رسول الله ﷺ: افعل، فقال:

يناديهم يوم الغدير نبيهم	**بخُمّ وأسمع بالرسول مناديا**
فقال فمن مولاكم ووليكم	**فقالوا ولم يبدوا هناك التعاديا**
إلهك مولانا وأنت ولينا	**ولن تجدن منا لك اليوم عاصيا**
فقال له قم يا علي فإنني	**رضيتك من بعدي إماماً وهاديا**
فمن كنت مولاه فهذا وليه	**فكونوا له أنصار صدق مواليا**
هناك دعا اللهم وال وليه	**وكن للذي عادى علياً معاديا**

وقد رويت القصيدة بأربعة أبيات فقط، كما وردت بتغيير في عجز البيت الثالث ليصبح هكذا: «ولم تلق منا في الولاية عاصياً» كما رويت بإضافة بيت سابع هو: «فيا رب انصر ناصريه لنصرهم. .إمام هدىً كالبدر يجلو الدياجيا».

وقد استشهد الشيخ المفيد (المتوفى 413 هـ) بهذه القصيدة في إثبات نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت، فقال في «الفصول المختارة» ص 87: «ومما يشهد بقول الشيعة في معنى المولى وأن النبي أراد به يوم الغدير: الإمامة؛ قول حسان بن ثابت على ما جاء به الأثر: أن رسول الله لما نصب علياً يوم الغدير للناس علماً وقال فيه ما قال، استأذنه حسان بن ثابت في أن يقول شعراً فأنشأ يقول: يناديهم يوم الغدير نبيهم. الأبيات، فلما فرغ من هذا القول قال له النبي ﷺ: لا تزال يا حسان مؤيداً بروح القدس ما نصرتنا بلسانك، فلولا أن النبي ﷺ أراد بالمولى الإمامة لما أثنى على حسان بإخباره بذلك، ولأنكره عليه، ورده عنه». وقال المفيد أيضاً في: (رسالته في معنى المولى): «شعر حسان مشهور في ذلك. . . وهذا صريح في الإقرار بإمامته من جهة القول الكائن في يوم الغدير من رسول الله له، لا يمكن تأويله، ولا يسوغ صرفه إلى غير حقيقته»[1].

---

(1) وروى المفيد القصيدة أيضاً في كتابه «**الإرشاد**» ص 31 و64.

وقال أبو الفتح الكراجكي (المتوفى 449 هـ) في «كنز الفوائد» ص 123: «إن شعر حسان هذا قد سارت به الركبان وقد تضمن الإقرار لأمير - المؤمنين عليه السلام بالإمامة، والرياسة على الأنام لما مدحه بذلك يوم الغدير بحضرة رسول الله ﷺ على رؤوس الأشهاد فصوبه النبي في مقاله» .

وأشار عبد الحسين الأميني في كتاب «الغدير» إلى الجدل الشيعي السني حول معنى الولاية، فاستدل بالقصيدة على الرأي الشيعي (الإمامي) وقال: «قد أقره النبي ﷺ على ما فهمه من مغزى كلامه، وقرظه بقوله: لا تزال يا حسان مؤيداً بروح القدس ما نصرتنا بلسانك». ولكن الأميني لفت نظر القراء إلى التلاعب الذي حصل في القصيدة عبر التاريخ فقال: «يظهر للباحث أن حساناً أكمل هذه الأبيات قصيدة ضمنها نبذاً من مناقب أمير المؤمنين عليه السلام فكل أخذ منها شطراً يناسب موضوعه». وأضاف: «إن لحسان في مولانا أمير المؤمنين عليه السلام مدايح جمة غير ما سبقت الإشارة إليه، وسنوقفك على ما التقطناه من ذلك، فمن هذه الناحية نعرف أن يد الأمانة لم تقبض عليها يوم مدت إلى ديوانه، فحرفت الكلم عن مواضعها، ولعبت بديوان حسان كما لعبت بغيره من الدواوين والكتب والمعاجم التي أسقطت منها مدايح أهل البيت عليهم السلام وفضايلهم». وقد افترض الأميني أن التحريف تم في قصيدة حسان بن ثابت باتجاه مضاد للإمامية، ولم يشر بالطبع إلى احتمال قيام الإمامية بتأليف القصيدة أو تحريفها باتجاه يخدم نظريتهم.

وفي الواقع لا نحتاج إلى عناء كبير لنكتشف اختلاق هذه القصيدة أو إضافة المفاهيم الإمامية إليها في وقت متأخر (في القرن الرابع الهجري) فيكفي أن نعرف أن محدثي ومتكلمي ومؤرخي الشيعة الإمامية لم يشيروا إليها ولم يذكروها في كتبهم السابقة (كالنوبختي في فرق الشيعة، والأشعري القمي في المقالات والفرق، والكليني في الكافي، والصفار في بصائر الدرجات مثلاً) وأنها ظهرت في القرن الرابع، حسبما يذكر الأميني صاحب كتاب «الغدير» الذي يقول: إن «أقدم كتاب سبق إلى رواية هذا الشعر هو كتاب سليم بن قيس الهلالي التابعي الصدوق الثبت المعول عليه عند علماء الفريقين. . . وتبعه على روايته لفيف من علماء الإسلام لا يستهان بعدتهم». ثم يذكر الأميني أسماء اثني عشر محدثاً من أهل السنة من القرن الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن وما بعدها، رووا القصيدة، أولهم: الحافظ أبو عبدالله المرزباني محمد بن عمران الخراساني (المتوفى 378 هـ) ثم يذكر الأميني أسماء ستة وعشرين عالماً من أعلام الشيعة الإمامية أولهم الشيخ محمد بن علي بابويه الصدوق (المتوفى 381 هـ) ثم الشريف الرضي

(المتوفى 406 هـ) والشريف المرتضى علم الهدى (المتوفى 436 هـ)[1] والشيخ الطوسي (المتوفى 460 هـ) الذين رووا القصيدة برواية سليم، ما عدا المؤرخ الشيعي المعاصر للطوسي، أبي جعفر محمد بن جرير بن رستم بن يزيد الطبري (من رجال القرن الخامس الهجري) الذي يروي البيت الثالث هكذا: «إلهك مولانا وأنت ولينا ولا تجدن منا لك اليوم عاصيا» أي من دون تصريح بالولاية، على العكس مما جاء في الروايات الأخرى: «**ولم تلق منا في الولاية عاصيا**»

ونفهم من تزامن رواية الصدوق (المتوفى سنة 381) والحافظ المرزباني (المتوفى سنة 378) اللذين كانا أول من روى القصيدة من الشيعة والسنة، أن القصيدة ظهرت في القرن الرابع الهجري، حسبما يؤكد الشيخ الأميني الذي يقول إن «أقدم كتاب سبق إلى رواية هذا الشعر هو كتاب سليم بن قيس الهلالي . . . وتبعه على روايته لفيف من علماء الإسلام لا يستهان بعدتهم»[2]. وهذا كلام صحيح يتفق مع ظهور كتاب سليم في القرن الرابع الهجري.

وبغض النظر عن حجية روايات محدثي أهل السنة المتأخرين (من القرن الرابع ولاحقاً) وفيما إذا كانوا يروون قصيدة حسان بن ثابت كما يرويها الشيعة الإمامية، صريحة حول الولاية والإمامة، أم لا؟ وفيما إذا كانوا يسندونها إلى رجال ثقاة معروفين غير رواة الإمامية؟ أم لا؟ وفيما إذا كانوا يعتقدون بصحتها ويؤمنون بها، أم لا؟ ولماذا لم يصبحوا شيعة إمامية إذن؟ بغض النظر عن كل تلك التساؤلات فان رواية الشيعة الإمامية (الاثني عشرية) في القرنين الرابع والخامس لها، وعدم رواية الكليني والصفار والمحدثين الإمامية السابقين لها، يكشف عن وضع تلك القصيدة واختلاقها، أو تزويرها والتلاعب بها بما يخدم نظريتهم في الإمامة في القرن الرابع الهجري[3]. وأما ما يدعيه الأميني من كون

---

(1) رغم أن الشريف المرتضى ينفي في كتابه «**الشافي**» أن يكون حديث الغدير نصاً جلياً في الإمامة، وينفي علمه بقول أحد من الشيعة ذلك، ويقول رداً على القاضي الهمداني، صاحب كتاب «**المغني**» الذي اتهم الشيعة الإمامية بالقول بالنص الجلي: «إنه نص خفي، وليس بنص جلي». **الشافي** ج 2 ص 128.

(2) الأميني، **الغدير**، ص 7.
http://www.aqaed.com/shialib/books/all/2ghdir02/2ghdir02 - 01.html#2ghdr02

(3) وقد ترافقت رواية تلك القصيدة مع ظهور القول بالاثني عشرية اعتماداً على كتاب سليم بن قيس الهلالي، كما ذكر المؤرخ الشيعي المسعودي (توفي سنة 345 هـ) في (**التنبيه والإشراف**): «ان أصل القول في حصر عدد الأئمة باثني عشر ما ذكره سليم بن قيس الهلالي في كتابه». المسعودي، **التنبيه والإشراف**، ص 198، والأميني، **الغدير**، ج 1، ص 195.

سليم بن قيس الهلالي «تابعي صدوق ثبت معول عليه عند علماء الفريقين» فهذا غير صحيح بالمرة، ولم يسند قوله لأي مصدر، إذ إن سليم الهلالي شخص مجهول لدى السنة والشيعة، ويحتمل أنه شخص مختلق، حيث كان الشيعة يشكون في وضع واختلاق كتاب سليم، وذلك لروايته عن طريق (محمد بن علي الصيرفي أبو سمينة) الكذاب المشهور، و(أحمد بن هلال العبرتائي) الغالي الملعون، وقد قال ابن الغضائري: «كان أصحابنا يقولون: ان سليماً لا يُعرف ولا ذكر له... والكتاب موضوع لا مرية فيه، وعلى ذلك علامات تدل على ما ذكرنا»[1].

ولكن الأخباريين الحشويين من الشيعة الإمامية (كالصدوق والنعماني) اعتمدوا على ذلك الكتاب الذي ظهر في زمانهم، ووصفه النعماني: «بأنه من الأصول التي يرجع إليها الشيعة ويعولون عليها». بينما ضعَّف الشيخ المفيد (كتاب سليم) وقال: «انه غير موثوق به ولا يجوز العمل على أكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس، فينبغي للمتدين ان يتجنب العمل بكل ما فيه، ولا يعوّل على جملته والتقليد لروايته، وليفزع إلى العلماء فيما تضمنه من الأحاديث ليوقفوه على الصحيح منها والفاسد»[2]. وانتقد الشيخ المفيدُ الشيخَ الصدوقَ، على نقله الكتاب واعتماده عليه، وعزا ذلك إلى منهج الصدوق الأخباري، وقال عنه: «انه على مذهب أصحاب الحديث، في العمل على ظواهر الألفاظ والعدول عن طرق الاعتبار، وهذا رأي يضرّ صاحبه في دينه، ويمنعه المقام عليه عن الاستبصار»[3].

وهذا ما يؤكد اختلاق القصيدة من قبل الإمامية في القرن الرابع ونسبتها إلى (سليم بن قيس الهلالي) الذي نسبوا إليه أيضاً القول الصريح بنظرية الإمامة الإلهية، وتحديد عدد الأئمة في اثني عشر إماماً فقط.

وتأكيدا لنظرية النص الصريح على الإمام علي بالإمامة، يأتي «الإمامية» برواية أخرى ينسبونها إلى الباقر الذي يرسلها إلى الإمام علي أنه خطب في أصحاب رسول الله بعد وفاته قائلاً: إن الله تبارك اسمه ... شدَّ بي أزر رسوله .. واختصني بوصيته واصطفاني بخلافته في أمته فقال ﷺ ..: أيها الناس إن علياً مني كهارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي... كان ذلك منه استخلافاً لي كما استخلف موسى هارون عليه السلام حيث يقول:

(1) العلامة الحلي، **الخلاصة**، ص 83.

(2) المفيد، **أوائل المقالات وشرح اعتقادات الصدوق**، ص 247.

(3) المصدر نفسه، ص 242.

«اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين»[1]. ولكن هذه الرواية أيضاً مشكوك في صحتها، وبلا سند، وشاذة، وتنطوي على تهمة بجر النار إلى قرص راويها.

ونلاحظ العنصر الأسطوري واضحاً في بعض الروايات مثل هذه الرواية التي ينسبها الغلاة إلى الإمام الباقر، ويقول فيها: إن الإمام علي أخذ بيد أبي بكر فأراه النبي ﷺ بعد وفاته، فقال له النبي: «يا أبا بكر آمن بعلي وبأحد عشر من ولده، إنهم مثلي إلا النبوة وتب إلى الله مما في يدك، فإنه لا حق لك فيه»[2].

وعلى فرض وجود النص الصريح على الإمام علي بالخلافة والإمامة، فإن نظرية الإمامة تفتقر إلى الأدلة الكافية للنزول إلى بقية الأئمة من ذرية علي والحسين. ولا يملك الإمامية سوى روايات عن الإمام محمد الباقر تنص على إخراج بقية أولاد علي كمحمد بن الحنفية وأبنائه وأبناء الحسن، الذين كانوا يتصدون لقيادة الشيعة في أواخر القرن الأول الهجري والقرن الثاني[3]. وهي روايات آحاد مجهولة ومشكوك في صحتها، وإن ثبتت روايتها عن الباقر فإنها لا تشكل دليلاً شرعياً مقنعاً، لاحتوائها على ادعاءات عظيمة (كائتمان الأئمة على ما ائتمن الله تعالى رسوله عليه من خلقه ومن غيبه ومن دينه الذي ارتضاه لنفسه)، ووجود التهمة باختلاقها في وقت متأخر.

وقد روى مؤسسو نظرية «الإمامة الإلهية» أحاديث عن الإمام الباقر تقول إن الإمام علي أوصى حين وفاته ولدَه بالسمع والطاعة للحسن والحسين، وإن الحسين أوصى لابنته الكبرى فاطمة ودفع إليها كتاباً ملفوفاً ووصية ظاهرة، وكان علي بن الحسين مبطوناً لا يرون إلا أنه لما به، وأن فاطمة دفعت الكتاب إلى علي بن الحسين ثم صار والله ذلك الكتاب إلينا[4].

وإذا صحت هذه الرواية عن الباقر - ولا أعتقد أنها صحيحة - فإنها تعجز أيضاً عن إثبات «الإمامة الإلهية» لبقية الأئمة لأنها:

أولاً: خبر واحد مروي عن الباقر، ويصب في مصلحته، فلا يمكن أن يُقبل منه.

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، خطبة الوسيلة.

(2) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 13 ويلاحظ أن هذه الرواية تتضمن فكرة الاثني عشرية، وهي فكرة طرأت على الشيعة الإمامية في القرن الرابع الهجري، مما يقوي الاحتمال باختلاقها في ذلك الزمان، أو إضافة هذه الفقرة على الرواية الصادرة في القرن الثاني، والمنسوبة للإمام الباقر.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما نص الله ورسوله على الأئمة واحداً بعد واحد، ح رقم 6.

(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما نص الله ورسوله على الأئمة واحداً بعد واحد، ح رقم 6.

ثانياً: إن رواية الباقر لا تحمل النص الصريح بالإمامة، وإنما تعترف بوصية الحسين لأخته فاطمة، وصية ظاهرة لا تتحدث عن الإمامة.

ثالثاً: لا يعرف أحد ماذا كان يوجد في الكتاب الملفوف، وبالتالي فهو لا يدل على النص على الإمامة.

رابعاً: وإذا كانت الإمامة بالنص، فلماذا لم يتحدث الإمام الحسين عن الإمامة وانتقالها بالوراثة والنص والوصية من قبل؟ ولماذا انتظر حتى آخر ساعة يوم عاشوراء ليعطي أخته كتاباً ملفوفاً لكي تسلمه إلى زين العابدين الذي لم يكن يعرف أحد ماذا سيكون مصيره؟ وهل سيعيش؟ أم يموت عاجلاً؟ ولماذا لم يتحدث إليه مباشرة؟

وهناك روايات أخرى مشابهة تعتمد على وراثة الكتب والسلاح، كدليل على الإمامة، ولكنها لا تتضمن نصاً صريحاً بالإمامة من واحد لآخر[1].

ومما يؤكد ضعف كل تلك «الأدلة» والروايات، هو لجوء الإمامية إلى تدعيم نظريتهم بالأساطير التي يسمونها «معاجز» كمعجزة تحدث الحجر الأسود والفصل بين زين العابدين وعمه محمد بن الحنفية في نزاعهما حول الإمامة[2]. وهي قصة يرويها الكليني والصفار وابن بابويه عن الإمام الباقر، مع أن الحجر الأسود لم يتحدث نصرة لرسول الله أيام دعوته في مكة، فكيف يقوم بحل مشكلة الإمامة بين علي بن الحسين وعمه ابن الحنفية؟ ولماذا؟ وهل كان علي بن الحسين مهتماً بالإمامة حتى يطالب عمه بالتنازل له عنها؟ وهو الذي رفضها بعد أن أتته طائعة عندما عرضها عليه المختار بن عبيدة الثقفي، وتوسل إليه أن يقبل قيادة الشيعة بعد مقتل أبيه فرفض ذلك بشدة.

وإضافة إلى ذلك فإن تلك الرواية تتضمن اعترافاً مبطناً بعدم وجود أية نصوص على إمامة السجاد أو أحقيته في مقابل دعوى عمه ابن الحنفية بالإمامة، وتكشف عن ثغرة كبيرة في نظرية الإمامة التي كانت تفتقد النص الجلي في ذلك الزمان.

وإذا افترضنا صحة الأسطورة، وانها معجزة حدثت، فما هو الهدف منها؟ أليس إقناع الناس بإمامة زين العابدين؟ وهذا يفترض أن تكون المحاكمة علنية. فهل تمت المحاكمة أمام الناس؟ ليشهدوا المعجزة ويستفيدوا من ثمرتها؟ ومن هم أولئك الناس؟

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على الحسن بن علي، ح رقم 1 و5.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، ح رقم 5 والصفار، **بصائر الدرجات**، ج 10 ص 502، وابن بابويه، **الإمامة والتبصرة من الحيرة**، ص 60.

وهل كان المسجد الحرام فارغاً وقتها؟ ولماذا لا يذكر القصة أي مصدر محايد؟ وعلى فرض رواية الباقر لها فإنها لا تشكل حجة شرعية لوجود التهمة بالمصلحة السياسية من ورائها وإثبات الإمامة له من بعد أبيه.

ورغم أن القرآن الكريم ينفي علم الغيب عن أي أحد إلا بتعليم الله لبعض الرسل، فان أحد الغلاة السابقين، من أعضاء الحركة الكيسانية وهو أبو خالد الكابلي الذي كان خادماً لمحمد بن الحنفية حتى وفاته، قام باختلاق «معجزة» سرية أخرى تتحدث عن علم الإمام زين العابدين بالغيب، وإخبار الكابلي باسمه الحقيقي (كنكر) الذي لا يعرفه أحد[1]. وذلك في محاولة منه لإثبات «الإمامة الإلهية» لأبناء الحسين.

وبعد إقصاء محمد بن الحنفية وأبنائه، نظرياً عن الحق في الإمامة، لم يستطع الإماميون حصر الإمامة في أبناء الحسين، لمنافسة الحسنيين لهم وتصديهم للإمامة، ولم يجدوا ما يقولونه ضدهم سوى اتهامهم بالكذب، ونسبة أحاديث حول ذلك إلى الإمام الباقر[2]. أو الاحتجاج بهذه الآية: «وجعلها كلمة باقية في عقبه» وتأويل «الكلمة» والضمير البارز بالحسين[3]. رغم أن الآية تتحدث عن النبي إبراهيم عليه السلام وعن كلمة التوحيد[4]. فكيف يمكن أن يقوم الباقر بتأويلها بالإمامة وفي جده الحسين دون دليل؟

وربما كان الإمامية يشعرون بضعف موقفهم في تأسيس نظريتهم، فجاءوا بأسطورة أخرى هي «معجزة حصاة أم أسلم» التي رووها عن الإمام الباقر، وزعموا أنه قال: إن أم أسلم جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته أنها قد قرأت الكتب وعلمت كل نبي ووصي، وسألته: فمن وصيك يا رسول الله؟ فقال لها: هذا هو وصيي، ثم ضرب بيده إلى حصاة من الأرض ففركها بإصبعه فجعلها شبه الدقيق، ثم عجنها، ثم طبعها بخاتمه، ثم قال: من

---

(1) الكشي 2/ 336.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أنه من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ح رقم 1 و3.

(3) الخزاز، **كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر**، ص 246.

(4) يقول السيد محمد حسين الطباطبائي في **تفسير الميزان**: «قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: 28]» الظاهر أن ضمير الفاعل المستتر في «جعلها» لله سبحانه، والضمير البارز - على ما قيل - لكلمة البراءة التي تكلم بها إبراهيم عليه السلام ومعناها معنى كلمة التوحيد... والمراد بعقبه ذريته وولده، وقوله: «لعلهم يرجعون» أي يرجعون من عبادة آلهة غير الله إلى عبادته تعالى أي يرجع بعضهم - وهم العابدون لغير الله بدعوة بعضهم وهم العابدون لله - إلى عبادته تعالى، وبهذا يظهر أن المراد ببقاء الكلمة في عقبه عدم خلوهم عن الموحد ما داموا، ولعل هذا عن استجابة دعائه عليه السلام إذ يقول: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: 35].

فعل فعلي هذا فهو وصيي في حياتي وبعد مماتي، فخرجت من عنده، ثم جاءت إلى أمير المؤمنين ففعل كما فعل رسول الله، ثم جاءت إلى الحسن والحسين، وعمرت حتى لحقت بعلي بن الحسين وفعل كل واحد منهم كفعل رسول الله ﷺ [1].

ولم يقل لنا الإماميون من هي «أم أسلم» المعمرة التي لا يعرفها أحد في التاريخ؟ وأين كانت؟ ومن أين جاءت؟ وأين التقت علي بن الحسين؟ وكيف؟ ولماذا لم تأتِ إلى الباقر لكي يطبع خاتمه في حصاتها؟ ولماذا لم يفعل النبي الأكرم مثل تلك «المعجزة» أمام كفار قريش ليثبت لهم نبوته؟

ولكي يجرد أنصار الباقر خصومهم الزيدية (الحسنيين) من الحق بالزعامة، قاموا بنسبة حديث إلى الباقر ينتقد فيه عمه الإمام الحسن لاستسلامه أمام معاوية، وإغماده أربعين ألف سيف، على العكس مما فعل جده الحسين الذي قاتل بسبعين رجلاً[2]. فهل يعقل أن ينتقد الباقر الإمام الحسن؟ أم أن هذا الحديث موضوع عليه ضمن عشرات أو مئات الأحاديث التي كان يضعها الغلاة بسهولة؟ ولا نقول ان الإمام الباقر كان معصوماً، ولكن لا نعتقد أن التنافس السياسي مع أبناء عمه يدفعه إلى انتقاد عمه الحسن على تنازله لمعاوية.

وربما يكون الباقر قد ادعى الحق بالثأر لمقتل جده الحسين، باعتبار أنه أولى من غيره به لأنه ولي الدم وأحق الناس به، وأنه قد استشهد بقوله تعالى: «ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً»[3]. ولكن ما علاقة هذه الآية بالحق في الإمامة؟

وأما حكاية «امتلاك الباقر لسلاح رسول الله» ووراثته من أجداده، التي يسوقها الإماميون أيضاً لإثبات حق الإمام الباقر في الإمامة، دون بني عمه الحسنيين، وينسبون إليه قوله: «إن السلاح فينا كمثل التابوت في بني إسرائيل كان حيثما دار فثم الملك، وحيث ما دار السلاح فثم العلم». فهي حكاية غير قابلة للتصديق، ونستبعد أن يكون الإمام الباقر قد لجأ إليها لإثبات إمامته. انطلاقاً من عدم جواز تعليق أمر الإمامة على أمر سري لا يعلم به أحد، ولا يمكن إثباته لأحد، أو يمكن للآخرين ادعاء ما يشابهه، حيث تقول الروايات نفسها: إن الإمام الباقر لم يستطع إظهار سلاح رسول الله للملأ، وأن ابن عمه عبدالله بن الحسن بن الحسن، كان يدعي في الوقت نفسه امتلاكه لسلاح رسول الله.

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما يضل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، ح رقم 15.

(2) العياشي، **التفسير**، ج 2 ص 291.

(3) العياشي، **التفسير**، ج 2 ص 291.

لقد كان الإمامية يحاولون بشتى الوسائل والطرق رسم هالة مقدسة حول الإمام محمد الباقر، وتحويله من إنسان عادي إلى «إمام معصوم معين من قبل الله» ولكنهم عجزوا عن إقناع قطاع كبير من الشيعة الذين لم يكونوا يفرقون بينه وبين أخيه زيد بن علي، الذي رفع راية الجهاد والثورة والثأر للحسين، مما أدى إلى التفاف كثير من الشيعة حوله، ودعوتهم إياه للخروج.

وبعد انهيار حجج الإمامية الواحدة تلو الأخرى، لم يجدوا ما يدعمون به دعواهم حول «إمامة الباقر» سوى طرح موضوع «العلم»[1]. ولكنهم لم يستطيعوا إثبات أعلميته من غيره، غير ما قالوا من وراثة الباقر لكتب من أبيه. وهذا أمر - إن صح - لا يوجد فيه دليل على الإمامة أو أي شيء آخر.

وهناك روايات ينقلها الكليني في «الكافي» أن الصحابي جابر بن عبدالله الأنصاري (توفي سنة 78) أخذ بيد الباقر وقال: «إن رسول الله ﷺ أخبرني أني سأدرك رجلاً من أهل بيته يقال له: محمد بن علي يكنى أبا جعفر، فإذا أدركته فاقرأه مني السلام» وأن زين العابدين قال له: «هنيئاً لك يا بني ما خصك الله به من رسوله من بين أهل بيتك لا تطلع اخوتك على هذا فيكيدوا لك كيداً، كما كادوا إخوة يوسف ليوسف عليه السلام»[2]. ولا يوجد طريق لإثبات هذه الروايات إلا من طريق الإمامية، وهو ما يثير الشك في اختلاقها من قبلهم لإثبات إمامة الباقر، خاصة وأن الرواية الآنفة تصرح بأن الأمر كان سرياً، وأن أباه نهاه عن إطلاع اخوته عليه، فكيف عرف بقية الناس؟ وكيف أصبح ذلك دليلاً على الإمامة؟ مع أن الرواية - إن صحت - لا تحمل من معنى سوى السلام فقط.

ومما يؤكد أن الإمام محمد الباقر كان بعيداً عن ادعاء أي منزلة غير عادية، كالإمامة الإلهية، هو عدم وصيته بالإمامة إلى ابنه جعفر الصادق، فقد اكتفى بالوصية إليه بتغسيله وتكفينه ودفنه[3]. وإذا لم تثبت الإمامة الإلهية لمحمد الباقر، فإنها بالطبع لا تثبت لابنه جعفر الصادق، ولا إلى سائر «الأئمة» الآخرين.

ولعل الإمام الباقر كان يحاول التبرؤ من كثير من الجماعات التي تدعي التشيع له،

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، ح رقم 16.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على علي بن الحسين، ح رقم 3.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح رقم 2.

وتنسب إليه أموراً لا يعرفها، عندما قال: إن «ثلاث عشرة فرقة تنتحل ولايتنا ومودتنا، اثنتا عشرة فرقة منها في النار وفرقة في الجنة»[1].

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 283 وجاء سدير فقال له: إني تركت مواليك مختلفين يتبرأ بعضهم من بعض قال: فقال: وما أنت وذاك، إنما كلف الناس ثلاثة: معرفة الأئمة، والتسليم لهم فيما ورد عليهم، والرد إليهم فيما اختلفوا فيه. الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب التسليم وفضل المسلمين، ح رقم 1 وهذا ما يفسر قول الإمام الصادق: «إنا أهل بيت صديقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا ويسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس». و«إن فيهم من يكذب حتى أن الشيطان ليحتاج إلى كذبه.. لعنهم الله فإنا لا نخلو من كذاب يكذب علينا أو عاجز الرأي، كفانا الله مؤنة كل كذاب وأذاقهم حر الحديد». و«إن ممن ينتحل هذا الأمة لمن هو شر من اليهود، والنصارى، والمجوس، والذين أشركوا». و«لقد أمسينا وما أحد أعدى لنا ممن ينتحل مودتنا». و«ما أنزل الله سبحانه آية في المنافقين، إلا وهي فيمن ينتحل التشيع». و«لو قام قائمنا بدأ بكذابي الشيعة فقتلهم». الخوئي، **معجم الرجال** 1681، عن الكشي. ترجمة بن أبي زينب الأسدي، ح رقم5 و9 و11 و18، الطائفة الثانية.

الفصل العاشر

تنزيه الإمام الصادق عن القول بنظرية «الإمامة»

لقد كانت مصيبة الإمام جعفر الصادق مع من يدعي التشيع في زمانه، أكبر من مصيبة أبيه، وذلك لأن بعضهم غالى فيه حتى نسبه إلى الألوهية، أو وضعه تحت الألوهية بدرجة، وبعضهم قال بتفويض الأمر إليه من الله بالخلق والرزق والحياة والموت والحساب، ولذلك فقد كان من الأيسر للغلاة أن ينسبوا إلى الصادق النبوة، أو تحدث الملائكة معه، أو علمه بالغيب، أو النص عليه من الله، وما إلى ذلك من أقوال ونظريات بعيدة كل البعد عن الدين الحق وعما كان يتبناه الإمام نفسه.

وقد اتبع الإمامية (أو ما كانوا يعرفون في تلك الأيام بالرافضة) المنهج نفسه الذي اتبعوه من قبل مع والده الإمام الباقر، من حيث بناء نظريتهم على التأويل التعسفي للقرآن الكريم، ورواية أحاديث مرسلة عن النبي ﷺ أو عن الله عز وجل ، أو الأنبياء السابقين والأمم الغابرة، دون اعتماد على مصدر معين، ونحن وإن كنا نشكك في جميع تلك الروايات ونستبعد صدورها عن الإمام الصادق نفسه، إلا أن ثبوتها حسب رأي الإمامية لا يشكل لدينا أية حجية، إذ إن الإمام لا يشكل لدينا مصدراً للعلم الإلهي حتى نسلم بكل ما يقول، ولم تثبت لدينا إمامته الإلهية وارتباطه بالغيب، حتى نصدقه في كل حديث. وحاشا الإمام الصادق أن يقول شيئاً من ذلك، بل نعتقد أن كل ما نسب إليه في التراث الإمامي من أحاديث، ضعيف وغير صحيح ولا يمكن القبول به[1].

وفي الحقيقة ان قسماً كبيراً مما روي عن الصادق هو تكرار لما روي عن أبيه الباقر، فلا حاجة كبيرة لمناقشة الروايات المكررة، ومع ذلك سنحاول التوقف عند بعضها.

وكما نلاحظ فان إحدى الروايات المنسوبة للصادق، تتحدث عن الوصية في بني إسرائيل وتقول: «أوصى موسى عليه السلام إلى يوشع بن نون، وأوصى يوشع بن نون إلى ولد

---

(1) وربما كان الإمامية يسلمون بكل ما يثبت صحته عن الصادق (وسائر الأئمة)، اعتماداً على عصمته وكونه مصدراً للعلم الإلهي والتشريع الديني، ولكنا لم نصل إلى هذه المرحلة، ولا زلنا نبحث في أساس الموضوع، ولا يمكن ان نسلم بالنتيجة مورد النقاش، وإلا كان الأمر مصادرة ودوراً باطلاً.

هارون، ولم يوص إلى ولده ولا إلى ولد موسى» دون أن تسند هذا القول إلى القرآن أو النبي محمد ﷺ أو حتى إلى أي مصدر إسرائيلي، ثم تواصل الرواية القيام بتأويل القرآن بصورة تعسفية، فتقول في تفسير هذه الآية: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾ [الإسراء: 26] بأن المقصود منها إعطاء علي حقه: الوصية التي جعلت له، والاسم الأكبر، ميراث العلم، وآثار علم النبوة. وتقرأ هذه الآية بشكل محرف: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ۝٩﴾ [التكوير: 8-9]: يقول: أسألكم عن المودة التي أنزلت عليكم فضلها، مودة القربى بأي ذنب قتلتموهم[1].

فهل كان الإمام الصادق يتلاعب بالقرآن بهذه الصورة؟ أم هذا من فعل الغلاة والمنحرفين؟

ولا نريد أن نتوقف هنا عند كل رواية تنسب إلى الصادق في مجال تأليف نظرية «الإمامة»، فهي كثيرة ولا تعد ولا تحصى، ولكنها كلها قائمة على الادعاء والتأويل، مثل تفسير قول الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [التوبة: 119] بأنه يعني «الأئمة»[2]. وقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: 24] أنها نزلت في ولاية علي عَلَيْهِ السَّلَامُ [3]. وتفسير الأمانة الواردة في: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأحزاب: 72] أنها ولاية أمير المؤمنين[4]. ولذلك فان هذه الروايات لا تؤسس عقيدة ولا تشكل دليلاً مقنعاً، فضلاً عن أنها لم تثبت نسبتها إلى الإمام الصادق.

وأما الحديث (الدعاء) الذي يروى عن زرارة عن الصادق، والذي يربط بين التوحيد والنبوة والإمامة: «اللهم عرفني نفسك، فإنك إن لم تعرفني نفسك لم أعرف نبيك، اللهم عرفني رسولك، فإنك إن لم تعرفني رسولك لم أعرف حجتك، اللهم عرفني حجتك، فإنك إن لم تعرفني حجتك ضللت عن ديني»[5]. فانه يعبر عن نظرية الإمامة، ولكن تحيط به الملاحظات التي قدمناها على كل ما ينسب إلى الصادق، ومع ذلك فقد مات زرارة وهو لا يعرف إمام زمانه بعد الصادق، فهل مات ضالاً؟

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على أمير المؤمنين، ح رقم 3 ومن المعلوم أن الآية هي ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ﴾ [التكوير: 8].

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب ما فرض الله ورسوله من الكون مع الأئمة، ح رقم 1.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم349.

(4) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 2 و7 و8 و10 و12و 16 و29 و45 وباب أن النعمة التي ذكرها الله في كتابه هم الأئمة، ح رقم 3.

(5) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب نادر في حالات الغيبة، ح رقم 5.

وأما حديث عبد الحميد بن أبي العلاء عن الصادق، والذي يساوي فيه بين عصيان إبليس لله في السجود لآدم، وترك الأمة الإسلامية للإمام الذي نصبه النبي، ويقول إن الله لن يقبل عملاً إلا من حيث أمرهم وبشرط تولي الإمام الذي أمرهم بولايته[1]. فهو يتضمن قياساً مع الفارق، من حيث وضوح الأمر من الله تعالى إلى إبليس بالسجود لآدم بنسبة مائة بالمائة، وغموضه أو عدم ثبوته بالنسبة لوجوب طاعة الأمة للأئمة. وكما يقال: «العرش ثم النقش». وإذا لم يثبت عرش الإمامة فكيف نثبت نقش المساواة في المعصية مع إبليس؟

وهكذا يرد على الأحاديث الأخرى المنسوبة إلى الصادق، والتي تعتبر تولي غير «الأئمة» نوعاً من الإلحاد في الدين[2]. أو الكفر[3]. أو الضلال[4].

ويتجلى الكذب والتزوير على لسان الصادق في هذا الحديث الذي يقول: إن «ولايتنا ولاية الله التي لم يبعث نبياً قط إلا بها»[5]. أو «ما من نبي جاء قط إلا بمعرفة حقنا وتفضيلنا على من سوانا»[6]. أو «ولاية علي مكتوبة في جميع صحف الأنبياء»[7] وذلك لأنها غير موجودة فعلاً في أي كتاب من كتب الأنبياء، لا في التوراة ولا في الإنجيل، ولم يتحدث عنها القرآن الكريم، ولا أخبر بها الرسول محمد ﷺ فكيف علم بها الصادق؟ - لو صحت نسبة الحديث إليه - وهل يعقل أن يتلفظ الصادق بأحاديث كهذه؟ أم هي من اختلاق الغلاة لتشويه سمعته، وتمرير نظرياتهم الواهية باسمه؟

كما يتجلى التأويل التعسفي للقرآن في هذا الحديث المنسوب إلى الإمام الصادق،

---

(1) «لو أن إبليس سجد لله عز ذكره بعد المعصية والتكبر عمر الدنيا ما نفعه ذلك ولا قبله الله عز ذكره ما لم يسجد لآدم كما أمره الله عَزَّوَجَلَّ أن يسجد له، وكذلك هذه الأمة العاصية المفتونة بعد نبيها ﷺ وبعد تركهم الإمام الذي نصبه نبيهم ﷺ لهم فلن يقبل الله تبارك تعالى لهم عملاً ولن يرفع لهم حسنة حتى يأتوا الله عَزَّوَجَلَّ من حيث أمرهم ويتولوا الإمام الذي أمروا بولايته ويدخلوا من الباب الذي فتحه الله عَزَّوَجَلَّ ورسوله لهم، يا أبا محمد إن الله افترض على أمة محمد ﷺ خمس فرائض: الصلاة والزكاة والصيام والحج وولايتنا فرخص لهم في أشياء من الفرائض الأربع ولم يرخص لأحد من المسلمين في ترك ولايتنا لا والله ما فيها رخصة». الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 399.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 533 وكتاب الحجة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 3.

(3) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم52.

(4) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 90.

(5) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية، ح رقم 3.

(6) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية، ح رقم 4.

(7) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية، ح رقم 6.

الذي يؤول «العزم» في قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: 115] بعدم اعتراف آدم بالأئمة، على العكس من أولي العزم الذين أقروا بذلك[1]. ويضاف إلى التأويل في هذا الحديث القول بالتحريف، فيدعي نزول الآية بشكل آخر يتضمن أسماء محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين والأئمة من ذريتهم[2]. وهو ما يؤكد اختلاق الحديث من قبل الغلاة.

كما يتجلى التأليف الخيالي في هذا الحديث المنسوب إلى الإمام الصادق: «إن الله عز وجل لما عرج بنبيه ﷺ إلى سماواته السبع . . . اجتمعت الملائكة فسلمت على النبي ﷺ أفواجاً وقالت: يا محمد كيف أخوك؟ إذا نزلت فاقرأه السلام، قال النبي: أفتعرفونه؟ قالوا: وكيف لا نعرفه وقد أخذ ميثاقك وميثاقه منا وميثاق شيعته إلى يوم القيامة علينا؟ وإنا لنتصفح وجوه شيعته في كل يوم وليلة خمساً - يعنون في كل وقت صلاة - وإنا لنصلي عليك وعليه. . . محمد خير النبيين وعلي خير الوصيين. ثم أوحى الله إليه يا محمد صل على نفسك وعلى أهل بيتك فقال: صلى الله علي وعلى أهل بيتي وقد فعل. .»[3]. ويكفي في الحكم على هذا الحديث بالوضع والتزوير أنه لم ينسب الحديث إلى النبي، وإنما يحكيه كأنه أحد المشاهدين، ويتضمن قصصاً خيالية لم يتحدث بها النبي ولم يذكرها أحد من الصحابة ولا التابعين. ولذا فمن المستبعد أن يكون صادراً عن الصادق.

واضطر الإمامية من أجل إثبات إمامة الصادق الإلهية، في غياب النص عليه، إلى ادعاء علمه بالغيب، [4] فقال عمار الساباطي: سألت أبا عبدالله: عن الإمام، يعلم الغيب؟ فقال: «لا، ولكن إذا أراد أن يعلم الشيء أعلمه الله ذلك»[5]. و«إن الإمام إذا

---

(1) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 22.

(2) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 23.

(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5712 - 1 النوادر.

(4) راجع: مناظرة هشام بن الحكم مع الرجل الشامي في منى، التي تطرق فيها إلى ضرورة الحجة، فلما سأله الرجل الشامي عن الحجة قام أبو عبدالله بإخباره كيف كان سفره وكيف كان طريقه من الشام إلى مكة. وكذلك مناظرة أبي جعفر الأحول مع الإمام زيد بن علي في الكوفة، حيث ادعى «الأحول» بأن زيد قد أقسم له في النهاية بأن صاحبه (أي الإمام الصادق) قد حدثه في المدينة بأنه سوف يقتل ويصلب بالكناسة. كدليل على علم الصادق بالغيب وعلى إمامته الإلهية. الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الاضطرار إلى الحجة، ح رقم 4 و5.

(5) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب نادر فيه ذكر الغيب، ح رقم 2 و3 و4.

شاء أن يعلم علم»[1]. وقالوا: «إن الإمام ليسمع في بطن أمه . . . فإذا صار الأمر إليه جعل الله له عموداً من نور، يبصر به ما يعمل أهل كل بلدة»[2].

وقد روى الإمامية كل تلك الروايات عن الإمام الصادق، ولكننا نشك في كل ما نسب إليه وإلى الأئمة من أهل البيت من روايات حول علمهم بالغيب. ونجلُّ أهل البيت عن ادعاء أمور كهذه واضحة البطلان، خصوصاً وإن بعض الروايات المنسوبة إليهم تشير إلى امتلاك الأئمة لاثنين وسبعين حرفاً من اسم الله الأعظم، واحتفاظ الله عَزَّوَجَلَّ بحرف واحد!

ويلاحظ أن بعض تلك الروايات المدعية لعلم الأئمة بالغيب تناقض نفسها بنفسها، وتؤكد على عدم معرفتهم به، مثل رواية (سيف التمار) التي يقول فيها إن أبا عبدالله، سأل جماعة من الشيعة في الحجر: علينا عين؟ فالتفتوا يمنة ويسرة فلم يروا أحداً فقالوا: ليس علينا عين. ولو كان الإمام يعلم الغيب لعلم هل يوجد حواليه عيون أم لا؟ ولم يكن بحاجة للسؤال من الشيعة والالتفات يمنة ويسرة!

وأما رواية سماع الإمام في بطن أمه[3]. فهي أيضاً دعوى يكذبها الواقع التاريخي، وعدم معرفة الأئمة أنهم أئمة إلا في آخر دقيقة من حياة الأول، كما تقول روايات يذكرها الكليني والصفار، وعدم ادعاء النبي محمد ﷺ للسمع في بطن أمه، مما يلقي هذه الرواية في سلة الأكاذيب[4].

نظرية «المحدَّث»

وكما قلنا في الفصل السابق (تنزيه الإمام الباقر) فان الغلاة المندسين في صفوف الشيعة نسبوا فكرة «المحدَّث» إليه واستمروا يروجون الفكرة نفسها حول ابنه الإمام جعفر الصادق، بالإضافة إلى نسبة العلم بالغيب إليه، فنقلوا عنه قوله: «مبلغ علمنا على ثلاثة وجوه: ماض وغابر وحادث فأما الماضي فمفسر، وأما الغابر فمزبور وأما الحادث فقذف

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة إذا شاءوا أن يعلموا علموا، ح رقم 1 وباب أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء، ح رقم 1 و، باب نادر فيه ذكر الغيب، ح رقم 1 و، باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، ح رقم 1 و2 وباب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة، ح رقم 1 وباب أن الأئمة يعلمون متى يموتون، ح رقم 2 و7.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب مواليد الأئمة، ح رقم 3 و4 و7.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب مواليد الأئمة، ح رقم 4.

(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب نادر فيه ذكر الغيب، ح رقم 3.

في القلوب، ونقر في الأسماع، وهو أفضل علمنا ولا نبي بعد نبينا»[1]. ونقلوا عن الصادق في تعريف «المحدَّث» بأنه الذي «يسمع الصوت ولا يرى الشخص. ويعطى السكينة والوقار حتى يعلم أنه كلام ملك»[2].

وزعم الغلاة أن علم الإمام لا يقتصر على التعلم من أفواه الرجال والكتب، وإنما هو «أعظم من ذلك وأوجب» وبواسطة «الروح التي ذكر في الكتاب، والتي يعطيها الله تعالى من شاء، فإذا أعطاها عبداً علمه الفهم»[3]. وادعوا على لسان الصادق: أن الله تبارك وتعالى علمه كل علم أظهر عليه ملائكته وأنبياءه ورسله[4].

وذهب الغلاة إلى القول بمرافقة الروح للأئمة، وهو «خلقٌ من خلق الله عزوجل أعظم من جبرئيل وميكائيل، كان مع رسول الله ﷺ يخبره ويسدده وهو مع الأئمة من بعده»[5]. وأضافوا: «إن الملائكة تصافح الأئمة على فرشهم، وأنهم ألطف بصبياننا منا بهم»[6]. وتحدثوا عن جلوس الملائكة واتكائها على المساور في بيوت الأئمة وسقوط زغبها عليها[7]. ومضوا إلى أبعد من ذلك فتحدثوا عن صعود أرواح «الأوصياء» إلى السماء لطلب المزيد من العلم، في ليالي الجمعة، حتى توافي عرش ربها، فتطوف به أسبوعاً وتصلي عند كل قائمة من قوائم العرش ركعتين، ثم ترد إلى الأبدان التي كانت فيها فتصبح الأوصياء قد ملئوا سروراً وعلماً[8].

ورفع الغلاة منزلة «الأئمة» إلى منزلة رسول الله ﷺ، واستثنوا في حديث نسبوه إلى الصادق موضوع الزواج بأكثر من أربعة «فأما ما خلا ذلك فهم فيه بمنزلة رسول

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب جهات علوم الأئمة، ح رقم 1 و2.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة محدثون مفهمون، ح رقم 2 و4.
(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الروح التي يسدد الله بها الأئمة، ح رقم 5.
(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء، ح رقم 1 و2.
(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الروح التي يسدد الله بها الأئمة، ح رقم 1 و2 و3 و4.
(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم. ح رقم 1.
(7) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم. ح رقم 2 وقال أبو الحسن (الكاظم): «ما من ملك يهبطه الله في أمر ما يهبطه إلا بدأ بالإمام، فعرض ذلك عليه، وإن مختلف الملائكة من عند الله تبارك وتعالى إلى صاحب هذا الأمر».
(8) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة يزدادون في ليلة الجمعة، ح رقم 1 و2 وباب لولا أن الأئمة يزدادون لنفد ما عندهم، ح رقم 1 و2.

الله ﷺ»[1]. وبالرغم من تشابه مقولة «المحدَّث» للنبوة، فقد حاول بعض الغلاة نفي شبهة النبوة عن الصادق والتأكيد على خاتمية النبي محمد ﷺ لها[2]. بينما اندفع قسم آخر منهم إلى المجاهرة بادعاء النبوة للصادق. في حين رفضها قسم ثالث من الشيعة وتساءلوا: كيف يعرف «المحدَّث» ما يسمعه أنه وحي من الله؟ ولماذا لا يكون من وحي الشيطان؟[3].

وبغض النظر عن موقف الصادق من نظرية «الإمامة الإلهية» فان الغلاة «الرافضة» عجزوا عن إثبات «الإمامة الإلهية» لجعفر الصادق، وفشلوا في تطبيق النظرية على الواقع، حيث توفي الإمام محمد الباقر ولم يوصِ إلى ابنه جعفر بالإمامة، وإنما كانت وصيته التي يرويها الإمامية أنفسهم مقتصرة على شؤون الغسل والتكفين والدفن، ولم يستنتج منها الإمام فحوى الوصية بالإمامة إلا بالإشارة. وحاول الإمامية الاستدلال ببعض الروايات التي تبادلوها في ذلك الوقت، والتي لم تكن صريحة ولا حاسمة، وإنما تتضمن فقط إشارات بفضل الصادق وعلمه[4].

وقد كانت عملية إثبات إمامة الصادق صعبة حتى لكثير من الشيعة الذين ظلوا يتساءلون عن كيفية انتقال الإمامة من الباقر إلى الصادق. وذهب الكثير منهم إلى اتباع عمه الإمام زيد بن علي الذي لم يكن يقل علماً عنه. والذي استمر بالاتصال بالشيعة وتحريضهم على الثورة ضد الأمويين، وبايعه خمسة عشر ألفاً في الكوفة، وقام بالخروج سنة 122 للهجرة في أيام هشام بن عبد الملك.

وهنا يقول الإمامية: إن الصادق رفع في مواجهة عمه زيد شعاراً هو: «لا تعود الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين أبداً». ومع الشك في نسبة هذا الحديث إلى الإمام الصادق، فانه لم يقم على أساس من القرآن أو السنة النبوية أو العقل أو الواقع، ولذلك لم ينجح ذلك الشعار في صرف الجماهير الشيعية عن الإمام زيد، ما عدا فئة صغيرة منهم سماهم بـ «الرافضة» الذين انسحبوا أثناء المعركة مع الأمويين.

وينسب الإمامية إلى الصادق: وضع قانون الوراثة العمودية للإمامة في أبناء الحسين

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهة القول فيهم بالنبوة، ح رقم 7.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهة القول فيهم بالنبوة، ح رقم 2 و3.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة محدثون مفهمون، ح رقم 4.

(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على جعفر الصادق، ح رقم 1.

إلى يوم القيامة، وعدم جواز انتقالها إلى أخ أو عم أو ابن أخ أو ابن عم، ولا غيرهم من الأقرباء. و«إنما هي في الأعقاب وأعقاب الأعقاب»[1]. «ثم هكذا أبداً»[2]. ولكن نسبة هذا القول إلى الصادق أيضاً غير ثابتة، فإذا كانت الإمامة من الله فان الله يضعها حيثما يشاء وليس بالضرورة في سلالة معينة وبصورة عمودية، وإذا كان هذا القانون صحيحاً فلماذا تم اختراقه بالنص على الأخوين الحسن والحسين؟ ولماذا لم يكن لبعض الأئمة (مثل عبدالله الأفطح) عقب حتى تستمر الإمامة في ذريته؟ ولماذا طرح الإمام الصادق شروطاً أخرى لمعرفة الإمام وعلامات يُعرف بها الإمام الجديد، كالوصية الظاهرة والفضل والعلم والكبر والسلاح والسكينة والوقار والهيبة[3]؟.

وإذا كانت الإمامة من الله فكان لا بد أن يكون لها قانون ثابت يهدي الناس ويجمعهم ولا يفرقهم أو يتركهم حيارى بعد كل إمام[4]. كما لم يكن يجوز أن يوصي الإمام إلى أحد من أبنائه (كما وصى الصادق لابنه إسماعيل) ثم يموت في حياته.

ويقول الإمامية أيضاً: إن الصادق استدل على إمامته في البداية بوراثة السلاح من أبيه، وكان يقول: «مثل السلاح فينا كمثل التابوت في بني إسرائيل. كانت بنو إسرائيل في أي بيت وجد التابوت على أبوابهم أوتوا النبوة. ومن صار إليه السلاح منا أوتي الإمامة. ولقد لبس أبي درع رسول الله فخطت عليه الأرض خطيطاً. ولبستها أنا وكانت. وقائمنا من إذا لبسها ملأها إن شاء الله»[5].

ولكن هذا السلاح كان مستوراً، ولم يره أحد، فلم يقدم ولم يؤخر[6]. خاصة وأن الحسنيين كانوا أيضاً يدعون امتلاكهم لسلاح رسول الله[7].

وفي محاولة لتجاوز الجدل حول السلاح، يقولون إن الصادق طرح بدائل أخرى هي (العلم والجفر ومصحف فاطمة). بيد أنه لم يكن صعباً على الحسنيين ادعاء امتلاكهم لكل

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ثبات الإمامة في الأعقاب، ح رقم 1 و3 و4.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ثبات الإمامة في الأعقاب، ح رقم 5.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الأمور التي توجب حجة الإمام، ح رقم 2و 3 و6 وباب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح رقم 2 و3.

(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب نادر في الغيبة، ح رقم 28.

(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما عند الأئمة من سلاح رسول الله ومتاعه، ح رقم 1.

(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح رقم 2.

(7) الخوئي، **معجم الرجال**، رقم 6805 عن الصفار، **بصائر الدرجات**: الجزء 4، الباب 4، في أن ما عند الأئمة عليهم السلام، من سلاح رسول الله صلى الله عليه وآيات الأنبياء، ص 174.

ذلك كدليل على شرعيتهم وأحقيتهم بالإمامة[1].

ويروون عن الإمام الصادق أنه تحدث عن الميزة التي تؤهله للإمامة فقال: «أما والله عندنا ما لا نحتاج إلى الناس وان الناس ليحتاجون إلينا. ان عندنا الصحيفة: سبعون ذراعاً بخط علي وإملاء رسول الله .. فيها من كل حلال وحرام»[2]. ولكن الحسنيين قاموا بتحديه والاستهزاء بادعائه امتلاك «الجفر»[3]. واتهامه بأنه «رجل صحفي» أي أنه يأخذ من الصحف السابقة الإسرائيلية[4].

وهكذا خسر الصادق معركة الزعامة لمصلحة أبناء عمه، وخصوصاً «محمد بن عبدالله ذي النفس الزكية» الذي نهض لإسقاط النظام الأموي، بعد مقتل الوليد بن يزيد في دمشق سنة 126، وبايعه الهاشميون وغيرهم من المعارضين للأمويين، حتى دخل بعضهم (كعمرو بن عبيد زعيم المعتزلة، مع مجموعة منهم) على الصادق، ودعوه للانخراط في حركتهم ومبايعة ابن عمه محمد بن عبدالله[5].

الصادق يتبرأ من نظرية «الإمامة»

لم تقم نظرية «الإمامة الإلهية» إلا على مجموعة أساطير وتأويلات تعسفية للقرآن الكريم، وأحاديث مختلقة وروايات تاريخية مزورة، ونظريات مضادة لضروريات الدين الإسلامي كخاتمية نبوة النبي محمد ﷺ وانقطاع الوحي من بعده. وقد كان من اليسير على أي مسلم أو محقق أن يدرك براءة الإمامين الباقر والصادق من تلك النظرية براءة الذئب من دم يوسف، ويقطع بأنها من تأليف الغلاة المتآمرين المندسين في صفوف الشيعة. وما كان لهؤلاء أن ينجحوا في تسويق نظريتهم باسم أئمة أهل البيت إلا بواسطة «التقية» التي أتاحت لهم تفسير وتأويل وقلب أحاديث الأئمة وأفعالهم ومواقفهم بصورة معكوسة رأساً على عقب، بالرغم من إنكار الإمام الصادق وتبرئه من كل ما كان الغلاة ينسبون إليه من دعاوى في «الإمامة الإلهية». وكانوا يروون عن الصادق أنه يقول: «ما سمعته مني يشبه قول الناس: فيه التقية، وما سمعت مني لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه»[6]. وكان الغلاة قد نسبوا إلى

(1) الصفار، **بصائر الدرجات**، ص 158 و- الكليني، **الكافي**، ج1، ص 241.
(2) الصفار، **بصائر الدرجات**، ص 142.
(3) الصفار، **بصائر الدرجات**: الجزء 3، باب 14 في الأئمة أنهم أعطوا الجفر والجامعة ومصحف فاطمة، ح رقم (15).
(4) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 553.
(5) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8247 - 1.
(6) الوافي، [33379] 46.

الصادق دعاوى أخرى كالألوهية والنبوة، ولكنه نجح بسهولة في التبرؤ منها، كما نجح أيضاً ولكن بصعوبة في التبرؤ من دعوى تحدث الملائكة مع الأئمة أو نزول الوحي عليهم، أو علمهم بالغيب. إلا أن الصادق عانى صعوبة كبيرة جداً في مكافحة بعض أجزاء نظرية «الإمامة الإلهية» البسيطة مثل موضوع «النص على الأئمة من الله» الذي أخذ طريقه بسهولة إلى عقول الشيعة «الإمامية» وغدا من الصعب على الكثير منهم التفريق بين مذهب «جعفر الصادق» الحقيقي وبين ما نسبه اليه المتطرفون من الإمامية. بحيث أصبح من البديهي على مرِّ التاريخ اعتبار «الإمامية» جزءاً من «الجعفرية». ولكن التمعن بعمق في تراث الإمام الصادق والنظر اليه بصورة شاملة والقيام بعملية مقارنة ومحاسبة وتقييم من مختلف الجوانب وملاحظة تطبيق نظرية الإمامة والعقبات التي واجهتها، يساعد على تمييز الغث من السمين، والتعرف إلى حقيقة مذهب الإمام جعفر الصادق. وقد قمنا في الفصل السابق بتقييم الروايات التي نسبها الإمامية إلى الباقر والصادق، من حيث المتن والمضمون، وملاحظة تعارض تلك الروايات مع العقل والعلم والقرآن الكريم. وقد اهتممت في مرحلة من مراحل البحث بمناقشة تلك الروايات من حيث السند، فوجدت أن «الإمامية» المتأخرين (الاثني عشرية) قد قاموا ويقومون بنقد الكثير من تلك الروايات الواردة في كتاب «الكافي» للكليني، حتى لم يعودوا يقبلونها أو يطمئنون لرواياتها، ولم تبقَ لديهم مشكلة في رفض ما تبقى من الروايات «الإمامية» سوى الإيمان بموضوع «التقية». ولو أزاح الشيعة هذا الغطاء عن أحاديث أهل البيت والإمام الصادق بالخصوص لنظروا إلى حقيقة مذهب «التشيع» بعيداً عن أقاويل الغلاة والمتطرفين. وذلك لأن التراث الشيعي نفسه يحمل الينا على لسان الإمام الصادق رفضاً صريحاً لنظرية «الإمامة الإلهية» وتوابعها، فهو مثلاً ينفي بصراحة نظرية «الإمامة الإلهية» وينفي علمه بالغيب، ويأمر شيعته بالولاء للشيخين أبي بكر وعمر (اللذين يتهمهما الإمامية باغتصاب الخلافة من علي) ولم يدع النص عليه من أبيه الباقر، كما لم ينص على أحد من ولده بالإمامة. وكل هذه الحقائق يؤشر على عدم تبنيه لنظرية الإمامة إلا أن الغلاة يفسرون كل ذلك بصورة معكوسة تحت ستار «التقية».

فقد روى الكليني عن سعيد السمان أنه كان عند أبي عبدالله (الصادق) إذ دخل عليه رجلان من الزيدية فقالا له: أفيكم إمام مفترض الطاعة؟ فقال: لا، فقالا له: قد أخبرنا عنك الثقاة أنك تفتي وتقر وتقول به ونسميهم لك، فلان وفلان، وهم أصحاب ورع وتشمير، وهم ممن لا يكذب. فغضب أبو عبدالله فقال: هم أعلم وما قالوا .. ما أمرتهم بهذا. فلما رأيا الغضب في وجهه خرجا[1].

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب ما عند الأئمة من سلاح رسول الله، ح رقم 1 والكشي عن =

ولكن «الإمامية» يضيفون إلى هذه الرواية: أن الإمام الصادق لعن السائلَين (الزيديين) بعدما خرجا، وأكد نظرية الإمامة، وادعى: «أن لديه سيف رسول الله ﷺ ودرعه ولامته ومغفره، وأن عنده خاتم سليمان والطست الذي كان يقرب بها موسى القربان، وأن عنده التابوت التي جاءت بها الملائكة تحمله، والسلاح الذي من صار إليه أوتي الإمامة»[1].

وبغض النظر عن المناقشة في هذه الدعاوى المغالية العجيبة الغريبة التي لم يدعها رسول الله ﷺ من أجل إثبات نبوته. فإن هذه التتمة تكشف عن تناقض دعوى «الإمامية» السرية مع موقف الإمام الصادق المعلن الرافض لنظرية «الإمامة الإلهية».

موقف الصادق الإيجابي من الشيخين

وبناء على عدم إيمان الصادق بنظرية «الإمامة الإلهية» اتخذ موقفاً إيجابياً من الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما خلافاً للإمامية الذين كانوا يتهمونهما باغتصاب الخلافة من علي ويتبرأون منهما، والذين كانوا ينسبون إلى الصادق سراً أنه كان يلعنهما. فكان الإمام الصادق يتولى أبا بكر وعمر علناً ويطالب الشيعة بتوليهما، كما يقول سالم بن أبي حفصة: أنه سأل أبا جعفر وابنه جعفراً عن أبي بكر وعمر، فقال: يا سالم تولهما، وابرأ من عدوهما، فإنهما كانا إمامي هدى، ثم قال جعفر: «يا سالم، أيسب الرجل جده؟ أبو بكر جدي، لا نالتني شفاعة محمد ﷺ يوم القيامة إن لم أكن أتولاهما، وأبرأ من عدوهما»[2].

وهذا ما أكده أبو بصير (وهو من الإمامية المعادين للشيخين) في رواية يقول فيها: كنت جالساً عند أبي عبدالله إذ دخلت عليه «أم خالد» تستأذن عليه فقال أبو عبدالله: أَيسُرُّك أن تسمع كلامها؟ فقلت: نعم، فقال: أما الآن فأذن لها. قال: وأجلسني معه على الطنفسة ثم دخلت فتكلمت فإذا امرأة بليغة فسألَتْه عنهما (عن الشيخين) فقال لها: توليهما؟ قالت: فأقول لربي إذا لقيته إنك أمرتني بولايتهما؟ قال: نعم، قالت: فإن هذا

= سعيد الأعرج عن الإمام الصادق. الخوئي، **معجم الرجال**، رقم 5109 والصفار، **بصائر الدرجات، ج 4، باب (4) ما عند الأئمة** عليهم السلام من سلاح رسول الله ص وآيات الأنبياء، ح رقم (4).

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الاضطرار إلى الحجة، ح رقم 5.

(2) الذهبي، **سير أعلام النبلاء** ج 6 ص 258 وذكر الخوئي نقلاً عن السيد المهنا في عمدة الطالب: أن أم الصادق: أم فروة بنت القاسم الفقيه بن محمد بن أبي بكر، وأمها أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر، ولهذا كان الصادق يقول: «ولدني أبو بكر مرتين». الخوئي، **معجم رجال الحديث**، رقم 9558.

الذي معك على الطنفسة (أبا بصير) يأمرني بالبراءة منهما، وكثير النوا (صاحب سالم بن أبي حفصة) يأمرني بولايتهما[1].

ورغم وضوح موقف الإمام الصادق الإيجابي من الشيخين، هنا، فإن أبا بصير يزعم أن أم خالد سألت الإمام قائلة: فأيهما خير وأحب إليك؟ (كثير النوا أو أبو بصير) قال: هذا والله أحب إلي من كثير النوا وأصحابه، إن هذا يخاصم فيقول: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون» «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون»[2].

الصادق ينفي علم الغيب

وقد روى الكليني أيضاً عدة روايات عن الإمام الصادق ينفي فيها علمه بالغيب، الذي يشكل أساس نظرية «الإمامة»[3]. فنقل عن سدير، أن الإمام خرج مغضباً على مجموعة من أصحابه هم (سدير وأبو بصير ويحيى البزاز وداود بن كثير) وقال لهم: «يا عجباً لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلا الله عزّ وجلّ، لقد هممت بضرب جاريتي فلانة، فهربت مني فما علمت في أي بيوت الدار هي»[4]. وأنه ردَّ على أبي الخطاب الذي كان يروج مثل تلك الإشاعات، فقال: «.. وأما قوله: إني قلت: «أعلم الغيب» فوالله الذي لا إله إلا هو ما أعلم فلا آجرني الله في أمواتي ولا بارك لي في أحيائي إن كنت قلت له. قال: وقدامه جويرية سوداء تدرج قال: لقد كان مني إلى أم هذه، أو إلى هذه، كخطة القلم فأتتني هذه فلو كنت أعلم الغيب ما كانت تأتيني، ولقد قاسمت مع عبدالله بن الحسن حائطاً بيني وبينه فأصابه السهل والشرب وأصابني الجبل»[5].

وعندما نقل أبو بصير للإمام الصادق قول الغلاة بأنه يعلم قطر المطر وعدد النجوم وورق الشجر ووزن ما في البحر وعدد التراب، رفع الإمام يده إلى السماء وقال: «سبحان الله!.. سبحان الله!.. لا والله ما يعلم هذا إلا الله»[6].

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 319.
(2) المصدر السابق.
(3) راجع الفصل الخامس، دعوى الإمامية علم الصادق بالغيب.
(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب نادر فيه ذكر الغيب، ح رقم 3.
(5) الخوئي، **معجم الرجال** (10012) عن الكشي، ترجمة محمد بن أبي زينب الأسدي، ح رقم 5.
(6) الخوئي، **معجم الرجال** (10012) عن الكشي، ترجمة محمد بن أبي زينب الأسدي، ح رقم 7 الطائفة الثانية.

ولما قال له يحيى بن عبدالله بن الحسن: إن قوماً يزعمون أنك تعلم الغيب، قال الصادق: «سبحان الله، ضع يدك على رأسي، فوالله ما بقيت في جسدي شعرة، ولا في رأسي إلا قامت، قال: ثم قال: لا والله، ما هي إلا رواية عن رسول الله ﷺ»[1].

الصادق يحذر من الكذب عليه

وإذا وضعنا موقف الإمام الصادق هذا، العلني الرافض لنظرية النص الإلهي، والنافي لعلم الغيب، والإيجابي من الشيخين، إلى جانب مجموعة من الأحاديث والتصريحات التي يشكو فيها الإمام من كثرة الكذب عليه في حياته، فإن الصورة تتضح أكثر، حيث يقول: «ما أكثر ما يكذب الناس عليَّ»[2]. و«إنا أهل بيت صديقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا ويسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس». و«أحدهم يسمع الكلمة فيحط إليها عشراً»[3]. و«إن ممن ينتحل هذا الأمر ليكذب حتى أن الشيطان ليحتاج إلى كذبه»[4]. «لعنهم الله فإنا لا نخلو من كذاب يكذب علينا أو عاجز الرأي، كفانا الله مؤنة كل كذاب وأذاقهم حر الحديد». و«إن ممن ينتحل هذا الأمة لمن هو شر من اليهود، والنصارى، والمجوس، والذين أشركوا» . و«لقد أمسينا وما أحد أعدى لنا ممن ينتحل مودتنا». و«ما أنزل الله سبحانه آية في المنافقين، إلا وهي فيمن ينتحل التشيع». و«لو قام قائمنا بدأ بكذابي الشيعة فقتلهم»[5].

وتحدث عن أحد الغلاة (موسى بن الأشيم) فقال: «كان يأتيني فيدخل علي هو

(1) الخوئي، **معجم الرجال** (10012) عن الكشي، ترجمة محمد بن أبي زينب الأسدي، ح رقم، الطائفة الثانية.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 293.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب التقية، ح رقم 10.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 362.

(5) الخوئي، **معجم الرجال**1681، عن الكشي. ترجمة بن أبي زينب الأسدي، ح رقم5 و9 و11 و18، الطائفة الثانية وكان الإمام الباقر قد كشف أيضاً حقيقة الكثير ممن انتحل التشيع له فتبرأ منهم وقال: إن «ثلاث عشرة فرقة تنتحل ولايتنا ومودتنا، اثنتا عشرة فرقة منها في النار وفرقة في الجنة». الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم 283 وربما كان لبعد الإمامين الباقر والصادق (اللذين كانا يعيشان في المدينة المنورة) عن الجماهير الشيعية التي كانت توجد بمعظمها في الكوفة والعراق وخراسان. . حيث لم يقم الصادق بزيارة العراق إلا مرة واحدة بُعيد سقوط الدولة الأموية وعند قيام الدولة العباسية في حدود سنة 132هـ. ربما كان لهذا البعد دور في افتقادهما للهيمنة على الجماهير الشيعية وإتاحة الفرص للغلاة للتلاعب بالشيعة وتسويق أفكارهم ونسبة ما يريدون لهما.

وصاحبه، وحفص بن ميمون، ويسألوني، فاخبرهم بالحق، ثم يخرجون من عندي إلى أبي الخطاب، فيخبرهم بخلاف قولي، فيأخذون بقوله، ويذرون قولي»[1]. و«إني لأحدث الرجل بحديث وأنهاه عن الجدال والمراء في دين الله تعالى، وأنهاه عن القياس فيخرج من عندي فيتأول حديثي على غير تأويله»[2].

وعندما وجد الصادق أكثر من يدعي التشيع في زمانه كاذباً في دعواه ولا يلتزم بدقة بتعليماته وأقواله، خاطبهم بصراحة: «كان أصحاب أبي والله خيراً منكم، كان أصحاب أبي ورقاً لا شوك فيه، وأنتم اليوم شوك لا ورق فيه، فقال أبو الصباح الكناني جعلت فداك: فنحن أصحاب أبيك، قال: كنتم يومئذ خيراً منكم اليوم»[3]. وقال لزيد الشحام: «مالكم وللناس قد حملتم الناس علي، إني والله ما وجدت أحداً يطيعني ويأخذ بقولي إلا رجلاً واحداً رحمة الله عليه عبدالله بن أبي يعفور»[4].

---

(1) الخوئي، **معجم رجال الحديث**، رقم 3825 الكشي، ترجمة جعفر بن ميمون.
وقال أبو عمرو الكشي، قال يحيى بن عبد الحميد الحماني في كتابه المؤلف في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام: قلت لشريك: (لعله شريك بن عبدالله النخعي الكوفي القاضي المتوفى سنة 177 (أو) 178) إن أقواماً يزعمون أن جعفر بن محمد ضعيف الحديث، فقال: أخبرك القصة كان جعفر بن محمد رجلاً صالحاً مسلماً ورعاً فاكتنفه قوم جهال يدخلون عليه ويخرجون من عنده ويقولون: حدثنا جعفر بن محمد، ويحدثون بأحاديث كلها منكرات كذب موضوعة على جعفر، ليستأكلون الناس بذلك، ويأخذون منهم الدراهم، كانوا يأتون من ذلك بكل منكر، فسمعت العوام بذلك منهم فمنهم من هلك ومنهم من أنكر. وهؤلاء مثل المفضل بن عمر وبنان وعمر النبطي وغيرهم، ذكروا أن جعفراً حدثهم أن معرفة الإمام تكفي من الصوم والصلوة، وحدثهم عن أبيه عن جده وأنه حدثهم «ع ه» قبل يوم القيامة وأن عليا عليه السلام في السحاب يطير مع الريح وأنه كان يتكلم بعد الموت، وأنه كان يتحرك على المغتسل، وأن إله السماء وإله الأرض الإمام، فجعلوا لله شريكاً جهال ضلال. والله ما قال جعفر شيئاً من هذا قط، كان جعفر أتقى لله وأورع من ذلك فسمع الناس ذلك فضعفوه، ولو رأيت جعفراً لعلمت أنه واحد الناس. رجال الكشي: 208 و209.

(2) الخوئي، **معجم الرجال**1681، عن الكشي.

(3) الخوئي، **معجم الرجال**، رقم 263 - ترجمة: إبراهيم بن محمد بن سعيد.

(4) الكشي، ترجمة عبدالله بن أبي يعفور، عن حمدويه، قال: حدثنا أيوب بن نوح، عن محمد بن الفضيل، عن أبي أسامة زيد الشحام. ولعل من أشهر الوضاعين على لسان أهل البيت هو الزنديق عبد الكريم بن أبي العوجاء الذي اندس في صفوف الشيعة فترة من الزمن، قبل أن يكشف أمره ويحكم بالإعدام، والذي اعترف قبل مقتله «بأنه وضع أربعة آلاف حديث أحل بها الحرام وحرم بها الحلال، وفطر الرافضة في يوم من أيام صومهم وصومهم في يوم من أيام فطرهم». البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص 255- 256.

الصادق يتبرأ من الغلاة

وقد حرص الإمام الصادق على تأسيس منهج واضح لشيعته يقوم على الالتزام بالكتاب والسنة، ودعاهم لرفض أية مقولة تنسب إليه إذا كانت تخالفهما، والضرب بتلك المقولة عرض الجدار. وبذل جهداً كبيراً طوال حياته في مكافحة الغلاة ومقولاتهم الشيطانية. فحذر شيعته منهم قائلاً: «إحذروا على شبابكم الغلاة لا يفسدوهم، فان الغلاة شر خلق الله، يصغرون عظمة الله ويدعون الربوبية لعباد الله، والله إن الغلاة لشرٌّ من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا». وأضاف: «لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة، فإن المغيرة بن سعيد لعنه الله دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا محمد ﷺ فإنا إذا حدثنا قلنا: قال الله عز وجل وقال رسول الله ﷺ»[1]. وأضاف: «كان المغيرة بن سعيد يتعمد الكذب على أبي، ويأخذ كتب أصحابه، وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب فيدفعونها إلى المغيرة، وكان يدس فيها الكفر والزندقة، ويسندها إلى أبي، ثم يدفعها إلى أصحابه، ثم يأمرهم أن يبثوها في الشيعة، فكل ما كان في كتب أبي من الغلو فذاك مما دسه المغيرة بن سعيد في كتبه»[2]. وأكد ذلك قائلاً: «إنه كان يكذب على أبي فأذاقه الله حر الحديد». وقال أيضاً: «لعن الله المغيرة بن سعيد ولعن الله يهودية كان يختلف إليها يتعلم منها السحر والشعبذة والمخاريق، إن المغيرة كذب على أبي عليه السلام فسلبه الله الإيمان، وإن قوماً كذبوا عليَّ مالهم؟! أذاقهم الله حر الحديد. فوالله ما نحن إلا عبيد الذي خلقنا واصطفانا، ما نقدر على ضر ولا نفع، وإن رحمنا فبرحمته، وإن عذبنا فبذنوبنا، والله مالنا على الله من حجة ولا معنا من الله براءة، وإنا لميتون ومقبورون ومنشورون ومبعوثون وموقوفون ومسؤولون. ويلهم! مالهم؟! لعنهم الله! لقد آذوا الله وآذوا رسوله ﷺ في قبره وأمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي (صلوات الله عليهم)، وها أناذا بين أظهركم لحم رسول الله وجلد رسول الله ﷺ أبيت على فراشي خائفاً وجلاً مرعوباً، يأمنون وأفزع، ينامون على فرشهم وأنا خائف ساهر وجل، أتقلقل بين الجبال والبراري». وأضاف: «لعن الله من قال فينا مالا نقوله في أنفسنا، ولعن الله من أزالنا عن العبودية لله

---

(1) الخوئي، **معجم رجال الحديث**، رقم 12587 - المغيرة بن سعيد.

(2) أسد حيدر، **الإمام الصادق والمذاهب الأربعة**، المجلد الثاني، ص 381 - 383.

الذي خلقنا وإليه مآبنا ومعادنا وبيده نواصينا». وقال: «لعن الله عبدالله بن سبأ إنه ادعى الربوبية في أمير المؤمنين، وكان والله أمير المؤمنين عليه السلام عبداً لله طائعاً، الويل لمن كذب علينا، وإن قوماً يقولون فينا مالا نقوله في أنفسنا، نبرأ إلى الله منهم، نبرأ إلى الله منهم»[1].

ووجه الإمام الصادق خطاباً عاماً إلى الشيعة قائلاً: «يا معشر الشيعة.. شيعة آل محمد.. كونوا النمرقة الوسطى، يرجع إليكم الغالي، ويلحق بكم التالي، فقال له رجل: جعلت فداك ما الغالي؟ قال: قوم يقولون فينا ما لا نقوله في أنفسنا، فليس أولئك منا ولسنا منهم، قال: فما التالي؟ قال: المرتاد يريد الخير، يبلغه الخير ويؤجر عليه»[2]. ثم قال: «إلينا يرجع الغالي فلا نقبله، وبنا يلحق المقصر فنقبله، فقيل له: كيف ذلك يا ابن رسول الله؟ قال: الغالي قد اعتاد ترك الصلاة والزكاة والصيام والحج فلا يقدر على ترك عادته وعلى الرجوع إلى طاعة الله عزّ وجلّ أبداً، وإن المقصر إذا عرف عمل وأطاع». وقال في تأويل قوله تعالى: «هل أنبئكم على من تنزل الشياطين؟ تنزل على كل أفاك أثيم» قال: هم سبعة: المغيرة وبيان وصائد وحمزة بن عمارة البربري والحارث الشامي وعبد الله بن الحارث وأبو الخطاب[3].

وشن الإمام الصادق حملة شعواء على «الخطابية» الذين قالوا ان الأئمة أنبياء، ثم قالوا انهم آلهة، كأبي الخطاب محمد بن أبي زينب مقلاص الأسدي الكوفي، معتمد الإمام الصادق السابق في الكوفة، الذي استلهم بعض أفكار الحركات الشيعية المغالية السابقة (كالكيسانية والبيانية) كفكرة تفسير الدين بالرجال، فكتب إليه: «بلغني أنك تزعم أن الزنا رجل، وأن الخمر رجل، وأن الصلاة رجل، والصيام رجل، والفواحش رجل، وليس هو كما تقول، إنا أصل الحق، وفروع الحق طاعة الله، وعدونا أصل الشر، وفروعهم الفواحش، وكيف يطاع من لا يعرف، وكيف يعرف من لا يطاع؟»[4]. ورد الإمام على تأويل أبي الخطاب العبادات بالرجال، فقال: «ما كان الله عزّ وجلّ ليخاطب خلقه بما لا يعلمون»[5].

---

(1) رجال الكشي: 70 و71.
(2) الطبرسي، **مشكاة الأنوار في غرر الأخبار**، ط 1385، 2 هـ/ ص66,.
(3) المصادر.
(4) الخوئي، **معجم الرجال** (10012) عن الكشي، ترجمة محمد بن أبي زينب الأسدي، ح رقم 4.
(5) الخوئي، **معجم الرجال** (10012) عن الكشي، ترجمة محمد بن أبي زينب: مقلاص، أبو الخطاب الأسدي، ح رقم، الطائفة الثانية 1.

وعندما ادعى أبو الخطاب بأن الأئمة أنبياء، ونزول الملائكة عليه وتحدثهم معه، وأنهم «محدَّثون»[1]. قال الإمام الصادق: أبرأ ممن قال: «إنا أنبياء»[2]. وقال لأبي بصير: «يا أبا محمد أبرأ ممن يزعم أنا أرباب . . أبرأ ممن يزعم أنا أنبياء». وحذر شيعته ممن يقول بذلك: «من قال: بأننا أنبياء فعليه لعنة الله، ومن شك في ذلك فعليه لعنة الله»[3].

وقام الصادق بتكذيب أبي الخطاب في دعواه القرب من الصادق، وأن الإمام وضع يده على صدره وقال له: «عُه ولا تنسَ !» وأنه قال له: «عيبة علمنا وموضع سرنا أمين على أحيائنا وأمواتنا»[4]. وقال الصادق: «لا والله ما مسَّ شيء من جسدي جسده إلا يده. . وأما قوله: إني قلت: «هو عيبة علمنا وموضع سرنا أمين على أحيائنا وأمواتنا» فلا آجرني الله في أمواتي ولا بارك لي في أحيائي إن كنت قلت له شيئاً من هذا قط»[5] واضاف: «كان أبو الخطاب أحمق، فكنت أحدثه فكان لا يحفظ، وكان يزيد من عنده»[6].

واتخذ الإمام الصادق موقفاً أشد من أبي الخطاب بعد ادعائه الألوهية للإمام الصادق، والنبوة له، وقال: «لا والله، لا يأويني وإياه سقف بيت أبداً، هم شرٌّ من اليهود

(1) وهي المقولة التي كان يروجها من قبل المعلى بن خنيس، حتى قال الصادق عنه: «هلك فيها أبو الخطاب فلم يدر ما تأويل المحدَّث والنبي». الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب في أن الأئمة محدثون مفهمون، ح رقم 2.

(2) رجال الكشي: 160 وذلك بعد محاورة بين أحد أصحاب أبي الخطاب، وهو معلى بن خنيس، مع عبدالله بن أبي يعفور، حيث قال: «الأوصياء أنبياء». بينما قال ابن أبي يعفور «الأوصياء علماء أبرار أتقياء» فدخلا على الصادق فلما استقر بهما المجلس بدأهما فقال: يا عبدالله أبرأ ممن قال: «إنا أنبياء». وقد قتل الوالي العباسي داود بن علي سنة 132 فقتله.

(3) رجال الكشي: 193 و194 و195.

(4) وقد كشفه معاوية بن عمار، الذي يقول: بلغني عن أبي الخطاب أشياء فدخلت على أبي عبدالله (الصادق)، فدخل أبو الخطاب وأنا عنده أو دخلت وهو عنده فلما أن بقيت أنا وهو في المجلس قلت لأبي عبدالله: إن أبا الخطاب روى عنك كذا وكذا، قال: كذب، قال: فأقبلت أروي ما روى شيئاً مما سمعناه وأنكرناه إلا سألت عنه، فجعل يقول: كذب. وزحف أبو الخطاب حتى ضرب بيده إلى لحية أبي عبدالله، فضربت يده وقلت: خلِّ يدك عن لحيته، فقال أبو الخطاب: يا أبا القاسم لا تقوم؟ قال أبو عبدالله: له حاجة، حتى قال ثلاث مرات، كل ذلك يقول أبو عبدالله: له حاجة. فقال أبو عبدالله: إنما أراد أن يقول لك: يخبرني ويكتمك، فأبلغ أصحابي كذا وكذا، وأبلغهم كذا وكذا. رجال الكشي، ترجمة محمد بن أبي زينب، ح رقم 9.

(5) الخوئي، **معجم الرجال** (10012) عن الكشي، ترجمة محمد بن أبي زينب الأسدي، ح رقم 5.

(6) الخوئي، **معجم الرجال** (10012) عن الكشي، ترجمة محمد بن أبي زينب: مقلاص، أبو الخطاب الأسدي، ح رقم 12.

والنصارى والمجوس والذين أشركوا، والله ما صغر عظمة الله تصغيرهم شيء قط . . والله لو أن عيسى أقر بما قالت النصارى لأورثه الله صمماً إلى يوم القيامة، والله لو أقررت بما يقول فيَّ أهل الكوفة، لأخذتني الأرض، وما أنا إلا عبد مملوك لا أقدر على ضر شيء ولا نفع» . وقال لسدير: «يا سدير سمعي وبصري وشعري وبشري ولحمي ودمي من هؤلاء براء، برئ الله منهم ورسوله، ما هؤلاء على ديني ودين آبائي، والله لا يجمعني وإياهم يوم القيامة إلا وهو عليهم ساخط»[1].

وعندما جاء جماعة من الخطابية إلى المدينة يسألون الإمام عن الربوبية، خرج لهم مرتعداً خائفاً وقد وقفت كل شعرة في رأسه وقال لهم مغضباً: «بل عبادٌ مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون»[2]. وأنكر على أحدهم (وهو خالد بن نجيح الجوان) قوله لأصحابه: «ويحكم ما أغفلكم عند من تكلمون! عند رب العالمين!» فقال له الإمام: «ويحك يا خالد إني والله عبد مخلوق لي رب اعبده، إن لم اعبده والله عذبني بالنار»[3]. وقال لرجل آخر منهم (صالح بن سهل الهمداني): «يا صالح إنا والله عبيد مخلوقون لنا رب نعبده؟ إن لم نعبده عذبنا»[4].

وعندما قام «الخطابية» في الكوفة بالتلبية باسم الإمام الصادق، خرَّ الإمام ساجداً وألزق جؤجؤه بالأرض وبكى وأقبل يلوذ بإصبعه ويقول: «بل عبدٌ لله قنٌ داخرٌ» مراراً كثيرة، ثم رفع رأسه ودموعه تسيل على لحيته. فقال له أحد أصحابه: جعلت فداك وما عليك أنت من ذا؟ فقال: «يا مصادف إن عيسى لو سكت عما قالت النصارى فيه لكان حقاً على الله أن يصم سمعه ويعمي بصره، ولو سكتُّ عما قال أبو الخطاب لكان حقاً على الله أن يصمّ سمعي ويعمي بصري»[5].

---

(1) المصدر، ح رقم 6 قال: قلت: فما أنتم جعلت فداك؟ قال: خزان علم الله وتراجمة وحي الله ونحن قوم معصومون، أمر الله بطاعتنا ونهى عن معصيتنا، نحن الحجة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض. رواه أيضاً الكليني عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن البرقي عن أبي طالب عن سدير. الكليني، **أصول الكافي**، ج 1 ص 269.

(2) رجال الكشي: 209.

(3) الصفار، **بصائر الدرجات**، ج 5، ح رقم (25).

(4) الخوئي، **معجم الرجال**، رقم 5827 عن الكشي.

(5) وفي قصة مشابهة حدثت في المدينة هتف بعض الخطابية: «لبيك جعفر بن محمد لبيك» فرجع الصادق إلى منزله مغضباً خائفاً ذعراً مما قالوا وسجد في مسجده وعفر وجهه بالتراب وتذلل لله، وبرىء إليه مما هتف به. وقال: لو أن عيسى بن مريم عدا ما قال الله فيه إذاً لَصُمَّ صمماً لا يسمع بعده أبداً وعمي عمى لا يبصر بعده أبداً، وخرس خرساً لا يتكلم بعده أبداً. رجال الكشي: 192 و193.

وقال الإمام الصادق تعقيباً على تلبية «الخطابية» باسمه: «والله لو ابتلوا بنا وأمرناهم بذلك لكان الواجب أن لا يقبلوه، فكيف وهم يروني خائفاً وجلاً أستعدي الله عليهم وأتبرأ إلى الله منهم أشهدكم أني امرؤ ولدني رسول الله ﷺ وما معي براءة من الله، إن أطعته رحمني وإن عصيته عذبني عذاباً شديداً أو أشد عذابه»[1].

وأضاف: «يا رب برئت إليك مما ادعى فيَّ الأجدع عبد بني أسد (أبو الخطاب)، خشع لك شعري وبشري، عبدٌ لك ابن عبد لك، خاضعٌ ذليل» ثم أطرق ساعة في الأرض كأنه يناجي شيئاً، ثم رفع رأسه وهو يقول: «أجل. أجل. . عبد خاضع خاشع ذليل لربه صاغر راغم، من ربه خائف وجل، لي والله رب أعبده، لا أشرك به شيئاً، ما له أخزاه الله وأرعبه ولا آمن روعته يوم القيامة. . ما كانت تلبية الأنبياء هكذا، ولا تلبيتي، ولا تلبية الرسل، إنما لبيت: بلبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك»[2].

وقام الإمام الصادق بلعن أبي الخطاب، ولكنه حاول الالتفاف على لعن الإمام له، وبراءته منه، بتأويل كلامه، فقال: إن الإمام يريد رجلاً آخر في البصرة يسمى قتادة البصري ويكنى بأبي الخطاب، ولما نقل إلى الإمام الصادق تحريفه لكلامه قال: والله ما عنيت إلا محمد بن مقلاص بن أبي زينب الأجدع البراد عبد بني أسد. ومع ذلك فقد قال أبو الخطاب: إن أبا عبدالله يريد بلعنه إيانا في الظاهر أضدادنا في الباطن، وتأول قول الله تعالى: «واما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت ان أعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً» بأن السفينة أبو الخطاب وأن المساكين أصحابه، وان الملك الذي وراءهم عيسى بن موسى والي الكوفة العباسي[3].

ولم يرتح الإمام الصادق من أبي الخطاب إلا بمقتله، على يدي عيسى بن موسى صاحب المنصور بسبخة الكوفة سنة 138 هـ وعندما سمع بخبره سُرَّ به وقال: «لعن الله أبا الخطاب ولعن الله من قتل معه ولعن الله من بقي منهم ولعن الله من دخل قلبه رحمة لهم». وقال أيضاً عندما ذكره أحد أصحابه بعد حين: «على أبي الخطاب لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، فأشهد بالله أنه كافر فاسق مشرك، وأنه يحشر مع فرعون في أشد العذاب غدوا وعشياً»[4].

(1) الخوئي، **معجم رجال الحديث**، ترجمة المغيرة بن سعيد، والكشي في رجاله.

(2) المجلسي، **بحار الأنوار**، ج 47، ص 378، عن كتاب زيد النرسي.

(3) الأشعري القمي، سعد بن عبدالله، **المقالات والفرق**، ص 55 وقد مر بنا قبل قليل أن الإمام الصادق استخدم هذه الآية في تبرير لعن زرارة ظاهرياً من أجل التغطية عليه.

(4) وهكذا لعن بقية الأئمة من أهل البيت أبا الخطاب وأصحابه ومنهم يونس بن ظبيان الذي سلم على =

ونتيجة لخطورة مقولات «الخطابية» وخروجهم عن الدين، واختلاطهم بالشيعة والمصلين في مسجد الكوفة وإظهارهم التعبد، وبث أفكارهم المغالية سراً، حاول الإمام الصادق أن يفصل بينهم وبين الشيعة، فقال: «لا تقاعدوهم ولا تؤاكلوهم ولا تشاربوهم ولاتصافحوهم ولا توارثوهم»[1].

ولم يكتفِ الإمام الصادق بمكافحة الخطابية، وإنما لاحق فلولهم وأشباههم «المفوضة» الذين قالوا بتفويض الله للإمام الصادق، والأئمة من أهل البيت، بالخلق والرزق والحياة والموت والحساب يوم القيامة[2].

وقد تصدى الإمام الصادق لهم، واحتج عليهم بالقرآن الكريم الذي يقول بصراحة: «الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من

= بنت أبي الخطاب في قبرها قائلاً: السلام عليكِ يا بنت رسول الله (ويقصد أبا الخطاب). حيث لعنه الإمام الرضا وقال لمن ذكره عنده: اخرج عني لعنك الله ولعن من حدثك ولعن يونس بن ظبيان ألف لعنة تتبعها ألف لعنة كل لعنة منها تبلغك قعر جهنم أشهد ما ناداه إلا شيطان، أما إن يونس مع أبي الخطاب في أشد العذاب مقرونان، وأصحابهما إلى ذلك الشيطان مع فرعون وآل فرعون في أشد العذاب، سمعت ذلك من أبي عليه السلام. **بحار الأنوار** جلد: 25 من صفحه 280 إلى صفحه 288.

(1) يقول النوبختي والأشعري القمي: «كانت الخطابية قد لزموا المسجد بالكوفة واظهروا التعبد ولزم كل رجل منهم اسطوانة وكانوا يدعون الناس إلى أمرهم سراً فبلغ خبرهم عيسى بن موسى وكان عاملاً لأبي جعفر المنصور على الكوفة وبلغه انهم قد اظهروا الاباحات ودعوا الناس إلى نبوة أبي الخطاب وانهم مجتمعون في مسجد الكوفة قد لزموا الأساطين يرون الناس انهم لزموا للعبادة فبعث إليهم رجلاً من أصحابه في خيل ورجالة ليأخذهم ويأتيه بهم فامتنعوا عليه وحاربوه وكانوا سبعين رجلاً فقتلهم جميعاً ولم يفلت منهم أحد إلا رجل واحد أصابته جراحات فسقط بين القتلى فعد فيهم فلما جن الليل خرج من بينهم فتخلص وهو أبو سلمة سالم بن مكرم الجمال الملقب بأبي خديجة. وكانت بينهم حرب شديدة بالقصب والحجارة والسكاكين كانت مع بعضهم وجعلوا القصب مكان الرماح. فقاتلوا حتى قتلوا عن آخرهم واسر أبو الخطاب فأتى به عيسى بن موسى فأمر بقتله فضربت عنقه في دار الرزق على شاطئ الفرات وأمر بصلبه وصلب أصحابه فصلبوا ثم أمر بعد مدة بإحراقهم فاحرقوا وبعث برؤوسهم إلى المنصور فأمر بها فصلبت على مدينة بغداد ثلاثة أيام ثم أحرقت». سعد بن عبدالله في كتاب **المقالات والفرق**، ص 81 والنوبختي في **فرق الشيعة**، ص 69 و70.

(2) زعيمهم «المفضل بن عمر الجعفي» (توفي سنة 179هـ) قال عنه النجاشي: مفضل بن عمر أبو عبدالله، قيل أبو محمد الجعفي: كوفي، فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعبأ به. وقيل: إنه كان خطابياً، وقد ذُكِرَت له مصنفات لا يعول عليها، وإنما ذكرنا [ه] للشرط الذي قدمناه. وقال عنه ابن الغضائري: «ضعيف، متهافت، مرتفع القول، خطابي. وقد زيد عليه شيء كثير، وحَمَل الغلاة في حديثه حَمْلاً عظيماً، ولا يجوز أن يكتب حديثه، وروى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام». وقد نقل كلام ابن الغضائري فيه ابن داود في رجاله والعلامة في الخلاصة آخذين بقوله.

شيء سبحانه وتعالى عما يشركون». واعتبر الصادق «المفوضة» مشركين، ولعنهم أشد اللعن. وعندما دخل حجر بن زائدة وعامر بن جذاعة الأزدي على أبي عبدالله فقالا له: جعلنا فداك إن المفضل بن عمر يقول: إنكم تقدرون أرزاق العباد. فقال: «والله ما يقدر أرزاقنا إلا الله، ولقد احتجت إلى طعام لعيالي فضاق صدري وأبلغت إلي الفكرة في ذلك حتى أحرزت قوتهم، فعندها طابت نفسي، لعنه الله وبرئ منه، قالا: أفنلعنه ونتبرأ منه؟ قال: نعم، فلعناه وبرئنا منه، برئ الله ورسوله منه»[1].

وقد تبرأ الإمام الصادق أيضاً من «مفوض» آخر هو أبو هارون موسى بن عمير المكفوف، الذي كان ينقل عن الصادق أنه يقول: «إن كنت تريد القديم فذاك لا يدركه أحد، وإن كنت تريد الذي خلق ورزق فذاك محمد بن علي». فقال الصادق: «كذب عليَّ عليه لعنة الله، ما من خالق إلا الله وحده لا شريك له، حق على الله أن يذيقنا الموت، والذي لا يهلك هو الله خالق الخلق بارئ البرية»[2].

ويقول زرارة أنه أخبر الصادق: إن رجلاً من ولد عبدالله بن سبأ يقول بالتفويض، فقال: وما التفويض؟ قال: «إن الله تبارك وتعالى خلق محمداً وعلياً صلوات الله عليهما ففوض إليهما فخلقا ورزقا وأماتا وأحييا» فقال الصادق: كذب عدو الله، إذا انصرفت إليه فاتلُ عليه هذه الآية التي في سورة الرعد: «أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار». فانصرفت إلى الرجل فأخبرته فكأني ألقمته حجراً، أو قال: فكأنما خرس.

وعندما سمع الصادق وهو في المدينة بعض أقوال المغالي بشار الشعيري (مؤسس الفرقة العليائية)[3] في الكوفة، أرسل إليه أحد أصحابه ويدعى (مرازم) وقال له: «إن

---

(1) وقد عمل أنصار المفضل روايات معاكسة على لسان الصادق، حيث روى عبدالله بن الوليد، قال: قال لي أبو عبدالله: ما تقول في المفضل؟ قلت: وما عسيت أن أقول فيه بعدما سمعت منك، فقال: رحمه الله، لكن عامر بن جذاعة وحجر بن زائدة، أتياني فعاباه عندي، فسألتهما الكف عنه، فلم يفعلا، ثم سألتهما أن يكفا عنه، وأخبرتهما بسروري بذلك، فلم يفعلا! فلا غفر الله لهما. وقال بشير الدهان: قال أبو عبدالله لمحمد بن كثير الثقفي: ما تقول في المفضل بن عمر؟ قال: ما عسيت أن أقول فيه، لو رأيت في عنقه صليباً، وفي وسطه كشطيخا (كسحا)، لعلمت أنه على الحق، بعدما سمعتك تقول فيه ما تقول. قال: رحمه الله، لكن حجر بن زائدة، وعامر بن جذاعة أتياني فشتماه عندي، فقلت لهما: لا تفعلا فإني أهواه، فلم يقبلا، فسألتهما وأخبرتهما أن الكف عنه حاجتي، فلم يفعلا!! فلا غفر الله لهما. الكشي، في ترجمة عامر بن جذاعة والمفضل بن عمر.

(2) **رجال الكشي**: 145.

(3) «بشار الشعيري» هو مؤسس الفرقة المغالية «العليائية» التي كانت تقول: بأن علياً هو رب، ظهر =

اليهود قالوا ما قالوا ووحدوا الله وإن النصارى قالوا ما قالوا ووحدوا الله، وإن بشاراً قال قولاً عظيماً، فإذا قدمت الكوفة قل له: يقول لك جعفر: يا كافر يا فاسق يا مشرك أنا بريء منك». قال مرازم: فلما قدمت الكوفة فوضعت متاعي وجئت إليه فدعوت الجارية فقلت: قولي لأبي إسماعيل: هذا مرازم، فخرج إلي فقلت له: يقول لك جعفر بن محمد: يا كافر يا فاسق يا مشرك أنا بريء منك، فقال لي: وقد ذكرني سيدي؟ قال: قلت: نعم ذكرك بهذا الذي قلت لك، فقال: جزاك الله خيراً وفعل بك، وأقبل يدعو لي[1].

وعندما ذهب الإمام الصادق إلى الكوفة، دخل عليه بشار الشعيري، فرفض الإمام استقباله وطرده قائلاً: «اخرج عني لعنك الله، والله لا يظلني وإياك سقف بيت أبداً». فلما خرج قال: «ويله.. ألا قال بما قالت اليهود، ألا قال بما قالت النصارى، ألا قال بما قالت المجوس، أو بما قالت الصابئة، والله ما صغر الله تصغير هذا الفاجر أحد، إنه شيطان ابن شيطان خرج من البحر ليغوي أصحابي وشيعتي فاحذروه، وليبلغ الشاهد الغائب أني عبدالله بن عبدالله عبدٌ قنٌ ابنُ أمة، ضمتني الأصلاب والأرحام، وأني لميت وأني لمبعوث ثم موقوف ثم مسئول والله لأُسألَنَّ عما قال فيَّ هذا الكذاب وادعاه عليَّ. ياويله ماله! أرعبه الله، فلقد أمن على فراشه وأفزعني وأقلقني عن رقادي، أو تدرون أني لِـمَ أقول ذلك؟ أقول ذلك لأستقر في قبري»[2]. وقال لجماعة بشار الشعيري: «ويلكم توبوا إلى الله فإنكم كافرون مشركون»[3].

دور الغلاة في تمزيق صفوف الشيعة

لقد كان القائلون بنظرية «الإمامة الإلهية» فئة قليلة من شيعة الإمام جعفر الصادق، وهم كانوا أقرب إلى الغلاة منهم إلى «الجعفرية». وقد تسببوا في شق صفوف الشيعة وإحداث خلاف شديد بينهم بحيث قاطعوا بعضهم في الصلاة في زمن الباقر[4]. وتبرأ

= بالعلوية والهاشمية وأظهر أنه عبده ورسوله بالمحمدية. **رجال الكشي**: 252 3 والشهرستاني، **الملل والنحل** 1: 293.

(1) الخوئي، **معجم الرجال**، رقم 1728 عن الكشي.

(2) **رجال الكشي**: 253 و254.

(3) **رجال الكشي**: 252.

(4) روى الكشي عن... أبي علي بن راشد عن أبي جعفر الثاني، قال: قلت: جعلت فداك قد اختلف أصحابنا فأصلي خلف أصحاب هشام بن الحكم؟ فقال: عليك بعلي بن حديد، قلت: فآخذ بقوله؟ فقال: نعم، فلقيت علي بن حديد فقلت له: أصلي خلف أصحاب هشام بن الحكم؟ قال لا.
راجع أيضاً: الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 5279 - 5.

بعضهم من بعض، وكفر بعضهم بعضاً[1]. واستمرت الخلافات الداخلية بين الشيعة في عهد الإمام الصادق، حتى دخل عبد الأعلى عليه، وقال له: إن شيعتك قد تباغضوا وشنئ بعضهم بعضاً فلو نظرت جعلت فداك في أمرهم، فقال: لقد هممت أن أكتب كتاباً لا يختلف علي منهم اثنان، فقال: ما كنا قط أحوج إلى ذلك منا اليوم[2].

ودخل الفيض بن المختار، على الإمام الصادق وقال له: جعلني الله فداك ما هذا الاختلاف الذي بين شيعتكم؟ قال: وأي اختلاف يا فيض؟ فقال له الفيض: إني لأجلس في حلقهم بالكوفة فأكاد أن أشك في اختلافهم في حديثهم. فقال أبو عبدالله: «أجل هو كما ذكرت يا فيض، إن الناس أولعوا بالكذب علينا إن (كأن) الله افترض عليهم لا يريد منهم غيره وإني أحدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبنا ما عند الله وإنما يطلبون به الدنيا، وكل يحب أن يدعى رأساً، إنه ليس من عبد يرفع نفسه إلا وضعه الله وما من عبد وضع نفسه إلا رفعه الله وشرفه، فإذا أردت حديثاً فعليك بهذا الجالس» وأومأ إلى زرارة بن أعين[3].

وروى الكشي عن أبي عبدالله أنه قال لزيد الشحام: «يا زيد مالكم وللناس قد حملتم الناس علي، إني والله ما وجدت أحداً يطيعني ويأخذ بقولي إلا رجلاً واحداً رحمة الله عليه عبدالله بن أبي يعفور»[4]. وهو الذي كان يحارب الغلاة ويقول: «إن الأوصياء علماء أبرار أتقياء»[5]. وقد جاء سدير الصيرفي إلى الإمام الصادق يحرضه على الثورة زاعماً أن عدد الشيعة يبلغ مئات الألوف أو نصف الدنيا فقال له الإمام: «والله يا سدير لو كان لي شيعة بعدد هذه الجداء (وأشار إلى قطيع) ما وسعني القعود». فعدَّ سدير الجداء، فإذا هي سبعة عشر[6]. مما يدل على عدم اعتراف الإمام الصادق بكثير ممن كانوا ينتحلون التشيع في تلك الأيام. ولذلك غضب الإمام عندما قال له أبو الصباح الكناني: إنا نعيَّر بالكوفة فيقال لنا «جعفرية». ثم قال: إن أصحاب جعفر منكم لقليل، إنما أصحاب جعفر من اشتد ورعه وعمل لخالقه[7].

---

(1) الخوئي، **معجم الرجال**، رقم 2224، نقلاً عن الكشي في ترجمة جعفر بن عيسى بن عبيد (بن يقطين).

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 282.

(3) الخوئي، **معجم الرجال**، ترجمة زرارة، عن الكشي، الحديث رقم 9.

(4) الكشي في ترجمة عبدالله بن أبي يعفور.

(5) رجال الكشي، ترجمة بن أبي يعفور.

(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب في قلة عدد المؤمنين، ح رقم 4.

(7) الكشي، الجعفرية.

وتداول الشيعة في تلك الأيام حديثاً عن الإمام علي بن أبي طالب يصور حالة الشيعة في ذلك الزمان، ويقول فيه: «. . . فيا عجباً وما لي لا أعجب من خطأ هذه الفرق على اختلاف حججها في دينها، لا يقتصون أثر نبي ولا يقتدون بعمل وصي . . . ووا أسفاً من فعلات شيعتي من بعد قرب مودتها اليوم كيف يستذل بعدي بعضها بعضاً وكيف يقتل بعضها بعضاً، المتشتتة غداً عن الأصل، النازلة بالفرع، المؤملة الفتح من غير جهته، كل حزب منهم آخذ منه بغصن، أينما مال الغصن مال معه. . . »[1].

وربما كان هذا الحديث من تأليف بعض المعاصرين لتلك الفترة، ولكنه يحكي واقع التشتت والخلافات الداخلية، التي كانت تعصف بالشيعة في تلك الأيام. ولا شك في وجود عوامل عديدة لدى مختلف الأحزاب الشيعية المتصارعة، ولكن لا شك أيضاً في مسؤولية الأحاديث «الصعبة» المغالية والروايات المتناقضة والأفكار المتطرفة وعلى رأسها نظرية «الإمامة الإلهية» عن ذلك الاختلاف.

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 22 وكان من الطبيعي بعد اتساع حركة التشيع في أواخر القرن الثاني الهجري، أن يدخلها الكثير من المغرضين والمنافقين والمنحرفين والمغالين، حتى قال الإمام الكاظم: «لو ميزت شيعتي لم أجدهم إلا واصفة، ولو امتحنتهم لما وجدتهم إلا مرتدين، ولو تمحصتهم لما خلص من الألف واحد، ولو غربلتهم غربلة لم يبق منهم إلا ما كان لي، إنهم طال ما اتكوا على الأرائك، فقالوا: نحن شيعة علي، إنما شيعة علي من صدق قوله فعله». المصدر، ح رقم 290.

الفصل الحادي عشر

وصول «التشيع الديني» إلى طريق مسدود

المبحث الأول

أزمة خلافة الصادق

استعرضنا فيما سبق أدلة متعددة على عدم تبني الإمام الصادق لنظرية «الإمامة الإلهية» القائمة على العلم الغيبي والنص من الله. ونضيف إلى ذلك إشارة جعفر الصادق إلى ابنه إسماعيل كخليفة مرتقب من بعده، وقد توفاه الله تعالى في حياته. ولو كان تعيينه من الله لما مات قبل أبيه، أو لم يكن الصادق يشير إليه من قبل خلافاً لإرادة الله. ولم يكن الله ليخبر أحداً بأن فلاناً سيكون إماماً ثم يتوفاه قبل أوان إمامته. ولكن الإمامية الذين كانوا يعتقدون بأن الإمامة من الله وأن الله تعالى قد أخبر الصادق بتعيين ابنه إسماعيل أصيبوا بصدمة نفسية كبيرة، فذهب بعضهم إلى حدوث «البداء» عند الله، وتغيير رأيه في إسماعيل، بينما ذهب قسم آخر إلى إنكار وفاة إسماعيل والزعم بأن عملية دفنه كانت مسرحية أعدها الصادق للتقية. وأصر هؤلاء على نقل الإمامة بعد الصادق إلى ذرية إسماعيل، ثم شكلوا الفرقة «الإسماعيلية». بينما قام بعض الإمامية بزعامة سليمان بن جرير الرقي بمراجعة موقفهم من نظرية «الإمامة الإلهية» وأعلنوا كفرهم بها. وذلك - حسبما يقول النوبختي -: «انهم لما أشار جعفر إلى إمامة ابنه إسماعيل، ثم مات إسماعيل في حياة أبيه، رجعوا عن إمامة جعفر، وقالوا كذبنا، ولم يكن إماماً، لأن الإمام لا يكذب ولا يقول ما لا يكون، وحكموا على جعفر أنه قال: إن الله عزوجل بدا له في إمامة إسماعيل، فأنكروا البداء والمشيئة من الله، وقالوا هذا باطل لا يجوز. ومالوا إلى مقالة البترية ومقالة سليمان بن جرير، وهو الذي قال لأصحابه بهذا السبب أن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالتين لا يظهرون معهما من أئمتهم على كذب أبداً، وهما القول بالبداء وإجازة التقية، فأما البداء فان أئمتهم لما أحلوا أنفسهم من شيعتهم محل الأنبياء من رعيتها في العلم فيما كان ويكون والإخبار بما يكون في غد، وقالوا لشيعتهم أنه سيكون في غد وفي غابر الأيام كذا

وكذا، فان جاء ذلك الشيء على ما قالوه، قالوا لهم: ألم نعلمكم أن هذا يكون فنحن نعلم من قبل الله عَزَّوَجَلَّ ما علمته الأنبياء وبيننا وبين الله عَزَّوَجَلَّ مثل تلك الأسباب التي علمت بها الأنبياء عن الله ما علمت، وان لم يكن ذلك الشيء الذي قالوا انه يكون على ما قالوا، قالوا لشيعتهم بدا لله في ذلك بكونه، وأما التقية فانه لما كثرت على أئمتهم مسائل شيعتهم في الحلال والحرام وغير ذلك من صنوف أبواب الدين فأجابوا فيها وحفظ عنهم شيعتهم جواب ما سألوهم وكتبوه ودونوه ولم يحفظ أئمتهم تلك الأجوبة لتقادم العهد وتفاوت الأوقات لأن مسائلهم لم ترد في يوم واحد ولا في شهر واحد بل في سنين متباعدة وأشهر متباينة، وأوقات متفرقة فوقع في أيديهم في المسألة الواحدة عدة أجوبة مختلفة متضادة وفي مسائل مختلفة أجوبة متفقة، فلما وقفوا على ذلك منهم ردوا إليها هذا الاختلاف والتخليط في جواباتهم وسألوهم عنه وأنكروه عليهم، فقالوا: من أين هذا الاختلاف وكيف جاز ذلك قالت لهم أئمتهم: «إنما أجبنا بهذا للتقية، ولنا أن نجيب بما أجبنا وكيف شئنا لأن ذلك الينا ونحن نعلم بما يصلحكم وما فيه بقاؤنا وبقاؤكم وكف عدوكم عنا وعنكم» فمتى يظهر من هؤلاء على كذب؟ ومتى يعرف لهم حق من باطل؟ فمال إلى سليمان بن جرير هذا لهذا القول جماعة من أصحاب أبي جعفر وتركوا القول بإمامة جعفر»[1].

ويظهر من النوبختي أن «السليمانية» انشقوا عن «الجعفرية»، وهذا يصح إذا ثبت أن الإمام الصادق قد تبنى الفكر الإمامي وزعم أن إمامته من الله، وأنه عين إسماعيل من بعده ثم قال: «بدا لله فيه». وإما إذا لم يثبت ذلك - وهو الأصح لدينا - فيبدو أن السليمانية انشقوا عن «الإمامية» ورفضوا ما كان هؤلاء ينسبونه إلى الإمام من أقوال. وفي كلتا الحالتين كان انشقاقهم بسبب كشف وفاة إسماعيل (الموصى به كخليفة مرتقب) في حياة أبيه، عن عدم تعيينه من قبل الله تعالى.

ومن المؤشرات الأخرى المهمة على عدم تبني الإمام جعفر الصادق لنظرية «الإمامة الإلهية» هي وفاته (في 25 شوال سنة 148 للهجرة) دون تعيين خليفة له، والاكتفاء بتبيان العلامات العامة فقط كـ: «الوصية الظاهرة والفضل، بحيث لا يستطيع أحد أن يطعن عليه في فم ولا بطن ولا فرج، فيقال: كذاب ويأكل أموال الناس، وما أشبه هذا»[2]. أو

---

(1) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 63 - 66 وذهب سليمان بن جرير الرقي بعد ذلك إلى القول إن الإمامة شورى، وجواز إمامة المفضول، واليه تنسب «السليمانية». راجع: **الملل والنحل**، **والفرق بين الفرق**، **والوافي** للصفدي.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الأمور التي توجب حجة الإمام، ح رقم 3.

اتصافه بـ «السكينة والوقار والهيبة»[1]. أو الوراثة في «الكبير ما لم تكن فيه عاهة»[2]. بحيث التبس الأمر على رجل كزرارة بن أعين (الذي كان من كبار تلامذة الباقر والصادق) والذي سمع بوفاة الصادق وهو على فراش الموت في الكوفة، فأرسل ابنه عبيد الله إلى المدينة لكي يستطلع له هوية الإمام الجديد، ولكنه توفي قبل أن يعود ابنه من السفر، فوضع المصحف على صدره وقال إنه يأتم بهذا المصحف أو من يشير إليه المصحف[3].

ونتيجة لعدم وصيته لأحد من بعده بالاسم، ذهب عامة الشيعة الجعفرية بعد وفاة الصادق إلى ابنه عبدالله الأفطح[4].

وقد جلس «عبد الله الأفطح» مجلس أبيه وادعى الوصية له، وكاد الشيعة «الجعفرية» يجمعون عليه[5]. (ما عدا «الإسماعيلية»[6] الذين تمسكوا بحياة إسماعيل أو انتقلوا للقول

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح رقم 3 ومن الجدير بالذكر ان نظرية «الاثني عشرية» لم تكن معروفة في زمان الصادق، ولم يكن أحد سمع قط بأسماء الأئمة الاثني عشر الذين نظم الشيعة قائمتهم في القرن الرابع الهجري.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الأمور التي توجب حجة الإمام، ح رقم 6.

(3) الكشي، ترجمة زرارة بن أعين. والصدوق، **إكمال الدين**، ص 75 و76.

(4) ويقال إن عامة الشيعة الجعفرية ذهبوا إلى عبدالله الأفطح بناء على حديث رووه عن الصادق، أنه سئل عن: المتوثب على هذا الأمر، المدعي له، ما الحجة عليه؟ فقال: يُسأل عن الحلال والحرام. ثم قال: «ثلاثة من الحجة لم تجتمع في أحد إلا كان صاحب هذا الأمر: أن يكون أولى الناس بمن كان قبله، ويكون عنده السلاح، ويكون صاحب الوصية الظاهرة التي إذا قدمت المدينة سألت عنها العامة والصبيان: إلى من أوصى فلان؟ فيقولون: إلى فلان بن فلان». الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الأمور التي توجب حجة الإمام، ح رقم 2.

(5) الكليني، **الكافي**، ج 1 ص 351، والمفيد، **الإرشاد**، ص 291، والصفار، **بصائر الدرجات**، ص 250 - 252، والكشي، **الرجال**، ترجمة هشام بن سالم. الأشعري القمي، **المقالات والفرق**، ص 87 والنوبختي، **فرق الشيعة**، ص 77 - 78 والأشعري القمي، سعد بن عبدالله، **المقالات والفرق**، ص 87 - 88.

(6) نشأت الفرقة «الإسماعيلية» كانشقاق عن «الجعفرية» وقالت: «إن الإمام بعد جعفر ابنه إسماعيل، وأنكرت موت إسماعيل في حياة أبيه، لأن أباه أشار إليه بالإمامة بعده، وقلدهم ذلك له وأخبرهم أنه صاحبه، وان الإمام لا يقول إلا الحق، فلما ظهر موته علمنا أنه قد صدق وأنه القائم وأنه لم يمت». وهذه الفرقة هي «الإسماعيلية الخالصة». بينما قالت فرقة منهم إن الإمام بعد جعفر، محمد بن إسماعيل، وقالوا إن الأمر كان لإسماعيل في حياة أبيه فلما توفي قبل أبيه جعل جعفر الأمر لمحمد بن إسماعيل، وكان الحق له ولا يجوز لغيره، لأنها لا تنتقل من أخ إلى أخ بعد الحسن والحسين، ولا تكون إلا في الأعقاب، ولم يكن لأخوي إسماعيل عبدالله وموسى في الإمامة حق، كما لم يكن لمحمد بن الحنفية حق مع علي بن الحسين، وأصحاب هذا القول يسمون «المباركية» برئيس لهم يسمى «المبارك» مولى إسماعيل بن جعفر. النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 67- 68.

بإمامة ابنه محمد، و«الناووسية» الذين أنكروا وفاة الصادق، وقالوا بمهدويته وغيبته[1]. وذلك حسب العلامات التي كان قد همس بها الإمام الصادق لبعض شيعته، حول معرفة الإمام الجديد كالكبر والقرب والوصية الظاهرة. حيث يؤكد الصفار والكليني والمفيد والكشي: على ذهاب أقطاب «الإمامية» كعبد الله بن بكير وعمار الساباطي وهشام بن سالم الجواليقي ومحمد بن النعمان الأحول، في البداية إلى عبدالله الأفطح «الذي أجمع الناس عليه أنه صاحب الأمر بعد أبيه» وذلك لرواية الناس عن أبي عبدالله: «أن الأمر في الكبير ما لم تكن به عاهة»، وإصرار عمار الساباطي وهو من أصحاب الإمامين الباقر والصادق على القول بإمامته حتى النهاية[2]. وحسبما يقول النوبختي فقد مال إلى عبدالله الأفطح جل مشايخ الشيعة وفقهائها، ولم يشكُّوا في أن الإمامة في عبدالله بن جعفر وفي ولده من بعده[3]. وروى بعضهم عن الإمام الصادق أنه طلب من ابنه موسى أن يسلم الأمر لأخيه عبدالله ولا ينازعه بكلمة[4]. وهكذا احتل عبدالله الأفطح مقام الإمامة بالوصية والكبر والجلوس مجلس أبيه، بالرغم من عدم وجود نص واضح وصريح عليه من أبيه بالإمامة[5].

ولكن الأفطح توفي عقب أبيه بسبعين يوماً، دون أن يخلف ولداً تستمر فيه الإمامة، مما ولد صدمة جديدة في صفوف «الإمامية» الذين كانوا يؤمنون بقانون التوارث العمودي. فقام بعضهم بشطب اسم الأفطح من قائمة الأئمة والادعاء بخطأ الذهاب إليه من البداية، وقاموا بالتشكيك في كفاءته العلمية، وقالوا إنهم امتحنوه وتراجعوا عنه في حياته. وذهب بعضهم إلى اتهامه بالفسق والانحراف، ورووا عن الصادق أنه كان يلومه ويعاتبه ويعظه ويطالبه أن يكون مثل أخيه الكاظم[6]. وقاموا باختلاق رواية عن عيسى بن عبدالله بن عمر

---

(1) قال الناووسية: إن جعفر بن محمد حي لم يمت ولا يموت حتى يظهر ويلي أمر الناس وأنه هو المهدي، وسميت «الناووسية» بهذا الاسم لرئيس لهم من أهل البصرة يقال له فلان بن فلان الناووس. النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 67.

(2) الكليني، **الكافي**، ج 1 ص 351، والمفيد، **الإرشاد**، ص 291، والصفار، **بصائر الدرجات**، ص 250 - 252، والكشي، **الرجال**، ترجمة هشام بن سالم. الأشعري القمي، **المقالات والفرق**، ص 87.

(3) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 77 - 78.

(4) الأشعري القمي، سعد بن عبدالله، **المقالات والفرق**، ص 88.

(5) الأشعري القمي، **المقالات والفرق**، ص 87.

(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على أبي الحسن، ح رقم 10 وقال الشيخ المفيد في «**الإرشاد**»: في باب ذكر أولاد أبي عبدالله: «كان عبدالله بن جعفر أكبر أخوته بعد إسماعيل ولم تكن منزلته عند أبيه كمنزلة غيره من ولده في الإكرام، وكان متهماً بالخلاف على أبيه في =

ابن علي بن أبي طالب، أنه سأل أبا عبدالله عن الإمام بعده، فأومأ إلى ابنه موسى[1]. وذلك في محاولة منهم لإثبات عدم شرعية الأفطح في الإمامة منذ البداية[2].

= الاعتقاد، ويقال: إنه كان يخالط الحشوية ويميل إلى مذهب المرجئة، وادعى بعد أبيه الإمامة، واحتج بأنه أكبر أخوته الباقين، فاتبعه على قوله جماعة من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، ثم رجع أكثرهم بعد ذلك إلى القول بإمامة أخيه موسى عليه السلام لما تبينوا ضعف دعواه وقوة أمر أبي الحسن عليه السلام ودلالة حقه وبراهين إمامته، وأقام نفر يسير منهم على أمره ودانوا بإمامة عبدالله بن جعفر، وهم الطائفة الملقبة بالفطحية». وقال الكشي: «الذين قالوا بإمامته عامة مشائخ العصابة وفقهائها، مالوا إلى هذه المقالة فدخلت عليهم الشبهة لما روي عنهم عليهم السلام أنهم قالوا: «الإمامة في الأكبر من ولد الإمام إذا مضى. ثم منهم من رجع عن القول بإمامته لما امتحنه بمسائل من الحلال والحرام لم يكن عنده فيها جواب، ولما ظهر منه من الأشياء التي لا ينبغي أن تظهر من الإمام. ثم إن عبدالله مات بعد أبيه بسبعين يوماً، فرجع الباقون إلا شذاذاً منهم عن القول بإمامته إلى القول بإمامة أبي الحسن موسى عليه السلام، ورجعوا إلى الخبر الذي روي أن الإمامة لا تكون في الأخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام، وبقي شذاذ منهم على القول بإمامته، وبعد أن مات قالوا بإمامة أبي الحسن موسى عليه السلام. وروي عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال لموسى: يا بني إن أخاك سيجلس مجلسي ويدعي الإمامة بعدي! فلا تنازعه بكلمة، فإنه أول أهلي لحوقاً بي». الكشي، ترجمة عمار بن موسى الساباطي.

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ثبات الإمامة في الأعقاب، ح رقم 5.

(2) يقول هشام بن سالم الجواليقي: انه دخل على عبدالله الأفطح، مع مجموعة من الشيعة، وانهم سألوه بعض المسائل الفقهية فلم يجبهم بصورة صحيحة، مما دفعهم إلى التشكيك في إمامته والخروج من عنده حيارى ضلالاً فقعدنا في بعض أزقة الكوفة باكين حيارى لا ندري إلى أين نتوجه ولا من نقصد، ونقول: إلى المرجئة؟.. إلى الزيدية؟.. إلى المعتزلة؟.. إلى الخوارج؟...فنحن كذلك إذ رأيت رجلاً شيخاً لا اعرفه يومئ إلي بيده... فقال لي ادخل رحمك الله فدخلت، فإذا أبو الحسن موسى، فقال لي ابتداءً منه: لا إلى المرجئة ولا إلى القدرية ولا إلى الزيدية ولا إلى المعتزلة ولا إلى الخوارج..إلي إلي.. قلت: جعلت فداك مضى أبوك؟..قال: نعم...قلت: فمن لنا من بعده؟..قال: ان شاء الله ان يهديك هداك...قلت جعلت فداك فأنت هو؟.. قال: لا ما أقول ذلك... فقلت في نفسي: لم اصب طريق المسألة، ثم قلت جعلت فداك..عليك إمام؟..قال: لا فدخلني شيء لا يعلمه إلا الله إعظاماً له وهيبة، ثم قلت: جعلت فداك.. أسألك كما كنت اسأل أباك؟..قال: سل تخبر، ولا تذع فان أذعت فهو الذبح، قال فسألته فإذا هو بحر لا ينزف، قلت: جعلت فداك شيعة أبيك ضلال، فالقي إليهم هذا الأمر وادعوهم إليك؟..فقد أخذت علي الكتمان.. قال: من آمنت منهم رشداً، فألقِ إليه، وخذ عليه الكتمان، فان أذاع فهو الذبح وأشار بيده إلى حلقه. قال:فخرجت من عنده فلقيت أبا جعفر الأحول، فقال لي: ما وراءك؟، قلت: الهدى، وحدثته بالقصة، ثم لقينا الفضيل وأبا بصير فدخلا عليه سمعا كلامه وسألاه وقطعا عليه.

الكليني، **الكافي**، ج 1 ص 351، والمفيد، **الإرشاد**، ص 291، **والفصول**، ص 253، وعلي بن بابويه الصدوق، **الإمامة والتبصرة من الحيرة**، ص 205 والصفار، **بصائر الدرجات**، ص 250 - 252، والكشي، **الرجال**، ترجمة هشام بن سالم. والنوبختي، **فرق الشيعة**، ص 77 - 78.

وانتقل هؤلاء إلى أخيه موسى بن جعفر، بينما توقف آخرون التزاماً منهم بالشعار الذي كان يقول بأن الإمامة لا تكون في أخوين بعد الحسن والحسين، واضطروا إلى افتراض ولد مخفي لعبد الله الأفطح، قالوا إن اسمه «محمد بن عبدالله» وانه المهدي المنتظر، وأنه موجود في اليمن بصورة سرية وقد أخفاه أبوه بسبب التقية.

وجمع بقية «الفطحية» بين إمامة عبدالله، وإمامة أخيه موسى بن جعفر من بعده. وبرر هؤلاء عملية الجمع بين أخوين في الإمامة، بالقول بثبوت إمامة عبدالله خلال السبعين يوماً من حياته، وبعدم جواز الجمع إذا كان لدى الإمام السابق ولد، وأما إذا لم يكن لديه ولد كعبد الله فلا بأس بالانتقال إلى أخيه[1].

وقد ساهم الارتباك الذي حصل في خلافة الصادق، سواء بسبب عدم كفاءة الأفطح علماً وورعاً، أم في وفاته بسرعة دون عقب، في التشكيك في نظرية «الإمامة الإلهية» وتعزيز منطق «التشيع السياسي» (أو التشيع العلوي الزيدي) الذي يؤكد على الطبيعة السياسية العادية للإمامة، ويرفض الطابع الديني الإلهي المدعى لها، مما أدى إلى شعور أقطاب النظرية «الإمامية» وحتى المتكلمين منهم كهشام بن سالم الجواليقي وأبي جعفر الأحول (المعروف بمؤمن الطاق، أو شيطان الطاق) بالحيرة والضلال والبكاء من شدة الأزمة، كما يقول الجواليقي، ولم يجدوا ما يعينهم على الخروج من الأزمة سوى اللجوء إلى المنطق الأسطوري والباطني والغلو في ادعاء معرفة الإمام الكاظم بالغيب ودعوتهم إلى إمامته بصورة سرية[2].

المبحث الثاني

اعتزال الكاظم عن الإمامة

وفي الحقيقة ان الانتقال للقول بإمامة موسى الكاظم (128 - 183)، لم يحل الأزمة، فقد كان الكاظم شاباً يبلغ من العمر عشرين عاماً عند وفاة والده الصادق وأخيه عبدالله، ولم يكن - كما قلنا آنفاً - يتمتع بنص معروف وواضح من أبيه عليه بالإمامة،

(1) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 77 - 78.

(2) ويشير عبد القاهر البغدادي إلى انقسام الجعفرية إلى عدة فرق أخرى هي: «الهشامية» أتباع هشام بن الحكم، أو أتباع هشام بن سالم الجواليقي و«الزرارية» أتباع زرارة بن أعين و«الشيطانية» أتباع شيطان الطاق (أبي جعفر الأحول) و«الكاملية» أتباع أبي كامل، البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص 17.

إضافة إلى أنه لم يدَّعِ الإمامة ولم يسعَ إليها، وفضل الاعتزال والهدوء[1]. بالرغم من الروايات التي ألفها بعض «الإمامية» حوله فيما بعد، وقد اعترف هشام بن سالم الجواليقي (الذي أسس لإمامة الكاظم الدينية) بأن الأخير لم يكن يجرؤ على الدعوة إلى نفسه أمام الملأ، وبصراحة، وادعى أن الكاظم كان يقوم بذلك سراً للتقية[2].

وقد سبق لنا التعرف على منطق الغلاة الباطنيين الذين كانوا يغلفون مقولاتهم الخاصة المناقضة لمواقف وأقوال «الأئمة» دائماً، بالتقية. ولكن سيرة الكاظم في السنوات التالية كشفت حقيقة دعوى «الإمامية» (من أمثال هشام بن سالم الجواليقي ومؤمن الطاق، وأبي بصير) حيث ظل الكاظم متمسكاً بموقف الاعتزال السياسي. وحسبما يقول الشيخ محمد بن علي الصدوق (شيخ الطائفة الإمامية في القرن الرابع الهجري) فقد ظل الكاظم منعزلاً وكاتماً لأمره، وإن الشيعة لم تكن تختلف إليه، وإنه كان يأمر الشيعة بطاعة السلاطين على كل حال، فان كانوا عدولاً فليسألوا الله إبقاءهم، وان كانوا جائرين فليسألوا الله صلاحهم[3].

ومن هنا فقد انصرف عامة الشيعة في أيام موسى الكاظم وأيام أبي جعفر المنصور، إلى الإمام عيسى بن زيد بن علي، وهو متوارٍ في العراق، وبايعوه سراً بالإمامة، في عام 156هـ وجاءته بيعة الأهواز وواسط ومكة والمدينة وتهامة، واثبت دعاته فبلغوا مصر والشام. واتفق مع أصحابه على الخروج بعد وفاة المنصور، فمات عيسى مسموماً بسواد الكوفة سنة 166 في أيام الخليفة العباسي المهدي بن المنصور (158 - 169هـ). فحمل الراية الإمام الحسين بن علي بن الحسن (المعروف بالمثلث) «صاحب فخ» الذي قام بثورة في المدينة سنة 169هـ في أيام الخليفة العباسي موسى الهادي (169 - 170هـ) الذي أمر واليه على المدينة بالتشديد على أهل البيت والتنكيل بهم وإلزامهم بالإقامة الجبرية، والعرض عليه يومياً خشية خروج أحدهم أو قيامه بثورة. فاستولى الحسين «صاحب فخ» على المدينة، ودعا إلى كتاب الله وسنة رسول الله والى الرضا من آل محمد والعدل في

---

(1) الصدوق، **إكمال الدين**، ص 361 **والأمالي**، ص 338 والكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب من ادعى الإمامة وليس لها بأهل. . ح رقم 19.

(2) الكليني، **الكافي**، ج 1 ص 351، والمفيد، **الإرشاد**، ص 291، والصفار، **بصائر الدرجات**، ص 250 - 252، والكشي، **الرجال**، ترجمة هشام بن سالم.

(3) الصدوق، **إكمال الدين**، ص 361 **والأمالي**، ص 338 ويفترض بعض الكتاب الشيعة أن الكاظم كان يمارس قيادة سرية ويعد للثورة على هارون الرشيد الذي اعتقله، بتهمة جمع المال والسلاح، بناء على وشاية من ابن أخيه محمد بن إسماعيل، وربما كان ذلك صحيحاً ولكنه لا يحمل دلالة على ادعاء «الإمامة الدينية» .

الرعية والقسم بالسوية، وطلب من الكاظم المبايعة فاعتذر منه قائلاً: «يا ابن عم لا تكلّفني ما كلّف ابن عمك (محمد بن عبدالله ذو النفس الزكية) عمَّك أبا عبدالله (الصادق)، فيخرج مني ما لا أريد، كما خرج من أبي عبدالله ما لم يكن يريد». فقال له الحسين: إنّما عرضت عليك أمراً فان أردته دخلت فيه. وإن كرهته لم أحملك عليه والله المستعان، ثم ودّعه[1].

وبعد أن قُتل الحسين «صاحب فخ» قرب مكة، حمل الإمام يحيى بن عبدالله بن الحسن، راية الثورة على الخليفة العباسي هارون الرشيد، فطلب من موسى بن جعفر أن ينصره، ولما رفض كتب إليه يستنكر عليه خذلانه له ويقول له: «أما بعد . . . خبَّرَني من ورد علي من أعوان الله على دينه ونشر طاعته، بما كان من تحننك مع خذلانك وقد شاورت في الدعوة للرضا من آل محمد ﷺ، وقد احتجبتها واحتجبها أبوك من قبلك، وقديماً ادعيتم ما ليس لكم، وبسطتم آمالكم إلى ما لم يعطكم الله فاستهويتم وأظللتم، وأنا محذرك ما حذرك الله من نفسه». فكتب إليه الكاظم: «من موسى بن أبي عبدالله . . . إلى يحيى بن عبدالله بن الحسن أما بعد. . فإني أحذرك الله ونفسي، وأعلمك أليم عذابه، وشديد عقابه، وتكامل نقماته وأوصيك ونفسي بتقوى الله، فإنها زين الكلام، وتثبيت النعم، أتاني كتابك، تذكر فيه أني مُدَّعٍ وأبي من قبل، وما سمعت ذلك مني، وستكتب شهادتهم ويسألون، ولم يدع حرص الدنيا ومطالبها لأهلها مطلباً لآخرتهم، حتى يفسد عليهم مطلب آخرتهم في دنياهم. وذكرت أني ثبطت الناس عنك لرغبتي فيما في يديك، وما منعني من مدخلك الذي أنت فيه لو كنت راغباً ضعفٌ عن سنَّة، ولا قلةُ بصيرةٍ بحجة، ولكن الله تبارك وتعالى خلق الناس أمشاجاً، وغرائب، وغرائز . . . وأنا متقدم إليك أحذرك معصية الخليفة، وأحثك على بره وطاعته، وأن تطلب لنفسك أماناً قبل أن تأخذك الأظفار، ويلزمك الخناق من كل مكان تتروح إلى النفس من كل مكان ولا تجده، حتى يمنَّ الله عليك بمنه وفضله، ورقة الخليفة أبقاه الله، فيؤمنك ويرحمك، ويحفظ فيك أرحام رسول الله ﷺ والسلام على من اتبع الهدى «إنا قد أوحي إلينا أن العذاب على من كذب وتولى»[2].

(1) الكليني، **الكافي، الأصول**، ج 1، ص 366.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب من ادعى الإمامة وليس لها بأهل. . ح رقم 19 ورغم وضوح الرسالة ونفي الكاظم ادعاءه بالإمامة، ودعوته ليحيى بالطاعة للخليفة (العباسي هارون الرشيد)، إلا أن بعض الشيعة المتأخرين فسروا هذه الرسالة بالتقية، أو ترجيحه احتمال وقوع الكتاب في أيدي السلطة العباسية، تبعاً للمنطق الباطني الذي يفسر الأمور دائماً بشكل معاكس. كما فسر بعض الشيعة دعوة الكاظم ليحيى بطاعة الخليفة بأنه يقصد نفسه كخليفة شرعي معين من قبل الله، رغم ابتعاد السياق العام للرسالة عن هذا المفهوم.

ومما يؤكد عدم تبني الكاظم لنظرية «الإمامة الإلهية» انتماء معظم أبنائه إلى الخط الزيدي (أو التشيع السياسي العلوي)، إضافة إلى أخيه محمد بن جعفر الصادق المعروف بـ «الديباج» الذي خرج في مكة سنة 199 للهجرة، وتلقب بأمير المؤمنين[1].

أ – روايات النص على الكاظم

ولكن وبالرغم من اعتزال الإمام موسى الكاظم السياسة ورفضه ادعاء الإمامة، وبالرغم من الغموض الذي كان يلف قضية الخلف بعد الإمام الصادق، ووفاة زرارة دون معرفة الإمام الجديد، وذهاب أقطاب النظرية الامامية إلى القول بإمامة عبدالله الأفطح، فان فريقاً من «الامامية» التف حول الكاظم، وحاول أن يجعل منه رمزاً لنظرية «الإمامة الإلهية» و«إماماً» في سلسلة الأئمة «الربانيين» المنصوص عليهم، التي كان يجب أن تستمر إلى يوم القيامة. وحاول هذا الفريق أن يأتي بنصوص تثبت إشارة الإمام الصادق إلى ابنه الكاظم. وقد ذكر الكليني في «الكافي» والصفار في «بصائر الدرجات» والصدوق في «عيون أخبار الرضا» والمفيد في «الإرشاد» حوالى ستة عشر نصاً تتراوح بين الإشارة الغامضة والتأكيد الصريح الواضح.

فقد ادعى الفيض بن المختار: أن الصادق أشار إلى الكاظم منذ أن كان طفلاً صغيراً. وأنه قال لأبي عبدالله: مَن لنا بعدك؟ فقال: هذا صاحبكم، فتمسك به، وأشار إلى الكاظم[2]. وروى معاذ بن كثير، أنه قال لأبي عبدالله: أسألُ الله الذي رزق أباك منك هذه المنزلة أن يرزقك من عقبك قبل الممات مثلها، فقال: قد فعل الله ذلك. قال: من هو؟ فأشار إلى العبد الصالح (الكاظم) وهو راقد فقال: هذا الراقد، وهو غلام[3]. كما قال عبد الرحمن بن الحجاج إنه سأل جعفر بن محمد: من ولي الناس بعدك؟ فقال: إن موسى قد لبس الدرع وساوى عليه، فقال عبد الرحمن: لا أحتاج بعد هذا إلى شيء[4]. وقال المفضل بن عمر إن أبا عبدالله قال له: «استوصِ به، وضع أمره عند من تثق به من

(1) يقول النوبختي: إن شيعة الصادق تفرقوا إلى ست فرق، وقالت الفرقة الرابعة منهم: إن الإمام بعد جعفر ابنه محمد، فجعل هؤلاء الإمامة في محمد وولده من بعده، وهذه الفرقة تسمى «السمطية» (أو الشمطية) نسبة إلى رئيس لهم يقال له يحيى بن أبي السميط. النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 77.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على أبي الحسن، ح رقم 1.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على أبي الحسن، ح رقم 2.

(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على أبي الحسن، ح رقم 3.

أصحابك»[1]. وروي عن إسحاق بن جعفر الصادق أنه قال: كنت عند أبي يوماً، فسأله علي بن عمر بن علي فقال: جعلت فداك إلى من نفزع ويفزع الناس بعدك؟ فقال: إلى صاحب الثوبين الأصفرين والغديرين - يعني الذؤابتين - وهو الطالع عليك من هذا الباب، يفتح البابين بيده جميعاً، فما لبثنا أن طلعت علينا كفان آخذة بالبابين ففتحهما، ثم دخل علينا أبو إبراهيم (الكاظم)[2]. وعن صفوان الجمال: أن منصور بن حازم سأل أبا عبدالله: بأبي أنت وأمي إن الأنفس يُغدا عليها ويُراح، فإذا كان ذلك فمَن؟ فقال أبو عبدالله: إذا كان ذلك فهو صاحبكم وضرب بيده على منكب أبي الحسن الأيمن - في ما أعلم - وهو يومئذ خماسي (عمره خمس سنوات) وعبد الله بن جعفر جالس معنا[3]. وقال أيضاً: «عليكم بهذا، فهو والله صاحبكم بعدي»[4]. وعن عيسى بن عبدالله، أنه سأل أبا عبدالله، السؤال نفسه، فأومأ إلى ابنه موسى[5]. وعن فيض بن المختار: أن أبا عبدالله قال له: هو صاحبك الذي سألت عنه، فقم إليه فأقرَّ له بحقه، فقمت حتى قبلت رأسه ويده ودعوت الله عزوجل له[6]. وروى «الإمامية» عن الكاظم أنه رفض الاعتراف بإمامة أخيه الأفطح، وعندما قال له أحد أصحابه: إني أحتج عليك عند الله يوم القيامة أنك زعمت أن عبدالله لم يكن إماماً، وضع يده على عنقه، ثم قال له: «نعم احتج عليَّ بذلك عند الله عزوجل فما كان فيه من إثم فهو في رقبتي»[7].

ولكن هذه الروايات لم تكن معروفة ولا ثابتة ولا منتشرة بين الشيعة الجعفرية ولا حتى «الإمامية» من قبل، ولذلك ذهب عامة الفقهاء الشيعة إلى عبدالله الأفطح، واحتار البقية لعدم معرفتهم الإمام الجديد، وهذا ما يعزز احتمال وضع هذه الروايات من قبل الدعاة لموسى الكاظم من بعد، ومحاولة الإيحاء بوجود النص عليه من الصادق من قبل.

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على أبي الحسن، ح رقم 4.
(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على أبي الحسن، ح رقم 5.
(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على أبي الحسن، ح رقم 6.
(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على أبي الحسن، ح رقم 12.
(5) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على أبي الحسن، ح رقم 7.
(6) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على أبي الحسن، ح رقم 9.
(7) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، ح رقم 10.

فارس». وكتب أيضاً إلى علي بن عمر القزويني بخطه: «اعتقد فيما تدين الله به، إن الباطن عندي حسب ما أظهرت لك فيمن استنبأت عنه، وهو فارس لعنه الله، فإنه ليس يسعك إلا الاجتهاد في لعنه وقصده ومعاداته والمبالغة في ذلك بأكثر ما تجد السبيل إليه، ما كنت آمر أن يدان الله بأمر غير صحيح، فجد وشد في لعنه وهتكه وقطع أسبابه وسد أصحابنا عنه وإبطال أمره، وأبلغهم ذلك مني وأحكمه لهم عني، وإني سائلكم بين يدي الله عن هذا الأمر المؤكد، فويل للعاصي وللجاحد وكتبت بخطي ليلة الثلاثاء لتسع ليال من شهر ربيع الأول سنة (250) وأنا أتوكل على الله وأحمده كثيراً»[1].

وروى الكشي روايات في لعن فارس بن حاتم القزويني، وأن أبا الحسن العسكري أمر جنيداً بقتله فقتله وحرض على قتل جماعة أخرى من الغلاة كأبي السمهري ابن أبي الزرقاء[2].

وإلى جانب علي بن حسكة، والقاسم اليقطيني والحسن بن محمد بن بابا القمي وفارس بن حاتم القزويني والشريعي، كان هناك محمد بن نصير الفهري النميري، الذي ادعى أيضاً أن علي بن محمد العسكري رب، وأنه نبي رسول من قبله، وكان يقول بالتناسخ، وإباحة المحارم ويحلل نكاح الرجال بعضهم بعضاً في أدبارهم، ويقول: إنه من الفاعل والمفعول به إحدى الشهوات والطيبات، إن الله لم يحرم شيئاً من ذلك[3].

---

(1) الخوئي، **معجم رجال الحديث**، رقم 9311 الكشي، ترجمة: فارس بن حاتم، وعن الطوسي، «الغيبة»: باب السفراء ومنهم (من المذمومين من الوكلاء) فارس بن حاتم بن ماهويه القزويني.

(2) رجال الكشي: 321 و322- 5 - قال سعد: وحدثني جماعة من أصحابنا من العراقيين وغيرهم، هذا الحديث عن جنيد، قال: سمعته أنا بعد ذلك من جنيد: أرسل إلي أبو الحسن العسكري عليه السلام يأمرني بقتل فارس بن حاتم لعنه الله، فقلت: لا، حتى أسمعه منه يقول لي ذلك يشافهني به، قال: فبعث إلي فدعاني، فصرت إليه، فقال: آمرك بقتل فارس بن حاتم، فناولني دراهم من عنده وقال: اشتر بهذه سلاحاً فاعرضه علي، فاشتريت سيفاً فعرضته عليه، فقال: رد هذا وخذ غيره، قال: فرددت وأخذت مكانه ساطوراً فعرضته عليه، فقال: هذا نعم، فجئت إلى فارس، وقد خرج من المسجد بين الصلاتين المغرب والعشاء، فضربته على رأسه فصرعته، فثنيت عليه فسقط ميتاً ووقعت الضجة، فرميت الساطور من يدي، واجتمع الناس وأخذوا يدورون إذ لم يوجد هناك أحد غيري، فلم يروا معي سلاحا ولا سكيناً، وطلبوا الزقاق والدور فلم يجدوا شيئاً، ولم يروا أثر الساطور بعد ذلك. الخوئي، **معجم رجال الحديث**، رقم 9311 الكشي، ترجمة: فارس بن حاتم، وذكر هذه الرواية ابن شهر آشوب في المناقب: الجزء 4، باب إمامة أبي الحسن علي بن محمد النقي، في (فصل في آياته عليه السلام)، لكنه ذكر بدل جنيد أبو جنيد.

(3) وقال النوبختي: «قد شذت فرقة من القائلين بإمامة علي بن محمد في حياته فقالت بنبوة رجل يقال =

وقد كان بعض هؤلاء الغلاة ينسبون ما يشاءون من الأقوال الكاذبة للأئمة، عن طريق ادعاء رؤيتهم في المنام وتحدثهم معهم، مثل الفضل بن الحارث، الذي يعده الطوسي والكشي «من أصحاب العسكري» والذي يقول: «كنت بسر من رأى وقت خروج سيدي أبي الحسن عليه السلام، فرأينا أبا محمد ماشياً قد شق ثوبه، فجعلت أتعجب من جلالته وما هو له أهل ومن شدة اللون والأدمة وأشفق عليه من التعب، فلما كان الليل رأيته عليه السلام في منامي، فقال: اللون الذي تعجبت منه اختبار من الله لخلقه يختبر به كيف يشاء، إنها هي لعبرة لأولي الأبصار، لا يقع فيه على المختبر ذم، ولسنا كالناس فنتعب كما يتعبون، نسأل الله الثبات والتفكر في خلق الله، فإن فيه متبعاً (متسعاً) واعلم أن كلامنا في النوم مثل كلامنا في اليقظة»[1]. وهذا ما كان يفتح الباب للفضل ولغيره لتأليف ما يشاءون من الروايات ونسبتها للأئمة من أهل البيت.

ومن ذلك ما رواه الكشي عن علي بن محمد بن قتيبة: أن عبدالله بن حمدويه البيهقي كتب إلى أحد الأئمة: «إن أهل نيسابور قد اختلفوا في دينهم وخالف بعضهم بعضاً، وبها قوم يقولون أن النبي صلى الله عليه وسلم عرف جميع لغات أهل الأرض ولغات الطيور وجميع ما خلق الله، وكذلك لابد أن يكون في كل زمان من يعرف ذلك، ويعلم ما يضمر الإنسان، ويعلم ما يعمل أهل كل بلاد في بلادهم ومنازلهم، وإذا لقي طفلين فيعلم أيهما مؤمن وأيهما يكون منافقاً، وأنه يعرف أسماء جميع من يتولاه في الدنيا وأسماء آبائهم، وإذا رأى أحدهم عرفه باسمه من قبل أن يكلمه، ويزعمون - جعلت فداك - أن الوحي لا ينقطع، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن عنده كمال العلم، ولا كان عند أحد من بعده، وإذا حدث الشيء في أي زمان كان ولم يكن علم ذلك عند صاحب الزمان، أوحى الله إليه وإليهم» وقال: «كذبوا لعنهم الله وافتروا إثماً عظيماً. وبها شيخ يقال له الفضل بن شاذان يخالفهم في هذه

= له «محمد بن نصير النميري» وكان يدعي أنه نبي بعثه أبو الحسن العسكري، وكان يقول بالتناسخ والغلو في أبي الحسن ويقول فيه بالربوبية، ويقول بالاباحة للمحارم ويحلل نكاح الرجال بعضهم لبعض». النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 93.

وكان زميل للنصيري هو الشريعي قد ادعى البابية أيضاً لابن الإمام العسكري الغائب، والوكالة عنه، وكما يقول الشيخ الطوسي في «الغيبة» «فقد كذب على الله وعلى حججه عليهم السلام، ونسب إليهم مالاً يليق بهم وما هم منه براء، فلعنته الشيعة وتبرأت منه وخرج توقيع الإمام عليه السلام بلعنه والبراءة منه. ثم ظهر منه القول بالكفر والإلحاد». الخوئي، **معجم رجال الحديث**، رقم 3227 - الحسن الشريعي (السريعي).

(1) الخوئي، **معجم رجال الحديث**، رقم 9360 - الفضل بن الحارث.

الأشياء وينكر عليهم أكثرها، وقوله شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأن الله عز وجل في السماء السابعة فوق العرش كما وصف نفسه عز وجل ، وأنه ليس بجسم فوصفه بخلاف المخلوقين في جميع المعاني، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وإن من قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أتى بكمال الدين، وقد بلغ عن الله عز وجل ما أمره به، وجاهد في سبيله وعبده حتى أتاه اليقين، وأنه صلى الله عليه وسلم أقام رجلاً مقامه من بعده، فعلمه من العلم الذي أوحى الله، يعرف ذلك الرجل الذي عنده من العلم الحلال والحرام وتأويل الكتاب وفصل الخطاب، وكذلك في كل زمان لابد من أن يكون واحد يعرف هذا، وهو ميراث من رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوارثونه، وليس يعلم أحد منهم شيئاً من أمر الدين إلا بالعلم الذي ورثوه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ينكر الوحي بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال (الإمام): «قد صدق في بعض وكذب في بعض». وفي آخر الورقة: قد فهمنا رحمك الله كل ما ذكرت، ويأبى الله عز وجل أن يرشد أحدكم وأن يرضى عنكم وأنتم مخالفون معطلون، الذين لا يعرفون إماماً ولا يتولون ولياً، كلما تلاقاكم الله عز وجل برحمته وأذن لنا في دعائكم إلى الحق، وكتبنا إليكم بذلك، وأرسلنا إليكم رسولاً لم تصدقوه، فاتقوا الله عباد الله، ولا تلجوا في الضلالة من بعد المعرفة، واعلموا أن الحجة قد لزمت أعناقكم، فاقبلوا نعمته عليكم تدم لكم بذلك السعادة في الدارين عن الله عز وجل إن شاء الله. وهذا الفضل بن شاذان مالنا وله، يفسد علينا موالينا، ويزين لهم الأباطيل، وكلما كتب إليهم كتاباً أعرض علينا في ذلك، وأنا أتقدم إليه أن يكف عنا، وإلا والله سألت الله أن يرميه بمرض لا يندمل جرحه منه في الدنيا ولا في الآخرة، أبلغ موالينا هداهم الله سلامي، واقرأهم بهذه الرقعة إن شاء الله»[1].

ولكن هذه الرسالة مشكوك في صحتها للشك في وثاقة ابن قتيبة، وبالتالي فمن الصعب التأكد من خلالها من رأي الإمام هل هو إلى جانب الغلاة؟ أم إلى جانب الفضل بن شاذان الذي كان يحاول مكافحة الغلاة؟ أم ضدهما معاً؟ ولكن الرسالة تكشف عن حركة الوضع والتأليف التي كان يقوم بها الوضاعون على لسان «الأئمة» في تلك الأيام[2].

(1) الكشي، ترجمة الفضل بن شاذان.

(2) ويذكر الكشي رواية أخرى عن أحمد بن محمد بن يعقوب أبي علي البيهقي، تكشف خلفية لعن الإمام للفضل بن شاذان، وأنه لم يكن بسبب قوله بالجسم، وإنما بسبب بعض الوشايات الكاذبة، والخلافات المالية بين الفضل وبين الوكلاء الذين أنفذهم الإمام إلى نيسابور لقبض حقوقه، وخصوصاً الوكيل أيوب بن الناب، الذي نزل بنيسابور عند قوم من الشيعة ممن يذهب مذهب =

المبحث السادس

أزمة البداء.. مرة أخرى

إن نظرية الإمامة عند أهل البيت وعامة الشيعة العلوية كانت تختلف في مفهومها عند «الإمامية» الذين كانوا فريقاً صغيراً جداً وسرياً في صفوف الحركة الشيعية في القرن الثالث الهجري، فهي كانت إمامة عادية سياسية بشرية عند أولئك «الشيعة العلوية»، وإمامة ربانية عند هؤلاء «الإمامية». ومن هنا كان أئمة أهل البيت يشيرون إلى أحد أبنائهم، أو يتوقعون أن يخلفهم في مقامهم التوجيهي، ثم قد يموت في حياتهم، فيشيرون إلى رجل آخر، ولا يجدون في ذلك أي حرج أو تناقض، ولكن وفاة أحد أبناء الأئمة المرشحين للخلافة كان يسبب أزمة كبرى في صفوف «الإمامية» الذين كانوا يعتقدون أن نصب الإمام من الله تعالى، ولذلك فقد كانوا يستغربون أن يموت الإمام المقترح و«المعين» في نظرهم في حياة أبيه، ويعتبرون ذلك تغيراً في الإرادة الإلهية، وهو ما كانوا يعبرون عنه بـ «البداء». مع أن الاعتراف بالبداء وتغيير الله لإرادته في موضوع كهذا كالإمامة، كان صعباً عليهم أيضاً، وذلك لما يسببه التغيير من حرج وتشكيك للناس في صدقية «الأئمة» والتراجع عن اعتبار النص على الأئمة من الله تعالى.

وكما رأينا سابقاً فقد سببت وفاة إسماعيل بن جعفر الصادق هزة في الفكر الإمامي أدت إلى تراجع الكثير من الإمامية عن الاعتقاد بأن الإمامة تعيين من الله، وحاول بعض «الإمامية» تفسير وفاة إسماعيل بالبداء، ورفض بعضهم قصة الترشيح من أساسها، بينما أنكر بعض آخر الوفاة وأصر على اختفاء إسماعيل عن الأنظار. وقد حدثت القصة نفسها مرة أخرى بعد مائة عام تقريباً، حيث أعلن الإمام علي الهادي ترشيح ابنه السيد محمد (المدفون في مدينة بلد قرب سامراء) كخلف له، ولكنه توفي في حياته، فأوصى إلى أخيه الحسن العسكري وقال له: «يا بني أحدث لله شكراً فقد أحدث فيك أمراً»[1].

= الارتفاع والغلو والتفويض، فكتب هذا الوكيل يشكو الفضل بن شاذان بأنه يزعم أني لست من الأصل، ويمنع الناس من إخراج حقوقه، وكتب هؤلاء النفر أيضاً إلى الأصل الشكاية للفضل، ولم يكن ذكروا الجسم ولا غيره، وذلك التوقيع خرج من يد المعروف بالدهقان ببغداد في كتاب عبدالله بن حمدويه البيهقي.

(1) الكليني، **الكافي**، ج 1 ص 326- 327 والصفار، **بصائر الدرجات**، ص 473 والمفيد، **الإرشاد** ص 337 والطوسي، **الغيبة**، ص 122.

وقد روى مشايخ الطائفة الإمامية الاثني عشرية (الكليني والمفيد والطوسي) عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري قال: كنت عند أبي الحسن العسكري وقت وفاة ابنه أبي جعفر، وقد كان أشار إليه ودلَّ عليه، وإني لأفكر في نفسي وأقول هذه قصة أبي إبراهيم وقصة إسماعيل، فأقبل إليَّ أبو الحسن وقال: «نعم يا أبا هاشم بدا الله في أبي جعفر وصير مكانه أبا محمد كما بدا له في إسماعيل بعدما دل عليه أبو عبدالله ونصبه، وهو كما حدثتك نفسك وأنكره المبطلون .. أبو محمد ابني الخلف من بعدي عنده ما تحتاجون إليه، ومعه آلة الإمامة والحمد لله»[1].

وقال شاهويه بن عبدالله الجلاب إن الهادي كتب إليه: «أردتَ أن تسأل عن الخلف بعد أبي جعفر وقلقت لذلك فلا تغتم فإن الله عَزَّوَجَلَّ لا يضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون «وصاحبك بعدي أبو محمد ابني وعنده ما تحتاجون إليه، يقدم ما يشاء الله ويؤخر ما يشاء الله» ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها «قد كتبت بما فيه بيان وقناع لذي عقل يقظان»[2].

ومثلما حدث مع الإسماعيلية الذين أنكروا وفاة إسماعيل، فقد رفض قسم من شيعة الإمام الهادي الاعتراف بوفاة ابنه محمد، وأصروا على القول باستمرار حياته وغيبته، وفسروا إعلان الهادي لوفاة ابنه بأنه نوع من التقية والتغطية على الحقيقة. وقال هؤلاء «بإمامة محمد بعد أبيه، واعتلوا في ذلك: بأن أباه أشار إليه بالإمامة وأعلمهم أنه الخليفة من بعده، والإمام لا يجوز عليه الكذب، ولا يجوز البداء فيه، فهو وإن كانت ظهرت وفاته ..لم يمت في الحقيقة، ولكن أباه خاف عليه فغيبه وهو القائم المهدي، وقالوا فيه بمثل مقالة أصحاب إسماعيل بن جعفر»[3].

وتقول بعض الروايات إن الهادي رفض إعلان اسم خليفته بوضوح، تماماً كما فعل الصادق بعد وفاة ابنه إسماعيل، وقال لعلي بن مهزيار: «عهدي إلى الأكبر من ولدي»[4]. وإنه نهى عن تخصيص أحد ولده وقال لعلي بن عمرو العطار: «لا تخصوا أحداً حتى يخرج إليكم أمري». فكتب إليه بعد: فيمن يكون هذا الأمر؟ قال: فأجابه: «في الكبير من

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على أبي محمد، ح رقم 8 و9 و10 ص 328 والطوسي، **الغيبة**، ص 55 والمفيد، **الإرشاد**، ص 317.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على أبي محمد، ح رقم 12.

(3) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 94.

(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على أبي محمد، ح رقم 6.

ولدي»[1]. وقال لعبد الله بن محمد الأصفهاني: «صاحبكم بعدي الذي يصلي عليَّ»[2].

وبعد وفاة الإمام الهادي حدث صراع وتنافس بين جعفر بن علي وأخيه الحسن، مما أثر كثيراً في موقف الشيعة من العسكري، حتى قال: «ما مُني أحد من آبائي بمثل ما منيت به من شك هذه العصابة فيَّ»[3].

وهنا قام أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري (وهو من أبرز مؤيدي العسكري من الإماميين) بتحوير أسطورة «أم أسلم» أو «حبابة الوالبية» السابقة، إلى حصاة «أم غانم» وإضافة فصل جديد إليها، ليثبت إمامة العسكري عن طريق «الإعجاز»، فقال: كنت عند أبي محمد (العسكري) فاستؤذن لرجل من أهل اليمن عليه، فدخل رجل عبل طويل جسيم، فسلم عليه بالولاية فرد عليه بالقبول وأمره بالجلوس، فجلس ملاصقاً لي، فقلت في نفسي: ليت شعري من هذا؟ فقال أبو محمد: هذا من ولد الأعرابية صاحبة الحصاة التي طبع آبائي فيها بخواتيمهم فانطبعت، وقد جاء بها معه يريد أن أطبع فيها، ثم قال: هاتها، فأخرج حصاة وفي جانب منها موضع أملس، فأخذها أبو محمد، ثم أخرج خاتمه فطبع فيها فانطبع فكأني أرى نقش خاتمه الساعة «الحسن بن علي». فقلت لليماني: رأيته قبل هذا قط؟ قال: لا والله وإني لمنذ دهر حريص على رؤيته حتى كأن الساعة أتاني شاب لست أراه فقال لي: قم فادخل، فدخلت. ثم نهض اليماني وهو يقول: رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت، ذرية بعضها من بعض أشهد بالله أن حقك لواجب كوجوب حق أمير المؤمنين والأئمة من بعده (صلوات الله عليهم أجمعين). ثم مضى فلم أره بعد ذلك. قال أبو هاشم الجعفري: وسألته عن اسمه فقال: اسمي مهجع بن الصلت بن عقبة بن سمعان بن غانم بن أم غانم وهي الأعرابية اليمانية، صاحبة الحصاة التي طبع فيها أمير المؤمنين والسبط إلى وقت أبي الحسن[4].

وأدرك أبو هاشم الجعفري (الراوي للقصة) العنصر الخيالي فيها، فسارع إلى إخفاء أي أثر لليمني (ابن أم غانم) وادعى أنه مضى ولم يره بعد ذلك، خوفاً من أن يسأله أحد عن حقيقة هذه الأسطورة، أو يبادر فيلحق باليمني ليتأكد من صحة القصة، واللافت أن أبا

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على أبي محمد، ح رقم 7.
(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب الإشارة والنص على أبي محمد، ح رقم 3.
(3) الصدوق، **إكمال الدين**، ص 222.
(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، ح رقم 4.

هاشم لم يتحدث عن مجيء «أم غانم» التي يبدو أنها ماتت منذ خمسة أجيال وجاء حفيد حفيدها ليقوم بمهمة التأكد من إمامة العسكري، وذلك بطبع الحصاة بخاتمه.

وقد لعب أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري دوراً كبيراً في تثبيت إمامة العسكري، فنقل عن الامام الهادي أنه كان قد أشار في البداية إلى ابنه السيد محمد ودل عليه، وعندما مات في حياته قال: «بدا لله في أبي جعفر وصير مكانه أبا محمد كما بدا لله في إسماعيل بعد ما دل عليه أبو عبدالله ونصبه»[1].

ورغم أن هذه الرواية تؤكد عدم معرفة الهادي بالإمام بعده، ولا بمصير ابنه محمد ولا وفاته في حياته، فقد روى أبو هاشم الجعفري أيضاً عن أبي جعفر الثاني (محمد الجواد) رواية عن الامام الحسن المجتبى يذكر فيها أسماء الأئمة إلى الحسن العسكري، من دون أن يشير إلى مسألة البداء والتعيين المسبق للسيد محمد ثم تنصيب الامام العسكري مكانه[2].

وبما أن النص على الحسن العسكري كان غامضاً ومحل شبهة ونزاع بين الشيعة الإمامية وبين أولاد الامام الهادي، فقد لجأ أبو هاشم الجعفري إلى اختلاق مجموعة من الروايات الأسطورية القائمة على دعوى علم الامام العسكري بالغيب، والتي يرويها الجعفري بنفسه ويقول انها حصلت له، ولا يمكن التأكد منها بصورة مستقلة ومحايدة، غير دعواه بعلم الامام للغيب.

يقول الجعفري انه سمع الامام أبا محمد (العسكري) يقول ذات مرة: إن «من الذنوب التي لا تغتفر قول الرجل ليتني لا أو اخذ الا بهذا» فقلت في نفسي: إن هذا لهو الدقيق ينبغي للرجل ان يتفقد من أمره ومن نفسه كل شيء، فأقبل أبو محمد فقال: يا أبا هاشم صدقت فالزم ما حدثت به نفسك، فان الإشراك في الناس أخفى من دبيب الذر على الصفا[3].

ويروي أبو هاشم الجعفري رواية أخرى مشابهة تقوم على أساس علم الأئمة بالغيب، يقول: «كنت محبوساً مع أبي محمد في حبس المهتدي بن الواثق فقال لي: يا أبا هاشم ان هذا الطاغي أراد ان يعبث بالله في هذه الليلة، وقد بتر الله تعالى عمره وقد جعله

(1) الطوسي، **الغيبة**، ص 55 و120.

(2) المصدر، ص 99.

(3) الطوسي، **الغيبة**، ص 123.

للقائم من بعده . . . قال أبو هاشم: فلما أصبحنا شغب الأتراك على المهتدي فقتلوه وولي المعتمد مكانه وسلمنا»[1].

وهنا يتحدث عن علم الإمام العسكري بمقتل المهتدي قبل حدوث الشغب عليه. وهذا من علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله تعالى.

ويقدم أبو هاشم الجعفري مجموعة حكايات شخصية بسيطة يضفي عليها طابع علم الغيب وينسبها إلى الإمام العسكري كدليل على إمامته، فيقول انه كان يحتاج إلى المال ولم يطلبه من العسكري استحياء فأرسل إليه الإمام مالاً دون ان يطلب منه، وانه رأى الإمام العسكري يحك الأرض ويخرج الدنانير الذهبية منها ويعطيها له ومعرفة الإمام بحاجته إلى المال بصورة غيبية[2]. ويقول إن الإمام علم بنية أبي هاشم في طلب فص فأعطاه خاتماً[3]. وإن الإمام العسكري أخبره عن مشادة حصلت له في الطريق[4].

ويتحدث عن علم الإمام العسكري بأدق التفاصيل السرية لحياته كمعرفته بإفطار أبي هاشم ونوع الخبز الذي أكله، كما يتحدث عن معرفة الإمام بحقيقة رجل كان يتجسس عليه وكشفه هويته لأبي هاشم[5]. وعن علمه غيبياً بحقيقة سائل غني كان يتظاهر بالفقر، وعلمه بموت فرس بعد أيام وإشارته على صاحبها ببيعها سريعاً قبل أن تموت، واكتشاف نوايا بعض الخدم وعزمهم على شرب الخمر واللواط، ومعرفته بعطش إنسان وطلب الماء له دون ان يطلبه هو[6].

ولم يكتفِ أبو هاشم الجعفري بتلك القصص بل ادعى انه شاهد يوماً الإمام العسكري وهو يكتب كتاباً، ثم ترك القلم وقام إلى الصلاة، فاذا بقلم الإمام ينهض بنفسه ليكمل الكتاب أثناء قيام الإمام للصلاة[7]!!.

---

(1) الطوسي، **الغيبة**، ص 123 و134 راجع أيضاً **بحار الأنوار** ج 50 ص 250 و276 و258 عن **مختار الخرايج** ص 239 و**مناقب آل أبي طالب** ج4 ص 436 و432 و**كشف الغمة** ج3 ص 279 و299 و**أعلام الورى** ص 354 و355.

(2) الكليني، **الكافي** ج1 ص 507 والبحار ج 50 ص 259 و**الإرشاد** للمفيد ص 322.

(3) الكليني، الكافي ص 507 و**بحار الأنوار** للمجلسي ج 50 ص 267 و**مناقب آل أبي طالب** لابن شهرآشوب ج4 ص 432 و**مختار الخرايج** ص 214.

(4) المجلسي: **بحار الأنوار** ج50 ص 283 عن **مناقب آل أبي طالب** ج4 ص 427 و428.

(5) **مناقب آل أبي طالب** ج4 ص 437 و**مختار الخرايج** ص 239 و**أعلام الورى ص 354 و355**.

(6) الكليني، **الكافي** ج1 ص 507.

(7) المجلسي: **البحار** ج 50 ص 304 عن عيون المعجزات.

وقدم الجعفري هذه الروايات في سياق الحديث عن علم العسكري بالغيب كدليل على امامته في غياب النص عليه.

ومن الواضح أن اللجوء إلى هذه القصص الأسطورية لإثبات الإمامة، لم يكن أسلوباً علمياً شرعياً أو عقلياً أو طبيعياً، وإنما كان «الإماميون» الغلاة يتشبثون به كما يتشبث الغريق بكل قشة من أجل إضفاء طابع «ديني» على الإمامة السياسية.

المبحث السابع

نهاية «التشيع الديني»

ولم يكد الحسن العسكري يستلم زعامة الشيعة (أو فريق منهم)، حتى توفي وهو شاب وقبل أن يخلف أو يوصي إلى أي أحد بالإمامة، تماماً كما توفي عبدالله الأفطح دون عقب، مما أوقع «الإمامية» في أزمة مشابهة لما حدث لهم قبل مائة عام، بل أوقعهم في أزمة كبرى أطلقوا عليها اسم «الحيرة العظمى» وقد أدت إلى تفرق ما تبقى منهم إلى أربع عشرة فرقة، كل يقول برأي مختلف، فذهب بعضهم للقول بإمامة أخيه جعفر، وذهب بعضهم للالتحاق بالمحمدية الذين قالوا باختفاء محمد بن علي وأنكروا وفاته، وقال بعضهم بانقطاع الإمامة، وأنكر بعضهم وفاة الحسن، وقال بعضهم بعودته إلى الحياة مرة أخرى، وقال بعض آخر بوجود ولد له في السر، ولد في حياته أو بعد وفاته. هو «الإمام الثاني عشر محمد المهدي»[1]. ثم قالوا بغيبته منذ ذلك الحين إلى اليوم، وإلى أن يظهر في المستقبل ليؤسس دولته المنشودة[2].

وبغض النظر عن المناقشة في حقيقة ولادة ووجود ذلك «الإمام الغائب» فإن نظرية «الإمامة الإلهية» وصلت بذلك إلى طريق مسدود، وانتهت عملياً بعدم وجود إمام ظاهر من سلالة الحسين منذ ذلك التاريخ.

---

(1) وقد بحثت في الجزء الثاني من كتابي «تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه - الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري. . حقيقة تاريخية؟ أم فرضية فلسفية؟» حقيقة دعوى وجود ولد مستور للإمام العسكري، وأثبت كونها فرضية فلسفية وهمية مخالفة للشرع الإسلامي.

(2) وقد عرفت هذه الفرقة التي قالت بولادة «الإمام الثاني عشر» واستمرار حياته إلى اليوم، بـ «الفرقة الاثني عشرية». وسوف نتحدث عنها في فصل قادم بإذن الله تعالى.

الفصل الثاني عشر

صعود التشيع السياسي، خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين

في الوقت الذي كان فيه التشيع «الديني» يواجه التحديات والعقبات ويذوي وينحسر ثم يصل إلى طريق مسدود في أواسط القرن الثالث الهجري، كان التشيع السياسي يواصل صعوده في القرنين الثاني والثالث الهجريين، ويحقق مزيداً من التقدم والانتصارات. ويمكننا القول إن التشيع «الديني» لم يكن يشكل التيار الرئيسي في الحركة الشيعية العريضة في تلك الفترة، حيث كان «الإمامية» يعيشون على هامش الحركة الشيعية التي كان يغلب عليها التشيع السياسي العلوي المعروف بالتشيع «الزيدي»، ولم يكن «الإمامية» يشكلون سوى فئة صغيرة من تيار واسع وعريض. ونستطيع أن نستقرىء حجم «الإمامية» بالنسبة للجماهير الشيعية سياسياً، من خلال النشاطات الثورية الشيعية التي كانت تحدث هنا وهناك، والتي لم يكن للإمامية فيها دور كبير يذكر.

وإذا وضعنا جانباً محاولة «الإمامية» المتأخرين أو «الاثني عشرية» الذين نظموا قائمة بأسماء الأئمة الاثني عشر. ونظرنا إلى سائر الأئمة الذين حذفوهم من التاريخ الشيعي لوجدنا أن هؤلاء المحذوفين، الذين كانوا يشكلون امتداداً لخط التشيع السياسي (العلوي الحسيني)، لعبوا أدواراً تاريخية كبرى في التاريخ الشيعي خلال القرنين الثاني والثالث بما لا يقارن مع أئمة القائمة «الإمامية» الذين لم تثبت نسبتهم إليهم أيضاً، ولاتضحت لنا طبيعة الحركات الشيعية الفكرية والسياسية وحجم التيارات الرئيسية فيها ونسبة «الإمامية» إليها.

ورغم أنا - خلال البحث السابق - لم نتأكد من تبني الإمامين الباقر والصادق للفكر الإمامي، وبالتالي لم نتأكد من وجود علاقة سلبية بين هذين الإمامين والإمام زيد بن علي، إلا أن نجاح الأخير في استقطاب حوالي خمسة عشر ألف شيعي وتفجير ثورة مسلحة ضد الأمويين في الكوفة سنة 122 يحمل دلالة على مدى شعبيته الفائقة أكثر من شعبية الباقر والصادق. وكذلك قيام ابنه يحيى بتفجير ثورة أخرى في خراسان سنة 125 يدل على تمتعه بشعبية لا بأس بها تؤهله للقيام بالثورة، رغم فشلها في ذلك الحين.

ولم تمض بضع سنوات على ذلك التاريخ حتى خرج عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن

جعفر الطيار في اصفهان سنة 129 واستقطب حوله جماهير الشيعة والعلويين من كل مكان، قبل أن يقتله أبو مسلم الخراساني، ويمهد الأرض للعباسيين. ورغم التفاف بعض الغلاة حوله ومحاولتهم تشويه حركته إلا أن قدرته على تفجير ثورة ضد الأمويين وجمع الشيعة حوله يدلان على تمتعه بشعبية واسعة، بعيداً عن نظرية «الإمامة الإلهية».

ونستطيع أن نرى أيضاً بوضوح مؤشر الشعبية الواسعة في التفاف النخب والجماهير الشيعية حول الإمام محمد بن عبدالله بن الحسن (ذي النفس الزكية) الذي اجمع العلويون والهاشميون والمعتزلة على إمامته سنة 126 وبايعوه في «الأبواء» على الخروج ضد الأمويين، حتى أنهم دعوا الإمام الصادق إلى الالتحاق بحركته ومبايعته، مما يدل على مدى شعبيته الأوسع في صفوف الشيعة في النصف الأول من القرن الثاني الهجري. ومن المعلوم أن «النفس الزكية» قام بتفجير ثورة ضد المنصور العباسي سنة 145 وسيطر على الحجاز وأرجاء واسعة من جنوب العراق، بالتعاون مع أخيه إبراهيم بن عبدالله بن الحسن، الذي خرج في البصرة وظهر بها، فأجابه أهل فارس والأهواز وغيرهما من الأمصار.

وانصرف عامة الشيعة في أيام موسى الكاظم إلى الإمام عيسى بن زيد بن علي وبايعوه سراً بالإمامة في عام 156هـ وهو متوارٍ في العراق، وجاءته بيعة الأهواز وواسط ومكة والمدينة وتهامة، واثبت دعاته فبلغوا مصر والشام. واتفق مع أصحابه على الخروج بعد وفاة المنصور، فمات مسموماً بسواد الكوفة سنة 166هـ في أيام الخليفة العباسي المهدي بن المنصور (158 - 169هـ). فحمل الراية بعده الإمام الحسين بن علي بن الحسن (المثلث) «صاحب فخ» الذي قام بثورة في المدينة سنة 169 هـ في أيام الخليفة العباسي موسى الهادي (169 - 170هـ) فاستولى على المدينة، وطلب من الكاظم المبايعة فاعتذر منه. فقال له الحسين: إنّما عرضت عليك أمراً فان أردته دخلت فيه. وإن كرهته لم أحملك عليه والله المستعان، ثم ودّعه[1].

وبعد أن قُتل الحسين «صاحب فخ» قرب مكة، حمل الإمام يحيى بن عبدالله بن الحسن، راية الثورة على الخليفة العباسي هارون الرشيد، في بلاد الديلم، وكتب إلى موسى بن جعفر يدعوه إلى نصرته[2]. بينما ذهب أخوه إدريس بن عبدالله إلى بلاد البربر في المغرب، وأعلن نفسه أميراً للمؤمنين، وأسس لقيام دولة الأدارسة التي دامت حوالي قرنين من الزمن من 172 إلى 375 هـ.

---

(1) الكليني، **الكافي، الأصول**، ج 1، ص 366.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب من ادعى الإمامة وليس لها بأهل. . ح رقم 19.

وبالرغم من اعتقال الإمام الكاظم من قبل الخليفة العباسي هارون الرشيد، خوفاً من قيامه بثورة، مما يدل على تمتعه بشعبية كبيرة، إلا أنه لم يثبت أيضاً تبنيه للفكر الإمامي أو الدعوة له، إضافة إلى تبني معظم أبنائه للفكر الشيعي السياسي (الزيدي) الذي لا يحصر الإمامة في بيت معين أو أشخاص معينين، وقد نجح أحدهم (إبراهيم بن موسى) بإقامة دولة في اليمن، حتى اضطر الخليفة المأمون إلى الاعتراف به.

وفي الوقت الذي كان شيعة الكاظم وأبناؤه يشككون في إمامة الرضا ويقفون عنده، قام محمد الديباج بن جعفر الصادق بثورة في مكة وسيطر على الحجاز سنة 199 وأعلن نفسه أميراً للمؤمنين. وخرج معه من فضلاء أهل البيت أخوه علي بن جعفر الصادق، والحسين بن الحسن الأفطس، ومحمد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن السبط، ومحمد بن الحسين المعروف بالسياق، وعلي بن الحسين بن عيسى بن الإمام زيد بن علي.

ورغم إخفاقه أمام جيوش العباسيين، إلا أن مجرد قيامه والتفاف الشيعة حوله يدل على تبنيه لفكر التشيع السياسي، وعدم معرفة الجماهير الشيعية بالفكر الإمامي «الديني» الذي يحصر الإمامة في أشخاص معينين ويمنعهم من اتباع غيرهم.

ومما يؤيد كون عامة الشيعة في أواخر القرن الثاني الهجري، لا يعرفون نظرية «الإمامة الإلهية» التي كان يتبناها الغلاة سراً وفي إطار محدود، هو تأييدهم لأي زعيم يخرج من أبناء علي، والالتفاف حوله بغض النظر عن وجود النص عليه أو عدم وجوده، ولذلك برز في تلك الفترة عدد من الزعماء العلويين الآخرين كقادة للحركة الشيعية المعارضة، كعلي بن عبيد الله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وعبدالله بن موسى، ومحمد بن إبراهيم بن طباطبا بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وابن طباطبا، وأبي السرايا، اللذين أعلنا الثورة في الكوفة سنة 199 وامتدت دولتهم إلى الأهواز والحجاز واليمن.

ولم يكن عامة الشيعة في الكوفة «إمامية» يحملون صورة خاصة عن رجل معين من أهل البيت، ولم يظهر عليهم أي ميل خاص لإمامة علي بن موسى الرضا الذي كانوا يكنون له الاحترام كواحد من زعماء البيت العلوي. ومن هنا فقد أغلقوا أبواب الكوفة أمام والي المأمون العباسَ بن موسى الكاظم، ورفضوا دعوته لمبايعة الخليفة العباسي المأمون وولي عهده الرضا؛ وقالوا له: «إن كنت تدعو للمأمون ثم من بعده لأخيك، فلا حاجة لنا في دعوتك، وإن كنت تدعو إلى أخيك أو بعض أهل بيتك أو إلى نفسك

أجبناك»[1]. وهو ما يدل على عدم إيمان الشيعة في ذلك الوقت بنظرية الإمامة الإلهية، وعدم تفريقهم بين الإمام الرضا وأخيه العباس أو أخيه إبراهيم، أو عمه محمد الديباج، أو أي أحد من أهل البيت لقيادتهم وإمامتهم. وهذا ما يعني تمسكهم بفكر التشيع السياسي لا «الديني».

وحتى الإمام الرضا الذي يعتبره «الإمامية» ثامن الأئمة المنصوص عليهم من الله، لم يثبت تبنيه للفكر الإمامي، فقد بايع الخليفة المأمون وقبل أن يكون ولي عهده، خلافاً للروايات السرية التي كان يتداولها أنصار التشيع «الديني»، والتي كانت تحصر الحق في الإمامة في سلسلة معينة من أبناء علي والحسين.

وقد فرض منطق التشيع السياسي نفسه حتى على بعض أنصار التشيع «الديني» وذلك عندما توفي علي بن موسى الرضا سنة 203 وورثه ابنه الصغير الجواد الذي كان يبلغ من العمر سبع سنين، ولم يكن قادراً على مواصلة الخط «الديني» على فرض الإيمان به، مما اضطر بعض «الإمامية» إلى الالتفاف حول أحمد بن موسى، الذي كان يرى رأي الزيدية وخرج مع أبي السرايا في الكوفة، الذي كان على درجة من العلم والتقوى والورع كما يصفه الشيخ المفيد في «الإرشاد». ونحا هؤلاء نحو «الفطحية» الذين قالوا بإمامة موسى الكاظم بعد وفاة عبدالله الأفطح دون أن يعقب، ولم يلتزموا بدقة بقانون الوراثة العمودية، واعتبروا الجواد الذي كان طفلاً صغيراً كأنه لم يكن.

وحقق التشيع السياسي انتشاراً واسعاً في مطلع القرن الثالث الهجري، ولا سيما في أيام المعتصم العباسي، حين استطاع الإمام محمد بن القاسم بن عمر الأشرف بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (الذي كان معروفاً بالعبادة والزهد والورع والعلم والفقه) تحشيد أربعين ألف مقاتل في خراسان والطالقان، وتفجير ثورة ضد الخليفة العباسي المعتصم سنة 218 هجرية، خاض خلالها معارك عنيفة مع الجيش العباسي طوال تسع سنين، إلى أن هزم سنة 227 هـ، والقي القبض عليه وأرسل إلى سجن المعتصم، ولكنه تمكن من الفرار من السجن سنة 229 هـ وظل متوارياً إلى أن توفي بعد عدة سنوات. واعتقد فيه البعض من أنصاره آنذاك أنه حي يرزق، وأنه لم يمت، وأنه المهدي المنتظر الذي سوف يخرج فيملؤها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً[2].

---

(1) الطبري، ج 7 ص 144.

(2) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 88 والأشعري القمي، **المقالات والفرق**، ص 97 والمفيد، **الفصول**، ص 256 والأصفهاني، **مقاتل الطالبيين**، ص 579 والطبري، ج 7 ص 223.

ثم حمل الراية من بعده الإمام يحيى بن عمر العلوي الحسيني، الذي خرج على المتوكل العباسي في خراسان، ولكن الجيش العباسي استطاع إخماد ثورته بسرعة، واعتقاله وإرساله إلى بغداد، ومع ذلك قام بثورة أخرى في الكوفة في أيام الخليفة المستعين سنة 248 هـ واستولى على الكوفة، ثم قتل حوالي سنة 250 للهجرة.

الإمام القاسم الرسي

وفي هذا الوقت كان إمام آخر من أئمة التشيع السياسي «الزيدية» ينجح في استقطاب الجماهير الشيعية بصورة كبيرة، ويأخذ منها البيعة على الخروج، وهو الإمام القاسم بن إبراهيم طباطبا الرسي، الذي حمل راية الثورة بعد وفاة أخيه محمد بن إبراهيم سنة 199هـ في الكوفة، وكان يومها في مصر فقام بإرسال دعاته إلى مختلف البلاد، وجاءته البيعة من أهل مكة والمدينة والكوفة، والري، وقزوين وطبرستان، والديلم، وكاتبه أهل العدل (المعتزلة) من البصرة والأهواز، وحثوه على الظهور فأمر جماعة من دعاته وبني عمه وغيرهم بالذهاب إلى بلخ، والطالقان والجوزجان، فبايعه كثير من فضلاء أهلها وكادوا يظهرون الدعوة، لولا أن المأمون وجه بطلبه ومطاردته فألجأه ذلك إلى الهجرة مستتراً في البلدان، فرحل إلى اليمن، وإلى بلاد السودان، ومصر، ثم الحجاز، حتى دعاه المأمون إلى الهدنة، فرفضها وقال: «والله لو كلفني المأمون ببناء مسجد لله على أن أعد آجره ما فعلت». وبعد وفاة المأمون اشتد المعتصم في طلبه وملاحقته، طوال فترة حكمه، ولكنه نجح في الاختباء، إلى أن توفي في جبل الرس بالقرب من المدينة، سنة 246 هـ في أيام المتوكل العباسي.

وفي هذه الأثناء ظهر السادة العلويون بنو الأخيضر في اليمامة (نجد) وأقاموا لهم دولة استمرت حوالي مائة عام من 250 حتى 350 هـ، وظهر الحسن بن زيد بن محمّد العلوي في طبرستان، واستولى على الدَّيلم والريّ سنة 250 هـ

كما شهد عام 251 سيطرة إسماعيل بن يوسف بن إبراهيم الطالبي على الحجاز (مكة والمدينة وجدة).

وفي عام 280 هـ قام الإمام يحيى بن الحسين بن القاسم الرسّي وأسس دولة شيعية في صعدة في شمال اليمن، وتلقّب بالهادي إلى الحقّ. واستولى أحفاده على صنعاء فحكموها حتى عام 426 هـ ثم عادوا ليسيطروا عليها مرة أخرى ويستمروا في الحكم إلى سنة 685 هـ.

ولم تكن إحدى تلك الثورات تفشل حتى كانت تقوم في إثرها ثورات أخرى، ومنها ثورة الإمام الداعي إلى الله الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل بن زيد بن الحسن، الذي بدأ دعوته في أيام المتوكل في طبرستان حتى تمكن من السيطرة عليها أيام المستعين عام (250هـ) وأسس الدولة العلوية بطبرستان، وقد امتدت خلافته عشرين عاماً، حتى توفي سنة 270هـ فخلفه أخوه الإمام محمد بن زيد، واستمر في الحكم سبعة عشر عاماً إلى أن استشهد سنة 287 هـ في معركة مع الأمير إسماعيل الساماني، الذي سيطر على طبرستان من عام 287هـ إلى عام 301هـ وبعدها تمكن الإمام الحسن بن علي الملقب بالناصر الأطروش من إعادة السيطرة على الجبل، والديلم، وطبرستان، واستمرت دولته ومن تعاقب من بعده من أهل بيته إلى عام 315 هـ.

واستمر التيار الشيعي السياسي (العلوي الزيدي) يفجر الثورات هنا وهناك إلى أن استطاع في القرن الرابع الهجري أن يهيمن على الدولة العباسية وعاصمتها بغداد، بواسطة البويهيين. وذلك في سنة 334 هـ[1].

---

(1) حكم آل بويه فارس والعراق، وأقاموا دولة عرفت بالدولة «البويهية» استمرت حوالي قرن ونصف قرن، ابتداء من عام 321 في فارس، ثم من عام 334 في العراق، وانتهى حكمهم بسيطرة السلاجقة على بغداد سنة 447 هـ.

ورغم قيام دول عديدة باسم الشيعة «الإمامية الجعفرية الاثني عشرية» عبر التاريخ، كالدولة السربدارية (خراسان من 738هـ إلى 782هـ) والمشعشعية (الأهواز وخوزستان من 783هـ إلى 1117هـ)، والدولة الصفوية (إيران 907هـ - 1148هـ / 1500م - 1735م)، والقاجارية (إيران من 1193هـ إلى 1327هـ / 1779م - 1909م) والجمهورية الإسلامية الإيرانية المعاصرة (1979-)، إلا أن كل تلك التجارب كانت بعيدة عن الفكر السياسي «الإمامي» وذلك لأنها لم تكن تقوم على حكم الإمام المعصوم المعين من قبل الله من السلالة العلوية الحسينية، كما تقول النظرية الإمامية، ولكنها قامت على أساس حكم أشخاص (ملوك أو علماء) غير معصومين ولا معينين من قبل السماء، ومن خارج السلالة العلوية الحسينية، وقامت أحياناً على أساس الشورى والانتخاب من الناس، أو الفكر الديموقراطي، كما هو الحال في العراق اليوم، وهذا في حقيقته أقرب إلى الفكر الزيدي المنفتح (أو التشيع العلوي) منه إلى الفكر «الإمامي الإثني عشري».

ولدت الدولة «السربدارية» بقيادة الشيخ حسن الجوري، في منطقة خراسان بعد تفكك دولة بني هولاكو، وموت أبي سعيد، واستمرت حوالي خمسين عاماً من سنة 738 هـ إلى سنة 782 هـ وكان آخر ملوكها: السلطان علي بن المؤيد، الذي تولى الحكم سنة 766 هـ، وقضى عليها تيمورلنك.

قامت الدولة المشعشعية في الأهواز وخوزستان، بعد سقوط الدولة السربدارية بسنة واحدة أي في سنة 783هـ، وذلك بقيادة محمد بن فلاح الحويزي الملقب بـ: «المهدي المشعشعي» واستمرت دولته في أعقابه حتى تاريخ 1117 هـ.

الفصل الثالث عشر

التشيع «الاثنا عشري» .. يولد ميتاً

بعد مائة عام من التحديات والعقبات، وصلت نظرية «الإمامة الإلهية» إلى طريق مسدود مع وفاة الإمام الحسن العسكري في سنة 260 للهجرة دون أن يخلف ولداً تستمر الإمامة فيه، ودون أن يشير أو يوصي إلى أحد من بعده. في أكبر دلالة على انتماء العسكري للتشيع السياسي وعدم إيمانه بالتشيع «الديني». وهو ما أقنع كثيراً من الشيعة الملتفين حوله بالتخلي عن نظرية «الإمامة الإلهية» القائمة على أسس وهمية وأحاديث سرية كاذبة. ولكن فريقاً من شيعته ممن يميلون إلى الغلو رفضوا الاعتراف بحقيقة عدم وجود خلف له، وأصروا على افتراض وجود ولد مكتوم له. وأنه «الإمام» من بعده «لأن الأرض لا يمكن أن تخلو من حجة»[1]. وقالوا بأن الإمامة ستسمر في ذرية ذلك الولد المخفي إلى يوم القيامة.

وقد كان القول بوجود ولد للحسن العسكري، قولاً سرياً باطنياً، قال به ذلك الفريق الذي كان يشكل واحداً من أربعة عشر فريقاً من أصحاب العسكري، انقسموا بعد وفاته. ولم يكن الأمر واضحاً وبديهياً، أو مجمَعاً عليه بين الشيعة في ذلك الوقت، ولا بين شيعة العسكري الذين كانوا يشكلون أقلية صغيرة على هامش الحركة الشيعية السياسية. حيث كان جوٌ من الحيرة والغموض يلف مسألة الخلف للعسكري، ويعصف بالشيعة بشدة[2].

---

(1) الطوسي: **الغيبة**، ص 132. والصدوق: **إكمال الدين** ج1ص. 44 والمفيد: **الإرشاد**، ص 341 والنجاشي: **الرجال**. ترجمة احمد بن عامر بن سليمان أبى الجعد. والطبري: **دلائل الإمامة**، ص 224، والصدر: **الغيبة الصغرى**، ص 315، والصدوق: **إكمال الدين**، ص 44.

(2) وقد كتب عدد من العلماء المعاصرين لتلك الفترة كتباً تناقش موضوع الحيرة وتبين سبل الخروج منها، كالشيخ علي بن بابويه الصدوق (- 329هـ) الذي ألّف كتاباً أسماه: (**الإمامة والتبصرة من الحيرة**). وابنه الشيخ محمد بن علي الصدوق (-381 هـ)، الذي أشار في مقدمة كتابه: (**إكمال الدين وإتمام النعمة**) إلى حالة الحيرة تلك، فقال: «وجدت أكثر المختلفين إليّ من الشيعة قد حيّرتهم الغيبة، ودخلت عليهم في أمر القائم الشبهة. . . وقد كلمني رجل بمدينة السلام (بغداد) فقال لي: إن الغيبة قد طالت، والحيرة قد اشتدت، وقد رجع كثير عن القول بالإمامة لطول الأمد». (الصدوق: إكمال الدين، ص 2 و16) ووصف محمد بن إبراهيم أبي زينب النعماني (- 340 هـ)، =

وقد بنت الفرقة «الإثناعشرية» عقيدتها بوجود ولد مستور للإمام العسكري، واستمرار حياته إلى اليوم والى إن يظهر في المستقبل . . على فرضية فلسفية كلامية تتألف من عدة مقدمات، هي:

أولاً: ضرورة وجود الإمام (أي الرئيس) في الأرض، وعدم جواز بقاء البلاد فوضى بلا حكومة.

ثانياً: ضرورة عصمة الإمام وتعيينه من قبل الله، وعدم جواز حكومة الفقهاء العدول، أو الحكام العاديين.

ثالثاً: وجوب حصر الإمامة في أهل البيت وفي أبناء علي والحسين إلى يوم القيامة.

رابعاً: الإيمان بوفاة الإمام الحسن العسكري، وعدم القول بغيبته ومهدويته.

خامساً: الالتزام بقانون الوراثة العمودية، وعدم جواز انتقال الإمامة إلى أخوين بعد الحسن والحسين.

وسمى المتكلمون الذين نظّروا لوجود «الإمام محمد بن الحسن العسكري» استدلالهم هذا بالدليل العقلي، وقدموه كأهم الأدلة على وجوده[1].

واعتبر الشيخ المفيد (338هـ - 413 هـ): «الدليل العقلي الذي يقتضي وجود الإمام

= حالة الحيرة التي عمّت الشيعة في ذلك الوقت في كتابه «**الغيبة**» فقال: «إن الجمهور منهم يقول في الخلف: أين هو؟ وأنى يكون هذا؟ والى متى يغيب؟وكم يعيش هذا، وله الآن نيّف وثمانون سنة؟ . . فمنهم من يذهب إلى أنه ميت، ومنهم من ينكر ولادته ويجحد وجوده بواحدة، ويستهزئ بالمصدق به، ومنهم من يستبعد المدة ويستطيل الأمد». وقال: «أي حيرة أعظم من هذه التي أخرجت من هذا الأمر الخلق العظيم والجمّ الغفير؟ ولم يبق ممن كان فيه إلا النزر اليسير، وذلك لشك الناس». (النعماني، **الغيبة**، ص 113، و186) ونقل الكليني والنعماني والصدوق مجموعة كبيرة من الروايات التي تعبر عن مصير الشيعة «الإمامية» وتؤكد وقوع الحيرة بعد «غيبة صاحب الأمر» واختلاف الشيعة، وتشتتهم في ذلك العصر، واتهام بعضهم بعضاً بالكذب والكفر، والتفل في وجوههم، ولعنهم، وانكفاء الشيعة كما تُكفأ السفينة في أمواج البحر، وتكسرهم كتكسر الزجاج أو الفخار. الكليني، **الكافي**، ج1 ص 366، 338، 340، والنعماني، الغيبة، ص 89، 206، 208، والصدوق، **عيون أخبار الرضا**، ص 168، و**إكمال الدين**، ص 408.

(1) وقد نقل الشيخ الصدوق قول المتكلم الشيعي المعاصر لتلك الفترة: (أبي سهل إسماعيل بن علي النوبختي) الذي استدل على «وجود» ابن الحسن، بالعقل، وذكر في كتابه (**التنبيه**)، الذي ألفه بعد ثلاثين عاماً من (**الغيبة**): «إن الشيعة قد علموا بوجود ابن الحسن بالاستدلال، كما عرفوا الله والنبي وأمور الدين كلها بالاستدلال». الصدوق، **إكمال الدين**، ص 92.

المعصوم في كل زمان . . . دليلاً كافياً على وجود ابن الحسن وحصر الإمامة فيه» وقال: «إن هذا أصل لن يحتاج معه إلى رواية النصوص لقيامه بنفسه في قضية العقول، وصحته بثابت الاستدلال»[1].

وقال السيد المرتضى علم الهدى (355 هـ - 436 هـ): «إن العقل يقتضي بوجوب الرياسة في كل زمان، وإن الرئيس لا بد من كونه معصوماً. . وإذا ثبت هذان الأصلان فلا بد من القول: إنه (صاحب الزمان) بعينه، لأن الصفة التي اقتضاها ودلَّ على وجوبها لا توجد إلا فيه، وتساق الغيبة بهذا سوقاً ضرورياً لا يقرب منه شبهة. . ولأنه إذا بطلت إمامة من أثبتت له الإمامة بالاختيار، لفقد الصفة التي دلّ العقل عليها، وبطل قول من خالف من شذاذ الشيعة، فلا مندوحة عن مذهبنا، فلا بد من صحته، وإلا خرج الحق عن الأمة»[2].

ويمكن تلخيص «الدليل العقلي» في كلمة واحدة هي: «نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت القائمة على العصمة والنص والوراثة العمودية».

وبعد أن افترض «الإماميون الإثنا عشريون» وجود ولد للإمام الحسن العسكري، قاموا بتأويل عدد من الآيات القرآنية واختلاق عدد من الروايات عن النبي الأكرم والأئمة السابقين تتنبأ بمولد «الإمام الثاني عشر». واستعانوا بتراث الفرق الشيعية السابقة كالكيسانية والواقفية التي كانت تتحدث عن «المهدي» و«القائم» و«الغيبة» ليستدلوا بها على وجود الولد للعسكري ويثبتوا ولادته[3].

ثم جاءوا بمجموعة من القصص السرية على ولادة «الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري» ومشاهدته سراً في مختلف مراحل حياته أيام أبيه وبعد وفاته، وقالوا بغيبته وأنه «الإمام المهدي المنتظر»[4].

---

(1) المفيد، **الإرشاد**، ص 347.

(2) المرتضى، **رسالة في الغيبة**، ص 2 - 3.

(3) الصدوق، **إكمال الدين**، ص 378، والخزاز، **كفاية الأثر**، ص 277.

(4) لمزيد من التفصيل، يرجى مراجعة كتابنا حول الموضوع تحت عنوان: «**الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري. . حقيقة تاريخية؟ أم فرضية فلسفية؟**».

المبحث الأول

حصر الإمامة في «اثني عشر»

وبغض النظر عما إذا كان ذلك الولد حقيقة تاريخية أم فرضية فلسفية، فإن الشيعة «الإمامية» الذين قالوا بوجوده؛ لم يعتقدوا في البداية أنه الإمام الأخير، وأن الأئمة اثنا عشر فقط. حيث كانوا ينتظرون خروجه بعد أشهر أو بضع سنوات، ولكنهم وبعد عقود من الزمن بدأوا يؤمنون تدريجاً بحصر الإمامة في «اثني عشر» فولدت الفرقة «الاثنا عشرية» في القرن الرابع الهجري. وكان ذلك تطوراً جديداً في النظرية «الإمامية» حدث خاصة في صفوف الشيعة الموسوية من أتباع «التشيع الديني»، ولا سيما الجناح المتشدد الذي كان يؤمن بقانون الوراثة العمودية بشدة ولا يقبل أي تسامح فيها، وقد ادعى ذلك الجناح وجود قائمة مسبقة بأسماء الأئمة الاثني عشر، وتحديدهم من قبل الرسول الأعظم ﷺ باثني عشر إماماً هم: (علي والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وعلي بن محمد والحسن بن علي وآخرهم الإمام الغائب محمد بن الحسن العسكري) وكان يستهدف من وراء ذلك إثبات وجود الإمام الثاني عشر «محمد بن الحسن العسكري» الذي كان وجوده محل شك ونقاش في صفوف الشيعة الإمامية.

ولكي ينسجم عدد الأئمة السابقين مع هذه القائمة، لجأ «الاثنا عشريون» إلى حذف اسم الإمام زيد والإمام عبدالله الأفطح والإمام أحمد بن موسى الذين قال بإمامتهم كثير من الشيعة الإمامية الفطحية في السابق، كما رفضوا الاعتراف بإمامة جعفر بن علي الهادي، الذي ذهب إليه بعض الإمامية أيضاً، وأضافوا اسم «الإمام محمد بن الحسن العسكري» ونظموا قائمة جديدة بأسماء تسعة من أولاد الحسين واحداً بعد واحد، وقالوا بأن هؤلاء الأئمة قد نص عليهم الرسول وأعلن أسماءهم من قبل، وجاءوا على ذلك بعشرات الأحاديث التي نسبوها إلى رسول الله ﷺ والأئمة السابقين. وألغوا بذلك الطابع السياسي للتشيع في الوقت الذي كرسوا فيه الطابع «الديني» له، كما ألغوا التاريخ الشيعي الممتد على ثلاثة قرون، وأغمضوا أعينهم عن كثير من الأحداث والوقائع والأحاديث التي تتناقض مع حكاية «القائمة الاثني عشرية».

أحاديث «الإثني عشرية»

وقد أورد الكليني، في كتابه «الكافي» في مطلع القرن الرابع الهجري، سبع عشرة رواية تتحدث عن «الاثني عشرية» ليأتي بعد ذلك بنصف قرن، الشيخ محمد بن علي الصدوق ويذكر في كتابه «إكمال الدين وإتمام النعمة» خمساً وثلاثين رواية حول الموضوع. ثم يأتي محمد بن علي الخزاز، في أواخر القرن الرابع، ليوصلها في كتابه «كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر» إلى حوالي مائة رواية. بينما قال مؤرخ شيعي هو المسعودي في «التنبيه والإشراف»: إن أصل «الاثني عشرية» هو كتاب سليم بن قيس الهلالي[1]. وهذا كتاب ظهر في القرن الرابع الهجري لمؤلف مجهول، قيل إنه من أصحاب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وفيه أحاديث تنسب إلى رسول الله ﷺ والأئمة من أهل البيت تشير إلى تحديد أسماء الأئمة الاثني عشر بالتفصيل.

أ – الأحاديث السنية حول «الإثني عشرية»

واستعان أقطاب «الاثني عشرية» بأحاديث «سنية» ذكرها البخاري ومسلم حول حدوث الهرج والمرج بعد الخليفة أو الأمير الثاني عشر، فاعتبروها دليلاً على صحة نظريتهم التي لم يكن يعرفها أئمة أهل البيت ولا الشيعة ولا حتى «الإمامية» من قبل.

فقد روى محمد بن علي الصدوق في: «إكمال الدين»: عن احمد بن الحسن القطان المعروف بأبي علي بن عبد ربه الرازي قال حدثنا أبو يزيد محمد بن يحيى بن خلف بن يزيد المروزي، بالري في شهر ربيع الأول سنة 302 عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي في سنة 238، المعروف بابن إسحاق بن راهويه، عن يحيى بن يحيى، عن هشام، عن مجالد (أو خالد، خ ل) عن الشعبي عن مسروق قال: بينا نحن عند عبدالله بن مسعود نعرض مصاحفنا عليه إذ قال له فتى شاب (وفي رواية أخرى أعرابي): هل عهد إليكم نبيكم كم يكون من بعده من خليفة؟. . قال: إنك لحدث السن وإن هذا شيء ما سألني عنه أحد من قبلك، نعم عهد الينا نبينا انه يكون من بعده اثنا عشر خليفة بعدد نقباء بني إسرائيل[2].

وقال الصدوق: نقل مخالفونا من أصحاب الحديث نقلاً ظاهراً مستفيضاً من حديث

---

(1) المسعودي، **الإشراف والتنبيه**، ص 198.

(2) الصدوق، **إكمال الدين**، ص 272.

جابر بن سمرة، ما حدثنا به احمد بن محمد بن إسحاق الدينوري، قال حدثني أبو بكر بن أبي داود عن إسحاق بن إبراهيم عن ابن سيرين عن جابر بن سمرة السوائي قال: كنا عند النبي فقال: «يلي هذه الأمة اثنا عشر» قال فصرخ الناس فلم أسمع ما قال، فقلت لأبي - وكان أقرب إلى رسول الله مني - ما قال رسول الله؟.. فقال: قال: «كلهم من قريش وكلهم لا يرى مثله». وفي رواية أخرى: «يكون بعدي اثنا عشر أميراً» ثم أخفى صوته، فقلت لأبي: ما الذي أخفى رسول الله؟ قال قال: «كلهم من قريش»[1].

وأضاف الصدوق معقباً على ذلك بقوله: وقد أخرجتُ طرق هذا الحديث أيضاً وبعضهم روى «اثنا عشر أميراً» وبعضهم روى: «اثنا عشر خليفة» فدل على أن الأخبار التي في أيدي الإمامية عن النبي والأئمة بذكر الأئمة الاثني عشر أخبار صحيحة[2].

وأورد الشيخ الطوسي، في القرن الخامس الهجري، في كتابه «الغيبة» رواية ابن مسعود الآنفة، ولكن مع إضافة: قال الله عَزَّوَجَلَّ «وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً»[3]. ونقل رواية جابر بن سمرة بعدة أشكال فقال مرة: «يكون بعدي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش»

---

(1) المصدر 272.

(2) الصدوق: **إكمال الدين** 67 - 68 في الجزء الرابع من صحيح البخاري، في كتاب الأحكام في باب جعله قبل باب إخراج الخصوم، وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة: حدَّثني محمد بن المثنى حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عبد الملك سمعت جابر بن سمرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يكون اثنا عشر أميراً فقال كلمة لم أسمعها فقال أبى: انه يقول: «كلهم من قريش».
وفي صحيح مسلم: في كتاب الإمارة في باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن حسين عن جابر بن سمرة قال: قال: سمعت النبي يقول:- ح وحدثنا رفاعة بن الهيثم الواسطي، واللفظ له حدثنا خالد يعني ابن عبدالله الطحان عن حصين عن جابر بن سمرة قال: دخلت مع النبي فسمعته يقول: ان هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضى فيهم اثنا عشر خليفة، ثم تكلم بكلام خفي عليَّ فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلهم من قريش.
وأيضا في (كتاب الإمارة في الباب المذكور) ابن أبى عمر حدثنا عن سفيان بن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً» ثم تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيت علي فسئلت أبى ماذا قال رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ فقال: كلهم من قريش ورواه أيضاً عن قتيبة بن سعيد عن أبي عوانة عن سماك عن جابر بن سمرة عن النبي ﷺ ولم يذكر (لا يزال أمر الناس ماضياً). وحدثنا هداب بن خالد الأزدي حدثنا حماد بن مسلمة عن سماك بن حرب قال: سمعت جابر بن سمرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة» ثم قال كلمة لم افهمها فقلت لأبي ما قال (ماذا قال، نخ) فقال: كلهم من قريش.

(3) الطوسي: **الغيبة** 90.

قال فلما رجع إلى منزله أتته قريش فقالوا: ثم يكون ماذا؟.. فقال: «ثم يكون الهرج»[1]. وفي رواية أخرى يقول جابر: إنه لم يفهم ماذا قال النبي بعد كلمة خليفة، ويقول: فقال بعضهم: سألت القوم فقالوا: «كلهم من قريش» ولا يذكر: «ثم يكون الهرج»[2].

وفي رواية ثالثة مختلفة يقول جابر: إن النبي ﷺ قال: «لا يزال أهل هذا الدين يُنصرون على من ناوأهم إلى اثني عشر خليفة» فجعل الناس يقومون ويقعدون، وتكلم بكلمة لم أفهمها، فقلت لأبي أو لأخي: أي شيء قال؟.. فقال: «كلهم من قريش»[3].

ويروي الطوسي رواية أخرى مشابهة لهذه مع حذف كلمة (أهل) حيث يقول: «لا يزال هذا الدين ظاهراً لا يضره من ناوأه حتى يقوم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش»[4]. وذلك من دون أن يذكر أي غموض أو كلمة لم يفهمها. ويروي بعد ذلك روايتين عن عبدالله بن عمر يقول في الأولى: سمعت رسول الله يقول: «يكون خلفي اثنا عشر خليفة». ويقول في الثانية مخاطباً أبا الطفيل: «يا أبا الطفيل عدّ اثني عشر من بني كعب بن لوي.. ثم يكون النقف والنفاق»[5]. والنقف هو: كسر الهامة عند الدماغ، أو ضربها أشد الضرب برمح أو عصا، وهذه الرواية تشبه بعض الروايات السابقة عن جابر التي تتحدث عن الهرج بعد الاثني عشر خليفة، ولكن عبدالله بن عمر لم يصرح بروايتها عن الرسول الأكرم، وفي روايته الأولى لم يذكر كلمة: «من قريش».

ب - الأحاديث الشيعية حول «الاثني عشرية»

وأما الأحاديث الشيعية التي ساقها «الإثنا عشريون» على نظريتهم الجديدة، فهي كما يلي:

1 - عن أبي عبدالله، قال: قال أبي لجابر بن عبدالله الأنصاري: إن لي إليك حاجة

---

(1) المصدر، ص 88.

(2) المصدر.

(3) المصدر.

(4) المصدر 89.

(5) المصدر، ورد الحديث في مسند أحمد: (جزء 1 صفحة 398) حدثنا عبدالله حدثني أبى ثنا حسن بن موسى ثنا حماد بن زيد عن المجالد عن الشعبي عن مسروق قال كنا جلوساً عند عبدالله بن مسعود وهو يقرئنا القرآن فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن هل سألتم رسول الله (صلى الله عليه وآله) كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال عبدالله بن مسعود: ما سألني عنها أحد منذ قدمت من العراق قبلك ثم قال: نعم، ولقد سألنا رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: «اثني عشر كعدة نقباء بني إسرائيل».

فمتى يخف عليك أن أخلو بك فأسألك عنها؟ فقال له جابر: أي الأوقات أحببته، فخلا به في بعض الأيام فقال له: يا جابر أخبرني عن اللوح الذي رأيته في يد أمي فاطمة بنت رسول الله ﷺ وما أخبرتك به أمي أنه في ذلك اللوح مكتوب؟ فقال جابر: أشهد بالله أني دخلت على أمك فاطمة في حياة رسول الله ﷺ فهنيتها بولادة الحسين ورأيت في يديها لوحاً أخضر، ظننت أنه من زمرد ورأيت فيه كتاباً أبيض، شبه لون الشمس، فقلت لها: بأبي وأمي يا بنت رسول الله ﷺ ما هذا اللوح؟ فقالت: هذا لوح أهداه الله إلى رسول الله ﷺ فيه اسم أبي واسم بعلي واسم ابني واسم الأوصياء من ولدي وأعطانيه أبي ليبشرني بذلك، قال جابر فأعطتنيه أمك فاطمة، فقرأته واستنسخته، فقال له أبي: فهل لك يا جابر: أن تعرضه عليَّ قال: نعم، فمشى معه أبي إلى منزل جابر فأخرج صحيفة من رق، فقال: يا جابر انظر في كتابك لأقرأ أنا عليك، فنظر جابر في نسخته فقرأه أبي فما خالف حرف حرفاً، فقال جابر: فأشهد بالله أني هكذا رأيته في اللوح مكتوباً:

«بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من الله العزيز الحكيم لمحمد نبيه ونوره وسفيره وحجابه ودليله نزل به الروح الأمين من عند رب العالمين، عظم يا محمد أسمائي واشكر نعمائي ولا تجحد آلائي، إني أنا الله لا إله إلا أنا قاصم الجبارين ومديل المظلومين وديان الدين، إني أنا الله لا إله إلا أنا، فمن رجا غير فضلي أو خاف غير عدلي، عذبته عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين فإياي فاعبد وعلي فتوكل، إني لم أبعث نبياً فأكملت أيامه وانقضت مدته إلا جعلت له وصياً، وإني فضلتك على الأنبياء وفضلت وصيك على الأوصياء وأكرمتك بشبليك وسبطيك حسن وحسين، فجعلت حسناً معدن علمي، بعد انقضاء مدة أبيه وجعلت حسيناً خازن وحيي وأكرمته بالشهادة وختمت له بالسعادة، فهو أفضل من استشهد وأرفع الشهداء درجة، جعلت كلمتي التامة معه وحجتي البالغة عنده، بعترته أثيب وأعاقب، أولهم علي سيد العابدين وزين أوليائي الماضين وابنه شبه جده المحمود محمد الباقر علمي والمعدن لحكمتي سيهلك المرتابون في جعفر، الراد عليه كالراد علي، حق القول مني لأكرمن مثوى جعفر ولأسرنَّه في أشياعه وأنصاره وأوليائه، أتيحت بعده موسى فتنة عمياء حندس لأن خيط فرضي لا ينقطع وحجتي لا تخفى وأن أوليائي يسقون بالكأس الأوفى، من جحد واحداً منهم فقد جحد نعمتي ومن غير آية من كتابي فقد افترى علي، ويل للمفترين الجاحدين عند انقضاء مدة موسى عبدي وحبيبي وخيرتي في علي وليي وناصري ومن أضع عليه أعباء النبوة وأمتحنه بالاضطلاع بها يقتله عفريت مستكبر يدفن في المدينة التي بناها العبد الصالح إلى جنب شر خلقي حق القول مني لأسرنه بمحمد ابنه وخليفته من بعده ووارث علمه، فهو معدن علمي وموضع سري

وحجتي على خلقي لا يؤمن عبد به إلا جعلت الجنة مثواه وشفعته في سبعين من أهل بيته كلهم قد استوجبوا النار وأختم بالسعادة لابنه علي وليي وناصري والشاهد في خلقي وأميني على وحيي، أخرج منه الداعي إلى سبيلي والخازن لعلمي الحسن واكمل ذلك بابنه» م ح م د «رحمة للعالمين، عليه كمال موسى وبهاء عيسى وصبر أيوب فيذل أوليائي في زمانه وتتهادى رؤوسهم كما تتهادى رؤوس الترك والديلم فيقتلون ويحرقون ويكونون خائفين، مرعوبين، وجلين، تصبغ الأرض بدمائهم ويفشو الويل والرنا في نسائهم أولئك أوليائي حقاً، بهم أدفع كل فتنة عمياء حندس وبهم أكشف الزلازل وأدفع الآصار والأغلال أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون»[1].

2 - وينقل الكليني رواية عن لقاء الخضر بالإمام أمير المؤمنين وسؤاله مسألة ثم إخباره بأسماء الأئمة الاثني عشر. فيروي عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن أبي جعفر الثاني (الجواد) قال أقبل أمير المؤمنين ومعه الحسن بن علي، وهو متكئ على يد سليمان فدخل المسجد الحرام فجلس إذ أقبل رجل حسن الهيئة واللباس فسلم على أمير المؤمنين، فرد عليه السلام فجلس، ثم قال: يا أمير المؤمنين أسألك عن ثلاث مسائل إن أخبرتني بهن علمت أن القوم ركبوا من أمرك ما قضى عليهم وأن ليسوا بمأمونين في دنياهم وآخرتهم، وإن تكن الأخرى علمت أنك وهم شرع سواء. فقال له أمير المؤمنين: سلني عما بدا لك، قال: أخبرني عن الرجل إذا نام أين تذهب روحه وعن الرجل كيف يذكر وينسى؟ وعن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال؟ فالتفت أمير المؤمنين إلى الحسن فقال: يا أبا محمد أجبه، قال: فأجابه الحسن، فقال الرجل أشهد أن لا إله إلا الله ولم أزل أشهد بها وأشهد أن محمداً رسول الله ولم أزل أشهد بذلك وأشهد أنك وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم والقائم بحجته - وأشار إلى أمير المؤمنين - ولم أزل أشهد بها وأشهد أنك وصيه والقائم بحجته - وأشار إلى الحسن - وأشهد أن الحسين بن علي وصي أخيه والقائم بحجته بعده وأشهد على علي بن الحسين أنه القائم بأمر الحسين بعده وأشهد على محمد بن علي أنه القائم بأمر علي بن الحسين وأشهد على جعفر بن محمد بأنه القائم بأمر محمد وأشهد على موسى أنه القائم بأمر جعفر بن محمد وأشهد على علي بن موسى أنه القائم بأمر موسى بن جعفر وأشهد على محمد بن علي أنه القائم بأمر علي بن موسى وأشهد على علي بن محمد بأنه القائم بأمر محمد بن علي وأشهد على الحسن بن علي بأنه

(1) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 3.

القائم بأمر علي بن محمد وأشهد على رجل من ولد الحسن لا يكنى ولا يسمى حتى يظهر أمره فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً والسلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته، ثم قام فمضى، فقال أمير المؤمنين: يا أبا محمد اتبعه فانظر أين يقصد فخرج الحسن بن علي، فقال: ما كان إلا أن وضع رجله خارجاً من المسجد فما دريت أين أخذ من أرض الله، فرجعت إلى أمير المؤمنين فأعلمته، فقال: يا أبا محمد أتعرفه؟ قلت: الله ورسوله وأمير المؤمنين أعلم، قال: هو الخضر عليه السلام»[1].

3 - وروى الكليني رواية جابر بطريق آخر، مع إضافة «.. فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي»[2].

4 - وروى حديثاً آخر، عن سليم بن قيس قال: سمعت عبدالله بن جعفر الطيار يقول: كنا عند معاوية، أنا والحسن والحسين وعبد الله بن عباس وعمر بن أم سلمة وأسامة بن زيد، فجرى بيني وبين معاوية كلام فقلت لمعاوية: سمعت رسول الله ﷺ يقول: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم أخي علي بن أبي طالب أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فإذا استشهد علي فالحسن بن علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ثم ابني الحسين من بعده أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فإذا استشهد فابنه علي بن الحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم وستدركه يا علي، ثم ابنه محمد بن علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وستدركه يا حسين، ثم تكملة اثني عشر إماماً تسعة من ولد الحسين، قال عبدالله بن جعفر: واستشهدت الحسن والحسين وعبد الله بن عباس وعمر بن أم سلمة وأسامة بن زيد، فشهدوا لي عند معاوية، قال سليم: وقد سمعت ذلك من سلمان وأبي ذر والمقداد وذكروا أنهم سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ[3].

5 - وروى الكليني معنعناً إلى أبي الطفيل أنه شهد الإمام علي يقول ليهودي: «يا هاروني إن لمحمد اثني عشر إمام عدل... ومسكن محمد في جنته معه أولئك الاثني عشر الإمام العدل» فقال اليهودي: صدقت والله الذي لا إله إلا هو إني لأجدها في كتب أبي هارون، كتبه بيده وإملاء موسى عمي، قال: فأخبرني.. عن وصي محمد كم يعيش من بعده؟ وهل يموت أو يقتل؟ قال: يا هاروني يعيش بعده ثلاثين سنة، لا يزيد يوماً ولا ينقص يوماً، ثم يضرب ضربة ههنا - يعني على قرنه - فتخضب هذه من هذا قال: فصاح

(1) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 1.
(2) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 9.
(3) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 4.

الهاروني وقطع كستيجه وهو يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وأنك وصيه، ينبغي أن تفوق ولا تفاق وأن تعظم ولا تستضعف[1].

6 - كما روى عن علي بن الحسين أنه قال: إن الله خلق محمداً وعلياً وأحد عشر من ولده من نور عظمته، فأقامهم أشباحاً في ضياء نوره يعبدونه قبل خلق الخلق، يسبحون الله ويقدسونه وهم الأئمة من ولد رسول الله ﷺ[2].

7 - وروى عن زرارة قال: سمعت أبا جعفر يقول: الاثنا عشر الإمام من آل محمد كلهم محدث من رسول الله ﷺ ومن ولد علي، فقال علي بن راشد، وكان أخا علي بن الحسين لأمه وأنكر ذلك فصرر أبو جعفر وقال: أما إن ابن أمك كان أحدهم[3].

8 - وروى عن أبي جعفر أنه قال: إن الله أرسل محمداً ﷺ إلى الجن والإنس وجعل من بعده اثني عشر وصياً، منهم من سبق ومنهم من بقي وكل وصي جرت به سنة والأوصياء الذين من بعد محمد ﷺ على سنة أوصياء عيسى وكانوا اثني عشر[4].

9 - وروى عن أبي جعفر الثاني (الجواد) أن أمير المؤمنين قال لابن عباس: إن ليلة القدر في كل سنة، وإنه ينزل في تلك الليلة أمر السنة، ولذلك الأمر ولاة بعد رسول الله ﷺ، فقال ابن عباس: من هم؟ قال: أنا وأحد عشر من صلبي أئمة محدثون[5].

10 - وروى عن رسول الله ﷺ لأصحابه: آمنوا بليلة القدر إنها تكون لعلي بن أبي طالب ولولده الأحد عشر من بعدي[6].

11 - وأن أمير المؤمنين قال لأبي بكر يوماً: «لا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون» وأشهد أن محمداً ﷺ رسول الله مات شهيداً، والله ليأتينك، فأيقن إذا جاءك فان الشيطان غير متخيل به، فأخذ علي بيد أبي بكر فأراه النبي ﷺ فقال له: يا أبا بكر آمن بعلي وبأحد عشر من ولده، إنهم مثلي إلا النبوة وتب إلى الله مما في يدك، فإنه لا حق لك فيه، قال ثم ذهب فلم يُرَ[7].

---

(1) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 5 وح رقم 8.
(2) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 6.
(3) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 7.
(4) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 10.
(5) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 11.
(6) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 12.
(7) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 13.

12 - وعن زرارة قال: سمعت أبا جعفر يقول: الاثنا عشر الإمام من آل محمد كلهم محدَّث من ولد رسول الله ﷺ [1].

13 - وعنه أيضاً قال: يكون تسعة أئمة بعد الحسين بن علي، تاسعهم قائمهم[2]. وفي عبارة أخرى: نحن اثنا عشر إماماً منهم حسن وحسين ثم الأئمة من ولد الحسين[3].

14 - وفي رواية أخرى عن أبي عبدالله قال: لما قتل الحسين عجت السماوات والأرض ومن عليهما والملائكة، فقالوا: يا ربنا إئذن لنا في هلاك الخلق حتى نجدهم عن جديد الأرض بما استحلوا حرمتك، وقتلوا صفوتك، فأوحى الله إليهم يا ملائكتي ويا سماواتي ويا أرضي اسكنوا، ثم كشف حجاباً من الحجب فإذا خلفه محمد ﷺ واثنا عشر وصياً له، وأخذ بيد فلان القائم من بينهم، فقال: يا ملائكتي ويا سماواتي ويا أرضي بهذا أنتصر لهذا - قالها ثلاث مرات[4].

15 - وعن سماعة بن مهران قال: كنت أنا وأبو بصير ومحمد بن عمران مولى أبي جعفر في منزله بمكة فقال: محمد بن عمران: سمعت أبا عبدالله يقول: نحن اثنا عشر محدَّثاً فقال له: أبو بصير سمعتَ من أبي عبدالله؟ فحلفه مرة أو مرتين أنه سمعه؟ فقال أبو بصير: لكني سمعته من أبي جعفر[5].

المبحث الثاني

الولادة الميتة.. نظرية التقية والانتظار

وبغض النظر عن صحة تلك الأحاديث أو ضعفها، فقد اختلفت النظرية «الاثنا عشرية» عن «الإمامية» اختلافاً مهماً، في أن هذه الأخيرة كانت تدور حول أئمة من أهل البيت، موجودين في الحياة بشكل ظاهر، وتعتقد أنهم أولى بالحكم والخلافة من الحكام الأمويين أو العباسيين، وتقول إن أولئك الأئمة معينون من قبل الله، وأنهم مصدر ديني للفقه والتفسير، بينما أخذت النظرية «الاثنا عشرية» تدور حول إمام غائب لا أثر له في

(1) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 14.
(2) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 15.
(3) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 16.
(4) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 19.
(5) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 20.

الحياة، هو «الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري» الذي تدعي أنه ولد في ظروف سرية واختفى وسوف يظهر في المستقبل. وتسبب ذلك القول بانقطاع «الاثني عشرية» عن مصدر العلم الإلهي المستمر، بحيث لم تعد تملك من تراث أهل البيت سوى أخبار آحاد ضعيفة أضعف من روايات السنة عن النبي محمد ﷺ[1]. ولم تستطع مواكبة الحوادث الواقعة اعتماداً على تلك الأحاديث القاصرة، وكل ذلك أدى إلى فقدان النظرية «الاثني عشرية» للمعنى السياسي والحيوي، أي انها ولدت ميتة ولم تستطع الاستمرار في الحياة.

فقد دخل الشيعة «الاثنا عشرية»، بعد قولهم بوجود الإمام الثاني عشر «محمد بن الحسن العسكري» وغيبته، في مرحلة أسموها «الانتظار» أي انتظار الإمام الغائب (الثاني عشر). واتسموا في تلك المرحلة بالسلبية السياسية المطلقة، حيث حرموا الثورة على الظالمين وإقامة الدولة إلا بعد ظهور «الإمام المعصوم المنصوص عليه من الله». وعطلوا كل ما يتعلق بالدولة من أمور، كجباية الخمس والزكاة وإقامة الحدود، وصلاة الجمعة والجهاد[2].

فقد قال الشيخ محمد بن أبي زينب النعماني (توفي سنة 340هـ): «إن أمر الوصية والإمامة بعهد من الله تعالى وباختياره، لا من خلقه ولا باختيارهم، فمن اختار غير مختار الله وخالف أمر الله سبحانه، وَرَدَ مورد الظالمين والمنافقين الحالّين في ناره». وأورد سبع عشرة رواية حول وجوب التقية والانتظار وتحريم الخروج في «عصر الغيبة»[3].

وقال الشيخ الصدوق (توفي سنة 381 هـ): «التقية فريضة واجبة علينا في دولة الظالمين، فمن تركها فقد خالف دين الإمامية وفارقه.. والتقية واجبة لا يجوز تركها إلى

(1) قام علماء الرجال والحديث الشيعة بتضعيف معظم روايات «**الكافي**» أي حوالي 9500 رواية من 16000 رواية، ولم يصححوا سوى ألفين منها، ولا يزال بعضهم يضعف المزيد منها، علماً بأن **الكافي** يعتبر من أصح كتب الحديث لدى الاثني عشرية.

(2) لمزيد من التفصيل راجع: الفصل الأول من الجزء الثالث من كتابنا تطور الفكر السياسي الشيعي.

(3) النعماني، **الغيبة**، ص 57 و201 وكان من تلك الروايات التي اعتمد عليها النعماني في تنظيره لفكرة الانتظار، هي ما رواه عن أبى جعفر الباقر عليه السلام انه قال: «الزم الأرض، لا تحركن يدك ولا رجلك أبداً حتى ترى علامات اذكرها لك.. وإياك وشذاذ آل محمد، فان لأل محمد وعلي راية ولغيرهم رايات، فالزم الأرض ولا تتبع منهم رجلاً أبداً حتى ترى رجلاً من ولد الحسين معه عهد النبي ورايته وسلاحه.. فالزم هؤلاء أبداً وإياك ومن ذكرت لك». و«كل راية ترفع قبل راية المهدي فصاحبها طاغوت يعبد من دون الله». و«كل بيعة قبل ظهور القائم فانها بيعة كفر ونفاق وخديعة». و«والله لا يخرج أحد منا قبل خروج القائم إلا كان مثله كمثل فرخ طار من وكره قبل ان يستوي جناحاه فأخذه الصبيان فعبثوا به».

أن يخرج القائم، فمن تركها فقد دخل في نهي الله عَزَّوَجَلَّ ونهي رسوله والأئمة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ويجب الاعتقاد أن حجة الله في أرضه وخليفته على عباده في زماننا هذا هو القائم المنتظر ابن الحسن. ويجب أن يعتقد أنه لا يجوز أن يكون القائم غيره بقي في غيبته ما بقي، ولو بقي عمر الدنيا لم يكن القائم غيره»[1].

ومن هنا فقد رفض المتكلمون «الاثنا عشريون» الأوائل دعوة المعتزلة والشيعة الزيدية، إلى تبني نظرية «ولاية الفقيه» في ظل «الغيبة الكبرى» بحجة فقدان الفقيه للعصمة والتعيين من الله، وتعارض نظرية «ولاية الفقيه» مع نظرية «الإمامة الإلهية».

وعلى رغم أن الشيعة «الاثني عشرية» كانوا يعيشون في القرنين الرابع والخامس، في ظل الدولة البويهية الشيعية (الزيدية)، إلا أنهم لم يستطيعوا إنتاج نظرية عصرية سياسية تلبي متطلبات الحياة، وأصروا على تكريس نظرية «الانتظار» السلبية وترديدها في مختلف كتبهم الفكرية والفقهية. وحتى عندما قامت الدولة الصفوية في القرن العاشر الهجري، فإن قسماً من الشيعة ظل يتمسك بموقف الانتظار السلبي للإمام الغائب المنتظر، كلازمة من لوازم نظرية «الإمامة الإلهية» ويرفض الانخراط في الدولة الصفوية، بالرغم من تأييد الشيخ علي عبد العالي الكركي لها، بناء على نظرية «نيابة الفقهاء العامة عن الإمام الغائب» والتي أجاز لنفسه على ضوئها إضفاء نوع من الشرعية على الدولة الصفوية. حيث كان ذلك القسم من العلماء يرى في المحاولة الصفوية - الكركية انقلاباً على أهم أسس النظرية الإمامية، من حيث اشتراط العصمة والنص في الإمام، واستلاباً واغتصاباً لدور «الإمام المعصوم» (المهدي المنتظر الغائب)[2].

وتجلى ذلك الموقف السلبي من إقامة الدولة في «عصر الغيبة»، في القرن الثالث عشر الهجري أيضاً، في موقف الشيخ محمد حسن النجفي صاحب «جواهر الكلام» الذي عاصر الأيام الأخيرة للدولة العثمانية، ولكنه لم يفكر في الثورة عليها وإقامة دولة شيعية خاصة في العراق، نظراً لأنه كان يؤمن بعدم إمكانية إقامة الدولة في «عصر الغيبة» وإلا لظهرت دولة الحق وخرج الإمام المهدي «الذي لم يختفِ إلا بسبب الخوف على نفسه»

---

(1) الصدوق، **الهداية**، ص 47.

(2) وكان يقود ذلك التيار الشيخ إبراهيم القطيفي، الذي أفتى بحرمة صلاة الجمعة خلافاً للشيخ الكركي الذي أفتى بإباحتها. وألف رسالة خاصة في حرمة الخراج في الرد على الشيخ الكركي، اسماها: (السراج الوهاج لدفع عجاج قاطعة اللجاج) وأيده في ذلك المقدس الاردبيلي الذي كتب (تعليقات على خراجية المحقق الثاني).

كما يقول. ولذلك توصل النجفي إلى ضرورة الانتظار، والاستمرار فيه حتى ظهور المهدي، وعدم جواز إقامة الدولة الإسلامية في عصر «الغيبة»، بل عدم إمكانيتها[1].

وانعكس الموقف السلبي أيضاً وأخيراً، في رفض «المرجعية الدينية» الشيعية في الستينات من القرن العشرين (أيام المرجع السيد محسن الحكيم) لتأسيس «حزب الدعوة الإسلامية» الذي أعلن عنه مجموعة من الشباب من أجل إقامة حكومة إسلامية، وذلك بسبب إيمان الحكيم وغيره من المراجع بنظرية الانتظار وتحريم العمل السياسي، والاقتصار على الشؤون الدينية[2].

وقد انعكست نظرية الانتظار السلبي للإمام الغائب (الثاني عشر) على موقف الشيعة «الاثني عشرية» من: (قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) مما أدى إلى نشوء ظاهرة

---

(1) حيث قال في كتاب القضاء من (جواهر الكلام): «لم يأذنوا (الأئمة) لهم (للفقهاء) في زمن الغيبة ببعض الأمور التي يعلمون عدم حاجتهم إليها كجهاد الدعوة المحتاج إلى سلطان وجيوش وأمراء ونحو ذلك مما يعلمون قصور اليد فيها عن ذلك ونحوه، وإلا ظهرت دولة الحق».

(2) وكان مؤسس حزب الدعوة السيد محمد باقر الصدر قد كتب رسالة حول أطروحة الحزب وقيامه على أساس الشورى، وقام بعرضها على أساتذة الحوزة كالشيخ حسين الحلي والسيد محسن الحكيم، والسيد أبو القاسم الخوئي، والشيخ مرتضى آل ياسين، الذين رفضوا بقوة فكرة إقامة الدولة في عصر الغيبة، مما أدى إلى حدوث أزمة فكرية لدى الصدر واستقالته من الحزب. وقد تحدث الصدر عن تلك الأزمة في رسالة له إلى السيد محمد باقر الحكيم في تموز 1960، وقال: «إنها حدثت له أثناء مراجعته لأسس الأحكام الشرعية وآية (وأمرهم شورى بينهم) التي هي أهم تلك الأسس، وبدونها لا يمكن العمل في سبيل تلك الأسس مطلقاً، وإذا تم الإشكال فان الموقف الشرعي لنا سوف يتغير بصورة أساسية، وإن لحظات تمر علي في هذه الأثناء وأنا اشعر بمدى ضرورة ظهور الفرج وقيام المهدي المنتظر (صلوات الله عليه) ولا زلت أتوسل إلى الله تعالى أن يعرفني على حقيقة الموضوع ويوفقني إلى حل الإشكال . . . وعلى كل حال فان حالتي النفسية لأجل هذا مضطربة وقلقة غاية القلق».
وقد ذكر السيد محمد باقر الحكيم في مقال نشرته مجلة (قضايا إسلامية): إن الشك في دلالة آية الشورى انتهى بالشهيد الصدر إلى الشك في صحة العمل الحزبي الذي لا معنى له في نظره آنذاك، إلا إذا كان يتضمن الدعوة إلى قيام الحكم الإسلامي، فإذا لم تكن النظرية حول قيام الحكم الإسلامي واضحة فكيف يمكن إيجاد تنظيم يسعى إلى هذا الهدف دون أن يكون نفس الهدف واضح المعالم؟. إن خروج السيد الشهيد الصدر من حزب الدعوة الإسلامية كان لشبهة شرعية. . . إن السيد الصدر لم يعد يؤمن بضرورة الدولة الإسلامية لذلك لم يجد ضرورة لعمل حزب الدعوة الإسلامية الذي أسس لغرض إقامة الحكومة الإسلامية.
الصادق الوعد، صفحات من حياة الداعية المؤسس الحاج محمد صالح الأديب، ص 68 منشورات حزب الدعوة، ومذكرات السيد مهدي الحكيم، والنعماني، محمد رضا: الشهيد الصدر سنوات المحنة وأيام الحصار ص 146، الطبعة الأولى قم، والخرسان، صلاح: حزب الدعوة ص 114.

الانسحاب السياسي عند قطاع واسع من الشيعة الاثني عشرية، وضعف المشاركة الشعبية في التغيير الاجتماعي. وقد تمثل ذلك بصورة جلية في إحجام عدد من الفقهاء الذين تسلموا زمام «المرجعية الشيعية العامة» عن خوض العمل السياسي أو التصدي للظلمة والطواغيت.

كما انعكست نظرية «الانتظار» التي التزم بها أولئك العلماء، أيضاً، على مسألة إقامة الحدود في «عصر الغيبة»، حيث اشترطوا إقامتها بظهور الإمام المهدي الغائب، وقد قال الشيخ الطوسي: «أما إقامة الحدود.. فليس يجوز لأحد إقامتها إلا لسلطان الزمان المنصوب من قبل الله تعالى أو من نصبه الإمام لإقامتها، ولا يجوز لأحد سواهما إقامتها على حال»[1].

وكاد إجماع الشيعة «الاثني عشرية» ينعقد عبر التاريخ على حرمة الجهاد الابتدائي في «عصر الغيبة». فقد اشترط الشيخ الطوسي في: «المبسوط» في وجوب الجهاد: ظهور الإمام العادل الذي لا يجوز لهم القتال إلا بأمره، ولا يسوغ لهم الجهاد دونه، أو حضور من نصبه الإمام للقيام بأمر المسلمين، وقال بعدم جواز مجاهدة العدو متى لم يكن الإمام ظاهراً ولا من نصبه الإمام حاضراً، وقال: «إن الجهاد مع أئمة الجور أو من غير إمام خطأ يستحق فاعله به الإثم، وإن أصاب لم يؤجر وإن أصيب كان مأثوماً». واستثنى من ذلك حالة الدفاع عن النفس وعن حوزة الإسلام وجميع المؤمنين إذا دهم المسلمين عدو يخاف منه على بيضة الإسلام[2].

وإضافة إلى تلك الجوانب السياسية التي علقها الاثنا عشرية في «عصر الغيبة والانتظار» فقد علقوا أيضاً الجوانب الاقتصادية التي ترتبط بالدولة، كالزكاة والخمس والأنفال والخراج وما شابه.. وبالخصوص بعض موارد صرفها، وهي الموارد التي تتعلق بشؤون الدولة و«الإمام» فقد أجازوا لمن وجبت عليه الزكاة أن يتولى إخراجها من ماله وتوزيعها بنفسه، وذلك عند فقد الإمام والنائبين عنه، وتعذر إيصالها إليه. وأسقطوا سهم المؤلفة قلوبهم وسهم (سبيل الله) والعاملين عليها من مصارف الزكاة.

ومع سقوط نظرية الدولة في الفكر السياسي الشيعي الاثني عشري، وتحريم إقامتها في «عصر الغيبة» تعامل الفقهاء مع موضوع الزكاة من ثلاثة جوانب، فأوجبوا الزكاة من ناحية، وأمروا المكلفين بإخراجها وتوزيعها بأنفسهم لعدم وجود الإمام الشرعي، من ناحية ثانية، وأسقطوا حصص العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم والجهاد، من ناحية أخرى.

---

(1) الطوسي، **النهاية** ص 284.
(2) الطوسي، **المبسوط**، ص 281.

هكذا أفتى ابن حمزة في «الوسيلة إلى نيل الفضيلة» وابن إدريس في «السرائر» والمحقق الحلي نجم الدين جعفر بن الحسن في «شرائع الإسلام» و«المختصر النافع» والمقداد بن عبدالله السيوري الحلي في «كنز العرفان في فقه القرآن» .

أما في موضوع الأنفال التي ينص القرآن الكريم على أنها لله وللرسول، فكان الشيعة الإمامية يعتقدون أنها للإمام القائم مقامه من بعده، خالصة له كما كانت خالصة للرسول ﷺ في حياته، ولا يحق لأحد أن يعمل في شيء من الأنفال إلا بإذن الإمام العادل، فمن عمل فيها بإذنه فله أربعة أخماس المستفاد منها وللإمام الخمس. ولما كان «الإمام العادل» في المصطلح الإمامي يعني: «الإمام المعصوم المعين من قبل الله تعالى» وأنه منذ وفاة الإمام الحسن العسكري سنة 260 هـ هو «الإمام الثاني عشر المهدي محمد ابن الحسن العسكري» الذي ولد سنة 255 هـ وغاب بعد ذلك إلى اليوم، فانه يصبح: المالك الحقيقي للأنفال، وكذلك المالك الحقيقي للخمس، وهو قانون خاص غير الزكاة يفرضه الشيعة على المغانم والأرباح أيضاً، ويعتقدون أن عليهم تقديمه لله وللرسول وللإمام ولليتامى والمساكين وأبناء السبيل من بني هاشم، وأن سهم الله والرسول وذي القربى يجب تقديمه للإمام (الذي يمثل ذوي القربى) والذي هو اليوم (الإمام المهدي المنتظر) كما يجب إعطاؤه الأسهم الثلاثة الأخرى: أسهم اليتامى والمساكين وأبناء السبيل، لكي يوزعها على الأصناف الثلاثة من بني هاشم[1].

وقد أدى الالتزام بنظرية «الانتظار» إلى الوقوع في أزمة حادة في موضوع الخمس والأنفال في «عصر الغيبة»، فمن جهة: إن الإمام المهدي هو الشخص الوحيد صاحب الخمس والأنفال، والذي يحق له استلامها وتوزيعها، ومن جهة أخرى: لا سبيل إلى الوصول إليه لأداء حقوقه، كما لا توجد أية نصوص منه في مسألة توزيعها والتصرف فيها في ظل الغيبة. ومن هنا فقد احتار الفقهاء في حكم الخمس والأنفال، وقال الشيخ المفيد في: (المقنعة): «قد اختلف قوم من أصحابنا في ذلك عند الغيبة، وذهب كل فريق منهم إلى مقال: فمنهم من يسقط فرض إخراجه، لغيبة الإمام، وما تقدم من الرخص فيه من الأخبار. وبعضهم يوجب كنزه، ويتأول خبراً ورد: «أن الأرض تظهر كنوزها عند ظهور الإمام، وأنه عليه السلام إذا قام دلّه الله على الكنوز فيأخذها من كل مكان». وبعضهم يرى صلة الذرية وفقراء الشيعة على طريق الاستصحاب. وبعضهم يرى عزله لصاحب الأمر، فان خشي إدراك الموت قبل ظهوره وصّى به إلى من يثق به في عقله وديانته حتى يسلم إلى

(1) راجع: الطوسي، **النهاية**، ص 265.

الإمام، ثم إن أدرك قيامه. . وإلا وصّى به إلى من يقوم مقامه في الثقة والديانة، ثم على هذا الشرط إلى أن يظهر إمام الزمان. وهذا القول عندي أوضح من جميع ما تقدم، لأن الخمس حق لغائب لم يرسم فيه قبل غيبته رسماً يجب الانتهاء إليه فوجب حفظه إلى وقت إيابه، والتمكن من إيصاله إليه أو وجود من انتقل بالحق إليه، ويجري ذلك مجرى الزكاة التي يعدم عند حلولها مستحقها فلا يجب عند ذلك سقوطها، ولا يحل التصرف فيها على حسب التصرف في الأملاك، ويجب حفظها بالنفس أو الوصية إلى من يقوم بإيصالها إلى مستحقها من أهل الزكاة من الأصناف». وأضاف: «إنما اختلف أصحابنا في هذا الباب لعدم ما يلجأ إليه من صريح الألفاظ»[1].

وقد أدت هذه الحيرة والغموض في موضوع الخمس في «عصر الغيبة» إلى ظهور عدد من الأقوال الغريبة المنافية للعقل والقرآن من قبيل إسقاط الخمس أو دفنه في الأرض أو إلقائه في البحر أو عزله والوصية به إلى يوم ظهور المهدي، وهو الرأي الذي اختاره المفيد وفقهاء آخرون عبر التاريخ، بينما ذهب فقهاء آخرون إلى تحليل الخمس وإباحته للشيعة في «زمان الغيبة»[2].

وتأثرت صلاة الجمعة بنظرية «الانتظار» بسبب اشتراطهم حضور «الإمام المعصوم» وإجازته لإقامة الصلاة. ولمّا كانوا يقولون: إن الإمام المعصوم غائب في هذا العصر، وإن من شروط إقامة صلاة الجمعة حضور الإمام أو إذنه، فقد قالوا بافتقاد أحد شروط صلاة الجمعة، وهو إذن الإمام المعصوم المهدي المنتظر. ونتيجة لذلك قالوا بحرمة أو بعدم وجوب صلاة الجمعة في «عصر الغيبة»[3].

وقد انتهوا إلى تعطيل صلاة الجمعة في عصر الغيبة، انسجاماً مع نظرية «الانتظار» التي تحرم إقامة الدولة الإسلامية لغير الأئمة المعصومين المعينين من قبل الله تعالى.

إذن فقد أدت نظرية «الانتظار للإمام المهدي الغائب» إلى غيبة الشيعة الإمامية أنفسهم عن مسرح الحياة السياسية، وذلك بتحريم العمل السياسي وإقامة الدولة في (عصر الغيبة)، وقد كانت هذه نتيجة منطقية لنظرية ولدت ميتة.

---

(1) المفيد، **المقنعة**، ص 46.

(2) جواهر الكلام للشيخ محمد حسن النجفي، **كتاب الخمس**، ص 156 و164 وللمزيد من التفصيل راجع المبحث السابع من الفصل الأول من الجزء الثالث من كتاب: **تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه**، للمؤلف.

(3) لمزيد من التفصيل راجع المبحث الثامن من الفصل الأول من الجزء الثالث من الكتاب المذكور.

الفصل الرابع عشر

التشيع المعاصر.. ثورة على التشيع «الديني»

بالرغم من أن الفكر «الاثني عشري» الميت لم يكن قادراً على قيادة الأحياء، ولا حل مشاكل الحياة، إلا أنه ربط أيدي الشيعة ومنعهم من التحرك بدعوى وجود الإمام الغائب الذي ينتظر أول فرصة سانحة للظهور. ولكن تلك الفرصة لم تأت منذ أواسط القرن الثالث الهجري إلى اليوم، مما ترك فراغاً كبيراً في الحياة السياسية والعلمية الشيعية، استفاد منه الخلفاء العباسيون في توطيد عروشهم والقضاء على أي أمل بالثورة عليهم من الشيعة الاثني عشرية، كما استغل أكثر من أربع وعشرين شخصاً (على رأسهم «النواب الأربعة»: عثمان بن سعيد العمري، وابنه محمد، وخليفته النوبختي وعلي بن محمد الصيمري) حكاية وجود الولد (الإمام الغائب)، ليدَّعوا لأنفسهم «النيابة الخاصة» عنه، ويجبوا المال من الشيعة بدعوى إيصالها إلى «الإمام الغائب» (المهدي المنتظر). وعرفت تلك الفترة بـ «الغيبة الصغرى» التي امتدت من سنة 260 هـ (تاريخ غيبة الإمام) إلى سنة 329 هـ[1]. (تاريخ وفاة النائب الرابع والأخير الصيمري). لتبدأ بعد ذلك الفترة التي عرفت لاحقاً بـ «الغيبة الكبرى» أي الفترة التي لا وجود فيها لإمكانية اللقاء الشخصي بالإمام (الغائب) قبل ظهوره الذي لا يعلمه إلا الله تعالى[2].

---

(1) كالحسن الشريعي ومحمد بن نصير النميري وأبي هاشم داود بن القاسم الجعفري واحمد بن هلال العبرتائي ومحمد بن علي بن بلال وإسحاق الأحمر وحاجز بن يزيد ومحمد بن صالح الهمداني ومحمد بن جعفر بن عون الأسدي الرازي ومحمد بن إبراهيم بن مهزيار والحسين بن منصور الحلاج وجعفر بن سهيل الصيقل ومحمد بن غالب الأصفهاني، واحمد بن إسحاق الاشعري القمي والقاسم بن محمد بن علي بن إبراهيم الهمداني ومحمد بن صالح القمي والقاسم بن العلاء وابنه الحسن ومحمد بن علي الشلمغاني ابن أبى العزاقر، وأبو دلف الكاتب.

(2) ولكن هذا لم يمنع عدداً من العلماء والسياسيين في المستقبل من ادعاء اللقاء بالإمام (المهدي الغائب) وإقامة علاقة خاصة به، كما يروى عن الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد (- 413 هـ) أنه تلقى رسائل خاصة عديدة من الإمام المهدي. كما ذكر الطبرسي في «الاحتجاج» وابن شهر آشوب في «المناقب» أن المفيد أخرج نسخاً من رسائل، قال إن الإمام المهدي قد بعثها إلي بواسطة=

1 - إنهاء «النيابة الخاصة»

وكان موقف «النائب الخاص الرابع» علي بن محمد الصيمري، بإنهاء قصة «النيابة الخاصة» وعدم الوصية إلى رجل من بعده، والدعوة إلى تكذيب كل من يدعي اللقاء بـ «الإمام الغائب» بداية مسيرة الإصلاح الشيعي، بالرغم من أن الصيمري لم يعلن كفره الصريح بوجود ذلك «الإمام» الذي كان محل شك وخلاف بين الشيعة أنفسهم[(1)].

2 - فتح باب الاجتهاد

ثم حدث تطور هام آخر على طريق الإصلاح عند الشيعة الاثني عشرية، هو فتح باب الاجتهاد، الذي كان مغلقاً ومحرماً في الفكر الإمامي الذي كان يحصر العمليات التشريعية في المسائل الحادثة في «الأئمة المعصومين» فقط، منذ عهد الباقر والصادق اللذين شنا حملة شعواء على أهل الرأي والقياس والاجتهاد. ونشأت الحاجة إلى الاجتهاد عند «الاثني عشرية» بعد مرور مدة طويلة على انقطاع اتصالهم بـ: «مصدر العلم الإلهي» أي «الأئمة» وحدوث مسائل جديدة تستوجب الإجابة عنها، مما اضطر الشيعة لفتح باب الاجتهاد والقول بجواز القياس. وكان أول من قال بذلك هو الحسن بن عقيل العماني، المعاصر للكليني[(2)]. ومحمد بن أحمد بن الجنيد الإسكافي في أواسط القرن الرابع

= رجل اعرابي، يخاطب فيها المفيد بالأخ السديد والمولى الرشيد والمخلص الناصر وملهم الحق والعبد الصالح الناصر للحق والداعي إلي بكلمة الصدق، وقد رفض المفيد ان يعرض الرسائل، التي أوصلها الأعرابي إليه، على أحد من أصحابه، وقال ان ذلك بأمر المهدي، ولم يبرز إلى الناس سوى رسائل بخط يده. (راجع: النوري الطبرسي، **خاتمة المستدرك**، ج 3 ص 518، والجزائري، **الأنوار النعمانية** ج 2 ص 21، وابن بطريق الحلي، **رسالة نهج العلوم**، و**قصص العلماء** للتنكابني، ص 399) وكان أبرز من ادعى اللقاء بالإمام «المهدي» في القرن العاشر الهجري هو الشاه إسماعيل الصفوي (مؤسس الدولة الصفوية) الذي ادعى أنه التقى الإمام في كهف وأمره بالقيام والخروج وتأسيس الدولة الصفوية في إيران، مما أكسبه صفة شرعية دينية في ذلك الزمان، وحلَّ عقدة «الانتظار» التي تحرم القيام بأية ثورة أو تشكيل أية دولة.

(1) ومن الجدير بالذكر أن الإسماعيليين قالوا بالنيابة الخاصة أيضاً، بعد سقوط الدولة الفاطمية في أواسط القرن السادس الهجري، عندما تصدى بعض مشايخهم إلى ادعاء الوكالة والنيابة الخاصة عن الإمام الإسماعيلي المختفي، ولا يزالون ينقلون الوكالة من واحد إلى آخر، باسم الأئمة الفاطميين الذين يعيشون في الستر.

(2) الذي يصفه الشيخ عباس القمي في: (**الكنى والألقاب**) بأنه: «أول من هذب الفقه، واستعمل النظر=

الهجري[1] . ثم جاء الشيخ المفيد مع تلميذيه الشريف المرتضى والشيخ الطوسي في بداية القرن الخامس الهجري ليمارسوا (الاجتهاد) عملياً ويؤسسوا بذلك «المدرسة الأصولية» التي شقت طريقها في الحياة منذ ذلك الحين[2].

ولم يحدث الأمر بسهولة وسلام حيث لقي «المجتهدون» معارضة واسعة من «الأخباريين» الذين أصروا على الاكتفاء بأحاديث «الأئمة» ورفض «الاجتهاد» الذي اعتبروه تمرداً على منهج الإمامية وأهل البيت[3].

3 - رفض تحريف القرآن

وكانت أول ثمرة لفتح باب الاجتهاد هي مراجعة الأحاديث الواردة في التراث «الإمامي» التي تتحدث عن تحريف القرآن، والتي تتركز بصورة رئيسية حول موضوع «الإمامة الإلهية» وتدعي حذف أسماء «الأئمة» من القرآن وكذلك حذف أسماء أعدائهم،

= وفتق البحث عن الأصول والفروع في ابتداء الغيبة الكبرى» و«كان يرى القول بالقياس ويقول باجتهاد الرأي» كما يقول النجاشي في رجاله، و«أول من أبدع أساس الاجتهاد في أحكام الشريعة» كما يقول الخونساري في: (**روضات الجنات**).

(1) الذي يصفه الخونساري في: (**روضات الجنات**) بأنه «قد عمل صريحاً بالقياسات الحنفية واعتمد على الاستنتاجات الظنية». وهو من مشايخ المفيد.

(2) وكان الشيخ المفيد محمد بن النعمان (توفي سنة 413 هـ) قد رفض في البداية الاجتهاد، وردّ على أستاذه ابن الجنيد في رسالة له، وأنكر في (المسائل الصاغانية) على العماني وابن جنيد اشتغالهم عن حمل الآثار بالرأي والاستحسان، وهجرانهم مَن أمَر الله تعالى بصلته وأخذ معالم الدين عنه وعن عترة نبيه، فان المفيد قد مارس الاجتهاد في عملياته الفقهية، مما دفع «الأخباريين» إلى اعتباره من رواد مدرسة الاجتهاد. ثم جاء تلميذه السيد المرتضى علم الهدى (توفي سنة 440 هـ) ليفتتح القول بجواز الاجتهاد رسمياً، ثم جاء زميله وتلميذه الشيخ محمد بن الحسن الطوسي (توفي سنة 460 هـ) فمارس الاجتهاد على أوسع أبوابه وكتب (**المبسوط في فقه الإمامية**)، ثم تلتهما المدرسة الأصولية الحلية ومدرسة جبل عامل وكربلاء والنجف وقم الأصولية المستمرة حتى اليوم.

(3) وقد نشطت المدرسة الأخبارية مجدداً في القرن الحادي عشر الهجري في إيران والعراق بقيادة الميرزا محمد أمين الاسترابادي (توفي سنة 1036) الذي شنّ هجوماً عنيفاً على المدرسة الاجتهادية (الأصولية) في كتابه: (**الفوائد المدنية**). واتهم المدرسة الأصولية بالتأثر بالفكر السني والانحراف عن خط أهل البيت والتقليد لهم. ولكن الوحيد البهبهاني زعيم الحوزة العلمية في كربلاء في نهاية القرن الثاني عشر، تصدى للحركة الأخبارية بقوة، مما ساعد على تراجعها وانزوائها في بعض الدوائر العلمية الضيقة، ولا تزال موجودة إلى اليوم في صورة الخط الأخباري الذي يرفض عمليات الاجتهاد والمجتهدين خارج إطار النصوص.

وهي أحاديث ذكرها محمد بن يعقوب الكليني في «الكافي» ومحمد بن مسعود العياشي في تفسيره وعلي بن إبراهيم القمي في تفسيره، ومحمد بن الحسن الصفار في «بصائر الدرجات». وسعد بن عبدالله الأشعري القمي في كتاب «ناسخ القرآن ومنسوخه» وفرات بن إبراهيم الكوفي في تفسيره، وآخرون.

وكانت روايات التحريف قد انتشرت في القرن الثاني الهجري لدى «الإمامية» الذين نسبوها إلى الإمامين الباقر والصادق، في محاولة منهم لإثبات نظرية «الإمامة الإلهية» بآيات صريحة من القرآن، بعد أن رفعوا من أمر النظرية إلى مستوى العقيدة الدينية واعتبروها ركناً مهماً من أركان الإسلام. ومع أنهم قد استخدموا عمليات التأويل لكثير من الآيات القرآنية لإثبات مطلبهم، إلا أنهم شعروا بالعجز عن تحقيق غرضهم فلجأوا إلى استحداث آيات جديدة أو التلاعب بآيات أخرى وإضافة كلمات مثل «علي» أو «آل محمد» إليها من أجل الاستدلال بها على نظريتهم. ولما لم يكن المسلمون ولا الشيعة يعرفون تلك الآيات بتلك الصورة، كان الإماميون يدعون على لسان الأئمة من أهل البيت (الباقر والصادق) بأنها «والله نزلت هكذا»[1]. وكان الإمامية (أو الغلاة منهم) يدعون أيضاً بان

(1) يروي الكليني عن جابر عن أبي جعفر قال: قلت له: لم سمي علي بن أبي طالب أمير المؤمنين؟ قال: الله سماه، وهكذا أنزل في كتابه وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم (وأن محمداً رسولي وأن علياً أمير المؤمنين). **الكافي، الأصول**، كتاب الحجة: ج 1 ص 479.

وروى أيضاً عن جابر قال: نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية على محمد هكذا وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا (في علي) فأتوا بسورة من مثله. المصدر، باب فيه نكت ونتف من التنزيل، ج 1 ص 484.

وروى عن أبي بصير عن أبي عبدالله في قوله تعالى سأل سائل بعذاب واقع للكافرين (بولاية علي) ليس له دافع، ثم قال: هكذا والله نزل بها جبرئيل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وسلم. المصدر، ج 1 ص 490.
وروى عن أبي حمزة عن أبي جعفر قال: نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية هكذا «فأبى أكثر الناس (بولاية علي) إلا كفوراً، قال: ونزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية هكذا» وقل الحق من ربكم (في ولاية علي) فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إنا اعتدنا للظالمين (آل محمد) ناراً. المصدر، ج 1 ص 493.
وعن جابر عن أبي جعفر قال هكذا نزلت هذه الآية ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به (في علي) لكان خيراً لهم. المصدر، ج 1 ص 492.
وعن منخل عن أبي عبدالله قال: نزل جبرئيل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وسلم بهذه الآية هكذا: يا أيها الذين أوتوا الكتاب آمنوا بما نزلنا (في علي) نوراً مبيناً. المصدر، ج 1 ص 485.
وعن جابر عن أبي جعفر قال: نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية على محمد صلى الله عليه وسلم هكذا بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله (في علي) بغياً. المصدر، ج 1 ص 484.

القرآن الكامل الصحيح السليم من التحريف موجود عند الأئمة من أهل البيت، وذلك في محاولة لجعل «الإمام» مهيمناً على القرآن ومالكاً لتفسيره وتأويله، أو محتكراً له.

وقد ورث «الاثنا عشرية» تراث «الغلاة من الإمامية» فصدقوا به في القرن الرابع الهجري، ولكن بعضهم استعظم القول بتحريف القرآن، فحاول أن يفسر ذلك بالتأويل، وأنكر بعضهم القول بالتحريف جملة وتفصيلاً. ووجد بعضهم تلازماً قوياً بين نظرية الإمامة والقول بالتحريف، بحيث خشي من التشكيك في روايات التحريف لأنه كان يقوده إلى التشكيك بنظرية الإمامة[1]. ولكنهم تمسكوا ببعض روايات أئمة أهل البيت التي تدعو الشيعة إلى عرض الأحاديث على القرآن، وضرب ما يعارضه بعرض الجدار.

وكان أول من تحرر من روايات التحريف الشيخ محمد بن علي بن بابويه الصدوق (- 381 هـ)، الذي عدَّ القول بعدم التحريف من معتقدات الإمامية. وقال في رسالته الاعتقادية: «اعتقادنا في القرآن: أن القرآن الذي أنزل الله على نبيه هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مائة وأربع عشرة سورة، وعندنا (الضحى) و(ألم نشرح) سورة واحدة، و(لإيلاف) و(ألم تر كيف) سورة واحدة، ومن نسب إلينا أنا نقول: إنه أكثر من ذلك فهو كاذب» .

ثم جاء بعده الشريف المرتضى علم الهدى (355هـ - 436هـ) فقال: «إن العلم بصحَّة القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار، والوقائع العظام المشهورة، وأشعار العرب المسطورة، فإن العناية اشتدَّت، والدواعي توفَّرت على نقله، وبلغت حدًّا لم تبلغ إليه فيما ذكرناه؛ لأن القرآن معجزة النبوة، ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه عنايته الغاية، حتى عرفوا كلَّ شيء فيه، من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيَّرًا أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد؟».

ثم جاء تلميذه وزميله الشيخ الطوسي (385 هـ - 408 هـ فقال في كتاب (التبيان في

(1) قال المجلسي: «كثير من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره، وعندي أن الأخبار في هذا الباب متواترة معنى، وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأساً، بل ظني أن الإخبار في هذا الباب لايقصر عن أخبار الإمامة فكيف يثبتونها بالخبر؟» **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**، الجزء الثاني عشر، ص 525 وقال المحدث يوسف البحراني: «لايخفى ما في هذه الأخبار من الدلاله الصريحة والمقالة الفصيحة على ما اخترناه ووضوح ما قلناه ولو تطرق الطعن إلى هذه الأخبار على كثرتها وانتشارها لأمكن الطعن إلى أخبار الشريعة كلها كما لايخفى أن الأصول واحدة وكذا الطرق والرواة والمشايخ والنقلة». **الدرر النجفية**، مؤسسة آل البيت لاحياء التراث ص 298.

تفسير القرآن): «وأمّا الكلام في زيادته ونقصانه، فممّا لا يليق به أيضاً، لأنّ الزيادة فيه مجمع على بطلانها، والنقصان منه، فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا» .

وجاء من بعدهم أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (460 هـ - 548هـ) صاحب «مجمع البيان» الذي نفى الزيادة والنقصان في القرآن، وقال: «ذكر السيد الأجل المرتضى، علم الهدى ذو المجد، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي: أن القرآن كان على عهد رسول الله ﷺ مجموعاً مؤلَّفاً على ما هو الآن، واستدلَّ على ذلك بأن القرآن كان يدرس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان حتى إن جماعة من الصحابة، كعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النبي ﷺ عدة ختمات، وكلُّ ذلك بأدنى تأمُّل يدلُّ على أنه كان مجموعاً مرتَّباً غير منشور ولا مبثوث، وذكر أن مَن خالف من الإمامية والحشوية لا يعتدُّ بخلافهم، فإن الخلاف مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنُّوا صحَّتها، لا يُرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحَّته. وأما الكلام في زيادته ونقصانه فمما لا يليق به لأن الزيادة فيه مجمع على بطلانه وأما النقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا كما نصره المرتضى وهو الظاهر من الروايات، غير أنه رويت روايات كثيرة من جهة العامة والخاصة بنقصان آي القرآن، ونقل شيء منه من موضع إلى موضع، لكن طريقها الآحاد التي لا توجب علماً فالأولى الإعراض عنها وترك التشاغل بها لأنه يمكن تأويلها، ولو صحت لما كان ذلك طعناً على ما هو موجود بين الدفتين فإن ذلك معلوم صحته لا يعترضه أحد من الأمة وروایاتنا متناصرة بالحث على قراءته والتمسك بما فيه ورد ما يرد من اختلاف الأخبار في الفروع إليه وعرضها عليه فما وافقه عمل عليه وما يخالفه يجتنب ولا يلتفت إليه» .

وقال العلامة ابن المطهر الحلي في كتابه: «مبادئ الوصول إلى علم الأصول»: «قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: 9]. وقال في «تفسير الصراط المستقيم» أي: إنا لحافظون له من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان» .

وقال القاضي نور الله الشوستري في كتابه المسمَّى بمصائب النواصب: «ما نُسب إليه الشيعة الإمامية بوقوع التغير في القرآن ليس مما قال به جمهور الإمامية، إنما قال به شرذمة قليلة منهم لا اعتداد بهم فيما بينهم» .

واعتبر الشيخ جعفر كاشف الغطاء القول بعدم التحريف مجمعاً عليه بين الشيعة

الاثني عشرية[1]. ونسب الشهشهاني في كتابه «العروة الوثقى» القول بعدم التحريف إلى جمهور المجتهدين[2]. وحسبما يقول السيد أبو القاسم الخوئي: «فإن المشهور بين علماء الشيعة ومحققيهم، بل المتسالم عليه بينهم هو القول بعدم التحريف»[3].

ورغم أن الخوئي يؤكد وجود مصحف خاص لأمير المؤمنين يغاير القرآن الموجود في ترتيب السور، واشتماله على زيادات ليست في القرآن الموجود، إلا أنه يقول: «لا دلالة في ذلك على أن هذه الزيادات كانت من القرآن، وقد أسقطت منه بالتحريف، بل الصحيح أن تلك الزيادات كانت تفسيراً بعنوان التأويل، وما يؤول إليه الكلام، أو بعنوان التنزيل من الله شرحاً للمراد». ويضيف: «لا دلالة في شيء من هذه الروايات على أن تلك الزيادات هي من القرآن. وعلى ذلك يحمل ما ورد من ذكر أسماء المنافقين في مصحف أمير المؤمنين - عليه السلام - فإن ذكر أسمائهم لا بد وأن يكون بعنوان التفسير. ويدل على ذلك ما تقدم من الأدلة القاطعة على عدم سقوط شيء من القرآن» ويقول أخيراً: «إن وجود الزيادات في مصحف علي عليه السلام وإن كان صحيحاً، إلا أن هذه الزيادات ليست من القرآن، ومما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبليغه إلى الأمة، فإن الالتزام بزيادة مصحفه بهذا النوع من الزيادة قول بلا دليل، مضافاً إلى أنه باطل قطعاً. ويدل على بطلانه جميع ما تقدم من الأدلة القاطعة على عدم التحريف في القرآن».

ثم يناقش الخوئي الشبهات التي يتشبث بها بعض الأخباريين كقولهم: «إن الروايات المتواترة عن أهل البيت عليهم السلام قد دلت على تحريف القرآن فلا بد من القول به». ويجيبهم بـ: «أن هذه الروايات لا دلالة فيها على وقوع التحريف في القرآن بالمعنى المتنازع فيه. وتوضيح ذلك: أن كثيراً من الروايات، وإن كانت ضعيفة السند، فإن جملة منها نقلت من كتاب أحمد بن محمد السياري، الذي اتفق علماء الرجال على فساد مذهبه، وأنه يقول بالتناسخ، ومن علي بن أحمد الكوفي الذي ذكر علماء الرجال أنه كذاب، وأنه فاسد المذهب إلا أن كثرة الروايات تورث القطع بصدور بعضها عن المعصومين عليهم السلام ولا أقل من الاطمئنان بذلك، وفيها ما روي بطريق معتبر فلا حاجة بنا إلى التكلم في سند كل رواية بخصوصها. علينا أن نبحث عن مداليل هذه الروايات، وإيضاح أنها ليست متحدة في المفاد، وأنها على طوائف». ثم يستعرض الخوئي مختلف الروايات المدعية

(1) وذلك في بحث القرآن من كتابه «**كشف الغطاء**».
(2) كما يقول السيد الخوئي في «**البيان**» ص 200.
(3) الخوئي، **البيان**، ص 201.

للتحريف، ويقول: «إنا قد أوضحنا فيما تقدم أن بعض التنزيل كان من قبيل التفسير للقرآن وليس من القرآن نفسه، فلا بد من حمل هذه الروايات على أن ذكر أسماء الأئمة عليهم السلام في التنزيل من هذا القبيل، وإذا لم يتم هذا الحمل فلا بد من طرح هذه الروايات لمخالفتها للكتاب والسنة، والأدلة المتقدمة على نفي التحريف. وقد دلت الأخبار المتواترة على وجوب عرض الروايات على الكتاب والسنة وأن ما خالف الكتاب منها يجب طرحه، وضربه على الجدار». ويؤكد موقفه هذا مرة أخرى فيقول: «بعد الإغضاء عما في سندها من الضعف - أنها مخالفة للكتاب والسنة ولإجماع المسلمين على عدم الزيادة في القرآن ولا حرفاً واحداً حتى من القائلين بالتحريف. وقد ادعى الإجماع جماعة كثيرون على عدم الزيادة في القرآن، وأن مجموع ما بين الدفتين كله من القرآن. وممن ادعى الإجماع الشيخ المفيد، والشيخ الطوسي، والشيخ البهائي، وغيرهم من الأعاظم قدس الله أسرارهم. . . وقد صرح جماعة من الأعلام بلزوم تأويل هذه الروايات أو لزوم طرحها. وممن صرح بذلك المحقق الكلباسي حيث قال على ما حكي عنه: «إن الروايات الدالة على التحريف مخالفة لإجماع الأمة إلا من لا اعتداد به. . . وقال: إن نقصان الكتاب مما لا أصل له وإلا لاشتهر وتواتر، نظراً إلى العادة في الحوادث العظيمة. وهذا منها بل أعظمها».

واستعان الخوئي بمجموعة من الروايات الواردة عن أهل البيت والتي تؤكد على ضرورة طرح أية رواية تخالف القرآن الكريم، وذكر من تلك الروايات: ما رواه الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بسنده الصحيح عن الصادق عليه السلام : «الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة، إن على كل حق حقيقة، وعلى كل صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه. . .». وما رواه الشيخ الجليل سعيد بن هبة الله «القطب الراوندي» بسنده الصحيح إلى الصادق عليه السلام : «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فردوه. . .»[1].

إن العقبة الكبرى التي حالت دون رفض بعض الشيعة لأحاديث التحريف، هي ورودها حسب زعمهم بطرق «معتبرة» أو «متواترة» أو «مستفيضة»[2] وهو ما سمح لبعض الحشويين والأخباريين والمحدثين كالطبرسي صاحب «الاحتجاج» والمجلسي، ونعمة الله

(1) الخوئي، **البيان**، من ص 223 إلى ص 235.

(2) قال الشيخ المفيد: «إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان». **أوائل المقالات**، ص 91.

الجزائري، ويوسف البحراني، والنوري الطبرسي، بمواصلة ترديد مقولة تحريف القرآن رغم الإجماع الشيعي الاثني عشري عبر التاريخ على سلامته من التحريف.

وفي الحقيقة لم يكن الشيعة يستطيعون التخلص نهائياً من تلك التهمة التي ظلت تلاحقهم حتى الآن، ولا يستطيعون، إلا بمراجعة مباني الجرح والتعديل للرواة الذين ينقلون أحاديث التحريف كعلي بن إبراهيم القمي وأبيه، وأستاذه الفضل بن شاذان، وغيرهم، أو رفض تلك الدعوى حتى لو صدرت فرضاً عن الأئمة أنفسهم، فإن هذا هو منهج أهل البيت الذي كانوا يعلمونه لشيعتهم ويطالبونهم بعدم التسليم لهم أو قبول كل ما ينسب اليهم، ورد ما يخالف ضروريات الدين حتى لو صدر منهم[1]. خصوصاً بعد ثبوت كونهم مجرد رواة للحديث وليسوا مصدراً من مصادر الوحي والتشريع. وحاشا لأئمة أهل البيت أن يتفوهوا بأقاويل كهذه.

ورغم محاولات التشكيك التي قام بها الحشوية من الشيعة وخصومهم من السنة بالتشكيك في موقف العلماء الشيعة المؤكدين والملتزمين بسلامة القرآن، واتهامهم بالتقية ومداراة العامة، فان الواقع يشهد على رفض عامة الشيعة - عبر التاريخ - لمقولة التحريف التي كان يتبناها الغلاة في القرون الأولى، والتزامهم بالقول بسلامة القرآن من الزيادة والنقصان.

4 - جواز الثورة

وقد أدى فتح باب الاجتهاد بالشيعة إلى سلسلة أخرى من التطورات الإيجابية في مجال الفكر السياسي. ومن تلك التطورات القول بجواز الثورة على الظالمين في «عصر الغيبة» خلافاً لنظرية: «الانتظار للإمام المهدي» التي كان يتمسك بها «الاثنا عشريون» سابقاً والتي كانت تحرم الثورة وإقامة الدولة في «عصر الغيبة» وترفض استخدام القوة المؤدية إلى الجرح أو القتل في غياب دولة «الإمام المهدي» الشرعية الوحيدة الممكنة. وهو ما سمح للشيعة عملياً ببناء دولهم المستقلة هنا وهناك. وربما كان أول من حاول الخروج من كهف الغيبة هو السيد المرتضى علم الهدى الذي قال بجواز ممارسة القتل

(1) لقد قال الإمام الصادق تعقيباً على إحدى مقولات الغلاة: «والله لو ابتلوا بنا وأمرناهم بذلك لكان الواجب أن لا يقبلوه، فكيف وهم يروني خائفاً وجلاً أستعدي الله عليهم وأتبرأ إلى الله منهم أشهدكم أني امرؤ ولدني رسول الله ﷺ وما معي براءة من الله، إن أطعته رحمني وإن عصيته عذبني عذاباً شديداً أو أشد عذابه». الخوئي، **معجم رجال الحديث**، ترجمة المغيرة بن سعيد، والكشي في رجاله.

والجرح في سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في عصر الغيبة بلا حاجة إلى استئذان الإمام. كما نقل عنه الطوسي في كتابه: «الاقتصاد». وقد تبعه بعد ذلك حمزة بن عبد العزيز الديلمي (سلّار) ومحمد بن إدريس، والمحقق الحلي، والعلامة الحلي، ويحيى بن سعيد، والمقدس الاردبيلي، والشيخ محمد حسن الفيض الكاشاني، وآخرون[1].

5 - فرضية «النيابة العامة»

وقام بعض الفقهاء الشيعة باختراع فرضية «النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي» ليعطوا لأنفسهم شرعية دستورية تسمح لهم بممارسة بعض مهام «الإمام المهدي» في فترة «الغيبة الكبرى» ويؤسسوا «المرجعية الدينية» كـنمط جديد من «الحكم الديني» بعيداً عن أئمة أهل البيت الذين لا وجود لهم في الحياة الظاهرة. وهو ما سمح للفقهاء أن يأخذوا الأموال العامة (الخمس وغيره) من الناس باسم «الإمام المهدي» ويفرضوا عليهم نوعاً من السلطة السياسية والروحية.

6 - ضرورة الدولة

ورغم أن التطور السياسي الشيعي لم يكن حثيثاً عبر التاريخ، حيث كانت كل خطوة تستغرق قرناً أو قروناً من الزمن حتى تتبعها خطوة أخرى، إلا أن التطور كان يسير في خط تصاعدي نحو الأمام، وقد قام الفقهاء الشيعة بمحاولات جريئة للخروج من أزمة «الانتظار للإمام المهدي» التي وقع بها «الاثنا عشرية» نتيجة قولهم باشتراط العصمة والنص في الإمام، وافتراض وجود الإمام المعصوم الغائب. ومن تلك المحاولات مبادرة السيد محمد باقر السبزواري (1018هـ - 1090 هـ) إلى الدعوة إلى تأسيس نظام سياسي مدني معقول، حيث قال: «لا يخلو زمان من حجة، ولكن في بعض الأوقات يغيب عن أبصار الناس لأسباب ومصالح، ولكن العالم ليس بعيداً عن ألطافه وبركاته... ونحن الآن في هذه الدورة من الغيبة إذا لا يوجد سلطان عادل وقوي يدير العالم ويحكمه، فان الأمور تنتهي إلى الفوضى والهرج والمرج وتصبح الحياة غير قابلة للتحمل بالنسبة لكل شخص،

---

(1) سلار، **المراسم**، ص 261 ابن إدريس، **السرائر**، ص 160 والمحقق الحلي في (**المختصر النافع**)، ص 115 والعلامة الحلي في (**تحرير الأحكام**) ص 157 ويحيى بن سعيد في (**الجامع للشرائع**) ص 243 والمقدس الاردبيلي في (**مجمع الفائدة والبرهان**) ص 543 والسبزواري في (**كفاية الأحكام**) ص 82 والكاشاني في (**مفاتيح الشريعة**) ج 2 ص 57.

لذلك لا بد للناس من الخضوع تحت سيطرة ملك يحكم بالعدل ويتبع سيرة وسنة الإمام»[1].

وكذلك مبادرة الشيخ احمد بن محمد مهدي النراقي (توفي سنة 1245هـ) إلى بحث مشكلة الإمامة والسلطة والولاية العامة وضرورتها في «عصر الغيبة» وطرح نظرية «ولاية الفقيه».

وقد رفض النراقي نظرية «الانتظار» وحتَّم استمرار الإمامة في «عصر الغيبة» وأكد الحاجة الملحة لوجود الإمام الحجة العالم المعلم الهادي والداعي إلى سبيل الله بصورة ظاهرةٍ حيويةٍ متفاعلة مع الأمة[2]. ولما كان العثور على «الإمام المعصوم المعين من قبل الله» مستحيلاً، فقد تخلى النراقي عن اشتراط العصمة والنص والسلالة العلوية في الإمام، وهي أهم أركان نظرية الإمامة الإلهية، واعتمد على كل أدلة ضرورة الإمامة التي كان يستخدمها المتكلمون الإماميون الأوائل ومن ضمنها حديث الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا، الذي يتحدث عن ضرورة الإمامة والعصمة، فأخذ النراقي الشطر الأول من الحديث وألغى (العصمة) واكتفى بشرط الفقاهة والعدالة.

واعتمد النراقي كثيراً على الأدلة العقلية والإطلالات العامة التي تحتم إقامة الدولة بصورة مستقلة، وليس بالضرورة: بالنيابة العامة عن الإمام المهدي. كما افترض بعض فقهاء الشيعة.

ومن هنا يمكن اعتبار نظرية النراقي حول «ولاية الفقيه» تطوراً جذرياً في الفكر الشيعي السياسي نحو التحرر من التشيع «الديني» أو نظرية «الإمامة الإلهية» أكثر من التحرر من موقف «الانتظار».. ولئن كانت نظرية: «ولاية الفقيه» قد تعرضت منذ ذلك الحين إلى مناقشات حامية من قبل عدد من العلماء والمحققين، فإنها نجحت في طرح موضوع «الإمامة» على بساط البحث، وجاء العلماء من بعد ذلك ليبحثوا المسألة في ضوء الحاجة الماسة والمستمرة إلى الإمامة والقيادة العامة في «عصر غيبة الإمام الذي لا يقوم بمهام الإمامة». كما فعل الشيخ رضا الهمداني (- 1310هـ) الذي أسمى نظرية ولاية الفقيه بـ: «القائمقامية» وذهب إلى «ثبوت منصب الرياسة والولاية للفقيه، وكون الفقيه في زمان الغيبة بمنزلة الولاة المنصوبين من قبل السلاطين على رعاياهم في الرجوع إليه، وإطاعته

(1) حميد عنايت، **تفكير نوين سياسي إسلام**، ص239.
(2) النراقي، **عوائد الأيام**، ج15، ص422 و425 و137.

فيما شأنه الرجوع فيه إلى الرئيس»[1]. وكما فعل الشيخ محمد حسين النائيني في نظريته في «المشروطية» على أساس استحالة التفاف الأمة حول الإمام المهدي المنتظر الغائب وعدم وجود الأئمة المعصومين، وحاجة الأمة إلى قيادة مشروطة بمجلس (برلمان) منتخب منها.

أما الإمام الخميني فقد مهد لنظرية: «ولاية الفقيه» بالحديث عن ضرورة الإمامة في عصر الغيبة، كما فعل النراقي، وقال: «إن ما هو دليل الإمامة بعينه دليل على لزوم الحكومة بعد غيبة ولي الأمر عليه السلام». وأضاف: «أما في زمان الغيبة فالولاية والحكومة، وان لم تجعل لشخص خاص، لكن يجب بحسب العقل والنقل أن تبقيا بنحوٍ آخر، لما تقدم من عدم إمكان إهمال ذلك، لأنها مما يحتاج إليه المجتمع الإسلامي... والعلة متحققة في زمن الغيبة، ومطلوبية النظام وحفظ الإسلام معلومة لا ينبغي لذي مسكة (عقل) إنكارها»[2].

وبالرغم من الملاحظات الكثيرة والمهمة على نظرية «ولاية الفقيه» فإنها تشكل ثورة جذرية على نظرية الإمامة الإلهية، وذلك لأنها لا تشترط العصمة ولا النص ولا السلالة العلوية الحسينية في الإمام، وتكتفي بالفقه والعدالة، وكذلك تشكل ثورة على نظرية «الانتظار للإمام المهدي» وان كانت تتمسك بدعوى النيابة العامة عنه (كما في الفقرة الخامسة من الدستور الإيراني)، وإن تلك الثورة هي التي أدت إلى نهضة الشيعة في العصر الحديث، وقيامهم بتأسيس (الجمهورية الإسلامية) في إيران.

7 - الديموقراطية الإسلامية

وبينما كان الفقهاء الشيعة المتأخرون، يعززون مبدأ ضرورة إقامة الدولة في «عصر الغيبة» وجدوا أنفسهم في صراع مع الملوك المستبدين الذين يمتلكون صلاحيات مطلقة بلا حدود، فانتقلوا إلى محطة جديدة في تطورهم الفكري، وبدأوا يدعون إلى «الديموقراطية الإسلامية» وانخرط بعض العلماء في إيران والعراق (كالشيخ الآخوند كاظم الخراساني) في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في حركة متواصلة من أجل تطوير النظام السياسي الإيراني والعثماني وإصلاحهما، وتحديد صلاحيات الملوك المطلقة بمجلس شورى منتخب من الشعب، وطالبوا أن يحكم الملك حكماً دستورياً (مشروطاً) بالبرلمان، ونجحوا في إقامة أول مجلس برلماني دستوري في إيران سنة 1906م.

(1) الهمداني، **مصباح الفقيه**، ص 161.

(2) الخميني، **كتاب البيع**، ص 461 و462 و466.

وذهب بعض العلماء كالسيد جمال الدين الأصفهاني، إلى الدعوة لاستبدال النظام الملكي بالنظام الجمهوري، حيث أعلن خلال الثورة ضد الملك مظفر الدين القاجاري سنة 1905م: إن نظام الحكم الأقرب للإسلام هو النظام الجمهوري[1].

وقام أحد أولئك الفقهاء وهو الشيخ محمد حسين النائيني (1276 هـ - 1355 هـ) بتطوير نظرية السلطة والدولة في الفقه الشيعي، ليُشرك العلماء ونواب الشعب في إدارة البلاد. فألف كتاب «تنبيه الأمة وتنزيه الملة» الذي أكد فيه على أن أصل الحكومة الإسلامية يقوم على الشورى، وأن السلطة حق من حقوق عامة الناس. وأشار إلى ضرورة تبني النظام الديموقراطي بسبب عدم وجود الأئمة المعصومين، وصعوبة التفاف الأمة حول الإمام المهدي المنتظر الغائب.

وانطلق النائيني من مبدأ التوحيد والعدل ليصل إلى ضرورة العدالة في الحكم، فقال: «إن المالكية والقاهرية والفاعلية لما يشاء، والسؤال وعدم المسئولية، من صفات الله تعالى، فلماذا يستولي عليها السلاطين ويتصفوا بها؟» وانتهى إلى القول: «لماذا لا نحدد السلطان والسلطة بالضرورة القصوى لخدمة المجتمع وتنفيذ الشريعة؟ لماذا يكون الحاكم حاكماً مطلقاً ومالكاً لرقاب الناس وظالماً وقهاراً وآسراً (يفعل ما يشاء، لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون)؟.. ولماذا لا نقيد سلطة الحاكم ونشرطها بحدود؟». ثم قدم النائيني مفهومين متباينين للسلطة يقوم الأول منهما بجميع درجاته على القوة والتعسف والقهر والتسخير والملك للأموال والناس وعدم المسؤولية والاستعباد والألوهية. ويقوم الثاني على الولاية من أجل الخدمة، وكالةً عن الناس وباسمهم، ويتسم بالأمانة والعدل والمسؤولية، ويقوم على الحق والحرية والقانون وحاكمية الله سبحانه وتعالى.

وقال في الفصل الأول من كتابه: «إن مفهوم السلطة في الإسلام وسائر الشرائع والأديان وعند العقلاء والحكماء على الوجه الثاني، وإن تحوله إلى الوجه الأول (التعسفي) من بدع الظالمين والطغاة». ونظر النائيني إلى الواقع فقال: «إن الحاكم العادل المثالي لا يوجد وهو كالعنقاء وأعزّ من الكبريت الأحمر، وكذلك الأئمة المعصومين غير موجودين.. فالحكام البشر العاديون لا بد من تحديدهم، وإذا كانت العصمة أو التقوى تحدد الحاكم وتمنعه من الطغيان والتجاوز والاعتداء فإننا يمكن ان نصل إلى هذه النتيجة بالقوانين المسددة التي تحدد الصلاحيات للحاكم، وذلك عن طريق:

(1) طلال مجذوب: **إيران من الثورة الدستورية إلى الثورة الإسلامية** ص 80.

1 - الدستور، الذي يحدد الحقوق والواجبات للحاكم والمحكومين، وهو بمنزلة (الرسالة العملية) للدولة والمجتمع.

2 - ترسيخ مبدأ المراقبة والمحاسبة والمسؤولية عبر مجلس شورى من العقلاء والخبراء والقانونيين والسياسيين، وهو الذي يمنع الولاية من التحول إلى الملك والمالكية، وهو مسؤول امام الشعب.

وإن حفظ شرف واستقلال أي مجتمع يعتمد على ممارسة الأمة لحاكميتها في حفظ النظام الداخلي والتربية العامة وإيصال كل حق إلى صاحبه ورعاية المصالح العامة والدفاع ضد تدخل الأجانب». وقال: «حيث نعجز عن الالتفاف حول الإمام المعصوم (المهدي المنتظر الغائب) وحيث افتقد (نواب الإمام العامون) مقامهم، ولا نقدر من إعادته إليهم، فيجب علينا أن نعيد صورة الحكم من (المطلقة) التي هي غصب في غصب، إلى (المشروطة) حيث يتحدد الظلم بالقدر الممكن».

وتطور الفكر السياسي الشيعي في منتصف القرن العشرين إلى مرحلة جديدة بدأ يؤمن فيها بعض فقهاء الشيعة بضرورة تأسيس الدولة الإسلامية، وعدم الاكتفاء بمحاسبة ومراقبة الحكام والحد من صلاحياتهم من خلال الدستور، وتمثل ذلك التطور في فكر السيد محمد باقر الصدر، مؤسس حزب الدعوة الإسلامية، والسيد محمد مهدي الشيرازي مؤسس منظمة العمل الإسلامي، وبعض الفقهاء الآخرين الذين بدأوا يدعون إلى تأسيس الدولة الإسلامية.

ثم جاء الإمام الخميني في نهاية عقد الستينات ليدعو بصراحة إلى الثورة على فكر «الانتظار للإمام المهدي» الذي كان يهيمن على الفكر السياسي الشيعي حتى وقت قريب، وقال في محاضراته التي ألقاها في النجف سنة 1969 تحت عنوان «الحكومة الإسلامية»: «بديهي . . إن ضرورة تنفيذ الأحكام لم تكن خاصة بعصر النبي ﷺ بل الضرورة مستمرة. . واعتقاد: ان الإسلام قد جاء لفترة محدودة أو لمكان محدود يخالف ضروريات العقائد الإسلامية، وبما ان تنفيذ الأحكام بعد الرسول ﷺ والى الأبد من ضروريات الحياة، لذا كان وجود حكومة فيها مزايا السلطة المنفذة المدبرة ضرورياً، إذ لولا ذلك لساد الهرج والمرج. . . فقد ثبت بضرورة الشرع والعقل: ان ما كان ضرورياً أيام الرسول ﷺ وفي عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام من وجود الحكومة لا يزال ضرورياً إلى يومنا هذا. ولتوضيح ذلك أتوجه إليكم بالسؤال التالي: قد مر على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي أكثر من ألف عام، وقد تمر عليه ألوف السنين قبل ان تقتضي المصلحة قدوم

الإمام المنتظر، وفي طول هذه المدة المديدة هل تبقى أحكام الإسلام معطلة يعمل الناس خلالها ما يشاءون؟ . ألا يلزم من ذلك الهرج والمرج؟ وهل حدد الله عمر الشريعة بمائتي عام؟ هل ينبغي ان يخسر الإسلام من بعد الغيبة الصغرى كل شيء؟». وأضاف: «ان الذهاب إلى هذا الرأي أسوء في نظري من الاعتقاد بان الإسلام منسوخ، فلا يستطيع أحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يقول: انه لا يجب الدفاع عن ثغور الإسلام والوطن، أو انه يجوز الامتناع عن دفع الزكاة والخمس وغيرهما، أو يقول بتعطيل القانون الجزائي في الإسلام وتجميد الأخذ بالقصاص والديات، إذن فان كل من يتظاهر بالرأي القائل بعدم ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية فهو ينكر ضرورة تنفيذ الإسلام، ويدعو إلى تعطيل أحكامه وتجميدها، وهو بالتالي ينكر شمول وخلود الدين الإسلامي الحنيف». وخاطب الإمام الخميني الملتزمين بنظرية «الانتظار» قائلاً: «لا تقولوا ندع إقامة الحدود والدفاع عن الثغور وجمع حقوق الفقراء حتى ظهور الحجة (الإمام المهدي) فهلا تركتم الصلاة بانتظار الحجة؟!». واسقط بالأدلة العقلية الأحاديث التي كانت تحرم العمل السياسي في ظل «الغيبة»، ولم يعبأ بها، ثم استدل على ضرورة الإمامة في عصر الغيبة، وقال: «ان ما هو دليل الإمامة بعينه دليل على لزوم الحكومة بعد غيبة ولي الأمر عليه السلام»[1].

وبعد إثبات الإمام الخميني للحاجة المستمرة إلى الإمامة في «عصر الغيبة» وعدم جواز تجميدها انتظاراً للإمام المهدي، عقلاً ونقلاً، توصل إلى ضرورة إقامة الدولة بقيادة من تتوافر فيه خصائص الإمامة من العلم بالقانون والعدالة.

وقام الفكر السياسي الشيعي المعاصر على أساس الشورى، وتقبل النظام الديموقراطي الحديث. وهو ما شكل تحولاً جذرياً، وتخلياً عملياً عن نظرية «الإمامة الإلهية» التي كانت تشكل عقدة في علاقته مع بقية الشيعة والمسلمين.

إذن فقد ولد «تشيع جديد» على أنقاض التشيع «الديني» القديم العقيم والميت، وخاصة التشيع «الاثني عشري». وهذا التشيع الجديد يقوم على أساس الاجتهاد والثورة والعدل والشورى، أو الديموقراطية، والوحدة الإسلامية، والعقل والعلم والقرآن، وهو في هذا يلتقي مع الفكر السياسي الإسلامي العام والفكر الإنساني النبيل. ويتطابق تماماً مع «التشيع السياسي» أو الفكر الشيعي الأقدم المعتدل المتمثل في فكر الحركة الشيعية في أيام الإمام علي بن أبي طالب والحسن والحسين، وفي الفكر الزيدي في القرون التالية،

(1) الخميني، **الحكومة الإسلامية**، ص 25 -26.

سواء في النظرة إلى الإمامة، أو إلى العلم الشرعي. ويتجلى التطابق بين الفكرين الشيعيين القديم والجديد في اعتبار الإمامة حقاً من حقوق الأمة التي لها أن تعين من تشاء، وأن العلم الديني مفتوح لجميع العلماء والمجتهدين، وليس علماً غيبياً خاصاً في سلالة معينة أو أشخاص معينين «محدَّثين». وعدم النظر إلى أئمة أهل البيت نظرة قدسية خاصة باعتبارهم جزءاً من الدين والعقيدة الإسلامية، وإنما كأطر مؤقتة في زمانها لقيادة الحركة الشيعية السياسية في سبيل أهدافها المقدسة[1].

---

(1) كما يقول الإمام علي بن أبي طالب في خطاب له في الكوفة يدعو فيه شيعته إلى نقده ومحاسبته وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، ويقول فيه: «إني في نفسي لست بفوق أن أخطىء فلا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل».

الفصل الخامس عشر
خطوات ضرورية للتحرر من بقايا التشيع «الديني»

بالرغم من كل التطورات الجذرية التي حصلت في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، وتخلي الشيعة عن نظرية «الإمامة الإلهية» عملياً، وعدم بقاء أي شيء منها سوى الاسم وبعض الذكريات وشيء من التراث الفقهي وبعض الطقوس، إلا أن النظرية لا تزال تؤثر في حياة الشيعة نوعاً ما وتصوغ هويتهم، بعد أن تحولت لديهم إلى «عقيدة دينية» خالدة بسبب الإيمان بوجود «الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري» واستمرار حياته إلى اليوم، مدعماً بمجموعة من الأحاديث السنية والشيعية حول «الاثني عشر إماماً» الذين يقول الإمامية إن النبي الأكرم قد نصَّ عليهم وعينهم أئمة من بعده. ومن هنا لا يمكن إنجاز الإصلاح الكامل الشامل في صفوف الشيعة والتحرر من نظرية «الإمامة الإلهية» إلا عبر مراجعة فرضية «وجود الإمام الثاني عشر وولادته» والقيام بنقد أحاديث «الاثني عشرية» وتقييمها بصورة موضوعية.

1 - التحرر من أسطورة «المهدي المنتظر»

لقد كان مقدراً لنظرية «الإمامة الإلهية» أن تنتهي تماماً في أواسط القرن الثالث الهجري عند وفاة الإمام الحسن العسكري سنة 260 للهجرة، وعدم إشارته إلى وجود ولد له، وعدم وصيته لأحد من بعده بالإمامة، وإدراك كثير من الشيعة الذين كانوا يعتقدون بالإمامة؛ أنهم على خطأ ويعيشون على أوهام[1]. ولكن قول فريق من الشيعة بوجود ولد مخفي للعسكري وأنه الإمام بعده، ثم تأليف روايات حول «الاثني عشري» أنقذ نظرية «الإمامة الإلهية» من الانهيار التام على الصعيد النظري، بالرغم من انهيارها عملياً وفي الواقع منذ ذلك الحين.

ولذلك فمن المهم جداً بحث موضوع ولادة ووجود «الإمام الثاني عشر» والنظرية

(1) كما يقول النوبختي في كتاب «**فرق الشيعة**» وسعد بن عبدالله الأشعري القمي في «**المقالات والفرق**».

«الاثني عشرية». وقد بحثت في كتابي السابق «تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه» ذلك بالتفصيل، وأثبت عدم وجود أدلة شرعية تاريخية على ولادة ذلك «الإمام» الذي يطلق عليه الشيعة عادة اسم «الإمام المهدي» وقلت انه لم يكن سوى فرضية فلسفية. وأرى من المناسب هنا تقديم ملخص عن كيفية نشوء تلك الفرضية و«أدلتها» ثم مناقشتها باختصار.

تقول الرواية التاريخية، التي يعترف بها وينقلها المؤرخون والمتكلمون الشيعة «الاثنا عشريون» كالنوبختي والاشعري القمي والنعماني والصدوق والمفيد: إن الإمام العسكري توفي دون أن يخلف ولداً ظاهراً، وإنه لذلك أوصى بأمواله إلى أمه[1]. ولكن فريقاً من وكلاء العسكري الماليين (وعلى رأسهم الوكيل عثمان بن سعيد العمري) ادعى وجود ولد مخفي للإمام العسكري، وأنه الإمام من بعد أبيه، وأنه المهدي المنتظر. وفسر عدم إشارة أبيه إليه في حياته وعدم وصيته إليه، وعدم ظهوره من بعده، وغيبته، بالتقية والخوف من الأعداء. ونقل الوكلاء قصصاً عن ولادة «الإمام» واللقاء به في حياة أبيه وبعد وفاته.

وجاء المتكلمون الإماميون فنظَّروا لذلك الادعاء، واحتجوا بضرورة استمرار الإمامة الإلهية بصورة عمودية وعدم جواز انتقالها إلى أخوين بعد الحسن والحسين. وجعلوا من هذا الكلام حجر الزاوية في عملية الاستدلال على وجود «ولد» للإمام الحسن العسكري. وقد نسجوا منه، ومن بقية القضايا الكلامية التي توجب العصمة في الإمام، أو توجب النص في أهل البيت، دليلاً أسموه بـ: «الدليل العقلي»[2].

ثم جاء المحدثون الشيعة في القرن الرابع الهجري، فرووا (أو اختلقوا) مجموعة من الأحاديث على لسان النبي الأكرم والأئمة السابقين حول «الإمام الثاني عشر» واسمه وغيبته وما إلى ذلك.

وإذا أردنا أن نناقش أدلة «الاثني عشرية» التي يقدمونها على ولادة ووجود «الإمام الثاني عشر» فيكفي أن نناقش الأدلة التاريخية، لأنها الوحيدة التي يمكن أن تثبت أو تنفي

---

(1) النوبختي، **فرق الشيعة**، ص 98، والأشعري القمي، **المقالات والفرق**، ص 110، والمفيد، **الفصول المختارة**، ص 259.

(2) وقد استعرضنا في الجزء الثاني من كتابنا: «**تطور الفكر السياسي الشيعي**» أي «الإمام المهدي حقيقة تاريخية أم فرضية فلسفية؟» أقوال المتكلمين والمؤرخين الذين استدلوا بالعقل على وجود وولادة: (محمد بن الحسن العسكري) وكان دليلهم يعتمد على نظرية العصمة والنص والوراثة العمودية في الإمامة.

حكاية الولادة السرية. وأما الأدلة العقلية أو النقلية (الروائية) فهي مجرد أدلة فرضية غير علمية لا تصمد أمام التحقيق والنقاش، ولا يعقل استخدامها لأجل إثبات حقيقة خارجية كولادة طفل مثلاً، وهي تكشف عن أزمة نظرية مرّ بها ذلك الفريق من الإمامية ممن يشترط توارث الإمامة بصورة عمودية، وعدم جواز انتقالها إلى أخ أو ابن أخ، أو عمّ أو ابن عمّ، واضطراره إما إلى التنازل عن هذا الشرط، أو التسليم بانقطاع الإمامة بعد وفاة العسكري دون خلف، كما هو الظاهر من حياته، أو افتراض وجود ولد له في السر، بالرغم من عدم التصريح به، أو الإعلان عنه، أو وجود أي دليل عليه، وتفسير هذا الغموض والكتمان بالتقية والخوف من السلطة، بالرغم من عدم وجود مؤشرات تستدعي ذلك.

وإن تسمية عملية الاستدلال النظري على وجود ولد للحسن العسكري، بالدليل «العقلي»، هو في الحقيقة من باب التسامح والاستعارة، وإلا فانه أبعد ما يكون عن الاستدلال العقلي، إذ يعتمد على مجموعة مقولات نقلية، وبعضها أخبار آحاد بحاجة إلى إثبات الدلالة والسند، كمقولة «ضرورة الوراثة العمودية وعدم جواز انتقال الإمامة إلى أخوين بعد الحسن والحسين». وأن المناقشة في أية مقدمة من مقدمات الدليل «العقلي» الطويلة، كضرورة العصمة في الإمام، وضرورة النص عليه من الله، وثبوت الإمامة في أهل البيت، وانحصارها في البيت الحسيني، وكيفية انتقالها من إمام إلى إمام، ودعاوى بقية الأئمة الذين ادعوا الإمامة والمهدوية كمحمد بن الحنفية وابنه أبي هاشم، وزيد بن علي، ومحمد بن عبدالله ذي النفس الزكية، وإسماعيل بن جعفر وأبنائه، وعبد الله الأفطح ومحمد بن علي الهادي . . وما إلى ذلك من التفاصيل الجزئية في نظرية الإمامة الإلهية، من البداية إلى النهاية، حتى وفاة الإمام الحسن العسكري . . إن المناقشة في أية مقدمة من تلك المقدمات تسد الطريق على الوصول إلى فرضية: «وجود ولد للحسن العسكري». وتؤكد أنه ليس إلا افتراضاً وهمياً، وظناً بغير علم. وقد نهانا الله عَزَّوَجَلَّ عن اتباع الظن، وخاصة في الأمور العقدية، حيث قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: 36] وقال منتقداً أصحاب الديانات الأخرى الذين يبنون عقائدهم على الظن والتخمين والافتراض: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: 148] وقال: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: 23]. وقال: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: 28].

إذن فلمعرفة حقيقة «الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري» لا بد من مراجعة

القصص التاريخية التي تتحدث عن ولادته واللقاء به، ولا سيما ادعاء «النواب الخاصين الأربعة» (عثمان بن سعيد العمري، وابنه محمد، والنوبختي، والصيمري) والتأكد من رواياتهم.

وعند مراجعة تلك الروايات «التاريخية» حول الولادة المزعومة لابن العسكري، نجد أن المؤلفين الذين أوردوها، أراحوا أنفسهم من تهمة الاعتماد على روايات ضعيفة كهذه، وقالوا في البداية: «إننا نثبت وجود» الإمام الثاني عشر «بالطرق العقلية (أو الفلسفية أو الاعتبارية أو النظرية)، ولسنا بحاجة إلى الروايات التاريخية، وإنما نأتي بها من باب الإسناد والتعضيد والتأييد». وألقوا عن أنفسهم عبء المناقشة العلمية لتلك الروايات والتأكد من سندها والنظر إلى متنها.

وقد كانوا يوردونها من باب «الغريق يتشبث بكل قشة» وإلا فانهم أعرف الناس بضعفها وهزالها. . ولو كانت فرقة أخرى تستشهد بروايات كهذه على وجود أئمة لها، أو أشخاص من البشر . . لسخروا منها، واستهزأوا بعقولها، واتهموها بمخالفة المنطق والعقل والظاهر. .

إن روايات «الولادة» لم تكن معروفة في فترة ما يسمى بـ: «الغيبة الصغرى» حيث لم ينقلها المؤلفون الذين قالوا بوجود الإمام الثاني عشر، وكتبوا حول ذلك في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، كالنوبختي في «فرق الشيعة» وسعد بن عبدالله الاشعري القمي في «المقالات والفرق» وعلي بن بابويه الصدوق في «الإمامة والتبصرة من الحيرة» ولا من جاء بعدهم كمحمد بن أبي زينب النعماني في: «الغيبة» أو الكليني في «الكافي». وإنما سجلها بعد ذلك بعشرات السنين، كلٌ من محمد بن علي الصدوق في: «إكمال الدين» (في القرن الرابع) والمفيد في: «الإرشاد» و«الفصول المختارة» والطوسي في «الغيبة» (في القرن الخامس).

وهي تختلف فيما بينها اختلافاً فاحشاً وكبيراً بدءاً من تحديد هوية أم «محمد بن الحسن» المفترضة، ومروراً بتاريخ ولادته، وانتهاء بأدق التفاصيل. . حيث اختلفت في اسم والدته بين الجارية نرجس، أو سوسن، أو صقيل، أو خمط، أو ريحانة، أو مليكة، أو مريم بنت زيد العلوية، وأنها حرة، أو جارية ولدت في بيت بعض أخوات الإمام الهادي . . أو اشتريت من سوق الرقيق في بغداد. . واختلفت تلك الروايات في تحديد تاريخ الولادة في اليوم والشهر والسنة. . واختلفت تبعاً لذلك في تحديد عمره عند وفاة أبيه بين سنتين أو ثماني سنوات. واختلفت في طريقة الحمل في الرحم أم في الجنب،

وفي الولادة من الفرج أم من الفخذ! واختلفت الروايات في تحديد لونه بين البياض أو السمرة. واختلفت في طريقة نموه بين الطريقة العادية المتعارفة، والقول بأنه كان يبدو عند وفاة أبيه بهيئة صبي، وبين الطريقة اللاطبيعية . . واختلفت في هذه الطريقة بين النمو السريع في اليوم مثل النمو خلال سنة اعتيادية، أو النمو في اليوم مثل النمو في أسبوع . . والنمو في الأسبوع مثل النمو خلال شهر . . والنمو في شهر مثل النمو خلال سنة. وبناء على ذلك فانه كان يبدو قبل وفاة أبيه بهيئة رجل كبير قد يبلغ سبعين عاماً . . بحيث لم تتعرف عليه عمته حكيمة واستغربت أمر الإمام الحسن لها بالجلوس بين يديه.

وقد مضى حوالي اثني عشر قرناً على «غيبة» ذلك الإمام المفترض «محمد بن الحسن العسكري» ولم يظهر. رغم أن غيبته المفترضة تناقض فلسفة وجوده التي يروج لها «الإمامية»، وهي: «ضرورة تعيين الله لإمام معصوم من أهل البيت ليقيم الحكم الإسلامي ويقود المسلمين ويعلمهم»، مما دعا ويدعو لإعادة النظر في وجود وولادة ذلك «الإمام». وفي الحقيقة إن كثيراً من الشيعة الذين صدقوا بحكاية وجود «الإمام المهدي» عادوا فتراجعوا عن الإيمان به بعد فترة من الزمن، حسبما يحدثنا النعماني ابن أبي زينب، والصدوق.

2 - نقد النظرية «الاثني عشرية»

ولكن ما دفع بعض الشيعة الآخرين للتصديق بوجود «الإمام الغائب» واستمرار حياته لمئات السنين، هي الأحاديث «الاثنا عشرية» التي ظهرت في القرن الرابع الهجري وتحدثت عن تسمية النبي لقائمة من «الأئمة الاثني عشر» بأسمائهم وأسماء آبائهم وأمهاتهم، وأن آخرهم المهدي المنتظر «محمد بن الحسن العسكري» الذي سيطول عمره حتى يظهر وإن بقي من عمر الدنيا يوم واحد، ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً. مما جعل الشيعة يعتقدون بأن مسألة طول عمر «الإمام المهدي» مسألة غيبية خارقة كطول عمر النبي نوح عليه السلام . وقد استعرضنا تلك الروايات في فصل سابق (التشيع الاثنا عشري) وهي جزء مما تبقى من «التشيع الديني» الذي يعطي «الشيعة الاثني عشرية» اسمهم وهويتهم.

ولكي نتأكد من حقيقة «الاثني عشرية» لا بد أن نعود إلى القرون الثلاثة الأولى لنكتشف أن الشيعة لم يكونوا يعرفون فكرة أو اسم «الاثني عشرية». ولو القينا نظرة على تراث «الإمامية» خلال القرنين الثاني والثالث لوجدنا نظرية «الإمامة الإلهية» لديهم مفتوحة

وممتدة إلى يوم القيامة باعتبارها نظاماً سياسياً دينياً موازياً لنظام الشورى المفتوح إلى يوم القيامة، وأنها لم تكن محصورة، ولم تكن تقبل الحصر في عدد محدد من الأئمة أو في فترة زمنية خاصة، ولذلك لم يشر اليها الشيخ علي بن بابويه الصدوق (توفي سنة 329 هـ) في كتابه: «الإمامة والتبصرة من الحيرة» كما لم يشر اليها النوبختي في كتابه: «فرق الشيعة» ولا سعد بن عبدالله الاشعري القمي في: «المقالات والفرق» وهما من مؤرخي القرن الثالث الهجري[1]. وقد استعرضنا في فصل (التشيع الديني) بعض الأحاديث التي كانت تنص على استمرار الإمامة في الأعقاب وأعقاب الأعقاب هكذا أبداً إلى يوم القيامة. وتوجد في التراث الشيعي العشرات بل المئات من تلك الروايات التي تؤكد على استمرار الإمامة إلى يوم القيامة، مما يؤكد عدم تحديد الإمامة في عدد معين، خلال القرنين الثاني والثالث واختلاق نظرية «الاثني عشرية» فيما بعد. إذ يلاحظ أن تلك الروايات المتواترة التي تتحدث عن امتداد الإمامة إلى يوم القيامة، عامة ومطلقة ومقصودة العموم الإطلاق، أي أنها آبية عن التخصيص والتقييد. ونظراً لأن نظرية «الإمامة الإلهية» كانت في بدو نشوئها ممتدة إلى يوم القيامة ولم تكن محددة في عدد معين من قبل، فقد كان من الصعب حصر أسماء الأئمة في قائمة محددة، ولذلك كانت النظرية تقول بأن النص قد حدث من رسول الله ﷺ على الإمام علي فقط، وأن النص على الأئمة الآخرين يتم من قبل الأول للثاني وهكذا إلى يوم القيامة. ولم تكن النظرية تدعي وجود قائمة مسبقة بأسماء الأئمة «الإثني عشر». بل كانت تعترف أيضاً بعدم وجود النص الصريح من بعض الأئمة على بعض، فكانت تتشبث بالوصية العادية وتعتبرها دليلاً أو مؤشراً على الإمامة، ولما لم تكن توجد أية وصية على بعض الأئمة من آبائهم (كالإمام زين العابدين)، أو كانت مشتركة بين عدد من اخوتهم (كالإمام الكاظم والرضا)، فقد كانت النظرية تقول أحياناً: بأن دليل الإمامة هو علم الغيب والمعاجز، أو الكبر، أو العلم، أو حيازة سيف رسول الله وما إلى ذلك[2]. بل إن روايات كثيرة تشير إلى عدم معرفة الأئمة أنفسهم

(1) حيث يقول النوبختي: «إن الإمامة ستستمر في أعقاب الإمام الثاني عشر إلى يوم القيامة». **فرق الشيعة**، الفرقة التي قالت بوجود ولد للعسكري.

(2) وهناك أحاديث أخرى كثيرة، يذكرها الكليني، تعالج مسألة التعرف على الإمام الجديد من خلال مواصفات عديدة ككبر السن أو طهارة المولد أو حسن المنشأ أو عدم اللهو واللعب أو الوصية الظاهرة أو الفضل أو علم الغيب، أو الهداءة والإطراق والسكينة، وهو ما يدل على امتداد نظرية الإمامة إلى يوم القيامة، في طورها الأول، وعدم اقتصارها على عدد محدود.

بإمامتهم أو إمامة الإمام اللاحق من بعدهم إلا قرب وفاتهم[1]. أو تقول إنهم كانوا يسمون شخصاً فيموت في حياتهم ويحدث «البداء» (كما حصل مع إسماعيل بن جعفر الصادق، ومحمد بن علي الهادي) فضلاً عن عدم معرفة الشيعة الإمامية الذين كانوا يقعون في حيرة واختلاف بعد وفاة كل إمام، وكانوا يتوسلون بكل إمام أن يعين اللاحق بعده ويسميه بوضوح لكي لا يموتوا وهم لا يعرفون الإمام الجديد (كما فعل زرارة بن أعين الذي مات دون أن يعرف الإمام بعد الصادق) وإنهم كثيراً ما كانوا يقعون في الحيرة والجهل ويتبعون أئمة آخرين يتبين لهم فيما بعد أنهم ليسوا أئمة مثلاً (كما حدث مع هشام بن سالم الجواليقي وأصحابه الذين ذهبوا إلى القول بإمامة عبدالله الأفطح ثم غيروا رأيهم فقالوا بإمامة الكاظم).

ومع ذلك فان نظرية «الاثني عشرية» لم تستقر في العقل الإمامي حتى منتصف القرن الرابع الهجري . . حتى أن الشيخ محمد بن علي الصدوق أبدى شكه في تحديد الأئمة في اثني عشر إماماً فقط، وقال: «لسنا مستعبدين في ذلك إلا بالإقرار باثني عشر إماماً، واعتقاد كون ما يذكره الثاني عشر بعده»[2]. وروى عدة روايات حول احتمال امتداد الإمامة بعد الثاني عشر، وعدم الاقتصار عليه، وكان منها رواية عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام حول غموض الأمر بعد القائم، وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عهد اليه: «أن لا يخبر أحداً بذلك إلا الحسن والحسين». وانه قال: «لا تسألوني عما يكون بعد هذا، فقد عهد إليّ حبيبي أن لا اخبر به غير عترتي»[3].

ونقل الكفعمي في (المصباح) عن الإمام الرضا، الدعاء التالي حول (صاحب الزمان): « . . . اللهم صلِّ على ولاة عهده والأئمة من بعده»[4].

وروى الطوسي: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي: «يا علي إنه سيكون بعدي اثنا عشر إماماً، ومن بعدهم اثنا عشر مهدياً، فأنت يا علي أول الاثني عشر الإمام . . . ثم يكون من بعده اثنا عشر مهدياً»[5].

(1) راجع: **بصائر الدرجات**، لصفار، و**الكافي** للكليني، و**قرب الإسناد** للحميري، و**تفسير** العياشي، و**الإرشاد** للمفيد، و**إثبات الهداة** للحر العاملي.

(2) الصدوق، **إكمال الدين**، ص 77.

(3) الصدوق، **إكمال الدين**، ص 78.

(4) القمي، **مفاتيح الجنان**، ص 542.

(5) الطوسي، **الغيبة**، ص 97.

وعندما نشأت فكرة تحديد عدد الأئمة، بعد القول بوجود وغيبة «محمد بن الحسن العسكري» كاد الشيعة الإمامية يختلفون فيما بينهم حول تحديد عددهم باثني عشر أو ثلاثة عشر، إذ برزت في ذلك الوقت روايات تقول: بأن عدد الأئمة ثلاثة عشر، وقد نقلها الكليني في «الكافي»[1]. وَوُجدت في الكتاب الذي ظهر في تلك الفترة ونُسِبَ إلى «سليم بن قيس الهلالي» حيث تقول إحدى الروايات: ان النبي قال لأمير المؤمنين: «أنت واثنا عشر من ولدك أئمة الحق». وهذا ما دفع هبة الله بن أحمد بن محمد الكاتب، حفيد أبي جعفر محمد بن عثمان العمري، (الذي كان يتعاطى الكلام) لأن يؤلف كتاباً في الإمامة، يقول فيه: إن الأئمة ثلاثة عشر. ويضيف إلى القائمة المعروفة (زيد بن علي) كما يقول النجاشي في (رجاله).

وقد ذكر المؤرخ الشيعي المسعودي (توفي سنة 345 هـ) في «التنبيه والاشراف»: «أن أصل القول في حصر عدد الأئمة باثني عشر ما ذكره سليم بن قيس الهلالي في كتابه»[2].

وكان «كتاب سليم» هذا، قد ظهر في بداية القرن الرابع الهجري، وتضمن قائمة بأسماء الأئمة الاثني عشر، التي يقول عنها: إنها كانت معروفة منذ عهد رسول الله، وانه هو الذي قد أعلنها من قبل. وأدى ظهور هذا الكتاب إلى تكوّن الفرقة «الاثني عشرية» في القرن الرابع الهجري.. ثم بدأ الرواة يختلقون الروايات شيئاً.. فشيئاً. وذكر الكليني في (الكافي) سبع عشرة رواية، ثم جاء الصدوق بعده بخمسين عاماً ليزيدها إلى بضع وثلاثين رواية.. ثم جاء تلميذه الخزاز ليجعلها مائة رواية!

وكان اعتماد الكليني والنعماني والصدوق في قولهم بالنظرية «الاثني عشرية» على كتاب سليم الذي وصفه النعماني: «بأنه من الأصول التي يرجع اليها الشيعة ويعولون عليها». ولكن عامة الشيعة في ذلك الزمان كانوا يشكون في وضع واختلاق كتاب سليم، وذلك لروايته عن طريق الكذاب المشهور (محمد بن علي الصيرفي أبو سمينة) والغالي الملعون (أحمد بن هلال العبرتائي). وقد قال ابن الغضائري: «كان أصحابنا يقولون: إن سليماً لا يُعرف ولا ذكر له... والكتاب موضوع لا مرية فيه، وعلى ذلك علامات تدل على ما ذكرنا»[3]. وقد ضعّف الشيخ المفيد (كتاب سليم) وقال: «إنه غير موثوق به ولا يجوز العمل على أكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس، فينبغي للمتدين أن يتجنب العمل

---

(1) الكليني، **الكافي**، ج 1، ص 534.

(2) المسعودي، **التنبيه والاشراف**، ص 198.

(3) الحلي، **الخلاصة**، ص 83.

بكل ما فيه، ولا يعوّل على جملته والتقليد لروايته، وليفزع إلى العلماء فيما تضمنه من الأحاديث ليوقفوه على الصحيح منها والفاسد»(1). وانتقد الشيخ المفيدُ الصدوقَ، على نقله الكتاب واعتماده عليه، وعزا ذلك إلى منهج الصدوق الأخباري، وقال عنه: «إنه على مذهب أصحاب الحديث، في العمل على ظواهر الألفاظ والعدول عن طرق الاعتبار، وهذا رأي يضرّ صاحبه في دينه، ويمنعه المقام عليه عن الاستبصار»(2).

ومن هنا فقد اعترض الزيدية على الإمامية وقالوا: «إن الرواية التي دلّت على أن الأئمة إثنا عشر، قولٌ أحدثه الإمامية قريباً، وولّدوا فيه أحاديث كاذبة». واستشهدوا على ذلك بتفرق الشيعة بعد وفاة كل إمام إلى عدة فرق وعدم معرفتهم للإمام بعد الإمام، وحدوث البداء في إسماعيل ومحمد بن علي، وجلوس عبدالله الأفطح للإمامة، وإقبال الشيعة اليه، وحيرتهم بعد امتحانه، وعدم معرفتهم الكاظم حتى دعاهم إلى نفسه، وموت الفقيه زرارة بن أعين دون معرفته بالإمام(3).

وقد نقل الصدوق اتهاماتهم للامامية بإحداث النظرية «الاثني عشرية» في وقت متأخر، ولم ينفِ التهمة ولم يردّ عليها، وإنما برر ذلك بالقول: «إن الإمامية لم يقولوا: إن جميع الشيعة بما فيهم زرارة كانوا يعرفون الأئمة الاثني عشر». ثم انتبه الصدوق إلى منزلة زرارة وعدم إمكانية جهله بأي حديث من هذا القبيل، وهو أعظم تلامذة الإمامين الباقر والصادق، فتراجع عن كلامه وقال باحتمال علم زرارة بالحديث وإخفائه للتقية، ثم عاد فتراجع عن هذا الاحتمال وقال: «إن الكاظم قد استوهبه من ربه لجهله بالإمام، لأن الشاك فيه على غير دين الله»(4).

أ - مناقشة الأحاديث السنية

وإضافة إلى ذلك فان الأحاديث التي استعان بها أنصار «الاثني عشرية» كانت ضعيفة جداً من حيث المتن والسند، حيث يلاحظ:

أولاً: أن الروايات السنية تتحدث عن اثني عشر «خليفة» أو «أميراً» يملك المسلمين، أي بمعنى: الحاكم المعروف، أو: الرئيس، وليس الخليفة بالمفهوم الإمامي بمعنى وصي

(1) المفيد، **أوائل المقالات** وشرح اعتقادات الصدوق، ص 247.
(2) المصدر نفسه، ص 242.
(3) الصدوق، **إكمال الدين**، ص 75 - 76.
(4) المصدر نفسه، ص 76.

الرسول، وهو الذي قصده السائل والمجيب، وبالتالي فإن تلك الأحاديث لا تنطبق على أئمة الشيعة الذين لم يحكم منهم سوى الإمام علي وابنه الحسن.

ثانياً: أن تلك الروايات لا تحدد عدد الخلفاء بعد النبي، وليست بصدد تبيان هذا الموضوع، وإنما هي تتحدث عن النصر للأمة إلى فترة انتهاء اثني عشر خليفة. أو وقوع بعض الأمور كالهرج والمرج، والنقف والنفاق، بعد الاثني عشر.

ثالثاً: أن تلك الأخبار لا تعدد الأئمة أو الخلفاء بالتسلسل العمودي ابناً فابناً كما هو في نظرية (الإمامة الاثني عشرية) وبالتالي فقد تنطبق على عدد من الخلفاء القرشيين من مختلف البيوت، وبأي شكل جاءوا.

رابعاً: أن تلك الأخبار المروية عند السنة لا يلتزم أحد منهم بمضمونها، وإن حسَّنها بعضهم سنداً فهي ضعيفة متناً، ولا مصداق خارجي لها .. ويحتمل أن يكون الأمويون قد اختلقوها لمكافحة الحركات الثورية الشيعية في بداية القرن الثاني الهجري، واتهامها بالهرج. أو يكون البعض قد اختلقها لتصوير انهيار الدولة الأموية مع انحطاط الخليفة الثاني عشر: الأموي وليد بن يزيد بن عبد الملك، الذي كان يشرب الخمر فمقته الناس لشربه الخمر وخرجوا عليه وقتلوه.

خامساً: أن الروايات السنية، ومن بعدها الشيعية، لا تنطبق على الأئمة «الاثني عشر» أبداً، لأنهم ببساطة ليسوا «اثني عشر» وإنما «أحد عشر» حيث لم يثبت شرعاً ولا تاريخياً ولادة ووجود ابن للإمام الحسن العسكري.

سادساً: أن الشيعة الإمامية لم يعترفوا بصحة تلك الروايات طوال القرنين الثاني والثالث، ولم يذكروها في كتبهم.

ب - مناقشة الروايات الشيعية

وأما الأحاديث الشيعية حول «الاثني عشرية» فإنها أيضاً ضعيفة من حيث المتن والسند، ولا تشكل أية حجة، لأنها واردة عن طريق الفرقة «الإثني عشرية» وهم متهمون بوضعها واختلاقها لدعم مذهبهم الجديد، في القرن الرابع الهجري[1]. ولذلك لا حجية فيها ولا تشكل دليلاً شرعياً على حصر الأئمة في عدد معين، فضلاً عن ضعف نظرية

(1) وكانت الفرقُ الشيعية الأخرى كالإسماعيلية والواقفية والفطحية، قد اتهمت «الاثني عشرية» بوضع واختلاق تلك الأحاديث في زمن متأخر. راجع: الصدوق: **إكمال الدين** ص 67.

«الإمامة الإلهية لأهل البيت» من أساسها، وعدم ثبوت تبني «الأئمة» أنفسهم لها، كما بينا في الفصول الماضية.

إن الشك في أحاديث الفرق، المؤيدة لنفسها، كان شكاً منهجياً معقولاً اتبعه حتى الاثنا عشرية أنفسهم في نقدهم للفرق الأخرى. فقد رفض الشيخ الطوسي في «الغيبة» أحاديث صحيحة يرويها ثقاة «الواقفية» الذين لا يشك في صدقهم، لأنهم متهمون بجر النار إلى قرصهم ومحاولة تأييد مذهبهم، فقال: «أما ما ترويه الواقفة فكلها أخبار آحاد لا يعضدها حجة، ولا يمكن ادعاء العلم بصحتها، ومع هذا فالرواة مطعون عليهم، لا يوثق بقولهم وروااياتهم، وبعد هذا كله فهي متأوّلة»[1]. وقال في رد خبر أورده علي بن أبي حمزة: «هذا خبر رواه ابن أبي حمزة وهو مطعون عليه وهو واقفي»[2]. وأضاف: «إذا كان أصل هذا المذهب (الوقف) أمثال هؤلاء كيف يوثق برواياتهم أو يعوّل عليها؟ . . واما ما روي من الطعن على رواة الواقفة فأكثر من ان يحصى وهو موجود في كتب أصحابنا»[3]. وقال أيضاً: «والطعون على هذه الطائفة أكثر من أن تحصى . . . فكيف يوثق بروايات هؤلاء القوم؟ . . وهذه أحوالهم وأقوال السلف فيهم، ولولا معاندة من تعلق بهذه الأخبار التي ذكروها لما كان ينبغي أن يصغى إلى من يذكرها»[4].

وإذا أردنا استخدام منطق الطوسي نفسه فانه يمكن القول إن الروايات التي يوردها أصحاب النظرية «الاثني عشرية» كلها أخبار آحاد لا يعضدها حجة ولا يمكن الادعاء بالعلم بصحتها، ومع هذا فالرواة مطعون عليهم، لا يوثق بقولهم وروااياتهم، لأنهم يجرون النار إلى قرصهم، ثم إن رواياتهم أخبار متأولة.

ومع ذلك فان تلك الأحاديث ضعيفة بمقاييس علم الدراية والرجال عند «الاثني عشرية» أنفسهم، فهي متناقضة أو مرسلة أو مروية عن ضعاف أو كذابين أو غلاة أو مهملين أو مجهولين أو مختلقين، أو تحتوي على أساطير صارخة أو تخالف الحقائق التاريخية الثابتة. وخصوصاً: انها مروية في فترة الحيرة التي أعقبت وفاة الإمام الحسن العسكري سنة 260، وينهونها عادة إلى رجال من الفرق الشيعية الأخرى كالكيسانية أو الواقفية أو الزيدية أو الفطحية أو غيرهم ممن لا يؤمن بالإمامة أصلاً، فضلاً عن «الاثني

(1) الطوسي: **الغيبة** 29.
(2) المصدر نفسه 37.
(3) المصدر نفسه 44.
(4) المصدر نفسه 46.

عشرية». وذلك من اجل الإيحاء بصدورها وتأييدها من قبل الخصوم[1].

وإذا نظرنا في الروايتين الأوليين (رواية جابر والخضر)[2] فسوف نجد أنهما لا تحددان الأئمة في اثني عشر، وإنما تذكران أسماء اثني عشر منهم فقط، ولا تذكران ماذا سوف يحدث بعد الثاني عشر، هل تنتهي الدنيا؟ أم تستمر الإمامة في عقبه؟ كما كان يقول بعض الشيعة الإمامية حتى أواسط القرن الرابع الهجري (كالشيخ محمد بن علي الصدوق في «إكمال الدين»). وأن (رواية جابر) متناقضة في كثير من النقاط مع رواية الصدوق لها، مما ينبئ بوضعها واختلاقها والتلاعب بها من قبل الرواة. حيث يقول محمد بن علي الصدوق: «لما احتضر أبو جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام عند الوفاة دعا بابنه الصادق فعهد إليه عهداً فقال له أخوه زيد بن علي بن الحسين:

- لو امتثلت فيّ تمثال الحسن والحسين لرجوت أن لا تكون أتيتَ منكراً، فقال:

- يا أبا الحسن إن الأمانات ليست بالتمثال، ولا العهود بالرسوم وإنما هي أمور سابقة عن حجج الله تبارك وتعالى، ثم دعا بجابر بن عبدالله فقال له: يا جابر حدثنا بما عاينت في الصحيفة؟ فقال له جابر:

- نعم يا أبا جعفر دخلت على مولاتي فاطمة لأهنئها بمولود الحسن فإذا هي صحيفة بيدها من درة بيضاء، فقلت: يا سيدة النسوان ما هذه الصحيفة التي أراها معك؟ قالت فيها أسماء الأئمة من ولدي، فقلت لها: ناوليني لأنظر فيها، قالت: يا جابر لولا النهي لكنت افعل لكنه نهي أن يمسها إلا نبي أو وصي نبي أو أهل بيت نبي، ولكنه مأذون لك ان تنظر إلى باطنها من ظاهرها . . قال جابر: فقرأت فإذا فيها:

أبو القاسم محمد بن عبدالله المصطفى أمه آمنة بنت وهب.

أبو الحسن علي بن أبي طالب المرتضى أمه فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف.

أبو محمد الحسن بن علي البر.

أبو عبدالله الحسين بن علي التقي أمهما فاطمة بنت محمد.

أبو محمد علي بن الحسين العدل أمه شهربانويه بنت يزدجرد ابن شاهنشاه.

---

(1) راجع الملحق المتعلق بنقد وتقييم رواة أحاديث «الاثني عشرية» وخصوصاً كتاب «كفاية **الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر**» للخزاز، الذي يعتبر أول كتاب حول الموضوع يصدر في أواخر القرن الرابع الهجري.

(2) راجع فصل «التشيع الاثنا عشري» .

أبو جعفر محمد بن علي الباقر، أمه فاطمة بنت بن علي.

أبو عبدالله جعفر بن محمد، أمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر.

أبو إبراهيم موسى بن جعفر الثقة أمه جارية اسمها حميدة.

أبو الحسن علي بن موسى الرضا أمه جارية اسمها نجمة.

أبو جعفر محمد بن علي الزكي أمه جارية اسمها خيزران.

أبو الحسن علي بن محمد الأمين أمه جارية اسمها سوسن.

أبو محمد الحسن بن علي الرفيق أمه جارية اسمها سمانة وتكنى بأم الحسن.

أبو القاسم محمد بن الحسن هو حجة الله على خلقه القائم أمه جارية اسمها نرجس صلوات الله عليهم أجمعين»[1].

وكما يلاحظ فإن رواية الكليني تقول: إن نزول اللوح حدث في ميلاد الحسين بينما تقول رواية الصدوق: إنه نزل في ميلاد الحسن.

وتقول رواية الكليني: إن الصحيفة كانت خضراء كأنها زمرد، بينما تقول رواية الصدوق: إنها درة بيضاء.

وتقول رواية الكليني: إن الزهراء قد أعطت جابر الصحيفة فقرأها واستنسخها، بينما تقول رواية الصدوق: إنها رفضت أن يمسها، وسمحت له أن ينظر إلى باطنها من ظاهرها.

ويختلف نص رواية الكليني تماماً وبشكل جوهري عن نص رواية الصدوق.

وتذكر رواية الكليني أسماء الأئمة الاثني عشر من دون ذكر أسماء أمهاتهم، بينما تذكر رواية الصدوق أسماء الأمهات وأسماء آباء أمهات خمس أو ست أئمة فقط ولا تذكر أسماء آباء أمهات بقية الأئمة الآخرين الذين كانت أمهاتهم جواري. وفي هذا أيضاً ما يدل على الوضع، فلو كانت الصحيفة من الله لذكر أسماء أمهاتهم وآبائهم.

وتقول رواية الكليني: إن الباقر طلب من جابر أن يحدثه بقصة اللوح، في أحد أيام حياته العادية، وانه مشى إلى بيت جابر، بينما تقول رواية الصدوق: إن الباقر دعا جابر لرواية القصة على مسامع زيد الذي اعترض على وصية الباقر للصادق، عند احتضاره سنة 114 أو 116 هـ. علماً بأن الإمام الصادق لم يدرك جابر بن عبدالله الذي توفي سنة 73 أو 78، حيث ولد بعده بسنوات (في سنة 83).

---

(1) الصدوق: **إكمال الدين وإتمام النعمة** باب 27 ص 305.

وإضافة إلى ذلك تقول رواية الكليني: «إن الله قد وضع أعباء النبوة على علي الرضا». وهذه فكرة من أفكار الغلاة.

وهناك عدة أسئلة مثيرة أخرى على الرواية بصورة عامة.. منها: أن الله تعالى لم ينزل القرآن الكريم مكتوباً في صحيفة، فكيف أنزل هذا اللوح بهذه الصورة؟ ..ولماذا لم يحتفظ أهل البيت بهذه «الزمردة السماوية» ويعرضوها أمام الناس لتكون أكبر دليل على إمامتهم؟ وهل كان أمر اللوح سرياً؟ أم علنياً؟ فإذا كان سرياً، فكيف علمه جابر؟ ولماذا أخبرته فاطمة الزهراء به؟ وإذا كان علنياً، فلماذا لم يعرف بقية المسلمين بالخبر؟ خاصة وأنه كان في السنة الرابعة للهجرة، ولماذا لا توجد أية إشارة إلى أن الأئمة قد تحدثوا عن هذا اللوح السماوي أو استشهدوا به في يوم من الأيام؟

وهذا ما يثبت اختلاق هذه القصة في عصر «الحيرة» بعد تكوّن النظرية «الاثني عشرية» في القرن الرابع الهجري.

ومما يؤكد اختلاق قصة اللوح والقائمة المسبقة، الحديث الذي يرويه الكليني عن الإمام الباقر حول وصية السيدة فاطمة الزهراء التي جاء فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصت به فاطمة بنت محمد رسول الله ﷺ أوصت بحوائطها السبعة: العواف، والدلال، والبرقة، والميثب، والحسنى، والصافية، وما لأم إبراهيم إلى علي بن أبي طالب، فان مضى علي فإلى الحسن فان مضى الحسن فإلى الحسين فان مضى الحسين فإلى الأكبر من ولدي. شهد الله على ذلك والمقداد بن الأسود والزبير بن العوام وكتب على بن أبي طالب»[1]. ولم تسم الزهراء في هذه الوصية أسماء الأئمة القادمين، أو الإثني عشر، وإنما تركت الوصية مفتوحة في الأكبر من ولدها.

وأما (رواية الخضر) فهي أيضاً عجيبة غريبة، وتدعي اختبار الخضر للإمام علي وعدم معرفته مسبقاً أنه إمام، وسؤاله أسئلة لا علاقة لها بالإمامة. إضافة إلى أن الرواية لم تثبت نسبتها إلى أبي هاشم الجعفري، حيث يحتمل أن تكون من أناس متأخرين، وحتى إذا ثبتت فهي ضعيفة وتحتمل الاختلاق منه، لعدم معرفة الأئمة السابقين وعامة الشيعة بها خلال القرون الثلاثة الأولى الماضية، واختلافهم عقب كل إمام للجهل بخليفته، وسؤالهم كل مرة من كل إمام مَن خليفته بعده؟

ونظراً لوجود الشك المعقول والمعتبر بهذه الرواية، فقد حاول راويها (محمد بن يحيى) أن يرقعها فقال إنه عبر عن شكه للراوي الثاني: (محمد بن الحسن الصفار)

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 300، 13 - 5 وح رقم 301، 13 - 6.

بالراوي الثالث (أحمد بن أبي عبدالله)، وسأله: يا أبا جعفر وددت أن هذا الخبر جاء من غير جهة (أحمد بن أبي عبدالله) قال: فقال: لقد حدثني قبل الحيرة بعشر سنين[1].

وأما رواية سليم بن قيس عن عبدالله بن جعفر الطيار فهي تنضح بالأساطير من كل جانب، إذ إن شخصية سليم نفسها في محل شك، ويحتمل أن يكون مختلقاً وشخصية أسطورية، ورواياته ضعيفة عند الشيعة أنفسهم، وهو ينقلها عن عبدالله بن جعفر الذي كان صغيراً في زمان رسول الله، هو والحسن والحسين فكيف يشهدهم؟ ثم إن الرواية تقحم اسم معاوية وأن عبدالله بن جعفر قال له الحديث، في محاولة لإعطاء الحديث مصداقية أكبر، ويعود سليم ليقول إنه سمع ذلك من سلمان وأبي ذر والمقداد وذكروا أنهم سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ[2].

وأما حديث أبي الطفيل الذي يقول إنه شهد الإمام علي يقول ليهودي: «يا هاروني إن لمحمد اثني عشر إمام عدل» فهو بالإضافة إلى ضعف السند، يعاني من ضعف المتن، حيث يقول إن الإمام علي كان يتحدث مع يهودي حول الأئمة الإثني عشر، في حين كان ينبغي له أن يتحدث معه حول الإسلام، ثم يضيف بأن اليهودي قد صدقه وذكر أنه وجد أسماءهم في كتب هارون[3]. وهذا من الخيال الذي لا يوجد في أي نسخة من التوراة، وإذا كان ذلك صحيحاً فلماذا لم يسلم اليهودي من قبل؟ علماً بأن أبا الطفيل كان كيسانياً، قبل تبلور نظرية الإمامة في ذرية فاطمة.

وكذلك رواية الأشباح الأسطورية، الموضوعة من قبل الغلاة، والتي لا يوجد عليها أي شاهد من القرآن الكريم أو السنة النبوية أو أحاديث أهل البيت الصحيحة.

وأما رواية الأوصياء الإثني عشر للنبي محمد ﷺ، فهي تحاول استخدام القياس الباطل على ما تدعيه من وجود أوصياء إثني عشر للنبي عيسى عليه السلام[4]. وهذا غير ثابت وغير صحيح، حيث لم يكن له اثنا عشر وصياً وإنما كان له اثنا عشر صحابياً، والفرق بينهما كبير، ومن ثم لا يصح القياس.

وأما رواية الملائكة الذين استأذنوا ربهم بإهلاك الخلق عند قتل الحسين، فهي رواية عن الله تعالى دون سند من نبي أو رسول، ويكفيها بذلك كذباً واختلاقاً.

---

(1) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 2.
(2) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 4.
(3) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 5 وح رقم 8.
(4) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 10.

وأما رواية ابن عباس عن «الأئمة المحدَّثين»، فهي مرفوضة لأنها تتحدث عن نزول الملائكة على الأئمة بعد النبي. وقد بينا ضعف هذه الروايات وتناقضها مع القرآن الكريم وخاتمية النبي محمد ﷺ في فصول سابقة.

وربما كانت رواية عودة النبي للحياة وتحدثه مع أبي بكر ومطالبته بإعادة الخلافة للإمام علي، من أبرز الأمثلة على الوضع والاختلاق، وكأن النبي لم يكتف بإبلاغ الناس في حياته حتى جاء يعظ أبا بكر بعد وفاته. ومع ذلك فإنها لم تكتف بقول النبي له: «يا أبا بكر آمن بعلي» وإنما أضافت «وبأحد عشر من ولده»(1).

وأما روايات زرارة فيكفي للكشف عن كذبها واختلاقها، موت زرارة حائراً دون أن يعرف الإمام بعد الصادق، باعتراف الإمامية ومشايخ الإثني عشرية، وقد ذكرناه من قبل.

وإضافة إلى ذلك فإن الكليني نفسه، ينقل في «الكافي» عن سليم بن قيس الهلالي أحاديث تذكر أن عدد الأئمة ثلاثة عشر. وأن رسول الله ﷺ قال: «إني واثني عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض يعني أوتادها وجبالها، بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم يُنظروا»(2). وأنه قال: «من ولدي اثنا عشر نقيباً، نجباء، محدثون، مفهمون، آخرهم القائم بالحق يملأها عدلاً كما ملئت جوراً»(3). وهذا ما يضعف حديث «الإثني عشرية».

تقييم سند روايات «الإثني عشرية» الشيعية

هذا ويلاحظ أن في روايات الكليني (- 329) مجموعة من الكذابين والغلاة والمجاهيل، وعلى رأسهم:

1 - محمد بن الحسين بن سعيد الصائغ، الضعيف الغالي.

2 - سهل بن زياد، الكذاب الشهير.

3 - الحسن بن العباس بن الحريش، الكذاب الغالي الكبير.

4 - أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري، الغالي الضعيف.

5 - علي بن إبراهيم، الغالي الضعيف.

---

(1) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 13.

(2) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 17.

(3) **الكافي، كتاب الحجة**، باب في الاثني عشر والنص عليهم، ح رقم 18.

6 - أحمد بن محمد بن خالد، الضعيف.

7 - معلى بن محمد، المضطرب الضعيف.

8 - أبو علي الاشعري، المجهول.

9 - الحسن بن عبيد الله، المجهول.

10 - عبدالله بن محمد الخشاب، المجهول.

بينما يوجد في روايات الصدوق (ـ 381) حوالي عشرين مصدراً رئيسياً من الرواة الغلاة والضعاف والكذابين، من أمثال:

1 - سهل بن زياد.

2 - الحسن بن العباس بن الحريش.

3 - جعفر بن محمد بن مالك الفزاري.

4 - أحمد بن محمد بن خالد

5 - علي بن احمد الكوفي، المخمس الغالي

6 - محمد بن الحسن الصفار

7 - يعقوب بن يزيد

8 - علي بن عاصم

9 - حمزة بن محمد القزويني

10 - سعد بن عبدالله

11 - محمد بن همام

12 - محمد بن الحسين بن أبي الخطاب

13 - جعفر بن محمد بن مسرور

14 - أحمد بن الحسن القطان

15 - أبو زيد محمد بن يحيى بن خلف

16 - الحسن بن موسى الخشاب

17 - عبدالله بن مسلم الدمشقي، مدعي الوكالة عن المهدي

18 - أحمد بن محمد بن أبي عمير

19 - عبدالله بن جعفر الحميري

وإذا نظرنا إلى رواة أحاديث الاثني عشرية من خلال كتب الرجال الشيعية الإثني عشرية، فسوف نجد ما يلي:

1 - محمد بن احمد بن يحيى بن عمران بن عبدالله بن سعد بن مالك الاشعري القمي أبو جعفر.

الطوسي في الفهرست: اخبرنا بجميع كتبه وروایاته عدة من أصحابنا . . .إلا ما كان فيه من تخليط . . .

والنجاشي: ان أصحابنا قالوا: كان يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ولا يبالي عمن اخذ . . . وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثني من روايته ما رواه عن: محمد بن موسى الهمداني، أو عن رجل، أو يقول: بعض أصحابنا، أو عن محمد بن يحيى المعاذي، أو عن أبي عبدالله الرازي الجاموراني، أو عن أبي عبدالله السياري، أو يوسف ابن السخت، أو وهب بن منبه، أو أبي علي النيشابوري، أو محمد بن علي أبو سمينة، أو يقول: في حديث أو في كتاب ولم اروه، أو سهل بن زياد الآدمي، أو محمد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع، أو أبو يحيى الواسطي، أو احمد بن هلال، أو محمد بن علي الهمذاني، أو عبدالله بن محمد الشامي، أو عبدالله بن احمد الرازي، أو احمد بن الحسين ابن سعيد، أو احمد بن بشير الرقي، أو محمد بن هارون، أو ممويه بن معروف، أو محمد بن عبدالله بن مهران، أو الحسن بن الحسين اللؤلؤي، أو جعفر بن محمد مالك، أو يوسف بن الحارث، أو عبدالله بن محمد الدمشقي . .

وهو يروي عن: محمد بن الحسين بن سعيد الصائغ (- 269) الضعيف الغالي، الذي يقول عنه ابن الغضائري: كوفي غال ضعيف لا يتلفت إليه. ويقول النجاشي: ضعيف جداً، قيل انه غال.

2 - سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي

يقول عنه النجاشي: كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد فيه، وكان احمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب، وأخرجه من قم إلى الري وكان يسكنها .كما ضعفه الطوسي في الفهرست وقال: ضعيف. وقال ابن الغضائري: كان ضعيفاً جداً فاسد الرواية والمذهب، وكان احمد بن محمد بن عيسى الاشعري أخرجه من قم وأظهر البراءة منه ونهى الناس عن السماع منه والرواية، ويروي المراسيل ويعتمد المجاهيل. وضعّفه العلامة الحلي في الخلاصة وجملة من كتبه الفقهية كـ (المنتهى) و(المختلف) وغيرهما. وضعّفه ابن داود في (رجاله). وقال المامقاني: (التضعيف) هو المشهور بين الفقهاء وأصحاب الحديث وعلماء الرجال.

3 - عبد الله بن عبد الرحمن الأصم المسمعي

النجاشي: بصري ضعيف غال ليس بشيء، له كتاب المزار، سمعت ممن رآه فقال لي: وهو تخليط.

ابن الغضائري: ضعيف مرتفع القول، وله كتاب في الزيارات ما يدل على خبث عظيم ومذهب متهافت وكان من كذاّبة أهل البصرة.

4 - الحسن بن العباس بن الحريش الرازي

النجاشي: ضعيف جداً، له كتاب: (إنا أنزلناه في ليلة القدر) وهو كتاب رديء مضطرب الألفاظ.

ابن الغضائري: ضعيف روى عن أبي جعفر الثاني فضل (إنا أنزلناه في ليلة القدر) كتاباً مصنفاً فاسد الألفاظ تشهد مخايله على انه موضوع، وهذا الرجل لا يلتفت إليه ولا يكتب حديثه.

5 - معلى بن محمد البصري

النجاشي: مضطرب الحديث والمذهب

ابن الغضائري: ان حديثه يعرف وينكر ويروي عن الضعفاء.

6 - محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى (ـ 280)

النجاشي: ذكر أبو جعفر بن بابويه عن ابن الوليد انه قال ما تفرد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه.

وقال الكشي مشككاً فيه: انه اصغر من ان يروي عن ابن محبوب (– 224) وقال: يونسي ضعيف.

وقال الطوسي في الفهرس: ضعيف استثناه أبو جعفر ابن بابويه من رجال نوادر الحكمة وقال: لا اروي ما يختص بروايته، وقيل انه كان يذهب مذهب الغلاة.

وهو يروي عن الأصم المسمعي الضعيف الغالي.

7 - محمد بن الفضيل

الكشي: ضعيف يرمى بالغلو.

8 - **علي بن إبراهيم وأبوه** . . يونسيان غاليان ضعيفان يقولان بتحريف القرآن (كما في تفسير القمي) المنسوب إليه[1].

---

(1) وهذه نماذج من كتابه (تفسير القمي) المليء بالغلو والقول بتحريف القرآن والمعتمد على التأويلات =

وقد أهمل علماء الرجال هذين الرجلين، إلا ان النجاشي يوثق علي بن إبراهيم، ومع ذلك فانه يقول عنه: ان له كتاباً يعرف بـ: (المشنّد) والله اعلم أنه مضاف إليه.

9 - سليم بن قيس الهلالي

ابن الغضائري: ينسب إليه الكتاب المشهور باسمه، وكان أصحابنا يقولون: ان سليماً لا يعرف، ولا ذكر في خبر، وقد وجدت ذكره في مواضع من غير جهة كتابه ولا

= التعسفية، والأحاديث الضعيفة والمختلقة، مما يجعلنا نعيد النظر في تقييم هذا الرجل الغالي ونشكك في توثيق النجاشي له، ونتوقف في قبول رواياته عن (الاثني عشرية) التي يرويها عن المجاهيل والمهملين. وقد بنينا رأينا فيهما على ما يرويه علي عن أبيه في كتابه المعروف بـ: (تفسير القمي) حيث روى فيه:

قرأ أبو عبدالله: (هذه جهنم التي كنتما بها تكذبان تصليانها ولا تموتان فيها ولا تحييان) يعني (زريقاً وبحتر) في إشارة منه إلى الشيخين. القمي علي بن ابراهيم: التفسير ج2 ص 345.

وقال: (نزلت هاتان الآيتان هكذا: قول الله (حتى إذا جاءنا - يعني فلاناً وفلاناً - يقول أحدهما لصاحبه حين يراه: يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين فبئس القرين) فقال الله لنبيه: قل: لفلان وفلان واتباعهما: (لن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم آل محمد حقهم إنكم في العذاب مشتركون) ثم قال لنبيه: (أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمي ومن كان في ضلال مبين؟ فإما نذهبن بك فانا منهم منتقمون) يعني من فلان وفلان، ثم أوحى الله إلى نبيه: (فاستمسك بالذي أوحي إليك في علي انك على صراط مستقيم) يعني انك على ولاية علي وعلي هو الصراط المستقيم. المصدر ج2 ص286.

ويقول: حدثني أبي عن وكيع عن الأعمش عن سلمة بن كهيل عن أبي صادق عن أبي الأعز عن سلمان الفارسي: قال: بينما رسول الله جالس في أصحابه إذ قال انه يدخل عليكم الساعة شبيه عيسى بن مريم، فخرج بعض من كان جالساً مع رسول الله ليكون هو الداخل، فدخل علي بن أبي طالب، فقال الرجل لبعض أصحابه: أما يرضى محمد ان فضّل علينا علياً حتى يشبهه بعيسى بن مريم، والله لآلهتنا التي كنا نعبدها في الجاهلية افضل منه فأنزل الله في ذلك المجلس: (ولما ضرب ابن مريم مثلاً إذا قومك منه يضجون) فحرفوها (يصدون) (وقالوا أآلهتنا خير أم هو ما ضربوه لك إلا جدلاً بل هم قوم خصمون، ان علي إلا عبد أنعمنا عليه وجعلناه مثلاً لبني إسرائيل) فمحي اسمه عن هذا الموضع. المصدر ج2 ص 286.

ويقول في تفسير: (وأيدهم بروح منه) الروح: ملك اعظم من جبرئيل وميكائيل وكان مع رسول الله وهو مع الأئمة. المصدر ج2 ص358.

ويقول في تأويل هذه الآية: (يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود): يوم يكشف عن الأمور التي خفيت، وما غصبوا آل محمد حقهم ويدعون إلى السجود: قال يكشف لأمير المؤمنين فتصير أعناقهم مثل صياصي البقر. المصدر ج2 ص 383.

ويقول في تأويل هذه الآيات: (خلق الإنسان) ذلك أمير المؤمنين (علمه البيان): علمه تبيان كل شيء يحتاج إليه الناس، (الشمس والقمر بحسبان) قال هما يعذبان. إنما عناهما لعنهما الله (يعني الشيخين). المصدر ج2 ص343.

رواية أبان بن أبي عياش . . والكتاب موضوع لا مرية فيه، وعلى ذلك علامات تدل على ما ذكرنا منها ما ذكر أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت، ومنها أن الأئمة ثلاثة عشر، وغير ذلك.

وأسانيد هذا الكتاب تختلف تارة برواية عمر بن أذينة عن إبراهيم بن عمر الصنعاني عن أبان بن أبي عياش عن سليم، وتارة عن عمر عن أبان بلا واسطة.

ويقول الشيخ المفيد: «ان هذا الكتاب غير موثوق به ولا يجوز العمل على أكثره وقد حصل فيه تخليط وتدليس فينبغي للمتدين ان يجتنب العمل بكل ما فيه ولا يعول على جملته والتقليد لروايته، وليفزع إلى العلماء فيما تضمنه من الأحاديث ليوقفوه على الصحيح منها والفاسد والله الموفق للصواب»[1].

10 - احمد بن محمد بن خالد البرقي (- 280)

النجاشي: روى عن الضعفاء واعتمد المراسيل.

ابن الغضائري: طعن القميون عليه وليس الطعن فيه، إنما الطعن فيمن يروي عنه فانه كان لا يبالي عمن أخذ على طريقة أهل الأخبار، وكان احمد بن محمد بن عيسي أبعده عن قم ثم أعاده إليها واعتذر إليه.

الطوسي في الفهرس: كان ثقة في نفسه غير انه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل، وصنّف كتباً كثيرة منها (المحاسن) وغيرها، وقد زيد في (المحاسن) ونقص. . .

11 - عبدالله بن القاسم . . البطل الحارثي الحضرمي

الكشي والنجاشي والطوسي وابن الغضائري: كذاب غال ضعيف واقفي متهافت**!** متروك الحديث معدول عن ذكره.

12 - أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري

وهو ضعيف وله أحاديث شاذة كثيرة وغلو وأساطير.

ويقول عنه الكشي: يقال فيه ارتفاع، ورواياته تدل على ذلك، وكان مقدماً عند السلطان (**!**) وكان يدعي انه سفير صاحب الزمان.

وأما روايات الصدوق ففيها من الرواة الغلاة والضعفاء ما يلي:

---

(1) المفيد: **أوائل المقالات** وشرح **اعتقادات الصدوق** 247.

13 - **المفضل بن عمر** . . الغالي المفوض الملعون على لسان الصادق، الضعيف.

الكشي: ذكرت الطيارة الغالية في بعض كتبها عن المفضل انه قال: لقد قتل مع أبي إسماعيل (يعني أبا الخطاب) سبعون نبياً . . .

ابن الغضائري: ضعيف متهافت مرتفع القول خطابي، وقد زيد عليه شيء كثير وحمل الغلاة في حديثه حملاً عظيماً، ولا يجوز ان يكتب حديثه.

النجاشي: فاسد المذهب، مضطرب الرواية لا يعبأ به وقيل انه كان خطابياً، وقد ذكرت له مصنفات لا يعول عليها . . والرواة له مضطربو الرواية.

14 - **محمد بن الحسن الصفار** . . وهو غال ضعيف

15 - **محمد بن علي الصيرفي، ويكنى أبا سمينة**

وقد قال الكشي عنه: قال حمدويه عن بعض مشيخته انه رمي بالغلو، ونقل عن الفضل بن شاذان قوله: كدت أقنت على أبي سمينة محمد بن علي الصيرفي، وذكر الفضل بن شاذان في بعض كتبه الكذابين المشهورين وقال: وأبو سمينة أشهرهم.

وقال ابن الغضائري عنه: انه كذاب غال دخل قم واشتهر أمره بها ونفاه احمد بن محمد بن عيسى الاشعري، وكان شهيراً بالارتفاع لا يلتفت إليه ولا يكتب حديثه.

وقال الطوسي في الفهرست: له كتب . . . اخبرنا بذلك جماعة عن . . . محمد بن أبي القاسم عن محمد بن علي الصيرفي إلا ما كان فيها من تخليط أو غلو أو تدليس أو ينفرد به ولا يعرف من غير طريقه.

وقال النجاشي: انه ضعيف جداً فاسد الاعتقاد لا يعتمد في شيء، وكان ورد قم واشتهر بالغلو فجفي، وأخرجه احمد بن محمد بن عيسى عن قم وله قصة . . .

16 - **محمد بن خالد البرقي**

الذي قال عنه النجاشي: انه كان ضعيفاً في الحديث.

وقال عنه ابن الغضائري: ان حديثه يعرف وينكر ويروي عن الضعفاء كثيراً ويعتمد المراسيل.

17 - احمد بن هلال الكرخي العبرتائي (ـ 267)

الذي كان من أركان النظرية (المهدوية الاثني عشرية) وأيّد وكالة العمري، ولكنه رفض الاعتراف بوكالة ابنه محمد بن عثمان العمري وخرج فيه (توقيع) باللعن وكان غالياً ومتهماً في دينه، كما يقول الكشي والطوسي والنجاشي.

18 - جعفر بن محمد مالك الفزاري

الذي يقول عنه ابن الغضائري: انه كذاب متروك الحديث جملة، مرتفع، يروي عن الضعفاء والمجاهيل وكل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه، روى أعاجيب في ولادة المهدي.

ويقول عنه النجاشي: انه كان يضع الحديث وضعاً ويروي عن المجاهيل وكان فاسد المذهب والرواية.

19 - محمد بن سنان

الذي يروي عنه الصيرفي. وهو لا يقل عنه غلواً وكذباً وتدليساً.

وقد قال عنه الكشي: قال حمدويه: كتبت أحاديث محمد بن سنان عن أيوب بن نوح ولا استحل ان أروي أحاديث ابن سنان . .فانه قال قبل موته:كل ما حدثتكم به لم يكن لي سماع ولا رواية، إنما وجدته، وقال الفضل بن شاذان: لا استحل ان اروي أحاديث محمد بن سنان، وذكر في بعض كتبه: ان من الكذابين المشهورين ابن سنان.

وقال ابن الغضائري: ضعيف غال لا يلتفت إليه.

وقال الطوسي في الفهرست: له كتب وقد طعن عليه وضعّف . . .وجميع ما رواه إلا ما كان فيه تخليط وغلو اخبرنا بها جماعة . . .

وقال النجاشي: هو رجل ضعيف جداً لا يعوّل عليه ولا يلتفت إلى ما تفرد به . . .

20 - داود بن كثير الرقي

ابن الغضائري: فاسد المذهب ضعيف الرواية لا يلتفت إليه.

النجاشي: ضعيف جداً والغلاة تروي عنه، قال احمد بن عبد الواحد: قلّ ما رأيت له حديثاً سديداً.

21 - يونس بن ضبيان

الكشي: متهم غال، وقد لعنه أبو الحسن الرضا ألف لعنة تتبعها ألف لعنة كل لعنة منها تبلغه قعر جهنم[1].

---

(1) وجاء عنه انه قال: كنت في بعض الليالي في الطواف فإذا بنداء من فوق رأسي أني أمة الله لا اله إلا أمته فاعبدني وأقم الصلاة لذكري فرفعت رأسي فإذا أبو الحسن الرضا عليه السلام ولما بلغ حديثه هذا أبا الحسن الرضا عليه السلام غضب غضباً لم يملك معه نفسه ثم قال للرجل لعنك الله ولعن من حدثك. ولعن يونس بن ظبيان الف لعنة يتبعها الف لعنة. أما ان يونس مع أبي الخطاب في اشد العذاب. وجاء عنه ان بنتاً لأبي الخطاب ماتت. فوقف يونس على قبرها وقال: السلام عليك يا بنت رسول الله.

ابن الغضائري: غال وضاع للحديث لا يلتفت إلى حديثه.

النجاشي: ضعيف جداً لا يلتفت إلى ما رواه، كل كتبه تخليط.

22 - **بكر بن صالح الرازي**

الذي يقول عنه ابن الغضائري: انه ضعيف جداً كثير التفرد بالغرايب روى عنه إبراهيم بن هاشم. ويقول عنه النجاشي: ضعيف، له كتاب يرويه عدة من أصحابنا يختلف باختلاف الرواة. وإن أمره كان ملبساً يعرف وينكر.

23 - **أمية بن علي القيسي**

الذي يقول عنه ابن الغضائري: ضعيف الرواية، في مذهبه ارتفاع. ويقول عنه النجاشي: ضعّفه أصحابنا.

24 - **عبدالله بن الحكم الأرمني**

الذي يقول عنه النجاشي: انه ضعيف، ويقول عنه ابن الغضائري: ضعيف مرتفع القول، وأهمله الطوسي ولم يذكره الكشي.

25 - **أبو علي احمد بن علي الرازي الأيادي**

الذي يقول عنه ابن الغضائري: انه كان ضعيفاً وكان في مذهبه ارتفاع، وحديثه يعرف تارة وينكر أخرى وهو متهم بالغلو.

ويقول عنه الطوسي في الفهرست: لم يكن بذلك الثقة في الحديث، ويتهم بالغلو وله كتاب: (الشفاء والجلاء في الغيبة).

ويقول عنه النجاشي: قال أصحابنا لم يكن بذاك وقيل فيه غلو وترفع.

26 - **أبو الخير صالح بن أبي حماد الرازي**

الذي يقول عنه ابن الغضائري: انه ضعيف.

ويقول النجاشي: كان أمره ملبساً يعرف وينكر.

27 - **الحسين بن القاسم بن محمد بن أيوب بن شمون أبو عبدالله الكاتب**

الذي يضعفه علماء الرجال ماعدا ابن الغضائري الذي يوثقه ولكنه يبحث فيمن يروي عنه.

28 - **أبو عبدالله العاصمي**

الذي كان من أقطاب النظرية (الاثني عشرية) في عهد الحيرة.

29 - سعد بن عبدالله الاشعري القمي

وهو من أركان النظرية (الاثنى عشرية) ومؤسسيها، وأحد الذين يتهمون بوضع الروايات المؤيدة لذلك، خاصة وانه يرسل إلى: **احمد بن محمد، الذي يرسل بدوره إلى: عمر بن أذينة.**

نقد وتقييم كتاب: (كفاية الأثر في النصوص على الأئمة الاثني عشر)

ويروي أبو القاسم علي بن محمد بن علي الخزاز القمي الرازي - وهو من علماء القرن الرابع ومن تلامذة الصدوق - في كتابه: «كفاية الأثر في النصوص على الأئمة الاثني عشر» حوالي مائة رواية عن الرسول الأعظم محمد ﷺ والأئمة الأحد عشر حول موضوع: «الاثني عشرية» و«المهدي المنتظر الإمام الثاني عشر الحجة بن الحسن العسكري».

ويظهر من الروايات التي يوردها الخزاز انه كان يميل إلى الفرقة التي تحرم ذكر اسم المهدي، وتكتفي بالإشارة إليه بـ: «الحجة ابن الحسن» حيث لم يرد في جميع الروايات التي ذكرها اسم المهدي (محمد) صريحاً سوى بضع مرات. وذلك خلافاً لشيخه الصدوق، ووفاقاً لجيل النواب الأربعة الذين كانوا يحرمون التصريح باسم المهدي.

ومع أن الخزاز كان متأخراً عن الصدوق والكليني والنعماني فانه قد نقل في كتابه: «كفاية الأثر» من الروايات حول (المهدي الثاني عشر) أكثر ممن سبقه، وهذا أمر يدعو للشك والريبة والتساؤل عن مدى صحة تلك الروايات.

وقد كان أول من انتبه إلى هذا الأمر الخزاز نفسه، حيث حاول أن ينفي الشك بها بادعاء التواتر أولاً، وعدم إمكانية اتفاق صحابة رسول الله الذين ينقل عنهم شطراً من الروايات على الكذب. بالرغم من أن الشك وأصابع الاتهام ليست موجهة إلى الصحابة وإنما إلى الجيل المتأخر من أصحاب نظرية «الإمامة الاثني عشرية» ولكنه حاول أن يحرف الاتهام فقال: «تأملوا رحمكم الله ان هؤلاء الرواة من أجلاء أصحاب النبي ﷺ وخيار العترة والتابعين الذين نقلوا عنهم هذه الأخبار في النصوص على الأئمة الاثني عشر صلوات الله عليهم، عن النبي ﷺ هل يجوز على أمثالهم افتعال الكذب وهم متباعدو الهمم والأوطان مختلفو الآراء والديانات، مع اتفاقات المعاني والعبارات المختلفات، وهم عدد كثير وجمّ غفير، وقد استوفوا جميع شرائط التواتر (. . .) ثم رأيناهم مجتمعين

على تلقي الأخبار التي وردت بالنص على ان الإمام فلان ثم فلان بالقبول. .كلا ولا يجوز على أمثالهم افتعال الكذب»[1].

ويقول: «ولو جاز على أمثالهم افتعال الكذب لجاز لقائل من البراهمة ان يقول: إذا كانت الإمامية - وحالهم في دهرنا الحال التي نعرف - وقد استوفوا جميع شرائط التواتر، ثم كانت أخبارهم التي رووها عندكم لم تكن لها اصل، وإنما افتعلوها محبة لأئمتهم، فلم أنكرتم قولنا وتعجبتم منا لما زعمنا ان المسلمين يحيلون فيما يحكون من براهين نبيهم على السراب ويريدون ان يطموا (يطمسوا) نور الشمس، وهذه أخبار افتعلوها لنبيهم؟ فلا بد في هذا من أحد أمرين: أما الاعتراف بصحة أخبار الإمامية في النصوص على الأئمة الاثني عشر فيصح بصحتها مذهبهم، أو الانقياد للبراهمة، ليس بين الحق والباطل واسطة يمكن التعلق بها، واثبات الإمامة أحسن من نفي النبوة، والحمد لله»[2].

وهكذا يخيِّرنا الخزاز بين قبول روايات «الاثني عشرية» دون أن يسمح لنا بمناقشتها أو القول إنها كانت مختلقة من الجيل السابق، أو القبول بقول البراهمة في نفي صحة الروايات التي تتحدث عن رسول الله، والتي يجمع عليها المسلمون، كأنه يريد أن يقول: إن مستوى التواتر في الموضوعين واحد فإذا شككنا في روايات الاثني عشرية فلابد أن نشكك في روايات الرسول، وذلك بالرغم من وجود فارق كبير بين الموضوعين، وقد سمعنا أقوال العلماء السابقين كالصدوق وغيره في وصف روايات الاثني عشرية بالآحاد. ومع ذلك فإن الخزاز يعود فيقول: «فان قال قائل: فلمَ لم ينقل هذه الأخبار أسلافنا ولم يثبتوها في كتبهم؟ ولم ينشروها في الآفاق حتى سمعناها كما سمعتم فرويناها كما رويتم؟. . أَوَ يجوز على العدد الكثير وعلى من يتواتر به الخبر أن يكتموا خبراً يحتاج إليه الأمة أشدّ حاجة؟. .وهو في الأمر العظيم الخطير الشريف، وقد توعدوا على كتمانه ووعدوا على إذاعته، للأسباب التي ذكرتم؟ فان قلتم: نعم، قلنا: وإذا جاز عليهم الكتمان لخبرٍ هذا سبيله، لتلك الأسباب، فلم لا يجوز عليهم تعمد الكذب فيما أحسوا وعاينوا؟. .وما الفرق بين الكتمان والكذب؟». . وفي الجواب عن ذلك يقول بعد أن يقسم الكتمان إلى عدة أنواع: «صح بما وصفناه أن الكتمان يجوز وقوعه على وجه لا يجوز وقوع الكذب عليه»[3].

(1) الخزاز: **كفاية الأثر** 201.

(2) المصدر نفسه 202.

(3) المصدر السابق 205.

ويعود الخزاز مرة أخرى في كتابه لمناقشة الشكوك التي تعتري رواياته فيهرب أيضاً من مناقشة احتمال الوضع من قبل المتأخرين لكي ينفي الوضع من قبل «الأئمة»، مع أن التهمة في الحقيقة ليست موجهة إلى الأئمة وإنما إلى جماعة من المتأخرين، فيقول: هذه أسعدك الله أحاديث الرواة ننقلها عن الأئمة المعصومين (صلوات الله عليهم) ونص بعضهم على بعض، على موافقة أحاديث الصحابة في النصوص على الأئمة . . . فكيف يجوز ويصح في العقل بتواطؤ جماعة مختلفي الآراء والهمم متباعدي الديار والأوطان، وفيهم جماعة من أهل بيت الرسول، وهم عند جميع الأمة بررة أتقياء، وعند بعضها معصومون من الخطايا والزلل على وضع أحاديث افتعلوها لكي يغالطوا الناس ويشككوهم في أمر هؤلاء؟. هذا مما لا يجوز في العقل ولا يصح في التقدير، لأن الله تعالى لا يمدح المذمومين وقد مدحهم في مواضع كثيرة باتفاق الأمة.

فتأملوا الأخبار الصادقة تعرفوا بها فضل ما بين خبر الصدق والكذب إذ كان مثل هذا الحديث لا يجوز ان يكون موضوعاً مفتعلاً كما قدمنا ذكره»[1].

وعلى أي حال، وبالإضافة إلى كل تلك الشكوك التي كانت تحيط بكتاب (كفاية الأثر) منذ يوم صدوره، وبالإضافة إلى اعتماده على مجموعة من الرواة الكذابين والغلاة والمجهولين والمهملين والمتهمين بالوضع والمختلفة أسماؤهم حسب اختلاف النسخ، فان الكتاب لم يصلنا مروياً ومسنداً، ولا توجد منه إلا نسخة قديمة مخطوطة بقلم مؤمن بن عبد الجواد الكاظمي، ومؤرخة بيوم الاثنين غرة شهر شعبان سنة ست وثمانين بعد الألف، وهي موجودة في مكتبة السيد المرعشي النجفي في قم في إيران، ونسخة أخرى مخطوطة بقلم تاج الدين بن عبدالله بن سليمان الفقيه ومؤرخة: عصر يوم الأربعاء عاشر ذي قعدة الحرام لسنة إحدى وثلاثين وتسعمائة، منقولة عن نسخة اقدم نسخت في سنة أربعة وأربعمائة. وهي موجودة في مكتبة السيد جلال الدين المحدث الأرموي في طهران.

وذلك حسبما يقول محقق الكتاب السيد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمري الخوئي في مقدمته للكتاب. دون أن يثبت صحة التواقيع والخطوط والتواريخ الموجودة على هذه النسخ.

وهذا ما يفقد الكتاب أية قيمة روائية، ويفتح المجال أمام التشكيك في كل رواياته،

---

(1) المصدر السابق 293 - 294.

ولذلك أعرضنا عن مناقشتها ومناقشة سندها لعدم الحاجة الماسة إلى ذلك، وعدم تشكيلها أية حجة يمكن الاعتماد عليها.

وهكذا الحال مع روايات الصدوق في: «إكمال الدين» والطوسي في: «الغيبة» حيث انها بحاجة إلى إثبات صدورها عن راوييها الصدوق والطوسي، فإن كتابيهما «إكمال الدين» و«الغيبة» ليسا من الثقة بمكان قوي كالكتب الأربعة (الكافي، ومن لا يحضره الفقيه، والتهذيب والاستبصار) التي رويت شيخاً عن آخر، حيث لا توجد لهما سلسلة رواية تامة ومتواصلة، وهذا ما يفتح باب الاحتمال بالتلاعب في رواياتهما وأسانيدهما، ومن هنا فان أحاديثهما لا تصبح حجة على أحد.

وإذا وضعنا هذه النتائج الحديثية إلى جانب الروايات والحقائق التاريخية السابقة عن إيمان الإمامية بامتداد الإمامة إلى يوم القيامة، حسبما ظهرت وتبلورت في القرنين الثاني والثالث الهجريين، فسوف نحصل على نتيجة واضحة باختلاق نظرية «الإثني عشرية» في القرن الرابع الهجري، بعد وصول نظرية الإمامة الإلهية إلى طريق مسدود، في أعقاب وفاة الإمام الحسن العسكري، دون أن يشير إلى وجود ولد له يحمل راية الإمامة، ودون أن يتحدث حول مصير الإمامة من بعده.

3 - نقد فلسفة العصمة

يعتقد الشيعة «الإمامية» بأن الأئمة يجب أن يكونوا معصومين من قبل الله تعالى عن اقتراف الذنوب أو الأمر بالمعصية، كمقدمة للقول بأنهم معينون من قبل الله تعالى. وذلك بناء على مبدأ الإطلاق في الطاعة لولي الأمر، وعدم جواز أو إمكانية النسبية فيها، كتحديد الطاعة في الطاعات فقط والرد على الإمام ورفض إطاعته في المعاصي والمنكرات لو أمر بها، والأخذ على يده عند ظهور فسقه وانحرافه. وهو المبدأ الذي كان الحكام الأمويون المنحرفون يدأبون على ترويجه ومطالبة المسلمين بطاعتهم على أساسه طاعة مطلقة في الخير والشر، وهو ما أوقع متكلمي «الإمامية» في شبهة التناقض بين ضرورة طاعة الله الذي يأمر بطاعة أولى الأمر في الآية الكريمة: «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم». النساء 59، وضرورة طاعة الحكام بصورة مطلقة حتى في المعاصي والمحرمات[1].

(1) الكراجكي، **كنز العرفان**، ص 449، والطوسي، **تلخيص الشافي**، ج 1، ص 192، والحلي، **منهاج الكرامة في إثبات الإمامة**، ص 51 و**نهج الحق**، ص 164.

ولكن مبدأ اشتراط «العصمة» في الإمام، كان مبدأ حادثاً، مرفوضاً من قبل أهل البيت وعموم الشيعة، وهو لم يثبت من إطلاق الآية الشريفة، التي قد تفهم أيضاً على أساس النسبية، بل إن هذا ما يوحي به العرف والعقل والآيات الأخرى في القرآن الكريم، التي تؤكد على مبدأ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق». ومع أن آية (أولي الأمر) كانت تنطبق على أولي الأمر والولاة والقادة الذين كان يعينهم الرسول الأكرم في حياته، فإن المسلمين الأوائل لم يكونوا يفهمون منها: معنى الإطلاق، والطاعة لأولي الأمر حتى في المعاصي والمنكرات، وقد رفضت جماعة من المسلمين كان الرسول الأكرم قد أرسلها في سرية وأمّر عليها رجلاً، طاعة ذلك الرجل عندما أمر الجماعة في وسط الطريق بدخول نار أشعلها، وطالبهم بالامتثال لأوامره، وقالوا له: لقد فررنا من النار فكيف ندخل فيها. وفهموا الطاعة في حدود العرف والعقل والشرع، وليس خارج ذلك، وعادوا فأخبروا الرسول بما فعل القائد، فأقرّهم على موقفهم العقلاني، وحذرهم قائلاً: لو دخلتم فيها للبثتم فيها.

وهذا ما يؤيد إمكانية الفهم النسبي لآيات القرآن الكريم في حدود العقل والعرف والسيرة والشرع، وعدم جواز فهمها فهماً مطلقاً دائماً حتى في حالات التعارض مع أحكام أخرى عقلية أو شرعية.

وإذا انتفى الإطلاق وثبتت النسبية في الطاعة لأولي الأمر؛ لا تبقى حاجة إلى اشتراط العصمة في الإمام، ويمكن للمسلمين انتخاب قائد لهم على أساس العدالة الظاهرية والتقوى والكفاءة، ليطبق لهم الدين ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر. وإذا انحرف هذا القائد (الإمام) فان لهم الحق في عصيانه ومخالفة أوامره وإسقاطه عن منصب الإمامة، ولا طاعة له من الله في أعناقهم. ولكن المتكلمين الإمامية رفضوا النسبية رفضاً مطلقاً وأصروا على مفهوم الإطلاق من الآية، وبنوا نظريتهم في «العصمة» على هذا الأساس، ثم أقاموا سائر المقولات على قاعدة العصمة[1].

وكانت المشكلة الكبرى التي واجهت «الإمامية» في عملية بناء نظرية «الإمامة الإلهية» وتركيبها على أئمة أهل البيت، تكمن في موقف أهل البيت أنفسهم من «العصمة». حيث كانوا يرفضونها أشد الرفض، ويصرحون أمام الناس بأنهم أناس عاديون قد يخطئون وقد

(1) الصدوق، **إكمال الدين**، ص 362 - 368 والمفيد، **شرح عقائد الصدوق**، ص 106، و**النكت الاعتقادية**، ص 48 - 49، والحلي، **كشف المراد**، ص 365، والمجلسي، **بحار الأنوار**، ج 11، ص 291.

يصيبون وأنهم ليسوا معصومين من الذنوب، ويطالبون الناس بنقدهم وإرشادهم واتخاذ موقف المعارضة منهم لو صدر منهم أي خطأ أو أمروا بمنكر لا سمح الله. وهذا هو الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب يقف في مسجد الكوفة ويخاطب الجموع قائلاً «إن من حق من عظُم جلال الله في نفسه وجلَّ موضعه من قلبه أن يصغر عنده، لعظم ذلك، كلُ ما سواه، وإن أحق من كان كذلك لمن عظمت نعمة الله عليه ولطف إحسانه اليه، فانه لم تعظم نعمة الله على أحد إلا زاد حق الله عليه عظماً. وإن من أسخف حالات الولاة عند صالح الناس أن يظن بهم حب الفخر ويوضع أمرهم على الكبر، وقد كرهت أن يكون جال في ظنكم أنى أحب الإطراء واستماع الثناء، ولست بحمد الله كذلك. ولو كنت أحب أن يقال ذلك لتركته انحطاطاً لله سبحانه عن تناول ما هو أحق به من العظمة والكبرياء. وربما استحلى الناس الثناء بعد البلاء فلا تثنوا علي بجميل ثناء، لإخراجي نفسي إلى الله واليكم من البقية في حقوق لم افرغ من أدائها وفرائض لا بد من إمضائها. فلا تكلموني بما تكلم به الجبابرة ولا تتحفظوا مني بما يتحفظ به عند أهل البادرة ولا تخالطوني بالمصانعة ولا تظنوا بي استثقالاً في حق قيل لي ولا التماس إعظام لنفسي لما لا يصلح لي، فانه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه كان العمل بهما اثقل عليه . . فلا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطىء ولا آمن ذلك من فعلي، إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو املك به مني. فإنما أنا وانتم عبيد مملوكون لرب لا رب غيره يملك منا ما لا نملك من أنفسنا، وأخرجنا مما كنا فيه إلى ما صلحنا عليه، فأبدلنا بعد الضلالة بالهدى وأعطانا البصيرة بعد العمى»[1].

وفي خطبة أخرى يتحدث فيها الإمام أمير المؤمنين عن الخارجي (الخريت ابن ناجية) ومحاولاته السابقة لدفع الإمام لقتل واعتقال عدد من زعماء المعارضة، وقول الإمام له ولعموم الناس: إن من واجبهم الوقوف أمامه، ومنعه إذا أراد هو أن يفعل ذلك، والقول له: «اتق الله!».

ولم يكن الإمام علي ليقول لهم ذلك، لو كان هناك أي حديث عن العصمة في أوساط الأئمة والشيعة والمسلمين، وذلك لأن هالة العصمة تحتم أن يضع الإمام نفسه فوق النقد وأن يحرِّم المعارضة أو التجرؤ بتوجيه النصح والمشورة إليه، وهذا ما لم يكن يفعله الإمام علي الذي ضرب أروع الأمثلة في التواضع والمساواة . . ومطالبة أصحابه بأداء دورهم السياسي والديني في مراقبة الإمام وتقويمه.

(1) انظر الخطبة كاملة في: **روضة الكافي** للكليني، ص 292 - 293، و**بحار الأنوار** للمجلسي، ج 74، ص 309.

ويقول في دعاء له: «اللهم اغفر لي ما أنت اعلم به مني، فإن عدت فعد عليّ بالمغفرة. اللهم اغفر لي ما وأيت من نفسي، ولم تجد له وفاء عندي. اللهم اغفر لي ما تقربت به إليك بلساني، ثم خالفه قلبي. اللهم اغفر لي رمزات الالحاظ وسقطات الألفاظ وشهوات الجنان وهفوات اللسان»[1].

ويستعرض الإمام أمير المؤمنين في مكان آخر صفات الحاكم وشروطه، فلا يذكر من بينها العصمة، حيث يقول: «. . .إنه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم وإمامة المسلمين: البخيل، فتكون في أموالهم نهمته، ولا الجاهل، فيضلهم بجهله، ولا الجافي، فيقطعهم بجفائه، ولا الحائف للدول، فيتخذ قوماً دون قوم، ولا المرتشي في الحكم فيذهب بالحقوق ويقف بها دون المقاطع، ولا المعطل للسنة، فيهلك الأمة»[2]. ويقول في خطبة أخرى: «أيها الناس: إن أحق الناس بهذا الأمر أقواهم عليه وأعلمهم بأمر الله فيه»[3].

وينقل الصدوق قصة عن السيدة فاطمة الزهراء تنافي نظرية العصمة التي كان يقول بها المتكلمون، حيث يروي: أن الإمام علي بن أبي طالب انفق ذات مرة أموال مزرعة باعها حتى لم يبق لديه درهم واحد، فاحتجت فاطمة الزهراء على ذلك وأمسكت بثوبه، فنزل جبرائيل واخبر النبي فذهب إليها وقال: ليس لك أن تمسكي بثيابه ولا تضربي على يديه فقالت: إني استغفر الله ولا أعود أبداً[4]. كما يذكر الشريف الرضي في: «خصائص الأئمة»: أن الحسن استعار قطيفة من بيت المال فغضب عليه الإمام أمير المؤمنين وقال له: «يا أبا محمد النار. . يا أبا محمد النار» حتى خرج بها[5].

وكذلك لم يشر الإمام الحسين إلى موضوع «العصمة» في رسالته التي أرسلها إلى أهل الكوفة مع سفيره مسلم بن عقيل، وإنما طرح ضرورة اتصاف الحاكم بشروط التقوى والالتزام بالعمل بالكتاب والدين، فقال: «فلعمري . . ما الإمام إلا العامل بالكتاب الحابس نفسه على الله القائم بالقسط والدائن بدين الله»[6].

ونقل الإمام الباقر حديثاً عن رسول الله ﷺ حول شروط الحاكم، فلم يذكر منها

(1) الإمام علي، **نهج البلاغة**، ص 104.
(2) المصدر نفسه، ص 189، الخطبة رقم 131.
(3) المصدر نفسه، ص 247، الخطبة رقم 173.
(4) الصدوق، **الأمالي**، ص 470.
(5) الشريف الرضي، **خصائص الأئمة**، ص 28.
(6) المفيد، **الإرشاد**، ص 204.

العصمة، حيث قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصلح أمتي إلا لرجل فيه ثلاث خصال: ورع يحجزه عن معاصي الله، وحلم يملك به غضبه، وحسن الولاية على من يلي، حتى يكون لهم كالوالد الرحيم». وفي رواية أخرى: «حتى يكون للرعية كالأب الرحيم»[1]. مما يشير إلى أن الإمامة تصلح لعامة الناس بهذه الشروط.

وقد قال الإمام الصادق: «والله ما نحن إلا عبيد . . . ما نقدر على ضرّ ولا نفع، إن رحمنا فبرحمته، وان عذبنا فبذنوبنا، والله مالنا على الله من حجة ولا معنا من الله براءة، وانا لميتون ومقبورون ومنشورون ومبعوثون ومسئولون. . أشهدكم أني امرئ ولدني رسول الله وما معي براءة من الله، إن أطعت رحمني وان عصيته عذبني عذاباً شديداً»[2].

وهناك روايتان يذكرهما الصدوق عن الإمام الرضا حول عصمة الأنبياء، يقول إن الإمام تحدث بهما عند المأمون، ولم يشر في هذه المناسبة إلى عصمة الأئمة[3]. مما يكشف عن عدم تبني أهل البيت لنظرية العصمة وعدم ظهور أحاديث كهذه في تلك الأيام إلا عند الإمامية والغلاة من الشيعة وبصورة سرية. . ولو كان لحديث العصمة أية أرضية عند أهل البيت لتحدث الإمام الرضا عنها، وهو كما يقال كان يتحدث عن الإمامة بصراحة وجرأة ولم يكن يخشى الخليفة العباسي المأمون الذي اصبح ولياً لعهده . . فلماذا تحدث الإمام الرضا فقط عن عصمة الأنبياء ولم يتحدث عن عصمة الأئمة؟

وبالرغم من وضوح موقف أهل البيت من دعوى العصمة، وتأكيدهم على الطبيعة البشرية العادية، واستغفارهم لله، فان المتكلمين الإمامية حاولوا الالتفاف على ذلك وقاموا بتأويل الروايات الثابتة والنافية للعصمة، بأنها: صادرة عن الأئمة في مقام التعليم لعامة الناس، أو أنها صادرة تقية، وقاموا إلى جانب ذلك برواية مجموعة من الروايات التي تدعي العصمة بصراحة وتشترطها في الإمام أو الأئمة من أهل البيت، وهي روايات ضعيفة وغامضة وغير ذات دلالة.

هناك حديث مرسل عن الإمام زين العابدين، يقول فيه: «لا يكون الإمام منا إلا معصوماً، وليست العصمة ظاهرة من ظواهر الخلقة لتعرف بين عامة الناس، وإنما هي الاعتصام بحبل الله، وحبل الله هو القرآن، والقرآن يهدي إلى الإمام»[4]. وبغض النظر

(1) الكليني، **الكافي**، ج 1، ص 407.
(2) الكليني، **الكافي، الروضة**، ص 312، والحر العاملي، **إثبات الهداة**، ص 770.
(3) الصدوق، **عيون أخبار الرضا**، ج 1، ص 153 - 155.
(4) الحسني، هاشم معروف، **بين التصوف والتشيع**، ص 116.

عن مناقشة هذا الحديث غير المسند، المنسوب إلى الإمام زين العابدين، فإنه يفسر العصمة بالاعتصام بحبل الله وهو القرآن، ولا يتحدث عن طوق مفروض من الله حول الإمام يمنعه من ارتكاب المعصية كما يقول المتكلمون.

وهناك حديث آخر عن الإمام الصادق يفسر «المعصوم» بأنه: الممتنع بالله من جميع محارم الله. وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عِمرَان: 101][1] وهو ما يفيد أيضاً معنى الرواية نفسها الآنفة عن الإمام زين العابدين.

هذا وقد روى الصدوق في «إكمال الدين» عن سليم بن قيس الهلالي عن أمير المؤمنين أنه قال: «إن الله طهرنا وعصمنا وجعلنا شهداء على خلقه وحجته في أرضه وجعلنا مع القرآن، وجعل القرآن معنا لا نفارقه ولا يفارقنا». وروى أيضاً في: «عيون أخبار الرضا» عن عبدالله بن عباس، قال: سمعت رسول الله يقول: «أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهرون معصومون». ونقل المجلسي في «بحار الأنوار» عدة أحاديث قال: إنها تنسب إلى سليم بن قيس الهلالي ولا توجد في كتابه، وذكر منها حديثاً يقول: «إنما الطاعة لله عَزَّوَجَلَّ ولرسوله ولولاة الأمر، وإنما أمر بطاعة أولي الأمر لأنهم معصومون مطهرون لا يأمرون بمعصية». وهذه الأحاديث لا قيمة علمية لها لأنها غير مسندة ولا ثابتة. وهناك رواية مطولة ينفرد بذكرها الصدوق عن الإمام الرضا يتحدث فيها بصراحة عن عصمة أهل البيت، وأفضليتهم وخصائصهم[2]. ولكن تلك الرواية ضعيفة السند، واحتمال وضعها كبير، وذلك لأن الصدوق يرويها عن علي بن الحسين بن شاذويه المؤدب (المهمل) وجعفر بن محمد بن مسرور (المهمل كذلك) والريان بن الصلت (الضعيف) الذي كان من أعوان الفضل بن سهل، وعدم إسناد حديثه إلى أحد ومن دون أن يدعي الحضور والسماع، ولذا لم ينقلها أحد قبل الصدوق الذي جاء في منتصف القرن الرابع الهجري. وإضافة إلى ذلك فهي تشتمل على القول بتحريف القرآن حيث تضيف الرواية: «ورهطك المخلصين» إلى آية: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: 214] وتدعي أنها محذوفة من القرآن الكريم، وهذا قول كان يقول به الغلاة وينسبونه إلى الأئمة، وكان الأئمة دائماً يتبرأون منه ويرفضونه. إن الرواية تعتمد على منهج التأويل والتأويل التعسفي في بعض الأحيان، ومع أنها تحاول أن تثبت العصمة والطهارة لأهل البيت وعدم الردة أو الرجوع إلى الضلال أبداً، فإنها لم تتوقف قليلاً لكي تشرح من هم أهل البيت؟. . بعد

(1) المجلسي، **بحار الأنوار**، ج 7، باب لزوم عصمة الإمام.

(2) الصدوق، **عيون أخبار الرضا**، ص 179 - 188.

حصرهم بأولاد النبي والإمام علي بن أبي طالب، من دون دليل قوي وواضح، مع أن هؤلاء كانوا مختلفين فيما بينهم وكان أولاد كل إمام يصطرعون فيما بينهم ويدعي كل واحد منهم أنه الإمام والأحق بعد أبيه، ويتهم الآخرين بالكذب والنفاق والانحراف والضلال. وتكشف الرواية الموضوعة عن محاولات «الإمامية» لتأويل القرآن بما يتلاءم مع نظريتهم الجديدة والغامضة حول عصمة الأئمة.

4 - حل عقدة «الولاية»

إن الكثير من الشيعة «الإمامية» المعاصرين يعتبرون أن ما يميزهم عن غيرهم هو «الولاء لأهل البيت» أو «الأئمة الاثني عشر». وذلك بناء على التراث الإمامي الذي يصور «الولاية» كأصل من أصول الدين، وأهم ركن من أركانه بعد التوحيد والنبوة والمعاد. وبالرغم من أن هذا موضوع نظري تاريخي ولا يتعلق بموقف سياسي من أئمة معاصرين، إلا انه يشكل آخر ما بقي من نقاط خلاف بين «الشيعة الإمامية» وغيرهم من المسلمين. ولذلك يجدر بنا التوقف عند ذلك التراث ونقد وتحليل تلك الروايات الواردة عن الباقر والصادق في موضوع الولاية، والتأكد مما إذا كانت حقاً من أقوالهما أو من صنع الغلاة الذين كانوا يدورون حولهما.

لقد ذكر «الإمامية» أحاديث كثيرة عن الباقر والصادق حول موضوع «الولاية» و«الإمامة الإلهية». ولكن يجب أن نطبق قواعد الشك المنهجي عليها جميعاً، وذلك:

أولاً: لأن الطريق إليها ضعيف وهي أخبار آحاد. ولا يمكن أن نطلق عليها صفة «التواتر» لوجود الشك الكبير في صحتها.

ثانياً: إن الكثير من تلك الروايات ينضح بالقول بتحريف القرآن، ويدعي سقوط كلمات وجمل من بعض الآيات، وهذا يكفي دليلاً على سقوط تلك الروايات.

ثالثاً: إن الكثير من تلك الروايات يعتمد التأويل التعسفي للقرآن بلا دليل.

رابعاً: إن تلك الروايات لا تشكل أية حجة، حتى إن ثبت صدورها عن (الباقر والصادق) لحصول الدور الباطل، حيث أنها تحاول إثبات مكانة خاصة للأئمة، وتوجب التسليم بهم، قبل أن تتحقق تلك المكانة التي توجب القبول منهم.

خامساً: لوجود الشك في الأحاديث الواردة عن طريقهم والمنسوبة إلى النبي ﷺ، سواء بالنسبة إلى سند تلك الروايات، وعدم ورودها عن النبي عن طريق مستقل ثابت، وعدم الاعتراف بصحة وشرعية كل ما ينسب إلى النبي دون سند، مما يوجب التوقف فيها

وعدم قبولها منهم، ولاحتمال اختلاقها من قبل الإمامية لتأكيد المذهب ووجود المصلحة السياسية فيها، وهذا أمر لا يتعلق بالباقر والصادق، وإنما بكل رجل ينسب حديثاً مرسلاً للنبي دون سند رغم وجود فاصلة بعشرات السنين بينه وبين النبي، فإذا جاء - مثلاً - رجل حنفي وروى أحاديث عن رسول الله تمدح الإمام أبا حنيفة، أو جاء رجل مالكي أو حنبلي أو شافعي وروى كل واحد منهم ما يدعم مذهبه ويمدح إمامه، فإننا نشك في حديثه ونتهمه بالوضع، خصوصاً إذا كان يروي الحديث عن إمام مذهبه الممدوح، وهكذا إذا جاء شيعي وروى عن إمامه عن رسول الله بما يدعم مذهبه ويمدح إمامه فإننا نشك في حديثه ونرفضه. ولا نريد أن نتهم الإمام الباقر أو الصادق بالكذب والعياذ بالله، ولكننا نتهم الرواة عنهم في أجواء الصراع المذهبي ومحاولة كل فريق دعم إمامه ومذهبه. ونقول: إنه لا يمكن التصديق بالأحاديث التي تؤسس لنظرية «الولاية» لمجرد ورودها عن الأئمة، بل لا بد من بنائها على أساس القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية التي لا يشك فيها أحد من المسلمين.

سادساً: إن الكثير من تلك الروايات يتعارض مع القرآن الكريم الذي لا يجعل الولاية لأهل البيت شرطاً من شروط الإيمان بالله تعالى. على العكس من الحديث المروي عن الباقر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أحب أن يحيى حياة تشبه حياة الأنبياء، ويموت ميتة تشبه ميتة الشهداء، ويسكن الجنان التي غرسها الرحمن؛ فليتولَّ علياً وليوالِ وليَه وليقتد بالأئمة من بعده، فإنهم عترتي خلقوا من طينتي.. وويل للمخالفين لهم من أمتي، اللهم لا تنلهم شفاعتي»[1]. والأحاديث المشابهة له[2]. وكحديث أبي حمزة الثمالي عن الباقر الذي يتحدث عن رسول الله ﷺ: عن الله تبارك وتعالى: أنه يقرن طاعة النبي بطاعة الأئمة، ومعصيته بمعصيتهم، ولو صح هذا الحديث لأنزل الله فيه قرآناً، وهو ما لم يحصل.

سابعاً: إن الكثير من تلك الروايات يتناقض مع التاريخ الإسلامي والشيعي، كالحديث الذي يقول بأن جبرئيل قد نزل على الرسول بأسماء الأئمة وأسماء آبائهم وأحبائهم والمسلِّمين لفضلهم[3]. وهذا ما ليس له أثر في كل تاريخ أهل البيت الذين لم يكونوا يعرفون الأئمة منهم بوضوح، فضلاً عن معرفة أسماء أحبائهم والمسلِّمين لفضلهم.

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما فرض الله ورسوله من الكون مع الأئمة، ح رقم 3.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما فرض الله ورسوله من الكون مع الأئمة، ح رقم 6.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما فرض الله ورسوله من الكون مع الأئمة، ح رقم 4.

ثامناً: وصول نظرية الإمامة إلى طريق مسدود، واصطدامها بالواقع، وانهيارها وانقراضها.

لقد كانت نظرية «الإمامة الدينية العلمية والسياسية لأهل البيت» نظرية حادثة في القرن الثاني الهجري، وقد صعب على الشيعة قبل غيرهم هضمها وقبولها، كما تعترف الروايات التي تتحدث عن «صعوبة حديث آل محمد» واشمئزاز الشيعة منه[1].

ونحن نميل إلى اختلاق بعض أصحاب الأئمة لنظرية «الإمامة» ومحاولة تمريرها باسمهم، ثم تأليف أحاديث على لسان الباقر والصادق، على لسان رسول الله ﷺ بصعوبة حديث آل محمد، وإجبار الشيعة على التسليم لتلك النظرية وقبولها. ونبني شكنا في تلك الأحاديث على عدة أمور، منها: أنها مرسلة من قبل الباقر والصادق إلى رسول الله بدون سند، ولأنها شاذة وتخالف روح القرآن والإسلام، فما هو حديث آل محمد المفترض؟ ولماذا هو صعب مستصعب لا يؤمن به إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبد امتحن الله قلبه للإيمان؟ مع إن الإسلام ميسَّر واضح لا أسرار فيه، وهل يعقل أن يكون حديث آل محمد مرفوضاً من الملائكة غير المقربين أو الأنبياء غير المرسلين أو عباد الله العاديين؟ ومتى كان رسول الله يتحدث بحديث تشمئز منه القلوب وتنكره العقول؟ ولماذا يعتبر رد الأحاديث الضعيفة غير المعقولة والصعبة والشاذة كفراً؟

وتعبر الأحاديث التالية القائمة على تأويل القرآن بصورة تعسفية عن محاولة يائسة لتطويع الشيعة ودفعهم للتسليم والتصديق والطاعة، كتأويل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا﴾ [الشورى: 23] بالتسليم[2]. أو تأويل «المؤمنون» بأنهم المسلِّمون[3]. أو تأويل «الطريقة» بولاية علي بن أبي طالب والأوصياء من ولده، و«الاستقامة» بالطاعة[4]. وكذلك الادعاء باختلاف إيمان أبي ذر عن إيمان سلمان، إلى درجة استعداد أبي ذر لقتل سلمان «لو علم ما في قلبه» لتبرير صعوبة حديث آل محمد.

وإذا جئنا إلى رسالة الإمام الصادق المزعومة للشيعة فسنجد فيها اعتبار «ولاية الأئمة

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب، ح رقم 1 و3.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب التسليم وفضل المسلمين، ح رقم 4.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب التسليم وفضل المسلمين، ح رقم 5.

(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الطريقة التي حث على الاستقامة عليها ولاية علي، ح رقم 1 و2.

شرطاً من شروط الإيمان الذي لا يتم إيمان عبد إلا به». وهو ما يتناقض مع القرآن الذي لا يشترط سوى الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر للفوز في الآخرة، وإذا كان القرآن يأمر بطاعة الله وطاعة الرسول وأولي الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59] فإن القرآن لم يحدد من هم أولو الأمر؟ ولذلك فقد تنطبق الآية على عمال النبي في حياته، كما قد تنطبق على الأئمة الذين تنتخبهم الأمة، أو على العلماء بصورة عامة، ولا دليل على تخصيص الآية بآل محمد، وبالبيت العلوي ثم البيت الحسيني، ثم الباقري ثم الجعفري ثم الموسوي، وهكذا في الأعقاب وأعقاب الأعقاب، وإنما هو ادعاء وتأويل دون دليل واضح أو متين، وجاءت الرسالة لتعتبر طاعة الأئمة (من آل محمد) من طاعة الله، ومعصيتهم من معصية الله، وذلك اعتماداً على تأويل قوله تعالى: «وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا» بالأئمة من أهل البيت[1]. وتمضي الرسالة في تأويل القرآن بصورة تعسفية فتقول: «من سرَّه أن يعلم أن الله يحبه فليعمل بطاعة الله وليتبعنا، ألم يسمع قول الله عَزَّوَجَلَّ لنبيه ﷺ قل: «إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم»؟ والله لا يطيع اللهَ عبدٌ أبداً إلا أدخل الله عليه في طاعته اتباعنا، ولا والله لا يتبعنا عبد أبداً إلا أحبه الله، ولا والله لا يدع أحد اتباعنا أبداً إلا أبغضنا، ولا والله لا يبغضنا أحد أبداً إلا عصى الله، ومن مات عاصياً لله أخزاه الله وأكبه على وجهه في النار والحمد لله رب العالمين»[2].

وبالرغم من حدة الرسالة وشدتها في تأسيس الولاء لأهل البيت، فإنها لا تقدم دليلاً سوى القسم المكرر بالله. ومن البديهي أن القسم لا ينفع في تأسيس عقيدة ولا إقناع محاور.

وتلجأ الرسالة المنسوبة للإمام الصادق، إلى استخدام آية «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً» لتطالب الشيعة بالتسليم للأئمة، وتهدد من يعترض على الله والرسول، بالشرك[3]. ثم تربط بين التسليم لله والرسول والتسليم للأئمة من آل محمد في جميع الأقوال «فيما أسروا وما أعلنوا وفيما بلغني عنهم وفيما لم يبلغني»[4].

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، رسالة الإمام الصادق، حديث رقم1.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، رسالة الإمام الصادق، حديث رقم1.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب التسليم وفضل المسلمين، ح رقم 2.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الحجة**، باب التسليم وفضل المسلمين، ح رقم 6.

ونربأ بالإمام الصادق أن يستخدم هذا المنطق في فرض الولاء والطاعة والتسليم له، إذ لا يمكن أن يقنع عامة المسلمين بالاستسلام له دون دليل وبناء على مجرد الدعوى والتأويل التعسفي للقرآن، وذلك لأن النبي محمد ﷺ لم يدعُ المسلمين إلى طاعته إلا بعد أن قدم لهم معجزته الخالدة القرآن الكريم، فكيف يمكن أن يأتي أي أحد ليحشر نفسه بين الله والنبي دون دليل قاطع وواضح وأكيد؟

وهذا ما يدفعنا إلى الشك في تلك الرسالة المزعومة المنسوبة إلى الإمام الصادق، ورفضها بقوة.

وإذا انتقلنا إلى الحديث الذي ينقله الكليني عن الباقر عن رسول الله ﷺ والذي يقول فيه: «إن الروح والراحة والفلج والعون والنجاح والبركة والكرامة والمغفرة والمعافاة واليسر والبشرى والرضوان والقرب والنصر والتمكن والرجاء والمحبة من الله عز وجل لمن تولى علياً وائتم به، وبريء من عدوه، وسلم لفضله وللأوصياء من بعده، حقاً علي أن أدخلهم في شفاعتي، وحق على ربي تبارك وتعالى أن يستجيب لي فيهم، فإنهم أتباعي ومن تبعني فإنه مني»[1]. فانا نلاحظ أيضاً أنه مرسل من الباقر إلى الرسول، وهو ما يدفعنا كذلك للتوقف والتساؤل عن مدى حجية أحاديث الأئمة المرسلة التي تؤسس لنظرية «الإمامة الإلهية». والمفروض أننا لم نتوصل بعدُ إلى إثبات مكانتهم الخاصة التي تفرض علينا التسليم لأقوالهم.

ومن الملاحظ أن بعض الأحاديث المنسوبة للإمام محمد الباقر، مروية عن أبي خالد الكابلي، الذي كان عضواً بارزاً في الحركة الكيسانية المغالية، ثم انتقل إلى صفوف حزب الإمام الباقر، وأخذ ينسج الروايات الخيالية الأسطورية عن الأئمة وعلمهم بالغيب، وتحدثهم عن الله تعالى، مثل هذا الحديث الذي يرويه عن الباقر عن الله بلا واسطة: «والله لا يحبنا عبد ويتولانا حتى يطهر الله قلبه ولا يطهر الله قلب عبد حتى يسلم لنا ويكون سلماً لنا فإذا كان سلماً لنا سلمه الله من شديد الحساب وآمنه من فزع يوم القيامة الأكبر»[2].

ويقول حديث آخر منسوب إلى الباقر: بأن الحجاج أُمروا أن يطوفوا بالكعبة، ثم ينفروا إلينا فيُعلِمونا ولايتهم ومودتهم ويعرضوا علينا نصرتهم. ويستشهد بآية: ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ [إبراهيم: 37] ليقول أنها تعني حب الأئمة والاهتداء

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب ما فرض الله ورسوله من الكون مع الأئمة، ح رقم 7.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة نور الله، ح رقم 1.

إليهم؟[1]. ولكن الآية غير صريحة بل بعيدة عن الدعوة لتقديم الولاية لأهل البيت، إلا بتأويل متعسف، وحاشا أئمة أهل البيت أن يتلاعبوا بالقرآن بهذه الطريقة لإقناع الناس بتقديم الولاء لهم.

وهكذا هو الحديث عن آية ﴿۞ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ ۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [سَبَإ: 46]. التي يقوم حديث منسوب إلى الباقر بتأويلها بالولاية: «إنما أعظكم بولاية علي، هي الواحدة التي قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾ [سَبَإ: 46][2]. كما يؤول آية: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: 193-195] [3]. وآية: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [المائدة: 66] بالولاية[4]. وهذا منتهى التعسف في التأويل، ونربأ بالإمام الباقر أن يكون قد قال ذلك، بل ثمة احتمال قوي أن تكون الرواية موضوعة على لسانه. وإذا قبلنا منطق التأويل بهذه الصورة فلا يمكن أن نحد عملية التأويل بأية حدود، وسوف نسمح لكل من يريد التلاعب بالقرآن أن يفعل ما يشاء.

بيد أن عملية التأويل التعسفي تستمر - مع الأسف - هكذا بلا حدود، وينقل الرواة عن أبي جعفر الباقر أنه أوّل أيضاً ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفَاتِحَة: 6] بالولاية[5]. وأنه كان يقول بتحريف القرآن، وأنه أضاف كلمة (في علي) أو (بموالاة علي) أو (آل محمد) وأقحمها في عدد من آيات القرآن الكريم، وقال: «هكذا نزل بها جبرئيل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وسلم»[6]. وهذه دعوى لا تستحق النقاش لأنها تتعارض بصراحة مع القرآن الكريم، وقد أمر أئمة أهل البيت بضرب أية رواية تتعارض مع القرآن عرض الجدار.

وبعد تهافت عمليات التأويل ودعاوى التحريف في القرآن، نصل إلى نص منسوب إلى الإمام الباقر حول ولاية الإمام علي وأن «من عرفه كان مؤمناً، ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً، ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته دخل الجنة»[7].

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الواجب على الناس بعد ما يقضون مناسكهم أن يأتوا الإمام، ح رقم 1 و2.

(2) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 41.

(3) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 1.

(4) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 6.

(5) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 24.

(6) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 25 و31 و58 و59 و65.

(7) **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية، ح رقم 7 و8.

وهو نص ينسجم مع نصوص أخرى مشابهة مروية عن الباقر حول مسألة الولاية وأنها ركن من أركان الإسلام[1]. ونحن لا نستطيع أن نقبل بهذه الروايات، مهما اعتبر البعض رجالها ثقاة، وذلك لأنها تتناقض مع روح القرآن الذي يدور حول الإيمان بالله والرسول، ولا يضيف إليهما أشخاصاً آخرين من الصحابة، ولا يربط الإيمان والكفر والضلال والشرك بولاية الإمام علي، ونحسب هذا الحديث من صنع الغلاة المتطرفين من الإمامية.

وما يؤكد شكنا في نسبة كل هذه الأحاديث إلى أئمة أهل البيت، هو وجود الأحزاب الشيعية المتعددة والمتنافسة في زمن الباقر والصادق، والتي كان يمكن أن تطبق هذا المنطق على نفسها، وتدعي أن الولاء لها ركن من أركان الإسلام، فكيف يمكن أن يرد عليها أنصار الباقر والصادق؟ وكيف يحاجونها؟ وهل يطالبونها بالدليل؟ أم لا؟ وإذا كانوا يفعلون ذلك فكيف يمكن أن يتجرأ الإمام الباقر أو الصادق بادعاء أمر لا يملك عليه الدليل؟

وإن مما يهون الخطب في حل لغز هذه الروايات، هي معرفة الحركات المغالية التي كانت تنتشر في تلك الأيام، والتي كانت تلخص الدين وتعلق النجاة في الآخرة على معرفة رجال وبغض رجال، وتهون الأعمال الصالحة والعبادات التي جاء بها الإسلام، وتنسب مقولاتها إلى الأئمة من أهل البيت، حيث نجد بصماتها واضحة على أحاديث من هذا القبيل: «أما لو أن رجلاً قام ليله وصام نهاره وتصدق بجميع ماله وحج جميع دهره ولم يعرف ولاية ولي الله فيواليه ويكون جميع أعماله بدلالته إليه، ما كان له على الله عزوجل حق في ثوابه ولا كان من أهل الإيمان»[2].

وفي الحقيقة لا نحتاج إلى أئمة أهل البيت لكي ينفوا هذا الحديث، وإنما يكفي أن نعرضه على القرآن لنكتشف أنه يتناقض معه بشدة، فقد أعلن القرآن ختم النبوة بمحمد ﷺ ولم يشترط لقبول الأعمال أن تكون بدلالة أحد بعد النبي. والدعوى بلا دليل، ثم كيف يمكن أن نعرف ولي الله في كل زمان ومكان؟ وما هو الدليل على أن هذا الشخص مثلاً هو الولي؟

وإن ما يدعونا لرفض مثل هذه الأحاديث هو ما تحتويه من أقوال شاذة تخرج عن

---

(1) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب دعائم الإسلام، ح رقم 1 و3 و4 وأنه قال: «بني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية ولم ينادَ بشيء كما نودي بالولاية». وفي رواية أخرى: «فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه يعني الولاية». و«إن أثافي الإسلام ثلاثة: الصلاة والزكاة والولاية، لا تصح واحدة منهن إلا بصاحبتيها».

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب دعائم الإسلام، ح رقم 5.

إطار المنطق الإسلامي، مثل ما يروى عن الباقر من ربط مسألة الولاية والقبول بها بعوامل جينية تعود للطينة التي خلق منها الإنسان في «عالم الذر» وهو - كما يقال - عالم مثالي قبل عالم الأرض، أخذ الله فيه ميثاق الشيعة بالولاية لأهل البيت وهم ذر، يوم أخذ الميثاق على الذر، بالإقرار له بالربوبية ولمحمد ﷺ بالنبوة[1]. كما يقول حديث غريب منسوب إلى الباقر مرسلاً إلى الله تعالى دون سند من قرآن أو سنة نبوية، وينطوي على جبرية وتفاصيل أسطورية لا دليل عليها. مما يدفعنا للشك في صحة الحديث واتهام الغلاة باختلاقه ونسبته إلى الإمام الباقر.

وهكذا نشك ونتوقف ونرفض الأحاديث التي يرويها الإمامية عن الإمام جعفر الصادق في موضوع الولاء لأهل البيت، فهي كذلك تقوم على تأويل القرآن تأويلاً تعسفياً، بما يخدم قضية التحزب والصراع السياسي وجمع الأعوان ومحاربة الخصوم.

وقد رأينا حديثاً منسوباً إلى الصادق يدعو الشيعة إلى موالاة الأئمة اعتماداً على تأويل كلمة الأئمة في آية: ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: 73] بالأئمة من أهل البيت، رغم أن الآية تتحدث عن الأنبياء السابقين إبراهيم ولوط وإسحاق ويعقوب عليهم السلام حيث يقول الله تعالى: ﴿قُلْنَا يَـٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَـٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾ وَأَرَادُوا۟ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَـٰهُمُ ٱلْأَخْسَرِينَ ﴿٧٠﴾ وَنَجَّيْنَـٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَـٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَـٰلِحِينَ ﴿٧٢﴾ وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَـٰبِدِينَ ﴿٧٣﴾﴾ [الأنبياء: 69-73].

ونلاحظ منهج التأويل أيضاً في رواية أخرى ينقلها أبو الربيع الشامي عن الصادق أنه قال في آية «يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم»: نزلت في ولاية علي عليه السلام[2]. دون تقديم أي دليل أو ذكر أي سند.

ونرى رواية أخرى عن الإمام يربط فيها بين طاعة الله واتباع الأئمة، اعتماداً على تأويل آية: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: 31] التي تتحدث بلسان الرسول وتربط بين حب الله واتباع رسوله الكريم، فيحشر الإمام نفسه مع الرسول ويطالب الشيعة بطاعته ويحذر من معصيته[3]. وهذا بعيد جداً عن منطق الإمام الصادق.

---

(1) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية، ح رقم 9.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، ح رقم349.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الروضة**، رسالة الإمام الصادق، حديث رقم1.

وهناك حديث يرويه الإمامية عن الصادق عن رسول الله ﷺ يدعو إلى طاعة أهل البيت و«إنهم لا يدخلونكم في باب ضلال، ولا يخرجونكم من باب هدى، من والاهم واتبعهم وصدقهم فهو مني ومعي وسيلقاني، ومن ظلمهم وكذبهم فليس مني ولا معي وأنا منه بريء»[1]. ولكنه لا يصمد أمام التحقيق، لأنه من غير المعقول أبداً أن يأمر الله بطاعة قوم غير محددين فيهم الصالح والطالح، كأهل البيت الذين كانوا يضمون بيوتات وشخصيات مختلفة ومتصارعة، ويتهم بعضهم البعض الآخر بالانحراف والضلال، فكيف يقول الرسول عنهم بصورة عامة: «إنهم لا يدخلونكم في باب ضلال، ولا يخرجونكم من باب هدى»؟ وكيف يمكن التمييز بينهم ومعرفة المحق من المبطل؟ والصادق من الكاذب؟ وقد عمي ذلك على أهل البيت أنفسهم، فضلاً عن الشيعة وعامة المسلمين؟!

ومع وجود الشك في الحديث؛ لا ينفع استخدام القَسَم لإثبات وجوب حب أهل البيت وموالاتهم، وإنما لا بد من تقديم الدليل الشرعي المرتكز على القرآن الكريم والسنة النبوية الثابتة، وهذا ما عجز ذلك الحديث عن تقديمه.

ورغم أن المعروف عن الإمام الصادق رفضه لمنهج القياس، وقوله: «إن أول من قاس إبليس» إلا أن بعض الأحاديث المنسوبة إليه تتضمن ممارسة القياس من أجل إثبات نظرية الإمامة ووجوب الولاء للأئمة، مثل الحديث الذي يقيس «عصيان» الأمة الإسلامية للإمام من أهل البيت، على معصية إبليس لله في السجود لآدم[2] رغم وجود الفارق الكبير بين معصية إبليس لأمر الله المباشر، وعدم معرفة الأمة بالأئمة، لنقص الأدلة أو عدم وجودها أساساً.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الحديث يشبه حديثاً سابقاً منسوباً للإمام الباقر، استعرضناه قبل قليل. وهو يعتمد على تضخيم مسألة الولاية أكثر من سائر أركان الدين كالصلاة والزكاة والصوم والحج، واعتبارها من أهم شروط الإيمان.

ومن الواضح أن التصديق بأحاديث كهذه يؤدي إلى مساواة الكفر بالأئمة بالكفر بالله تعالى، واعتباره إلحاداً يستحق العذاب الأليم[3]. وهذا بعيد جداً عن روح القرآن الكريم.

ولكن ما يدعونا إلى رفضها هو اعتمادها فقط على التأويل المتعسف دون أي دليل. وعندما كانت عملية التأويل تواجه صعوبةً ما في إثبات المطلوب، فان الغلاة كانوا

---

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أن الأئمة في كتاب الله إمامان، ح رقم 1.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 399.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 533.

يلجؤون إلى القول بتحريف القرآن وإضافة ما يشاءون إليه باسم الأئمة، كما رأينا في الروايات التي تضيف (الولاية) إلى عدد من الآيات وتصرح بأن القرآن نزل هكذا، وتقسم على ذلك[1].

ومما يؤكد وقوف الغلاة وراء اختلاق أحاديث «الولاية» ونسبتها كذباً وزوراً إلى الإمام الصادق، هو ادعاؤهم: أخذ الله الولاية لأهل البيت من جميع الأنبياء السابقين، وحتى من الملائكة في السماوات، في محاولة منهم لإضفاء صفة البعد الديني الأزلي على موضوع الولاية وعدم الاقتصار على النظر إلى الأئمة كزعماء سياسيين ينافسون الحكام المغتصبين فقط. وهذا بعيد جداً عن منطق الصواب والحياد الذي لا ينبغي أن ينسب إلى الإمام الصادق. ويكفي في الرد على تلك الروايات أنها تتحدث عن الغيب والتاريخ منذ بدء الخليقة، ولا تسند قولها إلى آية من القرآن الكريم، أو حديث ثابت عن النبي، وهذا منتهى الإسفاف في التقول على الله وأنبيائه العظام والأئمة الصالحين.

5 - إعادة تعريف مصطلح «الإيمان»

إن من المهم جداً إعادة تعريف مصطلح «الإيمان» الذي تعرض لتشويه كبير على يدي الغلاة الذين فرقوا بين الإسلام والإيمان، وعرَّفوه: بمعرفة «الإمامة» والإقرار بها «وإلا كان ضالاً»[2]. ومن الضروري التشكيك في كل ما يروى عن «الإمامية» عن رسول الله ﷺ من اعتبار حب أهل البيت أساس الإسلام[3]. بحيث لو أن رجلاً عبدالله عَزَّوَجَلَّ عمره أيام الدنيا ثم لقي الله مبغضاً لهم كان منافقاً[4]. أو اعتبار من يحب علياً ويعرفه ويطيعه مؤمناً، ومن يرفضه أو يجهله أو يحاربه كافراً[5]. وذلك لمخالفة هذه الأحاديث للقرآن الكريم الذي يوضح شروط الإيمان والفلاح في أول سورة البقرة ولا يشير إلى الموقف من أهل البيت سلباً أو إيجاباً. ومع اعترافنا بفضل الإمام علي والصالحين من أهل البيت إلا أنه لا يوجد أساس قرآني لاعتبار الموقف منهم جزءاً من شروط الإيمان[6].

---

(1) **الكافي، كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 8 و45 و47 و91.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب أن الإسلام يحقن به الدم، ح رقم 4 وكتاب الحجة، باب معرفة الإمام والرد إليه، ح رقم 6.

(3) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب نسبة الإسلام، ح رقم 2.

(4) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب نسبة الإسلام، ح رقم 3.

(5) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب المؤمن وعلاماته وصفاته، ح رقم 27، وباب الكفر 16 و17 و18 و20 **وكتاب الروضة**، ح رقم 353.

(6) وينطلق شكنا في تلك الأحاديث واتهام الغلاة باختلاقها، من تضمن الكثير منها دعوى تحريف =

فكيف يمكن أن نساوي بين إنكار الله وإنكار أحد الأئمة[1]، مع أن الدليل عليهم أو على معظمهم كان منعدماً أو غامضاً حتى لأقرب المقربين منهم؟

ومن هنا لا يمكن اعتبار كل مَن ادعى الإمامة (من غير أهل البيت) كافراً[2]. أو مَن أشرك مع إمام إمامته من عند الله من ليست إمامته من الله كان مشركاً بالله[3]. أو مَن نصب شخصاً دون أهل البيت فهو ممن يعبد الله على حرف[4]. وأن من لم يعرفهم ولم يرد إليهم ولم يسلِّم إليهم مشركاً حتى وإن صام وصلى وشهد أن لا إله إلا الله[5].

وبعد التحرر من المصطلحات «الإمامية» الخاصة والقديمة، نستطيع تعديل موقفنا إيجابياً من الصحابة الذين لم يتبعوا علياً بعد وفاة رسول الله ﷺ مباشرة، ولا نعتبرهم أهل ردة إلا ثلاثة (المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي)[6].

وبالنسبة إلى عصور ما بعد الصحابة، لا بد من مراجعةِ حديثٍ لعب ويلعب دوراً سلبياً كبيراً في إشاعة التطرف والتكفير والتضليل، وهو حديث عبدالله بن عمر الذي رواه للحجاج عندما طلب منه أن يمد يده لبيعته، والذي نسبه إلى رسول الله ﷺ أنه قال: «من مات وليس عليه إمام فميتته ميتة جاهلية». وبالرغم من أن عبدالله لم يقل فيما إذا كان الإمام عادلاً أو ظالماً، أو منتخباً من الأمة أو معيناً من قبل الله، فقد استغله الإمامية لتكفير من لم يؤمن بالأئمة من أهل البيت واعتبار ميتته ميتة جاهلية، أو جاهلية كفر ونفاق وضلال[7]. وما يدفعنا لرفض هذا الحديث والتشكيك في صحته، تعارضه مع القرآن الكريم الذي لا يشير أبداً إلى شرط الإمامة في الإيمان.

6 - إعادة النظر في الموقف من الصحابة والشيخين

وإذا كان الشيعة اليوم قد تخلصوا اليوم عملياً من نظرية «الإمامة الإلهية» ومن فرضية وجود الإمام الثاني عشر، بعد رحلة طويلة من الحيرة والعذاب والتمزق استمرت ألف

= القرآن بصراحة، وإضافة كلمات خاصة حول ولاية علي إلى بعض الآيات، لتفيد المطلوب. **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح رقم 45.

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب معرفة الإمام والرد إليه، ح رقم 5.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أنه من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ح رقم 2.

(3) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب أنه من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ح رقم 6.

(4) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب الشرك، ح رقم 4.

(5) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب الشرك، ح رقم 5 و6.

(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 341 وح رقم 356.

(7) الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**، باب من مات وليس له إمام من أئمة الهدى، ح رقم 1 و2 و3.

عام، وعادوا إلى فكر أهل البيت الأصيل: «الشورى»، فلا بد أن يتخلصوا نهائياً من كل مخلفات ورواسب تلك النظرية المتطرفة والمثالية والوهمية. ومن أهم تلك الرواسب: الموقف السلبي من الصحابة وخصوصاً الشيخين الجليلين الخليفتين الراشدين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما. ذلك الموقف الذي يقوم على أساس الاعتقاد الخاطئ باغتصابهما للخلافة من الإمام علي عليه السلام، حسب نظرية «النص الإلهي» وتعيين النبي الأكرم ﷺ له كخليفة من بعده. وما يسببه هذا الموقف من توتر وتشنج وعداء بين الإمامية وعموم المسلمين[1].

ولا بد من التخلي عن ثقافة التفسيق والتضليل والتكفير واللعن التي انبثقت من رفع أمر «الإمامة» إلى مستوى العقيدة والعبادات الضرورية في الإسلام، واعتبار «الولاء» لأهل البيت، شرطاً للهدى والتقوى والإخلاص، والاكتفاء بدلاً من ذلك بشروط الإيمان التي يحددها القرآن الكريم بتوحيد الله والإيمان بالنبوة والمعاد، والالتزام بالعبادات واجتناب المحرمات. ولا بد من إعادة النظر بالأحاديث المنسوبة إلى أئمة أهل البيت التي تتناقض مع القرآن الكريم ومع أصول العقيدة الإسلامية[2]. فقد قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: 100]. وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: 74]. وقال: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: 10]. وقال: والله بما تعملون خبير ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: 18]. وقال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ﴾ إلى أن قال - ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفَتْح: 29].

(1) ليس كل الشيعة، قديماً وحديثاً، يؤمنون بنظرية الإمامة، ويلتزمون بكل حذافيرها، وبالتالي فانهم لم يتخذوا . . ولا يتخذون موقفاً سلبياً من الصحابة والشيخين، بصورة حتمية. ولذا فان نظر الآخرين إليها يجب أن يكون واقعياً، ودقيقاً، ومميِّزاً بين فرقهم المختلفة وتياراتهم العديدة. ولا بد أن يلاحظ المسلمون التطورات الجذرية الكبيرة التي حدثت وتحدث في صفوف الشيعة بصورة عامة.

(2) الكليني، **الكافي، كتاب الإيمان والكفر**، باب أدنى ما يكون فيه العبد مؤمناً أو كافراً، ح رقم 1 وباب الكفر، ح رقم 15.

7 - التحرر من القوقعة الطائفية التاريخية

بعد التحرر من نظرية «الإمامة الإلهية» ورواسبها في مجال التكفير والتفسيق والتضليل، لا بد من التحرر من القوقعة الطائفية التي قامت تلك النظرية بإدخال الشيعة فيها، وبنت حولهم جدراناً من القطيعة مع إخوانهم من بقية الطوائف الإسلامية، وحوَّلتهم من حزب طليعي يعمل من أجل الإصلاح في الأمة الإسلامية، ويناضل من أجل إحقاق الحق وإشاعة العدل وممارسة الشورى، إلى طائفة منغلقة على نفسها ومنفصلة عن بقية المسلمين وحتى عن بقية الفرق الشيعية الأخرى كالزيدية.. تنظر إلى الآخرين بريبة وشك، ويبادلها الآخرون المشاعر السلبية ذاتها. وتبدأ عملية تحطيم الجدران الطائفية بالانفتاح السياسي على مختلف الدول الإسلامية بغض النظر عن هويتها الطائفية، التاريخية النظرية التي لا علاقة له بالحياة المعاصرة.

ولا بد هنا من التفريق بين الموقف من الطغاة والظالمين، وبين من يتخذ موقفاً نظرياً من بعض الحكام والأئمة في التاريخ، وإذا كانت بعض أئمة أهل البيت دعوا لمقاطعة الحكام الظالمين في عصرهم، أو عدم الدخول في وظائفهم، فانهم قد تجاوزوا ذلك الموقف في وقت لاحق، وتحالفوا مع بعض الحكام (كالمأمون) واختلطوا بهم، وبالتالي فان موقف القطيعة ليس مبدءاً ثابتاً مع كل الحكام من غير أهل البيت، فضلاً عن أتباعهم والمحبين لهم.

وربما يُشمُّ من بعض الأحاديث الواردة عن الباقر والصادق هذا الاستثناء الذي عبروا عنه بـ «مراعاة الإخوان»[1]. وكان هذا بالطبع في ظل تماهي الدولة بالشخص الحاكم، وأما اليوم حيث أصبحت الدولة كياناً مستقلاً عن الحاكم، فإن الدخول في وظائف الدولة لا يمكن أن يقوم على أساس جلب المصلحة الحزبية أو الطائفية، وإنما خدمة الوطن والمواطنين بشكل عام.

وفي الواقع.. لقد جرب الشيعة موقف المقاطعة السياسية للدول والحكام قروناً من الزمن، ثم توصلوا إلى ضرورة التعايش وأخذ الحقوق والمشاركة السياسية في إدارة الدولة.

---

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8544 - 2 وح رقم 8541 - 14 وح رقم 8543 - 1 وح رقم 8545 - 3 وح رقم 8546 - 4.

8 - فك المقاطعة الاجتماعية

ولا بد من فك المقاطعة الاجتماعية، وعدم اعتبار كل من خالفنا الرأي صاحب بدعة، أو معصية تستوجب مقاطعته والبراءة منه أو سبه والقول فيه والوقيعة به، كما تقول بعض الأحاديث (الموضوعة) المنسوبة للباقر والصادق[1].

وفي هذا المجال لا بد من إعادة تعريف «الناصبي» هل هو من ينصب العداء للحق والعدل والشورى؟ أم من ينصب العداء - فرضاً - لأئمة أهل البيت في التاريخ؟ أو لا يحبهم مثلاً، أو لا يؤمن بهم كأئمة معينين من قبل الله؟ أو لا يؤمن بإمام محدد أنه من قائمة الأئمة في التاريخ؟ وذلك لوجود اختلاط كبير في هذه المفاهيم، وعدم قيامها على أساس من القرآن الكريم بل على أساس سياسي مؤقت وشخصي[2].

وبما أن المقاطعة الاجتماعية للمخالفين في المذهب قد شملت الصلاة خلفهم في الجمعة والجماعة، فلا بد أن يأخذ الانفتاح الاجتماعي خطوة في هذا المجال، وذلك بكسر التحريم المزيف، والصلاة خلف كل مسلم بغض النظر عن موقفه من نظرية «الإمامة» التاريخية.

وهنا لا بد أن نشكك في أساس المقاطعة العبادية أو ممارسة التقية عند الاضطرار للصلاة خلف المخالفين، بقراءة الحمد والسورة سراً، أو إعادة الصلاة بعد ذلك، كما تقول بعض الأحاديث المنسوبة للباقر والصادق[3]. وذلك لعدم قيام هذا الرأي على دليل من القرآن أو السنة النبوية.

ولا بد من رفض كل الأحاديث التي تمزق الوحدة الإسلامية نفسياً واجتماعياً، والتي تأمر بمقاطعة المخالفين في الفكر السياسي (الذين لا يؤمنون بنظرية الإمامة) وتنهى عن مصافحتهم ونكاحهم[4]. أو تحكم عليهم بالنجاسة البدنية[5].

وكذلك لا بد من إعادة النظر في الأحاديث التي تدعو إلى مقاطعة المخالفين

(1) الكليني، **الكافي**، **كتاب الإيمان والكفر**، باب مجالسة أهل المعاصي، ح رقم 2 و3 و4.

(2) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 314.

(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5281 - 7 وح رقم 5278 - 4 وح رقم 5276 - 2.

(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 9561 - 17.

(5) الكليني، **الكافي**، ح رقم 3866 - 6 وح رقم 3881 - 1 وح رقم 9556 - 12 و**كتاب الإيمان والكفر**، باب الضلال، ح رقم 2 وح رقم 9546 - 2 وح رقم 9557 - 13.

اقتصادياً، وعدم إعطاء الزكاة للفقراء من عامة المسلمين[1]. وذلك لتناقضها مع القرآن الكريم الذي لا يحدد الهوية الدينية للفقراء والمساكين فضلاً عن الهوية الطائفية، حيث يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 60]. إضافة إلى تناقضها مع بعض الأحاديث الواردة عن أهل البيت والتي تجيز التصدق على اليهود والنصارى والمجوس[2]. فهل يكون المسلم المخالف أسوأ من هؤلاء؟

9 - الموقف الإيجابي من المذاهب الفقهية الأخرى

ولا بد أيضاً من تجاوز مخلفات الفكر الشيعي «الديني» القديم، كالشعور بالتعالي المذهبي الفقهي، والاعتقاد بامتلاك الحقيقة الدينية، والحكم على المذاهب الفقهية الأخرى بالبطلان، ذلك الشعور القائم على:

1 - اعتبار الإمام الصادق، وبقية الأئمة، مصدراً ذاتياً للتشريع الديني إلى جانب القرآن والسنة، باعتبارهم «معصومين ومعينين من قبل الله ولديهم علم خاص من الله» وبالتالي فانهم فوق النقد والنقاش، وكلامهم حجة غير قابلة للرد.

2 - الموقف السلبي من الحديث والرأي خارج إطار أهل البيت، واعتبار المذاهب الأخرى باطلة وغير شرعية.

علماً بأن هاتين النقطتين محل نقاش، لوجود الشك في معظم الروايات التي ينقلها «الإمامية» عن الصادق والأئمة الآخرين، خاصة إذا رفضنا نظرية «الإمامة الإلهية» ونظرنا إلى الإمام الصادق وبقية الأئمة كرواة ومحدثين ومجتهدين، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن سند كثير من الروايات التي ينسبونها إلى رسول الله ﷺ أو ينقلونها عن «كتاب علي» أو «مصحف فاطمة».

وأما الموقف الإمامي السلبي من الرأي والقياس والاجتهاد فقد كان يقوم على أساس وجود النصوص الشرعية في كل شيء، وتبيان الكتاب والسنة لكل شيء، وعدم وجود منطقة فراغ تحتاج إلى الرأي والاجتهاد[3]. وأن الأئمة يعلمون جميع الأحكام

---

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 5928 - 6 و، ح رقم 5744 - 1 وح رقم 5950 - 4 وح رقم 5970 - 11.

(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 6080 - 3.

(3) كما روي عن الإمام الصادق: «إن الله تبارك وتعالى أنزل في القرآن تبيان كل شيء حتى والله ما ترك الله شيئاً يحتاج إليه العباد، حتى لا يستطيع عبد يقول: لو كان هذا انزل في القرآن؟ إلا وقد أنزله =

ويبينونها للناس. وقد ثبت بطلان هذا الرأي الذي يلغي أي دور للعرف والعقل في تشريع بعض الأحكام المدنية، خارج إطار الشريعة المحددة في أمور معينة، كالمجال الدستوري السياسي الذي لم ينص القرآن ولا السنة فيه على حكم معين، وتُرك للعقل الإنساني لكي يبدع ويجتهد فيه.

ويبدو من بعض الروايات أن موقف الإمامية السلبي من أبي حنيفة لم يكن يقوم على ممارسة الأخير للرأي، بقدر ما كان يمثل رفضاً منه للاعتراف بامتلاك الصادق لعلم خاص في الدين[1]. وأن الاجتهاد كان مرفوضاً منهم ليس بسبب عدم شرعيته ذاتاً، وإنما لما كان يمثله من استغناء عن الأئمة، حسبما يقول حديث منسوب إلى الصادق: «إن الله فرض طاعة الأئمة، الذين أنزل الله كتابه عليهم، على عباده، وأمر الأمة برد ما اشتبه عليهم من الأحكام إليهم... وإن الله لم يكلف الناس اجتهاداً، لأنه قد نصب لهم أدلة، وأقام لهم أعلاماً، وأثبت عليهم الحجة، فمحال أن يضطرهم إلى ما لا يطيقون بعد إرساله إليهم الرسل بتفصيل الحلال والحرام، ولم يتركهم سدى، مهما عجزوا عنه ردوه إلى الرسول والأئمة صلوات الله عليهم»[2].

ولكن إذا لم يثبت فرض طاعة الأئمة، ولا وجوب العودة والرد إليهم، أو لم تكن ثمة إمكانية للتواصل معهم، فان الاجتهاد يصبح ضرورة لا بد منها. ولا سيما في ظل تعدد الفتاوى والأحاديث المتناقضة الواردة عن الأئمة، للتقية أو لأي سبب آخر، بالإضافة إلى اضطراب النقل عنهم بسبب ضعف بعض الرواة الناقلين عنهم[3].

ولذلك لا بد من إعادة النظر في موقف الشيعة من الفقه «الجعفري» والتعامل معه باعتدال كما يتعاملون مع سائر المذاهب الإسلامية، أي عدم الاعتقاد بأنه يمثل الحق المطلق وإنما هو اجتهاد ظني إلى جانب اجتهادات الآخرين، وإعادة النظر في موقفهم السلبي من

= الله فيه». و«ما من شيء إلا وفيه كتاب أو سنة». الكليني، **الكافي، كتاب العقل**، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة، ح رقم 1 و4 و6.

(1) كما ينقلون عن الصادق أنه قال له: «لقد ادعيت علماً، ويلك ما جعل الله ذلك إلا عند أهل الكتاب الذين أنزل عليهم، ويلك ولا هو إلا عند الخاص من ذرية نبينا محمد ﷺ وما ورثك الله من كتابه حرفاً». **الوافي**، ح رقم [33177] 27.

(2) الوافي، ح رقم [33188] 38 - علي بن الحسين المرتضى في رسالة (المحكم والمتشابه) نقلاً عن (تفسير) النعماني.

(3) كما قال أبو بصير للصادق: ترد علينا أشياء ليس نعرفها في كتاب الله ولا سنة فننظر فيها؟ فقال: «لا، أما إنك إن أصبت لم تؤجر، وإن أخطأت كذبت على الله عزّوجلّ». الكليني، **الكافي، كتاب العقل**، كتاب فضل العلم، باب البدع والرأي والمقائيس، ح رقم 11.

المذاهب الإسلامية المختلفة، والتعامل معها بإيجابية واحترام، وخاصة مدرسة الرأي التي كانت تشكك في كثير من روايات أهل الحديث وروايات الإمامية في الوقت نفسه.

وهناك خطوة ضرورية جداً على طريق الاعتدال في النظر إلى الذات والآخرين، تتمثل في رفض «منهج مخالفة العامة» الذي ترك أثراً سلبياً كبيراً في الفقه الإمامي[1]. ولا نقول هنا ان على الشيعة أن يأخذوا بكل ما ورد في الفقه السني، أو يصدقوا كل الروايات الواردة عنهم، وإنما عليهم الاجتهاد فيها ودراستها بصورة محايدة وموضوعية فإن كانت صحيحة يؤخذ بها، وإن كانت مشبوهة أو تحتمل الكذب أو تحتوي أمراً مخالفاً للشرع والعقل تهمل بدون تعصب، ولكن من دون اتخاذ موقف مسبق برفضها كلها، أو مخالفتها من أجل المخالفة.

10 - طي صفحة «المرجعية الدينية»

ولا بد من طي صفحة «المرجعية الدينية» التي تعتبر من مخلفات الفكر الشيعي القديم «الاثني عشري». وهي مرجعية تطورت عبر ألف عام، ونشأت في ظروف استثنائية في ظل تحريم الفقهاء الإمامية للعمل السياسي وإقامة الدولة في «عصر الغيبة» لقرون طويلة من الزمن، حسب نظرية الانتظار للإمام الغائب، وادعت أنها تشكل امتداداً لنظرية الإمامة الدينية لأهل البيت، وبالرغم من أن «المرجعية الدينية» لم تدَّعِ «العصمة» أو «النيابة الخاصة عن الإمام المهدي» إلا أنها قامت وتقوم بوظيفتين هما: الإفتاء والزعامة الدينية السياسية. وبعد تطور الفكر السياسي الشيعي إلى مستوى الدولة لم يعد أي معنى لاستمرار تمتع المرجعية بالصفة الدينية السياسية، حيث ينبغي أن ينحصر دور المرجعية في تقديم الاستشارات الفقهية القانونية فقط، ولا تتدخل في الحياة السياسية. وتكف عن تقديم نفسها وصية على الشيعة في العالم وقائدة لهم في كل مكان. ولا بد أن تتغير صيغة «التقليد» المتبعة منذ قرون لتنفتح أمام سائر العلماء المختصين في كل مسألة، ويتحرر الناس في استفتاء أي عالم أو سؤال أي خبير من دون تقيد سرمدي بمرجع واحد مدى الحياة. وذلك لأن مبنى «التقليد» هو حكم العقل بضرورة رجوع الجاهل إلى العالم، وهذا

(1) ورغم وجود بعض الأحاديث المشهورة حول الموضوع. فإننا نشك بنسبة هذا المنهج إلى الإمام الصادق. ونعتقد أن يداً خبيثة متطرفة كانت تقف وراء هذه الأحاديث للتفريق بين المسلمين، وتنسب ما تريد إلى الإمام الصادق، مثل هذا الحديث: «ما أنتم - والله - على شيء مما هم فيه، ولا هم على شيء مما أنتم فيه، فخالفوهم فما هم من الحنيفية على شيء». **الوافي**، [33362] 29 و30 و، [33365] 32 و33.

يتحقق في أشكال مختلفة لا تقتصر على الصيغة التقليدية المتعارفة بين الشيعة اليوم. إذ يمكن تحقيق الهدف من خلال انتخاب مجلس تشريعي (برلمان) يدعم بأهل الخبرة والاختصاص في كل مجال من مجالات الحياة، ويقوم هذا المجلس بسن القوانين الجديدة التي تحتاج إليها الحياة على ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية الكريمة والعقل والعلم.

11 - التحرر من نظرية ولاية الفقيه

ولا بد من التحرر من نظرية «ولاية الفقيه» الوليدة الحديثة للمرجعية الدينية. وفي الواقع لا توجد مشكلة كبيرة بمبدأ «ولاية الفقيه» من حيث أفضلية الفقيه على الجاهل، أو العادل المتقي على الفاسق الظالم، ولكن المشكلة تبرز في معنى «الفقيه» هل هو الفقيه بالأحكام الشرعية من الصلاة والصوم والحج وما شابه؟ أم هو المتخصص في كل مجال، والخبير في الإدارة والسياسة والاقتصاد مما تحتاج إليه إدارة الدولة الحديثة؟ وتكمن المشكلة كذلك في مصدر الشرعية الدستورية. حيث يتبنى بعض القائلين بولاية الفقيه نظرية «النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي الغائب» كقاعدة دستورية لشرعية الحاكم، وهو ما يعطيه سلطات دستورية مطلقة تحوله إلى ديكتاتور مطلق يتعالى على الانتخابات وصناديق الاقتراع، ويرفض أية حدود يرسمها له الشعب. كما حدث في إيران في ظل حكم «ولاية الفقيه» عندما استيقظ الإمام الخميني يوماً من عام 1988 ليعلن «الولاية المطلقة» ويتحدث عن التشابه بين الفقيه والإمام المعصوم في الصلاحيات الواسعة، فيقول: «للفقيه العادل جميع ما للرسول والأئمة عليهم السلام مما يرجع إلى الحكومة والسياسة، ولا يعقل الفرق، لأن الوالي - أي شخص كان - هو مجري أحكام الشريعة والمقيم للحدود الإلهية والآخذ للخراج وسائر الماليات والتصرف فيها بما هو صلاح المسلمين... ومع اقتضاء المصالح يأمرون الناس بالأوامر التي للوالي ويجب إطاعتهم»[1]. ويعتبر الفقهاء أوصياء للرسول ﷺ من بعد الأئمة وفي حال غيابهم، وقد كلفوا بجميع ما كلف الأئمة عليهم السلام بالقيام به[2]. وأن «ولاية الفقيه» ولاية دينية إلهية، فيقول: «ان الله جعل الرسول ﷺ ولياً للمؤمنين جميعاً، ومن بعده كان الإمام ولياً، ونفس هذه الولاية والحاكمية موجودة لدى الفقيه»[3]. ويقول: «إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة

(1) الخميني، **كتاب البيع**، ص 467.

(2) الخميني، **الحكومة الإسلامية**، ص 75.

(3) الخميني، **الحكومة الإسلامية**، ص 51 - 52.

فقيه عالم عادل فانه يلي من أمر المجتمع ما كان يليه النبي ﷺ منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا، ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام على ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصة... وقد فوض الله الحكومة الإسلامية الفعلية المفروض تشكيلها في زمن الغيبة نفس ما فوضه إلى النبي ﷺ واميرالمؤمنين عليه السلام من أمر الحكم والقضاء والفصل في المنازعات وتعيين الولاة والعمال وجباية الخراج وتعمير البلاد، غاية الأمر ان تعيين شخص الحاكم الآن مرهون بمن جمع في نفسه العلم والعدل»[1]. «وقد فوض إليهم الأنبياء جميع ما فوض إليهم ائتمنوهم على ما أؤتمنوا عليه»[2].

وكتب الخميني إلى رئيس الجمهورية الإيرانية: «إن الحكومة شعبة من ولاية رسول الله ﷺ المطلقة، وواحدة من الأحكام الأولية للإسلام، ومقدمة على جميع الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج... إن باستطاعة الحاكم ان يعطل المساجد عند الضرورة، وان يخرب المسجد الذي يصبح كمسجد ضرار ولا يستطيع ان يعالجه بدون التخريب. وتستطيع الحكومة أن تلغي من طرف واحد الاتفاقيات الشرعية التي تعقدها مع الشعب، إذا رأتها مخالفة لمصالح البلد والإسلام. وتستطيع أن تقف أمام أي أمر عبادي أو غير عبادي إذا كان مضراً بمصالح الإسلام، مادام كذلك. ان الحكومة تستطيع أن تمنع مؤقتاً وفي ظروف التناقض مع مصالح البلد الإسلامي - إذا رأت ذلك - أن تمنع من الحج الذي يعتبر من الفرائض المهمة الإلهية»[3].

واعتبر الخميني ولاية الفقهاء على الناس مجعولة من قبل الله كولاية الرسول والأئمة من أهل البيت، وأنها ولاية دينية إلهية[4].

ورغم تضمن الدستور الإيراني للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، إلا أن سلطة «الولي الفقيه» أصبحت أعلى وأوسع من سلطات المؤسسات الديموقراطية، وفوق النقد والمحاسبة، نظراً لتمتع الفقيه بهالة دينية مقدسة تحول دون معاملته من قبل الشعب كمعاملة الرؤساء والنواب، وهو ما شكل ضربة للتجربة الديموقراطية الحديثة في إيران.

وقد كان لتطور نظرية «ولاية الفقيه» على قاعدة نظرية «النيابة العامة عن الإمام

(1) الخميني، **كتاب البيع**، ص 49.
(2) الخميني، **الحكومة الإسلامية**، ص 70 و76.
(3) صحيفة كيهان، العدد رقم 13223 المؤرخ 16 جمادى الأولى 1408هـ.
(4) الخميني، **الحكومة الإسلامية**، ص 51 - 52.

المهدي» المرتكزة على نظرية «الإمامة الإلهية» أثر كبير في طبيعة النظرية ونموها في جانب واحد هو جانب السلطة، دون جانب الأمة، حيث أصبح للفقيه من الصلاحيات ما للإمام «المعصوم» وما للنبي الأعظم ﷺ واصبح الفقيه «منصوباً» و«مجعولاً» و«معيناً» من قبل «الإمام المهدي» و«نائباً عاماً» عنه، كما كان «الإمام المعصوم» منصوباً ومجعولاً من قبل الله تعالى، وبالتالي فانه قد اصبح في وضع «مقدس» لا يحق للامة ان تعارضه أو تنتقده أو تعصي أوامره أو تخلع طاعته، أو تنقض حكمه.

ومن هنا فقد اتخذت فتاوى «العلماء» وآراؤهم الاجتهادية الظنية صبغة دينية مقدسة، ووجب على عامة الناس غير المجتهدين «تقليد» الفقهاء والطاعة لهم سواء في التشريع أو التنفيذ أو القضاء، وحرمت عليهم مخالفتهم.

وبما ان «الأئمة المعصومين» - حسب نظرية الإمامة الإلهية - معينون من قبل الله تعالى، وأن لا دور للامة في اختيارهم عبر الشورى، ولا حق لها في مناقشة قراراتهم أو معارضتها، وأن الدور الوحيد المتصور للامة هو الطاعة والتسليم فقط، فقد ذهب أنصار مدرسة ولاية الفقيه المنصوب والمجعول والنائب عن «الإمام المهدي» إلى ضرورة طاعة الأمة وتسليمها للفقيه، ولم يجدوا بعد ذلك أي حق للامة في ممارسة الشورى أو النقد أو المعارضة أو القدرة على خلع الفقيه، أو تحديد صلاحياته أو مدة رئاسته.

وفي الحقيقة إن الحديث عن «النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي» في «الغيبة الكبرى» هو فرع لثبوت «النيابة الخاصة» التي ادعاها «الوكلاء الأربعة» في فترة «الغيبة الصغرى». وان القول بذلك يبتنى على القول بوجود وولادة «الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري» ووجود غيبتين له، وإذا لم نستطع التأكد من وجود هذا «الإمام» - وهو أمر مستحيل - فان تلك النظرية تتلاشى بالطبع من باب الأولى.

إضافة إلى أن نظرية «النيابة العامة» لم تكن معروفة لدى الشيعة الإمامية في بداية «الغيبة الكبرى» التي يقال أنها ابتدأت بعد وفاة «النائب الرابع: علي بن محمد الصيمري». بل ان الشيعة الأوائل (في القرن الرابع الهجري) اعتبروا النيابة العامة التي توازي الإمامة أو ولاية الفقيه متناقضة تماماً مع نظرية الإمامة، لأنها تُسقط شَرْطي العصمة والنص في الإمام، وإنما هي نظرية ظنية استنبطها بعض العلماء في وقت لاحق وطوروها عبر التاريخ، ولم يكن لها وجود من قبل. وقد توفي الصيمري سنة 329هـ ولم يتحدث عن «النيابة العامة» ببنت شفة، ولو كان لها أي رصيد من الواقع لتحدث عنها «الإمام المهدي» - على فرض وجوده - بدلاً من أن يترك الشيعة يتخبطون قروناً طويلة في ظلمات الحيرة.

ومن هنا فلم يعرف الشيخ الصدوق نظرية «النيابة العامة» ولم يشر إليها البتة بالرغم من روايته لـ: «توقيع» إسحاق بن يعقوب عن العمري عن المهدي: «وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا فانهم حجتي عليكم وأنا حجة الله». وذلك لعدم دلالته على «النيابة العامة»، إذ إنه يتحدث عن الرجوع إلى الرواة في ظل «النيابة الخاصة» وفي أيام «السفير الثاني: العمري». وإذا كانت النيابة الخاصة المتصلة - حسب الفرض - بالإمام المهدي محدودة وغير سياسية، فكيف يمكن ان يفهم من «التوقيع» معنى اكبر وأوسع منها؟.

لقد كان أول من تحدث عن تفويض الأئمة للفقهاء في مجال إقامة الحدود فقط هو الشيخ المفيد الذي جاء بعد «الغيبة» بحوالي مائة وخمسين عاماً، وكان ذلك منه افتراضاً أكثر منه قولاً بيقين أو اعتماداً على دليل، وقد انطلق في محاولته استنباط نظرية «النيابة العامة» من بعض الأحاديث (كمقبولة عمر بن حنظلة ومشهورة أبي خديجة وتوقيع إسحاق بن يعقوب) التي تعطي الإذن لرواة أحاديث أهل البيت بممارسة القضاء من دون الحاجة إلى إذن خاص من الأئمة.

وقد أثار التطور السياسي الكبير الذي حدث في تاريخ الشيعة في العهد الصفوي في القرن العاشر الهجري، والذي نقلهم من مرحلة «التقية والانتظار» إلى مرحلة إقامة الدولة في «عصر الغيبة» بعدما ادعى (الشاه إسماعيل الصفوي) النيابة الخاصة عن الإمام المهدي.. أثار ذلك التطور جدلاً واسعاً في صفوف الفقهاء وفتح الباب واسعاً أمام القول بنظرية «النيابة العامة» وتعزيزها بقوة، ثم تطويرها بعد ذلك نحو حكم الفقهاء بصورة مباشرة على يدي الشيخ أحمد النراقي في منتصف القرن الثالث عشر الهجري.

وقد كانت نظرية «ولاية الفقيه» التي تحصر الحق في ممارسة السلطة في «الفقهاء» محل نقاش كبير بين العلماء الشيعة. حيث رفضها بعض المحققين كالشيخ مرتضى الأنصاري (1216 هـ - 1281هـ) الذي ناقش في «المكاسب» أدلة القائلين بالولاية العامة، وأنكر دلالة الروايات العامة التي يتشبثون بها على الموضوع، وحدد دلالتها في موضوع الفتيا والقضاء فقط، وشكك في صحتها ودلالتها وقال: «لكن الإنصاف بعد ملاحظة سياقها (الروايات) أو صدرها أو ذيلها يقتضي الجزم بأنها في مقام بيان وظيفتهم من حيث الأحكام الشرعية لا كونهم كالأنبياء أو الأئمة ﷺ في كونهم أولى بالمؤمنين من أنفسهم... وان إقامة الدليل على وجوب إطاعة الفقيه كالإمام - إلا ما خرج بالدليل - دونه خرط القتاد»[1].

---

(1) الأنصاري، **المكاسب**، ص 173.

كما رفض السيد أبو القاسم الخوئي نظرية «ولاية الفقيه» المبتنية على نظرية «النيابة العامة» وقال: «ان ما استدل به على الولاية المطلقة في «عصر الغيبة» غير قابل للاعتماد عليه، ومن هنا قلنا بعدم ثبوت الولاية له إلا في موردين هما الفتوى والقضاء. . . ان الأخبار المستدل بها على الولاية المطلقة قاصرة السند والدلالة»[1].

إن إعطاء الفقيه العادل، وهو بشر غير معصوم ومعرض للخطأ والانحراف، صلاحيات الرسول الأعظم ﷺ المطلقة وولايته العامة على النفوس والأموال، والتطرف في ذلك إلى حد السماح للفقيه بتجميد القوانين الإسلامية الجزئية (الشريعة) - كما يقول الإمام الخميني وبعض أنصار ولاية الفقيه في إيران - يلغي الفوارق الضرورية بين النبي المعصوم المرتبط بالسماء وبين الفقيه الإنسان العادي المعرض للجهل والهوى والانحراف، وهذا ما يتناقض تماماً مع الفكر الإمامي القديم الذي رفض مساواة أولي الأمر (الحكام العاديين) في وجوب الطاعة لهم كوجوب الطاعة لله والرسول، وذلك خوفاً من أمرهم بمعصية والوقوع في التناقض بين طاعتهم وطاعة الله. . واشترط لذلك: العصمة في «الإمام» - مطلق الإمام - ثم قال بوجوب النص، وانحصار النص في أهل البيت وفي سلالة علي والحسين إلى يوم القيامة. فإذا أعطينا الفقيه الصلاحيات المطلقة والواسعة التي كانت لرسول الله ﷺ وأوجبنا على الناس طاعته، وهو غير معصوم، فماذا يبقى من الفرق بينه وبين الرسول؟

ومادام الفقيه إنساناً غير معصوم ومعرضاً كغيره للهوى وحب الرئاسة والحسد والتجاوز والطغيان، فإنه معرض أكثر من غيره للتحول إلى اخطر دكتاتور يجمع بيديه القوة والمال والدين، وهو ما يدعونا إلى تحديد وتفكيك وتوزيع صلاحياته أكثر من غيره، لا أن نجعله كالرسول أو «الأئمة المعصومين». إذ إنه سيتحول عندئذ إلى ظل الله في الأرض، ويمارس هيمنة مطلقة على الأمة كما كان يفعل الباباوات في القرون الوسطى.

إن أساس المشكلة في نظرية «ولاية الفقيه» يعود إلى الدمج بين نظرية «النيابة العامة» المستنبطة من بعض الأدلة الروائية الضعيفة وبين نظرية «ولاية الفقيه» المعتمدة على العقل وعلى ضرورة تشكيل الحكومة في «عصر الغيبة» بعيداً عن شروط العصمة والنص الإلهي والسلالة العلوية الحسينية، وان الخلط بين هاتين النظريتين، أو تطوير نظرية «النيابة العامة» إلى مستوى إقامة الدولة، أدى إلى إضفاء الصبغة الدينية على السياسة، وجعل الفقيه بمثابة

(1) الخوئي، التنقيح في شرح العروة الوثقى/ **كتاب الاجتهاد والتقليد**.

«الإمام المعصوم» أو النبي الأعظم وإعطائه كامل الصلاحيات المطلقة، وإلغاء الفوارق بين المعصوم وغير المعصوم، بالرغم من قابلية الأخير للجهل والخطأ والانحراف، وهو ما يتناقض مع أساس الفلسفة الإمامية القديمة حول اشتراط العصمة في الإمام.

وإذا ثبت ضعف نظرية «النيابة العامة» وعدم صحتها، لعدم وجود «المـُناب عنه: الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري» وعدم ثبوت ولادته، فإننا يمكن أن نقيم أساس الدولة على قاعدة «الشورى» وولاية الأمة على نفسها، بمعنى أن يكون الإمام منتخباً من الأمة، ونابعاً من إرادتها، ونائباً عنها، ومقيداً بالحدود التي ترسمها له، وملتزماً بالصلاحيات التي تعطيها له. وذلك لأن الأدلة العقلية تعطي للأمة حق اختيار الحاكم ليحكم بالنيابة عنها، كما تعطيها الحق في أن تهيمن على الإمام وتشرف عليه وتراقبه وتحاسبه، وأن تعطيه من الصلاحيات بقدر ما تشاء وحسبما تشاء، وذلك لأن منبع السلطة في غياب النص الشرعي وعدم وجود الإمام المعين من قبل الله تعالى هي الأمة الإسلامية. حيث لا تعطي الأدلة العقلية الحاكم العادي (غير المعصوم) القابل للخطأ والصواب والانحراف والهدى، من الصلاحيات المطلقة، مثلما تعطي للرسول المرتبط بالله عبر الوحي، ولا تساويه أبداً مع «الإمام المعصوم» .

12 - إعادة النظر في حكم «الخمس»

وفي غضون إعادة النظر في دور «المرجعية الدينية» لا بد من مراجعة حكم «الخمس» الذي اعتاد «مراجع الدين» جبايته من الشيعة منذ قرون، لافتقاده الأساس الشرعي الإسلامي والشيعي، فهو لم يذكر في القرآن الكريم إلا في حالة الغنائم الحربية في هذه الآيـــــــة: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنفال: 41]، ولم يكن النبي الأكرم ﷺ ولا الإمام علي ولا الحسن ولا الحسين يأخذون الخمس من أموال الشيعة، وإنما بدأ بالمطالبة به الإمامان الباقر والصادق مع نشوء نظرية «الإمامة الإلهية» ثم صدرت من الأئمة أنفسهم فتاوى بتحليله للشيعة[1]. ولذلك لم يكن الشيعة يدفعونه في القرون الأولى وخاصة في «عصر الغيبة».

(1) وهذه بعض الروايات التي يذكرها الكليني والطوسي والعاملي:

1 - في رسالة الإمام المهدي إلى محمد بن عثمان العمري: أما الخمس فقد أبيح لشيعتنا وجعلوا منه في حل إلى وقت ظهور أمرنا. غيبة الطوسي ص: 198. =

ولم يكن حتى فقهاء الشيعة «الاثني عشرية» يعرفون حكمه بوضوح، واحتاروا فيه[1]. لعدم وجود نص واضح وصريح لدى الشيعة. حتى ذهب الشيخ الطوسي في: «النهاية» إلى تحليل الخمس للشيعة في حال الغيبة في الأمور التي لا بد لهم منها من المناكح والمتاجر والمساكن[2]. والتزم سلّار في «المراسم» في كتاب الخمس بالتحليل والإباحة وقال: «إن الأئمة عليهم السلام قد أحلوا الخمس في زمان الغيبة كرماً وفضلاً للشيعة خاصة»[3]. وقال الشيخ محمد بن إدريس الحلي (543 - 598) في «السرائر» بإباحة الخمس في المساكن والمتاجر والمناكح للشيعة في عصر الغيبة، وذكر اختلاف أقوال الشيعة لعدم وجود

= 2 - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام: قَالَ إِنَّ أَشَدَّ مَا فِيهِ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَقُومَ صَاحِبُ الْخُمُسِ فَيَقُولَ يَا رَبِّ خُمُسِي وَقَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ لِشِيعَتِنَا لِتَطِيبَ وِلَادَتُهُمْ وَلِيَزْكُوَ أَوْلَادُهُمْ. الاستبصار ج: 2 ص: 57 **وسائل الشيعة** ج: 9 ص: 545.

3 - وبِإِسْنَادِهِ عَنْ حُكَيْمٍ مُؤَذِّنِ بَنِي عِيسٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَالَ قُلْتُ لَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ قَالَ هِيَ وَاللَّهِ الْإِفَادَةُ يَوْماً بِيَوْمٍ إِلَّا أَنَّ أَبِي جَعَلَ شِيعَتَنَا مِنْ ذَلِكَ فِي حِلٍّ لِيَزْكُوا. **وسائل الشيعة** ج: 9 ص: 546.

4- عَنْ زُرَارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام حَلَّلَهُمْ مِنَ الْخُمُسِ يَعْنِي الشِّيعَةَ لِيَطِيبَ مَوْلِدُهُمْ. وسائل الشيعة ج: 9 ص: 550.

(1) قال الشيخ المفيد في: «**المقنعة**»: «قد اختلف قوم من أصحابنا في ذلك عند الغيبة، وذهب كل فريق منهم إلى مقال: فمنهم من يسقط فرض إخراجه، لغيبة الإمام، وما تقدم من الرخص فيه من الأخبار. وبعضهم يوجب كنزه، ويتأول خبراً ورد: «ان الأرض تظهر كنوزها عند ظهور الإمام، وانه عليه السلام إذا قام دلّه الله على الكنوز فيأخذها من كل مكان». وبعضهم يرى صلة الذرية وفقراء الشيعة على طريق الاستصحاب. وبعضهم يرى عزله لصاحب الأمر، فإن خشي إدراك الموت قبل ظهوره وصّى به إلى من يثق به في عقله وديانته حتى يسلم إلى الإمام، ثم ان أدرك قيامه.. وإلا وصّى به إلى من يقوم مقامه في الثقة والديانة، ثم على هذا الشرط إلى ان يظهر إمام الزمان. وهذا القول عندي أوضح من جميع ما تقدم، لأن الخمس حق لغائب لم يرسم فيه قبل غيبته رسماً يجب الانتهاء إلي فوجب حفظه إلى وقت إيابه، والتمكن من إيصاله إلي أو وجود من انتقل بالحق إلي، ويجري ذلك مجرى الزكاة التي يعدم عند حلولها مستحقها فلا يجب عند ذلك سقوطها، ولا يحل التصرف فيها على حسب التصرف في الأملاك، ويجب حفظها بالنفس أو الوصية إلى من يقوم بإيصالها إلى مستحقها من أهل الزكاة من الأصناف... وإنما اختلف أصحابنا في هذا الباب لعدم ما يلجأ إلي من صريح الألفاظ، وإنما عدم ذلك لموضع تغليظ المحنة مع إقامة الدليل بمقتضى العقل في الأمر من لزوم الأصول في حظر التصرف في غير المملوك إلا بأذن المالك وحفظ الودائع لأهلها ورد الحقوق». المفيد، **المقنعة**، ص 46.

(2) الطوسي، **النهاية**، ص 265.

(3) سلار، **المراسم**، ص 633.

النص[1]. وأكد المحقق الحلي نجم الدين جعفر بن الحسن (602 - 676) في: «شرائع الإسلام - كتاب الخمس»: ثبوت إباحة المناكح والمساكن والمتاجر حال الغيبة، وقال: «لا يجب إخراج حصة الموجودين من أرباب الخمس منه»[2]. ومال الشيخ يحيى بن سعيد الحلي (601 - 690) في: «الجامع للشرائع» إلى إباحة الخمس وغيره للشيعة حال الغيبة كرماً من الأئمة وفضلاً[3]. أما العلامة الحسن بن المطهر الحلي فقد أكد في: «تحرير الأحكام» إباحة الأئمة لشيعتهم المناكح في حال ظهور الإمام وغيبته، وقال: إن الشيخ الطوسي قد ألحق المساكن والمتاجر. وأفتى بصراحة: «بعدم وجوب إخراج حصة الموجودين من أرباب الخمس منه»[4]. وكذلك فعل الشهيد الأول (- 786) في: «الدروس الشرعية» و«البيان»: حيث أكد إباحة المناكح والمساكن والمتاجر وعموم الأنفال حال الغيبة[5]. واستظهر المقدس الاردبيلي (- 993) في: «مجمع الفائدة والبرهان»: إباحة مطلق التصرف في أموال الإمام الغائب للشيعة، خصوصاً مع الاحتياج، وقال: «اعلم ان عموم الأخبار . . . يدل على السقوط بالكلية في زمان الغيبة والحضور، بمعنى عدم الوجوب الحتمي فكأنهم عليهم السلام اخبروا بذلك فعلم عدم الوجوب الحتمي» وأضاف: «فلا يرد انه لا يجوز الإباحة لما بعد موتهم عليهم السلام فانه مال الغير، مع التصريح في البعض بالسقوط إلى القائم ويوم القيامة. بل ظاهرها: سقوط الخمس بالكلية حتى حصة الفقراء أيضاً، وإباحة أكله مطلقاً، سواء أكل من في ماله ذلك أو غيره. وهذه الأخبار هي التي دلت على السقوط حال الغيبة وكون الإيصال مستحباً، كما هو مذهب البعض، مع ما مرّ من عدم تحقق محل الوجوب إلا قليلاً، لعدم دليل قوي على الأرباح والمكاسب وعدم الغنيمة»[6].

ورجح السيد محمد باقر السبزواري (1018هـ - 1090هـ) في: «كفاية الأحكام» و«ذخيرة المعاد» سقوط خمس الأرباح في زمان الغيبة، وقال: «المستفاد من الأخبار الكثيرة في بحث الأرباح كصحيحة الحرث بن المغيرة النضري وصحيحة الفضلاء وصحيحة زرارة وصحيحة علي بن مهزيار وصحيحة ضريس وحسنة الفضيل ورواية محمد

---

(1) المصدر السابق، ص 116.
(2) المصدر السابق، ج 1 ص 182- 183.
(3) المصدر السابق، ص 151.
(4) المصدر السابق، ص 75.
(5) المصدر السابق، ص 69 - 70 والبيان، ص 221 من الطبعة الحجرية.
(6) المصدر السابق، ج 4 ص 355 - 358.

ابن مسلم ورواية داود بن كثير ورواية الحرث بن المغيرة ورواية معاد بن كثير، ورواية اسحق بن يعقوب ورواية عبدالله بن سنان ورواية حكم مؤذن بني عبس: إباحة الخمس للشيعة». وتصدى للرد على بعض الإشكالات الواردة على هذا الرأي وقال: «ان أخبار الإباحة أصح وأصرح فلا يسوغ العدول عنها بالأخبار المذكورة، وبالجملة: ان القول بإباحة الخمس مطلقاً في زمان الغيبة لا يخلو عن قوة»[1]. وهكذا فعل محمد حسن الفيض الكاشاني في: «مفاتيح الشريعة» حيث اختار نظرية سقوط ما يختص بالإمام المهدي الغائب، لتحليل الأئمة ذلك للشيعة[2].

وقد أباح السيد علي الطباطبائي في: «رياض المسائل» كتاب الخمس: المناكح من الخمس للشيعة، على الأشهر، وقال: ان الشيخ ألحق بها المتاجر والمساكن[3].

وقال السيد محمد علي الطباطبائي (- 1009) في «مدارك الأحكام»: «الأصح إباحة الجميع، كما نص عليه الشهيدان وجماعة، للأخبار الكثيرة المتضمنة لإباحة حقوقهم في حال الغيبة. . وكيف كان فان المستفاد من الأخبار المتقدمة إباحة حقوقهم عليهم السلام من جميع ذلك»[4].

وعندما قال بعض الفقهاء في وقت متأخر بوجوب إخراج الخمس لم يدروا ما يصنعون به، فاقترحوا دفنه أو الإيصاء به وحفظه إلى وقت خروج «الإمام المهدي»[5]. وقال القاضي «ابن براج» بإيداع سهم الإمام عند من يوثق بدينه وأمانته من فقهاء المذهب، وايصائه بدفع ذلك إلى الإمام عليه السلام ان أدرك ظهوره، وان لم يدرك ظهوره وصى إلى غيره

---

(1) المصدر السابق، ص 229.

(2) المصدر السابق، ص 229 مفتاح رقم 260.

(3) المصدر السابق، ص 299.

(4) المصدر السابق، ص 344.

(5) أفتى الشيخ أبو الصلاح الحلبي في (**الكافي في الفقه**) بلزوم إخراج الخمس، ولكنه قال بعزل شطره لولي الأمر (المهدي المنتظر) انتظاراً للتوصل إليه، فان استمر التعذر أوصى حين الوفاة إلى من يثق بدينه وبصيرته ليقوم بأداء الواجب مقامه، واخراج الشطر الآخر إلى مساكين آل علي وجعفر وعقيل والعباس وايتامهم وأبناء سبيلهم. (المصدر نفسه، ص 194) وفصّل القاضي ابن براج في (**المهذب**) في تحليل الخمس بين المساكن والمناكح والمتاجر، فأجاز التصرف فيها زمان غيبة الإمام عليه السلام للشيعة فقط دون غيرهم، وبين غير ذلك مما يختص به الإمام، فلم يجز التصرف في شيء منه، ورجّح نظرية الاحتفاظ بسهم الإمام أيام الحياة إلى حين إدراك الإمام المهدي، ووجوب دفعه إليه بعد الوفاة، والإيصاء بالمال إليه. وقال: «انها أحوط وأقوى في براءة الذمة». المصدر نفسه، ج 1 ص 180 - 181.

بذلك[1]. وقد جاء العلامة الحلي بعد ذلك فقال في: «تحرير الأحكام» بوجوب الخمس ووجوب صرفه في الأصناف في عصر الغيبة[2]. ولكن هذا القول لم يرسخ بقوة في أوساط فقهاء الشيعة، حيث تردد فيه الشهيد الأول، الذي جاء بعده بحوالي قرن، فقال بالتخيير بين القولين، القديم: الدفن والايصاء، والجديد: الصرف، واستقرب في: «الدروس الشرعية» صرف نصيبي الأصناف عليهم، والتخيير في نصيب الإمام بين الدفن والايصاء، وصلة الأصناف مع الأعوام بإذن نائب الغيبة، وهو الفقيه العدل الإمامي الجامع لصفات الفتوى[3]. ولم يحكم بالوجوب، بل حكم بالتخيير، مع تقديم حكم الدفن والايصاء. وبالرغم من قيام الدولة «الجلائرية» الشيعية في خراسان في القرن الثامن الهجري، في أيام الشهيد الأول، واستعانتها به وطلبها منه المجيء إليها لتولي الجوانب الشرعية والتشريعية، فانه لم يطور هذه المسألة بما يخدم إدارة الدولة الشيعية التي تحتاج إلى المال لصرفه على المحتاجين والفقراء.

وكذلك فعل المحقق الكركي الذي استقدمته الدولة الصفوية من لبنان في القرن العاشر الهجري، وظل على الرأي القديم الذي يقول بالتخيير بين صرف سهم الإمام المهدي أو حفظه إلى حين ظهوره.

وبحث الشيخ محمد حسن النجفي (– 1266) في: «جواهر الكلام» حكم أموال الإمام عليه السلام في زمان الغيبة، بشكل مفصل، وقال بعد ان استعرض الأخبار التي تحلل الخمس للشيعة: «وكيف كان فسبر هذه الأخبار المعتبرة الكثيرة التي كادت تكون متواترة، المشتملة على التعليل العجيب والسر الغريب، يشرف الفقيه على القطع بإباحتهم عليهم السلام شيعتهم زمن الغيبة، بل والحضور الذي هو كالغيبة في قصور اليد وعدم بسطها: سائر حقوقهم عليهم السلام في الأنفال، بل وغيرها مما كان في أيديهم، وأمره راجع إليهم مما هو مشترك بين المسلمين ثم صار في أيدي أعدائهم»[4]. وقال في المسألة الثالثة من كتاب الخمس من: «صرح جماعة بأنه ثبت شرعاً إباحتهم عليهم السلام المناكح والمساكن والمتاجر في حال الغيبة، وان كان ذلك بأجمعه للإمام عليه السلام أو بعضه فانه مباح ولا يجب إخراج حصة الموجودين من أرباب الخمس منه . . . وان كان في عباراتهم نوع اختلاف بالنسبة للمباح

(1) المهذب، ج 1 ص 180.
(2) المصدر نفسه ص 75.
(3) المصدر السابق، ص 69.
(4) المصدر السابق، ج 16 ص 141.

هو الأنفال أو الخمس أو الأعم»[1]. ومع ذلك فقد أوجب صرف حصة الإمام عليه السلام من الخمس في زمان الغيبة، في الأصناف الموجودين[2].

وربما كان النجفي «صاحب الجواهر» هو أول من أوجب إعطاء الخمس للمجتهد، حيث أفتى بقوة: بوجوب تولي الحاكم (أي الفقيه العادل) صرف سهم الإمام. ثم تبعه السيد كاظم اليزدي، في بداية القرن العشرين، حيث أرجع أمر النصف من الخمس الذي للإمام، في زمان الغيبة إلى نائبه، وهو المجتهد الجامع للشرائط، وأوجب الإيصال إليه أو الدفع إلى المستحقين بإذنه[3]. وذلك بالرغم من عدم إيمان اليزدي بنظرية «ولاية الفقيه» في سائر أبواب الفقه.

ولكن السيد محسن الحكيم تراجع في: «مستمسك العروة الوثقى» عن ذلك الحكم، ولم يرَ حاجة إلى مراجعة «الحاكم الشرعي» في صرف المالك حصة الإمام في جهة معينة إذا أحرز رضا الإمام عليه السلام، إلا برأي ضعيف.

وقام الشيخ حسن الفريد بسلب حق الخمس من «الإمام المهدي» لغيبته وعدم قيامه بمهام الإمامة، وقال بضرورة قيام واحد من الناس باستلام الخمس وتوزيعه من باب الحسبة، لأنه من الأمور الحسبية التي لا محيص عن وقوعه في الخارج ولم يعين للقيام به في غيبة الإمام شخص أو صنف خاص، وقال أيضاً: إن للفقيه الولاية على صرف الخمس على أهله، ولكن ولايته على ذلك لم تستفد من الكتاب والسنة، بل من دليل الحسبة والضرورة[4].

ومن الواضح أن كل تلك الأقوال تطورت مع تطور حكم الخمس نفسه من الإباحة إلى الوجوب، ونشوء نظرية «المرجعية الدينية» على أساس «النيابة العامة» أو «ولاية الفقيه». ولكن بعد تطور الفكر السياسي الشيعي الحديث إلى مستوى الدولة، والنظام الديموقراطي، لم تعد هناك حاجة لقيام «مراجع الدين» أو الفقهاء للإشراف على جباية الخمس وتوزيعه بين الناس، ولا يوجد أساس شرعي إسلامي أو شيعي لذلك القول الذي برز في القرون الأخيرة عند الشيعة، فضلاً عن عدم ثبوت الحكم بوجوب الخمس في الأموال العامة (سوى غنائم الحرب) من الأساس.

---

(1) المصدر السابق، ص 145.

(2) المصدر السابق، الخمس، ص 173.

(3) اليزدي، **العروة الوثقى**، ج 2 ص 403 - 405.

(4) الفريد، **رسالة في الخمس**، ص 86 - 83.

13 - إعادة النظر في الطقوس الشيعية

تشكل الطقوس الشيعية (البكاء على الحسين واللطم والتطبير بالسيوف، وزيارة قبور الأئمة، وطلب الشفاعة منهم في الآخرة ودعاؤهم لحل المشاكل، والاستغاثة بهم في الدنيا، وما إلى ذلك) أهم المظاهر المتبقية من التشيع «الديني» بعد انقراض نظرية «الإمامة الإلهية» وانتهاء عصر الأئمة منذ حوالي ألف ومائتي عام، وذلك بسبب تحول الأئمة أنفسهم إلى قضية أساسية مركزية في العقيدة الشيعية، وسعي الشيعة المعاصرين لإحياء ذكريات الأئمة والتفاعل مع أحزانهم وأفراحهم وتعظيم قبورهم أملاً بالحصول على «الثواب» من الله والشفاعة من أئمة أهل البيت يوم القيامة.

ويعتبر هذا الموقف «الولائي» الشيعي استجابة حية لمقولات الإعلام الإمامي الذي لعب دوراً كبيراً وناجحاً في شد الشيعة إلى الأئمة أحياء وأمواتاً.

ولا يمكن التحرر من ضغط الطقوس الشيعية إلا بإعادة النظر في عقيدة «الإمامة الإلهية» وكون الأئمة مصدراً من مصادر التشريع، وذلك لأن الشيعة يقومون بتلك الطقوس (الدعاء والزيارة واللطم والبكاء) بهدف تحصيل الأجر العظيم في الآخرة حسبما تقول الروايات الواردة عن الباقر والصادق، والتي تعِد - مثلاً - من يقرأ الدعاء الفلاني بمئات الألوف من الحسنات[1]. وتقدر أجر زيارة الحسين في كربلاء بأجر عشرين حجة وعشرين عمرة أو أكثر[2]. وأجر من أعتق ألف نسمة وحمل على ألف فرس مسرجة ملجمة في سبيل الله[3]. وهي تلقى قبول عامة الشيعة لأنها مروية عن «الأئمة» الذين يعتبرون - حسب نظرية الإمامة الإلهية - مصدراً من مصادر الوحي والتشريع، وإلا فمن أين يعرف الإمام الصادق أفضلية زيارة الحسين على الحج والعمرة والعتق والجهاد؟ وعلى أي أساس يقول ذلك؟ ومن أين يعرف الإمام «أن الله قد وكل بقبر الحسين أربعة آلاف ملك شعث غبر

---

(1) كهذا النص الذي يروى عن الإمام الباقر أنه قال: «ما من عبد يقول حين يمسي ويصبح»: رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً وبالقرآن بلاغاً وبعلي إماماً ثلاثاً، إلا كان حقاً على الله العزيز الجبار أن يرضيه يوم القيامة. الكليني، **الكافي**، **كتاب الدعاء**، باب القول عند الإصباح والإمساء، حديث رقم 12.

(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8187- 2 وفي رواية أخرى خمس وعشرين حجة. المصدر، ح رقم8189- 4.

(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8190- 5.

يبكونه إلى يوم القيامة، وأنهم يشيعون من يزوره عارفاً بحقه حتى يبلغوه مأمنه، ويعودوه إن مرض غدوة وعشية، ويشهدوا جنازته ويستغفروا له إلى يوم القيامة»؟[1].

وإذا ألقينا نظرة على تلك الأحاديث التي تؤسس للطقوس الشيعية فسوف نرى أنها تعِد مثلاً زائر قبر الحسين بغفران الذنوب ما تقدم منها وما تأخر[2]. وتحدث عن السماء: «إذا كان النصف من شعبان نادى منادٍ من الأفق الأعلى: ألا زائري قبر الحسين ارجعوا مغفوراً لكم وثوابكم على ربكم ومحمد نبيكم»[3]. و«إن من يدعو لزواره في السماء أكثر ممن يدعو لهم في الأرض»[4]. وهذا ما لا يعرفه إلا الله، وهو لم يحدثنا عنه في القرآن الكريم كما لم يحدثنا الرسول، فكيف عرف الإمام الصادق بذلك؟ ومن أين جاء به؟

من البديهي أن المسلم العادي لا يتقبل تلك الأحاديث ويطالب بدليل من القرآن أو السنة النبوية، ولا يستطيع تصديق أي أحد آخر يتحدث عن السماء، ولكن من يؤمن بنظرية الإمامة الإلهية، ووجود علاقة خاصة للأئمة بالسماء فانه يسارع إلى تصديق تلك الأحاديث، وربما يبحث في سندها ولكنه يستسلم أمامها عندما يتأكد من صحة صدورها عن الإمام. وبالرغم من وجود شكوك قوية في عدد من الرواة (الغلاة) الذين نقلوا عن الأئمة مثل تلك الأحاديث، واحتمال اختلاقهم لها، إلا أن انتشارها كان بسبب شيوع نظرية الإمامة الإلهية بين الشيعة.

وتلافياً لهذه المشكلة يحاول بعض الأحاديث المنسوبة للإمام الصادق أن ينسب الفضل بزيارة الأئمة للنبي ﷺ فينقل عنه قوله: «يا علي من زارني في حياتي أو بعد موتي أو زارك في حياتك أو بعد موتك أو زار ابنيك في حياتهما أو بعد موتهما ضمنت له يوم القيامة أن أخلصه من أهوالها وشدائدها حتى أصيره معي في درجتي»[5]. ولو كان هذا الحديث مثلاً وارداً عن غير طريق الأئمة لكان يستوجب السؤال عن السند ويستدعي البحث في المتن، ولكن بما أنه وارد عن الإمام «المعصوم» فانه يتعالى على النقد والمناقشة والسؤال. ولا يخطر ببال الشيعي المؤمن بنظرية الإمامة الإلهية أن يشكك في صحة الحديث.

ولو أردنا أن نتوقف عند بعض الأحاديث التي تحض على زيارة قبور الأئمة بعيداً عن

---

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8191- 6 و**الكافي**، الكليني، ح رقم 8192 -7.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8195 - 10.
(3) **الكليني**، الكافي، ح رقم 8219- 9 وح رقم 8194 - 9.
(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8196 - 11.
(5) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8184- 2.

الهالة القدسية المفروضة على «الأئمة» لملئنا عجباً ورفضناها بقوة، فهناك حديث يزعم أن الله والملائكة والأنبياء والمؤمنين يزورون الإمام[1]. وأن من زار أحد الأئمة كمن زار الله عَزَّوَجَلَّ فوق عرشه[2]. وهناك أحاديث (زيارات للأئمة) مشحونة بالغلو والكفر ونظريات «المفوضة» كزيارة الجامعة التي تخاطب «الأئمة» وكأنهم مفتاح الكون، وأداة الخلق وواسطة المطر، حيث تقول: «بكم فتح الله وبكم يختم، وبكم يمحو ما يشاء وبكم يثبت.. وبكم تنبت الأرض أشجارها، وبكم تخرج الأشجار أثمارها، وبكم تنزل السماء قطرها ورزقها... إرادة الرب في مقادير أموره تهبط إليكم وتصدر من بيوتك»[3].

ولا بد أن نحمد الله على أن العلماء المحققين من الشيعة قد ردوا هذه الأحاديث وضعفوا معظم روايات «الكافي»، وأكدوا على ضعف رواتها، ولكن بعض الأخباريين قد يهتمون بالسؤال عن أدلة ضعف تلك الروايات ومعرفة الرجال الضعاف وسبب تضعيفهم، وهذا ما يؤكد تركيزهم على دراسة السند فقط والتسليم بروايات الأئمة حتى إذا كانت غير قابلة للتصديق والقبول وتشمئز منها النفوس، وذلك بسبب إيمانهم بعصمة «الأئمة» وكونهم مصدراً من مصادر العلم والتشريع.

وبعد الاعتقاد بصحة كل ما يأتي عن طريق «الأئمة» فان الإيمان بمكانتهم الخاصة عند الله يدفع إلى العمل بأحاديثهم أملاً بالحصول على شفاعتهم يوم القيامة، كما يوحي هذا الحديث الوارد عن الإمام الرضا: «إن لكل إمام عهداً في عنق أوليائه وشيعته وإن من تمام الوفاء بالعهد وحسن الأداء زيارة قبورهم فمن زارهم رغبة في زيارتهم وتصديقاً بما رغبوا فيه كان أئمتهم شفعاء هم يوم القيامة»[4]. وكما تقوم هذه «الزيارة» التي تحث على الاعتراف بالذنوب في حضرة الحسين تمهيداً لطلب الشفاعة عند الله وتضعه واسطة بين الإنسان وبين الله[5]. «فالأئمة أحياء عند ربهم يرزقون وهم يسمعون الكلام ويردون السلام ولديهم مكانة دينية خاصة وعالية عند الله، تشبه مكانة الأنبياء والملائكة، بحيث يمتلكون القدرة على الشفاعة يوم القيامة، وإنقاذ العاصين من النار»[6].

ولا ننسى الأحاديث الأخرى التي تتحدث عن حضور الأئمة عند وفاة الإنسان

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8185- 3.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8204- 5 وح رقم 8203- 4.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8178 2.
(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8171- 2.
(5) الكليني، **الكافي**، ح رقم 8179- 3.
(6) الكليني، **الكافي**، **كتاب الروضة**، ح رقم 35.

الشيعي، وإسعافه في أول محطة من محطات الآخرة[1]. وإنقاذه من ضغطة القبر وعذابه، ومساعدته في الإجابة على أسئلة منكر ونكير[2]. وتعريفه بمكانه في الجنة[3]. وكل هذه روايات ما أنزل الله بها من سلطان ولم ترد عن الرسول الأعظم ﷺ ولكن الإمامية يروونها عن «الأئمة» باعتبارهم عالمين بالغيب وعلى علاقة بالسماء. وهذا ما لا دليل عليه.

وهناك أمر أخير في حقل الطقوس الشيعية، وهو تعظيم قبور الأئمة من أهل البيت، والبناء عليها، وزخرفتها بالذهب والفضة، وهو أمر حدث عند الشيعة في عصور متأخرة، ولكنه لم يقم على أساس ديني أو حديث من أهل البيت أنفسهم، وإنما على العكس جاء بالضد من إرادتهم، حيث يروي الكليني في «الكافي» عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن الحلبي قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «إن أبي كتب في وصيته أن أكفنه في ثلاثة أثواب . . . وأمرني أن أرفع القبر من الأرض أربع أصابع مفرجات»[4]. وهو ما يتفق مع السنة ويخالف البدعة التي حدثت في وقت متأخر، وأدت إلى تعظيم قبور الأئمة بشكل يؤثر في نفسية الإنسان العادي البسيط.

14 - التخلي عن العناوين الطائفية

وإذا تخلينا عن «الصبغة الدينية» للتشيع، لا يبقى منه إلا «الجوهر» أي الحق والعدل والشورى، وهي مبادئ إسلامية عامة. وفي هذه الحالة تنتفي ضرورة التمسك بالأطر والأسماء والعناوين التاريخية التي كانت بنت ظروفها الزمانية والمكانية؛ فلا معنى للإصرار على الاحتفاظ بالعناوين الطائفية أو الحزبية القديمة، إذ يمكن الذوبان في أية حركة ترفع شعار العدل والشورى، في حين أن التمسك بالاسم الموروث مع الالتزام بموقف سياسي بعيد عن جوهر التشيع، ومناقض لسياسة أهل البيت، يعني الوقوف في خانة أعدائهم ومناوئيهم.

إن المسألة لم تعد اليوم: أن أكون شيعياً؟ أم لا؟ بقدر ما أكون باحثاً عن الحق والعدل وملتزماً بالشورى والديموقراطية، أم لا؟

وبما أن العناوين الطائفية «الشيعية والسنية» هي عناوين سياسية طارئة؛ فلا بد للمسلم

---

(1) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4323 - 2 وح رقم 4324 - 1.
(2) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4594 - 11 وح رقم 4720 - 8.
(3) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4325 - 2 وح رقم 4327 - 4 وح رقم 4336 - 13.
(4) الكليني، **الكافي**، ح رقم 4350 - 3.

أن يحتفظ فقط بالاسم الذي أطلقه عليه الإسلام، أي اسم «المسلم». فقد قال الله تعالى في كتابه المجيد: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الحج: 78] وقال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: 33].

المصادر والمراجع

- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، **الفرق بين الفرق**، دار الجيل بيروت، 1987. أبو الحسن الأشعري المتوفى سنة 324، **مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين**.
- النوبختي، الحسن بن موسى، **فرق الشيعة**، دار الأضواء، الطبعة الثانية، 1984 وطبعة دار الرشاد، تحقيق عبد المنعم الحفني، سنة 1992.
http://www.wadod.net/open.php?cat=14&book=892
- محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، **بصائر الدرجات**، مؤسسة الاعلمي - طهران، المطبعة: الاحمدي - طهران سنة 1404.
- الكشي، **الرجال**.
- فياض، عبدالله، **تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة**، ص 44، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1986.
- **سيرة ابن هشام**، الجزء الثاني.
- **تاريخ ابن خلدون** ج2.
- **مكاتيب الرسول**.
- الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج4.
- القاضي الهمداني، عبد الجبار، **المغني في التوحيد والإمامة**.
- القاضي الهمداني، عبد الجبار، **تثبيت دلائل النبوة**.
- الكليني، **الكافي**، **كتاب الحجة**.
- المفيد، **الأمالي**، و**الإرشاد**.
- المفيد، **الاختصاص**.
- الإمام علي، **نهج البلاغة**.
- المرتضى، **الشافي**.
- كتاب سليم بن قيس الهلالي.
- المجلسي، **بحار الأنوار**.
- الثقفي، **كتاب الغارات**، ص 372، موقع:
http://www.yasoob.com/books/htm1/m013/11/no1119.html
- ابن كثير، **البداية والنهاية**.
- الحافظ أبو بكر بن أبي الدنيا في كتاب **مقتل الإمام أمير المؤمنين** تحقيق مصطفى القزويني، مركز الدراسات والبحوث العلمية، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين، **تاريخ الخلفاء**.
- حسن بن سليمان، **مختصر بصائر الدرجات**.

- المسعودي، **مروج الذهب**.
- ابن أبي الحديد، **شرح نهج البلاغة**.
- الصدوق، علي بن بابويه، **الإمامة والتبصرة من الحيرة**.
- الصدوق، **إكمال الدين**.
- الصدوق، **عيون أخبار الرضا**.
- الصدوق، **الأمالي**، و**علل الشرائع**.
- الصفار، محمد بن الحسن، **بصائر الدرجات**.
- الدينوري، ابن قتيبة، **الإمامة والسياسة**.
- النوبختي، **فرق الشيعة**.
- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، **الفرق بين الفرق**.
- الأشعري القمي، **المقالات والفرق**.
- محمد باقر الصدر في مقدمته لكتاب **تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة**.
- فياض، عبدالله، **تاريخ الإمامية وأسلافهم الشيعة**.
- الشهرستاني، **الملل والنحل**.
- الطوسي، **الفهرست**.
- الطوسي، **تلخيص الشافي**.
- المفيد، النكت **الاعتقادية**.
- المفيد، في عيون المعجزات.
- المفيد، **الثقلان الكتاب والعترة** / عدة رسائل.
- الحلي، **نهج الحق وكشف الصق**، و**منهاج الكرامة في إثبات الإمامة**، الطبعة الحجرية.
- محمد صادق الصدر، **الشيعة الإمامية**.
- الخوئي، **معجم الرجال**.
- الحلي، **الخلاصة**.
- أبو الحسن الاشعري، **مقالات الإسلاميين**.
- مرتضى العسكري، **عبدالله بن سبأ وأساطير أخرى**.
- محمد بن سعد، **الطبقات الكبرى**.

http://www.yasoob.com/books/htm1/m021/24/no2408.html

- الحميري، كشف الغمة من كتاب **الدلائل**.
- أسد حيدر، **الإمام الصادق والمذاهب الأربعة**.
- الطبرسي، **مشكاة الأنوار في غرر الأخبار**.
- الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**.
- لالرزينة لالاني **الفكر الشيعي المبكر**، تعاليم الإمام محمد الباقر.
- الخزاز، **كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر**.

- العياشي، **التفسير**.
- الحر العاملي، **وسائل الشيعة**.
- الصدوق، **من لا يحضره الفقيه**.
- الهمداني، رضا، **مصباح الفقيه**، كتاب الخمس.
- ابن شعبة الحراني، **تحف العقول**.
- الأميني، **الغدير**،
http://www.aqaed.com/shialib/books/all/2ghdir01/2ghdir02 - 01.html#2ghdr02
- محمد حسين الطباطبائي، **في تفسير الميزان**.
- الذهبي، **سير أعلام النبلاء**.
- الطوسي، **الغيبة**.
- المجلسي، **بحار الأنوار** ج 50 عن مختار الخرايج ومناقب آل أبي طالب وكشف الغمة وأعلام الورى.
- الأصفهاني، **مقاتل الطالبيين**.
- النعماني، **الغيبة**.
- المرتضى، **رسالة في الغيبة**.
- الصدوق، **الهداية**.
- الطوسي، **النهاية**.
- المفيد، **المقنعة**.
- المفيد، **الفصول المختارة**.
- الشيخ محمد حسن النجفي **جواهر الكلام**.
- الخونساري، **روضات الجنات**.
- الخوئي، في البيان.
- سلار، **المراسم**.
- ابن إدريس، **السرائر**.
- المحقق الحلي، **المختصر النافع**.
- العلامة الحلي، **تحرير الأحكام**.
- يحيى بن سعيد، **الجامع للشرائع**.
- المقدس الاردبيلي، **مجمع الفائدة والبرهان**.
- السبزواري، **كفاية الأحكام**.
- الكاشاني، **مفاتيح الشريعة**.
- حميد عنايت، **تفكير نوين سياسي إسلام**.
- - النراقي، **عوائد الأيام**.
- الهمداني، **مصباح الفقيه**.

- الخميني، **كتاب البيع.**
- الخميني، **الحكومة الإسلامية.**
- طلال مجذوب، **إيران من الثورة الدستورية إلى الثورة الإسلامية.**
- القمي، **مفاتيح الجنان.**
- المسعودي، **التنبيه والاشراف.**
- المفيد، **أوائل المقالات وشرح اعتقادات الصدوق.**
- الكراجكي، **كنز العرفان.**
- الشريف الرضي، **خصائص الأئمة.**
- الحسني، هاشم معروف، **بين التصوف والتشيع.**
- صحيفة كيهان، العدد رقم 13223 المؤرخ 16 جمادى الأولى 1408هـ.
- الأنصاري، مرتضى، **المكاسب.**
- الخوئي، التنقيح في شرح العروة الوثقى/**كتاب الاجتهاد والتقليد.**
- **الصادق الوعد**، صفحات من حياة الداعية المؤسس الحاج محمد صالح الأديب، ص 68 منشورات حزب الدعوة.
- **مذكرات** السيد مهدي الحكيم.
- النعماني، محمد رضا، **الشهيد الصدر سنوات المحنة وأيام الحصار**، الطبعة الأولى قم.
- الخرسان، صلاح، **حزب الدعوة.**

ملحق رقم ١
البيان الشيعي الجديد

بقلم أحمد الكاتب

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هُود: 88].

صدق الله العلي العظيم

مقدمة

لقد آن للمسلمين أن يتحدوا ويتحرروا من خلافات الماضي، وأن ينهضوا جميعاً لبناء حاضرهم ومستقبلهم على أسس جديدة من العدل والشورى والعلم والإيمان. فإن الصراعات التاريخية المشحونة بالظلم والاستبداد والجهل، قد مزقت المسلمين إلى طوائف متناحرة وولدت نظريات ما أنزل الله بها من سلطان. ورغم أن المسلمين قد تجاوزوا كثيراً من صراعات الماضي إلا أنهم - مع الأسف الشديد - لا يزالون يعيشون بعض آثارها السلبية إلى اليوم. وهذا ما دفع مجموعة من الشباب المؤمن إلى إعادة النظر في التراث الطائفي، وقراءة مذهب أهل البيت قراءة جديدة بعيدة عن النظريات الدخيلة المغالية والمتطرفة، أملاً ببدء عهد جديد من الأخوة والوحدة الاسلامية القائمة على التمسك بالقرآن الكريم الذي يقول: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عِمرَان: 103] ويقول: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: 92].

إن الخلاف الطائفي (الشيعي السني) خلاف سياسي تاريخي كان يدور حول شكل النظام الدستوري للمسلمين، وفيما إذا كان شورياً؟ أم ملكياً وراثياً؟ أم عسكرياً؟ ودينياً؟ أم مدنياً؟، وفي هذه العائلة أو تلك؟ وقد تطور ذلك الخلاف في العصور الوسطى وفي ظل الأنظمة الديكتاتورية المستبدة إلى خلاف فقهي ديني وعاطفي. وقد تجاوزه الزمن، وفَقَدَ مبرر وجوده اليوم بعد حدوث تطورات هائلة في حياة المسلمين. ولم يبق منه سوى

بعض الرواسب والمخلفات البسيطة التي لا تشكل مادة جدية للخلاف فضلاً عن التناحر بين المسلمين. وهو على أية حال ليس خلافاً عقدياً جذرياً ولا خالداً إلى يوم القيامة. بل آن له ان يدفن في مقابر التاريخ.

إن الخلافات الطائفية لا تتعلق بمبادئ الدين الثابتة، أو ضروريات الإسلام، وذلك لأن الإنسان المسلم ملزم بالعقيدة الإسلامية الواردة في القرآن الكريم، وما عدا ذلك فان كل شيء ظني واجتهادي ومختلف فيه. وفي الوقت الذي توجد في الدين قواعد لا يجوز أن يختلف عليها اثنان؛ توجد اجتهادات ظنية لا يجوز أن تكون سبباً للاختلاف بين اثنين، وإنما هي مدعاة للحوار والنقاش. ومن تلك الأمور الخلاف بين الشيعة والسنة الذي لا يدور حول القواعد الثابتة، وإنما يتعلق بالقضايا الاجتهادية القائمة على أساس التأويلات والروايات الظنية.

ومن هنا لا نعتقد بوجود ثوابت أو ضرورات في المذاهب. إذ لا توجد نسخة واحدة رسمية متكاملة لكل مذهب. وقد كانت بعض المذاهب عرضة للزيادة والنقصان والآراء الفردية والاجتهادات الظنية وتسرب الخرافات والأساطير، ولا يوجد أحد ملزم بتبني جميع الآراء التي كتبها الرجال السابقون بالجملة في مختلف الأبواب العقدية والفقهية والتاريخية، وإنما هو حر بانتقاء ما يريد.

وتؤكد ذلك مسيرة النقد والإصلاح المتواصلة منذ القرون الأولى، ووجود تيارات عديدة للتشيع والتسنن تتراوح بين الاعتدال والتطرف والغلو، وادعاء كل تيار أنه يمثل التشيع أو مذهب أهل البيت أو السنة الصحيحة. ومن هنا كان أئمة أهل البيت يدعون إلى عدم قبول كل ما يروى عنهم أو ينسب إليهم، وعرضه على كتاب الله والنظر فيه، ورفضه إذا كان مخالفاً للكتاب. وبناء على ذلك نعتقد أن مذهب أهل البيت لم يكن يختلف عن الإسلام في شيء، وأن الاختلاف طارىء وحادث بسبب الغلاة الذين أدخلوا كثيراً من أفكارهم في تراث أهل البيت، حتى خُيِّل لبعض الناس أن ما أدخلوه من نظريات باطلة هي من صلب مذهب أهل البيت، وأنها أصبحت من الثوابت والضرورات والمسلمات، وهي ليست كذلك.

وقد انعكست تلك النظريات المغالية الباطلة على علاقة الشيعة الداخلية والخارجية، فأدت إلى نشوء الاستبداد الداخلي باسم الدين، والى حدوث التوتر والصراع مع أهل السنة، كما انعكست بعض النظريات السياسية السنية (الاستبدادية) سلباً على علاقتهم ببقية المسلمين. وهذا ما دفعنا إلى مراجعة تراث أهل البيت والتحقيق فيه، فوجدناه فكراً إسلامياً حراً صافياً وحدوياً معقولاً، ووجدنا إلى جانبه أو تحت طياته فكراً أسطورياً

مشوباً سلبياً، منسوباً لهم بصورة تعسفية تحت دعوى «التقية» رغم تناقضه مع أقوال الأئمة وسيرتهم.

ولدى دراستنا لتطور الفكر السياسي الشيعي عبر التاريخ، وجدنا أنه تخلص من الكثير من الأفكار الدخيلة المغالية، وتحرر منها حتى كاد يسبق بعض «أهل السنة» في ممارسة الاجتهاد واستعمال العقل، والالتزام بالحرية والشورى. بحيث لم يبق من الخلافات التاريخية إلا اسمها وبعض الرواسب البسيطة من الأفكار الدخيلة.

وفي الوقت الذي نهيب فيه بجميع المسلمين من كل المذاهب بمراجعة تراثهم والقيام بنقده وتهذيبه وتشذيبه، والعودة للقرآن الكريم والسنة النبوية والعقل السليم، فانه يسرنا التعبير عن خلاصة أفكارنا المبنية على قراءتنا المعمقة لتراث أهل البيت بعيداً عن نظريات الغلاة والمتطرفين، والتي ربما تشكل ملامح جيل جديد من المسلمين الذين خرجوا من قوقعة الطائفية إلى رحاب الإسلام الواسعة، واكتفوا باسم «المسلمين» الذي سماهم به أبونا إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ (كما في آية 78 من سورة الحج) وتخلوا عن الهويات الطائفية «السنية» و«الشيعية».

ونوجز عقيدتنا بما يلي:

1 - نشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله.

2 - نؤمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين جميعاً.

3 - نلتزم بالإسلام عقيدة ومنهاجاً وقيماً وعبادات وأحكاماً وأخلاقاً.

4 - نؤمن بخاتمية نبوة النبي محمد ﷺ كما جاء في القرآن الكريم: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: 40] وأن الرسالة الإسلامية قد ختمت بمحمد ﷺ، كما أن الوحي قد انقطع من بعده، وأن الناس مكلفون باتباع القرآن والسنة الصحيحة والعقل السليم.

5 - نؤكد على سلامة القرآن الكريم من التحريف والتلاعب والزيادة والنقصان. وأن الله تعالى قد تكفل بحفظه حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحِجر: 9]. وأن كل ما قيل أو ورد في الكتب الغابرة هي أحاديث ضعيفة وضعها الغلاة في تراث أهل البيت. وقد قام علماء الشيعة عبر التاريخ بنقد تلك الأحاديث والتبرؤ منها. ونأسف لاستمرار بعض خصوم الشيعة بترديد أسطورة تحريف القرآن، واتهامهم بها عبر التاريخ، واستعمالها أداة لضربهم واتهامهم بالكفر وانحراف العقيدة.

6 - نجل صحابة رسول الله الطيبين من المهاجرين والأنصار، وأهل البيت، ونترضى على الصالحين منهم، ولكن لا نعتقد بعصمتهم. ونحرم الإساءة إليهم أو سبهم، وخصوصاً الإساءة إلى السيدة عائشة أم المؤمنين، ونؤمن ببراءتها من قضية الإفك لأن الله برأها في ذلك.

7 - نعتقد أن الإسلام دين يوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على أسس أخلاقية سليمة، ولكنه لا ينص على نظام سياسي معين، فقد أوصى بمبدأ الشورى، وترك للمسلمين حرية اختيار نظامهم السياسي حسب الظروف الزمانية والمكانية. ولذلك لم ينص الرسول الأعظم ﷺ على خليفة من بعده. فاجتهد الصحابة الكرام واختاروا الخلفاء الراشدين الخمسة (أبا بكر وعمر وعثمان وعلي والحسن) رضي الله عنهم.

8 - لا نعتقد بأن الإمامة جزء ملحق بالنبوة أو أنها تشكل امتداداً لها. ولا نعتبرها أصلاً من أصول الدين، ولا ركناً من أركانه، لأن القرآن الكريم لم يتحدث عنها، ولكنها مسألة فرعية قد تدخل في باب الفقه السياسي. إذ إنها تقوم على أساس بعض الروايات القابلة للنقاش، والتأويلات الظنية البعيدة للقرآن الكريم.

9 - كما لا نعتقد بضرورة وجوب كون الإمام (أي رئيس الدولة) معصوماً كالأنبياء، أو أنه يتلقى الوحي من الله مثلهم، أو أن له الحق بالتصرف في الناس. أو أن أوامره كأوامر الرسول ونواهيه. ولا نعتقد بأن الأمة الإسلامية بحاجة دائمة إلى رئيس معين من الله تعالى، أو أن الأرض لا يمكن أن تخلو من حجة، وإلا لساخت.

10 - نعتقد أن أهل البيت كانوا يؤمنون بنظام الشورى، ولم يعرفوا نظرية «الإمامة الإلهية» القائمة على الوراثة العمودية في سلالة معينة، ولم يدعوا العصمة لأنفسهم، ولا العلم بالغيب. وأنهم كانوا علماء ورواة للحديث النبوي، وليسوا معينين ولا منصوبين من الله تعالى، ولا يعلمون الغيب، وليست لهم أية ولاية تشريعية أو تكوينية، كما يدعي الغلاة.

11 - وأن القول بوجود النص الجلي على الإمام علي بالخلافة من رسول الله ﷺ نشأ في القرن الثاني الهجري، ولم يكن له وجود سابقاً، وأن الجدل حوله عقيم لا يقدم ولا يؤخر، ولا يعيد عقارب الساعة إلى الوراء. وأما فضل الإمام علي فهو أمر لا ينكر، ولا يكمن في النص عليه، وإنما يتمثل في منهج الإمام وعمله وسيرته وأخلاقه المتمثلة في الإيمان بالله وبرسوله والتضحية من أجل الدين، والتزام الحق والعدل والمساواة بين المسلمين، والزهد في الدنيا والتواضع والشورى واحترام

إرادة الأمة. وأنه أصبح إماماً وأميراً للمؤمنين عندما بايعه المسلمون طواعية بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان.

12 - وأن الإمام علي ترك الأمر شورى بعده، كما فعل رسول الله ﷺ، ولم يعين ابنه الحسن ولياً للعهد، وإنما اختاره المسلمون طواعية إماماً لهم. وهكذا فعل أهل الكوفة مع الإمام الحسين، الذي لم يعين أحداً من بعده ولم يفرضه على الشيعة. وأن بقية الأئمة من أبناء الحسين لم يوصوا ولم يعينوا أحداً من أبنائهم أو يفرضوه على المسلمين.

13 - نؤمن بأن الإمام الحسن العسكري توفي سنة 260 للهجرة دون ولد، ودون أن يوصي إلى أحد من بعده بالإمامة، أو يشير إلى وجود ولد مخفي لديه، كما هو الظاهر من حياته.

14 - ومن هنا: لا نعتقد بوجود «إمام ثاني عشر» غائب اسمه (محمد بن الحسن العسكري) وعمره اليوم أكثر من ألف ومائة وخمسين عاماً، لأن هذا قول وهمي لم يقم عليه دليل شرعي أو تاريخي. وإنما هو أمر افترضه فريق من الإماميين الذين وصلوا إلى طريق مسدود بوفاة العسكري دون ولد.

15 - ولا نؤمن بالحكومة العالمية للمؤمنين، فالدنيا دار عينها الله تعالى مستقراً ومتاعاً للمؤمنين والكفار على السواء، ولا دليلَ قطعياً على ظهور «إمام مهدي» في المستقبل.

16 - وتبعاً لذلك: لا نؤمن بالنيابة الخاصة (للسفراء الأربعة) ولا النيابة العامة (للفقهاء) عن «الإمام المهدي الغائب» الذي لم يولد أبداً حتى يغيب. ونعتقد أنها فرضيات ظنية ادعاها بعض الناس بلا دليل شرعي، وفي محاولة من أجل حل بعض الإشكاليات التي كانوا يعيشونها نتيجة الفراغ القيادي، بسبب إيمانهم بوجود الإمام الثاني عشر وغيبته.

17 - لا نؤمن أن في الإسلام مؤسسات دينية «مرجعية» تشبه الكنيسة، بل علماء يرجع إليهم عند الضرورة، ولذلك لا نؤمن بوجوب التقليد للفقهاء مدى الحياة، أو الاقتصار على فقيه واحد في كل شيء. بل نعتقد بحرمة التقليد ونعتقد بأنه بدعة ما أنزل الله بها من سلطان، وندعو جميع المكلفين القادرين، للاجتهاد والتفكير والنظر في الأصول والفروع، كما كان يقول بعض العلماء مثل الشيخ الطوسي الذي كان يحض على دراسة الآراء المختلفة واختيار الرأي الصائب من بينها.

18 - كما ندعو «المجتهدين» إلى عدم الاقتصار في دراساتهم على الفقه والأصول، بل دراسة العقيدة الإسلامية والتاريخ وخاصة نظرية «الإمامة الإلهية». وما تفرع منها من كفرضية وجود «الإمام الثاني عشر».

19 - نعتقد بضرورة مراقبة «العلماء» ومحاسبتهم ونقدهم، فليس كل ما يفتون به صحيحاً ومطابقاً للشرع دائماً. فكثيراً ما يقع «العلماء» في الشبهات والأهواء فيحلون ما حرم الله ويحرمون ما أحل (كقولهم بوجوب الخمس، وعدم وجوب صلاة الجمعة عيناً).

20 - ومن هنا نرى أن فتاوى «العلماء» غير ملزمة شرعاً ولا قانوناً، إلا إذا اتخذت صبغة دستورية مجمعاً عليها في مجالس الشورى المنتخبة من الأمة.

21 - نقدر «المدرسة الأصولية» التي فتحت باب الاجتهاد، وأعادت إلى التشيع توازنه واعتداله، ورفضت الكثير من خرافات الأخباريين وأساطيرهم، ونطالب الفقهاء بممارسة مزيد من الاجتهاد في الأصول والفروع والرجال والحديث، ومكافحة الغلاة «المفوضة» الذين ينسبون إلى أئمة أهل البيت صفات الربوبية ويغالون فيهم ويدعون لهم مقامات عليا، وأدواراً فوق مستوى البشر، ومهمات من أعمال الله تعالى، كإدارة الكون أو الخلق والرزق وما إلى ذلك، تحت غطاء نظرية (الولاية التكوينية).

22 - وفي الوقت الذي نحيي جهود علماء الشيعة، وخاصة الأصوليين، الذين قاموا بدراسة الحديث وعلم الرجال، وتضعيف أربعة أخماس «الكافي» ندعوهم إلى مواصلة البحث والتحقيق فيما تبقى منه من أحاديث، وإعادة النظر في كثير ممن يوثقهم السابقون، فإن مشكلة الحديث عند الأخباريين تنبع من توثيق بعض الغلاة الذين نجحوا في دس أنفسهم في صفوف الرواة، وتقبل رواياتهم بالتصديق. وهذا ما يدفعنا إلى التشكيك في صحة تسعة وتسعين بالمائة من أحاديث الكليني في «الكافي»، واعتبارها سبباً من أسباب استمرار الخلاف بين المسلمين.

23 - لا نؤمن بحكومة «رجال الدين» ولا بنظرية «ولاية الفقيه» القائمة على فرضية «النيابة العامة عن الإمام المهدي الغائب» والتي تعطي الفقيه صلاحيات مطلقة وتجعله فوق الأمة والقانون، وتسمح له بتجاوز الدستور وإلغاء أية اتفاقية شرعية يعقدها مع الأمة. وفي الوقت الذي نعتبر نظرية «ولاية الفقيه» تطوراً إيجابياً كبيراً في الفكر السياسي الشيعي، بالنسبة لفكر الانتظار السلبي للإمام الغائب، نحو التحرر من

نظرية «الإمامة الإلهية» القائمة على اشتراط العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية في الإمام، والإيمان بشرعية الشورى والانتخاب؛ نعتقد أن نظرية «ولاية الفقيه» نظرية حادثة، ولا دليل عليها من الشرع، ولم يؤمن بها محققو الفقهاء، ولأنها تكرس الصفة الدينية للحاكم (الفقيه)، وتضفي عليه هالة مقدسة تحول دون محاسبته ومراقبته ونقده وتغييره، وتجعل منه ديكتاتوراً مستبداً. ومن هنا ندعو إلى تطوير النظرية نحو الأفضل وقيامها على أساس الانتخاب والتقيد بحدود الصلاحيات التي يمنحها الشعب.

24 - نؤمن بالانفتاح على المذاهب الإسلامية الأخرى، واحترام اجتهاداتها، وندعو إلى مزيد من عمليات الاجتهاد المشتركة بين السنة والشيعة، والعودة إلى القرآن الكريم، واعتباره المصدر التشريعي الأول والأعلى من جميع المصادر التشريعية الأخرى.

25 - نحترم جميع المصادر الحديثية للشيعة والسنة، ولكن نطالب بتنقية المصادر من الأحاديث الضعيفة المنسوبة للنبي الأكرم وخاصة المخالفة للقرآن والعقل والعلم.

26 - ندعو إلى دمج المعاهد الدينية والحوزات العلمية السنية والشيعية، من ناحية البرامج والطلاب والأساتذة، وخلق بيئة وحدوية للحوار والمقارنة والتفكير الحر.

27 - كما ندعو إلى الانفتاح الثقافي على الآخر وتوفير الحرية الإعلامية للجميع، وعدم فرض الرقابة على أي منتج ثقافي مخالف.

28 - نؤمن بوحدة العالم الإسلامي، ونرفض التمييز الطائفي، ونعمل من أجل تعزيز الوحدة الوطنية الداخلية في كل بلد، والمشاركة السياسية بين جميع الطوائف، على أساس المواطنة والحرية والعدالة والمساواة.

29 - نؤمن بأن حل المشكلة الطائفية جذرياً يكمن في قيام المؤسسات الدستورية والأنظمة الديموقراطية والتداول السلمي للسلطة، التي نعتقد أنها تحول دون انفجار الصراع بشكل عنيف، ولا تسمح باستيلاء العسكريين على السلطة بالقوة.

30 - ندعو إلى وقف الجدل الطائفي العقيم، والامتناع عن القيام باستفزاز الآخرين من خلال التهجم على رموزهم، وخاصة من الصحابة وأهل البيت، وأئمة المذاهب.

31 - ونحيي في هذه المناسبة «مؤتمر النجف الأشرف» التاريخي الذي عقد في شوال من عام 1156هـ الموافق لكانون الأول عام 1743م، وضم مجموعة من كبار العلماء الشيعة والسنة من العرب والفرس والترك والأفغان، وكان على رأسهم مفتي العراق

السني الشيخ عبدالله السويدي، ومفتي الأفغان الملّا حمزة القلنجاني، ومفتي إيران الملا باشي علي أكبر والمرجع الكربلائي السيد نصر الله الحائري، والذي أصدر بياناً موحداً من علماء السنة والشيعة يرفض فيه سب الصحابة. واعترف فيه علماء أهل السنة بالشيعة، وعبر فيه الجميع عن تسامحهم والتزامهم بحرية الاختلاف في بعض الفروع، وتحريم دماء الفريقين المسلمين من أمة محمد.

32 - نعتقد: أن النقد والسب واللعن والتكفير والاتهام بالردة والنفاق، كان - مع الأسف الشديد - إفرازاً من إفرازات الفتنة الكبرى التي عصفت بالمسلمين. ولا بد من إغلاق ذلك الملف، إذ لا يعقل أن يبقى ذلك التاريخ السيئ جرحاً مفتوحاً إلى يوم القيامة.

33 - ولا بد من طي صفحة الماضي، وعدم الغوص كثيراً في أحداث التاريخ السحيق إلا من أجل أخذ العبرة فقط.

34 - نعتقد أن التشيع يحمل مبادئ إيجابية كثيرة كمبدأ العدل، وروح الدفاع عن الإسلام والعمل في سبيل الله والثورة على الظالمين، وهي أمور يحتاجها المسلمون اليوم للنهوض بأنفسهم والتحرر من الطغاة والمحتلين الأجانب، ولكنا نرفض الجدل حول نظرية «الإمامة الإلهية» ودعوى النص على الأئمة من الله، لأنه بحث عقيم وبلا فائدة عملية، ويضر أكثر مما ينفع، ويجر إلى ما لا تحمد عقباه، وقد يثير مشاعر الآخرين ويؤلب المسلمين بعضهم ضد بعض.

35 - نعتقد بوجوب الزكاة، وندعو إلى العمل بها، وإلى عدم التفريق بين السني والشيعي في دفع الزكاة لأن الله تعالى لم يحدد دفعها لأهل دين معين بل فرضها لمصلحة الفقراء من البشر.

36 - ولا نعتقد بوجوب الخمس الذي لم يرد إلا في غنائم الحرب، ولم يعمل به الإمام علي بن أبي طالب خلال حكمه. بل إن روايات الشيعة الصحيحة وفتاوى العلماء السابقين تؤكد على إباحته في ما يسمى بـ «عصر الغيبة». وبالطبع لا نؤمن بوجوب إعطاء الخمس للفقهاء أو وكلائهم. فهذا أيضاً رأي جديد لم يكن يعرفه مشايخ الشيعة السابقون كالمفيد والمرتضى والطوسي، الذين كانوا يعبرون عن حيرتهم حوله أو يفتون بدفنه في الأرض أو تخزينه إلى يوم ظهور المهدي. وندعو «العلماء» إلى الاشتغال بطلب العلم والدعوة والإرشاد، بدل الانغماس بجمع الأموال وتعريض أنفسهم للشبهات والأقاويل.

37 - ندعو إلى تنظيم التبرعات المالية في جمعيات خيرية، تغطي المشاريع الاجتماعية والثقافية ومنها رعاية المساجد والمدارس الدينية وعلماء الدين، وتخضع للمحاسبة والرقابة وتلتزم بالشفافية ونشر كشوف تفصيلية بحساباتها وميزانياتها.

38 - نؤمن بوجوب صلاة الجمعة عيناً على كل قادر تتوافر فيه الشروط، ونقدر قيام الشيعة بأداء صلاة الجمعة بعد انتصار الثورة الإسلامية، في إيران والعراق ولبنان وسائر المناطق، ونحث الجميع على أدائها بصورة عامة والالتزام بها بدقة وانتظام. ونعتبر صلاة الجمعة مناسبة عظيمة للحث على التقوى ومعرفة الله تعالى وليست مناسبة سياسية للدعاء للظالمين وتبرير أفعالهم.

39 - نرفض زيادة ما يسمى بالشهادة الثالثة في الأذان، وهي: «أشهد أن علياً ولي الله». ونعتقد أن هذه الزيادة من فعل الغلاة «المفوضة»، كما يقول الشيخ الصدوق في كتابه: «من لا يحضره الفقيه» وأنها بدعة وسبب للتفرقة بين المسلمين.

40 - نرفض ممارسة التقية بتلك الصورة المشوهة، كما نرفض التصديق بما اشتهر عن الإمام الصادق من أن: «التقية ديني ودين آبائي، ولا دين لمن لا تقية له». حيث نعتقد أنه حديث مكذوب على الإمام، ولا مبرر عقلي أو تاريخي له، فكيف تصبح التقية جزءاً من الدين؟ ومتى كان الأئمة يمارسون التقية؟ وممن كانوا يخافون؟ ومن هنا نحسب أن هذا الحديث موضوع من قبل الغلاة كغطاء لتمرير نظرياتهم المنحرفة باسم أهل البيت الذين كانوا يتبرأون منها علناً. وهذا ما يدعونا لقراءة فكر أهل البيت وتراثهم على أساس الظاهر من حياتهم، وعدم قبول أي تأويل باطني معاكس لأقوالهم وأفعالهم. وفي الوقت الذي نطالب بتوفير الحرية والأمن لكل إنسان للتعبير عن رأيه، نعتقد أن عهد التقية قد مضى وولى، وأنه لم يعد عند الشيعة ما يعيب لكي يخفوه أو يتقوا الآخرين منه، ولا يوجد ما يمنعهم من التعبير عن آرائهم. خصوصاً بعد أن أصبح للشيعة حكومات قوية ويعيشون في بلاد ديموقراطية حرة كثيرة، ولذلك فإنهم يعبرون عن آرائهم بحرية وشجاعة وصدق. وليس كل من أنكر فكرة معينة يمارس التقية بالضرورة، فليس كل الشيعة يؤمنون بكل ما ورد في الكتب الغابرة. وهؤلاء هم «العلماء» يقومون بنقد الكثير الكثير مما جاء في كتب الأولين ويتبرأون منها.

41 - لا نؤمن بكثير من الأدعية والزيارات الموضوعة من قبل الغلاة والمتطرفين، وندعو «العلماء» إلى تنقيحها وتهذيبها. ونرفض «الزيارات» المنسوبة لأئمة أهل البيت، مثل «الزيارة الجامعة» و«زيارة عاشوراء» و«حديث الكساء» وغيرها من الزيارات

والأدعية التي تحتوي على مواقف سلبية من الصحابة، وأفكار مغالية بعيدة عن روح الإسلام ومذهب أهل البيت، والتي اختلقها الغلاة كذباً ونسبوها للأئمة.

42 - لا نؤمن بشفاعة الأئمة يوم القيامة، التي تقف وراء الكثير من الطقوس والعادات الدخيلة، كزيارة قبور الأئمة، والبكاء على الحسين والتطبير واللطم على الصدور، بل نعتقد بما كان يقول الإمام جعفر الصادق عن الأئمة: «أنهم موقوفون ومحاسبون ومسئولون».

43 - نرفض الاستغاثة بالأئمة أو دعاءهم، أو النذر لهم، ونعتبر ذلك نوعاً من الشرك بالله تعالى. وهو على أي حال عمل لا يقوم به إلا الجهلة والبسطاء من الناس، وأما عامة الشيعة فهم يزورون قبور الأئمة والأولياء ليستغفروا الله لهم ويترحموا عليهم أو يستلهموا العبر من حياتهم وكفاحهم في سبيل الدعوة إلى الله.

44 - ندعو إخواننا إلى عدم التطرف في مراسم عاشوراء وتجنب الطقوس المبتدعة التي تشوه صورة الشيعة في العالم والتي لم ينزل بها من الله سلطان.

45 - ونرفض بشدة أقوال الغلاة الذين زعموا بأن الله تعالى خلق الكون من أجل الخمسة «أصحاب الكساء». وإنما خلق الخلق ليرحمهم ويبلوهم.

46 - ندعو الجميع إلى عدم تضخيم الخلافات الجزئية التي حدثت في التاريخ بين الصحابة، مثل موضوع الخلاف بين السيدة فاطمة الزهراء والخليفة أبي بكر حول «فدك» التي استرجعها منها باعتبارها من الأموال العامة، وقالت الزهراء أن النبي أعطاها لها منحة، فقد كان خلافاً شخصياً جزئياً محدوداً، ولا نستطيع أن نفعل نحن إزاء ذلك شيئاً.

47 - كما ندعو إخواننا إلى رفض أسطورة الهجوم على بيت السيدة فاطمة الزهراء، وما يقال عن «كبس بيت الإمام علي من قبل عمر من أجل إجباره على بيعة أبي بكر، وما رافق ذلك من تهديد بحرق بيت فاطمة على من فيه، أو قيامه بحرق باب البيت وضرب الزهراء وعصرها وراء الباب، وإسقاط جنينها (محسن) والتسبب في وفاتها» أو إثارة تلك القصة كل عام، وإقامة مجالس العزاء واللطم والبكاء، وما يرافقها من اللعن والسب والانفعالات العاطفية. إذ إنها قصة أسطورية لم تثبت في التاريخ، ولا يعقل حدوثها، وهي تسيء إلى شخصية الإمام علي قبل أن تسيء إلى الخليفة عمر بن الخطاب.

48 - وندعو إلى رفع الصبغة الطائفية عن مساجد الله، وجعلها مفتوحة لجميع المسلمين،

وذلك بأداء الصلاة المشتركة وراء الأئمة من السنة والشيعة، والصلاة في جميع المساجد دون استثناء، ورفض الفتاوى الطائفية الضيقة التي تحرم الصلاة خلف المذاهب الأخرى.

49 - ندعو إلى كسر الطائفية والتفرقة بين المسلمين بإشاعة الزواج المختلط بين الطوائف، وإلغاء الفتاوى غير الشرعية القاضية بتحريم الزواج المختلط بين المسلمين.

50 - كما ندعو إخواننا من أهل السنة وسائر الطوائف الإسلامية إلى الانفتاح على إخوانهم الشيعة، والتعرف عليهم أكثر، والتمييز بين المعتدلين منهم (وهم عامة الشيعة) والغلاة والمتطرفين، وعدم الحكم عليهم بناء على أقوال الشواذ والسابقين، والنظر إلى واقعهم الجديد، وملاحظة التطورات الجذرية الفكرية والسياسية التي حصلت وتحصل في صفوفهم، وتأييد النشاطات الإيجابية والتضحيات الجسيمة التي قدموها ويقدمونها في سبيل تحرير بلدانهم من نير المستعمرين والمحتلين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، ونسأله أن يوفقنا لخدمة دينه، وأن يوحد المسلمين ويعزهم ويحررهم من الطغاة والمحتلين. إنه سميع مجيب.

أحمد الكاتب

1 محرم الحرام 1430 للهجرة

29/ 12/ 2008

صدر للمؤلف

1 - تطور الفكر السياسي الشيعي.. من الشورى إلى ولاية الفقيه.

2 - تطور الفكر السياسي السني.. نحو خلافة ديموقراطية.

3 - الفكر السياسي الوهابي.. قراءة تحليلية.

4 - السنة والشيعة.. وحدة الدين، خلاف السياسة والتاريخ.

5 - المرجعية الدينية الشيعية وآفاق التطور، الشيرازي نموذجاً.

6 - حوارات أحمد الكاتب مع العلماء والمفكرين حول وجود الإمام الثاني عشر.

7 - التشيع السياسي والتشيع «الديني».